

مجلة

بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية

مجلة.. علمية.. محكمة

تصدر عن

مركز البحوث الاجتماعية وتنمية المجتمع



المجلد الثامن (ديسمبر ٢٠٢٤)

كافة حقوق النشر محفوظة لمركز البحوث الاجتماعية وتنمية المجتمع



لا يسمح إطلاقاً بترجمة هذه المجلة إلى أية لغة أخرى، أو بإعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها، على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية أو غيرها من الوسائل، قبل الحصول على موافقة خطية مسبقة من الناشر (مركز البحوث الاجتماعية وتنمية المجتمع).

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية: ٢٤٣٧٢/٢٠١٩م

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ٢٦٨٢-٢٧٩٢

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٣٢٦٥-٢٧٣٥

All rights reserved. This journal is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from the publisher (Social Research and Community Development Center).

المحتويات

الصفحة	
١٠٠-١	١ تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب فى المجتمع المصرى "دراسة ميدانية بمحافظة القليوبية
١٧٣-١٠١	٢ أ.م.د/ أيمن مصطفى عبد الخالق & د/ محمد سمير أبو الفتوح منظومة الحماية الاجتماعية والفقر من المنظور التنموي (دراسة حالة مصر)
٢٤٦-١٧٥	٣ أ.م.د / ممدوح عبد الواحد الحيطي & د. هايدي حسام الدين رأس المال السياسي والاستبعاد المكاني دراسة ميدانية مقارنة في إحدى مدن صعيد مصر
٣٣١-٢٤٧	٤ د/ محمود صلاح عبدالحفيظ محمد عبدالرحيم تطبيقات نظرية رأس المال لدى بورديو على التنشئة الاجتماعية المتوازنة للأبناء: دراسة ميدانية على عينة من الأسر المصرية
٣٩٧-٣٣٣	٥ د/ منى حسنى احمد زيادة دور الاستثمار المستدام في تطوير قطاع الخدمات : دراسة حالة لعينة من مراكز الشباب بالمنيا أ/ هاني جاد أحمد حميدة

تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري

"دراسة ميدانية بمحافظة القليوبية"

أ.م.د/ أيمن مصطفى عبد الخالق * د/ محمد سمير أبو الفتوح **

مستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على واقع استخدام الشباب لتطبيقات التحول الرقمي ومدى انعكاس ذلك على ثقافة الشباب في المجتمع المصري، وأيضاً التعرف على دوافع استخدام الشباب لهذه التطبيقات، والتعرف على تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب، ورصد الإيجابيات والسلبيات المختلفة للتحول الرقمي، كما يهدف البحث أيضاً إلى رصد أهم التحديات الرئيسية المستقبلية للتحول الرقمي ومدى تأثيرها على الشباب.

واعتمد البحث على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، باستخدام استمارة الاستبيان، حيث تم سحب عينة عمدية بطريقة كرة الثلج، وكان حجم العينة (٤٠٠) مبحوث من مستخدمي تطبيقات التحول الرقمي المختلفة في محافظة القليوبية.

وتوصل البحث إلى أن الإشباعات الذاتية لاستخدام الشباب لتطبيقات التحول الرقمي جاء في مقدمتها تسهيل عمليات التواصل بين الأفراد عبر التطبيقات الرقمية، أما بالنسبة للإشباعات الاجتماعية فقد جاء في الترتيب الأول لإستجابات عينة الدراسة التأكيد على أهمية تعزيز التواصل بين الأفراد والمجتمع، أما بالنسبة للإشباعات الثقافية فقد جاء التعرف على ثقافات أخرى في أولويات استجابات العينة، وفيما يتعلق بدور التحول الرقمي في تغيير ثقافة الشباب من ناحية الزواج جاء في الترتيب الأول تبنى قيم ثقافية مختلفة عن الثقافة المحلية فيما يتعلق بالزواج، أما بالنسبة لتأثير التحول الرقمي على التعليم فقد جاء في الترتيب الأول تفضيل

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد كلية الآداب-جامعة بنها

(**) مدرس علم الاجتماع كلية الآداب جامعة بنها

الشباب لإكتساب المهارات العملية المطلوبة لسوق العمل دون النظر لأهمية المؤهل الدراسي الحاصل عليه ، كما أثر التحول الرقمي على المهنة، وجاء في الترتيب الأول أن الشباب أصبحوا يميلون إلى المهن التي تعتمد على توظيف التكنولوجيا مثل البرمجة، تحليل البيانات، التسويق الرقمي، تصميم التطبيقات، أما بالنسبة للتأثير الإيجابي لاستخدام تطبيقات التحول الرقمي فقد تمثلت في استحداث مهن جديدة مثل التسويق الرقمي وتطوير التطبيقات والتي تشكل مجاًلاً جديداً لتوظيف الشباب ، بينما تمثلت سلبيات التحول الرقمي في ادمان استخدام الأجهزة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، أما فيما يتعلق بمخاطر التحول الرقمي فقد خلصت نتائج الدراسة الراهنة إلى أن الصراع بين التمسك بالقيم التقليدية أو الانفتاح على قيم ما بعد الحداثة، شكلت أبرز التحديات التي يواجهها الشباب في الوقت الراهن.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، ثقافة الشباب، الشباب.

The Impact of Digital Transformation on Youth Culture in Egyptian Society

“ A Field Study in Qalyubia Governorate”

Abstract:

The research aims to explore the reality of youth usage of digital transformation applications and how this reflects on youth culture in Egyptian society. It also seeks to identify the motivations behind young people's use of these applications and examine the impact of digital transformation on youth culture. Additionally, the study aims to assess the various advantages and disadvantages of digital transformation. Furthermore, the research investigates the role of social control institutions in protecting young people from the negative risks of digital transformation and identifies the key future challenges of digital transformation and their impact on youth.

The research adopted the social survey method using a sample and employed a questionnaire as the data collection tool. A purposive snow-ball sampling technique was used to select the participants, with a total

sample size of (400) respondents from users of various digital transformation applications in Qalyubia Governorate.

The research found that the primary personal motivation for youth to use digital transformation applications was to facilitate communication between individuals through digital platforms. As for social motivations, the most significant response from the study sample emphasized the importance of enhancing communication between individuals and society. Regarding cultural motivations, the top priority for respondents was the desire to explore and learn about different cultures. The role of digital transformation in changing youth culture, particularly concerning marriage, ranked first in adopting cultural values different from local traditions related to marriage. Concerning the impact of digital transformation on education, the leading effect was young people's preference for acquiring practical skills required in the job market rather than focusing on the academic qualifications they obtain. Digital transformation has also influenced career choices, with the top trend being youth gravitating towards professions that rely on technology, such as programming, data analysis, digital marketing, and application design. As for the positive impact of using digital transformation applications, it has resulted in the creation of new professions such as digital marketing and application development, forming a new employment sector for youth. On the other hand, the negative impacts of digital transformation include addiction to electronic devices and social media. Regarding the challenges of digital transformation, the current study found that the most significant challenge facing youth today is the conflict between adhering to traditional values and embracing postmodern cultural values. It constituted the most significant challenges facing youth at present.

Keywords: Digital Transformation, Youth Culture, Youth.

المقدمة:

يعيش العالم المعاصر مرحلة التحول الرقمي، الذي يربط بين دول العالم كدولة واحدة، كما أن هذا التحول أحدث تغييراً في المجتمع، فقد أصبح له أهمية في كل المجالات، والأنشطة الحياتية التقليدية ؛ ذلك لما يمتاز به من سرعة نقل المعلومات في أي مكان أو زمان (إبراهيم، ٢٠٢٣: ٣٣١).

وفي هذا السياق، قد فرض التطور العلمي والتكنولوجي المتلاحق والمتصاعد تغييراً وتبدلاً في ثقافة المجتمع، لاسيما الطريقة التي يعيش بها الإنسان في شتى أنحاء العالم، ودخلت أنماط سلوك الناس ضمن هذا التغيير، وحتى الطرق والوسائل التي يعبرون بها عن أفكارهم ووجهات نظرهم والدفاع عن مصالحهم سوف تتغير تناغماً مع هذا التطور، حيث طرحت مسألة الثورة العلمية والتكنولوجية تجلياتها على المجالات كافة بشكل جعلها أكثر ملائمة ومعايشة بتحولها من التطور النظري إلى التطور العلمي، الذي شكل بحق فرصة مهمة في تطور الفكر الإنساني والحياة المعاصرة، وفتحت آفاقاً رحبة أمام مستقبل التطور الإنساني، وتأتي الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) كأحدى هذه الوسائل الحديثة دون منافس لها، حيث ساهمت تلك الشبكة في تشكيل فضاء جديد هو الفضاء الافتراضي من خلال ظهور عدة مواقع تعد إطاراً جديداً للتفاعل والاتصال اللامحدود بين الأفراد المتفاعلة داخله، مكونة بذلك مجتمعاً افتراضياً بثقافة رقمية وبهويات جديدة وبروز قيم جديدة وعلاقات جديدة، حيث عملت هذه الأخيرة على التقريب بين الأشخاص المتباعدين جغرافياً وجعلت العالم يبدو كأنه قرية صغيرة من حيث سهولة الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات، وإن كانت هذه القرية الصغيرة من حيث الاتصال لاتزال عالماً متناظراً أفكاراً وقيماً. (مدكور، ٢٠٢٢: ٤٧٦).

فقد ساهم الاستخدام الواسع والمكثف للتكنولوجيا الرقمية في إيجاد أساليب جديدة لأنماط حياة جديدة، وصعود وبلورة معطيات ثقافية جديدة أصبح يطلق عليها الثقافة الرقمية، خاصة أن ثقافة الجيل الجديد بلغت من التعقيد كم هائل من المفاهيم والأبعاد والدلالات، كما تفرعت إلى أطر تحكمها عوالم افتراضية بفعل تكنولوجيا الاتصالات الرقمية تحت مسمى صناعة الثقافة، ومن ثم تعرضت الثقافة في هذا العصر إلى العديد من التغيرات التي طالت كافة الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية، وتحولت مظاهر القيم الجمعية إلى قيم فردية مع ظهور ثقافة الشباب المتأثرة بأنظمة الثقافة الرقمية نتيجة الاتجاه نحو التحول الرقمي وتتنامى استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة من قبل الأجيال الجديدة حتى بات العالم قرية صغيرة تنتشر فيه

المعرفة بصورة قياسية، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الممارسات الاجتماعية التي تخطت مفهوم الزمن والحدود والمواطنة بالإضافة إلى التأثير على ثقافة الشباب وهويتهم وعلاقاتهم الاجتماعية. (الزغاري، ٢٠٢٣: ٣٧٢)

وقد نجح التحول الرقمي في تغيير السلوك البشري من خلال توفير طرق جديدة لإنشاء الهوية الرقمية، وتسجيل التاريخ الشخصي، وتلبية رغبة المستخدمين في تحميل المعلومات المرئية والبيانات الشخصية والتواصل مع الهويات الأخرى عبر الإنترنت، وبذلك أصبح التواصل عبر التعبير البصري لغة خاصة به، مما أثر على تكوين الشخصيات الرقمية (عبد الظاهر، ٢٠٢٤: ٨٦٤-٨٦٥).

على هذا النحو يمكن القول إن ثمة تغيرات ونقلات كبيرة حدثت في حياة الأفراد المهنية والشخصية في جميع أنحاء العالم تزامناً مع ظهور التكنولوجيا الرقمية، ذلك الظهور الذي أثر على جميع جوانب المجتمع وأصبحت التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من تفاعلات الأفراد سواء في العمل أو التعليم أو البحث أو الوصول إلى المعلومات والمعرفة (رجب، ٢٠٢٢: ٥٧).

وفى هذا السياق برزت ثقافة الشباب داخل الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، سواء في طريقة لباسهم أو نوع الموسيقى التي يفضلون سماعها أو في طريقة تواصلهم بالآخرين، والتي يغلب عليها الطابع الرقمي؛ إذ كثيراً ما تعتمد على مواقع الشبكات الاجتماعية "التواصل الاجتماعي"، أضف إلى ذلك أن هذا الجيل من الشباب يتميزون عن بقية الفئات الاجتماعية بالقدرة على استخدام تطبيقات التحول الرقمي، الأمر الذي يولد حواجز للتخاطب والتفاهم مع الآخرين خاصة الذين لا يملكون القدرة على استخدام هذه التطبيقات، فيفتح هذا العجز الاتصالي منافذ للصراع، الأمر الذي يترتب عليه أن القيم التي يكتسبها الشباب لم تعد مرجعيتها مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية لوحدها (كالأسرة)؛ بل شاركتها في ذلك وسائل الاتصال الرقمي، وهو ما ساهم في تشكيل حالة من الصراع بين القيم الموروثة والقيم المكتسبة (حسبية، ٢٠١٧، ٦١).

وانطلاقاً من ذلك تتجلى أهمية الوقوف على دور التحول الرقمي في إعادة التشكيل الثقافي للمجتمع بشكل عام والشباب بشكل خاص الذين يعدون الأكثر استخداماً لهذه التطبيقات الرقمية ووسائطها المختلفة، حيث أفرزت عمليات التحول الرقمي التي نشهدها اليوم ما يمكن تسميته بالثقافة الرقمية الافتراضية بمفردات ثقافية جديدة تخص الشباب تتعلق بأنماط وطرق تفكيرهم وأساليب عيشهم، واتجاهات ممارساتهم الثقافية للدرجة التي يمكن معها الحديث اليوم عن مفهوم ثقافة الشباب. (مذكور، ٢٠٢: ٤٧٨)

أولاً: مشكلة البحث:

شهد الاستخدام المتزايد للإنسان لأدوات وتكنولوجيا وأساليب تقنية مختلفة، من أهمها التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، هذه الأخيرة أحدثت ثورة هائلة في نظم المعلوماتية والرقمنة، حيث فرض العصر الرقمي العديد من التغيرات في كل القطاعات، فأصبح التحول الرقمي في ظل الظروف التي تعيشها البشرية من كوارث وأوبئة حاجة ضرورية وملحة لما له من فوائد على الجنس البشري، لا سيما أن التوظيف للتكنولوجيا بالشكل الأمثل يخدم سير العمل داخل المؤسسات ويوفر الوقت والجهد في آن واحد، حيث أسهمت التكنولوجيا في ظهور بيئة جديدة أكثر تطوراً وسرعة، كما ساهمت في خلق ضغوطات أمام القطاعات والمؤسسات من أجل الزامية ومواكبة التغير. (شاوشي،خلف،٢٠٢٣: ١٨)

ومن ثم فقد ساهم التزاوج بين العلم والتقنية والثقافة في تعميق الهوية بين عناصر الهوية الثقافية، خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع المعاصر، وبروز العالم الافتراضي كشريك أساسي يسهم في خلق "مجتمع شبكي" يعمل موازياً على إعادة صياغة منطق التواصل والعلاقات الإنسانية عبر التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي دفع إلى إعادة إحياء التساؤل الكلاسيكي حول الهوية الثقافية للمجتمع، والبحث في عناصرها المرجعية، والتحديات التي تواجهها في هذا العالم الرقمي الجديد خاصة وأن الهوية الثقافية تعد رمزاً للتفرد والاختلاف؛ لذا فقد أصبح العالم في ظل الثورة الرقمية أمام ملامح تغيير عميق فيما يتعلق بنظم الاتصال وتبادل المعلومات ليس فقط بين الدول والمؤسسات وإنما على مستوى الأفراد أيضاً، الأمر الذي أدى إلى ظهور ظواهر وممارسات عديدة وأطر جديدة تتبع ذلك التغير. (مذكور،٢٠٢٢: ٤٧٦-٤٧٧)

ففي عصرنا الحالي أصبح التحول الرقمي يمثل أهمية كبيرة في إكساب الأفراد العديد من المهارات والمواهب التي تؤهلهم للإبداع، وفي الوقت ذاته تقلص دور الأسرة نتيجة تزايد إقبال الأبناء على الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أصبحت شريكاً في عملية التنشئة الاجتماعية، وصار الأطفال والشباب يحصلون على قيمهم من هذه التقنيات، مما أثرت على سلوكياتهم التي أصبحت بعيدة تماماً عن قيم الأسرة. (الأصولي،٢٠٢٣: ٢٠٦)

فقد دخلت التكنولوجيا الرقمية حياة البشر منذ اختراع جهاز الكمبيوتر، واندمجت فيها مع ما أتاحتها من إمكانية إنجاز أصعب المهام في أقل مدى زمني، حتى صارت أغلب الأجهزة المستخدمة يومياً تتمتع بمعالج رقمي أو تحوي شريحة تخزين مثل الهاتف المحمول، ومُشغّل الموسيقى المحمول، الكاميرا الرقمية، الكمبيوتر اللوحي، وجهاز التلفزيون، وغيرها من الأجهزة

التي يمكنها معالجة وتخزين المعلومات الرقمية، مما حدا ببعض الباحثين إلى إطلاق أوصاف "الحياة الرقمية" و"الكون الرقمي" على العصر الذي نعيشه، وإلى تسمية ما نشهده من تطورات تكنولوجية متسارعة الوتيرة بـ"الطوفان الرقمي". (مدكور، ٢٠٢٢: ٤٧٧)

وفي الواقع ستترك تلك التقنيات آثارًا قوية على حياتنا اليومية، بحيث بدأت بالفعل تغير - مثلا - عادة تسوقنا (البيع من بُعد، وتبادل الممتلكات)، وعلاقتنا بالإعلام (المواقع الإخبارية الإلكترونية)، وتؤثر في معرفتنا (الموسوعات والقواميس، والمقالات لتوعية الآخرين والتي يمكن الاطلاع عليها بشكل مباشر)، كما أنها تغير حياتنا المهنية (التنظيم الجديد للعمل، والحركة، وإدارة الوقت بمرونة أفضل)، وطرق الترفيه (تحميل الموسيقى، والأفلام والفيديوهات، تتبع البث المباشر للإذاعة والتلفزيون، وقراءة الكتب على الشاشة) ومن ثم فإن تلك الوسائل تمس العلاقات الحميمة والهوية الشخصية (تقديم الذات في المواقع الاجتماعية، واستعمال الأسماء المستعارة)، وتغير محيط شبكاتنا الاجتماعية (الروابط، والمناقشات، والتبادلات مع الغير). (ديفيل، ٢٠١٨: ١٦)

وتعتبر فئة الشباب هي الفئة الأكثر استعدادًا لتقبل الجديد والتعامل معه، والإبداع فيه، وهم الأقدر على التكيف بسهولة دون إرباك، وعملية التغير والتقدم لا تقف عند حدود بالنسبة لهم، إضافة إلى قدرات الشباب في العمل والتنظيم الاحترافي والتفاعل مع الأحداث وشغفهم للتحول والتطوير والبناء، مما يجعلهم قاعدة التغيير والتحول الاقتصادي والمجتمعي، وتشكل قدرات الشباب الاستثنائية وطموحهم الدائم للتغير الإيجابي القوة الأساسية لإنجاح الرؤى الاستراتيجية التقدمية. (مساوي، ٢٠٢٣: ٧٧)

وثُعد - أيضًا - فئة الشباب في ظل تكنولوجيا الاتصال الرقمية الحديثة يوصفون أنفسهم ويلقبون بأسماء مختلفة ووفق ممارستهم اليومية للوسائل الرقمية، حيث أصبحوا يدعون "جيل الإنترنت" "الجيل الرقمي"، "جيل الفيس بوك"؛ لأنهم يميلون إلى التفاعل والتواصل الاجتماعي بوسائل الاتصال الرقمي، فضلاً عن أنهم أكثر الفئات الاجتماعية استهلاكاً لهذه الوسائل، فهي عندهم وسيلة حياة لا وسيلة رفاهية، لا يمكنهم الاستغناء عنها في ظل عالم مفتوح، إن مثل هذه الممارسات الرقمية إذن جعلت للشباب ثقافة وهوية تميزه عن باقي الفئات الاجتماعية الأخرى، مما جعل الشباب في الحقل السوسيولوجي والتربوي يُدرس كظاهرة اجتماعية لها واقع اجتماعي وآخر افتراضي رقمي (مدكور، ٢٠٢٢: ٤٧٩)

وكون الثقافة بطبيعتها عملية ذات شأن اتصالي، فإننا عند البدء في دراسة الموضوعات التي تربط بين الثقافة ووسائل الاتصال تظهر لنا العديد من التفاعلات الجدلية التي تبحث في تأثير وسائل الاتصال على الأنماط الثقافية، وفي العلاقة بين التحول الثقافي الذي تشهده المجتمعات وبين الوسائل الجديدة التي تنتجها للتواصل، وقد اعتبر "ماكلوهان" التغيرات التكنولوجية في أشكال وسائل الاتصال من الأمور الرئيسية التي تعمل على تغيير طريقة اكتسابنا للخبرة وعلى أنماط علاقاتنا مع الآخرين والتفكير لدينا، وتأتي مواقع التواصل الاجتماعي كأحد نماذج الاتصال التي أنتجت الثورة الرقمية، فهي تمثل قفزة هائلة في البنية الاتصالية، وأنماط التأثير الاجتماعي في التجمعات الإنسانية، وبذلك أصبحت من أهم وسائل تحقيق الاستكشاف المعرفي والنقاش المجتمعي، ولها دور في جذب المستخدمين إلى بيئة إتصالية جديدة، ممهدة لنشأة واقع جديد تتغير فيه صورة المجتمع وتفاعلاته ومؤثراته. (مذكور، ٢٠٢٢: ٤٧٨)

وقد ألفت هذه الثقافة بظلالها على فئة الشباب باعتبارهم الفئة الأكثر استخداما لوسائل التكنولوجيا الحديثة، فقد أصبحت الثقافة الرقمية إحدى المظاهر الأساسية للحياة المعاصرة لها مؤشراتها المختلفة كالهوية الرقمية والمواطنة الرقمية والعزلة الاجتماعية والاغتراب وغيرها، وتسعى هذه الثقافة إلى فرض قيم وسلوك انساني جديد وتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية واسعة المدى قد تؤدي إلى إحداث تغيير جوهري في ثقافة الشباب وهويته وهذا قد يؤدي إلى ظهور مجتمع المخاطر. (الزغاري، ٢٠٢٣: ٣٧٩-٣٨٠)

ويتضح مما سبق أن التحول الرقمي أصبح حقيقة واقعة، وأنا نعيش في عصر التحول الرقمي في مجالات عديدة ومتنوعة، اقتصادية وسياسية وإعلامية ومصرفية، كما له تأثيراته الكبرى في الجوانب الثقافية والاجتماعية والإبداعية، ويتيح فرصاً كبرى، لكنه - في الوقت نفسه - مصحوب بمخاطر كثيرة، كما أن بناء قدرات الشباب أصبح متطلباً أساسياً لتنمية ذواتهم، وتطوير شخصياتهم لتتواءم مع متطلبات العصر الرقمي وتحولاته التقنية، ومما لا شك فيه أن الشباب في المجتمع المصري - على الرغم من امتلاكه كثيراً من المواهب والقدرات - لا يستطيع دمج هذه المواهب والقدرات في الحياة العملية بشكل يتلاءم مع ظروف التطور التقني التي يمر بها العالم وتمر بها مصر. (نصر، ٢٠٢٤: ١٩)

وفي ضوء الطرح السابق تتحدد مشكلة الدراسة الرئيسية في التعرف على تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري.

ثانياً: التراث النظري حول موضوع تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب:

لقد تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري، ومنها دراسة (عبدالغني، ٢٠٠٨) وتهدف إلى معرفة تأثير استخدام الإنترنت على القيم والاتجاهات الأخلاقية للشباب الجامعي: وتمثل عينة الدراسة ٤٠٠ مفردة من مختلف الجامعات المصرية، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج نذكر منها: أن ٧٤% من شباب الجامعات يؤكدون ان هناك مخاطر للإنترنت وعلى رأسها إدمان الدخول على المواقع الإباحية والغزو الفكري وانعزال الشباب عن الأسرة والأصدقاء والإخترق السياسي.

دراسة (علي، ٢٠١٧) هدفت إلى التعرف على دور الأسرة في توعية الأبناء في ضوء تحديات العصر الرقمي، والكشف عن مفهوم العصر الرقمي، وخصائصه، وأسباب نشأته وكذلك التعرف على تحديات العصر الرقمي وانعكاساتها على الأسرة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لمناسبته لموضوع البحث وطبيعته؛ ولتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بتصميم أداة عبارة عن استبانة للتعرف على واقع ممارسة الأسرة لدورها في توعية الأبناء بالتعامل مع العصر الرقمي من وجهة نظر عينة مكونة من (٣٥٠) طالباً وطالبة، وقد أسفر البحث عن مجموعة من النتائج أهمها: ضعف قدرة الأسرة على تنمية مهارات القيادة الواعية لدى الأبناء، غياب رقابة الأسرة مما جعلت التكنولوجيا الحديثة تستقطب الأبناء وتشكل اتجاهاتهم، غياب دور الأسرة ومن ثم استحواذ التكنولوجيا الرقمية على اهتمام الأبناء وتلبية رغباتهم، عدم قدرة الأسرة على توجيه القيم المتدفقة عبر الإنترنت نحو الوجهة السليمة لدى الأبناء والإفادة منها في التعلم، ضعف قدرة الأسرة على مساعدة الأبناء على تغيير نمط تفكيرهم، وطريقة تواصلهم بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي.

دراسة (بوراس، ٢٠١٨) تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التغير الثقافي في ظل مواقع التواصل الاجتماعي والتي نقصد بها الفيس بوك على وجه الخصوص، كفضاء تواصل عالمي تجاوز الحدود المكانية والزمانية، وقرب المجتمعات من بعضها البعض؛ بل وصل إلى المزج بين المجتمعات والثقافات فلم يتحيز لفئة أو جماعة أو مذهب، فكان حقاً مجالاً للديناميكية والتفاعل الرمزي الذي كان محور اهتمام النظرية التفاعلية الرمزية؛ إذ لا نستطيع أن نجد دور التفاعل الإلكتروني عبر هذه المواقع في تكون ما يسمى المجتمعات الافتراضية، هذه الأخيرة التي حققت وجوداً اجتماعياً معترفاً به وبانتت مجتمعات موازية للمجتمعات الواقعية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي قد خلقت

مجتمعات افتراضية، حاولت محاكاة الواقع الاجتماعي، من خلال إثبات وجودها الاجتماعي، وممارستها لتفاعل اجتماعي، يكاد يكون كاملاً، ساهم في التغيير، ونقل المعلومة، والتأثير في القيم، ونقل الثقافات بين المجتمعات، وكان لها دور في صناعة الرأي العام مرة، والتحكم فيه مرة ثانية، إلا أنها قد خلقت نوعاً من العزلة والاعتزاب الاجتماعي، وتصدع في العلاقات الاجتماعية، مما أثر في العملية الاتصالية كظاهرة اجتماعية أساسية لإحداث تغير ثقافي، واجتماعي، وأخيراً نصل إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي من العوامل المساهمة في إحداث التغير الثقافي.

دراسة (نبيل، ٢٠٢٠) استهدفت الكشف عن العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية وثقافة الشباب وتحديد اتجاهات الشباب الجامعي نحو التكنولوجيا الرقمية وأيضاً الكشف عن أنماط استخدام الإنترنت من قبل الشباب وكذلك الوقوف على التأثيرات الايجابية والسلبية للتكنولوجيا الرقمية على ثقافة الشباب، فقد تبنت الدراسة كلاً من الأسلوبين الكمي والكيفي لتحليل البيانات بما يتضمنه من مناهج متعددة أهمها المنهج الأنثروبولوجي بأدواته المختلفة مثل: الملاحظة والمقابلة، وتسعى جاهدة إلى الدمج بينهما وتوظيفهما أثناء جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، ومن أهم نتائج الدراسة: زيادة توجه الشباب نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية بمختلف أنواعها فضلاً عن عدم إلمامهم بمعايير السلوك الصحيح والمقبول المرتبط باستخدام التكنولوجيا مما ينعكس بدوره سلباً عليهم، كذلك توصلت الدراسة إلى ظهور العديد من المخاطر الرقمية التي كان لها تأثيرات سلبية على الصعيدين الاجتماعي والثقافي وبصفة خاصة على ثقافة الشباب فوجد انتشار قيم المظهرية والتفاخيرية وما يرتبط بها من أنماط سلوكية تزيد من حدة الفروق الطبقة والاجتماعية، وكذلك إقامة علاقات مع أشخاص مجهولي النسب مما يؤثر على الأمن الاجتماعي والقومي، وأيضاً التأثير السلبي على اللغة العربية وكتابتها بحروف أجنبية واختصار كلماتها إلى حروف، الأمر الذي يهدد هويتنا الثقافية.

دراسة (زيدان، ٢٠٢١) هدفت إلى قياس وتقييم مشروع الرقمنة داخل مؤسسات التعليم الجامعي من خلال تحليل وتشخيص الوضع الراهن بالتطبيق على جامعة الأزهر كنموذج عالمي يواجه تحديات كبيرة، وذلك باستخدام أسلوب التحليل الرباعي (SWOT)؛ لاستخراج تقييم شامل أكثر حيادية ومنطقية، من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي يواجهها مشروع الرقمنة بالمؤسسة، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وقد تم في إطارها الاعتماد على منهج دراسة الحالة، واعتمدت الدراسة على استخدام أكثر من أداة بحثية:

(المقابلات الشخصية المتعمقة، جلسات عصف ذهني، استمارة استبيان تم تطبيقها على العينة المتاحة من الأعضاء والإداريين بمختلف كليات الجامعة باستخدام أسلوب كرة الثلج بالإضافة إلى مقياس خاص بعينة من طلبة الجامعة) وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها: لعب التحول الرقمي دورًا فعالًا لنشر المعلومة وإنتاجها وتحديثها وتوظيفها بكفاءة لدى طلاب الجامعة، حيث جاءت فرصة الاحتفاظ بالمعرفة والوصول إليها في الوقت المناسب وتعدد مصادرها وسهولة تحديث المحتوى المعلوماتي من أهم الفرص التي تتيحها الرقمنة التعليمية من وجهة نظر طلاب الجامعة عينة الدراسة.

دراسة (مصطفى، ٢٠٢١) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القيم الأخلاقية لدى طلاب جامعة أسيوط في العصر الرقمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لمناسبتها لطبيعة الدراسة، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت الاستبانة على عينة من طلاب جامعة أسيوط في الفرق الأولى والنهائية بلغت (١٥٣٨) طالبًا وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: درجة وعي الطلاب بالقيم الأخلاقية في العصر الرقمي جاءت بدرجة متوسطة، بمقارنة استجابات أفراد العينة على المحاور وُجد أن المحور الخاص باحترام حرية الرأي والتعبير احتل المرتبة الأولى، وجاء المحور الخاص باحترام الخصوصية المعلوماتية في المرتبة الثانية، وجاء المحور الرابع الخاص بقيمة الاعتزاز باللغة العربية في المرتبة الخامسة والاختلاف من منظور العينة ككل، كما توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط عينة الدراسة الكلية في المحاور الخمس كل على حدة باختلاف متغير الفرقة الدراسية لصالح الفرقة النهائية، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي لصالح الكليات العملية.

دراسة (الصعيد، ٢٠٢٢) هدفت إلى الكشف عن دور الثقافة الرقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي بجوانب المواطنة الرقمية لطلاب المدارس المصرية، وتم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل، قوامها ٤٠٠ مفردة من طلاب وطالبات المدارس الثانوية بمحافظة المنوفية، واستخدمت الدراسة في ضوء نظرية المعرفة الإعلامية منهج المسح، وأداة الاستبيان لجمع البيانات مع تطبيق مقياس لمحاور المواطنة الرقمية التسع، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: ارتفاع استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي بين الشباب عينة الدراسة من طلاب المدارس الثانوية بشكل دائم ومرتفع جدًا ٤٤%، أكثر وأهم وسائل التواصل الاجتماعي انتشارًا واستخدامًا بين عينة الدراسة هو الواتس اب، ويليها الفيس بوك، يليه اليوتيوب،

ثم التيليجرام، يليه استخدام تويتر والتيك توك وانستجرام، اغلب عينة الدراسة بنسبة ٥٤% يتابعون موضوعات الثقافة الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل متوسط، ونسبة ٥١% منهم لديهم معرفة متوسطة حول مفاهيم الثقافة الرقمية، ونسبة ٦٠% من عينة الدراسة تهتم بين الحين والآخر بالقواعد والسلوكيات الأخلاقية في استخدام التقنيات الرقمية.

دراسة (مدكور، ٢٠٢٢) هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور التحول الرقمي في إعادة التشكيل الثقافي للمجتمع -للاسيما الشباب الجامعي، استخدمت المنهج الوصفي المسحي واستعانت بالاستبانة إلى تم تطبيقها على عينة من شباب كليات جامعة طنطا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: باتت وسائل الاتصال الرقمية الحديثة سلاخاً ذو حدين بخصائصها الإيجابية والسلبية بالذات على مقومات الهوية الثقافية للمجتمع، فمن جهة أُعتبرت وسيلة هامة للاكتشاف والتواصل؛ لكنها أتهمت بأنها تركز سلبية المشاهد. كما توصلت إلى عدة أبعاد للتشكيل الثقافي للشباب الجامعي: أن التحول الرقمي أحدث تغييرات ثقافية عدة، أعاد بناء الشخصية وتشكيل الذات، أعاد تشكيل القيم والسلوكيات والاتجاهات، أعاد تشكيل العلاقات الاجتماعية، تشكيل أنماط وأساليب الحياة. كما توصلت في إطارها الميداني إلى نتائج عدة أبرزها: للتحول الرقمي ووسائطه المتعددة إيجابيات انعكست على تشكيل ثقافة الشباب الجامعي: كالتعرف على أصدقاء جدد، معرفة آخر التطورات المجتمعية ومعايشة الأحداث، التعبير عن الذات وتنمية وإثراء جوانب الشخصية. وعلى الجانب الآخر، كرسّت لعدة سلبيات أبرزها: تراجع الروابط المجتمعية والأسرية في ظل العلاقات الافتراضية، تكريس القيم المادية والاستهلاكية، الصراع القيمي نتيجة التناقضات بين العالم الواقعي والعالم الافتراضي، الأمراض النفسية نتيجة العيش في العالم الافتراضي لمدة طويلة. أما عن أبعاد التشكيل الثقافي للشباب في ظل استخدام وسائل الاتصال الرقمية أبرزها: تبنى الشباب سلوكيات وأفكار جديدة أتاحت طرقاً عدة من أجل (التواصل والتفاعلية والمشاركة، ممارسات جديدة للقراءة والكتابة، تشكيل الذات وبناء علاقات افتراضية مع الآخرين، التسلية والترفيه، الحصول على المعلومات والمعارف، الحضور والمشاركة).

دراسة (شاوشى، وخلوف، ٢٠٢٣) هدفت إلى معرفة ما هو التحول الرقمي، ومؤثراته، بالإضافة إلى تسليط الضوء على واقع وأفاق التحول الرقمي بالجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها: امتلاك الجزائر المنشآت القاعدية للمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الحديثة، التي تعوّل عليها الجزائر للتحول إلى الرقمنة، تسعى الجزائر إلى تنفيذ

وترقية خدمات الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية الإلكترونية، تسعى الجزائر إلى مواكبة التطورات والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية والفرص المتاحة بما يمكنها من التحول إلى حكومات رقمية، التحول الرقمي انتقل من القول إلى الفعل في الجزائر، لم يعد خياراً بل أصبح ضرورة.

دراسة (الشامسي، ٢٠٢٣) هدفت إلى تسليط الضوء على مفهوم التعليم الرقمي ومكوناته، وتداعياته، والإجابة عن جملة من التساؤلات والمحاور أهمها: ما هي الكفاءات الرقمية في التعليم؟ هل نحن مزودون بالمهارات والأدوات اللازمة لتمكين التحول الرقمي؟ ما هي العوامل المحفزة والتحديات التي تواجه التعليم الرقمي؟ وما هي النماذج المستدامة لذلك؟ من جانب آخر تستعرض هذه الورقة الأدوار والمسؤوليات في السياق الرقمي، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج نذكر منها: إن التعليم الرقمي منظومة تعليمية في أي وقت وفي أي مكان باستعمال تقنية المعلومات والاتصالات التفاعلية لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية متعددة المصادر، وقد تمكنت دولة الإمارات من التحول إلى التعليم عن بعد في مختلف المجالات وتحقيق هذا التطور عن طريق تفعيل الوسائل المتقدمة من خلال التحول الرقمي الفعال والسريع، وضمان نفس جودة التعليم وتقديم المعلومات، لا يقتصر التحول الرقمي للتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة على مجالات البيانات والمعلومات، بل يتجه إلى خلق نظام تعليمي ذو فعالية عالية من خلال تقديم الخدمات التعليمية بشكل متكامل، وعن طريق برامج تفاعلية تقدم الجودة التعليمية نفسها لكن بشكل رقمي متكامل.

دراسة (الزغاري، ٢٠٢٣) سعت الدراسة الراهنة إلى الوقوف على واقع التحولات الرقمية ومدى انعكاساتها على ثقافة الشباب، وكذلك توضيح ابعاد التحول الرقمي والفرص والتحديات المرتبطة به، ومعرفة مخاطر التحول الرقمي على ثقافة الشباب، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: التحولات التي خلقتها التكنولوجيا الرقمية ليست فقط تقنية ومادية بل امتد تأثيرها إلى النواحي الاجتماعية والثقافية والنفسية كما انها طالت كافة فئات المجتمع، كما أن عمليات التحول الرقمي أصبحت ضرورة ملحة يفرضها التطور المتسارع في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، إلا أنه نجم عنها مخاطر ثقافية واجتماعية وسياسية وأمنية واقتصادية عديدة، بعض المؤسسات الاجتماعية المنوط بها عملية التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة أصبحت عاجزة عن إنتاج القيم وضبط سلوك أفرادها، كما توصلت الدراسة إلى أن الهوية الرقمية في العالم الافتراضي غامضة المعالم لا تحدها حدود جغرافية أو تضبطها منظومة قيمية، فهي فضاء

مفتوح لا محدود لمواطنين كونيين من مختلف الأعراق والأجناس والخلفيات الثقافية، ومن ثم فإن احتمالية التأثير على الهوية الوطنية والثقافية للشباب بقيم وعادات وتقاليد مغايرة ووافدة يساهم في ظهور مجتمع المخاطر.

دراسة (المزين، ٢٠٢٤) تهدف إلى التعرف على واقع التحول الرقمي بكلية الآداب جامعة طنطا من خلال التعرف على فوائد التحول الرقمي، وتحديد متطلباته، والتعرف على تحديات ومعوقات التحول الرقمي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج أن التحول الرقمي نقلة نوعية كبيرة في تطوير العملية التعليمية ومشاركة المعلومات في أي وقت ومن أي مكان بعيداً عن الطرق التقليدية وخاصة في ظل زيادة التحديات، كما توصلت الدراسة إلى وجود نقص في الموارد المادية، وعدم إتاحة اللوائح والتشريعات، وضعف شبكة الإنترنت أهم تحديات تنفيذ مشروع التحول الرقمي، توافر معظم تطبيقات التحول الرقمي المطلوب توافرها بمؤسسات التعليم الجامعي بنسب جيدة، دعم الإدارة العليا لمشروع التحول الرقمي، كان له أثر كبير في توافر البنية التحتية اللازمة لتنفيذ المشروع.

دراسة (عبدالظاهر، ٢٠٢٤) حاولت الدراسة التعرف على مستوى إدراك الشباب المصري لثراء تطبيقات الذكاء الاصطناعي التفاعلية ودورها في تشكيل الشخصية الرقمية لديهم، وطُبقت الدراسة على عينة عمدية قوامها (٤٠٠) مفردة من الشباب المصري مستخدمى تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالمراحل العمرية والتعليمية المختلفة ذكوراً وإناثاً، وقد أشارت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها: ارتفاع نسبة افراد العينة الذين يستخدمون تطبيقات الذكاء الاصطناعي التفاعلية دائماً بنسبة وصلت إلى ٤٧.٨%، ومن أهم دوافع استخدام برامج التحول الرقمي اكتساب معلومات جديدة بمجال العمل والدراسة وتطوير المهارات الشخصية، وعن أهم تطبيقات التحول الرقمي التي تستخدمها العينة فقد جاءت في الصدارة تطبيقات التيك توك، والفيس بوك والسناپ شات والانستجرام، كما توصلت الدراسة إلى إكتساب الفرد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي معلومات ومهارات جديدة يصعب تعلمها بالطريقة التقليدية، كما اثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة بين درجة استخدام الشباب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التفاعلية ومستوى ادراكهم لدورها في تشكيل الشخصية الرقمية لديهم.

دراسة (مسعادي، وذنودي، ٢٠٢٤) هدفت إلى تسليط الضوء على اهمية الثقافة التنظيمية والتحول الرقمي والكشف عن مستوى طبيعة العلاقة بين الثقافة التنظيمية والتحول الرقمي في مؤسسة اتصالات الجزائر، وقياس مدى مساهمة الثقافة التنظيمية في تحسين التحول

الرقمي بمؤسسة اتصالات الجزائر، وإبراز دور التحول الرقمي من خلال أبعاده (البنية التحتية التقنية، مهارات الموظفين، الثقافة التنظيمية الرقمية، التكامل الرقمي) وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تعتبر الثقافة المكتسبة من التحول الرقمي داعمة للتغيير والابتكار وتحدد هذه الثقافة مدى استعداد الموظفين وقدرتهم على التكيف مع التغيرات التكنولوجية، كما توصلت الدراسة إلى أن الثقافة المكتسبة من التحول الرقمي تلعب دوراً رئيساً في تشكيل اتجاهات الموظفين نحو التكنولوجيا، كما يعتبر التحول الرقمي أحد أساليب الإدارة الحديثة، كما توصلت إلى وجود علاقة تأثير بين المتغير المستقل (الثقافة) والمتغير التابع (التحول الرقمي) في حدود أبعاد التحول الرقمي.

دراسة (نصر، ٢٠٢٤) هدفت هذه الدراسة الي التعرف على دور التحول الرقمي في بناء قدرات الشباب، وتبسيط الضوء على بناء قدراتهم مما يساعدهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم، والكشف عن المخاطر والتحديات التي تواجه الشباب في هذا الصدد في عصر التحول الرقمي وكيفية مواجهتها، واعتمدت على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وعلى أداة الاستبيان، وأجريت الدراسة الميدانية على طلاب جامعة الإسكندرية وخريجها، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج المهمة منها: أن عناصر القوة الأساسية في عملية التحول الرقمي التي مرت بها مصر، تكمن في قدرة ذلك التحول الرقمي على إعادة بناء قدرات الشباب المصري، من خلال تحسين أدائهم الوظيفي والمهني، وإعانتهم على إنجاز الأعمال بسهولة وبسرعة، وتعزيز معارفهم العلمية والتقنية، وتواصلهم المستمر مع التغيرات الجديدة الدائمة في المجالات كلها، وفي مساعدتهم في الحصول على التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أيضاً، يساعد التحول الرقمي الشباب في تحقيق آمالهم من خلال الحصول على فرصة عمل ملائمة، ومرتب مجز، ويساعدهم كذلك على التعبير عن رأيهم بحرية واقتناع، وممارسة دورهم في المجتمع بوصفهم قادة المستقبل، إن عناصر الضعف المحتملة في عملية التحول الرقمي تتمثل في كثرة متطلبات استثمار هذا التحول في سبيل تقدم المجتمع ونهضته؛ لكن الواقع الاجتماعي من خلال آراء الباحثين يكشف أن المجتمع يفتقر ويفتقد إلى كثير من هذه المتطلبات، مثل الدعم الفني والتقني المستمر لشبكات الإنترنت، والبنية التحتية الأساسية اللازمة لتشغيل أجهزة الحاسب الآلى بكفاءة، والإمكانات المادية والبشرية اللازمة لمواكبة تطورات هذه العملية في قطاعات الدولة ومؤسساتها كلها، وصياغة رؤية رقمية مشتركة بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص، هذه المتطلبات كلها عناصر أساسية وجوهرية لنجاح عملية التحول الرقمي، والإفادة من ثمار نتائجها

المرجوة؛ نظرًا لظروف مجتمعنا المصري الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من الصعب تحقيق هذه المتطلبات كلها بصورة مرضية كما يقول المبحوثون، كما توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يتيح العديد من الفرص للشباب تتمثل في تنمية مهاراتهم البشرية العلمية والعملية، وإتاحة فرص عمل جديدة لهم، وابتكار أساليب جديدة لتحقيق ذواتهم وبناء مستقبلهم، ومساعدتهم في انجاز أعمالهم، وتشجيعهم على التعامل مع البرمجيات وأساليب الدعم الفني، وتحملهم المسؤولية الاجتماعية.

وقد سعت دراسة (Olaf Kapella and others,2020) وعنوانها تأثير التحولات التكنولوجية على الجيل الرقمي، إلى التعرف على كيفية استفادة الشباب من التحول الرقمي في حياتهم اليومية، وقد ركزت الدراسة على نظام الأسرة والبيئة المنزلية، وذلك من خلال فحص استخدام الشباب للتكنولوجيا الرقمية داخل الأسرة وتأثيرها على التواصل الأسرى والحياة اليومية للعائلات، واعتمدت الدراسة على المجموعة البورية، والمقابلات الفردية مع ثلاثة أفراد على الأقل من عائلة واحدة، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة دعم العائلات فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية خاصة الوالدين، وبناء الكفاءات الرقمية التي تساعد الشباب على استكشاف عالم الإنترنت بأمان.

بينما أوضحت دراسة (Olivero,et al,2020) وعنوانها: (تصوير الشخصية الرقمية: وتحديد نقاط ضعف الحياة الرقمية) إلى فهم كيفية تحديد الشخصية الرقمية، وتحديد نقاط الضعف في الهويات في الحياة الرقمية من خلال أساليب وتقنيات مختلفة يمكن للمهاجمين استخدامها للحصول على بيانات حول الهويات الرقمية واستخدامها بطرق غير مرغوب فيها، وتم تصميم نموذجين فرعيين يسهل المطابقة بين البيانات التي تم جمعها هما : نموذج معرفة الشخصية الرقمية ونموذج الامان الارتباطي، وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج نذكر منها: أن وجود الأنظمة الإلكترونية يؤثر على الهوية الشخصية والشخصية الرقمية نظرًا للعيوب الأمنية، مما يجعلها عرضة لهجمات الهندسة الاجتماعية واستغلال بياناتهم الشخصية وتحليلها ذاتيًا، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين وعي الفرد المتزايد بأهمية الخصوصية عند نشر البيانات الشخصية على الإنترنت والضعف الناتج عن التعرض المفرط بسبب دمج البيانات من شخصيات رقمية متعددة.

دراسة (N Dragomirov & L Boyanov,2021) هدفت هذه الدراسة الى البحث في قضايا التحول الرقمي في دولة بلغاريا، حيث تعرض التقنيات المعاصرة الرئيسية المستخدمة

في الرقمنة والتحول الرقمي ثم تقدم منهجية تقييم درجة التحول الرقمي في مجال الخدمات اللوجستية، وتوصلت هذه الدراسة إلى انه يوجد إمكانيات كبيرة لعملية التحول الرقمي في بلغاريا، كما أن هناك حاجة كبيرة للأنشطة التعليمية على نماذج تكنولوجيا المعلومات الحديثة مثل: إنترنت الأشياء، الأجهزة الرقمية، والتقنيات الحديثة، ومقاربات التحول الرقمي، وهذا لا ينطبق على مجال الخدمات اللوجستية وسلسلة التوريد فقط؛ ولكن في معظم مجالات الأعمال الأخرى.

وقد استهدفت دراسة (Marshall & Qyll, 2022) والتي جاءت تحت عنوان "ربط الهوية بالاشكال الرقمية" التعرف على الشخصية الرقمية من خلال عملية إعادة بناء البيئات الرقمية المختلفة والمتوازية، وتأثير الثقافة الرقمية والوسائط الرقمية عليها وعلى التفاعلات الاجتماعية والثقافات المجتمعية المختلفة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج نذكر منها: ان التطور المستمر في بناء الشخصية الرقمية يخلق حالة من عدم الاستقرار داخل الثقافة، وبطرق معقدة وعميقة، ينقسم هذا الاختلال الثقافي إلى ثلاث فئات: الوجود الأخلاقي المتجانس، والذات المهنية وغير المهنية، والشخصية الرقمية الطموحة المؤثرة على الذات من خلال وسائل الإعلام، وتشير النتائج أيضًا إلى أن التغيرات الجديدة في الشخصية الرقمية يمكن أن تعطل التصورات الاجتماعية وثقافتها، مما يضيف خاصية جديدة تُسمى ثقافة الواقع الافتراضي.

موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

باستقراء الدراسات السابقة بنظرة تحليلية يتضح لنا ما يلي:

من خلال الحصر الذي قام به الباحث للدراسات السابقة لاحظ تعدد وتنوع أنماط الدراسات التي تناولت التحول الرقمي وعلاقته بالتباين الثقافي لدى الشباب، فبعضها ركز على دور التحول الرقمي في إعادة التشكيل الثقافي للمجتمع، بينما ركز البعض الآخر على تأثير التحولات التكنولوجية على الجيل الرقمي، والبعض الآخر ركز على التغير الثقافي في ظل مواقع التواصل الاجتماعي، كما تناولت بعض الدراسات التحول الرقمي بمؤسسات التعليم العالي، بينما ركزت دراسات أخرى على ربط الهوية الثقافية بالأشكال الرقمية، وبعض الدراسات سعت للوقوف على واقع التحولات الرقمية ومدى انعكاساتها على ثقافة الشباب.

من حيث أهداف الدراسات السابقة: هدفت بعض الدراسات إلى التعرف على كيفية

استفادة الشباب من التحول الرقمي في حياتهم اليومية، ومعرفة آليات التغير الثقافي الناتج عن

المجتمع الافتراضي، والبعض الآخر ركز على التعرف على فوائد التحول الرقمي وتحديد متطلباته، والتعرف على تحديات ومعوقات التحول الرقمي، كما ركزت بعض الدراسات على قياس وتقييم مشروع الرقمنة داخل مؤسسات التعليم الجامعي من خلال تحليل وتشخيص الوضع الراهن بالتطبيق على جامعة الأزهر، كما سلطت بعض الدراسات الضوء على دور الثقافة الرقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي بجوانب المواطنة الرقمية لدى الطلاب، بينما ركز البعض الآخر على التعرف على مستوى إدراك الشباب المصري لثراء تطبيقات الذكاء الاصطناعي التفاعلية ودورها في تشكيل الشخصية الرقمية لديهم، كما ركز البعض على أهمية الثقافة التنظيمية والتحول الرقمي والكشف على مستوى طبيعة العلاقة بين الثقافة التنظيمية والتحول الرقمي في مؤسسة اتصالات الجزائر، بينما ركزت بعض الدراسات في الكشف عن العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية وثقافة الشباب وتحديد اتجاهات الشباب الجامعي نحو التكنولوجيا الرقمية وأيضاً الكشف عن أنماط استخدام الإنترنت من قبل الشباب، والدراسة الحالية تتفق مع هذه الأهداف، ولكنها تتميز بالبحث في التعرف على واقع استخدام الشباب لتطبيقات التحول الرقمي، وإيضاً التعرف على دوافع استخدام الشباب للتحول الرقمي وذلك بالتركيز على الدوافع الذاتية والاجتماعية والثقافية، كذلك معرفة دور التحول الرقمي وتأثيره على ثقافة الشباب في المجتمع المصري وكيف أدى التحول الرقمي إلى تغيير ثقافة الشباب من ناحية الزواج والتعليم والمهنة، وأيضاً رصد الايجابيات والسلبيات والتحديات الرئيسية للتحول الرقمي وانعكاساتها على ثقافة الشباب في المجتمع المصري.

من حيث الرؤية النظرية: تنوعت الدراسات السابقة العربية والأجنبية في استخدام النظريات المختلفة المفسرة للتحول الرقمي وعلاقته بالتباين الثقافي لدى الشباب ما بين الاعتماد على نظرية الحتمية التكنولوجية، ونظرية روجرز، ونظرية الدور ونظرية التفاعلية الرمزية، ونظرية المعرفة الإعلامية، أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على ثلاث نظريات أساسية لتفسير التحول الرقمي وعلاقته بالتباين الثقافي لدى الشباب في مصر وهي كالتالي: نظرية التغير الثقافي، نظرية الشبكات الاجتماعية، نظرية التفاعلية الرمزية.

ومن حيث الرؤية المنهجية: تعددت الدراسات من حيث استخدام المناهج المختلفة، فبعض الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي المسحي واستعانت بالاستبانة، والبعض الآخر اعتمد على المجموعة البورية والمقابلات الفردية، وطبقت بعض الدراسات على عينة عمدية قوامها ٤٠٠ مفردة من الشباب المصري مستخدمى تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالمرحلة العلمية والتعليمية ذكورا وإنثاء، والبعض الآخر تبنى الأسلوب الكمي والكيفي لتحليل البيانات بما يتضمنه من مناهج متعددة اهمها المنهج الأنثروبولوجى بأدواته المختلفة مثل الملاحظة والمقابلة. أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك لأنه يسمح بوصف وتفسير وتحليل البيانات التي تم جمعها حول موضوع البحث "التحول الرقمي وعلاقته بالتباين الثقافي لدى الشباب في مصر"، واعتمد البحث على طريقه المسح الاجتماعي بالعينة من خلال سحب عينه عمدية بطريقة كرة الثلج وبلغ حجمها ٤٠٠ مفردة من الشباب مستخدمى تطبيقات التحول الرقمي المختلفة، وتم استخدام أداة الاستبيان الإلكتروني للتطبيق على هذه الحالات.

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكننا تحديد ما تساهم به هذه الدراسة

فى التراث النظرى لعلم الاجتماع:

- تركز الدراسة الحالية بشكل مباشر على إشكالية التحول الرقمي وعلاقته بالتباين الثقافي لدى الشباب في مصر، مع التطبيق على محافظة القليوبية.
- تضيف هذه الدراسة بُعدًا جديدًا من خلال استخدام مجموعة من النظريات والتوجهات النظرية التي تساهم في تحقيق فهم أعمق لهذا الموضوع.
- يركز الجانب الميداني من هذه الدراسة على محافظة القليوبية، وهي إحدى المحافظات التي تتميز بسمات خاصة، نظرًا لقربها من القاهرة وطبيعتها الحضرية الريفية، مما يتيح قياس أثر التحول الرقمي وعلاقته بالتباين الثقافي في هذه المحافظة بشكل أكثر دقة وعمق.

ثالثاً: أهمية البحث:

تنقسم أهمية البحث إلى:

الأهمية النظرية:

- تتحدد أهمية الدراسة الراهنة في كونها إحدى الدراسات البينية التي تحاول الإفادة من الأطر النظرية لكل من علم الاجتماع الرقمي وعلم الاجتماع الثقافي.
- ترجع الأهمية النظرية للدراسة أيضاً لندرة الدراسات التي تهتم بدور التحول الرقمي وعلاقته بالتباين الثقافي لدى الشباب في مصر.
- إلقاء الضوء على فلسفة التحول الرقمي وانعكاساته على ثقافة الشباب، ومدى أهمية الشريحة العمرية التي تستهدفها الدراسة نظراً إلى الخصائص التي ينفرد بها الشباب، فهم أكثر الفئات المجتمعية تعرضاً للتغيير، بل إنهم أقوى عوامل التغيير الثقافي لما يحملونه من رؤى وأفكار وتصورات مختلفة ساهمت فيه التكنولوجيا الرقمية.
- حداثة موضوع الدراسة وحيوية رصد الجهود المعرفية المبذولة لمعرفة علاقة التحول الرقمي بالتباين الثقافي لدى الشباب في المجتمع المصري.
- تزايد الاهتمام العالمي بالتحول الرقمي في مختلف المجالات، حيث يستحوذ على اهتمام واسع من جانب الباحثين والمؤسسات المحلية والدولية، بوصفه إطاراً عملياً لا سيما أوقات الأزمات.
- قد تكون الدراسة الحالية بداية لانطلاق أبحاث جديدة عن التحول الرقمي وكيفية تأثيره على ثقافة الشباب في المجتمع المصري.
- تطبيق الدراسة على فئة الشباب نظراً لكونهم أكثر المراحل العمرية استخداماً لتطبيقات التحول الرقمي.

الأهمية التطبيقية:

- طرح بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في توجيه الشباب نحو استخدام آمن لتطبيقات التحول الرقمي بما يساعد على تجنب التأثير السلبي لتلك التطبيقات على ثقافة الشباب.

رابعاً: أهداف البحث وتساؤلاته:

يتحدد الهدف الرئيس للدراسة الراهنة في التعرف على تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:
الهدف الأول: التعرف على واقع استخدام الشباب للتحول الرقمي.
ولتحقيق هذا الهدف حاول الباحثان الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ماهى بداية الاستخدام لتطبيقات التحول الرقمي؟ ، ومعدل الإاستخدام اليومي لها؟
٢. ماهى أبرز التطبيقات التي يستخدمها الشباب عند استخدامهم لتطبيقات التحول الرقمي المختلفة؟

٣. ما هى طبيعة المحتوى الرقمي الذى يفضلها الشباب عند استخدامهم لتطبيقات التحول الرقمي المختلفة؟

الهدف الثانى: رصد الإشباعات المتحققة لدى الشباب نتيجة استخدام تطبيقات التحول الرقمي:

ولتحقيق هذا الهدف حاول الباحثان الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما الإشباعات الذاتية المتحققة من استخدام الشباب لتطبيقات التحول الرقمي؟
 ٢. ما الإشباعات الإجتماعية المتحققة من استخدام الشباب لتطبيقات التحول الرقمي؟
 ٣. ما الإشباعات الثقافية المتحققة من استخدام الشباب لتطبيقات التحول الرقمي؟
- الهدف الثالث: الكشف عن تأثير استخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب فى المجتمع المصرى.

ولتحقيق هذا الهدف حاول الباحثان الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما تأثير استخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب فيما يتعلق بالاختيار للزواج؟
٢. ما تأثير استخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب فيما يتعلق بالتنقضيالات التعليمية؟
٣. ما تأثير استخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب فيما يتعلق بالاختيار المهنى؟

الهدف الرابع: الكشف عن الإيجابيات والسلبيات المتعلقة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري.

ولتحقيق هذا الهدف حاول الباحثان الإجابة عن التساولين التاليين:

- ما هي أبرز الايجابيات المتعلقة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري؟

- ما هي أبرز السلبيات المتعلقة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري؟

الهدف الخامس: رصد أهم المخاطر المستقبلية لتطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري.

ولتحقيق هذا الهدف حاول الباحثان الإجابة عن التساؤل الآتي:

- ما هي أهم المخاطر المستقبلية لتطبيقات التحول الرقمي وتأثيرها على ثقافة الشباب في المجتمع المصري؟

خامساً: مفاهيم البحث:

١- مفهوم التحول الرقمي Digital transformation

على الرغم من وجود تركيز عالمي على البحث وفهم التحول الرقمي، مع سعي المؤلفين لتحديد الموضوع بدقة، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد له، ويُنظر إلى التحول الرقمي على نطاق واسع على أنه محرك للتغيير في جميع السياقات، والتأثير على جميع جوانب الحياة البشرية بناءً على استخدام التقنيات، ويجب التمييز بين مفهوم التحول الرقمي، والرقمنة؛ إذ تم وصفه أيضاً باسم "الرقمنة" في بعض الأبحاث. يشير التحول الرقمي إلى التغييرات الناشئة عن التقنيات الرقمية، بينما تشير الرقمنة إلى تحويل المعلومات من التناظرية إلى الشكل الرقمي، وأتمتة العمليات من خلال تقنيات المعلومات، ويشمل مصطلح "التحول" قابلية الفهم لاتخاذ الإجراءات المطلوبة عندما تواجه المنظمات تقنيات جديدة؛ إذ لا ينبغي الخلط بينه وبين التغيير البسيط. (عفيف، ٢٠٢٢: ٢٧٨)

بدأ مصطلح التحول الرقمي في الظهور مع بداية الثورة الصناعية الرابعة التي بدأت في عام ٢٠١٥م بالاعتماد على نظم الإنتاج الإلكترونية والتي تهدف إلى ربط عالم الإنتاج

الاقتصادي؛ لذا فإن الثورة الصناعية الرابعة تجمع بين التحول الرقمي وتكامل الخدمات، إضافة إلى إمكانية التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والإنسان، مما يؤدي إلى خلق أساليب أكثر مرونة وكفاءة في استخدام الموارد وهو ما يعادل المصنع الذكي الذي يستفيد من قدرات إنترنت الأشياء الغير محدوده في العمل. (المزين، ٢٠٢٤: ٣٦٣)

كما يُعرف التحول الرقمي على أنه استخدام التكنولوجيا بهدف تعزيز عمليات التغيير، أو التحول الجذري في العمليات داخل المؤسسات. (البريري، ٢٠٢٢: ٣٥٩)

إن التحول الرقمي أكثر من مجرد ترحيل للسجلات الورقية إلى الحاسب الآلي أو تبني تكنولوجيا حديثة لأداء العمليات التجارية بشكل أسرع وأكثر كفاءة، إنما هو سلسلة من الثقافة العميقة للتحولات التكنولوجية التي توفر نماذج تعليمية وتشغيلية جديدة عبر المؤسسة بأكملها، مما يتطلب قيادة مبتكرة على جميع المستويات، فضلاً عن التنسيق بين الوحدات بغض النظر عن المكان الذي قد يكون فيه التعليم العالي. (Brooks,Mc Cormack,2020 30)

ويُعرف أيضًا التحول الرقمي بأنه استخدام التكنولوجيا لتحسين الأداء أو الوصول إلى المؤسسات بشكل أساسي، واستخدام التطورات الرقمية، مثل: التحليلات والتنقل والوسائط الاجتماعية والأجهزة المدمجة الذكية، مع تحسين استخدامهم للتقنيات التقليدية، مثل: تخطيط موارد المؤسسات، وتغيير علاقات العملاء والعمليات الداخلية. (Westerman,2011.151)

ويرى البعض أن التحول الرقمي هو تحول تنظيمي يدمج التقنيات الحديثة والتكنولوجية في جميع جوانب المجتمع ويشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الرقمية الجديدة، مثل: وسائل التواصل الاجتماعي والجوال، كما أنه شبكة متسقة لجميع القطاعات الاقتصادية، كذلك يعني الآثار المشتركة للعديد من الابتكارات الرقمية التي تحدث للجهات والهيكل والممارسات والقيم والمعتقدات التي تسهم في تغيير أو تهديد أو استبدال أو استكمال القواعد داخل المنظمات سواء في النظم البيئية أو الصناعات أو غيرها. (الأصولي، ٢٠٢٣: ٢٠٧)

وللتحول الرقمي تعريفات مختلفة بحسب القطاع المراد تحويله، فهناك من ينظر إليه على أنه انتقال أساسي للمجتمع مدفوعاً بأجيال تسمى "رقمية"، تتجذر التقنيات الرقمية بعمق في ثقافتهم وممارساتهم اليومية، في هذا السياق يجب أن تكون الشركات قادرة على التكيف مع نفسها عن طريق تغيير نموذج أعمالها، أو تطوير نموذج جديد يناسب هذه الأجيال، كما عُرف برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (التحول الرقمي الحكومي) بأنه "الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير

الحاصل؛ لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل"، ويرى أصحاب هذا التعريف أن التحول الرقمي يوفر إمكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعّالة، تنافسية ومستدامة، عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الأطراف، من مستهلكين وموظفين ومستفيدين، مع تحسين تجاربهم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة، مترافقة مع إعادة صياغة الإجراءات اللازمة للتنفيذ. (شحاتة، ٢٠٢٢: ٤١)

وبعد التحول الرقمي تحولاً جذرياً ونقلة نوعية من شأنها تغيير أنشطة الأعمال التقليدية من خلال تغييرات كبيرة في التفكير والثقافة والسلوك، والتأثير في الأفراد والمنظمات، كما أنه يستخدم التقنيات الرقمية الجديدة، مثل: الأجهزة المحمولة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة، وتقنية سلسلة الكتل، والإنترنت؛ لتمكين تطوير الأعمال الرئيسية، بهدف تحسين تجربة العملاء، وإنشاء نماذج أعمال جديدة. (نصر، ٢٠٢٤: ١٠)

ويعرف التحول الرقمي بالاستناد إلى ما سبق بأنه عملية انتقال المؤسسات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها، ولا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة؛ بل هو برنامج شامل كامل يمس المؤسسة ويمس طريقة وأسلوب عملها داخلياً، وكذلك كيفية تقديم الخدمات للجمهور المستهدف بصورة أبسر وأسرع؛ أي أنه يقوم على توظيف التكنولوجيا بالشكل الأمثل، وبما يخدم سير العمل داخل المؤسسة في كافة أقسامها وفي تعاملها مع العملاء والجمهور بغرض تحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها، مما يضمن توفير الوقت والجهد معاً. (المسلماني، ٢٠٢٢: ٨٣٤-٨٣٥)

لذلك أسهم التحول الرقمي في انتقال وتحول المؤسسات من وسط بيئي محلي داخلي منغلق إلى وسط بيئي أكثر تميزاً ومرونة وتكاملاً مع البيئات الأخرى، ويتطلب هذا التحول المتميز تكامل جميع الوظائف الإدارية والرقابية، مما يحدث نقلة انتقالية وتكامل مختلف الإدارات والقطاعات المؤسسية. (رجب، ٢٠٢٢: ٦٠)

كما يتطلب التحول الرقمي التحول من بنية تقليدية معقدة إلى هيكل شامل ومنظم يعتمد على تكنولوجيا المعلومات، مما يسهل الأداء، ويوفر الوقت والجهد والمال، ويدعو إلى إدخال تغييرات على القوانين واللوائح المعمول بها، والممارسات الإدارية، وأنماط التفاعل الاجتماعي، كما يتطلب التحول في القوى العاملة من حفظة المعرفة والمنظمين فقط للمبتكرين في إطار المعلوماتية والمطورين في إطار الثقافة الرقمية، فضلاً عن ضرورة تغيير طبيعة التفاعلات بين

أفراد المجتمع، من خلال التنوع في استخدام أجهزة وقنوات الاتصال الحديثة، وتوسيع فرص التفاعل والإفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الجديدة. (الصاوي، ٢٠٢١: ٧٠٨)

ويمكن استخلاص أن المفاهيم السابقة تتشارك في أن عملية التحول الرقمي لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها؛ ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني، ومن ثم يصبح النص التقليدي نصًا رقميًا يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبات الآلية، بكلمات أخرى في مجالات التكنولوجيا ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات فقد تم التحول من الطرق التقليدية والتي غالبها يدوي ومن بعد استخدمت الطرق التناظرية الإلكترونية والتي بعضها ما زال معمول به، ومن بعد ذلك حلت طرق التكنولوجيا الرقمية أو ما يطلق عليها التحول الرقمي والتي هي عمليات تحويل البيانات والمعلومات إلى شكل رقمي. (أبو النصر، ٢٠٢٣: ٤٩)

التعريف الإجرائي للتحول الرقمي: تلك العملية التي يتم من خلالها تعرض الشباب وتفاعلهم على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة ومنها (فيس بوك، منصة X، إنستجرام، اليوتيوب) ، تلك العملية التي تترك أثراً يمكن رصده فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لما يحمله الشباب من ثقافة.

٢- مفهوم ثقافة الشباب: Youth Culture

الثقافة هي إحدى المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع عامة والأنثروبولوجيا خاصة، وإذا كان لهذا المفهوم تعريفات مختلفة، باختلاف مجالات استعمالها، فإن أشهرها يعود للأنثروبولوجي البريطاني إدوارد بيرنت تايلور Edward Burnett Taylor، معرّفًا إياها "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات، والفنون، والقانون، والأخلاق، والعادات، والعرف، وكافة القدرات والأشياء الأخرى التي تؤدي من جانب الإنسان بوصفه عضوًا في المجتمع" (محمد، ٢٠٠٢: ٨٤).

فهي المجتمع وما يحتويه من نظم وعادات وتقاليد وتاريخ ولغة ودين وسلوك وقيم، يتلقاها الفرد باستمرار في حياته من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، هذا وإن داخل هذه الثقافة يوجد ما هو عام يشترك فيه جميع أفراد المجتمع ككل، ما يسمى بالعموميات الثقافية أو "الثقافة الأم" كاللغة والدين والتاريخ والقيم الاجتماعية، ومنها ما يشترك فيها فئات اجتماعية مختلفة من المجتمع سواء كانت طبقات اجتماعية (غنية-فقيرة) أو جماعات مهنية متخصصة (معلمون-

أطباء) أو الفئات العمرية (الأطفال -الشباب)، وهي ما تسمى بالخصوصية الثقافية (حسية، ٢٠١٧: ٦٤).

وتُعرف ثقافة الشباب بأنها جملة التغييرات الثقافية التي يحدثها التحول الرقمي في نسيج الهوية الثقافية للمجتمع، بدءًا من اللغة والعادات والتقاليد والمعتقدات والممارسات والسلوكيات. (مذكور، ٢٠٢٢: ٤٨١)

ويختلف الشباب عن الفئات الاجتماعية الأخرى بسبب تعرضهم واستخدامهم للوسائط الرقمية، فقد أتاحت التكنولوجيا الرقمية للشباب فرصًا كثيرة للتواصل والتعارف والالتقاء حول اهتمامات وقيم مشتركة ونسج علاقات اجتماعية جديدة ومكنتهم خبرتهم الرقمية من أن يشكلوا جيلًا يتمتع بقوة اجتماعية كبيرة قادرة على التغيير. (نبيل، ٢٠٢٠: ١٧١)

وانطلاقًا من أن الثقافة مكتسبة، ينقلها الأفراد جيلًا بعد جيل عن طريق مؤسسات اجتماعية بدءًا من الأسرة، من خلال التفاعل الاجتماعي في صورة الاتصال، فإن ثقافة الشباب هي الأخرى مكتسبة عن طريق مؤسسات اجتماعية أهمها الرفاق ووسائل الاتصال الحديثة (الاتصال الرقمي)، وهذا ما يؤكد أن هناك من المهارات والخبرات التي لا يمكن للأسرة أو الآباء نقلها لأبنائهم الشباب؛ بل يكتسبها هؤلاء من خلال انتمائهم إلى المنظمات غير الرسمية، كجماعة الرفاق مثلاً، وإن ثقافة الشباب التي تتطور داخل جماعات الصداقة غير الرسمية والتي تقوم أساسًا على العلاقات الاجتماعية التلقائية الأولية وهي بمثابة وسيلة غير رسمية تحظى بالقبول العام للتنشئة الذاتية للشباب، فإن الدراسات الحديثة قد كشفت عن أن هذه الجماعات الأولية تنتشر في المجتمع في مجالات متنوعة وتحدث تأثيرًا ملموسًا في مواقف الفرد واتجاهاته سواء في مجال العمل أو الدراسة أو قضاء وقت الفراغ. (حسية، ٢٠١٧: ٦٧)

وهكذا، يعمل الشباب في مختلف المجتمعات على تغيير ثقافتهم الخاصة بما يناسب طموحاتهم واهتماماتهم التي تواكب واقعه المختلف لواقع الكبار، فهي كاستجابة للمتغيرات التي يشهدها البناء الاجتماعي للمجتمع المعاصر، والتي هي الأخرى أدت إلى ظهور أساليب في التفكير وهوية أخرى خارج حدود الهوية الموروثة، وهذا يعني أن الممارسات السلوكية التي ينادى بها ويدافع عنها الآباء لا توافق نتائج التغير الذي يعيشه الأبناء من الشباب، وتتجسد ثقافة الشباب في وسطهم الاجتماعي بفعل المتغيرات المحيطة بهؤلاء، أهمها العولمة وما توفره من وسائل الاتصال الحديثة؛ لتنعكس لدى هؤلاء الشباب في أشكال سلوكية ممارسة ومتباينة من خلال طريقة لباسهم، نوعية غذائهم، النوع الموسيقى المفضل سماعه، وكذا لغة خطابهم الهجينة

(كتابة العربية بالحروف اللاتينية أو دمج العربية والفرنسية في نص واحد) المنتشرة في الرسائل البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، إلى جانب مفردات لغوية يرددها الشباب فيما بينهم ليميزوا أنفسهم بها عن الثقافة الأم، فهم يفعلون ذلك ليميزوا عن الآخرين، ربما لكي لا يفهمهم الآخرين، وعندما تنتشر مفرداتهم وتعبيراتهم اللغوية الجديدة، ويجدون -حسب وجهة نظرهم- أن دائرة انتشارها قد اتسعت سرعان ما يجدونها.(حسية، ٢٠١٧: ٦٥-٦٦)

التعريف الإجرائي لثقافة الشباب: مجموعة من القيم والمعايير والاتجاهات والسلوكيات المرتبطة بتفضيلاتهم في الزواج والتعليم والمهنة، بالإضافة إلى الإشباعات الذاتية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن تفاعلهم مع تطبيقات التحول الرقمي.

٣- مفهوم الشباب: Youth

يرى الدارسون لهذا المصطلح وجوب ألا يقتصر على النظر للشباب كفئة عمرية أو اجتماعية لها خصائصها النفسية والسلوكية المميزة؛ لكن بوصفهم عنصرًا مهمًا في بناء النسق الاجتماعي للمجتمع، فهم الشريحة التي يُعَوَّل عليها دائمًا في التغيير الاجتماعي والسياسي والتحديث في المجتمع، والذين استطاعوا تغيير مسار معظم الدول العربية وأنظمتها بالكامل. (محمد، ٢٠٢٠: ١٧٠)

ولفئة الشباب أهمية خاصة في أي مجتمع، فهم الوطن ووسيلته لتحقيق التنمية الشاملة، فهم القوة الدافعة المحركة لبناء المستقبل، وهم قادة الغد الذين يقع عليهم مسئولية تطور المجتمع في كافة مجالاته وعلى أيديهم تتحقق أهدافه وطموحاته في عالم متغير مليء بالتحولات والتغيرات السريعة في كافة الميادين، فالتقنية الرقمية أصبحت مرجعية الشباب والناشئة بدلًا من مرجعية الكبار والمعلمين، وكلما توغلنا في المستقبل القريب نجد أن هذا الجيل اختلف عن جيل الكبار وبشكل متزايد؛ نظرًا لتسارع تطور التقنيات الرقمية والتواصلية. (النقيب، ٢٠٢٤: ٥)

وتعد مرحلة الشباب من المراحل المهمة في حياة الفرد، حيث يحاول إثبات هويته بالتفاعل مع وسائل الإعلام الحديثة والتطبيقات الذكية وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي أضافت أبعادًا ثقافية واجتماعية ونفسية جديدة، وخلقت مجتمعات افتراضية رقمية يحاول الشباب من خلالها إثبات ذاتهم وهويتهم لتكوين شخصية رقمية قادرة على التعامل مع تلك المجتمعات.(عبدالظاهر، ٢٠٢٤: ٨٣٢)

تبين لنا من خلال هذه القراءة أن مفهوم الشباب يخضع في تحديده إلى عدة عوامل، فإلى جانب الاتجاه الفكري فإنه يخضع إلى عوامل التغيير الاجتماعي، بوصفه ظاهرة اجتماعية

وليدة الواقع الاجتماعي، فإن مفهوم الشباب بات لازماً أن يدرس وفق هذا العالم التكنولوجي الرقمي الحديث، يأتي هذا ليؤكد لنا أن الممارسات والطقوس اليومية التي تعتمد أكثر على وسائل الاتصال الرقمي لدى الشباب قد جعلت لديهم أسلوب حياة ونمط سلوك يميزهم عن باقي الفئات الاجتماعية ومن ثم ثقافة يطغى عليها الطابع الرقمي. (حسية، ٢٠١٧: ٦٤)

التعريف الإجرائي للشباب: هي تلك الفئة العمرية التي تتراوح بين ثمانية عشر وثلاثين عاماً، وهي شريحة مجتمعية تمر بمرحلة حاسمة في تكوينها الثقافي والاجتماعي والتعليمي، ويشمل هذا التعريف الأفراد الذين يتفاعلون مع التحول الرقمي في مختلف جوانب حياتهم، سواء في التعليم، أو سوق العمل، أو التواصل الاجتماعي، حيث يؤثر التحول الرقمي في تشكيل معارفهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم الثقافية.

سادساً: التوجه النظري للبحث:

يعتمد البحث على عدد من النظريات الأساسية التي تفسر تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري، حيث تسهم هذه النظريات في توضيح كيفية تأثير التطورات الرقمية على القيم والعادات والاتجاهات الشبابية. ومن أبرز هذه النظريات: **نظرية التباين الثقافي**، التي تفسر اختلاف تأثير التحول الرقمي بناءً على السياقات الاجتماعية والثقافية، مما يبرز أهمية التفاعل بين التكنولوجيا والعوامل الثقافية المختلفة، **ونظرية الشبكات الاجتماعية:** التي توضح دور المنصات الرقمية في تشكيل الهوية الشبابية وتعزيز التفاعل الثقافي بينهم، من خلال شبكات التواصل والتأثير المتبادل، **ونظرية مجتمع المخاطر:** التي تسلط الضوء على التحديات والمخاطر المصاحبة للتحول الرقمي، مثل انتشار المعلومات المضللة وتأثيرات العولمة الثقافية، والتغيرات في أنماط الحياة، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم أبعاد التغيرات الثقافية في المجتمع المصري، **نظرية التفاعلية الرمزية:** تركز على كيفية تفاعل الشباب مع التكنولوجيا الرقمية وفهمهم للمعاني والرموز المتبادلة عبر المنصات الرقمية، وتأثير ذلك على تشكيل ثقافتهم وسلوكياتهم، وسيتم تناول هذه النظريات وشرح أبعادها وتحليل تأثيرها على ثقافة الشباب في المجتمع المصري على النحو التالي:

١- نظرية التباين الثقافي:

مما لا شك فيه أن الثقافة تتخذ أشكالاً متنوعة عبر الزمان والمكان، وهذا التنوع يتجلى في أصالة الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية، وكذا في تعددها وتفاعلها، ويزداد تنوع هذه المجتمعات يوماً بعد يوم، مما يستدعي التفاعل المنسجم والرغبة في

العيش المشترك بين الأفراد والمجموعات ذات الهويات الثقافية المتعددة والمتنوعة، وبالرجوع إلى إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع والتباين الثقافي نجده يشير إلى أن التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي، وحيث أن التعددية الثقافية لا يمكن فصلها عن وجود إطار ديمقراطي فإنها تيسر المبادلات الثقافية وازدهار القدرات الابداعية التي تغذى الحياة العامة، وإذا كانت الحقوق الثقافية جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي هي حقوق عالمية ومتكافئة فإن من حق كل شخص أن يتمتع بالقدرة على التعبير عن نفسه والإبداع في كل المجالات، كما أن له الحق في تعليم وتدريب جيدين يحترمان هويته الثقافية احتراماً كاملاً، فضلاً عن الحق في ممارسة تقاليده وأعرافه الثقافية الخاصة المميزة (عزوزي، ٢٠٠٩: ٧٢).

كما أن التغير الثقافي وُلِدَ ديناميكية الجماعة ومتطلبات المحيط الاجتماعي، واحد من الحتميات الاجتماعية التي لا يمكن ردها للصدفة؛ لأن التراكم الثقافي لا يحصل إلا من خلال عوامل تعمل كخمائر فتؤدي إلى النمو الثقافي وزيادة العناصر الثقافية كماً وكيفاً ومن هذه العوامل: العلم والاختراع، الابتكار والاكتشاف، واستعارة العناصر الثقافية وتبادلها، والحروب والصراعات، ويجملها (ليسلي وايت Lessly Wait) في ثلاثة عوامل: تكنولوجية، وفكرية، واجتماعية؛ لكنه ينتصر للعامل التكنولوجي على حساب غيره ويرى أنه المحدد لكل العوامل الأخرى. (بوراس، ٢٠١٨: ٩٣٩)

ويمكن للتكنولوجيا أن تؤثر في الثقافة وتغيرها، وكذلك يمكن للثقافة أن تقبل هذه التكنولوجيا وأن ترفضها وتهملها، فلا يمكن أن يتحقق قبول استعمال التكنولوجيا إلا بتغيير عدة وجهات من ثقافة المستقبل والمستعمل لها؛ إذ عادة ما يُبدي هذا الأخير تحفظاً وتخوفاً من كل تكنولوجيا من شأنها أن تغير وسائل تعبيره واتصالاته وكتابات وقراءاته وغيرها، فعادة ما تُبدي "حيرة كبيرة" أمام كل تكنولوجيا جديدة؛ ويمكن تفسير هذه الحيرة بأن التكنولوجيا عادة ما تؤدي إلى تهيش الثقافة وعادة ما يكون التطور التقني مقروناً بمخاطر لا نتصورها ولا نرغب في مواجهاتها. (مقدمي، ٢٠١٠: ٤٢)

وعليه يمكننا تبين عوامل التباين الثقافي فيما يلي: (براي، ٢٠١٢: ١٢٨-١٢٩)

- **التقدم العلمي والنمو الفكري:** الذي يرتبط بالمكتشفات العلمية التي بدورها تحدث عملية التغير في أمور الحياة كظهور مخترع جديد، كذلك يأخذ التعليم مكانة بارزة ضمن العوامل الداخلية والخارجية لما يتضمنه من اكتساب العقل مهارات فكرية وتنمية القدرات الإبداعية لدى الأفراد، بما يخدم الحياة الاجتماعية التي يعيشونها.

- **التكنولوجيا:** التي قصت في الآونة الأخيرة على ظاهرة العزلة الثقافية وصار العالم قرية صغيرة على حد تعبير ماكلوهان، فقضت على التمايز في مجال التعليم، والطب، والزراعة، والصناعة، والإعلام، والترويج والحياة الأسرية، ففي مجال الطب أصبح بالإمكان إجراء العمليات الجراحية عن طريق الأدوات، والمعدات الطبية والتقنيات العالية التي كانت صعبة، وشبه مستحيلة في وقت سابق، واستحدثت طرق وحوافظ لتعقيم وحفظ المأكولات والمشروبات، وتم القضاء على الآفات والعدوى، واستعارت المجتمعات المتخلفة طرق الإبداع من الدول الأكثر تقدماً حتى ارتبطت الدول بعضها ببعض، ولعلنا نعيش اليوم زمن الاختراعات والاكتشافات العملاقة، زمن الأعمار الصناعية ووسائل الاتصال الحديثة.
- **وسائل الإعلام:** مما يجدر الإشارة إليه أن تطور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري ووسائل النقل والمواصلات قد أثرت بشكل رهيب في تطور الثقافة وانتشارها.
- **الانفتاح على العالم:** للفرد ميل دائم نحو التحسين والخروج من المجتمع الضيق إلى المجتمع الأكثر اتساعاً، وقد يجد في الهجرة تلبية لرغباته وميوله، فالمهاجر عادة ما يعيش فترات امتحان بين الاندماج في المجتمع الجديد أو البحث عن وسيلة أخرى، فإذا نجح استقر واستوطن وانصهر في مجتمع المستقبل وتبنى بعض المفاهيم واكتسب خبرات ومعارف وعادات جديدة تختلف كلياً أو جزئياً مع عاداته وتقاليد ومعارفه السابقة؛ لذلك كان للانتقال الفيزيقي من مجتمع القرية إلى مجتمع المدينة بصمته الخاصة على التغير الثقافي.

وعن مدى ملائمة نظرية التباين الثقافي للدراسة:

تقترب نظرية التباين الثقافي من موضوع الدراسة الحالية، انطلاقاً من أن نظرية التباين الثقافي ارتبطت بالجهود التي طورها الباحث الأمريكي Gerbner من خلال مشروعه الخاص بالمشورات الثقافية، حيث نجد أن هذه النظرية ساعدتنا في إقامة الدليل الأمبيريقى للدراسة على عينة عشوائية من شباب الجامعة، وذلك بهدف التعرف على مدى تأثير التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا الرقمية وآلياتها المختلفة (التابلت، والآيباد، الهاتف النقال، الحاسب الآلى) على البيئة الثقافية للمجتمع، وهذا ما يتضح أكثر من خلال اهتمام النظرية ببحوث المشورات الثقافية التي تبرز في قضايا متداخلة يمكن إسقاط بعضها على موضوع الدراسة الحالية كما يلي: تحليل وتفسير تأثير التكنولوجيا الرقمية على تصرفاتنا الشخصية

والاجتماعية وما يغيره التحول الرقمي بالنسبة إلنا (كأفراد)، وبالنسبة إلى غيرنا (كمجتمع). (مدكور، ٢٠٢٢: ٤٨٨)

٢- نظرية الشبكات الاجتماعية:

ظهر مفهوم الشبكات الاجتماعية كمصطلح فلسفي منذ القرن الثامن عشر؛ لكن الجديد هو تحويله من فرضية اجتماعية إلى واقع تقني عبر الإنترنت ووسائل الاتصال المتقدمة، مما نقل الفرضية إلى الفضاء الإلكتروني، وشكلت ظاهرة جديدة على العالم، وتشمل هذه الشبكات كل مواقع التواصل الاجتماعي والوسائل الاتصالية التي يتواصل من خلالها المتصفّحون من مستخدمي الإنترنت، ولا تفصل بينهم أيه عوامل مثل السن أو النوع أو المهنة أو الجنسية، فهؤلاء تجمعهم ميول واهتمامات مشتركة. (Dewdney, 2006, 10)

وتستند هذه النظرية إلى عدة مقولات، أبرزها المجتمع الشبكي يعمل على إعادة التشابك وإعادة ترتيب الأشكال الخاصة بالتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية في المجتمع الشبكي، ووفقاً لتلك المقولة يؤكد "كاستيلز" أن الشبكات الاجتماعية هي الشكل السائد للتنظيم الاجتماعي في عمليات الإنتاج والاستهلاك، وهي البنية الاجتماعية الجديدة التي تعيد هيكله المجتمع وتسهم في تشكيل ثقافة افتراضية، فقد أسهمت تلك الشبكات في التغيير بالعديد من مناحي الحياة، وفي تشكيل إطار ثقافي جديد يجمع بين المتفاعلين عبر الفضاء الافتراضي يعرف هذا الإطار الثقافي باسم الثقافة الرمزية، وقد لعبت هذه الثقافة دورها في التأثير على الثقافة المجتمعية بشكل عام وبالتالي على مؤسسات التنشئة الاجتماعية بشكل خاص (مدكور، ٢٠٢٢: ٤٨٨)

ويرى "كاستيلز" أن تنظيم الوظائف والعمليات الاجتماعية السائدة في عصر المعلومات يتمحور بشكل متزايد حول الشبكات، وأن الشبكات هي الشكل الجديد لمجتمعاتنا، كما أن انتشارها يعدل ويغير العمليات والنتائج في علاقات الإنتاج والسلطة والخبرة والثقافة، كما يوفر نموذج تكنولوجيا المعلومات الجديد الأساس المادي المتغلغل في جوانب البنية الاجتماعية بأكملها، وتؤدي هذه الشبكات إلى تحديد المصالح الاجتماعية التي يتم التعبير عنها من خلالها، ويعد الوجود في -أو الغياب عن- الشبكة وديناميكياتها في مواجهة الشبكات الأخرى، مصادر حاسمة للهيمنة والتغيير في مجتمعنا، ولذلك يمكن أن نطلق عليه اسم مجتمع الشبكة، الذي يتميز بهيمنة البناء الاجتماعي ووظائفه على الفعل الاجتماعي. (Castells, 2010, 500)

وقدم كاستيلز مفهومًا للشبكات الاجتماعية؛ لأنها تلعب دورًا مركزيًا في وصفه للمجتمع في عصر المعلومات والشبكة عنده عبارة عن مجموعة من العقد المترابطة، والعقدة هي النقطة

التي يتقاطع عندها المنحنى مع نفسه، وتعتمد ماهية العقدة بشكل واضح على نوع الشبكات التي نتحدث عنها، مثل: أسواق الأوراق المالية، ومراكز الخدمات التابعة لها، وقنوات التلفاز واستوديوهات الترفيه، وفرق الأخبار، والأجهزة المحمولة التي تولد الإشارات، وترسلها، وتستقبلها في الشبكة العالمية لوسائل الإعلام الجديدة التي تمثل قنوات التعبير الثقافي والرأي العام في عصر المعلومات. (نصر، ٢٠٢٤: ١١)

وتركز نظرية الشبكات الاجتماعية على مفهوم البناء الشبكي وتشابك العالم، وعلى نقل الأفراد إلى الواقع الافتراضي، وفهم كيفية تفاعل الأفراد على النطاق العالمي والمحلي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما أن مفهوم الشبكات يتضمن الأفراد أو المجموعة التي تنطلق بينهم المعارف والمعلومات؛ والتي تعمل على ربطهم ببعض بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن ثم فإن المجموعات والجماعات داخل البناء الشبكي ليست من الضرورة أن تكون متفاعلاً كلها في البناء الاجتماعي، فهناك من لا يهتم بالتفاعلات داخل البناء الشبكي مع الآخرين؛ لأن التفاعلات في الواقع الافتراضي تتم بين بعض الأعضاء النشطة، وليس من الضرورة أن يتفاعل كل الأفراد أو الجماعات، وأن الأفراد أو الجماعات الذين لا يتفاعلون لهم أدوار في الشبكة، فروابطهم الضعيفة مفيدة؛ في ربط مجموعات الشبكات، ويعتمد البناء الشبكي قوته في الانتشار، ومن قوة روابط الأفراد والجماعات، كما أن الشبكة الاجتماعية تتميز بالتطور والتجديد فهي تضم أفراداً مختلفين وتسمح بانضمام أفراد آخرين إليها؛ لأن الشبكة تتيح للفرد أن يدخل إليها من أي مكان وفي أي وقت، وهنا نجد أن الأفراد لديهم المقدرة على الانضمام إلى الشبكات الاجتماعية، ويتفاعلون مع أفراد في أي وقت وأي مكان، ومن ثم يكون الفرد قادراً على تحقيق أهدافه من خلال اتصاله بالشبكة. (إبراهيم، ٢٠٢٣: ٣٤٤-٣٤٥)

مجتمع الشبكة إذن هو مجتمع العولمة الذي تنتظم فيه الأنشطة المحورية التي تشكل الحياة البشرية وتتحكم فيها في أرجاء الأرض قاطبة الأنشطة المالية، وعمليات الإنتاج، وتوزيع السلع والخدمات والعمالة عالية المهارة، والعلم والتقنية، والتعليم، ووسائل الإعلام، وشبكات الإنترنت، والثقافة والفنون، والترفيه، والرياضة، والمؤسسات الدولية التي تدير الاقتصاد العالمي، والعلاقات بين الحكومات، والدين، والاقتصاد غير المشروع، والجمعيات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية التي تؤكد على حقوق المجتمع المدني وقيمه، وينتشر المجتمع الشبكي بشكل انتقائي عبر الكوكب، من خلال العمل على المواقع والثقافات والمنظمات والمؤسسات الموجودة سلفاً، التي ما زالت تشكل معظم البيئة المادية لحياة البشر، والهيكل الاجتماعي

العالمي؛ لكن معظم الخبرات الإنسانية محلية فيما يتعلق بسياقها الثقافي، ويعمل المجتمع الشبكي على قاعدة المنطق الثنائي للاحتواء والاستبعاد، الذي تتغير حدوده عبر الزمن مع تغيير في برامج الشبكات وظروف عمل هذه البرامج، وتعديلها وفق ما يخدم مصالحهم، ويتمثل المجتمع الشبكي العالمي بناءً ديناميكياً شديد الاستجابة للقوى الاجتماعية والثقافية، والسياسية، والاقتصادية (نصر، ٢٠٢٤: ١٢-١٣)

والحقيقة أن الشبكات الاجتماعية تمثل اليوم أهم ثورة إلكترونية عرفت البشرية في مجال التواصل الاجتماعي والتفاعل الدائم بين أعضاء البنى الاجتماعية، بحيث ساهمت في بناء مجتمع إلكتروني تفاعلي يتيح أسرع الطرق للتواصل وأبسطها لتلبية حاجات ورغبات المتفاعلين، ومن أشهر الشبكات الاجتماعية وأكثرها جماهيرية Facebook، Twitter، وقد وصل الأمر حالياً إلى استخدامها كوسيلة تسهم في الحراك الاجتماعي وبناء ثقافة مواطنة فاعلة ومؤثرة على أرض الواقع. (Boyd, 2009, 13)

بناءً على ما سبق أشارت بحوث انتشار المستحدثات إلى أهمية مفهوم الشبكات الاجتماعية Social Networks في فهم كيفية انتشار المبتكرات داخل النسق الاجتماعي وفي ضوء ذلك قام روجرز بدراسة قنوات الاتصال لأنها هي التي تعمل على خلق وعي وإقناع للفرد باستخدام أدوات تكنولوجيا الاتصال، إضافة إلى ذلك أشارت هذه الدراسات إلى أهمية تناول عملية الانتشار من خلال بعد تنظيمي وذلك لتأثير البيئة الاجتماعية على عملية تبني استخدام التكنولوجيا. (بوراس، ٢٠١٨: ٩٤٣)

ويتأمل القضايا النظرية نجد أنها تُلقى الضوء على أهمية التحول الرقمي الذي شهدته المجتمعات في أنحاء العالم كله، وعلى آثار هذا التحول في المجالات كلها، الاقتصادية والسياسية، والثقافية، وتؤكد القضايا النظرية السابقة أن المجتمع العالمي أصبح مجتمعاً شبكياً، يعتمد على الشبكات بوصفها البنية الأساسية للتنظيم في كثير من مجالات الحياة، وأن التطور التقني والمعلوماتي أصبح حقيقة ماثلة ومستمرة، وتشكل الأنشطة البشرية المتنوعة، وأن هذا المجتمع الشبكي هو في الحقيقة مجتمع رأسمالي، تتشكل في إطاره العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على تنوعها واختلافها، وهذا التحول الرقمي الذي جعل العالم مجتمعاً شبكياً، يتطلب تطوير مهارات الأفراد، وقدراتهم وإمكاناتهم، وذلك لكل فرد، وفي كل مجتمع، حتى يتم دمج الناس كافة وتمكينهم في هذا العالم، ومن ثم تؤكد القضايا السابقة أهمية بناء القدرات للأفراد ليستطيعوا أن يحيوا حياة كريمة، ويحققوا أهدافهم وطموحاتهم في

الحياة ؛ فبناء القدرة يتطلب ضرورة الاهتمام بالمعلومات والبيانات التي تساعد على تطوير المهارات وإتاحة الفرص والاختيارات أمام فئات المجتمع المختلفة لاسيما الشباب. (نصر، ٢٠٢٤: ١٤)

٣- نظرية مجتمع المخاطر:

أشار أنتوني جيندر إلى أن المجتمع يشهد تحولاً بنيوياً عميقاً على مختلف الأصعدة الاجتماعية، وقد وصف هذا التحول بمفهوم "العالم المنفلت" أو المجتمع الذي تتولد فيه المخاطر كنتيجة لعمليات التحديث المستمرة التي تهدف إلى فرض السيطرة، لكنها في المقابل تؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة ، ففي هذا السياق لم تعد الطبيعة هي التهديد الأساسي الذي نخشى تأثيره علينا، بل أصبح الخطر نابغاً مما فعلناه نحن بالطبيعة ، ويقوم "مجتمع المخاطر" على منطق سلبي يركز على الخوف والتوزيع الاجتماعي للسلبات بدلاً من التركيز على التقدم والتوزيع العادل للمنافع، بل إنه يعزز الشعور بالقلق والريبة داخل نظام اجتماعي يعمق الإحساس بعدم الأمان، ويغذي الوعي المستمر بالمخاطر المحتملة ، فالناس باتوا يُشكّلون وفق معايير راسخة تقوم على فكرة أن الخطر كامن دائماً في مكان ما داخل النسيج الطبيعي للحياة ، ونحن اليوم لا نعيش في مجتمع ما بعد الحداثة ، بل في عالم أكثر حداثة، أو ما يُعرف بـ"الحداثة الثانية"، حيث فقدت الحياة اليومية ارتباطها الوثيق بالعادات والتقاليد، واندثر المجتمع القديم ليحل محله مجتمع الفوضى، حيث تغيب أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك المتعارف عليها ، وفي هذا السياق تُعرّف الحداثة بوصفها تحولاً نموذجياً يرسخ قيماً ومعتقدات قائمة على عدم اليقين والطوارئ، إلى جانب تصاعد محاولات السيطرة على المستقبل القريب والبعيد ، كما يتزايد الوعي بأننا نعيش في مجتمع يتسم بتعاظم التعرض لمخاطر غير متوقعة وغير مألوفة، وهي مخاطر غير مسبقة صنعها العلم والتكنولوجيا الحديثة.(عوض، ١٢٠: ٢٠٢٤)

وتفرّق نظرية مجتمع المخاطر العالمي بين المخاطر الحديثة والقديمة وتفترض أن أنماط المخاطرة الحديثة التي تقوم بتفعيل التنبؤ العالمي بالكوارث العالمية ترزح أسس المجتمعات الحديثة. هذه المخاطر العالمية تتميز بثلاث سمات:

- **عدم التمرکز :** إن أسبابها وآثارها لا تقتصر على مكان أو نطاق جغرافي، فهي من حيث المبدأ صالحة لكل مكان وزمان.

- **عدم قابليتها للحساب والتقدير:** من حيث المبدأ، فإن نتائجها لا يمكن حسابها فالأمر يتعلق بشكل أساسي بمخاطر "افتراضية" تركز على عدم معرفة ناتجة عن العلوم، وعلى اختلاف معياري في الرأي.
- **عدم قابليتها للتعويض:** إن نطاق الأمان في الحادثة الأولى لم يحمِ باستبعاد الخسائر حتى الكبيرة منها، لكنه اعتبر هذه الخسائر ممكنة التعويض، وأن عواقبها الضارة يمكن معالجتها عن طريق الأموال وغيرها. لكن عندما حدثت تغيرات المناخ بشكل لا يمكن معالجته، وعندما أتاح علم الجينات الوراثية لدى الإنسان تدخلات في الوجود البشري لا يمكن معالجتها، فإن هذه الحلول أصبحت متأخرة جداً.

ومن هذا المنطلق، فإن نظرية المخاطرة في جوهرها محاولة لفهم التغير الاجتماعي في العالم المعاصر، وبعد استعمال التكنولوجيا المتقدمة - التي تتحدى المفاهيم التقليدية للزمان والمكان لكي تغير شكل الاتصال بين البشر - مثلاً للظواهر التي يتعين أن نأخذها في اعتبارنا. فالهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر، والتكنولوجيا الرقمية، مما ظهر منذ مدة قصيرة نسبياً لم يكن أحد يسمع عنها؛ ومن المؤكد أن الناس في سنوات ستينيات وسبعينيات القرن العشرين لم يكونوا قد عرفوها في سنوات عمرهم وهم شباب. أما الجيل الأصغر سناً، فإنهم لا يعرفون الحياة بدون مثل هذه التكنولوجيا؛ فالحقيقة أنهم يعرفون أنفسهم وفقاً لامتلاكهم أجهزة الآي بودز، والآي فون، والام بي ثري، وما أشبه ذلك. ومن ثم يتضح مدى عمق تأثير التغير على هويتنا، ونظراً لأن الأفراد ينتقون خيارات أسلوب حياتهم من بين هذا العدد الكبير للأشياء المتاحة، فإنهم بهذا يقومون بتقدير حسابات الخطر. (ابراهيم، عبد الجواد، ٢٠٢٤: ٣٦٠-٣٦١)

٤- النظرية التفاعلية الرمزية:

تدور فكرة التفاعلية الرمزية حول مفهومين أساسيين: الرموز والمعاني في ضوء صورة معينة للمجتمع المتفاعل، وتشير التفاعلية الرمزية إلى معنى الرموز على اعتبار أنها القدرة التي يمتلكها الأفراد للتعبير عن الأفكار باستخدام الرموز في تعاملاتهم مع بعضهم البعض، وتعد اللغة من أهم مجموعة الرموز اللازمة للتفاعل الاجتماعي، وبعد استخدام الرموز ثورة في قدرة الإنسان على التواصل مع غيره من أفراد المجتمع ووسيلة لزيادة المقدرة على نقل المشاعر والميول والاتجاهات بين أعضاء المجتمع، كما تهتم التفاعلية الرمزية بالمعاني التي يعطيها الناس لسلوكهم وسلوك الآخرين في المجتمع؛ إذ إن الكائنات البشرية فريدة من حيث أفعالها لها

معانٍ تتجاوز حدود الفعل المحسوس، وينظر أنصار التفاعلية الرمزية إلى أفراد المجتمع على اعتبار أنهم مخلوقات تحاول بناء الحقيقة ومعرفة الأشياء أو الموضوعات أو الأحداث التي يواجهها الناس في حياتهم اليومية، ومن ثم فالإنسان قادر على تحسين ذاته وبناء شخصيته بالإضافة إلى قدرته على تشكيل وصياغة وتغيير الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه من خلال عملية التفاعل بين الأشخاص والجماعات داخل المجتمع الإنساني، وهو ما تحدثه وسائل الاتصال الرقمي في شكل وطبيعته الاتصال بين أفراد المجتمع الافتراضي. (مذكور، ٢٠٢٢: ٤٨٦)

ولعل تصورنا للمجتمعات الافتراضية بديلاً عن المجتمعات الواقعية ينطلق من نقطتين تتمثل الأولى في الوجود الاجتماعي للمجتمعات الافتراضية الذي ينطلق تحليله من منظور التفاعلية الرمزية التي تأخذ من الوحدات الصغرى عنصراً للتحليل حيث تهتم بالديناميات النفسية الاجتماعية The Social Psychological dynamics لتفاعل الأفراد في جماعات صغيرة كغرف الدردشة الإلكترونية والمنديات من خلال استخدام الصوت، والفيديو، أو الشخصيات الرقمية، وهذه الوسائل تمثل معانٍ ورموز لهم، فالمستخدمون يتصرفون في المجتمع الافتراضي، من خلال ما تعنيه الأشياء لهم، وتتشكل لديهم ذوات إلكترونية، من خلال التفاعل مع الآخرين، ومن ثم تركز النظرية التفاعلية الرمزية على المفاهيم Definitions والمعاني Meanings والتي وجدت، وتم المحافظة عليها من خلال التفاعل الرمزي بين الأفراد، وترى أن هوية أفراد المجموعة وإحساسها بذاتها يتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي Social interaction ويتشكل أيضاً مفهوم الذات من خلال كيفية تفاعل الآخرين مع المجموعة، وما يعطونه من معانٍ لها. (بوراس، ٢٠١٨: ٩٣٥-٩٣٦)

وبهذه النظرية يمكن أن نفهم نموذج الإنسان عبر الدور الذي يحتله والسلوك الذي يقوم به نحو الفرد الآخر الذي كون علاقة معه خلال مدة زمنية محددة؛ لذا تفترض التفاعلية الرمزية وجود شحسين متفاعلين عبر الأدوار الوظيفية التي يحتلونها، فكل منها يحاول أن يتعرف على سمات الفرد الآخر وخواصه عبر العلاقة التفاعلية التي تنشأ بينهما. (الحمادي، ٢٠١٧، ص ٢٩٧) وبالرغم من أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة خلقت نوعاً من التفاعل الاجتماعي على شبكة الإنترنت وساهمت في بناء مجتمعات افتراضية، من خلال ما تضعه بين أيدي الأفراد من أدوات خاصة بالاتصال، وبهذا النوع من التفاعل، وتنشيط وزيادة مواقع المناقشة، والحوار في المنديات، والمدونات، وكافة أشكال التفاعل، والتواصل الاجتماعي على الشبكة العالمية إلا أن

الحاجة تكمن في إمكانية دراسة هذه المجتمعات الافتراضية، بما تحمله من خصائص يتأثر المجتمع الافتراضي بعدة عوامل سلبيًا أو إيجابيًا مثل مثل المجتمع الحقيقي، باختلاف وتباين القيم والمعتقدات السائدة، والأنماط الاتصالية، ومدى الالتزام بالمعايير والضوابط الأخلاقية كلها عوامل لها أثرها على المجتمع الافتراضي، التي تبنى على التقارب في الفكر والمعنى حول الكثير من الموضوعات والقضايا، التي لا يجد المستخدم لها صدى في المجتمع الحقيقي، ويرتبط بهذه المفاهيم الحذر البالغ من التأثير في الثقافات، والقيم، والعادات، والأعراف، وكذلك المعتقدات، خاصة في هذا العصر الذي تميز بتأثير الدول الليبرالية في مجالات الحياة المختلفة لا سيما المجال الثقافي الذي تعتبر العولمة الثقافية، وتجلياتها إحدى مظاهره، كذلك اللغة التي تعتبر لسان هذه المجتمعات، بشقيها التقني المستخدم في التعامل مع الكمبيوتر والإنترنت ونصوصها، أو اللغة المستعملة والمتمثلة في اللغة الإنجليزية بوصفها اللغة السائدة في برامج الحاسب ومواقع الشبكات. (أمين، ٢٠٠٩: ١٠-١١)

مما سبق يتضح أن هذه الفكرة تتفق مع الدراسة الحالية، فكل شخص مستخدم لتطبيقات التحول الرقمي تنشأ بينه وبين الشخص المتفاعل معه علاقة تفاعلية، وتنشأ هذه العلاقات بين مستخدمى الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، فطالما هناك استخدام للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي طالما وُجد التفاعل، ويتضح أيضًا كلما زاد استخدام الفرد لمواقع التواصل الاجتماعي زادت درجة التفاعل؛ أي زادت درجة تفاعل المستخدم للمواقع والشبكات الاجتماعية، يتضح أيضًا أن الاستخدام ملازم معه التفاعل، فصور التفاعل - كما ترى الدراسة الحالية - كثيرة ولعل الفرد يتفاعل مع فرد آخر أو يتفاعل مع موقف ما أو صورة مؤثرة، أو يتفاعل مع جماعة أو أصدقاء أو جماعة ما. (الحمادي، ٢٠١٧: ٢٩٨)

ويمكن إسقاط هذه النظرية على موضوع الدراسة كونها تفسر لنا طبيعة التفاعل الاجتماعي للفرد مع غيره عن طريق شبكات التواصل الالكترونية ووسائل الاتصال الرقمية وموقعه والدور الذي يؤديه من خلال إندماجه في المجتمع الافتراضي وباستخدام الفرد لوسائل الاتصال الرقمية فإنها تملئ عليه معانٍ وقيم ورموز وعلاقات ولغة تواصل جديدة؛ أي أن الفرد في مجتمعه الافتراضي يراعي قيم الثقافة السيبرانية ومعاييرها ويتعلم رموزها ومعانيها، ويعمل على إعادة تشكيل ذاته الاجتماعية من خلال سيطرة (نفسية) الافتراضية على (الأنا)؛ لذا يسعى كثير من الأفراد إلى تغيير الصور وعرض جزء محدد من يومياتهم على صفحات الفيس بوك أو اللينكد إن أو اليوتيوب على نحو مستمر من أجل تغيير صورة أنفسهم التي يوصلونها

لآخرين، وبذلك تسهم الرموز والمعاني في الثقافة السيبرانية في تشكيل "الجماعات المتخيلة"، والكيفية التي يتصور بها الأفراد حياتهم، وتجعل مضمون وسائل الاتصال لها دور فعال في عملية التنشئة الاجتماعية وإعادة تشكيلها المتمثل في التخلي عن السلوكيات والمعايير والقيم البالية أو تعديلها لإحلال القيم الجديدة محلها أو فعل ما يواهم معها. (مذكور، ٢٠٢٢: ٤٨٦)

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

وينقسم الإطار النظري للدراسة إلى عدة محاور تتمثل فيما يلي:

المحور الأول: التحول الرقمي "رؤية شاملة":

أ. أهمية التحول الرقمي:

يركز التحول الرقمي على توفير العمل اللائق لجميع أفراد المجتمع، وتحسين ظروف الحياة البشرية، من خلال توفير الموارد للتعليم والصحة، والبنية الأساسية للنقل والمياه والطاقة، ويمكن القول إن التحول الرقمي يساهم في النمو الاقتصادي، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي؛ فقد أكدت الدراسات أن للتقنيات الرقمية الحديثة دوراً كبيراً في تنويع النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، عن طريق زيادة مصادر التمويل، وزيادة استثمارات الشركات الناشئة في التكنولوجيا والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد استفاد من التحول الرقمي في البنوك كل من المؤسسات المالية (البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر)، والشركات غير المالية (شركات الأجهزة المحمولة ومشغلو الشبكات)، ومزودو الطرف الثالث (مديرو شبكة الوكيل، ومجمعو المدفوعات)؛ لذا فمن المتوقع أن يحسن التحول الرقمي رفاهية الأفراد والشركات. (شحادة، ٢٠٢٢: ٥٦-٥٧)

ومن الناحية العملية، يعد تحسين تجربة العميل والمرونة التشغيلية والابتكار من البداية إلى النهاية عوامل رئيسة للتحول الرقمي، إلى جانب تطوير مصادر جديدة للإيرادات والنظم البيئية التي تدعمها المعلومات مما يؤدي إلى تحولات نموذج الأعمال. (إبراهيم، ٢٠١٩: ٩)

ويمكننا تلخيص أهمية التحول الرقمي فيما يلي: (مسعادي، زوادي، ٢٠٢٤: ٣٧)

- التحسين من جودة الخدمات والمنتجات المقدمة من أجل تحقيق الرفاهية للعملاء والجمهور.
- التعزيز من التنافسية في بيئة المنظمة مما يحسن من أداء المؤسسات ومن جودة خدماتها

- التحكم في الوقت والتكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية للمنظمة من خلال تسريع طريقة العمل وسرعة توفير الخدمات للعملاء.
- القدرة على تقليل الأخطاء وتداركها في وقت قصير.

ب. فوائد التحول الرقمي:

للتحول الرقمي فوائد عديدة ومتنوعة للعملاء والجمهور وللمؤسسات الحكومية والشركات، كما أنه يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين، كما يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد التحول الرقمي المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور، وتعد تطبيقات المحمول ومواقع التجارة الإلكترونية إحدى هذه الطرق، وبمجرد تطبيق هذه المفاهيم سيتكون كم هائل من البيانات والمعلومات التي ستساعد بدورها متخذى القرار في هذه المؤسسات على مراقبة الأداء وتحسين جودة خدماتها بالإضافة إلى تحليل هذه البيانات والمعلومات التي ستسهل اتخاذ القرار وتحديد الأهداف والاستراتيجيات، ويمكن إيجاز أهم فوائد التحول الرقمي على النحو الآتي:-

- توفير التكلفة والجهد.
- تحسين الكفاءة التشغيلية.
- تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات
- يساعد التحول الرقمي المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور.
- تمتع كافة القطاعات التجارية بكافة أنواع الشفافية التي تساوى كافة التجار والمنتجين أمام جميع الفرص المتاحة من التحصيلات الضريبية. (إبراهيم، ٢٠١٩: ٩)

ج. أهداف التحول الرقمي:

تستهدف مبادرات التحول الرقمي في المقام الأول زيادة كفاءة تشغيل تكنولوجيا المعلومات ثم تحسين تجربة العملاء، يلي ذلك في الأهمية زيادة كفاءة تشغيل تكنولوجيا المعلومات ثم تحسين تجربة العملاء، يلي ذلك في الأهمية زيادة كفاءة الأعمال ثم تسريع قدرتها على تقديم منتجات وخدمات جديدة وتحسين تجربة موظفيها وشركائها، وتستعين المؤسسات

بالتكنولوجيا الرقمية لفهم متطلبات عملائها على نحو أفضل، ويساعد الانتشار الواسع لتقنيات المحمول والحوسبة السحابية في تقديم تجارب سلسلة للعملاء عبر مختلف القنوات والأجهزة في الوقت الذي يتوقع فيه المستهلكون تجارب استخدام مرنة ومرضية باستمرار. (أحمد، ٢٠٢٢: ٤٨٥)

وتتمثل أهداف التحول الرقمي فيما يلي: (شاوشي، خلوف، ٢٠٢٣: ١٩)

- تعزيز تطوير نظم تكنولوجية وثقافة مالية أكثر ابتكارًا وتعاونية على مستوى المؤسسات والمجتمع.
- تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة وتوجيه مستقبل للأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع.
- إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها.
- تعزيز حماية البيانات الرقمية، والشفافية، وضمان متطلبات الاستقلالية، وتعزيز الثقة.
- تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات، وإرساء ضوابط وآليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع.
- تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، وتحسين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية.

د. أبعاد للتحول الرقمي

هناك عدة أبعاد للتحول الرقمي تتمثل فيما يلي: (الزغاري، ٢٠٢٣: ٣٩٨)

١. **البعد التكنولوجي:** حيث إن التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وإنترنت الأشياء والواقع المعزز سيضغط على الشركات من أجل التشغيل الآلي، وأن تبقى ذات تنافسية مع ضغوط التكلفة مما سيؤدي إلى تقليص كبير في عدد العمال التقليديين وإعادة تعيين مجموعة كبيرة من الوظائف الأخرى.
٢. **البعد الاقتصادي:** فالأرض والعمالة ورأس المال والمشروعات هي عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي والعالم لا يملك سوى ٥٢% من القدرة على تنظيم المشروعات والتي تقل بشكل كبير تدريجيًا، وعلى الرغم من امتلاك الشركات الكبيرة القدرة على التكيف مقارنة

- بالشركات الأصغر إلا أن عملية دعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لها دور كبير في الاقتصاد العالمي.
٣. **البعد الاجتماعي:** ويرتبط بقدرة التطور التكنولوجي على تغيير القيم المجتمعية والثقافية وخاصة لدى فئة الشباب.
٤. **التعليم والتدريب:** وهو جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والثقافية ولا بد أن يكون قائماً على المهارات التي يتطلبها سوق العمل الجديد، وأهمية التعليم المستمر لمواكبة التغير في الطلب على الوظائف.
- هـ. **جهود الدولة للتوجه نحو التحول الرقمي (المزين، ٢٠٢٤: ٣٦٥-٣٦٦):**
- زيادة عدد المنصات لتقديم الخدمات الحكومية وأهم هذه المنصات بوابة الحكومة المصرية والتي توفر ما يقرب من ١٢٧ خدمة حالياً.
 - بوابة المشتريات الحكومية والتي يعرض من خلالها كل المناقصات الحكومية.
 - إطلاق مشروع المحمول الرقمي الحكومي والذي أُطلق في عام ٢٠١٨م وساهم في الربط الإلكتروني بين (٦٠) جهة وساعد في تحقيق وفر مالي كبير.
 - مشروع ميكنة المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين، حيث تم تطوير ٢٤٠ مركزاً للخدمات التكنولوجية.
 - إطلاق مشروع لتسجيل المواليد والوفيات لحظياً وربطه بالساعة السكانية.
 - ميكنة السجل المدني وتوافر العديد من الخدمات على مدار الساعة.
 - إطلاق القمر الصناعي المصري (طيبة ١) لأغراض الاتصالات، بما يضمن تغطية الإنترنت في كافة أنحاء مصر.
 - إنشاء مدينة للمعرفة بالعاصمة الإدارية والتي تضم جامعة متخصصة في مجال الاتصالات والمعلومات.
 - التعاون بين هيئة البريد وبعض الوزارات مثل: (وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة النقل، ومصلحة الأحوال المدنية)؛ لتسهيل تقديم خدماتها.

و. أدوات ووسائل التحول الرقمي:

لم يعد العالم يتوقف عند أشكال تقليدية من التواصل، ففي ظل الانفجار المعرفي بات عليه أن يجدد من أدواته في التواصل ونقل المعرفة، والبحث عن الأدوات التي تساعد على تحقيق الغايات التي يطمح العالم وأفراده إلى بلوغها، ومن أبرز تلك الأدوات:

١- التقنيات الرقمية:

للتقنيات الرقمية إمكانيات - (سواء إيجابيًا أو سلبياً) - لا حصر لها للمساعدة على تحقيق استدامة النظام الإنساني، أو على أقل تقدير المساعدة على التقليل من التأثير السلبي للإنسان، ويمكن للتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالية والبيانات الضخمة أن تساعد على تحسين الاستدامة؛ لأن التعقيد المجتمعي للنظام الإنساني المتشابك يترابط ترابطاً وثيقاً، وقد تؤدي هذه الانظمة إلى تأثيرات متعاقبة تزيد من الضعف، ويمكن أن تساعد عملية التحول الرقمي عبر "مؤسسة استدامة عابرة للوطن" ضخمة قائمة على البيانات أو "نظام تشاركي عالمي" على سبيل المثال، في تعزيز الاستدامة (القوية) في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فإن التحول الرقمي له نتائج تدعم الشفافية والمساءلة تفتح آفاقاً جديدة كلية لتشكيل الاستدامة ومراقبتها ونقلها وإدارتها. (Scott,2011.10)

٢- الشبكة الدولية "الانترنت" وتشكيل الفضاء الرمزي الافتراضي:

يرتبط مفهوم التحول الرقمي بمفهوم الإنترنت، وهو شكل اتصالي حديث يصور مستقبلاً قريباً، سوف يتم من خلاله تجهيز أشياء الحياة اليومية بأجهزة تحكم دقيقة، وأجهزة إرسال واستقبال للاتصالات الرقمية، ومجموعات بروتوكولات ملائمة تمكنها من الاتصال ببعضها البعض وبالمستخدمين، لكي يصيروا جزءاً لا يتجزأ من الإنترنت (ندا، ٢٠٢٠: ١٤٤)

٣- شبكات التواصل الاجتماعي/ المنصات الرقمية:

وهي مواقع على الإنترنت تؤسسها وتبرمجها شركات كبرى لجميع المستخدمين والأصدقاء وللمشاركة في الأنشطة والاهتمامات، وتقدم تلك الشبكات مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل: المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو ومشاركة الملفات، وأضحت تلك الشبكات ملاذاً للكثير من الأفراد وأضحى استخدامها وعدم استخدامها معياراً لتصنيف المجتمعات إلى مجتمعات شبكية تواصلية تفاعلية وأخرى تقليدية ذات تواصل

مباشر وكتابي، ونتيجة لذلك صارت شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية واستخداما على مستوى العالم، وأبرز تلك الشبكات والمواقع.

- **Facebook**: وهو أحد أشهر المواقع على الشبكة العالمية، ورائد التواصل الاجتماعي الذي يقطع حاجز الزمان والمكان، ويساعد على تكوين علاقات بين المستخدمين، ويمكنهم من تبادل المعلومات والملفات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو والتعليقات.
- **Google plus**: من أكبر الشبكات الاجتماعية بعد الفيس بوك وتم إطلاقها رسمياً بواسطة شركة جوجل لتقديم عدة خدمات من أهمها الدوائر والمحادثات الاجتماعية والمنديات والصفحات وغيرها.
- **Linked in**: ثالث أشهر موقع اتصال في العالم وموجه للبحث عن فرص عمل جديدة أو إقامة اتصالات تجارية.
- **Instagram**: وهو تطبيق لتبادل الصور والفيديوهات بواسطة الهاتف، ويمكن المستخدمين من ربط حسابهم بحساباتهم في مواقع أخرى.
- **Myspace**: هو تطبيق يقدم شبكة تفاعلية بين الأصدقاء المسجلين في التطبيق ويمكن المستخدمين من نشر الصور وكتابة المدونات، ونشر الموسيقى ومقاطع الفيديو، وإرسال الرسائل.
- **What's App**: وهو تطبيق مراسلة فوري، يستخدم على أجهزة الهاتف المحمول وخاصة الهواتف الذكية، وهو يعمل بالتزامن مع جهات الاتصال في الهاتف، ويمكن من خلاله إرسال رسائل كتابية وصور وفيديو، وكذلك يمكن تكوين مجموعات اجتماعية من خلاله تضم العديد من الأصدقاء. (مدكور، ٢٠٢٢: ٤٩١-٤٩٢)
- **Chat Gpt**: واجهة تفاعلية، ليست فقط لإنشاء محتوى جديد مثل كتابة المقالات وتوليد الأفكار الإبداعية وتحرير النصوص؛ بل يمكن للمستخدمين التفاعل معها بشكل مباشر من خلال الذكاء الاصطناعي، مما يسمح لهم بإجراء محادثات طبيعية معه كما لو كانوا يتحدثون مع شخص حقيقي، كما يمكنهم طرح الأسئلة ومناقشة المواضيع والتفاعل معه بشكل تلقائي، وطلب المساعدة في البحث عن المعلومات وتقديم إجابات فورية وشاملة حول مجموعة متنوعة من المواضيع والتفاعل معه بشكل أسرع وأكثر كفاءة أو تقديم المشورة في أي شيء. (عبد الظاهر، ٢٠٢٤: ٨٧٣)

- منصة X : وهو أحد مواقع الشبكات الاجتماعية التي تقدم خدمة التدوين المصغر، حيث تسمح بإرسال تغريدات مباشرة عن طريق الموقع أو إرسال رسالة نصية قصيرة (sms)، أو برامج المحادثة الفورية أو التطبيقات التي يقدمها المطورون.

المحور الثاني: تأثير ومخاطر التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري:

شهد المجتمع الإنساني في العقدين الآخرين موجة كبيرة من التحول الرقمي، أطلق عليها البعض الرقمنة العميقة، التي تتميز بظواهر مثل البيانات الضخمة، والتعليم الإلكتروني، والخوارزميات الذكية، والذكاء الاصطناعي، وحلول الشبكات المتقدمة، والأخذ والاعتماد المتزايد على البنى التحتية الرقمية "شبه المستقلة" وتفويضها في القيام بالمزيد من المهام والأدوار في المجتمع، ومع تنامي التحولات الرقمية فإن ذلك يؤدي إلى التأثير على الحياة الثقافية، وهذا أوضحته تحليلات بوستمان Postman عندما أوضح السمات الديناميكية المميزة لانتقال مجتمع يستعمل التكنولوجيا إلى مجتمع تكون فيه التكنولوجيا نفسها على العكس هي التي تشكله، وفي هذا الإطار قام بتحليل ثلاثة أنواع من الثقافة. (الزغاري، ٢٠٢٣، ٣٩٦-٣٩٧)

النوع الأول: ويتم فيه اختراع أدوات واستخدامها لحل مشكلة معينة وملحة للحفاظ على العالم الرمزي للفن والسياسة والدين أو الطقوس

النوع الثاني تكنوقراطي: وفيه لا يتم إدماج الأدوات في الثقافة؛ بل تهاجم هذه الأدوات الثقافة مباشرة إذ تسعى إلى أن تصير هي الثقافة، ونتيجة لذلك فالتقاليد والعادات الاجتماعية والأساطير والسياسة والأديان تقاتل في سبيل انقاز حياتها وهيمنة، وفي هذا السياق يتعايش الجانب التكنولوجي مع التقاليد في توتر معقد، وتعمر التقاليد رغم تفوق التكنولوجيا.

النوع الثالث التكنولوجي: يعني سيطرة التكنولوجيا على الثقافة والحضارة، ويتمثل في خضوع سائر أشكال الحياة الثقافية لسيادة التقنية والتكنولوجيا، على المؤسسات والحياة الاجتماعية، ومن ثم لا يتعلق الأمر هنا بالثقافة فقط؛ بل بالحالة النفسية أيضاً، والثقافة هنا لكي توجد فهي تحتاج للحصول على نوع من الترخيص من لدن التكنولوجيا، وهنا يتعلق الأمر بعالم يحل فيه التطور التكنولوجي محل التطور البشري، هذا العالم الذي تتضاعف فيه المخاطر والتحديات.

فلقد أدت الثورة الرقمية إلى خلخلة القطاعات الثقافية التقليدية وعملت على زعزعة منطقها الوظيفي الاعتيادي وأثرت في طرق توزيع المضامين الثقافية والعمل على إعادة تشكيل عميق للمشهد الثقافي تحت التأثير الرقمي. (ديفيل، ٢٠١٨: ٤٧)

إضافة إلى ذلك يؤثر التحول الرقمي على الهوية الثقافية للمجتمعات من خلال تشكيل الاتجاهات والتوجهات الثقافية للأفراد، فعلى سبيل المثال يمكن للمحتوى الثقافي ان يعزز الفخر بالهوية الثقافية للمجتمعات المحلية ويسهم في تعزيز الانتماء إلى الثقافة الخاصة بها، ومع ذلك قد يؤدي أيضًا إلى تأثيرات سلبية مثل تشويه الصورة الثقافية للمجتمعات أو تشويه الفهم السليم للتقاليد والعادات. (كتاب، ٢٠٢٤: ٩١٢)

وفيما يلي استعراض لمخاطر التحول الرقمي ، مع تحديد أبرز تحدياته وانعكاساته على ثقافة الشباب في المجتمع المصري

أ. مخاطر اجتماعية:

ومن المخاطر الاجتماعية للتحول الرقمي تدهور العلاقات الاجتماعية وبالأخص مع الأسرة والأقارب، وضعف في الأداء المدرسي واحتمال التعرض لتصفح مواقع غير أخلاقية وأيضًا الاضطرابات الصحية والنفسية، كما أن الشباب الذين يبالغون في استخدام الأجهزة الإلكترونية يكونوا عرضة للمشكلات الذهنية والنفسية، وأيضًا يزيد من معدل الاكتئاب والقلق ونقص الانتباه، وفقدان الحس بمشكلات وقضايا مجتمعهم، بالإضافة إلى قلة معرفتهم بتقاليد وأعراف وقيم المجتمع أثناء التعامل مع آليات التحول الرقمي. (البناء، ٢٠٢٢: ١٨٣)

ب. مخاطر نفسية:

يسهم التحول الرقمي في انطواء وزيادة احتمالية الإصابة بالتوحد والعزلة وقلة التواصل مع الأفراد، كما يؤثر التحول الرقمي على ظهور حالة من القلق واضطراب المزاج والعنف والعوانية، والانغلاق على الذات وضعف القدرة الإنمائية والإصابة بمرض التوحد، وأيضًا يقلل من التفكير الإبداعي، ويقلل المشاركة الوجدانية والنفسية والإصابة بمرض اللامبالاة. (البناء، ٢٠٢٢، ١٨٣)

ج. مخاطر التحول الرقمي على الأمن الثقافي: وتتمثل في الآتي: (مذكور، ٢٠٢٢، ص ص ٥٠١-٥٠٢):

- الهجمة الثقافية الشرسة على ثقافتنا العربية، والتي بدأت تتغلغل في أوساط النشء والشباب عبر منصات التواصل الاجتماعي مما قد يؤدي إلى الذوبان الثقافي حيث رفض الثقافة الأصلية والتشبث بالثقافة الغربية والاعتزاز بها.

- محاكاة وتقليد ثقافة الآخرين، وذلك من خلال التواصل الافتراضي يميل النشء والشباب إلى محاكاة أصدقائهم والتأثر بثقافتهم المغايرة لثقافتهم ويظهر ذلك من خلال تقليد الملابس والمأكّل إضافة إلى احتمالية الوقوع تحت تأثير ثقافة الواقع الافتراضي كثقافة العنف والابتزاز وتشويه صورة الآخر.
- تولد ثقافة هجينة، فقد أتاح الإعلام الاجتماعي للأفراد للتواصل فيما بينهم على اختلاف معتقداتهم وأعراقهم وطبقاتهم الاجتماعية، وقد يرى البعض أن هذا التواصل زاد من انفتاح المجتمعات على بعضها وزاد من مساحة العلاقات بينها، وأصبح المجتمع الافتراضي هو الذي يفرض ثقافته على الأفراد؛ لأن ما يجمعهم هو الاهتمام المشترك وليست الهوية الجمعية للمجتمع أو الانتماء إليها.
- تغليب الهوية الفردية على الهوية الجمعية، حيث إن الهوية الفردية المنتمية للعالم الافتراضي حلت مكان الهوية الجمعية والقومية المتشكّلة أصلاً من الحضارة العربية والقائمة على وحدة اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا والأهداف والمصير المشترك، وفي ظل هذا الفضاء المفتوح فإن سلطة الفرد على نفسه أصبحت أقوى من سلطة المجتمع بمؤسساته على الفرد مما قد يؤدي على المدى البعيد إلى انهيار الهويات الوطنية والقومية.
- انعدام التكافؤ في نشر الثقافات المختلفة عبر وسائل الإعلام الاجتماعي، وهو ما يهدد البنية الثقافية للمجتمع؛ فالثقافة السائدة هي ثقافة الغالب الأقوى التي تتسرب إلى المجتمع من خلال وسائل التواصل الرقمي بحيث أصبحت المجتمعات متلقية لثقافات موجهة لإلغاء الآخر، ثقافة قائمة على السطحية والاستهلاك وتعظيم شأن الاقتصاد والريح على حساب كرامة الإنسان.

د. مخاطر التحول الرقمي على ثقافة الشباب:

إن الشباب باتوا يعيشون في ظل التحول الرقمي حالة غربة واغتراب عن واقعهم نتيجة لتأثرهم بما تنقله الثورة المعلوماتية لهم من ثقافات من حيث الذوق، والملبس والعادات والتقاليد، وفقاً لقوالب غريبة؛ أي سلب عقل الإنسان، ومحاولة طمس ثقافته المحلية، وإضعاف محليته عن

طريق تقديم نماذج جديدة جذابة، وإيقاعه في استلاب عقلي، فكري، معرفي، وعقائدي، في محاولة حيثة للوصول إلى مجتمع عالمي متشابه الأفكار، والعقائد، والميول، والقيم، والاتجاهات، والسلوك مفروضة عليه، وهذا يمثل تحدياً وضرباً للموروث الثقافي المحلي.(علي، ٢٠١٧، ص٤١)

ومن مظاهر تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب ما يلي: (الزغاري، ٢٠٢٣، ص٤٠١)

- الانفتاح غير المشروط على العالم وثقافات الشعوب دون ضوابط أو معايير.
- اختزال الإنسان في مقابل الرقمنة والتواصل الإلكتروني دون الاهتمام كثيرًا بالإنسان وتفاعله الاجتماعي المحدد لسلوكه الإيجابي وضبط هذا التفاعل.
- انعدام قيم التماسك الاجتماعي في مقابل الحرية والفردية والاتجاه نحو عالم افتراضي رقمي تعجز فيه القيم المجتمعية عن فرض حالة تكون هي المحرك للسلوك الاجتماعي.
- ضعف قيم الولاء والانتماء نتيجة الاتجاه نحو عالم افتراضي يعمل على التأثير على العقل والإدارة ما يؤدي إلى حالة من الفوضى.
- إنعدام مفهوم الضبط الاجتماعي في مقابل الحرية الإلكترونية والتحرر الفردي من الرقابة أو المسؤولية المجتمعية وإحلال قيم الفردية والأنانية والمنفعة الذاتية محل القيم والعادات والتقاليد الأصلية للمجتمع.
- ضعف الوازع الديني في مقابل الحرية المطلقة والتحرر من ضوابط الدين والاتجاه إلى اعتناق أشياء منافية للأديان السماوية تؤدي إلى التأثير على الشباب بقيم وأفكار غريبة على المجتمع.

هـ. المخاطر الرقمية للتحول الرقمي:

إن عملية التحول الرقمي لا تخلو من المخاطر، ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة

المخاطر الرقمية ما يلي: (شاوشي، وخلقوف، ٢٠٢٣، ص٢١)

- الاعتماد الكبير على التقنيات الرقمية.
- ازدياد حجم المواقع المستهدفة بسبب كثرة الأجهزة المتصلة.
- تجاوز الابتكار الرقمي لتدابير الأمن الإلكتروني.
- الاندماج بين نظم تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا التشغيلية و إنترنت الأشياء.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للبحث:

لتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحثان على مجموعة من الإجراءات المنهجية، وذلك انطلاقاً من المنهج العلمي، وقد تمثلت الإجراءات المنهجية للدراسة فيما يلي:

١ - أسلوب البحث:

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي؛ لأنه يسمح بوصف وتفسير وتحليل البيانات التي تم جمعها حول موضوع البحث "تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري"، بالإضافة إلى أنه يمكن من خلاله دراسة الظاهرة محل البحث الراهن بشكل دقيق من خلال معرفة أسبابها ودوافعها وكذلك رصد الايجابيات والسلبيات المختلفة للتحول الرقمي وانعكاساتها على ثقافة الشباب في المجتمع المصري.

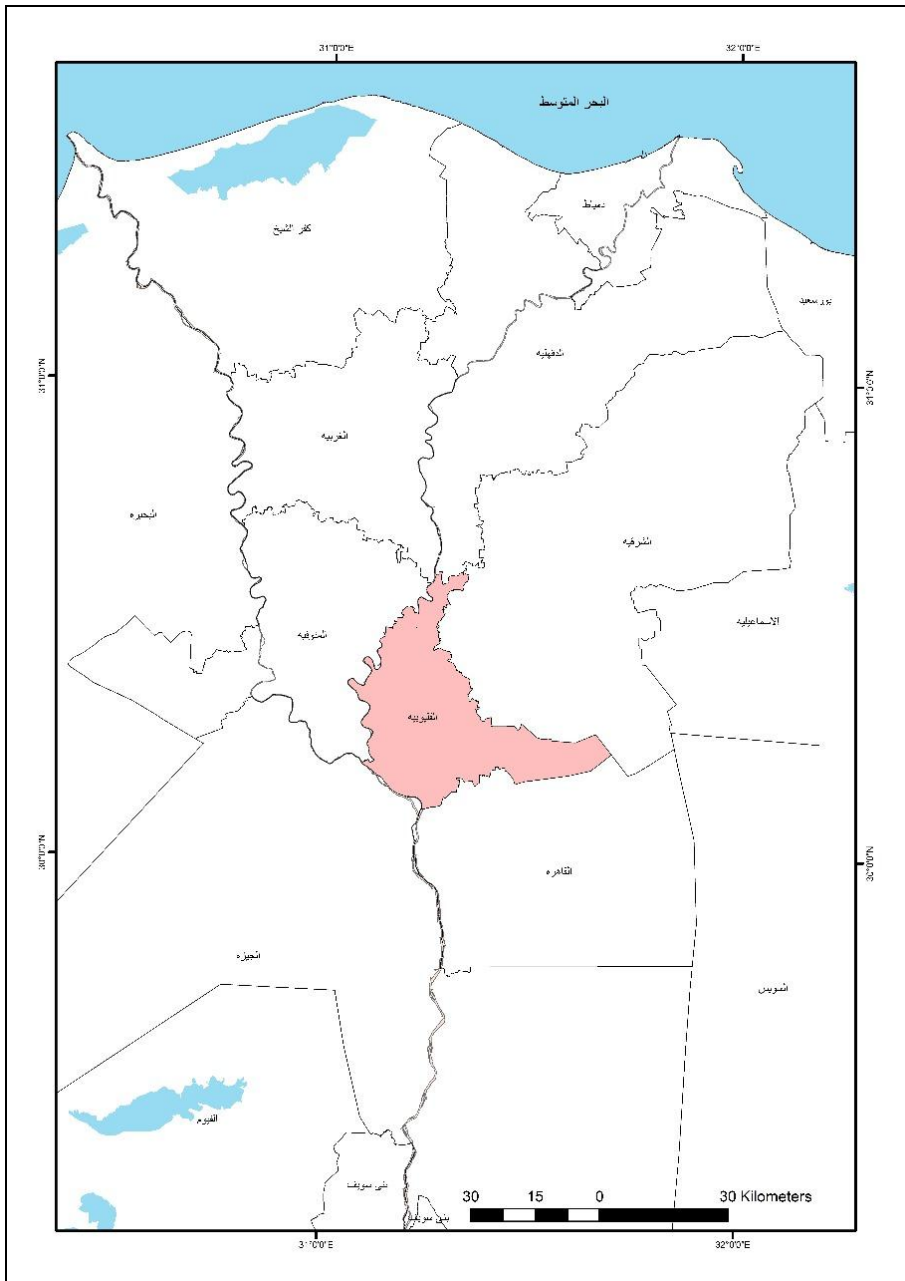
٢ - طريقه البحث:

اعتمد البحث على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة بوصفها من الطرق الكمية التي تفيد في دراسة البحث الراهن، كما هو في الواقع، مما يسهل جمع البيانات عنها، حيث قام الباحثان بالمسح الاجتماعي بالعينة على مستخدمي تطبيقات التحول الرقمي المختلفة ومن أمثلتها: (الفيس بوك، منصة X، يوتيوب، إنستجرام، واتس آب).

٣ - مجتمع وعينة البحث:

أ. مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الشباب المستخدمين لتطبيقات التحول الرقمي، وتشمل تطبيقات التواصل الاجتماعي مثل: (فيس بوك، منصة X، يوتيوب، إنستجرام، واتس آب) في محافظة القليوبية، وقد اعتمد الباحثان على عينة عمدية باستخدام طريقة كرة الثلج، حيث تم في البداية اختيار عينة صغيرة من مستخدمي تطبيقات التحول الرقمي المختلفة، ثم الاستعانة بهم للوصول إلى مستخدمين آخرين، واستمر ذلك حتى تم الوصول إلى الحجم النهائي للعينة، والذي بلغ ٤٠٠ مفردة من هذا المجتمع، وتم اختيار محافظة القليوبية تحديداً لكونها محل إقامة الباحثين، بالإضافة إلى طبيعتها الخاصة؛ فهي تُعد من المحافظات الريفية الحضرية، حيث تقع على الحدود الجغرافية لمحافظة القاهرة، التي تُعد محافظة حضرية، كما تحدها محافظات المنوفية والشرقية والغربية، التي يغلب عليها الطابع الريفي، ومن ثم فإن هذه الدراسة ستساهم في الكشف عن كيفية تأثير تطبيقات التحول الرقمي المختلفة على ثقافة الشباب في هذه المحافظة، التي تمتاز بالطابع الريفي الحضري.



المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج ArcGIS10.8

شكل (١) يوضح منطقة الدراسة

ب-أداة البحث:

اعتمد البحث على أداة الاستبانة ، التي طُبِّقَت على عينة من الشباب المستخدمين لمختلف تطبيقات التحول الرقمي ، ومنها: (فيسبوك ، منصة X ، يوتيوب ، إنستجرام ، واتس آب) ، وذلك من خلال استبانة إلكترونية صُمِّمت بعناية وفقاً للمعايير العلمية.

حيث اشتملت الاستبانة على قسمين رئيسيين:

١. **البيانات الأولية:** تضمنت سبعة متغيرات ديموغرافية أساسية تهدف إلى تحديد الخصائص العامة للمبحوثين.
 ٢. **المحاور البحثية:** احتوت على خمسة محاور رئيسية ، كل منها يضم مجموعة من الأسئلة التي ترتبط بأهداف البحث، على النحو التالي:
 - **المحور الأول:** تناول الأسئلة المتعلقة بقياس مدى استخدام الشباب لتطبيقات التحول الرقمي وانعكاسه على ثقافتهم.
 - **المحور الثاني:** ركز على رصد الإشباع المتحققة لدى الشباب نتيجة استخدام تطبيقات التحول الرقمي.
 - **المحور الثالث:** بحث في تأثير استخدام هذه التطبيقات على ثقافة الشباب في المجتمع المصري.
 - **المحور الرابع:** تناول الجوانب الإيجابية والسلبية المرتبطة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي وانعكاسها على ثقافة الشباب.
 - **المحور الخامس:** استهدف رصد أهم المخاطر المستقبلية للتحول الرقمي وتأثيرها على ثقافة الشباب في المجتمع المصري.
- وتم إعداد هذه المحاور بشكل يضمن تحقيق أهداف البحث بدقة، مما يساعد في استخلاص نتائج واضحة حول تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري.
- فحص صدق وثبات قائمة الاستقصاء:**
- **صدق المحكمين "الصدق الظاهري":** قبل اعتماد استمارة الاستقصاء من قبل الباحثين ، كان من الضروري اختبار صدق المقياس لضمان دقته وملاءمته لموضوع الدراسة ، لذا تم عرض الاستمارة الخاصة بالبحث الميداني على ستة من الأساتذة والخبراء المتخصصين في علم الاجتماع لتحكيمها ، وقد هدف هذا الإجراء إلى تقييم مدى

وضوح وترابط فقرات الاستمارة، ومدى ملائمة الأسئلة لموضوع الدراسة وأهدافها، حيث استند الباحثان إلى ملاحظات وتوجيهات المحكمين، سواء من حيث الشكل أو المحتوى، لضمان توافق الأداة مع الأهداف البحثية، وبناءً على ذلك، تم تعديل الاستمارة وفقاً للملاحظات العلمية المقدمة، مما أسهم في إعدادها بصورتها النهائية، وجعلها صالحة للتطبيق الميداني بكفاءة وموضوعية.

- **صدق الاتساق الداخلي:** يقيس صدق الاتساق الداخلي مدى موثوقية النتائج المحققة لكل بند من بنود استمارة الاستقصاء ومدى تماسكها وترابطها داخلياً، ويعتمد هذا الصدق بشكل أساسي على معامل ارتباط "بيرسون" بين كل عبارة والبعد الذي تنتمي إليه، وقد تراوحت معاملات الارتباط بين (٠.٦٢٠ و ٠.٨٣٧) ، وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٩%، مما يدل على ارتفاع درجة الاتساق الداخلي لمحاوَر الاستمارة ويؤكد صلاحيتها للتطبيق.

- **ثبات قائمة الاستقصاء:** تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ Cranach's alpha للتأكد من مدى إمكانية الاعتماد على نتائج هذا البحث في اتخاذ القرارات وفي تعميم نتائجها وقد بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (٠.٩٥٣) وهو معامل ثبات مرتفع مما يشير إلى صلاحية قائمة الاستقصاء للتطبيق.

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS V.25 ، حيث تم الاعتماد على عدة أساليب إحصائية شملت:

- حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري: لتحليل اتجاهات الاستجابات.
- التكرارات والنسب المئوية: لوصف خصائص العينة.
- معامل ألفا كرونباخ: لقياس ثبات قائمة الاستقصاء والتأكد من اتساقها الداخلي .
- معامل ارتباط بيرسون: لفحص مدى الترابط الداخلي بين فقرات الاستمارة.
- اختبار(ت):لمقارنة متوسط الاستجابات مع المتوسط الفرضي لمقياس ليكرت (٢) "إلى حد ما" ، بهدف تحديد دلالة الفروق .
- اختبار كا² (Chi-Square): لقياس مدى وجود فروق بين التكرارات المشاهدة والمتوقعة لفئات كل متغير ، مما يسهم في تحليل دلالة العلاقات بين المتغيرات المدروسة

ج. خصائص عينة البحث:

يوضح الجدول الآتي الخصائص الديموجرافية لعينة البحث من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية:

جدول رقم (١)

يوضح توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموجرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	175	43.75
	أنثى	225	56.25
	المجموع	400	100.0
السن	من ١٨ إلى أقل من ٢٤ سنة	296	74.0
	من ٢٤ إلى أقل من ٣٠ سنة	104	26.0
	المجموع	400	100.0
محل الإقامة	ريفي	167	41.75
	حضري	233	58.25
	المجموع	400	100.0
الحالة الزوجية	أعزب	234	58.5
	متزوج	166	41.5
	المجموع	400	100.0
الحالة التعليمية	مؤهل متوسط	23	5.75
	مؤهل فوق المتوسط	74	18.5
	مؤهل جامعي	265	66.25
	مؤهل فوق جامعي	38	9.5
	المجموع	400	100.0
الحالة المهنية	لا يعمل	154	38.5
	موظف حكومي	83	20.75
	موظف قطاع خاص	84	21.0
	أعمال حرة	79	19.75
	المجموع	400	100.0
الدخل الشهري	أقل من ١٥٠٠	33	8.25
	من ١٥٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠	129	32.25
	من ٤٠٠٠ إلى أقل من ٧٠٠٠	150	37.5
	٧٠٠٠ فأكثر	88	22.0
	المجموع	400	100.0

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **وفقاً للنوع:** أكثر المستقصى منهم من الإناث بنسبة ٥٦.٢٥% من حجم العينة بينما بلغت نسبة الذكور ٤٣.٧٥% من حجم العينة، وجاءت نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور، حيث يستخدم الإناث تطبيقات التحول الرقمي للتواصل مع العائلة والأصدقاء ومشاركة الاهتمامات، وبناء المجتمعات الافتراضية، وتختلف هذه النتيجة مع مجايات به دراسة (الصعيدى، ٢٠٢٢) في أن معظم عينة الدراسة كانت من الذكور.
- **وفقاً للسن:** أكثر المستقصى منهم من فئة الشباب الذين تبلغ أعمارهم من (١٨ سنة إلى أقل من ٢٤ سنة) بنسبة ٧٤% من حجم العينة، ثم يليها الفئة العمرية من (٢٤ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة) بنسبة ٢٦%، ونجد أن الفئة العمرية من (١٨ إلى أقل من ٢٤ سنة) جاءت في المرتبة الأولى؛ لأنهم أكثر اعتياداً على استخدام التطبيقات والمنصات الرقمية المختلفة، ولا يجدون صعوبة في تعلم واستخدام التقنيات الجديدة، كما يعتمد الشباب في هذه المرحلة العمرية بشكل كبير على الأدوات والمنصات الرقمية في الدراسة، كما يمتاز الشباب في هذه الفئة العمرية بالمرونة في تعلم واستخدام التقنيات الجديدة، وهم أكثر انفتاحاً على تجربة التطبيقات والبرامج الرقمية الحديثة، ثم تقل هذه المرونة والانفتاحية بالتدرج كلما زادت المرحلة العمرية.
- **وفقاً لمحل الإقامة:** أكثر المستقصى منهم يقيمون في الحضر بنسبة ٥٨.٢٥% من حجم العينة، يليها من يقيمون في الريف ٤١.٧٥% من حجم العينة، ويرجع ذلك لتوفر شبكات الإنترنت والهواتف الذكية أفضل في المدن، مما يسهل الوصول إلى التطبيقات الرقمية، كما أن سكان المدن يميلون إلى أن يكونوا أكثر وعياً بأهمية التحول الرقمي وفوائده، وذلك بسبب تعرضهم الأكبر للتكنولوجيا ووسائل الإعلام، وأيضاً نمط الحياة في المدن أسرع وأكثر ازدحاماً، مما يجعل التطبيقات الرقمية التي توفر الوقت والجهد أكثر جاذبية لسكان المدن.
- **وفقاً للحالة الزوجية:** أكثر المستقصى منهم من فئة الأعزب بنسبة ٥٨.٥% من حجم العينة ثم يليها فئة متزوج بنسبة ٤١.٥% من حجم العينة، وجاءت فئة أعزب في المرتبة الأولى؛ لأن معظم عينة البحث من الشباب الذين يقعون في فئة عمرية من (١٨ إلى أقل من ٢٤ سنة) فهم يمتلكون وقت فراغ أكبر مقارنة بالأشخاص المتزوجين أو الذين لديهم أطفال، مما يمنحهم فرصة أكبر لاستكشاف واستخدام التطبيقات

الرقمية، كما يستخدم العزاب تطبيقات التواصل الاجتماعي ومنصات المواعدة بشكل أكبر للبقاء على اتصال مع الآخرين وتكوين علاقات جديدة.

- **وفقًا للحالة التعليمية:** أكثر المستقصى منهم حاصلين على مؤهلات جامعية بنسبة ٦٦.٢٥% من حجم العينة، ثم تليها الحاصلين مؤهل فوق المتوسط بنسبة ١٨.٥%، ثم تليها الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي بنسبة ٩.٥%، وأخيرًا الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة ٥.٧٥% من حجم العينة، ونجد أن هناك تنوع في الحالة التعليمية لعينة البحث، وجاءت في المرتبة الأولى فئة الحاصلين على مؤهل جامعي، حيث يحصل الخريجون الجامعيون على تعليم عالي يمنحهم مهارات تحليلية وتفكير نقدي، مما يجعلهم أكثر قدرة على فهم واستخدام تطبيقات التحول الرقمي.
- **وفقًا للحالة المهنية:** أكثر المستقصى منهم لا يعملون بنسبة ٣٨.٥% من حجم العينة، ثم تليها فئة موظفي القطاع الخاص بنسبة ٢١%، ثم تليها فئة موظفي القطاع الحكومي بنسبة ٢٠.٧٥%، وأخيرًا فئة الأعمال الحرة بنسبة ١٩.٧٥% من حجم العينة، ونجد أن النسبة الأكبر من فئة لا يعملون بنسبة ٣٨.٥% ويشير هذا إلى عدم عمل معظم عينة البحث من الإناث، بالإضافة إلى أن من يقع عمرهم في الفئة العمرية من (١٨ إلى أقل من ٢٤ سنة) منهم مازال في مرحلة التعليم، ومنهم من تخرج ولم يلتحق بسوق العمل بعد.
- **وفقًا للدخل الشهري:** أكثر المستقصى منهم يبلغ دخلهم الشهري من (٤٠٠٠ إلى أقل من ٧٠٠٠ جنيهًا) بنسبة ٣٧.٥% من حجم العينة، ثم يليها فئة الدخل الشهري من (١٥٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠ جنيهًا) بنسبة ٣٢.٢٥%، ثم يليها فئة الدخل الشهري (٧٠٠٠ جنيهًا فأكثر) بنسبة ٢٢%، وأخيرًا فئة الدخل الشهري أقل من (١٥٠٠ جنيهًا) بنسبة ١٨.٢٥% من حجم العينة، ولأن معظم عينة البحث ينتمون إلى الفئة العمرية من (١٨ إلى أقل من ٢٤ سنة)، ومعظمهم لا يعملون، لذلك جاءت فئات الدخل لأسرهم منخفضة في المراتب الأولى المتتالية من (٤٠٠٠ إلى أقل من ٧٠٠٠ جنيهًا شهريًا) ومن (١٥٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠ جنيهًا شهريًا).

تاسعاً: تحليل نتائج البحث الميداني ومناقشتها في ضوء الأهداف والبحوث والدراسات السابقة والتوجه النظري للبحث:
المحور الأول: النتائج المتعلقة بواقع استخدام الشباب لتطبيقات التحول الرقمي وانعكاسه على ثقافتهم:

جدول رقم (٢)
يوضح مدة استخدام عينة البحث لتطبيقات التحول الرقمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	نتائج اختبار كا ^٢
أقل من سنة	88	22.0	كا ^٢ (٦٨.٤٩٥) درجات الحرية (٢) مستوي المعنوية (٠.٠٠)
من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات	101	25.25	
ثلاث سنوات فأكثر	211	52.75	
المجموع	400	100.0	

تشير بيانات الجدول (٢) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات مدة استخدام عينة البحث لتطبيقات التحول الرقمي حيث بلغت نسبة استخدام معظم عينة البحث لتطبيقات التحول الرقمي منذ مدة ثلاث سنوات فأكثر ٥٢.٧٥% من حجم العينة، وأخذت النسبة تتناقص كلما انخفضت المدة حيث بلغت نحو ٢٥.٢٥%، في المدة التي تتراوح من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات، وأخيراً فئة أقل من سنة بنسبة ٢٢% من حجم العينة، ويدل ذلك على وجود علاقة عكسية بين مدة استخدام عينة البحث لتطبيقات التحول الرقمي وبين عدد العينة نفسها، مما يدل على كثرة استخدام عينة البحث لتطبيقات التحول الرقمي وارتفاع نسبتهم إلى ٥٢.٧٥%، وهذا يدل على أن الشباب هم الأكثر انفتاحاً على التكنولوجيا الجديدة، ولديهم فضول ورغبة في تجربة كل ما هو جديد، وهذا يشجعهم على استخدام تطبيقات التحول الرقمي المختلفة، كما أن تطبيقات التحول الرقمي مصممة لتكون سهلة الاستخدام، وتتميز بواجهات جذابة وبديهية، مما يجعلها مناسبة للشباب الذين يفضلون السرعة والمرونة في التعامل مع التكنولوجيا.

جدول رقم (٣)

معدل الاستخدام اليومي لتطبيقات التحول الرقمي في الدردشة والتواصل مع العالم الافتراضي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	نتائج اختبار كا ^٢
أقل من ساعة	44	11.0	كا ^٢ (٥٧.٩٠) درجات الحرية (٣) مستوى المعنوية (٠.٠٠٠)
من ساعة إلى أقل من ساعتين	86	21.5	
من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات	137	34.25	
ثلاث ساعات فأكثر	133	33.25	
المجموع	400	100.0	

ويشير الجدول (٣) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات معدل الاستخدام اليومي لتطبيقات التحول الرقمي وأن أكثر المستقصى منهم من فئة الذين يستخدمون تطبيقات التحول الرقمي بمعدل من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات يومياً بنسبة ٣٤.٢٥% من حجم العينة وتأتي في المرتبة الثانية فئة ثلاث ساعات فأكثر بنسبة ٣٣.٢٥%، ثم تليها في المرتبة الثالثة فئة من ساعة إلى أقل من ساعتين بنسبة ٢١.٥%، وتأتي في المرتبة الأخيرة فئة أقل من ساعة بنسبة ١١% من حجم العينة، ويتضح من ذلك أن التكنولوجيا أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ويقضون الشباب معظم وقتهم على هذه التطبيقات مما يؤدي إلى إهدار الوقت وفقاً لاستجابات عينة الدراسة.

جدول رقم (٤)

يوضح الوسائط الرقمية التي يتم الاعتماد عليها في استخدام الشبكات الاجتماعية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	نتائج اختبار كا ^٢
الحاسوب	49	10.1	كا ^٢ (٣٨٧.٠٢٩) درجات الحرية (٢) مستوى المعنوية (٠.٠٠٠)
الهواتف الذكية	365	75.4	
التابلت	70	14.5	
المجموع	484	100.0	

اختيار أكثر من متغير

ويشير الجدول (٤) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات الوسائط الرقمية التي يتم الاعتماد عليها وأن أكثر الوسائط التي يعتمد عليها المستقصى منهم في استخدام الشبكات الاجتماعية هي الهواتف الذكية بنسبة ٧٥.٤% من حجم العينة، وأخذت النسبة تتناقص حيث بلغت نسبة ١٤.٥% ممن

يستخدمون التابلت، وجاءت في المرتبة الأخيرة ممن يستخدمون الحاسوب بنسبة ١٠.١% من حجم العينة، مما يدل على أن ٧٥.٤% من عينة البحث يعتمدون على الهواتف الذكية في استخدامهم لبرامج التحول الرقمي المختلفة وهذا راجع إلى سهولة الحمل والاستخدام للهواتف الذكية، كما أنها جاهزة في أي وقت ومكان، وأن الهواتف الذكية تكون أرخص من التابلت والحاسوب، كما أن الشباب اعتادوا على استخدام هواتفهم الذكية في كل جوانب حياتهم، مما يجعلها الخيار الأول لتطبيقات التحول الرقمي المختلفة، ويمكن مناقشة هذه النتيجة في ضوء ما جاءت به **نظرية التباين الثقافي** بأن التحول الرقمي يستخدم التكنولوجيا الرقمية وآلياتها المختلفة المتمثلة في (التابلت، الهاتف الذكي، الحاسب الآلي) على البيئة الثقافية للمجتمع.

جدول رقم (٥)

يوضح التطبيقات التي يتم استخدامها أكثر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	نتائج اختبار كا ^٢
فيس بوك	217	35.3	كا ^٢ (١٦٤.٠١٣) درجات الحرية (٤) مستوي المعنوية (٠.٠٠)
منصة x	35	5.7	
يوتيوب	92	15.0	
انستجرام	101	16.5	
واتس آب	169	27.5	
المجموع	614	100.0	

اختيار أكثر من متغير:

يشير الجدول (٥) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات التطبيقات التي يتم استخدامها أكثر، فنجد أن أكثر التطبيقات التي يستخدمها المستقصى منهم هو تطبيق فيس بوك وجاء في المرتبة الأولى بنسبة ٣٥.٣% من حجم العينة، يليه تطبيق واتس آب في المرتبة الثانية بنسبة ٢٧.٥% من حجم العينة، ثم يليه تطبيق انستجرام في المرتبة الثالثة بنسبة ١٦.٥%، ثم جاء في المرتبة الرابعة تطبيق اليوتيوب بنسبة ١٥% من حجم العينة، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة منصة x بنسبة ٥.٧% من حجم العينة، ويتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يستخدمون تطبيق الفيس بوك، وهذا يرجع إلى أن الفيس بوك يقدم محتوى متنوع من الأخبار والمعلومات والترفيه والتسوق، مما يلبي اهتمامات الشباب المختلفة في مكان واحد، وتختلف هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (الصعيدى، ٢٠٢٢) بأن أكثر وأهم وسائل التواصل الاجتماعي انتشارًا واستخدامًا بين عينة

الدراسة هو الواتس آب، ويليهِ الفيس بوك، ويليهِ اليوتيوب، ثم التليجرام ويليهِ استخدام منصة X والتيك توك وانستجرام.

ونستنتج مما سبق تعدد تطبيقات التحول الرقمي التي يستخدمها الشباب وهذا ما أكد عليه كاستيلز في تأكيده على أشهر الشبكات الاجتماعية التي يستخدمها الأفراد هي Facebook، منصة X، وقد وصل الأمر حاليًا إلى استخدامها كوسيلة تسهم في الحراك الاجتماعي وبناء ثقافة مواطنة فاعلة ومؤثرة على أرض الواقع.

جدول رقم (٦)

يوضح اللغة المستخدمة في الدردشة والتواصل مع الغير والبحث عن معلومات

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	نتائج اختبار كا ^٢
اللغة العربية	195	31.5	كا ^٢ (١١٣.١٦١) درجات الحرية (٤) مستوي المعنوية (٠.٠٠٠)
الفرانكو (العربية بحروف أجنبية)	135	21.8	
اللهجة العامية	149	24.0	
اللغة الأجنبية	106	17.1	
الإشارات والرموز	35	5.6	
المجموع	620	100.0	

اختيار أكثر من متغير:

ويتضح من الجدول (٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات اللغة المستخدمة في الدردشة وأن اللغة التي يستخدمها المستقصى منهم أكثر من غيرها في الدردشة والتواصل مع الغير والبحث عن معلومات هي اللغة العربية بنسبة ٣١.٥% من حجم العينة، يليها في المرتبة الثانية اللغة العامية بنسبة ٢٤% من حجم العينة، ثم جاءت في المرتبة الثالثة لغة الفرانكو بنسبة ٢١.٨% من حجم العينة، وجاءت في المرتبة الرابعة اللغة الأجنبية بنسبة ١٧.١% من حجم العينة، وجاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة لغة الإشارات والرموز بنسبة ٥.٦% من حجم العينة، ويدل هذا على تنوع اللغة التي يستخدمها الشباب في الدردشة والتواصل مع الغير والبحث عن معلومات حيث يتعرضون لتأثيرات لغوية متنوعة من خلال الإنترنت، الأفلام، الموسيقى وغيرها، هذه التأثيرات تساهم في تنوع لغتهم في الدردشة والتواصل مع الغير، وتختلف هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (مصطفى، ٢٠٢١) في أن المحور الخاص بقيمة الاعتزاز باللغة العربية في المرتبة الخامسة والأخيرة من منظور العينة ككل.

جدول رقم (٧)

يوضح نوعية النشاط المفضل عند استخدام تطبيقات التحول الرقمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	نتائج اختبار كا ^٢
الترفيه	131	18.0	كا ^٢ (٦.١٧٦) درجات الحرية (٤) مستوي المعنوية (٠.١٨٦)
التثقيف	141	19.4	
متابعة الأخبار	142	19.5	
الدرشة	171	23.5	
مشاهدة الفيديوهات	143	19.6	
المجموع	728	100.0	

اختيار أكثر من متغير:

ويتضح من الجدول (٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات نوعية النشاط المفضل لدى عينة البحث عند استخدامهم لتطبيقات التحول الرقمي المختلفة حيث بلغت نسبة أكثر الأنشطة المفضلة للمستقصى منهم عند استخدام تطبيقات التحول الرقمي هو الدردشة بنسبة ٢٣.٥% من حجم العينة؛ وذلك لاستخدام الدردشة لأغراض متنوعة مثل: التواصل مع الأصدقاء والعائلة، والتعارف على أشخاص جدد، ومشاركة الاهتمامات، كما تتيح الدردشة للشباب الانضمام إلى مجتمعات افتراضية تشاركهم نفس الاهتمامات، مما يعزز شعورهم بالانتماء والتواصل الاجتماعي، يليها في المرتبة الثانية مشاهدة الفيديوهات بنسبة ١٩.٦% من حجم العينة. ونجد أيضًا أن نسبة عينة البحث من مشاهدة الفيديوهات مرتفعة؛ لأن الفيديوهات هي الوسيلة المفضلة للشباب في تطبيقات التحول الرقمي؛ لأنها تقدم محتوى يتسم بالتنوع والجاذبية، يسهل الوصول إليه والتفاعل معه، كما أنها تثير المشاعر وتخلق تجارب عاطفية قوية، ثم جاءت في المرتبة الثالثة متابعة الأخبار بنسبة ١٩.٥% من حجم العينة، وجاءت في المرتبة الرابعة التثقيف بنسبة ١٩.٤%، وجاء الترفيه في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة ١٨% من حجم العينة.

ويمكن مناقشة ذلك في ضوء ما أشارت إليه النظرية التفاعلية الرمزية في تأكيدها على تفاعل الأفراد في ظل تطبيقات التحول الرقمي في جماعات صغيرة كغرف الدردشة الإلكترونية والمنتديات من خلال استخدام الصوت والفيديو أو الشخصيات الرقمية، وهذه الوسائل تمثل معانٍ ورموز لهم، فالمستخدمون يتصرفون في المجتمع الافتراضي من خلال ما تعنيه الأشياء لهم.

جدول رقم (٨)
يوضح المحتوى المفضل عند استخدام تطبيقات التحول الرقمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	نتائج اختبار كا ^٢
المحتوى الثقافي	118	16.6	كا ^٢ (٦٧.٤٦٠) درجات الحرية (٤) مستوى المعنوية (٠.٠٠)
المحتوى التعليمي	123	17.3	
المحتوى الترفيهي	226	31.8	
المحتوى الديني	102	14.3	
المحتوى الاجتماعي	142	20.0	
المجموع	711	100.0	

اختيار أكثر من متغير:

ويتضح من الجدول (٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات المحتوى المفضل عند استخدام تطبيقات التحول الرقمي حيث إن أكثر المستقصى منهم عند استخدام تطبيقات التحول الرقمي يفضلون المحتوى الترفيهي بنسبة ٣١.٨% من حجم العينة، مما يؤدي إلى فقدان الأصالة والتنوع وعمق التعبير الفني البشري، ويهدد أيضاً روح الإبداع الحقيقية، كما يؤدي إلى إهمال جوانب حياتهم الأخرى، مثل: الدراسة والعمل والعلاقات الاجتماعية والثقافية والنشاط البدني، يليه في المرتبة الثانية المحتوى الاجتماعي بنسبة ٢٠% من حجم العينة، ثم يليه في المرتبة الثالثة المحتوى التعليمي بنسبة ١٧.٣% من حجم العينة، وأخذت النسبة تتناقص إلى أن جاء في المرتبة الرابعة المحتوى الثقافي بنسبة ١٦.٦% من عينة الدراسة، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة المحتوى الديني بنسبة ١٤.٣% من حجم العينة، وكما نلاحظ أن تدني نسبة مشاهدة المحتوى الثقافي والديني لدى عينة البحث يؤدي هذا إلى فقدان الهوية الثقافية لدى الشباب وانتمائهم إلى مجتمعاتهم مما يؤثر على ثقافتهم بأنفسهم وعدم شعورهم بالانتماء وأيضاً ضعف الوعي الثقافي لديهم مما يؤثر أيضاً على قدرتهم على فهم العالم من حولهم والمشاركة الفعالة في المجتمع. كما يؤدي عزوف الشباب عن مشاهدة المحتوى الديني إلى جهلهم بأمور دينهم الأساسية، وقد يؤثر هذا على سلوكهم وأخلاقهم وثقافتهم.

جدول رقم (٩)
الطرق المستخدمة لمتابعة الأخبار والتثقيف

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	نتائج اختبار كا ^٢
الكتب الوثائقية الإلكترونية	87	16.0	كا ^٢ (١٤٥.٣٠٩) درجات الحرية (٣) مستوى المعنوية (٠.٠٠٠)
الصحف والجرائد الإلكترونية	108	19.9	
الفيديوهات الصوتية	257	47.2	
الكتب المسموعة والمقروءة	92	16.9	
المجموع	544	100.0	

اختيار أكثر من متغير:

ويتضح من الجدول (٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات الطرق المستخدمة لمتابعة الأخبار والتثقيف عبر تطبيقات التحول الرقمي حيث إن أكثر الطرق التي يستخدمها المستقصى منهم لمتابعة الأخبار والتثقيف هي الفيديوهات الصوتية وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧.٢% من حجم العينة؛ مما يؤدي إلى استخدام عينة الدراسة لخاصية التمرير اللانهائي في تطبيقات التحول الرقمي المختلفة التي تشجع على الاستمرار في المشاهدة لساعات طويلة دون وعي بالوقت، مما يؤدي أيضًا إلى إدمان التطبيقات وإهمال جوانب أخرى من الحياة، يليها في المرتبة الثانية الصحف والجرائد الإلكترونية بنسبة ١٩.٩% من حجم العينة، ثم جاءت في المرتبة الثالثة الكتب المسموعة والمقروءة بنسبة ١٦.٩%، وجاءت في المرتبة الرابعة والاختيرة الكتب الوثائقية الإلكترونية بنسبة ١٦% من حجم العينة.

جدول رقم (١٠)
المحتوى الذي ترفضه عبر تطبيقات التحول الرقمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	نتائج اختبار كا ^٢
نشر المقاطع التي تروج لتعاطي المخدرات	132	20.3	كا ^٢ (٥٥.٩٣٥) درجات الحرية (٢) مستوى المعنوية (٠.٠٠٠)
نشر المقاطع التي تروج للإباحية	285	43.8	
محتوى ينافي الآداب والقيم المجتمعية	234	35.9	
المجموع	651	100.0	

اختيار أكثر من متغير:

ويتضح من الجدول (١٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات المحتوى الذي ترفضه عينه البحث عبر

تطبيقات التحول الرقمي وأن أكثر محتوى مرفوض من قبل المستقصى منهم هو نشر المقاطع التي تروج للإباحية بنسبة ٤٣.٨% من حجم العينة؛ نظراً لما تؤديه من ضياع الوقت والجهد، كما يقلل من الإنتاجية في الدراسة والعمل، وما يترتب عليه أيضاً من آثار سلبية على الصحة النفسية والاجتماعية، يليه المحتوى الذي ينافي الآداب والقيم المجتمعية بنسبة ٣٥.٩%، وأخيراً نشر المقاطع التي تروج لتعاطي المخدرات بنسبة ٢٠.٣% من حجم العينة، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (عبد الغني، ٢٠٠٨) بأن معظم عينة البحث يؤكدون أن هناك مخاطر للإنترنت وعلى رأسها إدمان الدخول على المواقع الإباحية.

المحور الثاني: النتائج المتعلقة بالإشبعات المتحققة لدى الشباب نتيجة استخدام تطبيقات التحول الرقمي:

جدول رقم (١١)

يوضح الإشبعات الذاتية لاستخدامات تطبيقات التحول الرقمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب	نتائج اختبار كا ^٢
أتمتة العمليات الروتينية لتوفير الجهد	75	8.9	7	كا ^٢ (٨٦.٧٩٣) درجات الحرية (٦) مستوى المعنوية (٠.٠٠٠)
تحسين إدارة الوقت والموارد	87	10.2	6	
تسهيل عمليات التواصل مع الأفراد عبر التطبيقات الرقمية	195	23.0	1	
تحسين قنوات الاتصال بين الزملاء	144	17.0	2	
تعزيز الابتكار والإبداع من خلال الأدوات الرقمية	131	15.5	3	
تقليل المصاريف المرتبطة بالعمليات التقليدية	88	10.4	5	
التمكين من أداء المهام في أي وقت ومن أي مكان	127	15.0	4	
المجموع	847	100.0	—	

اختيار أكثر من متغير:

ويتضح من الجدول (١١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات الإشبعات الذاتية لاستخدامات الشباب لتطبيقات التحول الرقمي وأن أكثر المستقصى منهم كان إشبعاتهم الذاتية لاستخدام تطبيقات التحول الرقمي هو تسهيل عمليات التواصل مع الأفراد عبر التطبيقات الرقمية بنسبة ٢٣% من حجم العينة ؛ ويرجع ذلك لأن تطبيقات التحول الرقمي توفر مجموعة واسعة من المنصات والأدوات التي تتيح التواصل بسهولة وبسر، مثل تطبيقات الفيس بوك والواتس آب والبريد

الإلكتروني وغيرها، كما يمكن للشباب اختيار التطبيق الذي يناسب احتياجاتهم وتفضيلاتهم، وتتيح تطبيقات التحول الرقمي للشباب التواصل مع أشخاص من مختلف الثقافات والخلفيات والاهتمامات، مما يوسع دائرة معارفهم ويثري تجاربهم.

وجاء في الترتيب الثاني عبارة تحسين قنوات الاتصال بين الزملاء بنسبة ١٧% من حجم عينة الدراسة؛ لأنه أصبح من السهل مشاركة الصور ومقاطع الفيديو والملفات الأخرى مع الآخرين عبر تطبيقات التحول الرقمي المختلفة، مما يسهل تبادل المعلومات والأفكار، كما توفر تطبيقات التحول الرقمي منصات افتراضية للأفراد ذوي الاهتمامات المشتركة للتواصل والتفاعل مع بعضهم البعض وتبادل الخبرات والمعرفة.

وجاء في الترتيب الثالث عبارة تعزيز الابتكار والإبداع من خلال الأدوات الرقمية بنسبة ١٥.٥% ؛ ويرجع ذلك إلى أن تطبيقات التحول الرقمي تمكن الأفراد من الوصول إلى أي معلومة يحتاجونها بسرعة وسهولة، مما يساعدهم على تطوير أفكارهم الإبداعية، كما توفر معلومات متخصصة في مختلف المجالات، مما يساعد على إجراء البحوث والدراسات التي تساهم في الابتكار، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (نصر، ٢٠٢٤) بأن التحول الرقمي ساعد الشباب في تنمية مهاراتهم البشرية العلمية والعملية من خلال الأدوات الرقمية.

وجاء في الترتيب الرابع عبارة التمكين من أداء المهام في أي وقت ومن أي مكان بنسبة ١٥% ؛ ويرجع ذلك إلى أن تطبيقات التحول الرقمي توفر العديد من الأدوات لإدارة المهام والمشاريع والتواصل مع الزملاء، مما يمكن من إنجاز العمل أثناء التنقل، كما أن أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية توفر قوة معالجة عالية ومرونة في الاستخدام مما يجعلها مثالية للعمل عن بعد، كما توفر تطبيقات التحول الرقمي أدوات تساعد على تنظيم العمل وتحديد الأولويات وتتبع التقدم، مما يضمن إنجاز المهام في الوقت المحدد.

وجاء في الترتيب الخامس عبارة تقليل المصاريف المرتبطة بالعمليات التقليدية بنسبة ١٠.٤% حيث تقلل تطبيقات التحول الرقمي من الحاجة إلى طباعة وتخزين كميات كبيرة من الورق، مما يوفر تكاليف شراء الورق وأحبار الطابعات ومساحات التخزين، وتساعد أيضاً الأنظمة الرقمية على تتبع المخزون بدقة وتحديد الكميات المناسبة للمخزون أو تكده، ويقلل من تكاليف التخزين والتلف.

وجاء في الترتيب السادس عبارة تحسين إدارة الوقت والموارد بنسبة ١٠.٢% حيث تساعد تطبيقات التحول الرقمي على تتبع الوقت المستغرق في كل مهمة، مما يمكن الأفراد من تحديد الأنشطة التي تستغرق وقتًا طويلاً والعمل على تحسينها.

وجاء في الترتيب السابع والأخير عبارة أتمتة العمليات الروتينية لتوفير الجهد بنسبة ٨.٩% من حجم العينة، حيث إن تطبيقات التحول الرقمي تتيح عمليات الأتمتة للأفراد وذلك للتركيز على مهام أكثر أهمية وإبداعاً تتطلب تفكيراً استراتيجياً وحل المشكلات، كما يمكن للأتمتة من تحسين الدقة من خلال تقليل احتمالية الأخطاء البشرية، مما يحسن من دقة العمليات ويقلل أيضاً من الحاجة إلى إعادة العمل أو التصحيح.

ونستنتج مما سبق تعدد الإشباعات الذاتية التي تدفع الشباب لاستخدام تطبيقات التحول الرقمي المختلفة، فمعظمهم يستخدمون هذه التطبيقات من أجل تسهيل عمليات التواصل مع الأفراد عبر التطبيقات الرقمية، والبعض الآخر يستخدمون تطبيقات التحول الرقمي لتحسين قنوات الاتصال بين زملائهم، ولتعزيز الابتكار والإبداع من خلال الأدوات الرقمية، والتمكين من أداء المهام في أي وقت ومن أي مكان، والبعض الآخر يستخدمون تطبيقات التحول الرقمي لتقليل المصاريف المرتبطة بالعمليات التقليدية، ولتحسين إدارة الوقت والموارد وإيضاً لأتمتة العمليات الروتينية وتوفير الجهد، ونجد أن الدوافع الذاتية تلعب دوراً حاسماً في تشجيع الأفراد على الاستكشاف والاستفادة من تطبيقات التحول الرقمي لتحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية، ويمكن مناقشة ذلك في ضوء ما أشار إليه كاستيلز بأن الشبكة الاجتماعية ساهمت في بناء مجتمع إلكتروني تفاعلي يتيح أسرع الطرق للتواصل وأبسطها لتلبية حاجات ورغبات المتفاعلين، وهذه الشبكة جعلت العالم مجتمعاً شبيكياً يتطلب تطوير مهارات الأفراد وقدراتهم وإمكاناتهم، وذلك لكل فرد وفي كل مجتمع حتى يتم دمج الافراد كافة وتمكينهم في هذا العالم، ومن ثم يستطيع الأفراد تحقيق أهدافهم وطموحاتهم في الحياة.

جدول رقم (١٢)

يوضح الإشباعات الاجتماعية لاستخدامات تطبيقات التحول الرقمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب	نتائج اختبار كا ^٢
بناء علاقات اجتماعية جديدة	104	14.9	5	كا ^٢ (٤٨.٠٨٠) درجات الحرية (٤) مستوي المعنوية (٠.٠٠٠)
تسهيل التكيف مع التغيرات السريعة في المجتمع	128	18.4	3	
تعزز قيم التعاون والمشاركة	130	18.7	2	
تعزيز التواصل بين الأفراد والمجتمع	210	30.2	1	
التعبير عن آرائك والمشاركة في القضايا الاجتماعية	124	17.8	4	
المجموع	696	100.0	--	

اختيار أكثر من متغير

ويتضح من الجدول (١٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات الإشباعات الاجتماعية وأن أكثر المستقصى منهم كان إشباعاتهم الاجتماعية لاستخدام تطبيقات التحول الرقمي هو تعزيز التواصل بين الأفراد والمجتمع وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٣٠.٢% من حجم العينة، وذلك لأن تطبيقات التحول الرقمي توفر تطبيقات المراسلة الفورية ووسائل التواصل الاجتماعي وسيلة سهلة وسريعة للتواصل مع الأفراد والمجموعات، مما يزيل الحواجز الجغرافية والزمانية، كما تتيح هذه التطبيقات استخدام مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال مثل النصوص والصوت والصورة والفيديو، مما يجعل التواصل أكثر تفاعلية وشمولية، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (الزغاري، ٢٠٢٣) بأن التحولات التي خلقتها التكنولوجيا الرقمية ليست فقط تقنية ومادية بل امتد تأثيرها إلى النواحي الاجتماعية والثقافية كما أنها طالت كافة فئات المجتمع.

وجاء في المرتبة الثانية عبارة تعزز قيم التعاون والمشاركة بنسبة ١٨.٧% من حجم العينة، فتساعد تطبيقات التحول الرقمي على تنظيم المهام وتحديد الأولويات وتتبع التقدم وتعاون الأفراد مع بعضهم البعض، مما يضمن إنجاز الأعمال في الوقت المحدد، كما تتيح التطبيقات المختلفة للتحول الرقمي مشاركة الملفات والوثائق بسهولة وسرعة مع الآخرين، مما يسهل العمل المشترك ويقلل من الحاجة إلى الاجتماعات التقليدية.

وجاء في المرتبة الثالثة عبارة تسهيل التكيف مع التغيرات السريعة في المجتمع بنسبة ١٨.٤% من حجم العينة، فيشهد عالمنا اليوم تغيرات متسارعة في مختلف جوانب الحياة من التكنولوجيا والاقتصاد إلى الثقافة والمجتمع، هذه التغيرات قد تكون تحديًا للبعض؛ ولكن مع ظهور تطبيقات التحول الرقمي أصبح التكيف معها أكثر سهولة وفاعلية، فتمتلك تطبيقات التحول الرقمي الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات والمعرفة في مختلف المجالات، مما يمكن الأفراد من البقاء على اطلاع دائم بالتطورات والتغيرات في المجتمع، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (نصر، ٢٠٢٤) بأن التحول الرقمي ساعد على ابتكار أساليب جديدة لتحقيق ذوات الشباب وبناء مستقبلهم ومساعدتهم في إنجاز أعمالهم.

وجاء في المرتبة الرابعة عبارة التعبير عن آرائك والمشاركة في القضايا الاجتماعية بنسبة ١٧.٨% من حجم العينة، حيث أدى التحول الرقمي إلى حدوث ثورة في طريقة التعبير عن آراء الشباب ومشاركتهم في القضايا الاجتماعية، فمن خلال تطبيقات التحول الرقمي أصبح الأفراد قادرين على إيصال أصواتهم والتأثير في المجتمع، فتمتلك تطبيقات التحول الرقمي مساحة واسعة للأفراد للتعبير عن آرائهم في مختلف القضايا الاجتماعية، سواء كانت قضايا محلية أم عالمية، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (مصطفى، ٢٠٢١) بأن المحور الخاص باحترام حرية الرأي والتعبير احتل المرتبة الأولى.

وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة عبارة بناء علاقات اجتماعية جديدة بنسبة ١٤.٩% من حجم العينة، فتمتلك تطبيقات التحول الرقمي ومن أمثلتها: تويتر فيسبوك انستغرام وغيرها تقدم فرصًا واسعة لبناء علاقات اجتماعية جديدة وتوسيع دائرة المعارف، والتفاعل مع أشخاص من مختلف أنحاء العالم، كما يمكن للمستخدمين الانضمام إلى المجموعات التي تهتم بمواضيع معينة، والتفاعل مع الأعضاء الآخرين، وتكوين صداقات جديدة، وتتيح أيضًا تطبيقات التحول الرقمي للمستخدمين تحديد اهتماماتهم وهواياتهم مما يساعدهم على العثور على أشخاص يشتركون معهم في الاهتمامات نفسها.

ونستنتج مما سبق أن معظم عينة البحث تستخدم تطبيقات التحول الرقمي للإشباعات الاجتماعية ومنها تعزيز التواصل بين الأفراد والمجتمع وذلك لسهولة استخدام تطبيقات التحول الرقمي وسهولة التواصل مع الأفراد في المجتمع، ومنهم من يستخدم هذه التطبيقات لتعزيز قيم التعاون والمشاركة حيث اتاحت تطبيقات التحول الرقمي تعاون الأفراد مع بعضهم البعض في محيط العمل والدراسة ومشاركة أخبارهم وخبراتهم المختلفة في جميع المجالات، كما أن البعض يلجأ إلى تطبيقات التحول الرقمي لتسهيل التكيف مع التغيرات السريعة في المجتمع فمن خلال

تطبيقات التحول الرقمي يستطيع الأفراد التكيف بصورة سريعة مع تغيرات المجتمع نظراً لما تحتويه هذه التطبيقات من معلومات وبيانات وأحداث وأخبار سريعة الانتشار تمكن من استخدام هذه التطبيقات من مواكبة التغيرات السريعة التي يمر بها المجتمع، والبعض الآخر يستخدم تطبيقات التحول الرقمي للتعبير عن آرائهم والمشاركة في القضايا الاجتماعية فأُتاحت تطبيقات التحول الرقمي للمستخدمين من إبداء آرائهم بكل حرية عبر مواقع التواصل الاجتماعية كذلك المشاركة في القضايا الاجتماعية المختلفة المنتشرة في المجتمع، والبعض الآخر يستخدم تطبيقات التحول الرقمي لبناء علاقات اجتماعية جديدة فمن خلال هذه التطبيقات يمكن للأفراد بناء علاقات اجتماعية مع العديد من الأشخاص في مختلف المجتمعات مما يؤدي إلى التعرف على أشخاص آخرين بثقافات مختلفة، ويتفق ذلك مع ما أشار إليه كاستيلز بأن الشبكة الاجتماعية تتيح للفرد أن يدخل إلى الشبكة من أي مكان وفي أي وقت، وهنا نجد أن الأفراد لديهم القدرة على الانضمام إلى الشبكات الاجتماعية، ويتفاعلون مع أفراد في أي وقت وأى مكان، ومن ثم يكون الفرد قادراً على تحقيق أهدافه من خلال اتصاله بالشبكة.

جدول رقم (١٣)

الإشباعات الثقافية لاستخدامات تطبيقات التحول الرقمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب	نتائج اختبار كا ^٢
تعزيز الارتباط بالثقافة المحلية والتراث الثقافي	89	10.7	5	كا ^٢ (١٥٨.٥٦٧) درجات الحرية (٦) مستوي المعنوية (٠.٠٠٠)
الوصول إلى المحتوى الثقافي (كتب، أفلام، موسيقى) بسهولة	137	16.5	2	
نشر المعرفة الثقافية	109	13.1	3	
تعلم اللغة الأجنبية	68	8.1	7	
التعرف على ثقافات أخرى	236	28.4	1	
تبني ممارسات ثقافية جديدة	86	10.3	6	
التكيف مع التغيرات الثقافية في المجتمع	107	12.9	4	
المجموع	832	100.0	-	

اختيار أكثر من متغير

ويتضح من الجدول (١٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات الإشباعات الثقافية وأن أكثر المستقصى منهم كان إشباعاتهم الثقافية لاستخدام تطبيقات التحول الرقمي هو التعرف على ثقافات أخرى

وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٢٨.٤% من حجم العينة، ويرجع ذلك لأن تطبيقات التحول الرقمي المختلفة توفر كميات هائلة من المحتوى الرقمي المتنوع مثل: الأفلام الوثائقية والبرامج التلفزيونية والموسيقى والأدب والفنون التي تعرض ثقافات مختلفة بطريقة جذابة وشائقة، وتقدم أيضاً العديد من المدونات والمواقع الإلكترونية معلومات مفصلة عن ثقافات مختلفة بما في ذلك تاريخها وعاداتها والتقاليد الخاصة بكل ثقافة على حدة.

وجاءت في المرتبة الثانية عبارة الوصول إلى المحتوى الثقافي (كتب، أفلام، وموسيقى) بسهولة بنسبة ١٦.٥% من حجم العينة، حيث أحدث التحول الرقمي ثورة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك طريقة الوصول إلى المحتوى الثقافي، فمن خلال الإنترنت والأجهزة الذكية أصبح بالإمكان استكشاف كنوز الثقافات المختلفة بسهولة ويسر، كما أن المكتبات الرقمية تتيح الوصول إلى ملايين الكتب والمقالات والدوريات والمخطوطات والصور والخرائط من مختلف أنحاء العالم

وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة نشر المعرفة الثقافية بنسبة ١٣.١% من حجم العينة، وذلك من خلال تطبيقات التحول الرقمي المختلفة التي تعمل بنشر المعرفة الثقافية بكل سهولة ويسر من خلال الإنترنت والأجهزة الذكية حيث أصبح بالإمكان الوصول إلى محتوى ثقافي متنوع وغنى من مختلف أنحاء العالم بسهولة.

وجاءت في المرتبة الرابعة عبارة التكيف مع التغيرات الثقافية في المجتمع بنسبة ١٢.٩% من حجم العينة، فيشهد العالم تغيرات ثقافية مستمرة مثل: ظهور اتجاهات جديدة في الموضة والفن والأدب والتكنولوجيا وأنماط الحياة، فتساعد تطبيقات التحول الرقمي الأفراد على البقاء على اطلاع بهذه التطورات والتغيرات ومواكبتها، مما يمكنهم من الشعور بالانتماء والمشاركة في المجتمع.

وجاءت في المرتبة الخامسة عبارة تعزيز الارتباط بالثقافة المحلية والتراث الثقافي بنسبة ١٠.٧% من حجم العينة، وذلك من خلال متاحف الرقمية والمعارض الافتراضية فنتيح تطبيقات التحول الرقمي عرض مجموعاتنا الاثرية والفنية بشكل رقمي، مما يتيح للأفراد الوصول إليها من أي مكان وفي أي وقت، وتشمل هذه المعروضات أيضاً معلومات تفصيلية عن القطع الأثرية وتسجيلات صوتية ومرئية وجولات افتراضية ثلاثية الأبعاد، كما تعمل العديد من المؤسسات الثقافية على رقمنة أرشيفاتها، بما في ذلك الصور والوثائق والتسجيلات الصوتية

ومقاطع الفيديو ويمكن أن توفر هذه الأرشيفات الرقمية معلومات قيمة عن التاريخ المحلي والتراث الثقافي، وهذا يؤدي إلى تعزيز الارتباط بالثقافة المحلية والتراث الثقافي.

وجاءت في المرتبة السادسة عبارة تبني ممارسات ثقافية جديدة بنسبة ١٠.٣% من حجم العينة، فظهرت من خلال تطبيقات التحول الرقمي أشكال جديدة من الثقافة مثل الفن الرقمي والأدب التفاعلي والموسيقى الإلكترونية، كما أتاحت التقنيات الرقمية فرصاً جديدة للوصول إلى الثقافة والمشاركة فيها، مثل: المنصات التعليمية عبر الإنترنت والمجتمعات الثقافية الافتراضية، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (الزغاري، ٢٠٢٠) بأن الثقافة الرقمية فضاء مفتوح لا محدود لمواطنين كونيين من مختلف الأعراق والأجناس والخلفيات الثقافية.

وجاءت في المرتبة السابعة والأخيرة عبارة تعلم اللغة الأجنبية بنسبة ٨.١% من حجم العينة، وهذا الدافع يعد سلاحاً ذا حدين حيث إنه تعلم لغة أجنبية يفتح أبواباً لعالم جديد، ثقافات مختلفة وأناس جدد، كما يعزز فرص الأفراد في الحصول على وظائف مرموقة سواء داخل المجتمع أو خارجه، وعلى الجانب الآخر تعلم اللغة الأجنبية يتطلب وقتاً وجهداً، ويجب أن يكون الفرد مستعد لتخصيص ساعات طويلة للدراسة والممارسة بانتظام، كما تعلم اللغة الأجنبية يؤدي إلى تراجع في مستوى إتقان اللغة الأم خاصة إذا لم يتم الاهتمام بتطويرها بالتوازي مع اللغة الجديدة، وأيضاً يؤدي تعلم لغة أجنبية جديدة إلى استيعاب بعض الجوانب الثقافية للغة الجديدة، مما قد يؤثر على الهوية الثقافية الأصلية.

ونستنتج مما سبق أن هناك إشباعاً ثقافياً تدفع معظم عينة البحث لاستخدام تطبيقات التحول الرقمي المختلفة منها التعرف على ثقافات أخرى وذلك من خلال الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والاطلاع على الثقافات الأخرى، وبعض من المستخدمين يكون الدافع الثقافي الخاص بهم الوصول إلى المحتوى الثقافي (كتب، أفلام، موسيقى) بسهولة فغن طريق تطبيقات التحول الرقمي أصبح الوصول إلى المحتوى الثقافي سهل وبسيط ومتاح لجميع الأفراد، والبعض الآخر كان الدافع الثقافي لهم هو نشر المعرفة الثقافية وذلك لأن المعرفة الثقافية يتم تداولها بأسلوب بسيط وشيق يجذب المستخدم إلى الحصول على المزيد من المعرفة، بينما كان دافع البعض الآخر من المستخدمين هو التكيف مع التغيرات الثقافية في المجتمع فمن خلال تطبيقات التحول الرقمي استطاع المستخدمون أن يتكيفوا مع جميع التغيرات الثقافية داخل المجتمع لما تتضمنه تطبيقات التحول الرقمي من أساليب جديدة تواكب التغيرات الثقافية الموجودة في المجتمع، والبعض الآخر كان الدافع الثقافي لهم هو تعزيز الارتباط بالثقافة المحلية والتراث الثقافي فكثيراً من المستخدمين ليس عندهم دراية كاملة بالثقافة المحلية والتراث الثقافي في

المجتمع؛ ولكن تطبيقات التحول الرقمي يسرت هذا الأمر عن طريق شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وما تحتويه من تراث ثقافي خاص بالمجتمع متاح كيفما شاء المستخدم أن يصل إليه، والبعض الآخر الدافع الثقافي لديهم لاستخدام تطبيقات التحول الرقمي تبني ممارسات ثقافية جديدة غير تقليدية ومواكبة لتطورات العصر، ومنهم يستخدم تطبيقات التحول الرقمي لتعلم لغة أجنبية جديدة لملاحقة التطورات الثقافية والتكنولوجية في المجتمع، ويتفق ذلك مع ما ذكره "ماكلوهان" بأن التكنولوجيا قضت في الآونة الأخيرة على ظاهرة العزلة الثقافية وصار العالم قرية صغيرة، وهذا ما وفره التحول الرقمي، كما تتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به النظرية التفاعلية الرمزية بأن استخدام الفرد لوسائل الاتصال الرقمية جعلها تُملئ عليه معانٍ وقيم ورموز وعلاقات ولغة تواصل جديدة؛ أي إن الفرد في مجتمعه الافتراضي يراعي قيم الثقافة السيبرانية ومعاييرها ويتعلم رموزها ومعانيها.

المحور الثالث: النتائج المتعلقة بتأثير استخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري:

جدول رقم (١٤)

يوضح تأثير استخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب فيما يتعلق بالاختيار للزواج

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب	نتائج اختبار كا ^٢
ساهم في تغيير القيم التقليدية المرتبطة بالزواج	128	15.7	3	كا ^٢
ساهم في تسهيل التعارف بين الشباب بهدف الزواج	118	14.4	4	(٣١.٤٨٢)
ساهم في زيادة الوعي بشأن التكاليف المرتبطة بالزواج	141	17.2	2	درجات
ساهم في تبني ثقافات مختلفة عن الثقافة المحلية فيما يتعلق بالزواج	145	17.7	1	الحرية (٦)
أثر على التمسك بالتقاليد والعادات المرتبطة بالزواج	111	13.6	5	مستوى
ساهم في ازدياد المخاوف بشأن الثقة والاستقرار في الزواج	102	12.5	6	المعنوية
ساهم في إدارة الحياة الزوجية مثل: (تنظيم المصاريف، التواصل)	73	8.9	7	(٠.٠٠)
المجموع	818	100.0	-	

اختيار أكثر من متغير

ويتضح من الجدول (١٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات التأثير على الثقافة فيما يتعلق بالاختيار للزواج وأن أكبر تأثير للتحول الرقمي في تغيير ثقافة الشباب فيما يتعلق بالاختيار للزواج من وجهة نظر المستقصى منهم هو أنه ساهم في تبني ثقافات مختلفة عن الثقافة المحلية فيما يتعلق

بالزواج وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة 17.7% من حجم العينة، وذلك من خلال تعرض الشباب عبر الإنترنت لكميات هائلة من المعلومات عن ثقافات مختلفة، مما قد يؤدي إلى تغيير تصوراتهم عن الزواج المثالي، كما تعرض وسائل التواصل الاجتماعي أنماط حياة مختلفة، مما قد يدفع الشباب إلى إعادة تقييم معاييرهم للزواج، ويؤدي أيضًا التعرض المستمر للثقافات المختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى توقعات غير واقعية من الزواج، فقد يجد البعض صعوبة في الالتزام بعلاقة طويلة الأمد في ظل وجود خيارات متعددة متاحة عبر الإنترنت، كما يغير التحول الرقمي فكر الشباب عن الزواج من خلال تعرضهم لثقافات مختلفة وأنماط حياة متنوعة.

وجاء في المرتبة الثانية عبارة ساهم في زيادة الوعي بشأن التكاليف المرتبطة بالزواج بنسبة 17.2% من حجم العينة، وذلك من خلال ما توفره تطبيقات التحول الرقمي من معلومات مفصلة حول متوسط تكاليف حفلات الزفاف، وتجهيزات المنزل ومتطلبات الحياة الزوجية، مما يساعد الشباب على فهم التكاليف بشكل أفضل، كما يمكن للشباب مقارنة أسعار الخدمات والمنتجات المتعلقة بالزواج عبر الإنترنت مما يساعدهم على اتخاذ قرارات شراء أكثر ذكاءً.

وجاء في المرتبة الثالثة عبارة ساهم في تغيير القيم التقليدية المرتبطة بالزواج بنسبة 15.7% من حجم العينة، وهذه العبارة تعد سلاخًا ذا حدين، فشهدت القيم التقليدية المرتبطة بالزواج تحولًا كبيرًا في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها المجتمع، وقد ساهمت تطبيقات التحول الرقمي في تغيير هذه القيم بطرق مختلفة فأتاح تطبيقات التعرف للأفراد فرصة التعرف على أشخاص جدد من خلفيات مختلفة وثقافات مختلفة مما ساهم في توسيع دائرة العلاقات الاجتماعية، ويؤدي في النهاية إلى الزواج، كما يمكن للأفراد من خلال الإنترنت الحصول على معلومات كافية عن الطرف الآخر قبل اتخاذ قرار الزواج، مما يزيد من فرص الزواج الناجح، وعلى الجانب الآخر قد يؤدي الاعتماد المفرط على وسائل التواصل الاجتماعي إلى تقليل التواصل المباشر بين الأفراد مما يؤثر على جودة العلاقات الزوجية، كما يؤدي التعرف عبر الإنترنت إلى الزواج السريع دون تفكير كافٍ، مما يزيد من فرص الطلاق، كما يرى بعض الشباب أن الزواج لم يعد ضروريًا ويمكن الاكتفاء بالعلاقات غير الرسمية.

وجاء في المرتبة الرابعة عبارة "تسهيل التعرف بين الشباب بهدف الزواج" بنسبة 14.4% من حجم العينة، فظهرت العديد من المنصات الرقمية التي تسهل عملية البحث عن شريك الحياة، وتقدم خدمات متنوعة مثل: الاختبارات الشخصية والتوفيق بين الشركاء.

وجاء في المرتبة الخامسة عبارة "أثر على التماسك بالتقاليد والعادات المرتبطة بالزواج" بنسبة 13.6% من حجم العينة، ففي ظل تطبيقات التحول الرقمي لم يعد التعارف بين الشباب مقتصرًا على الأساليب التقليدية؛ بل أصبح الإنترنت منصة شائعة للتعارف بين الشباب، حيث ظهرت العديد من التطبيقات والمواقع التي تسهل هذه العملية، هذا الأمر غير من الطرق التقليدية والتقاليد للتعارف مثل: اللقاءات العائلية أو المناسبات الاجتماعية، كما يميل الشباب في العصر الرقمي إلى تأخير الزواج، حيث يركزون على تحقيق الاستقرار المادي والوظيفي أولاً، هذا التأخير يعكس تغيرًا في الأولويات والقيم المرتبطة بالزواج.

وجاء في المرتبة السادسة عبارة "ساهم في ازدياد المخاوف بشأن الثقة والاستقرار في الزواج" بنسبة 12.5% من حجم العينة، وذلك من خلال مقارنة الحياة الزوجية بحياة الآخرين عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي مما يولد شعورًا بالنقص وعدم الرضا، كما أن سهولة التواصل مع أشخاص آخرين عبر الإنترنت قد تثير الشكوك والغيرة بين الأزواج، وتزيد أيضًا من فرص الخيانة الزوجية، وهذا بدوره يؤدي إلى التأثير السلبي على العلاقة الزوجية.

وجاء في المرتبة السابعة والأخيرة: "ساهم في إدارة الحياة الزوجية" مثل: (تنظيم المصاريف، التواصل) بنسبة 8.9% من حجم العينة، وذلك من خلال تطبيقات التحول الرقمي التي تساعد الأزواج على تتبع نفقاتهم وإيراداتهم، وتحديد أوجه الإنفاق، ووضع ميزانية مشتركة، هذه الأدوات توفر رؤية واضحة للوضع المالي للأسرة، وتساعد على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة. نستنتج مما سبق أن تطبيقات التحول الرقمي أثرت بشكل كبير على ثقافة الشباب فيما يتعلق بالاختيار للزواج، وقد تمثل التأثير في تبني ثقافات مختلفة عن الثقافة المحلية تلك الثقافات غيرت فكر ونظرة الشباب إلى الزواج وذلك لأنها ثقافات دخيلة على المجتمع، كما ساهم أيضًا التحول الرقمي في زيادة الوعي بشأن التكاليف المرتبطة بالزواج وهذا راجع إلى أن الإنترنت ساهم بشكل ملحوظ في كيفية اختيار كل ما يتعلق بالزواج من تجهيزات وحجوزات ومعرفة تكاليف أبسط الأشياء دون النزول والبحث عن أسعار كافة التجهيزات الخاصة بالزواج، مما أدى أيضًا إلى توفير نفقات البحث عن التجهيزات اللازمة للزواج، كما ساهم التحول الرقمي في تغيير النظرة التقليدية المرتبطة بالزواج فنحن الآن في ظل الرقمنة في كافة الأشياء من حولنا وأصبح الشاب هو الذي يختار شريكه حياته دون أي ضغوط من أهل، فدائرة المعارف لدى الشباب توسعت بحكم تطبيقات التحول الرقمي، لأنها يسرت التعارف والدرشة بين الشباب بعضهم وبعض، كما ساهم التحول الرقمي في تسهيل التعارف بين الشباب بهدف الزواج ونجد أن هذا التعارف غير مقتصر على المجتمع الذي يعيش فيه الشاب؛ ولكن في عصر التحول

الرقمي يتمكن الشاب من التواصل والتعارف مع مختلف الأشخاص في مختلف أنحاء العالم، كما ساهم التحول الرقمي في ازدياد المخاوف بشأن الثقة والاستقرار، فسهولة الوصول إلى المعلومات قد تؤدي إلى مقارنة غير واقعية بين العلاقات، أو البحث عن عيوب في الشريك مما يزعزع الثقة بالنفس والعلاقة ويؤدي إلى عدم الاستقرار في العلاقة الزوجية.

جدول رقم (١٥)

يوضح تأثير استخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب فيما يتعلق بالتفضيلات التعليمية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب	نتائج اختبار كا ^٢
القدرة على الوصول إلى المعرفة من أي مكان وفي أي وقت	135	13.4	3	كا ^٢ (١٠٢.٨٨٣) درجات الحرية (٧) مستوي المعنوية (٠.٠٠٠)
القدرة على التعليم الذاتي باستخدام منصات مثل Coursera، YouTube، مما غير نظرهم إلى التعليم التقليدي	186	18.4	1	
تغيير اهتمام الشباب من الحصول على الشهادات الأكاديمية التقليدية إلى اكتساب المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل	186	18.4	1	
أصبحت ثقافة التعلم مدى الحياة أكثر شيوعاً بين الشباب	143	14.1	2	
انتشار التعليم عن بعد جعل الشباب أكثر تقبلاً للدراسة من المنزل، مما زاد مرونة التعليم وتقليل القيود الجغرافية والزمنية	104	10.3	4	
التحول الرقمي سمح بظهور أنظمة تعليمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي	90	8.9	5	
أصبح الشباب أكثر انتقاداً لأنظمة التعليم التقليدية التي تعتمد على التلقين	79	7.8	7	
الشباب أصبحوا أكثر تفاعلاً مع زملائهم من خلال مجموعات التعليم عبر الإنترنت	88	8.7	6	
المجموع	1011	100.0	--	

اختيار أكثر من متغير

ويتضح من الجدول (١٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات التأثير على الثقافة فيما يتعلق بالتفضيلات

التعليمية وأن أكبر تأثير لتطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب فيما يتعلق بالتفضيلات التعليمية من وجهة نظر المستقصى منهم هو القدرة على التعليم الذاتي باستخدام منصات مثل: Coursera، YouTube، مما غير نظرهم إلى التعليم التقليدي، وذلك من خلال تطبيقات التحول الرقمي المختلفة وما تتيحه من مصادر تعلم متنوعة للشباب مثل: الدورات التدريبية عبر الإنترنت، والمقالات والكتب الإلكترونية، ومقاطع الفيديو التعليمية، فهذه المصادر تمكن الشباب من التعلم في أي وقت ومكان وبالسرية التي تناسبهم، كما توفر العديد من المنصات التعليمية المفتوحة عبر الإنترنت دورات تدريبية مجانية وبأسعار مخفضة وأحياناً مجانية في مختلف المجالات، مما يتيح للشباب فرصة التعلم وتطوير مهاراتهم، تساوت معها في النسبة نفسها والمرتبة ذاتها عبارة تغيير اهتمام الشباب من الحصول على الشهادات الأكاديمية التقليدية إلى اكتساب المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل واحتلوا المرتبة الأولى بنسبة ١٨.٤% من حجم العينة لكل منهما، فلم يعد الحصول على المعلومات والمعرفة حكراً على المؤسسات التعليمية التقليدية، ففضل تطبيقات التحول الرقمي يستطيع الشباب الوصول إلى عدد كبير من المصادر المتنوعة في أي وقت، هذا الأمر جعلهم يدركون أن المعرفة الحقيقية تتجاوز حدود الشهادات التقليدية، وأن اكتساب المهارات هو المفتاح لتحقيق النجاح في سوق العمل المتغير، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (عبد الظاهر، ٢٠٢٤) حيث إن برامج التحول الرقمي تكسب الفرد معلومات جديدة بمجال العمل والدراسة وتطوير مهارات جديدة يصعب تعلمها بالطريقة التقليدية.

وجاءت في المرتبة الثانية عبارة أصبحت ثقافة التعلم مدى الحياة أكثر شيوعاً بين الشباب بنسبة ١٤.١% من حجم العينة، فتتوفر العديد من التطبيقات التعليمية التي يمكن للشباب استخدامها لتعلم مهارات جديدة أو اكتساب معرفة في مواضيع مختلفة، هذه التطبيقات سهلة الاستخدام ومتاحة على الهواتف الذكية، مما يجعل التعلم أكثر سهولة ومرونة ومن ثم تنتمي المهارات المختلفة لدى الشباب.

وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة القدرة على الوصول إلى المعرفة من أي مكان وفي أي وقت بنسبة ١٣.٤% من حجم العينة، فمن خلال تطبيقات التحول الرقمي أصبح الشباب أكثر وعياً بأهمية التعليم وأصبحوا يبحثون عن فرص للتعلم وتطوير أنفسهم باستمرار، كما أصبح الشباب أكثر إلماماً بالتكنولوجيا وأصبحوا قادرين على استخدام الأدوات الرقمية في عملية التعلم، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت دراسة (المزين، ٢٠٢٤) بأن التحول الرقمي نقلة نوعية كبيرة في

تطوير العملية التعليمية ومشاركة المعلومات في أي وقت ومن أي مكان بعيداً عن الطرق التقليدية وخاصة في ظل زيادة التحديات، و أيضاً تتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (زيدان، ٢٠٢١) بأن التحول الرقمي له دور فعال في نشر المعلومة وإنتاجها وتحديثها وتوظيفها بكفاءة لدى الطلاب، حيث جاءت فرصة الاحتفاظ بالمعرفة والوصول إليها في الوقت المناسب وتعدد مصادرها.

وجاءت في المرتبة الرابعة عبارة انتشار التعليم عن بعد جعل الشباب أكثر تقبلاً للدراسة من المنزل، مما زاد مرونة التعليم وتقليل القيود الجغرافية والزمنية بنسبة ١٠.٣% من حجم العينة، وذلك من خلال تطبيقات التحول الرقمي مثل: Zoom، Google Meet فتسهل هذه التطبيقات التواصل المباشر بين المعلمين والطلاب، مما يجعل الدروس التفاعلية أكثر جاذبية وفاعلية.

وجاءت في المرتبة الخامسة عبارة التحول الرقمي سمح بظهور أنظمة تعليمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي بنسبة ٨.٩% من حجم العينة، فمن خلال الذكاء الاصطناعي يتم إنشاء دروس تفاعلية تجعل الطلاب أكثر مشاركة في عملية التعلم، كما يمكن استخدام الروبوتات التعليمية لمساعدة الطلاب على تعلم المفاهيم الصعبة بطريقة ممتعة وتفاعلية، ويمكن أيضاً للمساعدین الافتراضيين المدعومين بالذكاء الاصطناعي الإجابة عن أسئلة الطلاب وتقديم الدعم لهم في أي وقت، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المزين، ٢٠٢٤) في توافر معظم تطبيقات التحول الرقمي المطلوب توافرها بمؤسسات التعليم الجامعي بنسب جيدة.

وجاءت في المرتبة السادسة عبارة الشباب أصبحوا أكثر تفاعلاً مع زملائهم من خلال مجموعات التعليم عبر الإنترنت بنسبة ٨.٧% من حجم العينة، فمن خلال تطبيقات التحول الرقمي يمكن للطلاب إنشاء مجموعات دراسية افتراضية عبر الإنترنت لمراجعة المواد الدراسية معاً، وحل الواجبات والتحضير للاختبارات، هذه المجموعات توفر لهم دعماً قيماً وفرصة للتعلم من بعضهم البعض، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (مدكور، ٢٠٢٢) بأنه في ظل التحول الرقمي تبني الشباب سلوكيات وأفكاراً جديدة، أتاحت طرقاً عدة من أجل التواصل والتفاعلية والمشاركة وأيضاً تبني ممارسات جديدة للقراءة والكتابة.

وجاءت في المرتبة السابعة والأخيرة عبارة أصبح الشباب أكثر انتقاداً لأنظمة التعليم التقليدية التي تعتمد على التلقين، بنسبة ٧.٨% من حجم العينة، فيتطلب سوق العمل اليوم مهارات مختلفة عن تلك التي كانت مطلوبة في الماضي، فلم يعد التركيز على حفظ المعلومات

واسترجاعها كافيًا؛ بل أصبح التركيز على مهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات، والإبداع، والتعاون، هذه المهارات لا يتم تطويرها بشكل كافٍ في أنظمة التعليم التقليدية، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (الشامسي، ٢٠٢٣) بأن التحول الرقمي يتجه إلى خلق نظام تعليمي ذي فاعلية عالية من خلال تقديم الخدمات التعليمية بشكل متكامل، وعن طريق برامج تفاعلية تقدم الجودة التعليمية نفسها؛ لكن بشكل رقمي متكامل.

ونستنتج مما سبق أن التحول الرقمي أحدث دورًا مهمًا في تغيير ثقافة الشباب فيما يتعلق بالتفضيلات التعليمية وذلك من خلال تغيير اهتمام الشباب من فكرة الحصول على الشهادات الأكاديمية التقليدية إلى اكتساب المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل مثل: البرمجة والتصميم والتحليل الرقمي، وأيضًا تغيير فكر الشباب فأصبحت ثقافة التعلم مدى الحياة أكثر شيوعًا بين الشباب، حيث يمكنهم من تحديث معارفهم ومهاراتهم بسهولة عبر دورات تدريبية عبر الإنترنت، وذلك لمواكبة التطورات في العملية التعليمية، وأيضًا تمكن الشباب من خلال تطبيقات التحول الرقمي من القدرة على الوصول إلى المعرفة من أي مكان وفي أي وقت، كما أدى التحول الرقمي إلى رغبة الشباب في التعليم عن بعد وأصبح أكثر تقبلًا للدراسة من المنزل وهذا بحكم التطورات الهائلة التي أحدثها التحول الرقمي في التطبيقات المختلفة، مما زاد من مرونة التعليم، كما أن التحول الرقمي سمح بظهور أنظمة تعليمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، فهذه الأنظمة تقدم خططًا تعليمية مخصصة بناءً على مستوى كل طالب واحتياجاته، مما جعل الشباب يفضلون هذه الطرق الحديثة، كما أن الشباب أصبحوا أكثر تفاعلًا مع زملائهم من خلال مجموعات التعليم عبر الإنترنت، مما عزز تبادل المعرفة على نطاق واسع، ومن خلال تطبيقات التحول الرقمي أيضًا أصبح الشباب أكثر انتقادًا لأنظمة التعليم التقليدية التي تعتمد على التلقين، ويفضلون الأنظمة التي تعزز التفكير النقدي والإبداع، ويتفق ذلك مع ما جاءت به **نظرية التباين الثقافي** بأن التقدم العلمي يرتبط بالمكتشفات العلمية التي بدورها تحدث عملية التغيير في أمور الحياة كظهور مخترع جديد، كذلك يأخذ التعليم مكانة بارزة ضمن العوامل الداخلية والخارجية لما يتضمنه من اكتساب العقل مهارات فكرية وتنمية القدرات الإبداعية لدى الأفراد.

جدول رقم (١٦)

يوضح تأثير استخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب فيما يتعلق بالاختيار المهني

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب	نتائج اختبار كا ^٢
أصبح الشباب يميلون إلى المهن التي تعتمد على التكنولوجيا	178	20.0	1	كا ^٢ (٨٥.٣٣١) درجات الحرية (٦) مستوى المعنوية (٠.٠٠٠)
أصبح الشباب يميلون إلى فرص العمل عن بعد	145	16.2	4	
الابتعاد عن المهن التقليدية والاتجاه نحو المهن الحديثة	153	17.2	3	
أصبح الشباب أكثر وعيًا بأهمية التخصص والتميز في مجالات محددة	164	18.4	2	
التحول الرقمي شجع الشباب على المشاركة في الاقتصاد الرقمي من خلال التجارة الإلكترونية	93	10.4	5	
أصبح الكثير من الشباب يفضلون المهن في القطاع الخاص بدلاً من الوظائف الحكومية	87	9.8	6	
أصبحت القيم المهنية للشباب مرتبطة بالإبداع والابتكار	71	8.0	7	
المجموع	891	100.0	--	

اختيار أكثر من متغير

ويتضح من الجدول (١٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات التأثير على الثقافة فيما يتعلق بالاختيار المهني وأن أكبر تأثير لتطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب فيما يتعلق بالاختيار المهني من وجهة نظر المستقصى منهم هو أصبح الشباب يميلون إلى المهن التي تعتمد على التكنولوجيا وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٢٠% من حجم العينة، حيث إن تطبيقات التحول الرقمي وما تعتمد عليه من تكنولوجيا حديثة أصبحت جزء لا يتجزأ من حياتهم اليومية، فهم أكثر اعتيادًا على استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية، ولديهم فضول طبيعي لاستكشاف هذا العالم المتطور، هذا يجعلهم أكثر انجذابًا إلى المهن التي تعتمد على التكنولوجيا، حيث يشعرون بأنهم أكثر كفاءة وقدرة على التأقلم معها، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاعت به دراسة (نصر، ٢٠٢٤)

بأن التحول الرقمي ساعد الشباب على أداء وظائفهم وإنجاز الأعمال بسهولة ويسر، وتعزيز معارفهم العلمية والتقنية.

وجاء في المرتبة الثانية عبارة أصبح الشباب أكثر وعيًا بأهمية التخصص والتميز في مجالات محددة بنسبة ١٨.٤% من حجم العينة، فيشهد سوق العمل تحولًا جذريًا، حيث أصبحت المهارات المتخصصة مطلوبة بشكل كبير، فلم يعد الاعتماد على المعرفة العامة كافيًا؛ بل أصبح التركيز على امتلاك مهارات عميقة في مجال معين، وذلك للحصول على فرص عمل أفضل.

وجاء في المرتبة الثالثة عبارة الابتعاد عن المهن التقليدية والاتجاه نحو المهن الحديثة بنسبة ١٧.٢% من حجم العينة، فيشهد سوق العمل تحولًا جذريًا، حيث أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من معظم الصناعات والقطاعات، فلم تعد المهن التقليدية التي تعتمد على الجهد البدوي أو المهارات التقليدية مطلوبة كما كانت في السابق، بالمقابل يزداد الطلب على المهن الحديثة التي تتطلب مهارات رقمية مثل: البرمجة، وتحليل البيانات والتسويق الرقمي، هذه المهن توفر فرصًا أفضل للنمو والتطوير المهني بالإضافة إلى رواتب مجزية، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (نصر، ٢٠٢٤) بأن التحول الرقمي ساعد الشباب في تحقيق آمالهم من خلال الحصول على فرصة عمل ملائمة ومرتب مجز.

وجاء في المرتبة الرابعة عبارة أصبح الشباب يميلون إلى فرص العمل عن بعد، بنسبة ١٦.٢% من حجم العينة، فالعمل عن بعد سلاح ذو حدين يمنح الشباب مرونة كبيرة في تنظيم حياتهم، حيث يمكنهم من العمل في أي مكان وفي أي وقت يناسبهم، وهذا بدوره يسمح لهم بتحقيق توازن أفضل بين حياتهم المهنية والشخصية، وتخصيص وقت كاف لأنشطتهم الأخرى مثل: الهوايات والرياضة والسفر، وعلى الوجه الآخر العمل عن بعد يؤدي إلى الشعور بالعزلة والانفصال عن الزملاء والبيئة الاجتماعية في مكان العمل، وقد يكون من الصعب بناء علاقات صداقة قوية مع الزملاء عن بعد، مما قد يؤثر على الروح المعنوية والتعاون في الفريق.

وجاء في المرتبة الخامسة عبارة التحول الرقمي شجع الشباب على المشاركة في الاقتصاد الرقمي من خلال التجارة الإلكترونية بنسبة ١٠.٤% من حجم العينة، فمكنت تطبيقات التحول الرقمي المختلفة الشباب من الوصول إلى أسواق عالمية بسهولة، حيث استطاعوا بيع منتجاتهم وخدماتهم لعملاء في أي مكان في العالم دون الحاجة إلى وجود مادي في تلك المناطق، وبالمقارنة أيضًا مع التجارة التقليدية فالتجارة الإلكترونية تتطلب تكاليف تشغيل أقل

بكثير، حيث لا يحتاج الشباب إلى استئجار متاجر أو توظيف عدد كبير من الموظفين، هذا جعل من السهل عليهم البدء في مشاريعهم التجارية الخاصة.

وجاء في المرتبة السادسة عبارة أصبح الكثير من الشباب يفضلون المهن في القطاع الخاص بدلاً من الوظائف الحكومية بنسبة ٩٠.٨% من حجم العينة، مع التطور التكنولوجي تظهر وظائف جديدة باستمرار في القطاع الخاص، مثل: وظائف تطوير البرمجيات والتسويق الرقمي، وتحليل البيانات، فهي وظائف تجذب الشباب لوظائف جديدة لا تتواجد في القطاع الحكومي.

وجاء في المرتبة السابعة والأخيرة عبارة أصبحت القيم المهنية للشباب مرتبطة بالإبداع والابتكار ٨% من حجم العينة، وذلك من خلال التحول الرقمي الذي يشجع الشباب على تبني القيم المهنية المرتبطة بالإبداع والابتكار أكثر من مجرد التزام روتيني بوظيفة معينة، ويتيح لهم فرصاً كبيرة لتحقيق طموحاتهم المهنية، من خلال تطوير مهاراتهم الإبداعية والابتكارية، حيث يمكن للشباب أن يكونوا جزء من الجيل القادم من القادة والمبتكرين.

ونستنتج مما سبق أن التحول الرقمي ساعد في تغيير ثقافة الشباب فيما يتعلق بالاختيار المهني، فأصبح الشباب يميلون إلى المهن التي تعتمد على التكنولوجيا مثل: البرمجة وتصميم التطبيقات، وهذه المهن كانت غير موجوده قبل ظهور التحول الرقمي، كما أصبح الشباب أكثر وعياً بأهمية التخصص والتميز في مجالات محددة وذلك للحصول على فرص عمل أفضل وهذا يرجع إلى أن التحول الرقمي يتطلب تخصصات مهنية أكثر قدرة وتميزاً عن التخصصات الأخرى، وأصبح الشباب يميلون إلى فرص العمل عن بعد مما غير مفهوم بيئة العمل التقليدية إلى مكاتب افتراضية وأدوات تعاونية، كما شجع التحول الرقمي الشباب على المشاركة في الاقتصاد الرقمي من خلال التجارة الإلكترونية، ويتفق ذلك مع ما أكدته كاستيلز في أن تنظيم الوظائف والعمليات الاجتماعية السائدة في عصر التكنولوجيا والمعلومات يتمحور بشكل متزايد حول الشبكات، وإن الشبكات هي الشكل الجديد لمجتماعتنا وانتشارها يعدل ويغير العمليات والنتائج في علاقات الإنتاج والسلطة والخبرة والثقافة.

المحور الرابع: النتائج المتعلقة بالإيجابيات والسلبيات المتعلقة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب:

جدول رقم (١٧)

يوضح الإيجابيات المتعلقة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب

الترتيب	معنوية اختبار ت	قيمة اختبار ت	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
2	0.000	11.567	0.774	2.45	الوصول إلى دورات تعليمية ومنصات تدريبية عبر الإنترنت
1	0.000	11.794	0.784	2.46	خلق التحول الرقمي مهن جديدة
7	0.000	9.532	0.818	2.39	سهّل التحول الرقمي على الشباب بدء مشاريعهم الخاصة
3	0.000	11.077	0.799	2.44	أصبح بإمكان الشباب تسويق منتجاتهم أو خدماتهم على مستوى عالمي
8	0.000	9.235	0.823	2.38	مكن التحول الرقمي الشباب من تكوين علاقات مهنية واجتماعية مع أشخاص من ثقافات وخلفيات مختلفة
10	0.000	7.683	0.820	2.32	ساعد التحول الرقمي الشباب على الوصول إلى الخدمات الحكومية المختلفة
6	0.000	9.711	0.829	2.40	أتاح التحول الرقمي منصات الترفيه الرقمي مثل: Youtube، Netflix، للاستمتاع بالمحتوى في أي وقت
11	0.000	3.974	0.830	2.17	الأدوات الرقمية ساعدت الشباب على تنظيم وقتهم وزيادة إنتاجيتهم في العمل والدراسة
12	0.022	2.298	0.848	2.10	توفر المنصات الرقمية شهادات معترف بها عالمياً
9	0.000	8.163	0.815	2.33	ساهم التحول الرقمي في زيادة وعي الشباب بأهمية الصحة من خلال تطبيقات التمارين والأنظمة الغذائية
4	0.000	9.929	0.801	2.40	أصبح الشباب أكثر وعياً بالقضايا الاجتماعية والبيئية
5	0.000	9.668	0.822	2.40	ساعد الشباب على الانفتاح على ثقافات أخرى
--	0.000	11.418	0.618	2.35	الإيجابيات المتعلقة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب

ويتضح من الجدول (١٧) أن المتوسطات الحسابية الخاصة بالإيجابيات المتعلقة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري من وجهة نظر

المستقصى منهم تتراوح بين (2.10، 2.46) وبلغ المتوسط الحسابي للإيجابيات ككل (2.35) بانحراف معياري (0.618)، كما يتضح أن جميع المتوسطات دالة إحصائياً بمعنى أنها تختلف عن المتوسط الفرضي (٢) والذي يمثل اختيار إلي حد ما، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار ت لجميع العبارات أقل من ٠.٠٥ وكانت جميع المتوسطات تتجه نحو الموافقة.

وجاء في الترتيب الأولى عبارة "خلق التحول الرقمي مهن جديدة" بمتوسط حسابي (٢.٤٦) وانحراف معياري (٠.٧٨٤)، فمن خلال التحول الرقمي أحدث ثورة في عالم الأعمال وسوق العمل مما أدى إلى ظهور مهن جديدة لم تكن موجودة من قبل هذه المهن الجديدة تعكس التغيرات العميقة في طريقة العمل والتفاعل مع التكنولوجيا، وتلبي الاحتياجات المتزايدة لعالم رقمي متصل ومتطور باستمرار هذه المهن تتمثل في التسويق الرقمي، تحليل البيانات، وتطوير التطبيقات... وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (نصر، ٢٠٢٤) بأن التحول الرقمي أتاح فرص عمل جديدة للشباب.

وجاء في الترتيب الثاني عبارة "الوصول إلى دورات تعليمية ومنصات تدريبية عبر الإنترنت" بمتوسط حسابي (2.45) وانحراف معياري (0.774)، فلم يعد الشباب محصورين بالخيارات التعليمية المتاحة في منطقتهم، فيمكنهم الآن من خلال التحول الرقمي الوصول إلى دورات تعليمية ومنصات تدريبية التي تغطي مختلف المجالات والمستويات من العلوم والتكنولوجيا والفنون والعلوم الإنسانية، دون قيود جغرافية، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (Dragomirov, Boyanov, 2021) بأن الأنشطة التعليمية تعتمد على نماذج تكنولوجيا المعلومات الحديثة مثل: الإنترنت والأجهزة الرقمية، والتقنيات الحديثة.

وجاء في الترتيب الثالث عبارة "أصبح بإمكان الشباب تسويق منتجاتهم أو خدماتهم على مستوى عالمي" بمتوسط حسابي (2.44) وانحراف معياري (0.799) فمن خلال تطبيقات التحول الرقمي أصبح بمقدور الشباب تسويق منتجاتهم بطرق مختلفة وبمجانبة تامة مما عزز لديهم الدافع حول العمل من خلال تطبيقات التحول الرقمي المختلفة.

وجاء في الترتيب الرابع عبارة "أصبح الشباب أكثر وعياً بالقضايا الاجتماعية والبيئية" بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (0.801)، فالتحول الرقمي يوفر للشباب إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات حول القضايا الاجتماعية والبيئية من مصادر متنوعة مثل: المواقع الإخبارية والمدونات والمنديات ومقاطع الفيديو والبودكاست، كما يمكن للشباب من خلال الإنترنت الاطلاع على تحليلات متعمقة للقضايا الاجتماعية والبيئية وفهم أبعادها المختلفة وتأثيراتها المحتملة.

وجاء في الترتيب الخامس عبارة "ساعد الشباب على الانفتاح على ثقافات أخرى" بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (0.822)، فمن خلال التحول الرقمي يمكن للشباب

الاستماع إلى الموسيقى وقراءة الأدب ومشاهدة الأعمال الفنية من ثقافات مختلفة عبر الإنترنت، مما يساعدهم على التعرف على هذه الثقافات بشكل أعمق، كما يمكن للشباب بالقيام برحلات افتراضية إلى بلدان مختلفة حول العالم من خلال الإنترنت، واستكشاف معالمها السياحية والثقافية، وتتفق هذه العبارة مع ما جاءت به المرتبة الأولى من الدوافع الثقافية لاستخدامات التحول الرقمي وكان نسبتها المئوية (28.4%) من حجم العينة.

وجاء في الترتيب السادس عبارة "أتاح التحول الرقمي منصات الترفيه الرقمي مثل: Youtube، Netflix للاستمتاع بالمحتوى في أي وقت" بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (0.829)، فمن خلال التحول الرقمي أصبح بالإمكان مشاهدة الأفلام والمسلسلات والبرامج التلفزيونية من مختلف الأنواع والجنسيات، مما يتيح للشباب الاختيار من بين مجموعة واسعة من الخيارات الترفيهية، كما يمكن للمستخدمين إنشاء قوائم تشغيل مخصصة لهم، أو الاستماع إلى قوائم تشغيل معدة مسبقاً من قبل خبراء الموسيقى أو المستخدمين الآخرين.

وجاء في الترتيب السابع عبارة: "سهّل التحول الرقمي على الشباب بدء مشاريعهم الخاصة" بمتوسط حسابي (2.39) وانحراف معياري (0.818) حيث أصبح التسوق عبر الإنترنت شائعاً بشكل متزايد بين المستهلكين، مما يوفر فرصاً كبيرة للشباب الذين يرغبون في دخول عالم التجارة عبر الإنترنت، كما أن الشباب هم الجيل الأكثر اعتياداً على استخدام الإنترنت والتكنولوجيا، مما يجعلهم أكثر عرضة لدعم الشركات الناشئة التي تعتمد على التجارة الإلكترونية.

وجاء في الترتيب الثامن عبارة "مكّن التحول الرقمي الشباب من تكوين علاقات مهنية واجتماعية مع أشخاص من ثقافات وخلفيات مختلفة" بمتوسط حسابي (2.38) وانحراف معياري (0.823)، فيمكن للشباب من خلال المنصات الرقمية تكوين صداقات وعلاقات مع أشخاص يشتركون معهم في الاهتمامات أو الأهداف المهنية أو الاجتماعية، كما يمكن للشباب الانضمام إلى مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي تهتم بمواضيع معينة، مما يمكنهم من التعرف على أشخاص جدد يشتركون معهم في نفس الاهتمامات، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (نبيل، ٢٠٢٠) بأن التحول الرقمي مكن الأفراد من إقامة علاقات مع أشخاص مجهولين.

وجاء في الترتيب التاسع عبارة "ساهم التحول الرقمي في زيادة وعي الشباب بأهمية الصحة من خلال تطبيقات التمارين والأنظمة الغذائية" بمتوسط حسابي (2.33) وانحراف معياري (0.815) حيث توفر العديد من تطبيقات التحول الرقمي مجموعة متنوعة من التمارين الرياضية التي تناسب جميع المستويات والأهداف، كما تقدم خططاً تدريبية مخصصة بناءً على مستوى المستخدم وأهدافه، مما يساعد الشباب على تحقيق أفضل النتائج، كما تعمل هذه

التطبيقات على تتبع تقدمهم في التمارين وتسجيل عدد مرات التمرين والسعرات الحرارية، مما أدى إلى زيادة وعي الشباب بأهمية الصحة من خلال تطبيقات التحول الرقمي المختلفة.

وجاء في الترتيب العاشر عبارة: "ساعد التحول الرقمي الشباب على الوصول إلى الخدمات الحكومية المختلفة" بمتوسط حسابي (2.32) وانحراف معياري (0.820) من خلال إنشاء الحكومة منصات رقمية موحدة تقدم مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية في مكان واحد، مثل دفع الضرائب وتجديد جواز السفر، والحصول على التراخيص المختلفة، والتسجيل في الجامعات، وتتميز هذه المنصات بسهولة الاستخدام، مما يجعل من السهل على الشباب التنقل بين الخدمات وإنجاز معاملاتهم بسرعة وفعالية.

وجاء في الترتيب الحادي عشر عبارة: "الأدوات الرقمية ساعدت الشباب على تنظيم وقتهم وزيادة إنتاجيتهم في العمل والدراسة" بمتوسط حسابي (2.17)، وانحراف معياري (0.830) من خلال التطبيقات التي تساعد الشباب على تخطيط مهامهم وتنظيمها، وتحديد الأولويات وتحديد مواعيد نهائية لإنجازها، كما تساعد هذه التطبيقات الشباب على إدارة وقتهم بشكل فعال، وتحديد الأوقات المناسبة للدراسة أو العمل، وتجنب تضيق الوقت في أنشطة غير ضرورية ومن أمثلة هذه التطبيقات: Todoist, Google Tasks، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (نصر ٢٠٢٤) بأن عناصر القوة الأساسية في عملية التحول الرقمي التي مرت بها مصر تكمن في قدرة ذلك التحول على إعادة بناء قدرات الشباب المصري.

وجاء في المرتبة الثانية عشرة والأخيرة عبارة: "توفر المنصات الرقمية شهادات معترف بها عالمياً" بمتوسط حسابي (2.10) وانحراف معياري (0.848)، عن طريق تعاون المنصات الرقمية مع جامعات عالمية لتقديم دورات وشهادات معتمدة، هذه الشهادات تحمل اسم الجامعة وشعارها، مما يمنحها مصداقية وقيمة عالية في سوق العمل، مما سهل على الشباب الحصول على تلك الشهادات من جامعات عالمية موثوق فيها.

ونستنتج مما سبق تعدد الإيجابيات المختلفة للتحول الرقمي وانعكاسها على ثقافة الشباب فخلق التحول الرقمي مهن جديدة مثل: التسويق الرقمي وتحليل البيانات وتطوير التطبيقات، كما مكّن الأفراد من الوصول إلى دورات تعليمية ومنصات تدريبية عبر الإنترنت دون قيود جغرافية، وأصبح بإمكان الشباب تسويق منتجاتهم أو خدماتهم على مستوى عالمي، وساعد الشباب على الانفتاح على ثقافات أخرى من خلال الإنترنت ومنصات التواصل، وأتاح أيضاً - منصات للترفيه الرقمي للاستمتاع بالمحتوى في أي وقت، كما سهّل التحول الرقمي على الشباب بدء مشاريعهم الخاصة باستخدام التجارة الإلكترونية، ويتفق ذلك مع ما ذكرت نظرية التفاعلية الرمزية بأن الفرد في ظل التحول الرقمي يكون قادراً على تحسين ذاته وبناء شخصيته

بالإضافة إلى قدرته على تشكيل وصياغة وتغيير الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه من خلال عملية التفاعل بين الأشخاص والجماعات داخل المجتمع الإنساني.

جدول رقم (١٨)

يوضح السلبيات المتعلقة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب

الترتيب	معنوية اختبار	قيمة اختبار	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
2	0.000	7.935	0.819	2.33	قضاء وقت طويل على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يؤدي إلى تقليل التفاعل الشخصي
11	0.000	6.334	0.821	2.26	يؤدي التحول الرقمي إلى انخفاض مهارات التواصل الواقعية
7	0.000	6.895	0.841	2.29	بناء علاقات سطحية وضعف الروابط الأسرية
5	0.000	7.326	0.839	2.31	تعرض الشباب لمحتوى غير أخلاقي أو غير ملائم ثقافياً
6	0.000	7.108	0.837	2.30	انتشار الشائعات والمعلومات المضللة
8	0.000	6.750	0.830	2.28	تشويش القيم الثقافية والأخلاقية
13	0.000	5.668	0.812	2.23	فقدان الهوية والانجراف نحو ثقافة دخيلة
1	0.000	9.031	0.825	2.37	الإدمان على الأجهزة الإلكترونية ووسائل التواصل
9	0.000	6.530	0.827	2.27	ضعف التركيز والإنتاجية
3	0.000	7.961	0.823	2.33	تأثير سلبي على الصحة النفسية والجسدية مثل: التوتر والقلق
4	0.000	7.788	0.783	2.31	تفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا بين فئات المجتمع
10	0.000	6.537	0.834	2.27	تعرض البيانات الشخصية للاختراق أو الاستغلال
14	0.000	4.824	0.808	2.20	شعور الشباب بالتهديد الرقمي المستمر
15	0.000	4.772	0.828	2.20	تهميش الثقافة المحلية لصالح الثقافة العالمية
12	0.000	5.801	0.853	2.25	تقليد أنماط حياة أجنبية غير متناسبة مع المجتمع
-	0.000	8.969	0.62	2.28	السلبيات المتعلقة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب

ويتضح من الجدول (١٨) أن المتوسطات الحسابية الخاصة بالسلبيات المتعلقة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب في المجتمع المصري من وجهة نظر المستقصى منهم تتراوح بين (2.20، 2.37) وبلغ المتوسط الحسابي للسلبيات ككل (2.28) بانحراف معياري (0.62)، كما يتضح أن جميع المتوسطات دالة إحصائياً بمعنى أنها تختلف

عن المتوسط الفرضي (٢) والذي يمثل اختيار إلي حد ما، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار ت لجميع العبارات أقل من ٠.٠٥ وكانت جميع المتوسطات تتجه نحو الموافقة.

وجاء في الترتيب الأول عبارة "الإدمان على الأجهزة الإلكترونية ووسائل التواصل" بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري (0.825)، فتعتمد العديد من تطبيقات التحول الرقمي على تصميمات تهدف إلى جذب المستخدمين وإبقائهم لأطول فترة ممكنة من خلال الإشعارات المستمرة والتحديثات اللانهائية، كما يدفع الخوف من فقدان الأحداث والتطورات على وسائل التواصل الاجتماعي المستخدمين إلى البقاء متصلين باستمرار مما يزيد من فرص الادمان على الأجهزة الإلكترونية ووسائل التواصل، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (نبيل، ٢٠٢٠) بأن هناك توجه للشباب نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية بمختلف أنواعها فضلاً عن عدم إلمامهم بمعايير السلوك الصحيح والمقبول المرتبط باستخدام التكنولوجيا مما ينعكس بدوره سلباً عليهم.

وجاء في المرتبة الثانية عبارة "قضاء وقت طويل على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يؤدي إلى تقليل التفاعل الشخصي" بمتوسط حسابي (2.33) وانحراف معياري (0.819) حيث يركز الأفراد على بناء علاقات سطحية عبر ال إنترنت بدلاً من العلاقات العميقة في الحياة الواقعية، فالاعجابات والتعليقات قد تعطي شعوراً زائفاً بالارتباط والتواصل؛ ولكنه يفتقر إلى الحميمية والتفاعل الحقيقي، لذا قضاء الشباب وقت طويل على الإنترنت يؤدي بهم إلى تقليل التفاعل الشخصي مع الأفراد، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (عبد الغني، ٢٠٠٨) بأن عينة البحث تؤكد ان هناك مخاطر كبيرة للإنترنت ومن أهمها انعزال الشباب عن الأسرة والأصدقاء.

وجاء في المرتبة الثالثة عبارة "تأثير سلبي على الصحة النفسية والجسدية مثل: التوتر والقلق" بمتوسط حسابي (2.33) وانحراف معياري (0.823) فيمكن أن يؤدي التعرض المستمر لصور مثالية لحياة الآخرين على وسائل التواصل الاجتماعي إلى المقارنة الاجتماعية والشعور بالنقص، مما يزيد من التوتر والقلق، كما يدفع الخوف من فقدان الأحداث والتطورات على وسائل التواصل الاجتماعي إلى البقاء متصلين باستمرار، مما يزيد من التوتر والقلق، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (مدكور، ٢٠٢٢) بأن من سلبيات تطبيقات التحول الرقمي ظهور الأمراض النفسية نتيجة العيش في العالم الافتراضي لمدة طويلة.

وجاء في المرتبة الرابعة عبارة "تفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا بين فئات المجتمع" بمتوسط حسابي (2.31) وانحراف معياري (0.783) فالمناطق الريفية والنائية غالباً ما تفتقر إلى

البنية التحتية اللازمة للوصول إلى الإنترنت ، مثل شبكات الاتصال السريع، فهذا بدوره يحرم سكان هذه المناطق من فرص الاستفادة من التكنولوجيا، وحتى مع توفر الأجهزة والإنترنت يظل امتلاك المهارات الرقمية أمراً حاسماً، فيوجد العديد من الشباب لم تحصل على تعليم جيد في مجال التكنولوجيا فهذه الفئة تجد صعوبة في استخدام الأدوات الرقمية بفاعلية، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (المزين، ٢٠٢٤) في تأكيدها على ضعف شبكة الإنترنت أهم سلبيات تنفيذ مشروع التحول الرقمي.

وجاء في المرتبة الخامسة عبارة "تعرض الشباب لمحتوى غير أخلاقي أو غير ملائم ثقافياً" بمتوسط حسابي (2.31) وانحراف معياري (0.839) فمن خلال تطبيقات التحول الرقمي المختلفة توفر وصولاً سهلاً إلى محتوى متنوع، بما في ذلك المحتوى غير المناسب، وقد يصادف الشباب هذا المحتوى أثناء تصفحهم للإنترنت أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، كما أنه لا يوجد رقابة كافية على المحتوى المنشور، مما يسمح بانتشار محتوى غير أخلاقي أو غير ملائم ثقافياً، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (عبد الغني، ٢٠٠٨)، بأن شباب الجامعات يؤكدون أن هناك مخاطر للإنترنت وعلى رأسها الدخول على المواقع الإباحية.

وجاء في المرتبة السادسة عبارة "انتشار الشائعات والمعلومات المضللة" بمتوسط حسابي (2.30) وانحراف معياري (0.837) حيث إن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يسمحان بنشر المعلومات بسرعة فائقة، مما يجعل من الصعب التحكم في انتشار الشائعات والأخبار المضللة، كما تستخدم بعض الأفراد حسابات وهمية بأسماء مستعارة؛ لنشر الشائعات والأخبار المضللة، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاءت به دراسة (علي، ٢٠١٧) بأن التحول الرقمي ساعد على استقطاب الشباب وتشكيل اتجاهاتهم.

وجاء في المرتبة السابعة عبارة "بناء علاقات سطحية وضعف الروابط الأسرية" بمتوسط حسابي (2.29) وانحراف معياري (0.841) فقد يعطى التواصل عبر الإنترنت شعوراً زائفاً بالارتباط والتواصل مع الآخرين؛ ولكنه يفتقر إلى الحميمية والتفاعل الحقيقي الذي يميز العلاقات الأسرية القوية، كما أن قضاء ساعات طويلة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يقلل من الوقت المتاح للتفاعل الشخصي مع أفراد الأسرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مدكور، ٢٠٢٢) بأن من أهم سلبيات التحول الرقمي تراجع الروابط المجتمعية والأسرية في ظل العلاقات الافتراضية، كما تتفق أيضاً مع دراسة (بوراس، ٢٠١٨) في تأكيدها على أن التحول الرقمي قد خلق نوعاً من العزلة والاغتراب الاجتماعي وتصدع في العلاقات الاجتماعية.

وجاء في المرتبة الثامنة عبارة "تشويش القيم الثقافية والأخلاقية" بمتوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (0.830) يمكن أن يؤدي التعرض لثقافات مختلفة إلى فهم أوسع للعالم؛ ولكنه أيضًا قد يسبب بعض الارتباك أو التضارب في القيم الثقافية والأخلاقية التي بدورها تؤثر على أخلاق الشباب وتعرضهم للمساءلة المجتمعية والقانونية، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاعت به دراسة (Marshall & Qyii,2022) بأن التطور المستمر في بناء الشخصية الرقمية يخلق حالة من عدم الاستقرار داخل الثقافة وبطرق معقدة وعميقة.

وجاء في المرتبة التاسعة عبارة "ضعف التركيز والانتاجية" بمتوسط حسابي (2.27) وانحراف معياري (0.827) فتعمل الإشارات والتنبيهات المتواصلة من مختلف التطبيقات والمنصات على تشتيت الانتباه باستمرار، مما يجعل من الصعب التركيز على مهمة واحدة وإنجازها، كما أن الاستخدام المفرط للأجهزة الرقمية يسبب إجهادًا للعينين وتعبًا جسديًا ونفسيًا، مما يؤثر سلبًا على التركيز والإنتاجية.

وجاء في المرتبة العاشرة عبارة "تعرض البيانات الشخصية للاختراق أو الاستغلال" بمتوسط حسابي (2.27) وانحراف معياري (0.834) فعن طريق مخترقي قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات شخصية مثل أرقام بطاقات الائتمان وأرقام الهوية وعناوين البريد الإلكتروني، كما يستخدم المحتالون رسائل بريد إلكتروني أو روابط وهمية لخداع الأفراد وحملهم على تقديم معلوماتهم الشخصية مثل كلمات المرور وأرقام الحسابات المصرفية، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاعت به دراسة (Olivero,et,al,2020) بأن وجود الأنظمة الإلكترونية يؤثر على الهوية الشخصية والشخصية الرقمية، مما يجعلها عرضة لهجمات الهندسة الاجتماعية واستغلال بياناتهم الشخصية وتحليلها ذاتيًا، كما تتفق أيضًا مع دراسة (نصر، ٢٠٢٤) بأن من أهم سلبيات التحول الرقمي اقتحام خصوصية الأفراد.

وجاء في المرتبة الحادية عشرة عبارة "يؤدي التحول الرقمي إلى انخفاض مهارات التواصل الواقعية" بمتوسط حسابي (2.26) وانحراف معياري (0.821) فمن خلال تطبيقات التحول الرقمي التي تتيح التواصل مع الآخرين بسهولة، مما قد يجعل البعض يفضل هذا النوع من التواصل عن التفاعل الشخصي المباشر، كما يفقد التواصل عبر تطبيقات التحول الرقمي المختلفة الكثير من الإشارات غير اللفظية المهمة، مثل: لغة الجسد وتعبيرات الوجه ونبرة الصوت، والتي تلعب دورًا مهمًا في فهم المعاني.

وجاء في المرتبة الثانية عشر عبارة "تقليد أنماط حياة أجنبية غير متناسبة مع المجتمع" بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (0.853) فمن خلال تطبيقات التحول الرقمي وعرضها لأنماط حياة غريبة في كثير من الأحيان، مما يجعل الشباب يتأثرون بها ويحاولون تقليدها، كما يروج الأجانب عبر تطبيقات التحول الرقمي المختلفة لأنماط حياة قد لا تكون مناسبة للقيم المحلية، مما يدفع الشباب إلى تقليدهم.

وجاء في المرتبة الثالثة عشر عبارة "فقدان الهوية والانجراف نحو ثقافة دخيلة" بمتوسط حسابي (2.23) وانحراف معياري (0.812) فمع انتشار تطبيقات التحول الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي يصبح الأفراد معرضين بشكل كبير لثقافات وأفكار وقيم مختلفة قد تتعارض مع ثقافتهم الأصلية، هذا يمكن أن يؤدي إلى تبني أنماط حياة وسلوكيات دخيلة، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاعت به دراسة (بوراس، ٢٠١٨) بأن مواقع التواصل الاجتماعي من العوامل المساهمة في إحداث التغيير الثقافي داخل المجتمع، وتتفق أيضًا مع دراسة (Marshall & Qyii, 2022) في أن التغيرات الجديدة في الشخصية الرقمية يمكن أن تعطل التصورات الاجتماعية وثقافتها، مما يضيف خاصية جديدة تسمى ثقافة الواقع الافتراضي.

وجاء في المرتبة الرابعة عشر عبارة "شعور الشباب بالتهديد الرقمي المستمر" بمتوسط حسابي (2.20) وانحراف معياري (0.808) فالشباب يعيشون في عالم مفتوح حيث يتم جمع البيانات بشكل مستمر من خلال تطبيقات التحول الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، هذا يجعلهم يشعرون بأنهم مراقبون دائماً، ما يثير القلق حول استخدام بياناتهم الشخصية، وتختلف هذه النتيجة مع ماجاعت به دراسة (مصطفى، ٢٠٢١) بأن المحور الخاص باحترام الخصوصية المعلوماتية جاء في المرتبة الثانية.

بينما جاء في المرتبة الخامسة عشر والأخيرة عبارة "تهميش الثقافة المحلية لصالح الثقافة العالمية" بمتوسط (2.20) وانحراف معياري (0.853) تروج تطبيقات التحول الرقمي المختلفة للثقافة العالمية بطرق مختلفة وبأساليب مختلفة مما يؤدي إلى انجراف الشباب نحو هذه الثقافة العالمية الجديدة، ومن ثم تؤدي هذه الثقافة الجديدة إلى تهميش الثقافة المحلية، وتتفق هذه النتيجة مع ماجاعت به دراسة (نبيل، ٢٠٢٠) بأن هناك تأثير سلبي للتحول الرقمي على اللغة العربية وكتابتها بحروف أجنبية واختصار كلماتها إلى حروف، الأمر الذي يهدد الهوية الثقافية وتهميش الثقافة المحلية.

ونستنتج مما سبق تعدد سلبيات التحول الرقمي وانعكاساتها على ثقافة الشباب فتبين لنا أن التحول الرقمي يعمل على الإدمان على الأجهزة الإلكترونية ووسائل التواصل، كما أن قضاء وقت طويل على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يؤدي إلى تقليل التفاعل الشخصي، كما أن له تأثير سلبي على الصحة النفسية والجسدية مثل: التوتر والقلق، ومن ضمن سلبيات التحول الرقمي أيضًا تفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا بين فئات المجتمع، وتعرض الشباب لمحتوى غير أخلاقي أو غير ملائم ثقافيًا، ومن خلال التحول الرقمي يتم انتشار الشائعات والمعلومات المضللة، ويمكن مناقشة ذلك في ضوء ما جاءت به **نظرية التفاعلية الرمزية** باختلاف وتباين القيم والمعتقدات السائدة والأنماط الاتصالية ومدى الالتزام بالمعايير والضوابط الأخلاقية كلها عوامل لها أثرها على المجتمع الافتراضي، الذي يُبنى على التقارب في الفكر والمعنى حول الكثير من الموضوعات والقضايا، التي لا يجد المستخدم لها صدى في المجتمع الحقيقي، كما نلاحظ تأكيد **كاستيلز** على أن التحول الرقمي يعمل على إنشاء بنية اجتماعية جديدة تعيد هيكلة المجتمع وتسهم في تشكيل ثقافة افتراضية تؤدي إلى تغيير العديد من مناحي الحياة وتشكيل إطار ثقافي جديد، ولعبت هذه الثقافة دورها في التأثير على الثقافة المجتمعية بشكل عام، ومن ثم على مؤسسات التنشئة الاجتماعية بشكل خاص.

المحور الخامس: النتائج المتعلقة بأهم المخاطر المستقبلية لتطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب

جدول رقم (١٩)

يوضح المخاطر المستقبلية لتطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب	نتائج اختبار كاي ^٢
يتطلب مهارات جديدة في التكنولوجيا والبرمجة وتحليل البيانات وإدارة الأدوات الرقمية	147	17.3	4	كا ^٢ (١٤.٥٣٥) درجات الحرية (٥) مستوي المعنوية (٠.٠١٣)
عدم توافر التكنولوجيا أو الإنترنت في بعض المناطق النائية أو الفقيرة	149	17.5	3	
المنافسة على الوظائف والقرص تصبح عالمية وليست محلية فقط	158	18.5	2	
الصراع بين التمسك بالقيم التقليدية والانفتاح على التحول الرقمي	164	19.3	1	
صعوبة الحصول على وظائف مستقبلية تتطلب مهارات معينة تناسب مع هذه الوظائف	117	13.7	5	
الخوف على البيانات الشخصية من انتهاك خصوصيتها	117	13.7	5	
المجموع	852	100.0	--	

اختيار أكثر من متغير

ويتضح من الجدول (١٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد لفئات المخاطر المستقبلية لتطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب وأن المستقصى منهم يرون أن المخاطر المستقبلية لتطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب هو الصراع بين التمسك بالقيم التقليدية والانفتاح على التحول الرقمي وجاء في المرتبة الأولى بنسبة ١٩.٣% من حجم العينة، فمن أبرز تحديات التحول الرقمي هو الصراع ما بين التمسك بالقيم التقليدية والانفتاح على التغيير، فبعض الموظفين أو الإدارات قد يرون في التحول الرقمي تهديداً لوظائفهم أو لطريقة عملهم التقليدية، كما أن التمسك بالطرق التقليدية قد يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات أو تقديم الخدمات.

وجاء في المرتبة الثانية عبارة: "المنافسة على الوظائف والفرص تصبح عالمية وليست محلية فقط" بنسبة ١٨.٥% من حجم العينة، فبفضل الإنترنت والعمل عن بعد يمكن للشركات توظيف أشخاص من أي مكان في العالم، مما يزيد من حدة المنافسة بين الأفراد، وهذا يعني أن يتمتع الأفراد بمهارات تنافسية على مستوى عالمي وليس فقط محلياً.

وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة: "عدم توافر التكنولوجيا أو الإنترنت في بعض المناطق النائية أو الفقيرة" بنسبة ١٧.٥% من حجم العينة، فعدم توفر شبكة الإنترنت القوية أو الكهرباء المستقرة في بعض الأماكن يعيق تبني الحلول الرقمية، هذا يجعل الوصول إلى التكنولوجيا أمراً صعباً للعديد من الأفراد، وهذا ما أكدت عليه المرتبة الرابعة في السليبيات المختلفة للتحول الرقمي وجاءت بمتوسط حسابي (2.31) وانحراف معياري (0.783)، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (نصر، ٢٠٢٤) بأن المجتمع يفتقر ويفتقد إلى الكثير من الدعم الفني والتقني المستمر لشبكات الإنترنت والبنية التحتية الأساسية اللازمة لتشغيل أجهزة الحاسب الآلي.

وجاءت في المرتبة الرابعة عبارة: "يتطلب مهارات جديدة في التكنولوجيا والبرمجة وتحليل البيانات وإدارة الأدوات الرقمية" بنسبة ١٧.٣% من حجم العينة، فالعديد من المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا التحول الرقمي في عملها تواجه صعوبة في العثور على موظفين يمتلكون المهارات الرقمية المتقدمة مثل: البرمجة وتحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، هذا النقص في المهارات والكفاءات يعطل تطبيق تقنيات التحول الرقمي بشكل فعال، فمع انتشار التحول الرقمي ستتحول العديد من الوظائف التقليدية لتتطلب مهارات تقنية، مما قد يهدد الموظفين الذين لا يمتلكون هذه المهارات، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة

(نصر، ٢٠٢٤) وتأكيداً على وجود فجوة واضحة بين المهارات التي يكتسبها الشباب ومتطلبات سوق العمل.

وجاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة عبارة: "صعوبة الحصول على وظائف مستقبلية تتطلب مهارات معينة تتناسب مع هذه الوظائف"، فمع تقدم وانتشار التحول الرقمي نجد أن العديد من الوظائف التقليدية سوف تختفي أو تتغير بشكل جذري، بينما تظهر وظائف جديدة تعتمد بشكل كبير على التقنيات الحديثة مثل البرمجة والذكاء الاصطناعي، والأفراد الذين لا يمتلكون هذه المهارات يواجهون صعوبة في العثور على وظائف تناسبهم، تساوت معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها العبارة "الخوف على البيانات الشخصية من انتهاك خصوصيتها" بنسبة ١٣.٧% من حجم العينة لكل منهما، فمع استخدام التطبيقات والخدمات الرقمية، يتم جمع وتخزين كميات ضخمة من البيانات الشخصية مثل المعلومات المالية والصحية وإيضاً الموقع الجغرافي، هذا يجعل البيانات الشخصية للأفراد عرضة للأختراق أو سوء الاستخدام إذا لم تتخذ التدابير الأمنية اللازمة، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (نصر، ٢٠٢٤) وتأكيداً على أنه من أهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي اقتحام خصوصية الأفراد.

➤ مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

أولاً: تمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الأول ، الذي يتناول واقع استخدام الشباب

لتطبيقات التحول الرقمي

أ. كشفت نتائج الدراسة الراهنة ارتفاع نسبة الشباب من مفردات العينة ممن يستخدمون تطبيقات التحول الرقمي المختلفة لمدة زمنية أكثر من ثلاث ساعات يومياً (فيس بوك- منصفه x-أنستجرام-واتس آب) بنسبة بلغت ٣٣,٣% من إجمالي عينة الدراسة ، وهو ما يعكس أهمية هذه المنصات الرقمية المختلفة فيما يتعلق بقدراتها التأثيرية على الشباب.

ب. بينت نتائج الدراسة أيضاً اعتماد نسبة كبيرة من عينة الدراسة (٧٥,٤% من إجمالي العينة) على استخدام الهواتف الذكية للدخول على التطبيقات المختلفة للتواصل الاجتماعي وهو ما يمكن تفسيره في ضوء المرونة التي تتميز بها هذه الهواتف حيث القدرة على الانتقال بين الأماكن المختلفة والتواصل مع الآخرين.

ج. كشفت الدراسة أيضاً عن أهمية تطبيق الفيس بوك بالنسبة لعينة الدراسة، حيث أكد مايقرب من ٣٥,٣% من إجمالي العينة من الشباب أن هذا التطبيق هو المفضل لديهم، وهو مايمكن تفسيره في ضوء مايمحمله هذا التطبيق من موضوعات متنوعة تحظى بجاذبيتها لدى الشباب.

د. أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن غرف الدردشة تمثل اولويه لدى الشباب من أفراد العينة عند استخدامهم لتطبيقات التحول الرقمي (٢٣,٥%) وهو الامر الذي يمكن تفسيره في ضوء بحث الشباب عن منصات رقمية يستطيعون من خلالها التعبير عن أفكارهم وطموحاتهم بعيدا عن الفضاء الواقعي الذي لايسمح لهم بحرية التعبير عن هذه الافكار.

هـ. بينت نتائج الدراسة أيضاً أن المحتوى الترفيهي يمثل المحتوى الاعلى جاذبية لدى عينة الدراسة من الشباب (٣١,٨%)، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء بحث الشباب عن واقع افتراضي بديل يصنعونه بأنفسهم ويستطيعون من خلاله الهروب بذواتهم بعيداً عن ضغوطات الحياة اليومية الواقعية ومشكلاتها.

و. أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أيضاً رفض نسبة كبيرة من شباب عينة الدراسة (٤٣,٨%) نشر أى مقاطع غير أخلاقية على تطبيقات التواصل الاجتماعي، وهو مايمكن تفسيره في ضوء أن مجتمع الدراسة مازال يغلب عليه الطابع الريفي بما يحمله من قيم أخلاقية تقليدية ترى أن هذه المقاطع تمثل انتهاكاً للثوابت الثقافية للمجتمع.

ثانياً: تمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الثاني، الذي يتمحور حول الإشباعات الذاتية والاجتماعية والثقافية المتحققة من استخدام الشباب لتطبيقات التحول الرقمي

أ. بينت نتائج الدراسة أيضاً أن تسهيل التواصل مع الآخرين يمثل أعلى الإشباعات الذاتية التي يسعى الشباب من أفراد العينة نحو تحقيقها بنسبة بلغت ٢٣,٠% من إجمال عينة الدراسة من الشباب.

ب. أظهرت نتائج الدراسة أن تعزيز التواصل وإقامة شبكة من العلاقات الاجتماعية مع الآخرين عبر تطبيقات التحول الرقمي، يمثل أعلى الإشباعات الاجتماعية التي يسعى الشباب من عينة الدراسة نحو تحقيقها بنسبة بلغت ٣٠,٢% من إجمالي العينة.

ج. بينت النتائج أيضاً أن رغبة الشباب من عينة الدراسة في التواصل مع آخرين مغايرين عنهم فيما يحملونه من قيم ومعايير ثقافية، تشكل أعلى الإشباعات الثقافية التي يرغب هؤلاء الشباب في تحقيقها بنسبة بلغت ٤٨.٤% من إجمالي العينة.

ثالثاً: تمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الثالث، الذي يتناول تأثير استخدام تطبيقات التحول الرقمي على ثقافة الشباب، لا سيما فيما يتعلق بالزواج، والتفضيلات التعليمية، والاختيار المهني.

أ. أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ما يقرب من ١٧,٧% من عينة الدراسة قد تغيرت معاييرهم فيما يتعلق بتفضيلاتهم عند الاختيار للزواج.

ب. بينت الدراسة الميدانية أيضاً أن القدرة على التعلم الذاتي واكتساب مهارات جديدة تمثل أحد أهم التأثيرات التي أحدثتها استخدامات تطبيقات التحول الرقمي على الشباب من عينة الدراسة بنسبة بلغت ١٨,١% من إجمالي عينة الدراسة.

ج. أظهرت النتائج أيضاً أن نسبة ٢٠,٠% من عينة الدراسة من الشباب تميل إلى المهن التكنولوجية التي تعتمد على استخدام مهارات تكنولوجية أكثر من المهن التقليدية الأخرى.

رابعاً: تمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الرابع ، الذي يتمحور حول التحديات الإيجابية والسلبية المرتبطة باستخدام تطبيقات التحول الرقمي وأثرها على ثقافة الشباب في المجتمع المصري.

أ. أوضحت الدراسة الميدانية أيضاً أن من أهم التأثيرات الإيجابية لاستخدام تطبيقات التحول الرقمي هو تغيير أفكارهم وتفضيلاتهم المهنية وتفضيل المهن التي تعتمد على استخدام مهارات رقمية يحتاجها سوق العمل.

ب. بينت الدراسة أيضاً أن عينة الدراسة من الشباب ترى أن الإدمان على استخدام تطبيقات التحول الرقمي يأتي على رأس الآثار السلبية المترتبة على استخدام هذه التطبيقات.

خامساً: تمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الخامس ، الذى يتناول أهم المخاطر المستقبلية لتطبيقات التحول الرقمى وتأثيرها على ثقافة الشباب فى المجتمع المصرى .

أ. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن الصراع بين تمسك الشباب بقيمهم التقليدية التى تعكس خصوصية مجتمعهم ، وبين الإنفتاح على مانتشره تطبيقات التحول الرقمى من قيم بديلة ومغايرة ، هذا الصراع يمثل أعلى التحديات التى يشعر بها الشباب من افراد العينة نتيجة تفاعلهم على منصات التحول الرقمى .

بناء على النتائج السابقة توصى الدراسة بما يلى:

توصيات الدراسة:

- إطلاق مبادرات توعوية حول التحول الرقمى، توضح كلا من أهميته ومخاطره، من خلال تنظيم قوافل توعوية بالتعاون مع وزارة التعليم العالى والتربية والتعليم، ومراكز الشباب، والأندية، بهدف توعية أولياء الأمور وأبنائهم حول الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا.
- تمكين أولياء الأمور من متابعة أبنائهم رقمياً عبر توفير برامج تدريبية تعرفهم بالتطبيقات الإلكترونية التى يستخدمها الشباب، وذلك بالتنسيق مع المجتمع المدنى والمؤسسات التعليمية.
- تعزيز حماية الهوية الثقافية الرقمية من خلال وضع سياسات رقابية بالتعاون مع الجهات المختصة فى تنظيم الاتصالات والإعلام ، للحد من تأثير المحتوى الذى يستهدف زعزعة الهوية الثقافية للمجتمع.
- تنفيذ دورات تدريبية للشباب الجامعى بالتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية لتنمية مهاراتهم فى توظيف التكنولوجيا الرقمية والوسائط الحديثة فى تطوير الذات، والمشاركة الفعالة فى خدمة المجتمع.
- توفير فرص تعليمية وتدريبية متوافقة مع متطلبات التحول الرقمى، من خلال تحديث المناهج التعليمية وإدراج برامج تدريبية تطبيقية تستهدف الشباب، وذلك بالتعاون بين وزارات التعليم، والاتصالات والقطاعات التجارية والصناعية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم، جيهان محمد على الشيخ ، وعبد الجواد ، محمد سمير ابو الفتوح (٢٠٢٤):
مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بجنوح الشباب "دراسة ميدانية على عينة من
مستخدمي تطبيق التيك توك" المجلة العلمية لكية الآداب جامعة أسيوط، العدد ٩٢،
اسيوط
٢. إبراهيم، أحمد حسن (٢٠١٩): التحول الرقمي نقله نوعيه للتحرر من البيروقراطية والفساد
الإداري، الاقتصاد والمحاسبة، نادى التجارة، العدد ٦٧٦، القاهرة.
٣. إبراهيم، الشيماء محمد أسامة (٢٠٢٣): وعي الشباب بالأحداث السياسية في عصر
التحول الرقمي: الحرب الروسية الأوكرانية نموذجاً، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية،
جامعة كفر الشيخ، كلية الآداب، العدد ٢٨، كفر الشيخ.
٤. أبو النصر، مدحت محمد محمود (٢٠٢٣): التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية "الواقع
والمأمول"، المجلة العربية للمعلومات وأمن المعلومات، المؤسسه العربية للتربية والعلوم
والآداب، العدد ١١، القاهرة.
٥. أحمد، عبدالله إسماعيل (٢٠٢٢): التحول الرقمي وقيم التسامح، المنتدى الثقافي الأول،
منظومة القيم في عصر الرقمنة، جامعة الفيوم، كلية التربية، قطاع خدمة المجتمع وتنمية
البيئة، جامعة الفيوم، رقم المؤتمر ١، الفيوم.
٦. الأصولي، هبة سعد توفيق (٢٠٢٣): دور التحول الرقمي في تحقيق أهداف التنمية
المستدامة ٢٠٢٣ "دراسة ميدانية على أولياء أمور مجموعة من الطلاب في مرحلة
التعليم الأساسي"، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، العدد ٥٣، الغربية.
٧. أمين، رضا عبدالواحد (٢٠٠٩): حدود التفاعل الاجتماعي في المجتمعات الافتراضية
على شبكة الإنترنت، مؤتمر تقنيات الاتصال والتغير الاجتماعي، قسم الإعلام، جامعة
الملك سعود، الرياض.
٨. البربري، محمد أحمد عوض (٢٠٢٢): التحول الرقمي ومتطلبات تدويل مؤسسات التعليم
العالي في مصر وفنلندا "دراسة مقارنة"، مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، جامعة
سوهاج، كلية التربية، العدد ١٢، سوهاج.

٩. بري، محمد (٢٠١٢): وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.
١٠. البناء، أحمد عبدالله الصغير (٢٠٢٢): دور الأسرة والمدرسة في مواجهة مخاطر التحول الرقمي لدى طلبة التعليم الثانوي العام، المجلة التربوية لتعليم الكبار، كلية التربية، جامعة اسيوط، المجلد الرابع، العدد الثاني، أسيوط.
١١. بوراس، فيصل (٢٠١٨): التغير الثقافي في ظل التواصل الاجتماعي، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٧، المجلد ٧، الجزائر.
١٢. حسبية، لولي (٢٠١٧): الثقافة الرقمية في وسط الشباب، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ٢٩، الجزائر.
١٣. الحمادي، أمل محمد حسين (٢٠١٧): أساليب التغير الثقافي وعلاقتها بالجرائم الأسرية، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، كلية الآداب، العدد ١٠، بورسعيد.
١٤. ديفيل، ريمي (٢٠١٨): الثورة الرقمية، ثورة ثقافية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٤٦٢، الكويت.
١٥. رجب، إسراء محمد أحمد (٢٠٢٢): التحول الرقمي في التعليم الجامعي "مفهومه وأهدافه وآلياته"، مجلة العلوم التربوية، جامعة جنوب الوادي، كلية التربية بقنا، العدد ٥٠، قنا.
١٦. رضوان، نسرین محمود محمد (٢٠٢٣): المؤسسات الثقافية التربوية ودورها في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة حالة"، المجلة العربية للقياس والتقويم، الجمعية العربية للقياس والتقويم، مجلد ٤، العدد ٨، القاهرة.
١٧. الزغاري، أسماء إدريس عبد الحميد (٢٠٢٣): التحولات الرقمية وانعكاساتها على ثقافة الشباب "قراءة سوسيولوجية في ضوء نظريتي مجتمع المخاطر واللامساواة الرقمية"، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، جامعة كفر الشيخ، كلية الآداب، العدد ٢٨، كفر الشيخ.
١٨. زيدان، أمل (٢٠٢١): التحول الرقمي بمؤسسات التعليم الجامعي دراسة تقييمية للفرص والتحديات "جامعة الأزهر نموذجاً"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد ٧٥، القاهرة.

١٩. **سلايمي، جميلة، وبوشي، يوسف (٢٠١٩):** التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٢، الجزائر.
٢٠. **سليم، سوسن محمد الشاملي (٢٠٢٣):** دور الحملات الإعلانية بالتلفزيون والإنترنت في توعية الشباب الجامعي بالتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية "دراسة تطبيقية"، المجلة الدولية لبحوث الإعلام والاتصالات، جمعية تكنولوجيا البحث العلمي والفنون، مجلد ٢٣، العدد ١٠، القاهرة.
٢١. **الشامسي، مريم (٢٠٢٣):** التحول الرقمي في التعليم "دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً"، مجله ريادة الأعمال الإسلامية، الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي، مجلد ٨، العدد ١، الإمارات.
٢٢. **شاوشي، خيرة، وخلوف، زهرة (٢٠٢٣):** التحول الرقمي في الجزائر، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلد ٥، العدد ١، الجزائر.
٢٣. **شحادة، مها خليل يوسف (٢٠٢٢):** التحول الرقمي وريادة الأعمال الرقمية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد ٦٢، الرياض.
٢٤. **الصاوي، محمد عبد الرحمن (٢٠٢١):** حلول التنوع في التحول الرقمي، الجامعات المصرية نموذجاً، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرين " الإعلام الرقمي والإعلام التقليدي مسارات للتكامل والمنافسة"، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مجلد ٣، القاهرة.
٢٥. **الصعيدى، طارق محمد محمد (٢٠٢٢):** الثقافة الرقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتنمية المواطنة الرقمية "دراسة ميدانية على طلاب المدارس الثانوية المصرية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، جامعة القاهرة، جمعية كليات الإعلام العربية، العدد ٩، القاهرة.
٢٦. **عبد الغني، أمين سعيد (٢٠٠٨):** تأثير استخدام الإنترنت على القيم والاتجاهات الأخلاقية للشباب الجامعي، وسائل الإعلام الجديدة والموجة الرقمية الثانية، القاهرة.
٢٧. **عبدالظاهر، وجدي حلمي عيد (٢٠٢٤):** إدراك الشباب المصري لثراء تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في تشكيل الشخصية الرقمية لديهم "التطبيقات التفاعلية نموذجاً"، مجلة جامعة مصر للدراسات الانسانية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مجلد ٤، عدد خاص، القاهرة.

٢٨. عزوزي، حسن بن إدريس (٢٠٠٩): التنوع الثقافي في ظل العولمي، الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مجلد ٤٦، العدد ٥٢٤، القاهرة.
٢٩. عفيف، هناء (٢٠٢٢): الاتجاه نحو التحول الرقمي "حتمية أو خيار"، مجله اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبدالحفيظ بو الصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلد ٦، العدد ١، الجزائر.
٣٠. علي، أسماء فتحي السيد (٢٠١٧): دور الأسرة في توعية الأبناء في ضوء تحديات العصر الرقمي "دراسة ميدانية بمحافظة المنوفية"، مجلة كلية التربية جامعة بنها، كلية التربية، مجلد ٢٨، العدد ١١٢، القليوبية.
٣١. عوض، هبه عاطف السيد محمود (٢٠٢٤): الابتزاز الإلكتروني للمرأة في ضوء مفهوم الأمن الاجتماعي "دراسة حالة"، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعه دمياط، المجلد ١٣، العدد ٥، دمياط.
٣٢. كتاب، محمد راتب (٢٠٢٤): التأثير الثقافي والاجتماعي لمنصات البث المباشر عبر الإنترنت في المجتمعات المعاصرة، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، مجلد ٦، العدد ٢، العراق.
٣٣. محمد، أسماء محمد نبيل إحسان (٢٠٢٠): انعكاسات التكنولوجيا الرقمية على ثقافة الشباب "دراسة أنثروبولوجية تطبيقية على طلاب كلية التربية جامعه عين شمس"، مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، جامعة عين شمس، كلية التربية، مجلد ٢٦، العدد ١، القاهرة.
٣٤. محمد، عباس إبراهيم (٢٠٠١): الثقافات الفرعية "دراسة أنثروبولوجية للجماعات النوبية بمدينة الإسكندرية"، قناة السويس، دار المعرفة الجامعية، السويس.
٣٥. مذكور، صفاء طلعت منصور (٢٠٢٢): دور التحول الرقمي في إعادة التشكيل الثقافي للمجتمع الشباب الجامعي نموذجًا "دراسة ميدانية"، مجلة التربية، جامعة الأزهر كلية التربية، العدد ١٩٥، المجلد ٤، القاهرة.
٣٦. المزين، أحمد أحمد محمد (٢٠٢٤): التحول الرقمي بجامعة طنطا: كلية الآداب نموذجًا، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، العدد ٥٧، الغربية.
٣٧. مساوي، محمد ظلال عباس (٢٠٢٣): دور موقع التواصل الاجتماعي تويتر في إدراك الشباب السعودي خطط التنمية المستدامة "دراسة ميدانية"، مجلة بحوث عربية في مجالات التربية النوعية، رابطة التربويين العرب، العدد ٣٢، مجلد ٢، السعودية.

٣٨. مسعادي، بسمّة، وذنودي، فوزي(٢٠٢٤): الثقافة التنظيمية ودورها في دعم التحول الرقمي دراسة حالة، مؤسسه اتصالات الجزائر فرع تبسة، وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رساله ماجستير أكاديمي، الجزائر.
٣٩. المسلماني، لمياء إبراهيم الدسوقي(٢٠٢٢): التحول الرقمي في الجامعات المصرية "الواقع المتطلبات المعوقات"، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، العدد ٩٩، سوهاج.
٤٠. مصطفى، أماني علي محمد(٢٠٢١): واقع القيم الأخلاقية لدى طلاب جامعة أسيوط في العصر الرقمي "دراسة ميدانية"، المجلة التربوية لتعليم الكبار، كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد الثالث، العدد الثاني، أسيوط.
٤١. مقدمي، بسمّة البصير(٢٠١٠): الدور الوقائي للمكتبات في عصر العولمة والمكتوب الرقمي، المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات، جامعة منوبة، المعهد العالي للتوثيق، العدد ١٩، تونس.
٤٢. نبيل، أسماء محمد(٢٠٢٠): انعكاسات التكنولوجيا الرقمية على ثقافة الشباب "دراسة أنثروبولوجية تطبيقية على طلاب كلية التربية جامعهم عين شمس"، مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، مجلد ٢٦، العدد ١، القاهرة.
٤٣. ندا، صفاء علي رفاعي(٢٠٢٠): التحول الرقمي والتنمية المستدامة، تحليل مضمون لعدد من الفقرات التلفزيونية الحكومية والخاصة، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، جامعة كفر الشيخ، كلية الآداب، العدد ٢٣، كفر الشيخ.
٤٤. نصر، حنان نصر حسن (٢٠٢٤): التحول الرقمي وبناء القدرات لدى الشباب المصري "دراسة للفرص والتحديات التي تواجه عينة من طلاب جامعة الإسكندرية"، كلية البنات، جامعة عين شمس، مجلة البحث العلمي في الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٢٥، العدد ٦، القاهرة.
٤٥. النقيب، ريهام كامل السعيد(٢٠٢٤): فاعلية برنامج إرشادي لتعزيز الوعي بمهارات المواطنة الرقمية وعلاقتها بتحمل المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي في ظل عصر التحول الرقمي، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، كلية التربية النوعية، العدد ٧٩، المنصورة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. **Boyd,Danah,(2009):**Social Network Sites : Difinition, History, and Scholarship. Jornal of Mediated Communication.
2. **Brooks, C., & McCormack, M. (2020).** Driving Digital Transformation in Higher Education. EDUCAUSE, ECAR research Report, Louisville, CO: ECAR, June
3. **Castells, M. (2010).** The rise of the network society (2nd ed., with a new preface). Wiley-Blackwell, John Wiley & Sons, Ltd.
4. **Dewdney ,Andrew,(2006)** The new media handbook, Routledge LONDON.
5. **Marshall, P., & Qyll, N. (2022).** The Transforming Presentation of the Contemporary Self: Persona, branding and the curation/correlation of identity into digital forms of communication.
6. **N Dragomirov1 & L Boyanov,(2021):** Digital Transformation Challenges of logistics in Bulgaria, IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering new preface,Wiley-Blackwell, A john wiley&sons,Ltd,publication
7. **Olaf Kapella and Others,(2020)** The impact of Technological Transformations on the Digital Generation, Austrian Institute for Family Studies at the University of Vienna working paper series No.8
8. **Olivero, M. A., Bertolino, A., Domínguez-Mayo, F. J., Escalona, M. J., & Matteucci, I. (2020).** Digital Persona Portrayal: Identifying Pluridentity Vulnerabilities in DigitalL life. Journal of Information Security and Applications. Digital Forms of Communication ANZCA Conference2022, Australia
9. **SCOTT ,PETER R., APR J. MIKE JACKA(2011),** Auditing Social Media A Governance and Risk Guide, Canada, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey. Hoboken
10. **Westerman, G., Calmégane, (2011).** Digital Transformation: A Roadmap for Billion-Dollar Organizations. MIT Center for Digital Business and Capgemini Consulting

منظومة الحماية الاجتماعية والفقير من المنظور التنموي (دراسة حالة مصر)

أ.م.د. / ممدوح عبد الواحد الحيطي^(*) د. هايدي حسام الدين^(**)

المستخلص

يسعى هذا البحث إلى مناقشة وتحليل قضية منظومة الحماية الاجتماعية والفقير من المنظور التنموي مع التطبيق على الحالة المصرية، لاسيما في ظل تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التي لاتزال تلقي بظلالها على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري، وذلك باعتبار منظومة الحماية الاجتماعية متغيراً مستقلاً والفقير متغيراً تابعاً، مع الأخذ في الاعتبار التأثير المتبادل بينهما.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام تحليل البيانات الثانوية، وتم تطبيق دليل المقابلة على عينة حجمها (٢٥) مفردة من بعض أرباب الأسر بمدينة كفر الشيخ، وتم الاعتماد على أسلوب العينة العمدية، وتحديدًا من بعض المناطق الشعبية البسيطة بالمدينة وهما (عزبة الصفيح والعزبة الجديدة) التي تحتوى على شرائح اجتماعية عديدة من (الفقراء ومحدودي الدخل ومتوسطي الدخل)، حيث تم اختيار الأفراد بشكلٍ عمدي، لمعرفة رؤيتهم حول العوامل والمتغيرات الأساسية للبحث.

وقد توصل البحث من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة إلى عدد من النتائج من أهمها: عدم كفاية برامج الحماية الاجتماعية لتوفير حياة كريمة للفقراء خاصة في ظل السياسات التنموية المتبعة والتي أدت إلى زيادة اعداد الفقراء وتعميق الفقر. فبالرغم من تعدد وتنوع البرامج الاجتماعية التي توفرها الدولة للفقراء ومحدودي الدخل "الأفراد الأولى بالرعاية"، - في فترة ما بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ - إلا أنها لا تكفي لتوفير حياة كريمة لهم- في ظل السياسات التنموية المتبعة والتي تعتمد على القروض الخارجية من صندوق النقد الدولي في تمويل الكثير من مشروعات التنمية وما يتبع ذلك من سياسات تقشفية، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ.

(**) مدرس علم الاجتماع، كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ.

وزيادة عدد الفقراء في المجتمع المصري. لذا فمن الضروري إعادة النظر في منهجية إدارة هذه المنظومة للحماية الاجتماعية بما يحقق التكامل بين كل من البرامج المختلفة. وبالتوازي مع إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية أيضاً الاتجاه نحو نموذج التنمية المستقلة بحيث تعمل الحكومة على بناء اقتصاد قومي قوي يستطيع مواجهة الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية، ويسعى إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة قائمة على العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، وإلى تحسين مستوى معيشة الفئات الاجتماعية المختلفة ومحاربة الفقر.

الكلمات المفتاحية:

منظومة الحماية الاجتماعية - الفقر - المنظور التنموي - الحالة المصرية

Social Protection System and Poverty: A Development Perspective Egypt Case

Abstract

This research seeks to discuss and analyze the issue of the social protection system and poverty from a development perspective with application to the Egyptian case, especially in light of the repercussions of the Corona pandemic and the Russian-Ukrainian war crises, which still cast their shadows on the comprehensive development process in Egyptian society, considering the social protection system as an independent variable and the phenomenon of poverty as a dependent variable, taking into account the mutual influence between them.

The research relied on the descriptive analytical approach, and the data were collected using secondary data analysis. The interview guide was applied to a sample size of (25) individuals from some heads of households in Kafr El-Sheikh city. The purposive sample method was relied upon, specifically from some simple popular areas in the city, namely (Ezbet El-Safeh and Ezbet El-Gedida), which contain many social segments of (the poor, low-income and middle-income), individuals purposively, to know their opinions about the basic factors and variables of the research.

Through analytical reading and the opinions of the sample members, the research reached a number of results, the most important of which are: the insufficiency of social protection programs to provide a decent life for the poor, especially in light of the development policies followed, which led to an increase in the number of the poor and deepening poverty. Despite the multiplicity and diversity of social programs provided by the state to the poor and low-income people (the most deserving

individuals) - in the period after the revolutions of January 25, 2011 and June 30, 2013 - they are not sufficient to provide a decent life for them - in light of the development policies followed, which depend on external loans from the International Monetary Fund to finance many development projects - which leads to the exacerbation of poverty and an increase in the number of the poor in Egyptian society.

Therefore, it is necessary to reconsider the methodology of managing this social protection system in order to achieve integration between all the different programs. In parallel with reforming the social protection system, there is also a move towards an independent development model whereby the government works to build a strong national economy that can confront internal and external crises and challenges and seeks to achieve comprehensive sustainable development based on social justice in distributing the fruits of development, improving the standard of living of different social groups, combating poverty, backwardness and corruption, spreading the values of integrity and transparency and combating corruption.

Keywords:

Social protection system - Phenomenon of poverty - Development perspective - Egyptian case.

مقدمة:

اكتسبت الحماية الاجتماعية أهمية عالمية باعتبارها أداة سياسية قابلة للتطبيق لتحقيق التنمية الشاملة، كما تم الترويج لها كوسيلة لبناء العقود الاجتماعية يمكن من خلالها رصد ردود الفعل الاجتماعية والسياسية. وتشير الدروس المستفادة من بعض دول الرفاهية إلى أن برامج الحماية الاجتماعية، إذا تم تنفيذها بشكل جيد، قد تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع من خلال بناء قدرات الدول على تقديم الخدمات العامة وزيادة مستويات صوت المواطن والمواطنة (Ibrahim, 2020 :11).

وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن الحماية الاجتماعية لا بد أن تكون على أجندة الحكومات في الفترة ما بعد عام ٢٠١٥، باعتبارها عنصراً أساسياً في الخطاب السياسي في دول العالم. (Fiszbein and others, 2014 :167) وذلك طبقاً للإعلان العالمي للأمم المتحدة الصادر في سبتمبر ٢٠٠٠، والذي يهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من التنمية بحلول عام ٢٠١٥ (النمر، ٢٠١٥: ٧).

لذا تسعى حكومات دول العالم سواء المتقدمة أو النامية - ومنها مصر - إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة ومنخفضة الدخل وتلك الأولى بالرعاية والمهمشة، مستخدمة في ذلك منظومة الحماية الاجتماعية بما تتضمنها من برامج وشبكات الأمان الاجتماعي التي تعد أحد أدوات السياسات التنموية التي تلجأ إليها حكومات الدول لتحقيق تلك الأهداف (النمر، وسليمان، ٢٠٢١ : ٤).

كما تؤثر الحماية الاجتماعية على الرفاهية من خلال ثلاث قنوات للتأثير: أولاً: الحد المباشر من فقر الدخل من خلال نقل القوة الشرائية إلى المستفيدين. ثانياً: التأمين/الحماية ضد المخاطر أو الصدمات (حيث قد تؤدي العواقب الأطول أمداً لتلك الصدمات إلى زيادة الفقر واستمراره مدى الحياة). ثالثاً: "دخل الاستثمار" كعائدات إضافية أو دخل من الاستثمار الإنتاجي، والعمالة المتولدة من خلال المشاركة في برامج الحماية الاجتماعية (Fiszbei and others, 2014 :167).

ومن ناحية أخرى تساعد الحماية الاجتماعية على دفع عجلة التنمية بما يؤدي إلى بناء مجتمعات تسودها العدالة الاجتماعية والاستقرار وتتوافر لها مقومات الاستدامة، حيث تعمل منظومة الحماية الاجتماعية الفاعلة على تكوين الأطر المؤسسية اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان في السياسات التنموية، مما يؤدي إلى التخفيف من الفقر والاقصاء

الاجتماعي، بالإضافة إلى أن منظومة الحماية الاجتماعية الفاعلة تستهدف تأهيل العنصر البشري - الذي يعد أهم مقومات التنمية - مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة (عبد الغني، ٢٠١٩: ٢٥٣).

وتوفر الحماية الاجتماعية أيضاً مجموعة واسعة من الفرص بما في ذلك تطوير فرص العمل والتعليم والصحة والمشروعات والاستقرار. وعلى الرغم من أن هدفها هو الحد من المخاطر، تساعد برامج الحماية الاجتماعية في مكافحة الجوع وسوء التغذية وعدم المساواة والحرمان، فضلاً عن ذلك؛ فهي توفر فرص تنمية القدرات (Naseer, 2021 : 67) .

هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة لاسيما في أعقاب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية - التي لاتزال تلقي بتداعياتها على معظم دول العالم ومنها مصر - تحولاً أساسياً في الخطاب حول الحماية الاجتماعية، اتسم في الانتقال من التوجه الانمائي الذي كان يقتصر على مجرد مساعدت الفئات الهشة في المجتمع إلى المقاربة الحقوقية والتي تعتبر الحماية الاجتماعية حقاً من حقوق الإنسان نتوجب كفالاته لكل البشر خلال دورة حياتهم الكاملة. وقد تجسد هذا التقدم في التوصية بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية التي طرحتها منظمة العمل الدولية في العام ٢٠١٢ بموجب القرار رقم (٢٠٢) وقد رسخ هذا التحول إدراك دور الحماية الاجتماعية في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة. فقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية عن الحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٧ إلى أن الحماية الاجتماعية حق، وأنها مجموعة من السياسات والبرامج المصممة للحد من، أو منع الفقر والهشاشة على مدار دورة حياة الإنسان ككل. وتؤكد المنظمة على أنه من الضروري أن يتم تضمين الحماية الاجتماعية في السياسات التنموية الوطنية والتشريعات باعتبارها حقاً للجميع. وكذلك في كل الأطر الإقليمية والعالمية للتعاون من أجل الحد من الفقر واللامساواة والاستبعاد الاجتماعي (عدلى، ٢٠٢٣: ٦).

وقد بدأت تجربة مصر مع الحماية الاجتماعية منذ فترة طويلة، حيث شهدت مصر خلال فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بدايات العمل الاجتماعي بمفهومه الضيق، حيث عملت الحكومة المصرية على تقديم المساعدات النقدية والعينية للفئات الفقيرة. وفي فترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ عملت الحكومة المصرية على تطبيق أهداف ثورة يوليو، وأهمها الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الثروات والدخول كمتطلب أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذه الفترة تحملت الدولة المسؤولية كاملة عن تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن أهم ملامح الحماية الاجتماعية في هذه الفترة اهتمام السياسات التنموية بقضايا التشغيل من خلال كفالة تشغيل

الخرجين بالقطاعات المختلفة، وضمان الحد الأدنى للأجور، وتحقيق زيادة دورية في المستوى العام للأجور ليتناسب مع المستوى العام للأسعار، والتوسع في الدعم السلمي والخدمي للاستهلاك الأساسي (مناع، وآخرون، ٢٠٢١: ٥٢-٥٥).

إلا أن الحكومة المصرية اتجهت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين نحو تبني توجهاً تنموياً مغايراً، يقوم على تبني اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وجاء ذلك في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة. وعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في ظل هذه السياسات إلا أن عوائد هذه المعدلات المرتفعة لم تكن تنعكس بالشكل المطلوب على قطاعات واسعة وكبيرة من المجتمع المصري التي استمرت تعاني وبشكل متزايد من النقص الشديد في تحقيق الاحتياجات الأساسية (هاشم، ٢٠١٤: ٣). وقد كان ذلك من بين العوامل التي أدت إلى قيام ثورة يناير ٢٠١١.

ورغم تزايد اهتمام الدولة بإصلاح نظام الحماية الاجتماعية، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية لم تترجم إلى نمو دخل الأسرة، بل إنها أدت إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية، لذا من الأهمية بمكان وفي الوقت المناسب أن ندرس ساحة الحماية الاجتماعية في مصر، مع التركيز بشكل أساسي على ظروف وتحديات حوكمة النظام (Kassem, 2020: 7).

أولاً : مشكلة البحث:

تعد الحماية الاجتماعية حقاً من حقوق الإنسان الأساسية وعنصراً مركزياً في العقد الاجتماعي الذي تلتزم بمقتضاه الدولة قانونياً بتطبيق واجباتها عن طريق تلبية الحد الأدنى المقبول من احتياجات المواطنين، ومتطلباتهم الأساسية من الرعاية الصحية والسكن والتعليم فضلاً عن الغذاء والكساء. وكذلك تلتزم الدولة بمقتضى هذا العقد بحماية الفئات الضعيفة والمهمشة، وتستخدم من أجل ذلك الموارد المتاحة من أجل ضمان استدامة هذه الحماية واستمرارها ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة المستدامة المنشودة (غانم، ٢٠٢١: ٣٩).

وفي أعقاب ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وفي سياق التأسيس للجمهورية الجديدة شهدت منظومة الحماية الاجتماعية في مصر تحولاً أساسياً سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية التي غابت بصورة كبيرة. ومن هنا كان الاهتمام المتزايد بقضايا العدالة الاجتماعية وفي جوهرها قضايا منظومة الحماية الاجتماعية. ولقد انطلق التغيير الجذري في

فلسفة منظومة الحماية الاجتماعية في مصر من ثلاثة منابع أساسية هي دستور ٢٠١٤، وأهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠ (عدلى، ٢٠٢١: ١٠٨).

هذا وعلى الرغم من التداعيات الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادى التي نفذتها الحكومات المصرية المتعاقبة في الفترة الممتدة ١٩٨١-٢٠١١، إلا أنها اتجهت نحو تبني نفس النموذج التنموي بتنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد القومي يغطي الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٩ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. فضلاً عن التداعيات الاجتماعية السلبية العديدة التي تتضمنها مثل هذه البرامج بسبب طبيعتها التقشفية، واجهت مصر - خلال الفترة الممتدة منذ نهاية عام ٢٠١٩ وحتى الآن (٢٠٢٤) - مثل بقية دول العالم جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية - التي لاتزال تلقي بظلالها حتى الآن - ظروف اقتصادية واجتماعية وتنموية صعبة تمثلت أهمها في اجتياح موجة الغلاء والتضخم التي تجتاح المجتمع المصري حالياً، بالإضافة إلى حرب غزة. وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أن معدل التضخم من المتوقع أن يبلغ نحو (١٨%) في عام ٢٠٢٤ بما يعادل أكثر من ثلاث أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي من المتوقع أن يبلغ نحو (٥%) في نفس العام طبقاً لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, 2023 : 147- 152).

ومما سبق نتحدد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي : ما العلاقة بين منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري ؟ وما مدى إسهام هذه المنظومة في علاج / أو الحد من الفقر؟ وما مقومات منظومة الحماية الاجتماعية الفاعلة ؟

ثانياً هدف البحث :

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسة مؤداها :

(أدى غياب الدور الفعال لمنظومة الحماية الاجتماعية إلى تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع المصري من المنظور التنموي الشامل) وينبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هي كما يلي:

الفرض الأول: أثرت سياسات التنمية التي اتبعتها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الفترة الممتدة منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بالسلب على منظومة الحماية الاجتماعية في مصر .

الفرض الثاني: منظومة الحماية الاجتماعية في مصر في فترة ما بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ قادرة على مواجهة الفقر في المجتمع المصري .

الفرض الثالث: منظومة الحماية الاجتماعية في مصر في حاجة إلى إصلاح لزيادة فاعلية البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواجهة الفقر - احتياجات أسر الفقراء والمهمشين " الأسر الأولى بالرعاية " - في المجتمع المصري.

ثالثاً: أهمية البحث:

الأهمية النظرية

يمثل البحث الحالي محاولة لمناقشة وتحليل قضية منظومة الحماية الاجتماعية والفقر من المنظور التنموي مع التطبيق على الحالة المصرية كمحاولة لإثراء المكتبة العربية في مجال علم اجتماع التنمية.

الأهمية التطبيقية

يمثل البحث الحالي محاولة للخروج بنتائج قد تستفيد منها الحكومة في إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ومن ثم الحد من/ أو علاج الفقر وتحقيق التنمية المنشودة لكل فئات المجتمع المصري، حيث أنه على الرغم من التداعيات التنموية السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي اتجهت الحكومة المصرية نحو تبني نفس النموذج التنموي ونفس السياسات التنموية وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد المصري. ومن هنا تظهر الأهمية التطبيقية للبحث الحالي الذي يمثل محاولة مناقشة وتحليل قضية منظومة الحماية الاجتماعية والفقر من المنظور التنموي مع التطبيق على الحالة المصرية لاسيما في ظل تداعيات أزمة جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التي لاتزال تلقي بظلالها على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري وهذا ما تكشف عنه العديد من المؤشرات التنموية الأساسية، ومنها تفاقم معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم الدين العام المحلي والخارجي .. الخ. وذلك باعتبار منظومة الحماية الاجتماعية متغيراً مستقلاً واعتبار الفقر متغيراً تابعاً، مع الأخذ في الاعتبار التأثير المتبادل بينهما.

رابعاً: المفاهيم

١ - مفهوم منظومة الحماية الاجتماعية

أثار مفهوم الحماية الاجتماعية نقاشاً واسعاً بين الباحثين في العلوم الاجتماعية منذ تسعينات القرن العشرين، من حيث دلالاته ومضامينه باعتباره مفهوم " غير ثابت ومرن " يمكن أن يعرف بشكل مختلف في سياقات معينة (باسو، وآخرون، ٢٠٢١: ٢٦٩).

كما ظل مفهوم الحماية أسيراً لسنوات طويلة للمقاربة الخيرية الإحسانية والتي تستند بالأساس إلى توسيع قاعدة المساعدات الاجتماعية للفقراء دون تجاوز ذلك إلى تمكينهم، ودون إحداث أى تغيير في التوجهات الاقتصادية الرأسمالية للنظم السياسية. وقد اكتشف الكثير من المعنيين والمهتمين أن مثل هذا التوجه ما هو إلا توجه لإعادة إنتاج الفقر عبر الأجيال، وأن الانقصار على المساعدات الاجتماعية للفقراء والفئات الهشة لا يؤدي إلى إخراج الناس من دائرة الفقر بل تخليد بقائهم فيها هم وأبنائهم. فالحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء هي إحدى الركائز التي يجب أن تنطلق منها إستراتيجيات مكافحة الفقر، فمن خلال شبكات الحماية الاجتماعية يمكن حماية أضعف الأفراد الذين لا يستفيدون من النمو الاقتصادي، كما أنه يمكن للحماية الاجتماعية إذا أحسن هيكلتها أن تسهم مباشرة في تحقيق نمو اقتصادي أسرع عن طريق تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرة الفقراء، ولاسيما أصحاب الأصول المحدودة سواء حيازات صغيرة أو غيرها، على إدارة المخاطر (عدلي، ٢٠١٧ : ٤).

ويستخدم مفهوم الحماية الاجتماعية بصفة عامة للإشارة إلى أي مبادرة يطلقها القطاع العام أو الخاص، يكون من شأنها توفير تحويلات الاستهلاك ومصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة، فضلاً عن تحسين وضع الفئات المهمشة اجتماعياً، وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وسواهم من الفئات المهمشة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي (هاشم، ٢٠١٤ : ١٠).

وتُعرف الحماية الاجتماعية بأنها قدرة الحكومة على عزل مواطنيها عن المشاكل المرتبطة بجودة حياتهم مثل الفقر وقوى السوق التي تؤثر سلباً عليها (Rogers and Pridemore, 2013: 5).

كما تُعرف على أنها أي آلية تساعد الأفراد على إدارة المخاطر الاجتماعية مثل (المرض، الترميل، البطالة، الشيخوخة) (Loewe, 2024 : 3). ويعرفها الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٨) بأنها سياسات وبرامج تهدف إلى تقليل الفقر والضعف لدى شريحة كبيرة من السكان (Amaechi, 2023: 3). أيضاً تُعرف بأنها مجموعة متكاملة من الخدمات الاجتماعية والتدابير التي تتخذها الدول من أجل توفير حد أدنى من سبل الحماية ضد المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الأسر أو الأفراد لاسيما الفئات الضعيفة، وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع إيماناً بمبادئ تكامل الفرص والعدالة الاجتماعية (حافظ، ٢٠٢٤ : ١٢٢). كما تعرف باعتبارها مجموعة الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار

الاجتماعي، بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان، والحد من الخسائر التي يتعرض لها (أبو قورة، ٢٠١٠، ١٨).

وتعرف أيضاً بأنها السياسات والبرامج التي تحد من الفقر والمخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد غير القادرين عن العمل سواء بسبب المرض أو كبر السن، وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة في مستوى المعيشة نتيجة للتغيرات الاقتصادية المختلفة (حسن، ٢٠١٦، ٢٤٥).

وتتعدد آليات الحماية الاجتماعية وتتسع لتشمل الأشكال التقليدية مثل: المساعدات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية، والمعاشات، والتأمين الصحي. وأيضاً الأشكال الحديثة مثل: التحويلات النقدية المباشرة سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة، والإمداد بالطاقة أو الوقود وكذلك المدخلات الزراعية، ودعم برامج الأشغال العامة بهدف خلق فرص عمل، وضمان حصص في سوق العمل للفقراء، ومنح أراضي وقروض وإئتمانات. وتهدف هذه الآليات الحمائية إلى تجنب سقوط فئات في دائرة الفقر أو العمل على إخراج فئات من ذات الدائرة (عدلي، ٢٠١٧، ٤).

وللحماية الاجتماعية وظائف أساسية من أهمها: ضمان وصول السلع والخدمات الأساسية لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي النشط، وتعزيز الإمكانات الفردية والاجتماعية للحد من الفقر وتعزيز المجتمع. ومن ثم فالحماية الاجتماعية هي استثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات والأفراد (Mugore, 2022, 11).

وعلى هذا يمكن تعريف منظومة الحماية الاجتماعية إجرائياً " بأنها مجموعة متكاملة من السياسات والبرامج التي تتبناها وتنفذها الدولة لتوفير الحد الأدنى للحماية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الأسر أو الأفراد لاسيما الفئات الضعيفة والمهمشة، وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان، وذلك بهدف تحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان وكذلك حماية المواطنين من التقلبات الشديدة في مستوى المعيشة نتيجة للتغيرات الاقتصادية المختلفة ".

٢ - مفهوم الفقر:

ليس هناك اتفاق على معنى واحد لمفهوم الفقر Poverty ، وإنما هناك اجتهادات كثيرة، تتداخل في أكثر من نقطة. ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، من أهمها اختلاف المواقف المبدئية للباحثين المختلفين من الفقر وتصورهم لما يلزم بشأنه، وتنوع المنطلقات النظرية والاختيارات المنهجية وغيرها. فضلاً عن هذا، هناك عوامل ثانوية كثيرة، ربما من أبرزها اختلاف

السياقات الحضارية التي يظهر الفقر فيها، وتباين صور الفقر ومدى انتشاره وحدته باختلاف المجتمعات والعصور (حجازي، ١٩٩٦: ٩).

وعلى الرغم من اختلاف الدراسات المتخصصة في مجالات العلوم الاجتماعية التي تناولت الفقر في تحديد أبعاده، وسماته، ومؤثراته، وسبل قياسه ومكافحته، إلا أنها تتفق جميعاً في أن الفقر أكبر انتهاك لحقوق الإنسان، وأنه ليس "قَدراً مقدوراً" وإنما هو ثمرة سياسات تنموية مختلة أو منحازة، وأنه ظاهرة يمكن بل ويجب مكافحتها (الفقي، ٢٠١٧: ٩٤).

إن اعتماد تعريف محدد للفقر من جانب صانعي السياسات التنموية والباحثين والمتدخلين أمر جوهري وحاسم الأهمية من أجل دراسة هذه الظاهرة وأسبابها ودينامياتها وللتعرف على مجموعة السكان الفقراء وخصائصهم والتمكن من صياغة السياسات المناسبة للقضاء على الفقر وكبح آليات الإفقار واللامساواة (نعمة، ٢٠٢١: ٩٠).

والفقر ظاهرة مركبة ومعقدة ذات أبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويُستخدم مفهوم الفقر بصفة عامة للدلالة على ظاهرة أو وضعية تتم محاولات قياسها بأكثر قدر من الدقة، بحيث تقترب تعبيراتها من الفهم الشائع ومن الواقع، من دون أن تتطابق معه بالكامل، ويغلب فيه المجرد على المتعين، والمعقول على المحسوس، والكم على الكيف، والقياس على الوصف (نعمة، ٢٠٢١: ٨٩).

ويعرف بأنه إنخفاض دخل الأسرة إلى ما دون حد معين، مما يجعل من المستحيل على الأفراد أو الأسر تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والمأوى ومياه الشرب النظيفة والتعليم والرعاية الصحية، وكثيراً ما يرتبط هذا النوع من الفقر بالحرمان الشديد والجوع والمعاناة وارتفاع خطر الوفاة المبكرة. وهو ما يعرف بالفقر المطلق (Amaechi, 2023 : 39).

ويعرف الفقر بأنه حالة تلحق بالفرد أو المجتمع حين تعوزه أشياء ضرورية لازمة لممارسة أوجه النشاط. ولما كان مستوى المعيشة لشعب معين يتغير من حين إلى آخر - حسب التقدم المُحقق في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي - فإن حالة الفقر تختلف بحسب المستويات التي ننظر منها وتظل دائماً خاضعة للأحكام القيمية. كما يُعرف بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة باحترام الذات، ويُنظر إلى المفهوم نظرة نسبية لارتباطه بمستوى المعيشة في المجتمع وتوزيع الثروة ونسق المكانات والتوقعات الاجتماعية (محمد، ٢٠١٩: ٢٣٥-٢٣٦).

ويُعرف أيضاً بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها. والفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهية المادية للفرد، ولكنه يعني أيضاً الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل خوض حياة مديدة وسليمة صحياً وخلافه، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ومن الواضح أن الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التي يرغب الناس التمتع بها (الفقي، ٢٠١٧: ٩٥). وهو ما يعرف بالفقر متعدد الأبعاد أو منظور الفقر الثلاثي (UNDP, 1997: 15) حيث ينظر مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد العالمي إلى ثلاثة أبعاد للرفاهية (الصحة والتعليم ومستويات المعيشة) ويقيسها بعشرة مؤشرات: التغذية، ووفيات الأطفال للصحة، والالتحاق بالمدارس، وسنوات الدراسة بالتعليم، ووقود الطهي، والصرف الصحي، ومياه الشرب، والكهرباء، والإسكان، والأصول لمستويات المعيشة (Borga and, D'Ambrosio, 2021: 105638).

وعلى هذا يمكن تعريف ظاهرة الفقر إجرائياً " بأنه قضية متعددة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية تعبر عن حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها، ولا يقتصر هذا الحرمان على الحرمان المادي من اشباع الحاجات الأساسية " مأكلاً، ومشرباً، ومسكن، وملبس " بل يشمل الحاجات غير المادية " مثل التعليم، والصحة، والترفيه.. الخ ". كما يشمل الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل خوض حياة مديدة وسليمة صحياً وخلافه، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ويعد الفقر أكبر انتهاك لحقوق الإنسان، وأنه نتاج سياسات تنموية مختلة أو منحازة، يجب مكافحتها " .

٣- مفهوم المنظور التنموي :

أظهرت الأدبيات التنموية أن هناك توافقاً متزايداً في الآراء بأن التنمية عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تفاعلات متداخلة بين أهدافها المختلفة، ويتطلب هذا الأمر تصميماً منهجياً للسياسات والاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف (على، ٢٠١٩: ٤٤). كما أن التنمية عملية شاملة تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى المعيشة، والارتقاء بنوعية، وزيادة قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية (أبو هزيم، والنور، ٢٠١٣: ١٨١).

وعلى هذا يمكن تعريف المنظور التنموي إجرائياً " رؤية كلية متعددة الأبعاد للسياسات والبرامج التي تتبناها وتنفذها الدولة لتوفير الحد الأدنى للحماية من المخاطر الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الأسر أو الأفراد لاسيما الفئات الضعيفة والمهمشة، والخدمات الاجتماعية الأساسية التي توفرها بهدف تحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان، وكذلك حماية المواطنين من التقلبات الشديدة في مستوى المعيشة نتيجة للتغيرات الاقتصادية المختلفة، وتجنب سقوط فئات في دائرة الفقر، أو العمل على إخراج فئات من ذات الدائرة".

خامساً: النماذج والأطر النظرية:

تعددت الرؤى النظرية لتفسير منظومة الحماية الاجتماعية والفقير، ومنها الآتي:

١ - المدخل الاقتصادي:

أ- نموذج الحلقة المفرغة للفقير The vicious circle of poverty mode :

تم تطوير نموذج الحلقة المفرغة للفقير على يد " Ragnar Nurkse راجنار نوركسي" في شرح الإمكانات المحدودة للدول النامية لخلق ظروف مستقرة للنمو الاقتصادي، ورأى أن الأزمة الاقتصادية لا يمكن فهمها دون النظر إلى مظاهرها الاجتماعية والسياسية والسياق المجتمعي لها (Kotios , 2015 :64) .

ويقوم هذا النموذج على أن المجتمعات المتخلفة التي توجد بها مجموعة دائرية من العوامل ترتبط ببعضها البعض، وتتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية على نحو من شأنه الإبقاء على التخلف في الدول المتخلفة بشكل مستمر، والإبقاء على انخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد الفقيرة، ومن خلال هذه العلاقة الدائرية بين مظاهر التخلف يمكن، كما يشير محمود شعبان، اعتبار خصائص التخلف نتيجة للفقير وانخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد الفقيرة، وسبباً له في نفس الوقت (شعبان، ٢٠٠٥ : ٥٢)، وأنظر أيضاً (García & Sánchez (Levasseur, 2017:618-625), (2019:143-156

وتوجد أمثلة متعددة لحلقات الفقر منها (Kotios, 2015 :64):

أ- الحلقة المفرغة المالية: حيث يؤدي التخفيض الجذري في إجمالي النفقات العامة وزيادة الضرائب إلى انخفاض الطلب النشط، وانخفاض الإنتاج والعمالة وانخفاض في إيرادات القطاع العام ودخل صندوق التأمين/التقاعد، كل هذا يؤدي إلى زيادة أخرى في الدين العام، وزيادة الضرائب. كما أن الأزمة الائتمانية بسبب مستوى الدين العام، والركود، وتقلب الائتمان، وهروب رأس المال إلى الخارج، وسحب الودائع لتغطية الاحتياجات الأساسية وضعف الحصول على السيولة من الخارج، كلها تؤدي إلى انخفاض في تمويل الاقتصاد، وتعزيز الركود، وتفاقم السيولة المصرفية، وما إلى ذلك.

ب- الحلقة المفرغة لتخفيض قيمة العملة داخلياً: حيث يؤدي تخفيض الأجور - بتخفيض قوة العملة من الناحية الشرائية - إلى تقليل الطلب والإنتاج، الأمر الذي يزيد من البطالة، ويقلل من الأجور والدخل العام ويؤدي إلى تدابير داخلية جديدة، منها تخفيض قيمة العملة وما إلى ذلك.

ج- الحلقة المفرغة النفسية: فالتوقعات السلبية لمستقبل البلاد واقتصادها وانخفاض طلب المستهلكين للسلع (خاصة السلع المعمرة) والاستثمارات، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الركود وتفاقم التوقعات وما إلى ذلك.

د- الحلقة المفرغة السياسية والاجتماعية: فالأزمة الاقتصادية تسبب عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين، وفي الوقت نفسه، اختلال التماسك الاجتماعي وزيادة التوترات والاشتبكات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تدهور البيئة الاقتصادية والاستثمارات، وزيادة الخسائر في ساعات العمل بسبب الإضرابات، مما يقلل من فعالية إدارة الأزمات، وإبطاء التغييرات الهيكلية، وأخيراً تعزيز الوضع المالي والركود الذي بدوره يضعف الاستقرار السياسي والاجتماعي وما إلى ذلك.

ولقد وجهت لهذا النموذج العديد من الانتقادات، حيث أشار "ميردال" إلى أنه يمكن الخروج من حالة الفقر عن طريق الحركة التراكمية، فكما تتجه العملية التراكمية بسرعة متزايدة إلى أسفل وتسبب زيادة في الفقر، فيمكن أيضاً أن تتجه بسرعة متزايدة إلى أعلى وتسبب خروجاً من الفقر، ومزیداً من الغنى. كما وجهت إليه أيضاً اعتراضات على أساس أنه لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير الفقر، إذ أهملت الجانب التاريخي للظاهرة، كما أنه اعتمد على وجود علاقة دائرية بين مجموعة من العوامل دون تحليلها ودراسة مختلف العلاقات التي تؤثر عليها. كما لم يهتم بمعرفة حجم كل من هذه العوامل وبالتالي مدى أهميتها الاستراتيجية (شعبان، ٢٠٠٥ : ٥٣).

ب- نموذج الاتجاه الليبرالي:

يتبنى هذا الاتجاه فكرة عدم التدخل وتقليص مسؤولية الدولة في اشباع الحاجات الاجتماعية إلا في وقت المخاطر والأزمات، ويتبنى هذا الاتجاه المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (عبد الغني، ٢٠١٧: ٢٥٨). وفي هذا الإطار يرى البنك الدولي الحماية الاجتماعية بأنها تلك السياسات التي تساعد الأفراد والجماعات والمجتمعات على إدارة المخاطر ومواطن الضعف وحمايتهم منها. وبحسب ذلك

تعتبر - طبقاً لرؤية علي غانم - منظومة الحماية الاجتماعية شاملة لكل جوانب الضعف والهشاشة التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد في المجتمعات الحديثة تحت تأثير الأزمات والكوارث أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تراعي الأبعاد الإنسانية أو نتاج حالات العجز وافتقاد القدرة على العمل والإنتاج (غانم، ٢٠٢١: ٣٩).

ج- نموذج الاتجاه المحافظ:

يؤكد هذا الاتجاه على مفهوم الحق في الرعاية الاجتماعية ومبدأ العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية باعتبارها نسق أو منظومة من البرامج والخدمات التي تستهدف تلبية الحاجات وتقديم المساعدات للفئات الفقيرة. ويتبنى هذا الاتجاه الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. حيث ترى منظمة العمل الدولية أن مفهوم الحماية الاجتماعية يترادف مع مفهوم الضمان الاجتماعي وتسعى إلى حث الحكومات والمنظمات الأهلية على اعتبار أن برامج الحماية الاجتماعية حق وليس خدمة من خلال دعوة الحكومات إلى تعديل التشريعات التي تؤكد على هذا الحق والعمل على سد الفجوات في الحماية الاجتماعية ومد شمولها ليعطي جميع فئات السكان (عبد الغني، ٢٠١٧: ٢٥٩).

٢- المدخل السوسيولوجي:

أ- النموذج النظري الذي قدمه إميل دوركايم:

ابتكر إميل دوركايم عدة آليات لتوفير الحماية الاجتماعية للشرائح الاجتماعية المهمشة وذلك حتى يقطع الطريق على أية نزعات راديكالية قد تشيع الفوضى الاجتماعية على حد تعبيره، أو تعمل على تفكيك التماسك الاجتماعي. وتتمثل الآلية الأولى في تأسيس الجماعات المهنية التي تشكل بالنسبة لإميل دوركايم تصوراً للمجتمع المدني. حيث تشكل هذه الجماعة ساحة مشتركة بين أصحاب الأعمال والعمال، في إطارها يتحمل أصحاب الأعمال مسؤولياتهم نحو العمال كشرائح اجتماعية ينبغي تخفيف حرماناتها بإشباع حاجاتها الاجتماعية. في المقابل أن يقنع العمال بإشباع حاجاتهم دون غيرها. وتتمثل الآلية الثانية في الدولة التي تتولى ضبط التوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، بما يؤمن الحفاظ على الإنتاج وسوق تصريف السلع. وهو ما يعد لصالح رجال الأعمال، في مقابل تأمين الحدود الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية للفئات الاجتماعية المهددة بالتهميش الاجتماعي حتى لا تكون مصدراً لنشر الفوضى الاجتماعية. وبعد القانون هو الآلية الثالثة للحفاظ على مختلف الفئات الاجتماعية لكي تؤدي أدوارها حسب متطلبات المجتمع، وبما لا يؤدي إلى فرض الحرمان على أي من

الفئات الاجتماعية. فالدولة والقانون آليات للحفاظ على استقرار المجتمع بحد أدنى من الحماية الاجتماعية للشرائح المعرضة للخطر (أبو قورة، ٢٠١٠: ٢٤-٢٥).

ب- نموذج التهميش الاجتماعي:

يدور هذا النموذج حول الأفكار المطروحة في تفسير التهميش من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، حيث ينظر إلى ظاهرة الفقر والفقراء باعتبارها نتائج تحولات بنيائية " سياسات تنموية " محكومة بعناصر محلية ودولية، وترتكز على أبعاد طبقية وسياسية. وبالتالي يعد استبعاد مجموعة من السكان ذوي الدخل المنخفض، وافتقارهم إلى الأصول نتيجة مباشرة للتهميش والحرمان وليس نقص الإنتاج الاجتماعي (حمدان، والسيد، ٢٠٠٦: ٤٢٧).

ج- نموذج التنمية البشرية:

تشير أدبيات التنمية إلى أن نماذج التنمية التي بشر بها الفكر التنموي فيما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين، قد أكدت على التنمية من أعلى سواء التي تقوم بها الدولة في المجتمعات الاشتراكية أو القطاع الخاص بتنظيم من الدولة في المجتمعات الليبرالية. ومع انهيار الاشتراكية وتوحش الرأسمالية برز تيار تنموي جديد وهو نموذج التنمية البشرية أو التنمية المتمحورة حول البشر، كما برزت تنظيمات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية لكي تعمل تنمية المجتمع من أسفل، بواسطة المهتمين والعاجزين عن إشباع حاجاتهم، أو فاقدى القدرات. بحيث تسعى المنظمات غير الحكومية من خلال أنظمتها في الحماية الاجتماعية، باتجاه العمل على إشباع حاجاتهم في حدودها الدنيا، إضافة إلى العمل باتجاه تطوير قدراتهم، لتمكينهم من التدفق في المجرى الرئيسي للمجتمع بما يؤكد إنتمائهم وإرتباطهم بمجتمعهم. ومن الضروري تضافر جهود المنظمات غير الحكومية مع جهود الدولة والقطاع الخاص لإنجاز هذه المهمة (أبو قورة، ٢٠١٠: ٢٧).

ونموذج التنمية البشرية - كما يشير سعيد حمدان وسيد جاب الله السيد - يهدف إلى تقليص الفقر من خلال مفهوم إنتاجي، وأنه في جوهره بمثابة استراتيجيات متوائمة مع البيئة إذ لا بد من وضع الفقراء في المجرى الرئيس للتنمية عن طريق اتباع سياسات واعية تهدف إلى تخفيف فقرهم وإدراج مساهماتهم في عملية التنمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية ورفع قدرات الفقراء بمنحهم فرصاً ميسرة وبغير عراقيل للحصول على الأرض والموارد ورأس المال والبنية الأساسية والتكنولوجيا والأسواق (حمدان، والسيد، ٢٠٠٦: ٤٢٩).

وتأسيساً على ما سبق **تنطلق الدراسة الحالية من المدخل السوسيولوجي** وتحديدًا من خلال نماذج أميل دوركايم، والتمهيش الاجتماعي، والتنمية البشرية. وبالتطبيق على الحالة المصرية نجد أنه خلال فترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى قيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ تحملت الدولة المسؤولية كاملة عن تحقيق العدالة الاجتماعية. فالدور الاجتماعي للدولة كان بمثابة الآلية التي تتولى ضبط التوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية- طبقاً لنموذج إميل دوركايم - حيث انصب اهتمام السياسات التنموية بقضايا التشغيل من خلال كفالة تشغيل الخريجين بالقطاعات المختلفة، وضمان الحد الأدنى للأجور، وتحقيق زيادة دورية في المستوى العام للأجور ليتناسب مع المستوى العام للأسعار، والتوسع في الدعم السلمي والخدمي للاستهلاك الأساسي.

إلا أن الحكومة المصرية اتجهت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين نحو تبني توجهاً تنموياً مغايراً، يقوم على تبني اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وجاء ذلك تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة. فعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي حققتها الحكومات المصرية المتعاقبة في ظل هذه السياسات إلا أن عوائد هذه المعدلات المرتفعة لم تكن تنعكس بالشكل المطلوب على قطاعات واسعة وكبيرة من المجتمع المصري التي استمرت تعاني وبشكل متزايد من النقص الشديد في تحقيق الاحتياجات الأساسية، ومن الحرمان والتمهيش الاجتماعي.

وفي أعقاب ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وفي سياق التأسيس للجمهورية الجديدة شهدت منظومة الحماية الاجتماعية في مصر تحولاً أساسياً سعيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية التي غابت بصورة كبيرة. ومن هنا كان الاهتمام المتزايد بقضايا العدالة الاجتماعية وفي جوهرها قضايا منظومة الحماية الاجتماعية. ولقد انطلق التغيير الجذري في فلسفة منظومة الحماية الاجتماعية في مصر من ثلاثة منابع أساسية هي دستور ٢٠١٤، وأهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠.

هذا وعلى الرغم من التداخيات الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة ١٩٨١-٢٠١١، إلا أن الحكومة المصرية اتجهت نحو تبني ذات النموذج التنموي بتنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد القومي يغطي الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٩ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. فضلاً عن التداخيات الاجتماعية السلبية العديدة التي تتضمنها مثل هذه البرامج بسبب طبيعتها التقشفية، واجهت مصر - خلال الفترة الممتدة منذ نهاية عام ٢٠١٩

وحتى الآن (٢٠٢٤) - مثل بقية دول العالم أزميت جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية - التي لا تزال تلقي بظلالها حتى الآن - ظروفًا اقتصادية واجتماعية وتنموية صعبة تمثلت أهمها في موجة الغلاء والتضخم التي تجتاح المجتمع المصري حالياً، بالإضافة إلى حرب غزة.

سادساً: الدراسات السابقة:

أُجريت العديد من الدراسات الأجنبية والعربية حول منظومة الحماية الاجتماعية وظاهرة الفقر، بعضها ذو طابع تنظيري، وبعضها ذو طابع تطبيقي ميداني، وتم تصنيف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الراهن في ضوء المتغيرات الأساسية للبحث إلى محورين هما: الدراسات التي تناولت الحماية الاجتماعية والفقر: تجارب عالمية، والدراسات التي تناولت منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري.

أولاً: الدراسات التي تناولت الحماية الاجتماعية والفقر (تجارب عالمية)

من الدراسات الأجنبية التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور دراسة **Armando Barrientos (2011)** ، الحماية الاجتماعية والفقر. هدفت الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تقييم مساهمتها المحتملة في معالجة الفقر والضعف في البلدان النامية حول العالم وعددها (١٤) دولة. خلصت الدراسة إلى أن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في البلدان النامية يواجه العديد من القيود التي يتعين التغلب عليها. وهذه القيود أكثر حدة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل. ومن بين هذه القيود، يشكل التمويل عائقاً رئيساً أمام توسيع نطاق الحماية الاجتماعية. كما يواجه أزمة الاستدامة على المدى الطويل، حيث أن البلدان النامية ليست في وضع يسمح لها بتمويل موسع لنطاق الحماية الاجتماعية من خلال الضرائب على الرواتب، وهو أمر أساسي لنشوء دولة الرفاهية في البلدان المتقدمة، كما أنه هناك فجوات وصعوبات كبيرة في قياس الحماية الاجتماعية في البلدان النامية، حيث أن البيانات المتاحة محدودة وغير مكتملة. وأخيراً، فإن نطاق الإثفاق العام على المساعدة الاجتماعية أضيق بكثير من نفس النطاق المخصص للحماية الاجتماعية. ويتراوح هذا النطاق بين بلدان أمريكا اللاتينية من (٠.٥%) إلى (١.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يقل في آسيا عند (٠.١%) إلى (١.١%) من الناتج المحلي الإجمالي (Barrientos, 2011).

وتأتي دراسة **Ariel Fiszbein and Others (2014)** لتركز على بيانات برامج الحماية الاجتماعية الواردة في (أطلس الحماية الاجتماعية: مؤشرات المرونة والكفاية) وتضم مجموعة بيانات تستند إلى مسوحات أسرية حديثة نسبياً (بعد عام ٢٠٠٥)، وتحتوي على أسئلة

حول الحماية الاجتماعية، أو وحدات تسمح بتحديد المستفيدين من البرامج الاجتماعية، لعدد (٥١) دولة حول العالم، واعتمدت الدراسة على التحليل الثانوي للبيانات المتاحة، وتوصلت إلى أن برامج الحماية الاجتماعية حول العالم ساهمت في دعم (١٥٠) مليون شخص من الوقوع في براثن الفقر. وحتى لو تمكنت جميع البلدان منخفضة الدخل من تحقيق أفضل كفاءة استهدافية على الإطلاق في العالم، فإن (٥٠%) فقط منها قادرة على تقليص فجوة الفقر إلى النصف من خلال الحماية الاجتماعية. وبالنسبة لنصف البلدان منخفضة الدخل، ولأكثر من خمس جميع البلدان في العينة، فإن القضية تتعلق بكفاية الميزانية، وليس كفاءة الاستهداف Fiszbein and Others, 2014).

أما دراسة (Lavinia Netoiu, Silviu Cârstina 2014)، تحليل العلاقة بين مستويات الحد الأدنى للأجور في الدولة، ومؤشرات الحماية الاجتماعية وعتبة الفقر، فقد انطلقت من مفهوم سوق العمل، وسعت إلى تحليل الارتباط بين مؤشر مستوى الحد الأدنى للأجور الذي يعكس الحماية الاجتماعية لكبار السن في سوق العمل، وإعانات البطالة ولكن من حيث المستوى النسبي لخط الفقر في رومانيا. واعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة على الموقع المخصص للمعهد الوطني للإحصاء، وتم اختيار فترة التحليل ٢٠٠٠ - ٢٠١٢. واستخدمت الأساليب والتقنيات الإحصائية، وتم إجراء تحليل الارتباط باستخدام برنامج SPSS. توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباطية قوية بين مؤشر مستوى الحد الأدنى للأجور وارتفاع معدلات الاقتراب من عتبة الفقر Poverty threshold وبالتالي لا توفر برامج التأمين والحماية الاجتماعية في رومانيا مستوى معيشي لائق سواء لمن فقد وظيفته أو من هم في سن التقاعد، كما كشفت الدراسة عن الدور الذي لعبته الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ حيث أظهر عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وضعاً حرجاً على مستوى الحد الأدنى للأجور، وركوداً اقتصادياً، خاصة عندما تزايدت نفقات إعانات البطالة (Netoiu, 2014).

وهدفنا دراسة صلاح هاشم (٢٠١٤) الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة الاجتماعية لدى المهمشين، إلى إلقاء الضوء على مفاهيم الحماية الاجتماعية ودور العمل الأهلي في تمكين الفقراء والمهمشين وتطور وظائف ونظم وآليات الحماية الاجتماعية. أشارت الدراسة إلى أنه بعد مرور أكثر من ستين عاماً على نشوء الأمم المتحدة لا زلنا نرى العنف طاعياً والفقراء يزدادون فقراً والأغنياء يزدادون ثراءً، فالفقر ظاهرة قديمة جداً وآفة اجتماعية

خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة، اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية وبيئية. ولمواجهة هذا الواقع المعتم في حياة الإنسانية استضافت الأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠٠ م قمة الألفية، حيث وضع حشد غفير من قادة العالم التنمية في صدارة جدول الأعمال العالمي، وذلك من خلال تبنيهم للأهداف التنموية للألفية، وتحديد أهداف واضحة المعالم للحد من الفقر والمرض والأمية وتلوث البيئة والتمييز ضد المرأة وتحاشي وقوع الشعوب في براثن المجاعة وذلك بحلول ٢٠١٥م (هاشم، ٢٠١٤).

وألفت دراسة أميرة محمد محمود محمد فايد (٢٠١٥)، كفاءة جهود شبكة الأمان الاجتماعي في تدعيم حق العمل للفئات الفقيرة الضوء على كفاءة جهود شبكة الأمان الاجتماعي في تدعيم حق العمل للفئات الفقيرة، وأشارت إلى أن شبكة الأمان الاجتماعي كأحد آليات مواجهة مشكلات الفئات الفقيرة، تتكون من عدة مشروعات وصناديق، وتستهدف إمتصاص الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وخصوصاً الآثار التي تحدثها على الحياة المعيشية للفئات الفقيرة، وحق العمل باعتباره أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة التي تمر بها كثير من الدول النامية من عدم توافر فرص عمل مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، وظاهرة الفقر باعتبارها من أهم مشكلات الدول النامية والناجمة عن عدم توافر تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات، حيث مازالت التفرقة والتمييز في بعض المجتمعات نتيجة الديانة، الجنس، اللون،... الخ (فايد، ٢٠١٥).

وتناولت دراسة يحيى محمد محمد هاشم (٢٠١٧)، التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر، دراسة تحليلية، حيث قدمت تحليلاً لبعض التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر والتي حققت نتائج ايجابية في تحسين نوعية الحياة للفقراء والمهمشين وإيجاد فرص حقيقية لتوليد الدخل لهم. وشملت التجارب بنك جرامين، وتجارب ماليزيا، والبرازيل، وشيلي، والإكوادور، والمغرب، وسياسات البنك الدولي من أجل الحماية الاجتماعية، والمكسيك. وخلصت الدراسة إلى أنه لنجاح شبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر فمن الضروري أن تكون هناك إرادة ورغبة من الدولة ومؤسساتها في دعم التجربة ودفعها للنجاح، حيث يتوجب أن يتبع المشروع وكافة مشروعات شبكة الحماية الاجتماعية إدارياً جهة واحدة فقط مما يسهم في تحقيق النجاح (هاشم، ٢٠١٧).

كما بحثت دراسة (2017) Youssouf Kiendrebeogo الحماية الاجتماعية للحد من الفقر في الإنفاق الاجتماعي في الفترة ١٩٨٤م-٢٠١٠ في البلدان النامية،

واعتمدت على قاعدة البيانات الفريدة عبر البلدان حول الفقر لاستكشاف الدور الذي تلعبه الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر أثناء الأزمات المالية، وتشير النتائج إلى أن الأزمات المالية مرتبطة بزيادات في معدلات نمو أعداد الفقراء وفجوة الفقر بنسبة (٧%، و ١٢%) على التوالي. وهذه التأثيرات الضارة للفقر الناجمة عن الأزمات المالية أقل بكثير في البلدان ذات الإنفاق الاجتماعي الأعلى، مما يشير إلى أهمية الحماية الاجتماعية للحد من الفقر في أوقات الأزمات والمكاسب المحتملة من التدخل السياسي (kiendrebeogo,2017).

وبحثت دراسة (2019) Raj M. Desaia and Nita Rudra التجارة والفقر والحماية الاجتماعية في البلدان النامية عن كيف تؤثر التحولات في التجارة على الحماية الاجتماعية للفقراء، واستخدمت الدراسة قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية - مؤشرات المرونة والكفاية (ASPIRE) التابعة للبنك الدولي للمؤشرات الخاصة بالحماية الاجتماعية، والتي تغطي عدداً متقطعاً من السنوات بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١١. وتم الاعتماد على مقياس بسيط للإنفاق الإجمالي على جميع أشكال الحماية الاجتماعية، فضلاً عن مقاييس "التغطية" و"الكفاية" لمختلف مكونات الحماية الاجتماعية. والتغطية هي ببساطة النسبة المئوية للسكان المشاركين في برامج الحماية الاجتماعية والعمل (بما في ذلك المستفيدون المباشرون وغير المباشرين) حسب نوع البرنامج. وكفاية الفوائد هي إجمالي مبلغ التحويل الذي يتلقاه جميع المستفيدين كنسبة من إجمالي دخولهم أو استهلاكهم. وتوصلت الدراسة إلى أن أن العجز التجاري قد يحفز الحكومات على تعزيز حمايتها الاجتماعية عبر الفئات المختلفة، بما في ذلك الشرائح الضعيفة من السكان (Desaia and Rudra, 2019).

أما دراسة (2021) Essa Chanie Mussaand & Others، ربط الحماية الاجتماعية الموجهة للفقر والتأمين الصحي المجتمعي في إثيوبيا: الالتحاق والروابط والفجوات، فقد استهدفت الكشف عن أسباب عدم الالتحاق ببرامج الحماية الاجتماعية في إثيوبيا، وقامت الدراسة بفحص وتحليل البيانات المقطعية من المسح الأساسي لبرنامج الحماية الاجتماعية (شبكة الأمان المتكاملة) الذي تم تنفيذه في أربع مقاطعات ريفية في منطقة أمهرة بين ديسمبر ٢٠١٨ وفبراير ٢٠١٩، وتم جمع البيانات من (٥٣٩٨) أسرة مستفيدة من برنامج شبكة الأمان، وكشفت الدراسة أن الفئات الأكثر إلحاقاً هم ذوو الإحتياجات الخاصة ، والبالغين في الأسر وأرباب الأسر من الذكور والإناث، أما عن السبب الأكثر شيوعاً في عدم الالتحاق ببرنامج الحماية الاجتماعية "التأمين الصحي" هو عدم القدرة على توفير رسوم الالتحاق بالبرنامج

بسبب ارتفاعها، وهو ما لم تتمكن الأسر شديدة الفقر من توفيره (Mussaand, et al.) 2020.

وتناولت دراسة Liyousew G. Borga and Conchita D'Ambrosio

(2021) الحماية الاجتماعية والفقر متعدد الأبعاد، تأثير ثلاثة مخططات واسعة النطاق للحماية الاجتماعية في إثيوبيا والهند وبيرو على الفقر متعدد الأبعاد، واستخدمت الدراسة بيانات مشروع Young Lives، وهي دراسة تتبع حياة الأطفال في أربع دول: إثيوبيا والهند (في ولايتي أندرا براديش وتيلانجانا) وبيرو وفيتنام على مدى ١٥ عامًا. في كل دولة من دول الدراسة، تتضمن مسوحات Young Lives حيث تم تتبع (٣٠٠٠) طفل في المجموعة الأولى وتضم من وُلدوا بين يناير ٢٠٠١ ومايو ٢٠٠٢، وتتكون المجموعة الأكبر سنًا من حوالي (١٠٠٠) طفل من كل دولة وُلدوا في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وتوصلت الدراسة إلى أن كلاً من معدل حدوث الفقر متعدد الأبعاد وشدته انخفض في البلدان الثلاثة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦، وكان ذلك أكثر بالنسبة للمشاركين في البرنامج مقارنة بغير المشاركين. وتستمر التأثيرات الإيجابية حتى في الأمدين المتوسط والطويل (Borga and conchita, 2021).

أما دراسة (Zonaira Naseer and others (2021) تمكين المرأة الريفية من خلال برامج الحماية الاجتماعية: دراسة حالة برنامج بينظير لدعم الدخل في البنجاب (باكستان). وتناولت الدراسة برنامج دعم الدخل لبرنامج بينظير - أحد برامج الحماية الاجتماعية التي تقدم مساعدة مالية غير مشروطة للنساء الفقيرات. أجريت الدراسة لاستكشاف دور برنامج دعم الدخل باستخدام المقابلات مع عينة من (١٦٠) امرأة مستفيدة من البرنامج. وأظهرت النتائج أن غالبية المستفيدين (٧٨.٨%) متزوجات، من أصول ريفية. وكان عدد كبير (٨٠%) من المستفيدين أميين. وبالمثل، فإن الغالبية العظمى (٨١.٩%) من المستجيبين لديهم العمل كمصدر للدخل. ووافق (٩٥%) على أن المساعدة يجب أن تكون أكثر من ٥٠٠٠ روبية / شهر أو ١٠٠٠٠ روبية / شهر. وبالمثل، وافق (٦٩.٤%) من المستجيبين على أن الإناث البالغات يجب أن يتخذن القرارات الأسرية وأن يذهب الأطفال إلى المدرسة بغض النظر عن الجنس. ويجب على الحكومة أن تقدم بدل مساعدة مناسب للأسر المحتاجة وخاصة لتمكين المرأة. (Naseer, others, 2021).

وانطلقت دراسة (Edson Mugore (2022، دوافع التغييرات في السياسات والآثار المترتبة على تغيير سياسة الحماية الاجتماعية في زيمبابوي، من هدف رئيس تمثل في تحديد

دوافع التغييرات في السياسات وتأثيرها على تغيير سياسة الحماية الاجتماعية (الاختيار والتصميم والتنفيذ) في زيمبابوي، وتم الإعتماد على المقابلات المتعمقة مع صناعات السياسات من خلال الإعتماد على عينة كرة الثلج، وتوصلت الدراسة الى أن سياسات الحماية الاجتماعية في زيمبابوي تعمل كنهج لإدارة المخاطر لمعالجة الصدمات المتغيرة والخاصة. فهي تزيد من قدرة الفئات الضعيفة على الصمود وتدعم أهداف الحكم الديمقراطي لعام ٢٠٣٠، كما رصدت الدراسة قدرة الجهات الفاعلة الدولية على تشكيل جدول الأعمال والتنفيذ من خلال تحديد أولويات الأحداث مثل معالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي ومخاوف حماية الطفل كجزء من جدول أعمال التنمية العالمية (Mugore , 2022).

وتناولت دراسة (Priscilla Boateng (2023) برامج الحماية الاجتماعية في غانا:

تأثير تمكين سبل العيش في مواجهة الفقر على المستفيدين تأثير مبادرة التمكين لسبل العيش ضد الفقر في غانا للتخفيف من حدته. وهي مبادرة رئيسية للحماية الاجتماعية، واستخدمت الدراسة العينات العمدية وعينة كرة الثلج ٦٠ سنة فما فوق، كما اشتملت عينة المجموعات البؤرية على (٢٠) مفردة متنوعة من حيث الخصائص السكانية. وخلصت الدراسة الى أن العديد من المستفيدين أفادوا أن البرنامج ساعدهم على التواصل مع الآخرين في مجتمعهم وبناء علاقات أقوى مع أفراد الأسرة والأصدقاء، كما أفاد المستفيدون أنهم قبل انضمامهم للبرنامج لم يكونوا قادرين على ادخار أي مبلغ من المال للاستخدام في المستقبل أو حتى لدعم أفراد الأسرة. وفي الوقت الحالي، أفاد ٣١ مستفيداً أنهم قادرون على الادخار لحالات الطوارئ، على سبيل المثال إذا احتاجوا إلى نقل طفل إلى المستشفى، أو إذا لم يكن هناك طعام في المنزل. كما أفاد آخرون أنه على الرغم من عدم قدرتهم على الادخار، إلا أنهم قادرون على مساعدة أسرهم بدلاً من الاعتماد على الغرباء للمساعدة في كل مرة (Boateng, 2023).

وجاءت دراسة (Mariam Abouelenin and Yang Hu(2024) انعدام

الأمن الغذائي وجودة الحياة خلال جائحة كوفيد-١٩ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تناولت استجابات برامج الحماية الاجتماعية في بلدان شمال ووسط الشرق الأوسط إبان جائحة كورونا والتغيرات المناخية وتم تقييم ودراسة برامج الحماية الاجتماعية في أربعة دول هي مصر وتونس والأردن والمغرب، وتم تحليل بيانات من مسح الأسر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لرصد جائحة كوفيد-١٩ (٢٠٢٠-٢٠٢١) ، اقتصرت العينة على مستخدمي الهواتف المحمولة في سن العمل (١٨-٦٤)، وخلصت الدراسة أنه من بين البلدان الأربعة

المشمولة في هذه الدراسة نفذت كل من المغرب والأردن تدابير حماية اجتماعية شاملة لمعالجة احتياجات سكانها خلال أزمة الغذاء. ووسع المغرب شبكات الأمان الاجتماعي لتغطية أكثر من ثلاثة أرباع سكانه، بما في ذلك العمال غير الرسميين الذين لم تكن تغطيتهم خطط الحماية الاجتماعية سابقاً. ووسعت البلاد أهلية البرامج القائمة وقدمت إعانات للمواد الغذائية الأساسية، وتضمن نهج الأردن مزيداً من تخفيضات أسعار الغذاء، وتوزيع المساعدات الغذائية، وتحويلات نقدية منتظمة لدعم الأسر طوال الأزمة، بينما كان تخصيص أموال الحماية الاجتماعية الطارئة في تونس ومصر أقل من (٠.٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما وكانت الحماية الاجتماعية في تونس أثناء الوباء محدودة بشكل خاص، حيث لم تغطي سوى ٢٠٪ من السكان (Abouelenin, 2024).

وأخيراً جاءت دراسة (Marium Amir Farooqui and others, 2024) استخدام برنامج الحماية الصحية الاجتماعية والعقبات التي تعترضه بين السكان المسجلين فيه في المناطق الإدارية الفيدرالية في باكستان، وتستكشف الدراسة مدى الاستخدام وتحديد الحواجز التي يواجهها الأفراد في المنطقة الإدارية الفيدرالية الباكستانية فيما يتعلق ببرنامج الحماية الصحية الاجتماعية واستخدمت الدراسة الطريقة المقطعية وشملت المقيمين الدائمين من إسلام آباد وجيلجيت بالتستان وآزاد كشمير. وتم توفير إطار العينة من قبل مكتب برنامج في إسلام آباد، باستخدام طريقة العينات العشوائية البسيطة، واستخدمت الدراسة أداة "مسح الصحة لمنظمة الصحة العالمية ٢٠٠٢ وتوصلت الدراسة الى أن حوالي (١٢٪) من المشاركين استخدموا برنامج الحماية الصحية الاجتماعية، بينما واجه (٦.٥٪) حواجز في الاستخدام (Farooqui and others, 2024).

ثانياً: الدراسات التي تناولت الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري:

من الدراسات الأجنبية التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المجال دراسة **Markus Loewe (2004)**، آفاق جديدة للحماية الاجتماعية في العالم العربي: حالة مصر، تتناول هذه الدراسة الحماية الاجتماعية في العالم العربي وبالنظر إلى مصر كمثال، تتساءل الدراسة عن سبب انتشار الفقر على نطاق واسع؟، ولماذا تشكل المخاطر الاجتماعية عاملاً رئيساً يساهم في انتشار الفقر على الرغم من تعدد أنظمة الحماية الاجتماعية في البلاد؟، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية واجبة التنفيذ، وأن الأنظمة القائمة ممولة تمويلاً جيداً ولكنها غير فعالة وتصب في صالح الأغنياء أكثر من الفقراء، واقترحت الدراسة نهجاً إصلاحياً يعتمد على

استراتيجيات أكثر ابتكاراً، بحيث يجب إطلاق حملات لتوعية الجمهور بالمخاطر الاجتماعية، وينبغي أن يكون الإنفاق على المساعدة الاجتماعية، كما ينبغي إصلاح أنظمة التقاعد العامة، وفي الوقت نفسه، لا بد من فتح سبل جديدة لتلبية الاحتياجات المحددة للعاملين في القطاع غير الرسمي الذين يجدون صعوبة بالغة في التغطية بالتأمين الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية. ولهذا الغرض، يُعتبر التأمين الأصغر نهجاً واعداً في منطقة العالم العربي (Loewe, 2004)

ويبحث دراسة (Moustafa Y. Khalil (2014، مساهمة منظمات المجتمع المدني ذات التوجه الإسلامي في الحد من الفقر في مصر: الآليات والسياسة والدروس في كيفية مساهمة منظمات المجتمع المدني الإسلامية في الحد من الفقر في مصر، من خلال دراسة نوعية لأربع منظمات مجتمع مدني، تضمنت دراسات حالة مقارنة متعمقة، ثلاث منها هي منظمات مجتمع مدني إسلامية، وواحدة هي منظمة غير دينية، وتم استخدام المقابلات شبه المنظمة والمقابلات الجماعية، واستخدام التقييم المقارن السريع. وخلصت الدراسة إلى أن الحماية الاجتماعية من خلال المساجد هي ظاهرة غير رسمية أنشأها الأهالي في مدن مصر بغرض البقاء الاقتصادي، مثل مجموعات الاقتراض غير الرسمية والشبكات الاجتماعية بين الجيران والأصدقاء (Khalil, 2014).

وهدف دراسة يحي محمد محمد هاشم (٢٠١٥)، آليات الحماية الاجتماعية في مصر: دراسة تحليلية، إلى دراسة وتحليل آليات الحماية الاجتماعية في مصر والتي تتخذ العديد من الأشكال بهدف تحسين نوعية حياة الفئات الفقيرة والمهمشة. وخلصت إلى أنه رغم تعدد برامج الحماية المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي إلا أنها لا تتضمن برامج تحقق توليد الدخل أو برامج تعتمد على التنمية المستدامة لتحقيق الدفع بالفقراء من أسفل إلى أعلى (هاشم، ٢٠١٥).

وفي دراسة (Nada Mohamed Kassem (2020 الأدوار والضوابط والقواعد حوكمة الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء ارتفاع معدلات الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي تم استخدام (١٢) مقابلة متعمقة مع صناع السياسات والخبراء في الهيئات الحكومية والدولية وغير الحكومية ذات الصلة في مختلف فروع الحماية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية في مصر من منتصف ديسمبر ٢٠١٩ حتى منتصف فبراير ٢٠٢٠، ويركز التحليل على مستوى نظام الحماية الاجتماعية ككل وعلى مستوى البرنامج، من خلال فحص نظام التأمين الاجتماعي المساهم وكذلك برامج التحويل النقدي غير المساهمة مثل تكافل وكرامة، ومن

خلال عينة كرة الثلج تم الوصول إلى المشاركين المختلفين في الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن برامج الحماية الاجتماعية مجزأة في الغالب، ولا تتمتع برؤية مشتركة، وبالتالي يمكن أن تتداخل المهام في كثير من الأحيان، ولا يمنع التنسيق غير الكافي النظام من تحقيق العدالة الاجتماعية فحسب، بل يمكن أن يعوق تقديم الخدمات (Kassem, 2020).

دراسة جهاد إبراهيم حنفي عبد الحميد (٢٠٢٠)، الأوضاع المعيشية للفقراء في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم، دراسة ميدانية في مجتمع حضري فقير، هدفت هذه الدراسة إلى رصد العلاقة بين التحولات الاقتصادية والسياسية وتصاعد معدلات الفقر في مصر، وتقييم أثر سياسات الحماية الاجتماعية وخلل منظومة الدعم على فقراء مصر، وذلك للنهوض ببرامج الدعم الحالية من أجل الوصول إلى آلية أكثر فاعلية تضمن وصوله إلى الفئات الأكثر استحقاقاً من أجل الارتقاء بالأوضاع المعيشية للفقراء. وقد جمعت هذه الدراسة بين الوسائل الكمية كالاستبيان والإحصاءات الرسمية، والوسائل الكيفية كالمقابلات المتعمقة، والإخباريين والتصوير الفوتوغرافي. وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي أدت إلى اتساع رقعة الفقر والفقراء، حيث تلتهم المستويات المرتفعة للأسعار أي زيادة في الدخل أو أي زيادة تضاف للأجور، كما أن الفقراء يزدادون فقراً بل وينضم إليهم شرائح أخرى بسبب هذه السياسات، وأن سياسة الدعم الحالية أدت إلى دعم الأغنياء على حساب الفقراء. وتوصي هذه الدراسة بضرورة تفعيل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وتوفير كافة المعطيات اللازمة لإحداث طفرة حقيقية من أجل تقاوى المخاطر الاجتماعية إذا ما استمرت هذه الأوضاع (عبد الحميد، ٢٠٢٠).

دراسة أحمد السعيد الهجرسي (٢٠٢١)، الفقراء وبرامج الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري، استهدفت هذه الدراسة تحليل أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي للدولة في مصر لمواجهة ظاهرة الفقر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي كان الفقراء أحد المكونات الفاعلة فيها. وقد أشارت الدراسة إلى أن ظاهرة الفقر تعتبر إفرازاً طبيعياً للخلل في منظومة العدالة الاجتماعية التي كانت نتاجاً لجملة من السياسات التنموية التي أطلقت العنان لآليات السوق وأعطت أولوية واضحة للمصالح الاقتصادية للقوى الرأسمالية في إطار اقتصاد رأسمالي مفتوح ينظر إلى الفقراء باعتبارهم هم مسئولون عن فقرهم. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستخلاصات الأساسية التي تعكس الأوضاع البنائية في المجتمع المصري، وما أفضت إليه من آثار على مستويات

المعيشة لدى العديد من الشرائح الطبقيّة أدت إلى إعادة إنتاج الفقر واتساع نطاق الشرائح التي أضحت تعاني من أعبائه وآثاره المباشرة (الهجري، ٢٠٢١).

وهدفت دراسة نورا عيسى (٢٠٢٢)، أطر الحماية الاجتماعية في الدول الناشئة بالإشارة إلى مصر كتجربة، إلى تحليل آخر التطورات في نظم الحماية الاجتماعية في الدول الناشئة وفي مصر على وجه الخصوص في ظل جائحة كورونا. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن نظم الحماية الاجتماعية مرت بعدة مراحل لتصبح تكيفية، مقاومة للصدمات بأدواتها التوسعية والتكيفية، وذلك فيما يتعلق بدرجة صمود النظام وقدرته على إعداد أفراد للصمود، سواء باتخاذ نهج إصلاحي متدرج أو مستلزم وسياسات سريعة لصد التأثيرات السلبية للصدمات. فعندما تصبح المفاجأة - في ظل تفشي جائحة كورونا - هي الوضع الطبيعي الجديد، فمن المتوقع أن تكون أنظمة الحماية الاجتماعية مرنة في بناء قدرة النظام ككل والفرد، شاملة تعتمد على الإدماج الاجتماعي الشامل (عيسى، ٢٠٢٢).

واتجهت دراسة نعيمة ناصر أحمد (٢٠٢٢)، برامج الحماية الاجتماعية في مصر والوطن العربي، إلى إلقاء الضوء على برامج الحماية الاجتماعية في مصر والوطن العربي، وقد خلصت إلى أن الاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية تركز على توسيع نطاق الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع، وأيضاً المجالات المختلفة التي تهتم بفئات المجتمع، مثل المجالات التي تهتم بقضايا المرأة والعمال والأسرة والطفولة والشباب والصحة ... وغيرها، والاهتمام بمواجهة الأزمات والكوارث (أحمد، ٢٠٢٢).

ويبحث دراسة Merihan Sharara (2023) تأثير مبادرة حياة كريمة على مستوى معيشة المواطن المصري: دراسة حالة محافظة المنوفية التأثير المحتمل للمبادرة على مستويات المعيشة للمواطنين في محافظة المنوفية. وطبقت الدراسة (٧١) استبياناً أجريت مع شركاء ومستفيدين مختلفين من مجتمع الدراسة من خلال وسائل مختلفة مثل المقابلات وجهاً لوجه والمكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني والبريد العادي وتكونت العينة من المواطنين وممثلي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والهيئات الحكومية وتوصلت النتائج إلى أن قريتي أشمون والشهداء بمحافظة المنوفية كانتا من أكثر القرى استفادة من مبادرة "حياة كريمة" في كافة جوانبها الخدمية، وخاصة في مجال التعليم، وكذلك اللامركزية في الحصول على الخدمات المدنية (إصدار شهادات الميلاد... إلخ (Sharara, 2023).

وهدفت دراسة دينا إبراهيم متولي إبراهيم (٢٠٢٣)، متطلبات تحقيق التحول الرقمي لقطاع الحماية الاجتماعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، إلى تحديد مستوى توافر متطلبات التحول الرقمي بقطاع الحماية الاجتماعية، وتحديد الصعوبات التي تعوق توافر متطلبات التحول الرقمي بقطاع الحماية الاجتماعية، ووضع مقترحات لمواجهتها، ومحاولة التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتوافر متطلبات التحول الرقمي بقطاع الحماية الاجتماعية. واستعانت الدراسة بالمسح الشامل للمسؤولين بقطاع الحماية الاجتماعية. وقد خلصت إلى أنه من المتوقع أن يكون مستوى توافر متطلبات التحول الرقمي بقطاع الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي متوسطاً، وأنه توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين توافر التحول الرقمي وتطوير قطاع الحماية الاجتماعية، وأنه من المتوقع أن يكون مستوى صعوبات توافر متطلبات تحقيق التحول الرقمي مرتفعاً (إبراهيم، ٢٠٢٣).

ومن خلال العرض السابق للدراسات ذات الصلة بمشكلة البحث يمكن استخلاص عدد من القضايا والمؤشرات التي تشكل منطلقاً للدراسة الحالية:

- إن الاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية تركز على توسيع نطاق الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع، وأيضاً المجالات المختلفة التي تهتم بفئات المجتمع، مثل المجالات التي تهتم بقضايا المرأة والعمال والأسرة والطفولة والشباب والصحة ... وغيرها، والاهتمام بمواجهة الأزمات والكوارث.

- إن نظم الحماية الاجتماعية مرت بعدة مراحل لتصبح تكيفية، مقاومة للصدمة بأدواتها التوسعية والتكيفية، وذلك فيما يتعلق بدرجة صمود النظام وقدرته على إعداد أفراد الصمود، سواء باتخاذ نهج إصلاحي متدرج أو مستلزم وسياسات سريعة لصد التأثيرات السلبية للصدمات.

- لانجاح شبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر فمن الضروري أن تكون هناك إرادة ورغبة من الدولة ومؤسساتها في دعم التجربة ودفعها للنجاح، حيث يتوجب أن يتبع المشروع وكافة مشروعات شبكة الحماية الاجتماعية إدارياً جهة واحدة فقط مما يسهم في تحقيق النجاح.

- برامج الحماية الاجتماعية حول العالم ساهمت في دعم (١٥٠) مليون شخص وحمايتهم من الوقوع في براثن الفقر.

- توجد علاقة ارتباطية قوية بين مؤشر مستوى الحد الأدنى للأجور وارتفاع معدلات الاقتراب من عتبة الفقر Poverty threshold .

- أهمية الحماية الاجتماعية للحد من الفقر في أوقات الأزمات والمكاسب المحتملة من التدخل السياسي.
- إن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في البلدان النامية يواجه العديد من القيود التي يتعين التغلب عليها، وهذه القيود أكثر حدة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، ومن بين هذه القيود، يشكل التمويل عائقاً رئيساً أمام توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، كما يواجه أزمة الاستدامة على المدى الطويل، حيث أن البلدان النامية ليست في وضع يسمح لها بتمويل موسع لنطاق الحماية الاجتماعية من خلال الضرائب على الرواتب، وهو أمر أساسي لنشوء دولة الرفاهية في البلدان المتقدمة، كما أن هناك فجوات وصعوبات كبيرة في قياس الحماية الاجتماعية في البلدان النامية، حيث أن البيانات المتاحة محدودة وغير مكتملة. وأخيراً، فإن نطاق الإنفاق العام على المساعدة الاجتماعية أضيق بكثير من نفس النطاق المخصص للحماية الاجتماعية في الدول المتقدمة.
- إن قضية الفقر في مصر تعتبر إفرازاً طبيعياً للخلل في منظومة العدالة الاجتماعية التي كانت نتاجاً لجملة من السياسات التنموية التي أطلقت العنان لآليات السوق وأعطت أولوية واضحة للمصالح الاقتصادية للقوى الرأسمالية في إطار اقتصاد رأسمالي مفتوح ينظر إلى الفقراء باعتبارهم هم مسئولون عن فقرهم.
- إن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ومنها مصر أدت إلى اتساع رقعة الفقر والفقراء، حيث تلتهم المستويات المرتفعة للأسعار أي زيادة في الدخل التي تلتهم أي زيادة تضاف إلى الأجور، كما أن الفقراء يزدادون فقراً بل وينضم إليهم شرائح أخرى بسبب هذه السياسات، وأن سياسة الدعم الحالية أدت إلى دعم الأغنياء على حساب الفقراء.
- إن الحماية الاجتماعية من خلال المساجد هي ظاهرة غير رسمية أنشأها الأهالي في مصر بغرض البقاء الاقتصادي، مثل مجموعات الاقتراض غير الرسمية والشبكات الاجتماعية بين الجيران والأصدقاء.
- رغم تعدد برامج الحماية المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي في مصر إلا أنها لا تتضمن برامج فعالة تحقق توليد الدخل أو برامج تعتمد على التنمية المستدامة لتحقيق الدفع بالفقراء من أسفل إلى أعلى.

سادساً : منهجية البحث :

المنهج المستخدم

اعتمد البحث على الأسلوب/ المنهج الوصفي التحليلي - والذي يعد من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملائمة للواقع الاجتماعي وخصائصه - حيث تم الاعتماد على البيانات الثانوية المتاحة، كما اعتمد على دليل المقابلة لدراسة وتحليل رؤية عينة من بعض الفقراء ومحدودي الدخل حول العوامل والمتغيرات الأساسية للدراسة. وفي إطار استخدام هذا الأسلوب المنهجي تم القيام بمقابلات متعمقة مع بعض الفقراء ومحدودي الدخل من أجل جمع أكبر قدر من البيانات عن العوامل والمتغيرات المرتبطة بمنظومة الحماية الاجتماعية والفقير من المنظور التنموي.

أدوات الدراسة

اعتمد البحث على مصدرين أساسيين هما:

١ - البيانات الثانوية:

وتمثلت البيانات الثانوية في المسوح والتقارير والدراسات السابقة والتراث النظري المتاح وروعي في اختيار هذه المصادر علاقتها الوثيقة بموضوع البحث وحداتها وأن تكون موثقة. بالإضافة الى نتائج بعض البحوث والدراسات السابقة، وبعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعض تقارير بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك. وقد كان الغرض من استخدام البيانات الثانوية هو الخروج بمؤشرات تساعد في التحقق من الفرضيات التي انطلق منها البحث .

٢ - دليل المقابلة:

تم تطبيق دليل المقابلة على عينة من بعض الفقراء ومحدودي الدخل، لمعرفة رؤيتهم حول قضايا البحث. وقد كان الغرض من تطبيق دليل المقابلة هو المزاوجة بين التحليل الكمي الذي تقدمه البيانات الثانوية، وبين التحليل الكيفي الذي تقدمه المقابلات مع أفراد العينة. ويأتي ذلك في إطار مبدأ التعدد المنهجي ومحاولة التوصل إلى نتائج ذات مصداقية أعلى، خاصة وأن المنهج الكمي لا يصلح أن يكون منهجاً متكاملًا في فهم الواقع وتفسيره بسبب عدم استيعابه لكل الحقائق الاجتماعية (انظر : امزيان ، ١٩٨١ : ٧٧-٧٨) .

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: تحدد المجال المكاني للبحث في مدينة كفر الشيخ، وهي إحدى أهم المدن المتوسطة في محافظات وجه بحري، والتي تحتوى على شرائح طبقية مختلفة تمثل المجتمع المصري بصفة عامة.

المجال البشرى: تمثل في أرباب الأسر في بعض المناطق الشعبية البسيطة في مدينة كفر الشيخ (عزبة الصفيح، والعزبة الجديدة) لأنها تحتوى على شرائح اجتماعية عديدة.

المجال الزمني: استغرقت الدراسة الميدانية شهرين متواصلين منذ بداية شهر سبتمبر ٢٠٢٤ - حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٤.

نوع العينة وكيفية اختيارها:

تم اختيار عينة عمدية من بعض أرباب الأسر بمدينة كفر الشيخ من ذوي الدخل المنخفضة. وبلغ إجمالي عدد أفراد العينة (٢٥) مفردة تم اختيارهم من بعض أرباب الأسر في مدينة كفر الشيخ وتحديداً من بعض المناطق الشعبية البسيطة بالمدينة وهى (عزبة الصفيح والعزبة الجديدة) التي تحتوى على شرائح اجتماعية عديدة من (الفقراء ومحدودي الدخل ومتوسطي الدخل)، أي أنه تم اختيار الأماكن أولاً، ثم تم اختيار الأفراد ثانياً عشوائياً، حسب الرغبة في المشاركة في البحث، وذلك بواقع (١٣) مفردة من العزبة الجديدة، (١٢) مفردة من (عزبة الصفيح) لاعتذار مفردة عن المشاركة في البحث من (عزبة الصفيح).

سابعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

سنتناول نتائج الدراسة الميدانية من خلال المحورين التاليين:

١- منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري : قراءة سوسيولوجية تحليلية : "نتائج تحليل البيانات الثانوية "

٢- منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري: نتائج تحليل دليل المقابلة.

المحور الأول: منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري:

يهدف هذا الجزء إلى دراسة وتحليل العلاقة بين منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري - من المنظور التنموي الشامل - ومحاولة الكشف عن أسباب عدم نجاح منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر في المجتمع المصري، وكيف يمكن مواجهة الفقر في المجتمع المصري.

١- منظومة الحماية الاجتماعية وظاهرة الفقر في المجتمع المصري - خلفية تاريخية:

بدأت تجربة مصر مع الحماية الاجتماعية منذ مرحلة ما قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، حيث شهدت مصر خلال تلك المرحلة بدايات العمل الاجتماعي بمفهومه الضيق، وعملت الحكومة المصرية على تقديم المساعدات النقدية والعينية للفئات الفقيرة. ولم تتسع قاعدة الاستفادة من العمل الاجتماعي - الحكومي والأهلي - لقطاع كبير من الفئات المستهدفة، بسبب ضعف التمويل والتفاوت الإقليمي والنوعي بين الريف والحضر (مناخ، وآخرون، ٢٠٢١: ٥٢).

هذا وقد بدأت تجربة مصر مع نظم الحماية الاجتماعية عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ من خلال تطبيق نظام الدعم السلعي، والذي استمر حتى الآن، بجانب الاتجاه نحو التوسع في البرامج الاجتماعية لحماية الشرائح الدنيا وإخراجها من دائرة الفقر وتمكينها اقتصادياً (حسين، ٢٠٢٣، ص ٢٣). فعقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ عملت الحكومة المصرية على تطبيق أهداف الثورة، وأهمها الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الثروات والدخول كمتطلب أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث بدأت الحكومة تبني سياسات اجتماعية تركز اهتمامها على تحقيق معايير العدالة الاجتماعية من خلال تبني مجموعة إجراءات تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي. وفي عام ١٩٦١ اتجهت الحكومة المصرية نحو تبني نموذج التنمية الاشتراكي، حيث سميت تلك الفترة "بفترة التدخل والتوجيه" من قبل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي والتنموي بعد أن كان دورها محدوداً إلى حد كبير في السنوات السابقة. وفي هذه الفترة تحملت الدولة المسؤولية كاملة عن تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن أهم ملامح الحماية الاجتماعية في هذه الفترة اهتمام السياسات التنموية بقضايا التشغيل من خلال كفالة تشغيل الخريجين بالقطاعات المختلفة، وضمان الحد الأدنى للأجور، وتحقيق زيادة دورية في المستوى العام للأجور ليتناسب مع المستوى العام للأسعار، والتوسع في الدعم السلعي والخدمي للاستهلاك الأساسي. وبصفة عامة تميزت هذه الفترة بتحمل الدولة الدور الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبحت الدولة هي الفاعل الرئيس في حقل العمل الاجتماعي والخدمات الاجتماعية (الإعانات الاجتماعية) بخاصة التعليم والصحة وتشغيل الخريجين وأيضاً من خلال سياسات وإجراءات توزيع الدخل وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثم حدث تقدم ملموس بشأن الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، كما تناقصت الفوارق بين الطبقات إلى حد كبير. (مناخ، وآخرون: ٥٣-٥٦).

ثم جاءت نكسة يونيو ١٩٦٧، وما ترتب عليها من آثار اقتصادية وتنموية والتي تمثلت أهمها في إغلاق قناة السويس واحتلال سيناء وحرمان الاقتصاد القومي من الثروات المعدنية وأهمها البترول، وتأثير الاستعداد للحرب مما أدى إلى تضائل قدرة الحكومة والمنشآت المحلية عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية، مما أثر سلباً على برامج الحماية الاجتماعية وقصورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في ذلك الوقت (مناخ، وآخرون: ٥٦).

وعقب حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣، اتجهت الحكومة المصرية نحو تبني نموذج تنموي مغاير للنموذج التنموي الاشتراكي، وهو نموذج التنمية الليبرالي، حيث ظهر هذا النموذج إلى حيز الأفق بدعوة القطاع الخاص - سواء المحلي أو الأجنبي - إلى المشاركة في تحقيق التنمية، ثم دعوته مرة أخرى في منتصف سبعينيات القرن العشرين لقيادة قطار التنمية وفقاً للتوجه الليبرالي (بيومي، ٢٠١٣: ١١٢).

ويقوم النموذج التنموي الليبرالي على تبني سياسات تنموية تقوم على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وجاء ذلك تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي خلال فترة ما قبل ١٩٨١، وسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة خلال فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي كانت تحققها الحكومات المصرية المتعاقبة في ظل هذه السياسات (والتي يوضحها جدول رقم ١)، إلا أن عوائد هذه المعدلات المرتفعة لم تكن تنعكس بالشكل المطلوب على قطاعات واسعة وكبيرة من المجتمع المصري التي استمرت تعاني وبشكل متزايد من النقص الشديد في تحقيق الاحتياجات الأساسية (هاشم، ٢٠١٤).

جدول رقم (١)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ١٩٧٧ - ٢٠١٠

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٧	٩.٠٠%
١٩٨١	٧.٣٥%
١٩٨٥	٥.٧٩%
١٩٨٩	٤.٩٢%
١٩٩٣	٢.٩٠%
١٩٩٧	٥.٤٩%
٢٠٠١	٣.٥٤%
٢٠٠٥	٤.٤٧%
٢٠١٠	٥.١٥%

Source: The World Bank .(2023). " Data Bank World Development Indicators". <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

وهو ما أدى إلى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، التي جاءت لنتادي " عيش ، حرية ، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية " ، ولتعكس أسباب عدم الرضا الذي أوضحتها البحوث واستطلاعات الرأي قبل الثورة وأطلق الباحثون على هذا الوضع متناقضة " التنمية غير السعيدة " (الجعفرأوي، ٢٠١٦: ٥).

وتعتبر الحالة المصرية أوضح مثال على هذا التناقض، وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر قد شهد تحقيق معدلات مرتفعة ومتذبذبة من نحو (٩%) عام ١٩٧٧ إلى نحو (٥.١٥%) عام ٢٠١٠ (انظر جدول رقم ١). وبالرغم من ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ثمار هذا النمو لم تنعكس في شكل تحسن مستوى المعيشة في المجتمع المصري، وفي هذا الصدد تكشف الإحصاءات المتاحة إلى أنه على الرغم بلوغ معدل نمو الناتج المحلي في مصر نحو (٥.١٥%) عام ٢٠١٠ إلا أن هذه الفترة قد شهدت ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني والمدقع، حيث ارتفع نسبة الفقراء من نحو (١٩.٦%) عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى نحو (٢١.٥%) عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، ثم ارتفعت لتبلغ نحو (٢٥.٢%) عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ . أما نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر المدقع فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً خلال الفترة (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩) حيث ارتفعت نسبة الفقر المدقع (من نحو ٣.٦% إلى ٦.١%)، إلا أن هذه النسبة شهدت انخفاضاً ملموساً حيث بلغت نحو (٤.٨%) عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ (النمر، ٢٠١٥: ١١-١٢).

فرغم أن معدل الناتج المحلي قد بلغ نحو (٥.٧%) عام ٢٠١٠ إلا أن ثمار هذا المعدل لم تنعكس آثاره على جميع فئات المجتمع المصري بدليل أن أكثر من (٢٥.٢%) من السكان هبطوا تحت خط الفقر في ذات العام، وهو ما يعني أن هذا النمط من النمو، وتلك السياسات التنموية تنحاز بشكل سافر للطبقات القادرة والغنية، على حساب الفئات محدودة الدخل والفقراء، ويعني ذلك أنه في ظل هذه السياسات التنموية يزداد غناء الغني ويزداد الفقير فقراً.

٢- منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري: الإطار العام والمكونات الأساسية والآثار الاجتماعية :

١- منظومة الحماية الاجتماعية والفقر: الإطار العام:

شهدت منظومة الحماية الاجتماعية في مصر تحولاً أساسياً عقب ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وفي سياق التأسيس للجمهورية الجديدة سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية التي غابت بصورة كبيرة في ظل الأنظمة السابقة ، ومن هنا كان الاهتمام المتزايد

بقضايا العدالة الاجتماعية وفي جوهرها قضايا منظومة الحماية الاجتماعية. ولقد انطلق التغيير الجذري في فلسفة منظومة الحماية الاجتماعية في مصر من ثلاثة منابع أساسية هي دستور ٢٠١٤، وأهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠. وقد حفل دستور ٢٠١٤ بعدد كبير من المواد المتعلقة بقضايا الحماية الاجتماعية من منظور واسع ومتكامل، سواء بالنسبة لقضايا الحماية الاجتماعية أو للفئات المستهدفة منها. فالمادة (٨) من الدستور - على سبيل المثال - نصت على " يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذي ينظمه القانون ". وتعاملت أهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠ مع قضية الحماية عبر عدد من الأهداف من أهمها هدف القضاء على الفقر بكل أشكاله وفي كل مكان، فقد شملت الغاية الثالثة من هذا الهدف - على سبيل المثال - ضرورة تصميم نظم حماية اجتماعية مناسبة للجميع وتنفيذها. وتحقق تغطية كبيرة للفقراء والفئات الهشة. وفي الوقت نفسه تضمنت الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة والتي جاءت لتفصيل رؤية مصر ٢٠٣٠ عديداً من الأهداف ذات العلاقة بالحماية الاجتماعية ومنها - على سبيل المثال - " الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته "(عدلي، ٢٠٢١: ١٠٨).

٢ - منظومة الحماية الاجتماعية والفقر : المكونات الأساسية

تتعدد وتتنوع برامج منظومة الحماية الاجتماعية في مصر وبصفة عامة تنقسم هذه البرامج إلى قسمين أساسيين القسم الأول قائمة على اشتراكات المستفيدين منها (مثل : التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي)، أما غير القائمة على اشتراكات المستفيدين والتي يطلق عليها شبكات الأمان الاجتماعي، سواء اتخذت أشكال المعاشات الدورية كتكافل وكرامة، والضمان الاجتماعي، أو المنح الطارئة وغيرها من أشكال المساعدات. ويضاف إليها برامج دعم الغذاء . هذا ولا تقتصر شبكات الأمان الاجتماعي في مصر على الشبكات الحكومية، فهناك المؤسسات الدينية والجمعيات الأهلية، والتي تلعب دوراً هاماً في تقديم العون والمساعدة للفقراء والفئات الهشة بأشكال نقدية وعينية وخدمية(عدلي، ٢٠٢٤: ١).

١- نظم الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات: تنقسم برامج الحماية الاجتماعية القائمة على اشتراكات المستفيدين، أو ما يعرف بالممولين، إلى الآتي(الزغل، ٢٠٢٢ : ١٠٦):
- نظام التأمينات الاجتماعية: جاءت المادة (١٧) من دستور ٢٠١٤ لتتص على أن " تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق

في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة وفقاً للقانون .

- نظام التأمين الصحي الشامل: أخذت مصر بنظام التأمين الصحي منذ عام ١٩٦٤ سبيلاً لتأمين المواطن المصري من مخاطر المرض وآثاره. وقد أنشئت الهيئة العامة للتأمين الصحي بالقرار الجمهوري رقم (١٢٠٩) لسنة ١٩٦٤ لتتولى التنفيذ. وفي ضوء استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠ " ، فقد صدر القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام إلزامي، لتحسين الرعاية الصحية يقوم على التكافل الاجتماعي وتغطي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية ويقوم على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

٢- نظم الحماية الاجتماعية غير القائمة على اشتراكات مالية:

أ- شبكات الأمان الاجتماعي: تتعدد وتتوزع أشكال الحماية الاجتماعية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي: لتشمل المساعدات الاجتماعية، والتي تأخذ شكل مساعدات شهرية مثل الضمان الاجتماعي ومعاش تكافل وكرامة، وتتوجه للأسر الأكثر احتياجاً، يضاف إليها إما مساعدات شهرية وإما سنوية خاصة بالأطفال، من أجل ضمان استمرارهم في التعليم، فضلاً عن استحقاقات ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجاً (الزغل، ٢٠٢٢ : ١٠٣).

- معاش الضمان الاجتماعي:

ينظم قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٠ استحقاق هذه النوعية من المساعدات. وقد نص القانون على حق الفرد والأسرة الفقيرة في الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي، وتحدد حالة الفرد والأسرة من خلال البحث الاجتماعي الميداني المعتمد على عدد من مؤشرات الاستهداف، والتي تشمل الدخل والتعليم وعدد أفراد الأسرة والعمل وحالة السكن والحالة الصحية (العجزة والمعاقين) والحالة الاجتماعية (اليتيم - الأرملة - المطلقة). وتمثل خدمات الضمان الاجتماعي مظلة بها عدد من الخدمات التي تتراوح بين الدورية والطارئة (الزغل، ٢٠٢٢ : ١٠٣-١٠٤).

- برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة :

برنامج تكافل وكرامة هو أحد برامج منظومة الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة المصرية في بداية عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ بهدف تقديم دعم نقدي للأسر الأكثر احتياجاً من أجل مساعدتها على الخروج من براثن الفقر وتحسين مستوى المعيشة. وينقسم البرنامج تكافل وكرامة

إلى برنامجين فرعيين، وهما: برنامج تكافل وهو برنامج دعم نقدي مشروط يستهدف الأسر الفقيرة التي لديها أطفال من سن (٠ - ١٨) سنة مع اشتراط التزام الأسر المستفيدة التي لديها أطفال أكثر من (٦) سنوات بإلحاقهم بالمدارس وانتظامهم بنسبة (٨٠%) على الأقل، وتوفير الرعاية الصحية للأم والطفل (أقل من ٦ سنوات). وتحصل الأسرة التي تنطبق عليها هذه الشروط مبلغ (٣٢٥) جنيه شهرياً، و (٦٠) جنيهاً لطالب المرحلة الابتدائية، بالإضافة إلى (٨٠) جنيهاً لطالب المرحلة الإعدادية و (١٠٠) جنيه لطالب المرحلة الثانوية بحد أقصى ثلاثة طلاب للأسرة. أما برنامج كرامة فهو برنامج دعم نقدي غير مشروط يستهدف الفئات غير القادرة على العمل مثل كبار السن أكبر من (٦٠) سنة، والمعاقين، ويحصل الأفراد الذين تنطبق عليهم الشروط على مبلغ (٣٥٠) جنيهاً لكل فرد وبحد أقصى ثلاثة أفراد داخل الأسرة الواحدة (على، ٢٠١٧، ص ١).

ب- برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي والتغيير الثقافي:

بدأت وزارة التضامن الاجتماعي العمل على مكون التمكين الاقتصادي عبر مجموعة من البرامج الهادفة لتوفير فرص عمل وتأهيل الفقراء للانخراط في سوق العمل، مثل برنامج " فرصة ، ومستورة " وغيره من البرامج، وهي في الحقيقة برامج تقع في إطار برامج سوق العمل النشط ، ومكون أساسي لحزمة الحماية الاجتماعية في أي مجتمع (الزغل، ٢٠٢٢: ١٠٤).

- برنامج فرصة: يعد برنامج مكمل لبرنامج التحويلات النقدية المشروطة وبرامج المساعدات الأخرى لدعم الفئات الأكثر احتياجاً من خلال مساعدتها على إيجاد فرص عمل مناسبة، مما يزيد من دخول الأسر المستهدفة بدل من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية. فالهدف الرئيس لبرنامج " فرصة "خلق منظومة متكاملة لدعم الأفراد والأسر محدودة الدخل، ودمج أكبر عدد منهم في أنشطة اقتصادية وإنتاجية ناجحة، ومن ثم تعزيز روح العمل والإنتاج والانتقال من الاتكالية إلى الاستقلال الاقتصادي (الزغل، ٢٠٢٢: ١٠٤).

- برنامج التمويل متناهي الصغر الخاص بالمرأة المعيلة "مستورة": تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي وبالتعاون مع صندوق " تحيا مصر " أطلق بنك ناصر الاجتماعي التمويل متناهي الصغر الخاص بالمرأة المعيلة "مستورة" في منتصف شهر نوفمبر ٢٠١٧، وتتراوح قيمة القروض بين (٤ آلاف - ٢٠ ألف) جنيه للمرأة القادرة على العمل، ويتم منحها في صورة مادية وليس مبالغ نقدية. وتصل متوسطات القروض لمشروعات مستورة إلى نحو (١٥) ألف جنيه. كما تم تخصيص (٣) آلاف مشروع من مشروعات "مستورة" للسيدات من ذوات الإعاقة تماشياً مع

خطط وزارة التضامن الاجتماعي في دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذاً لاستراتيجية ٢٠١٨ " عام الأشخاص ذوي الإعاقة "(النمر، وسليمان، ٢٠٢١: ٨).

- برنامج سكن كريم: هو برنامج لتوفير الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه شرب نقية وصرف صحي وترميم أسقف لمنازل الأسر لكفالة حقها في العيش في سكن كريم. ويبلغ إجمالي عدد الأسر التي تم أو جاري تنفيذ الخدمات المستهدفة لها من تمويل البرنامج والمصادر الأخرى المساندة في القرى الأكثر احتياجاً في المحافظات الخمس المستهدفة وهي محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر بالمرحلة الأولى من البرنامج حتى عام ٢٠٢٤ حوالي (٥٨٠٠٠) أسرة في أكثر من ٢٠٠ قرية، أتاحت المشروعات المنفذة حتى الآن أكثر من مليون يومية عمل (وزارة التضامن الاجتماعي، برنامج سكن كريم ، <https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=15>).

- مبادرة حياة كريمة (المشروع القومي لتطوير الريف المصري): هي مبادرة متعددة في أركانها ومتكاملة في ملامحها، أطلقها رئيس لجمهورية في عام ٢٠١٩، وتهدف إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصري، في إطار من التكامل وتوحيد الجهود بين مؤسسات الدولة الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية في مصر، كما تهدف هذه المبادرة إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات، التي تشمل جوانب مختلفة صحية واجتماعية ومعيشية، وهي بمثابة مسؤولية ضخمة ستتشارك هذه الجهات المختلفة في تقديمها إلى المواطن المصري، لا سيما من الفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حياة كريمة، https://mcit.gov.eg/ar/decent_life).

- "بطاقة الأسرة الذكية": أحد المشروعات القومية التي تهدف إلى توجيه الدعم إلى المستحقين من خلال إصدار بطاقة ذكية لكل أسرة، يمكن من خلالها الحصول على الخدمات المختلفة مثل صرف خدمات التموين والخبز المدعم ومعاش الضمان الاجتماعي .. الخ. وإن ما يتم صرفه للمواطن حالياً على البطاقة التموينية يعتبر من دعم السلع الغذائية، وتصرف بقيمة محددة شهرياً لكل فرد مقيد على البطاقة، بجانب أيضاً صرف عدد من أرغفة الخبز يومياً لكل فرد، حيث تم تصميم المنظومة بربط قواعد بيانات الأفراد بحيث تكون الصورة متكاملة للمجتمع وواضحة، كما تم ربط قواعد بيانات الكهرباء والمرور والهاتف المحمول والسيارات بها وفقاً لمعايير خاصة لتحديد الفئات المستهدفة من هذا الدعم ولتنقية البطاقات، فقد استبعدت الأسر التي يتوقع أن مستوى دخلها أو إنفاقها يضعها ضمن الأسر غير المحتاجة للدعم، وذلك بناءً على بعض

المتغيرات مثل استهلاك الأسرة العالي للكهرباء، الأسرة التي لديها سيارة فاخرة موديل حديث .. الخ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠: ٣).

٣- منظومة الحماية الاجتماعية والفقر: الآثار الاجتماعية:

على الرغم من التداعيات الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال فترة حكم الرئيس الأسبق الممتدة ١٩٨١-٢٠١١، إلا أن الحكومة المصرية اتجهت نحو تبني نفس النموذج التنموي بتنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد القومي يغطي الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٩ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. فضلاً عن التداعيات الاجتماعية السلبية العديدة التي تتضمنها مثل هذه البرامج لطبيعتها التقشفية، واجهت مصر - خلال الفترة الممتدة منذ نهاية عام ٢٠١٩ وحتى الآن (٢٠٢٤)- مثل بقية دول العالم أزمات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية - التي لاتزال تلقي بظلالها حتى الآن - بظروف اقتصادية واجتماعية وتنموية صعبة تمثلت أهمها في اجتياح موجة الغلاء والتضخم، بالإضافة إلى حرب غزة.

ولا شك أن هذه الأزمات والصدمات ألقت بظلالها على منظومة الحماية الاجتماعية، وفي هذا الإطار تشير " هويدا عدلى " إلى إنه برغم جهود الحكومة المصرية في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، لكن تلك المنظومة لا تزال تعاني تحديات كبيرة، بعضها ذات صلة بمنهجية إدارة المنظومة ككل ومدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق المستهدف منها وهو التغطية الواسعة للفئات المستهدفة، وكذلك كفاية المنافع المقدمة واستجابتها لمعدلات التضخم، كما أن هناك تحديات أخرى بسبب الأزمات والصدمات المتتالية مثل تداعيات برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦-٢٠١٩)، مروراً بجائحة كورونا " كوفيد ١٩"، والحرب الروسية الأوكرانية والأزمات الاقتصادية، والتي كان لها أبلغ الأثر على ارتفاع معدلات التضخم، وتردى الأحوال المعيشية لفئات عديدة في المجتمع المصري وأيضاً حرب غزة (عدلى، ٢٠٢٤: ٢).

- منظومة الحماية الاجتماعية : الفقر ومستوى المعيشة :

جدول رقم (٢)

تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ - ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

السنة	السكان تحت خط الفقر الوطني	السكان تحت خط الفقر المدقع
١٩٩٩ / ٢٠٠٠	%١٦.٧	%٢.٩
٢٠٠٤ / ٢٠٠٥	%١٩.٦	%٣.٦
٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	%٢١.٦	%٦.١
٢٠١٠ / ٢٠١١	%٢٥.٢	%٤.٨
٢٠١٢ / ٢٠١٣	%٢٦.٣	%٤.٤
٢٠١٥	%٢٧.٨	%٥.٣
٢٠١٧ / ٢٠١٨	%٣٢.٥	%٦.٢
٢٠١٩ / ٢٠٢٠	%٢٩.٧	%٤.٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(إصدار ديسمبر ٢٠٢٠). مؤشرات الفقر،

بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٩ - ٢٠٢٠). القاهرة. ص ٤ .

توضح مؤشرات تطور نسبة الفقر في مصر خلال العشرين عاماً الماضية أنها اتخذت اتجاهها عاماً متزايداً منذ عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، حيث ارتفعت من حوالي (%١٦.٧) إلى نحو (%٣٢.٥)، أي أنها تضاعفت تقريباً خلال ١٨ عاماً. وفي عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ انخفضت نسبة الفقر لتصل إلى حوالي (%٢٩.٧) وهي المرة الأولى التي يحدث فيها انخفاض لنسبة الفقر، ومع ذلك تظل نسبة الفقر مرتفعة، حيث يبلغ عدد الفقراء في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ نحو (٢٩.٦) مليون نسمة تقريباً، مقابل (١٠.٦) مليون نسمة في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ (انظر جدول رقم ٢)، وهذا يعنى أن عدد الفقراء قد ارتفع بنحو (٢٠) مليون فرد خلال (٢٠) عاماً (أبو العينين، ٢٠٢٣: ٧٩).

وجدير بالذكر أن هذا الانخفاض هو انخفاض غير دقيق، لاسيما أن هذه المؤشرات لم تأخذ في الحسبان أثر جائحة كورونا " كوفيد ١٩ " التي أصابت كافة دول العالم - ومنها مصر - منذ نهاية عام ٢٠١٩ ، وانعكست بالسلب على معدلات الفقر فيه . فلقد بدأ ظهور الجائحة في مصر مارس ٢٠٢٠ ، وتم إجراء بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ -

مصدر هذه المؤشرات - خلال الفترة (أكتوبر ٢٠١٩ - مارس ٢٠٢٠) (أبو العينين، ٢٠٢٣: ٨٧).

ويظهر الأثر المباشر لجائحة كورونا " كوفيد ١٩ " على وجه الخصوص في فقدان العديد لدخولهم خلال فترة تطبيق إجراءات الغلق الكامل أو الجزئي للعديد من الأنشطة الخدمية بدءاً من منتصف شهر مارس ٢٠٢٠، علاوة على تقليص عدد العمالة وساعات العمل في العديد من المنشآت الإنتاجية والخدمية الأخرى مما ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة . وقد أشارت منظمة العمل الدولية أن نسبة الانخفاض في الدخل من العمل عالمياً خلال التسعة الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ من المرجح أن تصل إلى نحو (١٠.٧%) مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠١٩ ، والتي تعادل نحو (٣.٥) تريليون دولار أمريكي أي نحو (٥.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لهذه الفترة من عام ٢٠١٩، مع تفاوت بين مجموعات الدول، وفقاً لمستوى الدخل (خشبه، ٢٠٢٢: ٨٥).

وفي هذا الإطار خلصت دراسة من إعداد " أحمد سليمان محمد "، بعنوان " التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر"، أنه من المتوقع أن تتسبب أزمة جائحة كورونا في ارتفاع معدل الفقر في مصر بما يتراوح بين (٥.٥) نقطة مئوية أو ما يعادل زيادة الفقراء بنحو (٥.٦) مليون فرد، ونحو (١٢.٢) نقطة مئوية أو ما يعادل زيادة عدد الفقراء بنحو (١٢.٥) مليون فرد في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وفقاً لسيناريوهات مختلفة (محمد، ٢٠٢٠: ١).

ومن المحتمل أنه في ظل الأزمة الاقتصادية المترتبة على الأزمة الروسية الأوكرانية التي تسببت في أزمة اقتصادية عالمية والتي تمثلت في ارتفاع أسعار القمح والمواد الغذائية الأساسية والبتترول والغاز الطبيعي على المستوى العالمي حيث أن الدولتين من كبار مصدري القمح والبتترول في السوق العالمي مما ترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم على المستوى العالمي ومنها مصر، ومن المحتمل في ظل هذه الأزمة أن ترتفع معدلات الفقر بصورة غير مسبوقة. وفي هذا الإطار يشير "إبراهيم العيسوي" إلى أن التضخم أداة خبيثة لإعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء، فالتضخم بوجه عام يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للنقود، وأن أثره على ذوي الدخل الثابتة "الموظفين وأصحاب المعاشات" ومحدودي الدخل والفقراء، أشد كثيراً من أثره على ذوي الدخل المتغيرة والأغنياء بوجه عام (العيسوي، ٢٠٠٥ : ١٠٧).

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، إلا أن الأرقام تشير إلى وجود نحو (٢٩.٦) مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، وحوالي (٤.٥) مليون نسمة لا يستطيعون

الحصول على احتياجاتهم الغذائية الأساسية، مما يشير إلى ضرورة إعطاء أولوية لهؤلاء المحرومين في سياسة مكافحة الفقر (أبو العينين، ٢٠٢٣: ٨٧).

أما بالنسبة للفقر المدقع الذي يقيس القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، فإن الحال لا يختلف كثيراً ، حيث ارتفعت نسبة الفقر المدقع من حوالي (٢.٩%) في عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ إلى نحو (٦.٢%) في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، ثم انخفضت إلى نحو (٤.٥%) في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ، وهو ما يعني زيادة عدد الفقراء فقراً مدقعاً بحوالي (٤.٥) مليون نسمة خلال العشرين عاما الماضية (انظر جدول رقم ٢)، أي أن هذا العدد من الفقراء المدقعين لم يستطيعوا الحصول على احتياجاتهم الغذائية الأساسية في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (أبو العينين، ٢٠٢٣: ٧٩-٨٠).

جدول رقم (٣)

نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة في مصر عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

النسبة	البيان
٧.٤٨%	١- ٣ أفراد
٢٥.٢٣%	٤- ٥ أفراد
٤٨.٠٧	٦- ٧ أفراد
٦٦.٧٥%	٨ - ٩ أفراد
٨٠.٦٢%	١٠ أفراد فأكثر
٢٩.٧٤%	اجمالي الجمهورية

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(إصدار ديسمبر ٢٠٢٠). مؤشرات الفقر،

بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٩ - ٢٠٢٠). القاهرة. ص ٢ .

وتؤكد مقاييس الفقر أن نسبة الفقراء تزداد مع زيادة حجم الأسرة، حيث نجد أن أقل نسبة للفقراء طبقاً لحجم الأسرة (١-٣ أفراد) على مستوى الجمهورية تقدر بنحو (٧.٤٨%)، في حين أن أعلى نسبة للفقراء طبقاً لحجم الأسرة (١٠ أفراد فأكثر) تقدر بنحو (٨٠.٦٢%) (انظر جدول رقم ٣).

جدول رقم (٤)

نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٧ / ٢٠١٨ - ٢٠١٩ / ٢٠٢٠)

السنة	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٢٠/٢٠١٩
أمي	%٣٩.٢	%٣٥.٦
يقرأ ويكتب	%٣٧.٥	%٣٥.٨
تعليم أساسي	%٣٦.٧	%٣٣.١
تعليم ثانوي عام	%٢٢.٤	%١٧.٤
تعليم ثانوي فني	%٢٨.٦	%٢٦.٤
حاصل على شهادة فوق المتوسط	%٢٠.١	%١٥.٢
حاصل على شهادة جامعية فأعلى	%١١.٥	%٩.٤

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(إصدار ديسمبر ٢٠٢٠). مؤشرات الفقر،

بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٩ - ٢٠٢٠). القاهرة. ص ٣ .

كما تؤكد مقاييس الفقر أن تعليم الفرد يرتبط بمستوى معيشته، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، حيث نجد أن أكثر من ثلث الأميين فقراء ولكن هناك من الحاصلين على شهادة جامعية فاعلي بلغت نسبتهم (١١.٥%) في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ وانخفضت لتبلغ نحو (٩.٤%) في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، كما لم تحصل الغالبية العظمى من الفقراء سوى على تعليم أساسي أنظر جدول رقم (٤).

جدول رقم (٥)

نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠

البيان	توزيع الفقراء	توزيع السكان
ريف وجه قبلي	%٤٢.٨	%٢٦.٤
حضر وجه قبلي	%١٢	%١٢.٣
ريف وجه بحري	%٢٣.١	%٣٠.٤
حضر وجه بحري	%٤.٤	%١١.٩
محافظات حضرية	%١٤.٧	%١٧.٢

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(إصدار ديسمبر ٢٠٢٠). مؤشرات الفقر،

بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٩ - ٢٠٢٠). القاهرة. ص ٢ .

كما تؤكد مقاييس الفقر أيضاً أن للفقر بعداً جغرافياً واضحاً، حيث ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية، حيث نجد أن نسبة الفقراء في ريف وجه قبلي (٤٢.٨%) أكثر من نسبة الفقراء في ريف وجه بحري (٢٣.١%) ، ونفس الحال ينطبق على حالة نسبة الفقراء في الحضر حيث نجد أن نسبة فقراء حضر وجه قبلي (١٢%) أكثر من نسبة فقراء حضر وجه بحري (٤.٤%) ، ونسبة فقراء ريف الجمهورية (٦٥.٩%) أكثر من نسبة فقراء حضر الجمهورية (٣٠.٤%) (أنظر جدول رقم ٥) .

- مؤشرات الدخل والانفاق للأسر المصرية:

على الرغم من أن مؤشر الدخل السنوي الصافي للأسر المصرية تشير إلى ارتفاع متوسط هذا الدخل بالأسعار الجارية بنحو (١٤.٣%) في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ، إلا أن متوسط الدخل الحقيقي مقوماً بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، شهد تراجعاً في ذات العام بحوالي (٤%) ، سواء على مستوى الجمهورية أو في كل من الحضر والريف . ويمثل الدخل من العمل المصدر الرئيس لدخل الأسرة المصرية بنسبة (٦٤%) بينما ربع الدخل يأتي من التحويلات الجارية سواء نقدية أو سلعية (أبو العينين، ٢٠٢٣: ٨٨ - ٨٩).

- برنامج دعم الغذاء والأمن الغذائي:

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي للأسر وفقاً لحيازة البطاقة التموينية وحالة فقر الأسرة عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨

البيان	حائزة	غير حائزة
أسرة فقيرة	٩٣.٦%	٦.٤%
أسرة غير فقيرة	٨٦.٨%	١٣.٢%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (يوليو ٢٠٢٠). حائزى البطاقات التموينية ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، القاهرة، ص ٨.

يوضح التوزيع النسبي للأسر وفقاً لحيازة البطاقة التموينية وحالة فقر الأسرة (فقيرة / غير فقيرة) والتي تم تحديدها من خلال بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، أن نحو (٨٧%) من الأسر غير الفقيرة حائزين على بطاقات تموينية، كما أنه ما زال هناك أسر فقيرة ورغم ذلك فهي غير حائزة على بطاقات تموينية بنسبة (٦.٤%) من إجمالي الأسر الفقيرة؛ (أنظر جدول رقم ٦) وهذا يلفت الانتباه إلى أنه ما زال هناك حاجة إلى المزيد من

إجراءات ترشيد الدعم حتى يصل إلى مستحقيه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠: ٧).

وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أن بطاقات التموين تغطي نحو (٦٣.٣) مليون مواطن عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ ، في حين يغطي دعم الخبز (٧١) مليون مواطن في العام نفسه. وعلى الرغم من اتساع التغطية بشكل كبير، فإن الأهم هنا مدى تأثير هذه التغطية على الحالة التغذوية للمصريين، فبالنظر إلى مؤشرات حالة الأمن الغذائي في مصر، بعض المؤشرات الخطيرة، والتي تفرض إعادة النظر في سياسة دعم الغذاء، حيث ارتفع عدد من يعانون من نقص التغذية في مصر من (٣.٨) ملايين شخص في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ إلى (٧.٨) ملايين شخص في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ (عدلي، ٢٠٢٤: ٢).

وفي هذا الإطار تشير " هويدا عدلي " أن الخطر الأكبر يتمثل في الافتقار للصحة الجيدة، وعدم توافر الغذاء الكافي والمغذي، وضعف قدرات الأسر على دعم وحماية أطفالهم بسبب الفقر وغيرها من العوامل، لكن تظل العوامل ذات الصلة بالتغذية والصحة على قائمة العوامل المهددة للأطفال في مصر، وبالطبع يرتبط مثل هذا الوضع بالآثر الأكثر فقراً، مما يوضح أنه على الرغم من وجود تحسن في مؤشرات صحة الطفل على المستوى القومي، فإن الأسر الأكثر فقراً ما زالت تعاني من تراجع هذه المؤشرات مقارنة بالأسر الأكثر يسراً (عدلي، ٢٠٢٤: ٣).

- التحولات النقدية والفقر:

وفقاً لأحدث البيانات المنشورة على موقع وزارة التضامن الاجتماعي في مارس ٢٠٢٤، يبلغ عدد المستفيدين من معاشات تكافل (٢.٦) مليون مواطن، فيما يبلغ عدد المستفيدين من معاشات كرامة والضمان الاجتماعي (١.٧) مليون و (٠.٢) مواطن على التوالي، وذلك بإجمالي نحو (٤.٦) مليون مواطناً، كما يقوم التحالف الوطني للعمل الأهلي بتقديم دعم شهري لعدد (٤٠٠) ألف أسرة فقيرة. بالإضافة برامج نوعية عديدة تغطي كثيراً من الفئات الهشة، مثل برنامج تكافؤ الفرص التعليمية والألف يوم من الطفل وغيرها من البرامج (عدلي، ٢٠٢٤: ٣).

وفي هذا الإطار كشفت دراسة من إعداد " هدي النمر وأحمد سليمان " بعنوان " برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز الوضع الراهن وسبل التطوير يناير ٢٠٢١، حول أثر برنامج تكافل وكرامة في الحد من تفاقم مشكلة الفقر في المحافظات أن - بعد استبعاد محافظات الحدود - نسبة الفقر ارتفعت في نحو (١٣) من (٢٢) محافظة، وهي

المحافظات الحضرية التي تشمل القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس، بالإضافة إلى محافظات الدقهلية والشرقية والقليوبية والمنوفية والبحيرة والإسماعيلية والحيزة وأسيوط والأقصر، بينما انخفضت نسبة الفقر في (٩) محافظات وهي دمياط كفر الشيخ والغربية وبنى سويف والفيوم والمنيا وسوهاج وقنا وأسوان (النمر، وسليمان، ٢٠٢١: ١٤).

نحو إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية لمواجهة الفقر:

أضحى إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ضرورة ملحة وخاصة في ظل الأوضاع التنموية والاقتصادية الراهنة التي يعاني منها المجتمع المصري - من أهمها ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتذبذبها لذا من الضروري لمواجهة الفقر:

- إعادة النظر في منهجية إدارة هذه المنظومة للحماية الاجتماعية بحيث تحقق التكامل بين كل من البرامج المختلفة ، وعدد البرامج التي تستفيد بها الأسر المستهدفة، بهدف الوصول لسجل إجتماعي موحد وشامل لكل المستفيدين، شامل الخدمات التي تقدم لهم والتحويلات والتغيرات التي طرأت إيجاباً وسلباً نتيجة هذه الخدمات، وتطور احتياجاتهم.

- التوسع في برامج التخارج من الفقر، فليس منطقياً أن يستمر التوسع في تغطية المستفيدين من معاشات تكافل في الحالات التي يمكن تمكينها اقتصادياً نظراً للتأثيرات السلبية على الاستدامة من جانب، وخلق ثقافة اتكالية بين المستفيدين من جانب آخر.

- هناك حاجة لرؤية واضحة لكيفية دمج القطاع غير الرسمي وتحويله إلى قطاع رسمي عبر مجموعة من الحوافز المشجعة، مع مراعاة الظروف المتغيرة والمتنوعة لهذا القطاع مما يتطلب حزمًا متنوعة تناسب احتياجات كل الفئات .

- تطوير رؤية لكيفية الربط بين برامج المساعدات الاجتماعية / التحويلات النقدية ومنظومة التأمينات الاجتماعية تتطوّر من ضرورة رفع قدرات ومهارات الأشخاص القادرين على العمل والكسب من الفقراء ومساعدتهم على الانخراط في سوق العمل، والحصول على فرص عمل لائقة ومحمية مما يحرك هذه الفئات من خانة الحماية الاجتماعية غير المستندة إلى اشتراكات إلى الحماية الاجتماعية المستندة إلى اشتراكات، بما يحقق الاستدامة المالية لكلا المنظومتين (عدلي، ٢٠٢٤: ٣-٥).

وعلى الرغم من أهمية إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية لاسيما في ظل الأوضاع التنموية والاقتصادية والراهنة في المجتمع المصري إلا أن برامج منظومة الحماية

الاجتماعية بكافة أشكالها تعالج العرض وليس المرض، بمعنى أنها لا تخرج الفقراء من تحت خط الفقر والذي يحتاج إلى برامج تمكين للفقراء ودمجهم في العملية الإنتاجية، بقدر ما تساعد فقط على التخفيف من وطأة الفقر من خلال مساعدة الأسر الفقيرة على تحمل جزء من تكاليف المعيشة المتزايدة بشكل مطرد (علي، ٢٠١٧: ٤).

وعلى الرغم من ذلك فإنه من الضروري إعادة النظر في نموذج التنمية الحالي الذي يعتمد على القروض المالية من صندوق النقد الدولي بالرغم من شروطه الصعبة، لذا فمن الضروري الاتجاه نحو نموذج التنمية المستقلة بحيث تعمل الحكومة على بناء اقتصاد قومي قوي يستطيع مواجهة الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية ويقوم ذلك البناء على استراتيجية تنموية تعتمد بالأساس على الإنتاج الصناعي والزراعي والموارد الذاتية للمجتمع، والنظر للعوامل الخارجية أنها عوامل ثانوية، وتسعى إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة قائمة على العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية وتسعى إلى تحسين مستوى معيشة الفئات الاجتماعية المختلفة ومحاربة الفقر بأبعاده ومظاهره المتعددة.

المحور الثاني: منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري: نتائج تحليل دليل المقابلة

١ - الخصائص العامة لعينة الدراسة:

جدول رقم (٧)

الخصائص العامة لعينة الدراسة

الحالة	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	نوع عائل الأسرة	المؤهل التعليمي لعائل الأسرة	المهنة لعائل الأسرة	قطاع العمل لعائل الأسرة	عدد افراد الأسرة بالجنه	متوسط الدخل الشهري للأسرة	محل الإقامة
١	ذكر	٥٩	متزوج	الأب	مؤهل متوسط	حرفي	عمل حر (قطاع خاص)	٣	٥٠٠٠	حضر
٢	ذكر	٥٠	متزوج	الأب	مؤهل متوسط	سائق	قطاع خاص	٦	١٠٠٠٠	حضر
٣	ذكر	٥٤	متزوج	الأب	عال	مدرس	حكومي	٤	٨٠٠٠	حضر
٤	ذكر	٥٢	متزوج	الأب	مؤهل متوسط	حرفي	خاص	٧	٥٠٠٠	حضر

الحالة	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	نوع عائل الأسرة	المؤهل التعليمي لعائل الأسرة	المهنة لعائل الأسرة	قطاع العمل لعائل الأسرة	عدد أفراد الأسرة	متوسط الدخل الشهري للأسرة	محل الإقامة
٥	ذكر	٥٣	متزوج	الأب	مؤهل متوسط	موظف	حكومي	٤	١٢٠٠٠	حضر
٦	ذكر	٥٠	متزوج	الأب	عال	محاسب	حكومي	٥	٥٠٠٠	جضر
٧	ذكر	٥٠	متزوج	الأب	عال	مدرس	حومي	٥	٨٠٠٠	حضر
٨	ذكر	٤٢	متزوج	الأب	متوسط	حرفي	خاص	٥	٥٠٠٠	حضر
٩	ذكر	٥٦	متزوج	الأب	متوسط	موظف	حكومي	٥	٩٠٠٠	حضر
١٠	ذكر	٤٨	متزوج	الأب	متوسط	سائق	خاص	٥	٥٠٠٠	حضر
١١	ذكر	٤٧	متزوج	الأب	متوسط	عامل	خاص	٥	٦٠٠٠	حضر
١٢	ذكر	٦١	متزوج	الأب	مؤهل فوق المتوسط	تاجر	خاص	٤	١٠٠٠٠	حضر
١٣	ذكر	٥٨	متزوج	الأب	عال	محامي	خاص	٦	١٠٠٠٠	حضر
١٤	أنثى	٤٣	أرملة	الأم	عال	مدرسة	حكومي	٥	٨٠٠٠	حضر
١٥	أنثى	٤١	أرملة	الأم	عال	موظفة	حكومي	٤	٦٠٠٠	حضر
١٦	أنثى	٤٩	أرملة	الأم	متوسط	عاملة	حكومي	٤	٨٠٠٠	حضر
١٧	أنثى	٥٥	أرملة	الأم	بدون مؤهل	لا تعمل	----	٥	١٥٠٠ (تكافل وكرامة)	حضر
١٨	أنثى	٤٢	أرملة	الأ	عال	لا تعمل	---	٥	٥٠٠٠	حضر
١٩	أنثى	٤٤	أرملة	الأم	متوسط	عاملة	خاص	٦	٤٥٠٠	حضر
٢٠	أنثى	٣٣	متزوجة	الأم	عال	مدرسة	حكومي	٤	٦٠٠٠	حضر
٢١	أنثى	٤٠	متزوجة	الأم	متوسط	عاملة	خاص	٥	١٠٠٠٠	حضر
٢٢	أنثى	٤١	متزوجة	الأم	متوسط	عاملة	حكومي	٦	٧٠٠٠	حضر
٢٣	أنثى	٤٥	أرملة	الأم	متوسط	لا تعمل	----	٧	١٠٠٠ (تكافل وكرامة)	حضر
٢٤	أنثى	٤٧	أرملة	الأم	متوسط	لا تعمل	----	٦	٤٥٠٠	حضر
٢٥	أنثى	٣٩	أرملة	الأم	متوسط	لا تعمل	----	٤	٤٠٠٠	حضر

- الخصائص النوعية:

تكونت عينة الدراسة من نحو (٢٥) مفردة بواقع (١٣) للذكور بنسبة (٥٢%) من إجمالي العينة، بينما بلغ الإناث نحو (١٢) مفردة بنسبة (٤٨%).

- **الخصائص العمرية:** جاء أصحاب الفئة العمرية (٤٠ - ٥٠) في المرتبة الأولى بنسبة (٤٨%) من إجمالي العينة، يليهم أصحاب الفئة العمرية (٥٠ - ٦٠) في المرتبة الثانية بنسبة (٤٠%)، يليهم أصحاب الفئة العمرية (٣٠ - ٤٠) في المرتبة الثالثة بنسبة (٨%)، وفي المرتبة الرابعة جاء أصحاب الفئة العمرية (٦٠ - فأكثر) بنسبة (٤%).

- **الخصائص الاجتماعية:** بلغ فئة المتزوجين نحو (٦٨%) من إجمالي العينة، في حين بلغ فئة الأرمال نحو (٣٢%). وبلغ فئة الأسر التي يعولها الأب نحو نسبة (٦٠%)، بينما فئة الأسر التي تعولها المرأة نحو نسبة (٤٠%) لوفاة الأب.

- **المستوى التعليمي لعائل الأسرة:** بلغ أصحاب فئة الحاصلين على (مؤهل متوسط) من عائلي الأسر نحو (٦٠%)، بينما بلغ أصحاب فئة الحاصلين على (مؤهل عالي) من عائلي الأسر نحو (٣٢%)، في حين جاء أصحاب فئة الحاصلين على مؤهل (فوق المتوسط، وبدون عمل) من عائلي الأسر بنسبة واحدة هي نحو (٤%). وهذا ما يعكس تعدد وتنوع المستوى التعليمي لعائلي الأسر.

المهنة لعائل الأسرة: جاء أصحاب فئتي (العمال، وبدون عمل) لعائلي الأسر في المرتبة الأولى بنسبة (٢٠%)، وفي المرتبة الثانية فئة (المدرسين) لعائلي الأسر بنسبة (١٦%)، ويليهما في المرتبة الثالثة فئتي (الموظفين، والحرفيين) لعائلي الأسر بنسبة (١٢%) وفي المرتبة الرابعة جاء (فئة السائقين) لعائلي الأسر بنسبة (٨%)، وفي المرتبة الخامسة جاء فئات (المحاسبين، والمحامين، والتجار) بنسبة (٤%). وهذا ما يعكس تعدد وتنوع الفئات المهنية لعائلي الأسر، وذلك ما يثري الدراسة الميدانية بآراء وخبرات متنوعة.

قطاع العمل لعائل الأسرة: جاء (٤٤%) من عوائل الأسر يعملون بالقطاع الخاص، بينما يعمل (٣٦%) من عوائل الأسر بالقطاع الحكومي، في حين جاء (٢٠%) من عوائل الأسر بدون عمل.

عدد أفراد الأسرة: جاء عدد أفراد الأسرة في الفئة (٤ - ٦) في المرتبة الأولى بنسبة (٨٨%)، ويليهما في المرتبة الثانية فئة عدد أفراد الأسرة (٧ - ٩) بنسبة (٨%)، في حين جاء فئة عدد أفراد

الأسرة (١-٣) في المرتبة الثالثة بنسبة (٤%)، وهذا ما يعكس أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى أسر كبيرة نسبياً.

متوسط الدخل الشهري للأسرة:

جاء أصحاب فئة متوسط الدخل الشهري للأسرة (٥٠٠٠-٧٠٠٠) جنيه في المرتبة الأولى بنسبة (٣٦%)، ويليه في المرتبة الثانية أصحاب متوسط الدخل الشهري للأسرة (٧٠٠٠ - ٩٠٠٠) جنيه بنسبة (٢٤%)، وجاء في المرتبة الثالثة أصحاب فئة متوسط الدخل الشهري للأسرة (٩٠٠٠- فأكثر) جنيه بنسبة (٢٠%)، بينما جاء أصحاب فئة متوسط الدخل الشهري للأسرة (٣٠٠٠- ٥٠٠٠) جنيه في المرتبة الرابعة بنسبة (١٢%)، في حين جاء أصحاب متوسط الدخل الشهري للأسرة (١٠٠٠ - ٣٠٠٠) جنيه في المرتبة الخامسة بنسبة (٨%)، وهذا ما يعكس أن أفراد العينة ينتمون إلى شرائح اجتماعية متعددة.

محل الإقامة: جميع أفراد العينة مقيمون في الحضر بنسبة (١٠٠%)، وهذا الأمر يعود بطبيعة الحال إلى تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عشوائية من أرباب الأسر المقيمين في منطقتي عزبة الصفيح، والعزبة الجديدة بمدينة كفر الشيخ.

٢- المعرفة والوعي ببرامج الحماية الاجتماعية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية):

رؤية أفراد العينة لما يجب على الدولة توفيره للمواطنين الفقراء ومحدودي الدخل:

رأي أفراد العينة أنه على الدولة أن تعمل على توفير ما يلي للمواطنين الفقراء ومحدودي الدخل:

- فرص عمل للقادرين على العمل من الفقراء ومحدودي الدخل لتساعدتهم على الاعتماد على أنفسهم.

- العمل على رفع كفاءة القادرين على العمل من الفقراء ومحدودي الدخل.

- منافذ لبيع منتجات السلع المصنعة من قبل الفقراء.

- تقديم المساعدات المادية لغير القادرين على العمل والتي توفر لهم مستوى حياة كريمة.

- العمل على تحقيق الأمن الغذائي للفقراء ومحدودي الدخل بتوفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة.

- الخدمات العلاجية بأسعار مخفضة.

- تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليمية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل.

- مساكن صحية للفقراء ومحدودي الدخل.

- تشجيع ودعم القطاع الخاص لتوفير فرص عمل للفقراء ومحدودي الدخل.

- العمل على توفير كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل.

- مكافحة كافة أوجه الاستغلال من قبل البعض للخدمات المخصصة للفقراء ومحدودي الدخل.

- زيادة فاعلية البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة مثل تكافل وكرامة.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن على الدولة اتخاذ كافة الإجراءات التي تعمل على توفير كافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) والتي من أهمها الرعاية التعليمية والصحية والإسكانية، والتي تعمل على توفير حياة كريمة لهم. ويمكن القول إن الدولة المصرية - خاصة عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وفي سياق الجمهورية الجديدة- بدأت تولي البرامج الاجتماعية والحماية الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) أهمية كبرى. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من (Ariel Fiszbein and Others (2014)، ودراسة أميرة محمد محمود محمد فايد (٢٠١٥)، ودراسة يحيى محمد محمد هاشم (٢٠١٧)، ودراسة (Youssef Kiendrebeogo (2017)، ودراسة Liyousew G. Borga and Conchita D'Ambrosio (2021)، ودراسة (Edson Mugore (2022 ، ودراسة (Priscilla Boatengm (2023). ويمكن تفسير ذلك في إطار النموذج النظري الذي قدمه إميل دوركايم لتوفير الحماية الاجتماعية للشرائح الاجتماعية المهمشة. ومن ثم يمكن القول أن هذه الأهمية الكبرى التي أولتها الدولة المصرية للبرامج الاجتماعية والحماية الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) في سياق التأسيس للجمهورية الجديدة بمثابة آلية تقطع بها الدولة الطريق على أية نزعات راديكالية قد تشيع الفوضى الاجتماعية، أو تعمل على تفكيك التماسك الاجتماعي، وتحقيق وضبط التوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري.

رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت البطاقة الذكية للتموين والخبز كافية لتحسين مستوى معيشة الفقراء (الأسر الأولى بالرعاية) :

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٧٢%) أن البطاقة الذكية للتموين والخبز غير كافية لتحسين مستوى معيشة الفقراء، في حين رأى أقلية بنسبة (٢٨%) أنها تساهم إلى حد ما في تحسين مستوى معيشة الفقراء. أما الذين رأوا أن البطاقة الذكية للتموين والخبز غير كافية لتحسين مستوى معيشة الفقراء، فقد أرجعوا ذلك إلى ما يلي: أنها لا تغطي أغلب السلع الاستهلاكية؛

الكميات التي توفرها البطاقة الذكية من السلع الغذائية لا تكفي لسد احتياجات الأسر الفقيرة؛ لا تغطي جميع أفراد الأسرة لاسيما الأسر الكبيرة نسبياً؛ وضعف نصيب الفرد من السلع الإستهلاكية؛ كما أنها لا توفر إلا القليل من السلع الغذائية الأساسية. أما الذين رأوا أن البطاقة الذكية للتموين والخبز كافية إلى حد ما في تحسين مستوى معيشة الفقراء فقد أرجعوا ذلك إلى توافر الخبز وبعض السلع الإستهلاكية الأساسية بسعر مخفض؛ كما أنها تساهم في تحقيق الأمن الغذائي للأسر لاسيما في ظل ارتفاع أسعار الكثير منها نتيجة موجة التضخم التي تجتاح المجتمع المصري حالياً.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن الغالبية يرون أن البطاقة الذكية للتموين والخبز غير كافية لتحسين مستوى معيشة الفقراء (الأسر الأولى بالرعاية)، وذلك لأنها لا تغطي أغلب السلع الإستهلاكية، والكميات التي توفرها البطاقة الذكية من السلع الغذائية لا تكفي لسد احتياجات الأسر الفقيرة، ولا تغطي جميع أفراد الأسرة لاسيما الأسر الكبيرة نسبياً. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Markus Loewe (2004)، ودراسة Nada Mohamed Kassem (2020)

- رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت برامج الحماية الاجتماعية كتكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي وغيرها مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية):

رأى غالبية أفراد العينة بنسبة (٩٢%) أن برامج الحماية الاجتماعية - مثل تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي وغيرها- مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية)، بينما رأى أقلية بنسبة (٨%) عكس ذلك. أما الذين رأوا أن برامج الحماية الاجتماعية مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) فقد أرجعوا ذلك إلى مساهمتها في: تحسين مستوى معيشتهم؛ توفير بعض السلع الغذائية بأسعار مخفضة؛ تقديم الدعم المالي؛ توفر الرعاية الصحية لهم؛ تقدم الدعم الغذائي لهم، توفر الكثير من احتياجاتهم؛ تغنيهم عن سؤال الناس وطلب المساعدة؛ تساعدهم على مواجهة نفقات المعيشة؛ بالإضافة إلى تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي لهم.

أما الذين رأوا أن برامج الحماية الاجتماعية كتكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي وغيرها غير مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) إلى حد ما بسبب:

- ضعف المساعدات المادية التي توفرها لهم.
- لا توفر لهم كثير من احتياجاتهم الغذائية .

- تدنى مستوى الرعاية الصحية المقدمة لهم.
والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن الغالبية ترى أن برامج الحماية الاجتماعية مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية)، مقابل أقلية رأت عكس ذلك. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Ariel Fiszbein and Others (2014)، ودراسة أميرة محمد محمود محمد فايد (٢٠١٥)، ودراسة يحيى محمد محمد هاشم (٢٠١٧)، ودراسة Liyousew G. Borga (2021) and Conchita D'Ambrosio، ويمكن تفسير ذلك في إطار النموذج النظري الذي قدمه إميل دوركايم، حيث أن الدولة تعمل على تنفيذ العديد من برامج الحماية الاجتماعية كتكافل وكرامة، ومعاش الضمان الاجتماعي وغيرها كآلية للتوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، والمساهمة في تحسين حياة الفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) لمواجهة الفقر وإحداث التوازن التنموي وتقوية التماسك الاجتماعي في المجتمع المصري.

رؤية أفراد العينة لمبادرة حياة كريمة التي تنفذها الدولة في بعض القرى

رأى أفراد العينة أن مبادرة حياة كريمة التي تنفذها الدولة في بعض القرى بأنها:

- تساهم في تحسين الأحوال المعيشية لفقراء القرى.
- مبادرة رئاسية لتحسين جودة الحياة في بعض القرى.
- تعمل على مد بعض القرى بمدارس ووحدات صحية وتوصيل مياه الشرب النظيفة ومد خطوط الكهرباء والصرف الصحي بها.
- مؤسسة تطوعية تعمل على تقديم بعض المساعدات لفقراء بعض القرى.
- مبادرة لمساعدة فئات معينة من المجتمع المصري.
- من أهم المبادرات التي أطلقها الدولة لتحسين الظروف المعيشية لبعض القرى ولاسيما القرى المحرومة من الخدمات المختلفة.
- تستهدف العمل على تحقيق التنمية المستدامة بتوفير البنية التحتية الملائمة وتقديم بعض المساعدات لسكان القرى المحرومة من الخدمات في الريف المصري.
- مشروع قومي أطلقته الدولة المصرية لتحسين نوعية الحياة في القرى الأكثر احتياجاً.
- مبادرة قدمها رئيس الجمهورية لتحسين جودة حياة فقراء الريف المصري.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح معرفتهم بمبادرة حياة كريمة ومن ثم تعكس وعي أفراد العينة بالجهود التي تقدمها الدولة من البرامج الاجتماعية التنموية لتحقيق التنمية المستدامة

ولاسيما في القرى الأكثر احتياجاً والتي تعمل على تحسين جودة الحياة في الريف المصري بتوفير البنية الأساسية الملائمة من طرق وكهرباء وشبكة مياه نظيفة وصرف صحي وخدمات تعليمية وصحية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Merihan sharara(2023).

٣- الآثار الاجتماعية لمنظومة الحماية الاجتماعية على الفقر:

— رؤية أفراد العينة للتأثيرات الاجتماعية لبرامج الحماية الاجتماعية ومن أهمها البطاقة الذكية لصرف السلع التموينية والخبز وتكافل وكرامة والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليمية على الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) :

دخل الأسرة:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٩٢%) أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية إيجابية على دخل الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) بينما رأى أقلية بنسبة (٨%) عكس ذلك. أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي إيجابي فقد أرجعوا ذلك الى العوامل التالية:

- توفيرها لبعض السلع الغذائية الاستهلاكية والخبز .
- توفير كثير من احتياجات الأسرة .
- تخفيف الأعباء المالية للأسرة.
- توفر الدعم النقدي للأسرة.
- تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.
- تعزز من صحة أفراد الأسرة.
- أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي محدود بسبب:
- قلة الدعم النقدي المقدم لاسيما في ظل ارتفاع أسعار الكثير من السلع الغذائية.
- البطاقة الذكية للتموين والخبز لا تغطي كل الأسر.
- تدنى مستوى الرعاية الصحية والتعليمية المقدمة للأسر الفقيرة.

المستوى المعيشي للأسرة:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٦٨%) أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية إيجابية إلى حدٍ ما على المستوى المعيشي للأسر الفقيرة ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) بينما رأى أقلية بنسبة (٣٢%) عكس ذلك. أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي إيجابي إلى حدٍ ما فقد أرجعوا ذلك الى العوامل التالية:

- توفيرها بعض السلع الغذائية والخبز بأسعار مدعومة.
 - تساهم في تخفيف الأعباء الأسرية.
 - تلبي بعض الاحتياجات الأسرية.
 - توفر الرعاية الصحية والتعليمية بأسعار بسيطة.
 - تقلل من الأعباء المالية.
- أما الذين لم يروا للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي إيجابي فقد أرجعوا ذلك الى الأسباب الآتية:
- لا تغطي الكثير من السلع الغذائية لاسيما في ظل غلاء أسعار الكثير منها.
 - ضعف الدعم النقدي الذي تقدمه.
 - لا تغطي الكثير من احتياجات الأسرة.
- والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن غالبية أفراد العينة رأّت أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي إيجابي إلى حدٍ ما، مقابل أقلية رأّت عكس ذلك.
- الأمن الغذائي للأسرة:**
- رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٧٦%) أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حدٍ ما على طعام الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) بينما رأى أقلية بنسبة (٢٤%) عكس ذلك. أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي إيجابي إلى حدٍ ما بسبب:
- توفير بعض السلع الأساسية " كالزيت والسكر والخبز " بأسعار مدعومة.
 - تساهم في الدعم المالي للأسرة.
 - تساهم في توفير الأمن الغذائي للأسرة.
 - ضمان حصول الأسرة على السلع الأساسية.
- أما الذين لم يروا للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي إيجابي فقد أرجعوا ذلك الى ما يلي:
- قلة وانخفاض جودة السلع الإستهلاكية الأساسية التي توفرها البطاقة الذكية للتموين.
 - لا تكفي لسد احتياجات الأسرة من السلع الإستهلاكية.
 - البطاقة الذكية للتموين والخبز لا تغطي كل الأسر لاسيما الكبيرة نسبياً.
- والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن أغلبيتهم رأى أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حدٍ ما على طعام الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) بينما رأى أقلية غير ذلك.

مواجهة التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٦٨%) أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حدٍ ما في مواجهة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بينما رأى أقلية بنسبة (٣٢%) عكس ذلك. أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي ايجابي إلى حدٍ ما بسبب مساهمتها في:

- الدعم المالي للأسر الفقيرة ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية).
- توفير بعض السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار مدعومة.
- الأمن الغذائي للأسر الفقيرة.
- تخفيف الأعباء الاقتصادية عليهم.
- أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي محدود إلى حدٍ ما بسبب:
- ضعف كمية السلع الاستهلاكية الأساسية المخصصة للأسرة.
- انخفاض جودة السلع الاستهلاكية الأساسية التي يتم صرفها ببطاقة التموين.
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية الاستهلاكية الأساسية بصورة كبيرة.
- ضعف الدعم المالي الذي تخصصه هذه البرامج للأسر الفقيرة .
- غياب الرقابة الفعالة على الأسواق التجارية.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن أغليبيتهم رأى برامج الحماية الاجتماعية لها تأثير ايجابي إلى حدٍ ما بينما رأى أقلية عكس ذلك. وفي هذا الإطار يمكن القول أنه بلا شك أن البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة للفقراء والأسر الأولى بالرعاية تساهم إلى حدٍ ما في تخفيف الأعباء المالية عليهم في مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الإستهلاكية الأساسية، وذلك بتوفير بعضها بأسعار مدعومة، وتوفير الدعم المالي كتكافل وكرامة، إلا أن هذه البرامج من الصعب أن تصمد لمدة طويلة لاسيما في ظل موجة التضخم التي تجتاح المجتمع المصري في الفترة الحالية، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بكافة أشكالها - الأساسية وغير الأساسية- لاسيما في ظل عزز الدولة عن ضبط أسعار السلع في الأسواق التجارية.

تخلص الأسرة من الشعور بالحرمان والعوز:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٦٨%) أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حدٍ ما في تخلص الأسرة من الشعور بالحرمان والعوز بينما رأى أقلية بنسبة (٣٢%) عكس

ذلك. أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي إيجابي إلى حد ما بسبب مساهمتها في:

- الدعم المالي للأسرة كتكافل وكرامة.
 - توفير الرعاية التعليمية والصحية بأسعار مدعومة.
 - الدعم الغذائي بتوفير بعض الغذائية الاستهلاكية الأساسية " كالزيت والسكر " بأسعار مدعومة.
 - تخفيف الأعباء المالية على الأسرة.
 - تعزيز الأمان الاقتصادي والاجتماعي.
- أما الذين رأوا أن البرامج الاجتماعية لا تؤثر اجتماعيا بدرجة كبيرة فقد أرجعوا ذلك الى:
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية والخدمات بكافة أشكالها.
 - انفلتت الأسواق التجارية لضعف فاعلية رقابة الدولة عليها.
 - ضعف الدعم المالي والغذائي المقدم للأسر الفقيرة لاسيما في ظل غلاء أسعار السلع والخدمات.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن غالبيتهم يرون أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حد ما في تخلص الأسرة من الشعور بالحرمان والعوز بينما رأى أقلية عكس ذلك. رؤية أفراد العينة حول مدى كفاية ما تقدمه الدولة من برامج اجتماعية لمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل " الأفراد الأولى بالرعاية ":

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٨٨%) أن ما تقدمه الدولة من برامج اجتماعية غير كافي لمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل "الأفراد الأولى بالرعاية"، بينما رأى الأقلية بنسبة (١٢%) عكس ذلك. أما الأفراد الذين رأوا عدم كفاية البرامج الاجتماعية للأسباب التالية:

- غير كافية لتحقيق حياة كريمة لهم.
 - غلاء أسعار السلع الاستهلاكية بصورة كبيرة جداً.
 - قلة ما توفره من سلع غذائية استهلاكية أساسية.
 - ضعف ما تقدمه من دعم مالي.
 - غياب الرقابة الفاعلة للدولة على الأسواق التجارية.
 - تدنى الرعاية الصحية والتعليمية المقدمة لهم..
- أما الذين رأوا أن البرامج الاجتماعية كافية بسبب:

- توفير بعض السلع الغذائية الأساسية " كالزيت والسكر " والخبز .
- مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي لهم .
- تقديم الدعم المالي لهم .
- توفير الكثير من الاحتياجات الأساسية لهم .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن الغالبية رأت أن ما تقدمه الدولة من برامج اجتماعية لفقرى ومحدودى الدخل غير كافى بينما رأى أقلية عكس ذلك. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Markus Loewe (2004 ، ودراسة يحيى محمد محمد هاشم (٢٠١٥)، ودراسة (Nada Mohamed Kassem (2020، ودراسة جهاد إبراهيم حنفى عبد الحميد (٢٠٢٠)، ودراسة أحمد السعيد الهجرسي (٢٠٢١)، الفقراء وبرامج الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري. ويمكن تفسير ذلك في إطار نموذجي التهميش الاجتماعي، والتنمية البشرية، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه على الرغم من تعدد وتنوع البرامج الاجتماعية التي توفرها الدولة للفقراء ومحدودي الدخل " الأفراد الأولى بالرعاية " لا أنها لا تكفي لتوفير حياة كريمة لهم- في ظل السياسات التنموية المتبعة والتي تقوم على الإعتماد على القروض الخارجية من صندوق النقد الدولي في تمويل الكثير من مشروعات التنمية وما يتطلبه ذلك من إصلاحات واجراءات مالية واقتصادية تلحق ضررا كبيرا بالافراد والأسر الأولى بالرعاية ، مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة عدد الفقراء في المجتمع المصري، مما يعد نتائج تحولات بنائية "سياسات تنموية" محكومة بعناصر محلية ودولية، وترتكز على أبعاد طبقية وسياسية . وبالتالي يعد استبعاد مجموعة من السكان ذوى الدخل المنخفض، وافتقارهم إلى حياة كريمة نتيجة مباشرة للتهميش والحرمان وليس نقص الإنتاج الاجتماعي.

رؤية أفراد العينة لكيفية زيادة فاعلية البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة للفقراء والأسر الأولى بالرعاية:

- رأى أفراد العينة أن على الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لزيادة فاعلية البرامج الاجتماعية لمواجهة احتياجات الأسر الفقيرة ومحدودى الدخل "الأسر الأولى بالرعاية" من أهمها:
- زيادة المخصصات المالية لهذه البرامج .
 - العمل على تعزيز التمكين الاقتصادي والتنموي لهم .
 - ضبط الأسواق التجارية ومواجهة جشع بعض التجار .

- زيادة مساحة الدور الاجتماعي والتنموي للجمعيات الأهلية وتشجيعها وكذلك القطاع الخاص على تقديم الخدمات المختلفة للفقراء ومحدودي الدخل "الأسر الأولى بالرعاية".
 - توفير قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية.
 - توصيل الدعم للأسر المستحقة بالفعل.
 - زيادة حصة الفرد من السلع التموينية.
 - توفير فرص عمل للقادرين على العمل منهم.
 - تقديم المساعدات بطريقة تحافظ على كرامتهم.
 - تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.
 - التوعية بالخدمات التي توفرها وكيفية الاستفادة منها.
- والآراء السابقة لأفراد العينة تستوجب على الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لزيادة فاعلية البرامج الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة ومحدودي الدخل "الأسر الأولى بالرعاية" ومن ثم مواجهة الفقر والحد منه، ومن أهمها: زيادة المخصصات المالية لهذه البرامج، العمل على تعزيز التمكين الاقتصادي والتنموي لهم، ضبط الأسواق التجارية ومواجهة جشع بعض التجار، زيادة مساحة الدور الاجتماعي والتنموي للجمعيات الأهلية وتشجيعها وكذلك القطاع الخاص على تقديم الخدمات المختلفة للفقراء ومحدودي الدخل "الأسر الأولى بالرعاية"، وتوصيل الدعم للأسر المستحقة بالفعل، وتوفير قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية، التوعية بالخدمات التي توفرها وكيفية الاستفادة منها. وهو ما يعكس أهمية ضرورة إصلاح منظومة برامج الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فاعلية في مواجهة الفقر والحد من تفاقمه وتداعياته.
- ثامناً: النتائج العامة للبحث:**

لما كان البحث الراهن ينتمي للبحوث الوصفية تم الاعتماد على كل من التحليل الكمي والتحليل الكيفي، حيث تم الاعتماد في التحليل الكمي على البيانات الثانوية الموثقة، وتم الاعتماد في التحليل الكيفي على دليل المقابلة حيث أجريت المقابلات مباشرة مع المبحوثين. وقد استند البحث في محاولة تحقيق هدفه العام إلى اختيار أدوات بحثية والاستعانة بمفاهيم نظرية، تمكنه من التحقق من فروضه. ولهذا جاء تبني المدخل السوسيولوجي وتحديدًا من خلال نماذج أميل دوركايم، والتهميش الاجتماعي، والتنمية البشرية. كما تمت الاستعانة أيضاً بأداتي تحليل البيانات الثانوية، ودليل المقابلة، حتي يمكن اختبار فروض البحث. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

انطلقت الدراسة من الفرضية التالية: (أدى عدم فعالية منظومة الحماية الاجتماعية إلى تفاقم الفقر في المجتمع المصري من المنظور التنموي الشامل). انبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية التالية:

- فيما يتعلق بالفرض الأول: أثرت سياسات التنمية التي اتبعتها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الفترة الممتدة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بالسلب على منظومة الحماية الاجتماعية في مصر:

كشف تحليل البيانات الثانوية عن صدق هذا الفرض، فعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي كانت تحققها الحكومات المصرية المتعاقبة في ظل تبني سياسات تنموية - نموذج التنمية الليبرالي - تقوم على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وذلك تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، إلا أن عوائد هذه المعدلات المرتفعة لم تنعكس بالشكل المطلوب على قطاعات واسعة وكبيرة من المجتمع المصري التي استمرت تعاني وبشكل متزايد من النقص الشديد في تحقيق الاحتياجات الأساسية. فعلى الرغم من بلوغ معدل الناتج المحلي نحو (٥.٧%) عام ٢٠١٠ - على سبيل المثال - إلا أن ثمار هذا المعدل لم تنعكس آثاره على جميع فئات المجتمع المصري بدليل أنه تم رصد أكثر من (٢٥.٢%) من السكان تحت خط الفقر، وهو ما يعنى أن هذا النمط من النمو، وتلك السياسات التنموية انحازت بشكل سافر للطبقات القادرة والغنية، على حساب الفئات محدودة الدخل والفقراء، ويعنى ذلك أنه في ظل هذه السياسات التنموية ازداد الغني غنا وازداد الفقير فقراً. وهذا ما يعكس التأثير السلبي لهذا النمط من السياسات التنموية على منظومة الحماية الاجتماعية في مصر.

- فيما يتعلق بالفرض الثاني: منظومة الحماية الاجتماعية في مصر في فترة ما بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ قادرة على مواجهة ظاهرة الفقر في المجتمع المصري:

كشف تحليل البيانات الثانوية ودليل المقابلة الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة عن عدم صدق هذا الفرض، فقد شهدت منظومة الحماية الاجتماعية في مصر تحولاً أساسياً عقب ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وفي سياق التأسيس للجمهورية الجديدة سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية التي غابت بصورة كبيرة في ظل أنظمة الحكم السابقة، والاهتمام المتزايد بقضايا العدالة الاجتماعية وفي جوهرها قضايا منظومة الحماية الاجتماعية، تغييراً جذرياً في فلسفة

منظومة الحماية الاجتماعية في مصر، والذي جاء من ثلاثة منابع أساسية هي دستور ٢٠١٤، وأهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠. فعلى الرغم من تعدد وتنوع البرامج الاجتماعية التي توفرها الدولة للفقراء ومحدودي الدخل " الأفراد الأولى بالرعاية "، إلا أنها كانت غير كافية لتوفير حياة كريمة لهم- في ظل السياسات التنموية المتبعة والتي تقوم على الإعتماد على القروض الخارجية من صندوق النقد الدولي في تمويل الكثير من مشروعات التنمية، وما تبع ذلك بالضرورة من إجراءات تقشفية وإصلاحات مالية أدت إلى تفاقم الفقر وزيادة عدد الفقراء في المجتمع المصري، ومن ثم فإن هذه التداعيات السلبية كانت نتاج تحولات بنائية " سياسات تنموية " محكمة بعناصر محلية ودولية، وترتكز على أبعاد طبقية وسياسية . وبالتالي يعد استبعاد مجموعة من السكان ذوى الدخل المنخفض، واقتفارهم إلى حياة كريمة نتيجة مباشرة للتمهيش والحرمان وليس نقص الإنتاج الاجتماعي، وهو ما يعكس أن هناك غياب للفهم الحقيقي للأسس الفعالة لمنظومة الحماية الاجتماعية.

- فيما يتعلق بالفرض الثالث: منظومة الحماية الاجتماعية في مصر في حاجة إلى إصلاح لزيادة فاعلية البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواجهة الفقر - احتياجات أسر الفقراء والمهمشين " الأسر الأولى بالرعاية " - في المجتمع المصري :

كشف تحليل البيانات الثانوية ودليل المقابلة الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة عن صدق هذا الفرض، حيث أظهرت النتائج أن إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية أضحى ضرورة ملحة وخاصة في ظل الأوضاع التنموية والاقتصادية الراهنة التي يعاني منها المجتمع المصري- من أهمها ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتذبذبها- لمواجهة الفقر في المجتمع المصري - لذا فمن الضروري إعادة النظر في منهجية إدارة هذه المنظومة للحماية الاجتماعية بحيث تحقق التكامل بين كل من البرامج المختلفة ، وعدد البرامج التي تستفيد منها الأسر المستهدفة، بهدف الوصول لسجل إجتماعي موحد وشامل لكل المستفيدين، شامل الخدمات التي تقدم لهم والتحويلات والتغيرات التي طرأت إيجاباً وسلباً نتيجة هذه الخدمات، وتطور احتياجاتهم، والتوسع في برامج الخروج من دوائر الفقر، فليس منطقياً أن يستمر التوسع في تغطية المستفيدين من معاشات تكافل في الحالات التي يمكن تمكينها اقتصادياً نظراً للتأثيرات السلبية على الاستدامة من جانب، وخلق ثقافة اتكالية بين المستفيدين من جانب آخر. ومن الضروري أيضاً بالتوازي مع إصلاح منظومة

الحماية الاجتماعية، الاتجاه نحو نموذج التنمية المستقلة بحيث تعمل الحكومة على بناء اقتصاد قومي قوي يقوم أساساً على زيادة الإنتاج في كافة المجالات وبصفة خاصة في الصناعة والزراعة، وزيادة الصادرات والحد من الواردات، يستطيع مواجهة الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية، يقوم على استراتيجية تنمية تعتمد بالأساس على الموارد الذاتية للمجتمع والنظر للعوامل الخارجية باعتبارها عوامل ثانوية مساعدة، ويسعى إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة قائمة على العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، وتحسين مستوى معيشة الفئات الاجتماعية المختلفة، ومحاربة الفقر بكافة أشكاله والحد من تفاقمه وتداعياته.

وإجمالاً لما سبق يتضح صدق الفرضية التي إنطلق منها البحث وهي: أدت عدم فعالية منظومة الحماية الاجتماعية إلى تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع المصري من المنظور التنموي الشامل.

تاسعاً: توصيات البحث:

بناءً على نتائج البحث يكون من الضروري على الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لزيادة فاعلية البرامج الاجتماعية الموجهة لأسر الفقراء ومحدودي الدخل "الأسر الأولى بالرعاية"، من أهمها:

- زيادة المخصصات المالية لهذه البرامج.
- العمل على تعزيز التمكين الاقتصادي والتنموي لهم.
- ضبط الأسواق التجارية ومواجهة جشع بعض التجار.
- زيادة مساحة الدور الاجتماعي والتنموي للجمعيات الأهلية وتشجيعها، وكذلك القطاع الخاص، على تقديم الخدمات المختلفة للفقراء ومحدودي الدخل.
- توصيل الدعم للأسر المستحقة بالفعل.
- توفير قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية.
- التوعية بالخدمات التي توفرها وكيفية الاستفادة منها.
- ومن الضروري أيضاً بالتوازي مع إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، الاتجاه نحو نموذج التنمية المستقلة بحيث تعمل الحكومة على بناء اقتصاد قومي قوي يستطيع مواجهة الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية ويقوم ذلك البناء على استراتيجية تنمية تعتمد بالأساس على الموارد الذاتية للمجتمع والنظر للعوامل الخارجية أنها عوامل ثانوية وتسعى إلى تحقيق تنمية شاملة

مستدامة قائمة على العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية وتسعى إلى تحسين مستوى معيشة الفئات الاجتماعية المختلفة ومحاربة الفقر والتخلف والفساد ونشر قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- إبراهيم، دينا إبراهيم متولي.(٢٠٢٣). "متطلبات تحقيق التحول الرقمي لقطاع الحماية الاجتماعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠". مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية: ١٢(٢).
- ٢- أبو العينين، سهير (باحث رئيسي) (٢٠٢٣). تطور الأداء التنموي لمصر خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٢/٢٠٢١. في: فنين كمال "محرراً"، تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢٢. معهد التخطيط القومي. القاهرة.
- ٣- أبو العينين، سهير (باحث رئيسي) (٢٠٢٣). مؤشرات وسياسات الأداء التنموي في مصر. في فنين كمال "محرراً". تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢١. معهد التخطيط القومي. القاهرة.
- ٤- أبو قورة، خضر عبد العظيم " باحث رئيسي". (٢٠١٠). نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٢٤، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- ٥- أبو هزيم، طارق زياد، والنور، هادي عبد اللطيف. (٢٠١٣). " الحرية والتنمية ، دراسة تحليلية ". مجلة العلوم الاجتماعية. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ٤١: (٤).
- ٦- أحمد، نعيمة ناصر. (٢٠٢٢). " برامج الحماية الاجتماعية في مصر والوطن العربي ". مجلة جامعة أسوان للعلوم الانسانية: ٢ (١).
- ٧- الجعفر اوي، إيتسام. (٢٠١٦). الاقتصاد المصري في مرحلة تحول .. نظرة عامة، في: نسرين البغدادي "إشراف عام" ، إيتسام الجعفر اوي "إشراف وتحرير"، المجلد الاقتصادي ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المرحلة الثالثة ٢٠١٠ - ٢٠١٥، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- ٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠): حائزي البطاقات التموينية ٢٠١٧ / ٢٠١٨، القاهرة.
- ٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠). مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٩ - ٢٠٢٠)، القاهرة.
- ١٠- الزغل، علاء على. (٢٠٢٢). " تطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر"، مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية والتنمية ، جامعة بني سويف: ٢ (١).

- ١١- العيسوي، إبراهيم.(٢٠٠٥). نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه. في محمد رضا العدل " محرراً ، علم الاقتصاد والتنمية العربية ، أعمال المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ٢٨-٣٠ مايو ٢٠٠٥، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.
- ١٢- الفقي، سنية.(٢٠١٧). الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته. في مجدى صبحي "رئيس تحرير" . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٦. الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- ١٣- النمر، هدى صالح. باحث رئيسي(٢٠١٥). الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٥٩) معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- ١٤- النمر، هدى، وسليمان، أحمد.(٢٠٢١). برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز-الوضع الراهن وسبل التطوير، سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، الإصدار رقم ١٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- ١٥- الهجرسي، أحمد السعيد.(٢٠٢١). " الفقراء وبرامج الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري"، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس: ٤٩ (يوليو- سبتمبر).
- ١٦- باسو، اسماعيل ايت باسو، وآخرون.(٢٠٢١). " مفهوم الحماية الاجتماعية ، مقارنة سوسيو تاريخية ". مجلة العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي ، برلين، ألمانيا: (٢١).
- ١٧- بيومي، محمد.(٢٠١٣). " أزمة التنمية في المجتمع المصري، رصد لمظاهر الهدر في نصف قرن"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، الملتقى الفكري الأول"، مأزق التنمية في الواقع المجتمعي المصري المعاصر - أنساق القيم نموذجاً"، الجزء الثاني، معهد التخطيط القومي، القاهرة ٢١ ٢٠٢١، عدد خاص.
- ١٨- حجازي، عزت.(١٩٩٦). الفقر في مصر، بحث الخريطة الاجتماعية لمصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

- ١٩- حسن، زينب جابر محمد زناتي.(٢٠١٦). "التاريخ التطوري للحماية الاجتماعية" المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية-دراسات وبحوث تطبيقية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط:(٢)٢).
- ٢٠- حمدان، سعيد بن سعيد ناصر، والسيد، سيد جاب الله.(٢٠٠٦). الفقر كمعوق للتنمية البشرية، رؤية اجتماعية، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة طنطا:(١٩)ج ٢.
- ٢١- حسين، أسماء مجدي على.(٢٠٢٣). "الاستثمار في رأس المال الاجتماعي وسياسات الحماية الاجتماعية"، آفاق اجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة.
- ٢٢- خشبة، محمد ماجد.(باحث رئيسي) (٢٠٢٢). الأداء التنموي في مصر في ظل جائحة " كوفيد - ١٩"، المؤشرات والسياسات والخبرات المستفادة. في نيفين كمال " محرراً" تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- ٢٣- شعبان، محمود.(٢٠٠٥). الرؤية النظرية للفقر. في أحمد السيد النجار " محرر ". الفقر في الوطن العربي. مركز الدراسات السياسية والاقتصادية. مؤسسة الأهرام. القاهرة.
- ٢٤- عبد الحميد، جهاد إبراهيم حنفي.(٢٠٢٠). "الأوضاع المعيشية للفقراء في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم، دراسة ميدانية في مجتمع حضري فقير". مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس: ٢١ ج ٢.
- ٢٥- عبد الغني، أحمد عبد الحميد سليم.(يوليو ٢٠١٩). "آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ م.". مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الفيوم: ١٦.
- ٢٦- عدلي، هويدا.(سبتمبر ٢٠١٧). "الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة، هل من رؤية متكاملة ؟". مجلة رؤى مصرية مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مؤسسة الأهرام، القاهرة : ع ٣٢.
- ٢٧- عدلي، هويدا.(٢٠٢١). الحماية الاجتماعية، نحو عقد اجتماعي أكثر شمولاً وتمكيناً في مصر. في: خالد زكريا أمين " مؤلف رئيسي"، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١، التنمية حق للجميع، مصر المسيرة والمسار، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة.

- ٢٨- عدلي، هويدا.(٢٠٢٣).الدليل نحو حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية: التحديات والفرص، ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية، مبادرة الإصلاح العربي، باريس.
- ٢٩- عدلي، هويدا.(٢٠٢٤).متطلبات إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
- ٣٠- علي، أحمد سليمان محمد.(٢٠١٧).حول برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة، آراء في قضايا التخطيط والتنمية العدد (٢٤)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- ٣١- على، هدى عبد الحميد.(٢٠١٩). اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠: (٢).
- ٣٢- عيسى، نورا.(٢٠٢٢). "أطر الحماية الاجتماعية في الدول الناشئة بالإشارة إلى مصر كتجربة". المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية: ١٢ (٢).
- ٣٣ - غانم، على.(٢٠٢١). برامج الحماية الاجتماعية في الجمهورية الجديدة، مجلة الديمقراطية مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع ٨٣.
- ٣٤- فايد، أميرة محمد محمود محمد.(٢٠١٥). كفاءة جهود شبكة الأمان الاجتماعي في تدعيم حق العمل للفئات الفقيرة، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، عدد ٢٧.
- ٣٥- محمد، أحمد سليمان (٢٠٢٠).التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر،سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار رقم ٧. معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- ٣٦- محمد، هبه عبد المعتمد.(يوليو ٢٠١٩). الفقر واستراتيجيات مواجهته، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج: ٥٢ ج ٢.
- ٣٧- مناع ، ندى جمال شديد، وآخرون.(أغسطس ٢٠٢١). " تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر - تحليل تاريخي، مجلة بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية البنات، جامعة عين شمس: ٨ ج ١.
- ٣٨- نعمه، أديب.(٢٠٢١). التنمية والفقر، مراجعة نقدية للمفاهيم وأدوات القياس، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٩- هاشم، صلاح.(٢٠١٤). الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، مؤسسة فريد ريش إيبيرت، القاهرة.

٤٠- هاشم، يحي محمد محمد.(٢٠١٧). "التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر، دراسة تحليلية، مجلة البحث العلمي، كلية البنات، جامعة عين شمس: ١٨ (٢).

٤١- هاشم، يحي محمد محمد.(٢٠١٥). "آليات الحماية الاجتماعية في مصر، دراسة تحليلية". مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس: (١٦) ج ٩.

٤٢- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. "حياة كريمة".

https://mcit.gov.eg/ar/decent_life

٤٣- وزارة التضامن الاجتماعي. "برنامج سكن كريم".

<https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=15>

ثانياً : المراجع الأجنبية :

44-Abouelenin, Mariam and, Hu Yang.(2024)." Food insecurity and affective well-being during COVID-19 in the Middle East and North Africa". Journal of Affective Disorder, Elsevie(350).

<https://doi.org/10.1016/j.jad.2024.01.103>

45-Amaechi, Chioma Sophia. (2023). " Social Protection Policy Responses to Poverty in Nigeria" . Unpublished master thesis. School of Public Management And Administration. University of Pretoria.

<https://doi.org/10.25403/UPresearchdata.23634333.v1>.

46- Barrientos, Armando.(2011)."Social protection and poverty". International Journal of Social Welfare (University of Manchester, Manchester, UK.

https://www.researchgate.net/publication/227716739_Social_Protection_and_Poverty

47- Boateng, Priscilla.(2023)." Social Protection Programs in Ghana: The Impact of Livelihood Empowerment Against Poverty on Beneficiaries"unpublished PH D Thesis . Northern Arizona University.

<https://www.proquest.com/openview/df3a7b10b85c7c8391d115e61498a97e/1.pdf?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y>

- 48- Borga, Liyousew G. and, D'Ambrosio Conchita.(2021)." Social protection and multidimensional poverty: Lessons from Ethiopia,India and Peru". World Development (147).
<https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2021.105634>
- 49-Desaia, Rag M. , And Rudra , Nita,(2014)" Trade ,poverty, and social protection in developing countries", European Journal of Political Economy, Elsevir (60).
<https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2018.08.008>
- 50- Farooqui, Marium Amir, and others .(2024)." Utilization and Barriers of Social Health Protection Program Among Its Enrolled Population of Federally Administrative Areas Pakistan". by guest.
<http://bmjopenquality.bmj.com/>
- 51- Fiszbein, Ariel and Others.(2014)." Social Protection and Poverty Reduction: Global Patterns and Some Targets" World Development Report,(Vol. 61)
<http://dx.doi.org/10.1016/j.worlddev.2014.04.010>
- 52- García, Ana Ortuño. & Sánchez , Práxedes Muñoz.(2017). "Analysis of The Vicious Circle of Poverty and Social Exclusion of The Gypsy Woman in the Neighbourhood of Los Rosales". Murcia. Procedia - Social and Behavioral Sciences (237).
- 53- Ibrahim, Mohamed.(2020)."Social protection, state capacity and citizenship building in Ghana: Do quasi-universal insurance and targeted social assistance policies generate different feedback effects" Unpublished doctoral thesis. Global Development Institute School of Environment. Education and Development.
<https://research.manchester.ac.uk/en/studentTheses/social-protection-state-capacity-and-citizenship-building-in-ghan>.
- 54- International Monetary Fund.(2023).World Economic Outlook, A Rocky Recovery. Washington, DC.
- 55- Kassem, Nada. (2020). "Roles , Rules, and Controls :an Analytical Review of the Governance of Social Protection in Egypt". Unpublished master Thesis. School of Global Affairs and, Public Policy. The American University in Cairo.
https://fount.aucegypt.edu/etds/1583?utm_source=fount.aucegypt.edu%2Fetds%2F1583&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages
- 56- Khalil, Moustafa Y.(2014)."The Contribution of Islamic-Based CSOs to Poverty Reduction in Egypt: The Mechanisms, the Politics and the

- Lessons". Unpublished PhD in Development Policy and Management.
- <https://research.manchester.ac.uk/en/studentTheses/the-contribution-of-islamic-based-csos-to-poverty-reduction-in-eg>.
- 57 - Kiendrebeogo, Youssouf.(2017)." Social protection for poverty reduction in times of crisis". journal of policy modeling(39).
<https://doi.org/10.1016/j.jpolmod.2017.09.003>.
- 58- Kotios, Aggelos & Others.(2015). The vicious circles of recession and development prospects, Procedia Economics and Finance, Volume 19.
- 59- Levasseur , Pierre.(2019).Can Social Programs Break The Vicious Cycle Between Poverty and Obesity?. Evidence From Urban Mexico, World Development .NO. 113.
- 60- Loewe, Markus.(2004)." New avenues to be opened for social protection in the Arab world: the case of Egypt". International Journal of Social Welfare (Blackwell Publishing).
<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/j.13696866.2004.00293.x>
- 61- Mugore , Edson.(2022)." The drivers of policy changes and the implication for social protection policy change in Zimbabwe". Unpublished Ph.D. thesis .(Rural Development Planning), University of Pretoria.
- [https://www.up.ac.za/agricultural-economics-extension-and-rural-development/news/post_3155589-](https://www.up.ac.za/agricultural-economics-extension-and-rural-development/news/post_3155589-development/news/post_3155589-)
- 62- Mussaand, Essa Chanie & others.(2021)."Linking poverty-targeted social protection and Community Based Health Insurance in Ethiopia: Enrolment, linkages, and gaps", Social Science & Medicine, Elsevier, 236.
<https://doi.org/10.1016/j.socscimed.2021.114312>
- 63- Naseer, Zonaira and others.(2021)." Rural women empowerment through social protection programs: A case of Benazir income support programme in Punjab, Pakistan, Journal of the Saudi Society of Agricultural Sciences (20).
<https://doi.org/10.1016/j.jssas.2020.11.005>
- 64- Netoiu, Lavinia & Cârstina, Silviu.(2014).Analysis of the correlation between minimum wage levels in the country, indicators of social protection and poverty threshold, 1st International Conference 'Economic Scientific Research - Theoretical, Empirical and Practical Approaches' , ESPERA Procedia Economics and Finance 8.

<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2212567114001208>

65- Rogers ,Meghan L. and , Pridemore, William Alex.(2013). "The effect of poverty and social protection on national homicide rates: Direct and moderating effects". Social Science Research(42).

<http://dx.doi.org/10.1016/j.ssresearch.2012.12.005>

66- Sharara, Merihan.(2023). " The Influence of the “Hayah Karima” Initiative on the Standard of Living of Egyptian Citizens: Evidence from the Menoffia Governorate" .School of Global Affairs and Public Policy.The American University in Cairo. Unpublished Master thesis.

https://fount.aucegypt.edu/etds/2203?utm_source=fount.aucegypt.edu%2Fetds%2F2203&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages

67- The World Bank .(2023). " Data Bank World Development Indicators". <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

68- United Nation Development Programme (1997). Human Development Report 1997. Oxford University Press. New York.

الملاحق
دليل مقابلة في موضوع
منظومة الحماية الاجتماعية والفقير من المنظور التنموي
مع التطبيق على الحالة المصرية

أولاً: البيانات الأساسية:

١- الاسم :

.....

٢- النوع :

.....

٣- السن :

.....

٤- الحالة الاجتماعية :

٥- نوع عائل الأسرة :

٦- المؤهل التعليمي لعائل الأسرة :

٧- المهنة لعائل الأسرة:

٨- قطاع العمل لعائل الأسرة :

٩- عدد أفراد الأسرة :

١٠- متوسط الدخل الشهري للأسرة :

١١- محل الإقامة:

ثانياً : المعرفة والوعي ببرامج الحماية الاجتماعية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى

بالرعاية) :

١٢- ما الذي يجب ان تعمل الدولة على توفيره لمواطنيها الفقراء ومحدودي الدخل؟

.....

.....

١٣- هل البطاقة الذكية للتموين والخبز كافية لتحسين مستوى معيشة الفقراء (الأسر الأولى بالرعاية) ؟ ولماذا؟

.....

.....

١٤- هل برامج الحماية الاجتماعية كتكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وغيرها مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) ؟ ولماذا؟

.....

.....

١٥- ماذا تعرف عن مبادرة حياة كريمة التي تتفّذها الدولة في بعض القرى ؟

.....
.....

ثالثاً : منظومة الحماية الاجتماعية وظاهرة الفقر : الآثار الاجتماعية :

١٦- ما التأثيرات الاجتماعية لبرامج الحماية الاجتماعية ومن أهمها البطاقة الذكية لصرف السلع التموينية الأساسية والخبز وتكافل وكرامة والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليمية على الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) :

- دخل الأسرة :

.....
.....

- المستوى المعيشي للأسرة :

.....
.....

- طعام الأسرة (الأمن الغذائي للأسرة) :

.....
.....

- مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية :

.....
.....

- تخلص الأسرة من الشعور بالحرمان والعوز :

.....
.....

١٧- هل ما تقدمه الدولة من برامج اجتماعية كافي لمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل (الأفراد الأولى بالرعاية) ؟ ولماذا ؟

.....
.....

١٨- كيف يمكن زيادة فاعلية المساعدات التي تقدمها الدولة للمواجهة احتياجات أسر الفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) من وجهة نظرك ؟

.....
.....

-

رأس المال السياسي والاستبعاد المكاني

دراسة ميدانية مقارنة في إحدى مدن صعيد مصر

د/ محمود صلاح عبدالحفيظ محمد عبدالرحيم (*)

المستخلص

تعمل الدراسة الراهنة على محاولة فهم دور رأس المال السياسي - باعتباره عاملاً مرجعياً - في فهم وتفسير الاستبعاد المكاني، وليس مجرد الاعتماد على طبيعة وظروف الموقع المكاني - فقط - باعتباره أساساً لتفسير تلك اللامساواة أو الاستبعاد، ومن ثم تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما دور رأس المال السياسي في تحديد مستوى وخصائص الاستبعاد المكاني؟

وقد استخدمت الدراسة عدة أساليب بحثية؛ بدءاً من الأسلوب التاريخي، مروراً بالأسلوب الوصفي، نهاية بالأسلوب المقارن المحدود، والذي تطلب اختيار حالات محددة، تكون ثرية في البيانات التي تملكها، حيث جرى اختيارها بعناية، ووفقاً لمعايير دقيقة؛ وقد تم تصميمها نتيجة زيارات ميدانية ومقابلات بؤرية، ومن ثم اتجه الباحث لسحب عينة غير احتمالية؛ لتناسب مع ظروف المناطق محل الدراسة، بحيث تضمن ثراء المعرفة الميدانية واقتناع المبحوثين بعمل الباحث وإجراء الدراسة.

وشملت عينة الدراسة ثلاث حالات مكانية تعبر عن مناطق سكنية مرت - ولا تزال - بتجربة استبعاد مكاني في السنوات الأخيرة، ومن ثم تم سحب عدة حالات من كل منطقة، وبلغ الحجم الإجمالي للحالات ٥٥ مفردة، مقسمين إلى ثلاث حالات لمناطق سكنية وبما يضمن تمثيل المناطق الثلاث، وتم استخدام دليل المقابلة المتعمقة في إجراء المقابلات الميدانية لحالات الدراسة، وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- أن رأس المال السياسي وليس المكاني، مجرداً في حد ذاته، هو أساس تفسير التباين في المستويات التنموية والاجتماعية.

(*) مدرس علم الاجتماع السياسي، كلية الآداب، جامعة السويس

- تضعف وتتفكك الحرف التراثية والإبداعية عند نقلها أو توطين عمالها بعيداً عن بيئتها وهويتها الأصلية.
 - تلعب السياسات والخطط التنموية المحلية التي تجري بدون مشاركة السكان أو الخبراء دوراً في زيادة علاقات وحلقات الاستبعاد المكاني.
 - إن التخفيف من علاقات الاستبعاد المكاني يمكن أن يحدث عبر مشاركة السكان في تنمية مكانهم، واستغلاله بطريقة إيجابية تزيد من دخولهم وارتباطهم بالمكان.
 - كلما تقلص رأس المال السياسي للجماعة فإن الوعي بالوصم الاجتماعي يزداد لدى السكان من الآخرين وللذات.
- الكلمات المفتاحية: الاستبعاد المكاني - رأس المال السياسي - المشاركة السياسية

Abstract:

The present study attempts to understand the role of **political capital**—as a reference factor—in interpreting **spatial exclusion**, rather than solely relying on the location's nature and conditions as the primary basis for explaining this inequality or exclusion. Therefore, the research problem is framed around the following question: **What role does political capital play in determining the level and characteristics of spatial exclusion?**

The study employs multiple research methods, starting with the **historical approach**, then the **descriptive approach**, and concluding with a **limited comparative approach**. This required selecting specific data-rich cases carefully chosen based on precise criteria designed after field visits and focus group interviews. Consequently, the researcher adopted a **non-probability sampling method** to align with the conditions of the studied areas, ensuring a wealth of field knowledge and gaining the respondents' trust in conducting the study.

The sample consists of **three spatial cases** representing residential areas that have experienced— and continue to experience—**spatial exclusion** in recent years. Several cases were drawn from each location, with a **total sample size of 55 respondents**, distributed among the three residential areas to ensure proper representation. **In-depth interview guides** were used to conduct field interviews with the study cases. The study resulted in several key findings:

- **Political capital**, rather than the location itself, is the primary factor in explaining variations in developmental and social levels.

- **Traditional and creative crafts** weaken and disintegrate when relocated or when workers are resettled away from their original environment and identity.
- **Local development policies and plans**, when executed without the participation of residents or experts, contribute to reinforcing **spatial exclusion cycles**.
- **Mitigating spatial exclusion** can be achieved by engaging residents in developing their area and utilizing it positively to increase their income and attachment to the location.
- **Awareness of social stigma**—both from others and from the self—increases as the political capital of the group diminishes.

Keywords: Spatial exclusion – Political capital – Social networks – Political participation

المبحث الأول: الصياغة التصورية للدراسة

أولاً: تمهيد

تُشبه عمليات التحديث التي مرَّ بها إقليم جنوب مصر - إلى حد كبير - تلك التجربة التحديثية التي شهدتها الدول النامية عقب الحرب العالمية الثانية؛ حيث مشكلة التفاوت المكاني التي رافقت عمليات التحديث؛ إلى جانب التحيز الحضري، إضافةً إلى تشجيع ظهور أنماط محددة من الإنتاج والاستهلاك؛ وبما يشير إلى تجاوز الخبرات التاريخية المتنوعة، وطبيعة خصوصية البنية الاجتماعية؛ وغيرها من الممارسات التحديثية التي لم تحل معضلات التنمية في الكثير من البلدان النامية؛ بل زادت من معدلات الهجرة الداخلية والخارجية - معاً - للقوى المنتجة من تلك المجتمعات، بحيث باتت الهجرة ثقافة سائدة، ووسيلة لاكتساب رؤوس أموال اجتماعية، وسياسية جديدة؛ علاوة على تبديد وإهدار الثروة العقارية في الريف، والتمدن المفرط؛ ولم تنفك عُقدة التباين المكاني عبر برامج التحديث؛ بل زادت كثافتها وصعوبة فكها؛ وصارت النمذجة الحضرية عاملاً أساسياً في إنتاج مدن متشابهة ومتضخمة في إطار محيط فقير؛ وذلك بالنظر إلى اعتماد المُسلمة التحديثية التي ترى أن « السكن في المدينة هو واحد من أكثر القوى قدرةً على تحديث الناس » (روبيرتس، وآخرون، ٢٠٠٤: ٢٢) ، وبما أسرع من وتيرة تحولات اجتماعية وحضرية وطبقية لا تعبر عن التطور الطبقي والاجتماعي للسكان.

وبشكل عام يمكن القول إن مشروعات الاستهداف الجغرافي للفقير - على سبيل المثال - وإن كانت قد أولت أهميةً كبرى بمشروعات البنية الأساسية لتلك القرى المُستبعدة مكانياً؛ من حيث مشروعات المياه النقية والصرف الصحي والمدارس والوحدات الصحية ورصف الطرق... وغيرها؛ إلا أنها - على الرغم من أهميتها وقيمتها التنموية - لم تحل تماماً دائرة الاستبعاد المكاني لأنها لم تهتم بالتمكين، بقدر ما اعتمدت على تأكيد مفهوم المُنح، من دون الاعتماد على رؤية أشمل تتعامل مع رأس المال البشري والسياسي للقرية، فظروف الاستبعاد ترتبط بصورة كبيرة بطبيعة رأس المال الاجتماعي والسياسي والقوى الحانزة له؛ كما أن العديد من الدراسات قد أشار إلى حقيقة أن « تركيز مصادر وعوامل الإنتاج في محافظات الدلتا والوجه البحري ينعكس على التوزيع اللامتكافئ للثروة والسكان » (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٠: ٣١)، الأمر الذي يعزز من ضرورة طرح دور الصور المختلفة لرأس المال في تعزيز عملية التنمية المستدامة والتخلص من مسببات الاستبعاد المكاني، وهو الأمر الذي أكدته

"إيستن" بقوله « غالباً ما تفشل السياسات التي تتبعها الدول للحد من الفقر في القيام بذلك لأنها تعكس وجهات نظر واضعي السياسات وليس واقع الفقراء » (صقرالنور، ٢٠١٧: ٨٥).

وعلى الرغم من تراجع مساهمات نظرية التحديث باعتبارها « فشلت في إدراك الفوارق بين البلاد، أو الأقاليم، أو الشروط البنوية، أو الخبرات التاريخية الخاصة » (روبيرتس وآخرون، ٢٠٠٤: ٢٣)؛ إلا أن تلك النظرية ظلت حاضرة في التجارب التنموية للعديد من بلدان العالم الثالث، ومنها مصر؛ حيث واجه نموذج التنمية المحلية صعوبات في القضاء على الفوارق المكانية؛ بل زادت التناقضات داخل المدينة الواحدة، وصار اللجوء إلى الهجرة - المؤقتة أو الدائمة - وسيلة للقضاء على الفوارق الاجتماعية في المجتمع المحلي، وهو ما تؤكد العديد من دراسات التنمية السياسية؛ والتي تصل إلى التأكيد على أن «عجز الناس عن الاستفادة من التنمية في مجتمعاتهم يحدث بسبب إدماجهم في الهياكل التنموية بطريقة تزيد من معاناتهم وفقرهم ولا مساواتهم، ولا تراعي مستويات تطورهم الاجتماعي" (Abdulai, 2014: 2).

وإذا كانت استراتيجية المؤسسات التنموية الدولية تقوم على افتراض أن ثمة علاقة تلازمية بين مساحات وحيازات الفقر من جهة (جغرافيا الفقر)، ومساحات وعلاقات الاستبعاد المكاني من جهة أخرى؛ حيث الفقر وتدهور مستويات المعيشة يقترنان - في أغلب الأحوال - بحيز جغرافي له سمات محددة؛ إلا أن ذلك بحد ذاته لا يقدم الرؤية السوسولوجية الواقعية لجذور تلك اللامساواة، فمن أجل تقديم تفسير أكثر عمقاً، وارتباطاً بالخبرة السوسولوجية ينبغي عدم الاعتماد على تقارير الخبرة الدولية - وحدها - في فهم وتفسير اللامساواة المكانية في التنمية؛ بل ينبغي الأخذ في الاعتبار دور المتغيرات السياسية في صياغة خصائص فرص التنمية بين، وداخل الأقاليم في الدولة الواحدة؛ حيث يلعب رأس المال السياسي دوراً مركزياً في تفسير مكانة الجماعة أو الفرد في المجال الاجتماعي أو المكاني.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتطلب الدراسة الراهنة من محاولة فهم دور رأس المال السياسي^(١) - باعتباره عاملاً مرجحاً - في فهم وتفسير الاستبعاد المكاني، وليس مجرد الاعتماد على طبيعة وظروف الموقع المكاني - فقط - باعتباره أساساً لتفسير تلك اللامساواة أو الاستبعاد، فالموقع المكاني أو المجال - بحسب تعبير بيير بورديو - يحتاج إلى رأس مال محدد يُظهر كيفية ومعنى احتلال الفاعل، أو حائز رأس المال لمكانة ما في المجال الاجتماعي، وهو ما يتوفر في التراث العلمي الذي ينظر إلى أن المكان أو المدينة - في العديد من بلدان العالم الثالث - باعتبارها تخضع لـ " سياسات المحاسيب والعلاقات بين الصفوات المحلية في توزيع الفرص والعائد الاجتماعي والاقتصادي" (Abdulai, 2014:8)، أي رأس المال الاجتماعي والسياسي.

ومن ثم تتطرق الدراسة الراهنة من قضية أساسية تقوم على أن موقع أية جماعة من حيازة رأس المال السياسي هو المحدد الأساسي لقدرتها في الحصول أو عدم الحصول على فرص اجتماعية أو قوة مكانية، الأمر الذي يُحدد نمط حياتها ومستوى وعلاقات استبعادها، ودفاعها عن مصالحها، وبما يدحض أطروحات المؤسسات التنموية الدولية التي تتعامل مع اللامساواة المكانية باعتبارها حالة استاتيكية جامدة، حيث تستند إلى التباين المكاني وحده في فهم طبيعة فرص التنمية الاجتماعية، أو كما أشار أحد تقارير البنك الدولي - الخاص بالحد من الفقر - في دراسته للحالة المصرية إلى أن « الموقع الجغرافي يُعتبر من أكثر العوامل ارتباطاً برفاهة أي شخص » (البنك الدولي، ٢٠١٢:٢) ، واعتمد التقرير على أن تركز الفقراء في محافظات جنوب أو صعيد مصر باعتباره مؤشراً على صدق الافتراض أو العلاقة الأحادية بين الإقامة في مكان ما؛ وبالتالي ضعف أو غياب الفرص الاجتماعية؛ وفي العام ٢٠١٥ أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة المصرية دراسة مميزة من أجل رسم خرائط الفقر في جنوب مصر، وأوصت الدراسة على « أهمية المحددات المكانية للفقر كأداة هامة لفهم

(١) ينبغي التنويه إلى الفارق الكبير بين المفهوم السوسيولوجي لرأس المال السياسي من جهة، والمال السياسي من جهة أخرى؛ فرأس المال السياسي (المفهوم) هو صورة نوعية من صور رأس المال الرمزي، وما يشير إليه في هيئة مؤشرات من قبيل القوة الاجتماعية والسياسية، والقدرة على التأثير في صناعة القرار وتخصيص الموارد وسلوك الصفوة السياسية... وغيرها، أما المال السياسي فهو مفهوم دارج يتم استخدامه في الدعاية والصحافة والحملات السياسية بطريقة تفتقد إلى الدقة السوسيولوجية.

الفقر والعمل من الآن فصاعداً على تخفيف حدته» (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: ٣١٦،٢٠١٥)

وفي دراسة مشابهة لفكر المؤسسات الدولية عملت Janice E. Perlman على استخدام وصم المكان باعتباره أداة لفهم التباين والاستبعاد المكاني، ففي دراستها لأحد الأحياء في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة ١٩٦٩-٢٠٠٣ -أشارت « أن سكان المناطق العشوائية في مدينة ريو دي جانيرو في عام ١٩٦٩ لم يكونوا مُهمشون اقتصادياً وسياسياً؛ ولكنهم كانوا يعانون من الوصم و مُستبعدون اجتماعياً » (Perlman,2005:16) ، وتوصلت Perlman إلى أن « الحياة والإقامة في ذلك الحي أكثر ضرراً ووصماً للأفراد من كونهم فقراء مهاجرين، أو منخفضي الدخل؛ فالآثار الخبيثة لوصمة الإقامة في الحي قللت من المجهودات التي بُذلت للإرتقاء بمستويات التعليم » (Perlman,2005:13). إلا إنه يبدو واضحاً أن وصم المكان ليس كافياً في فهم وتفسير الاستبعاد المكاني؛ من حيث الحاجة إلى فهم أسباب ذلك الوصم، وذلك عبر العودة إلى رؤوس الأموال الاجتماعية التي يحوزها السكان؛ وهو وما تحاول دراستنا الراهنة القيام به من حيث عدم الاكتفاء بالتباين المكاني في حد ذاته عند النظر إلى توزيع فرص التنمية وعوائدها؛ بل ينبغي - من منظور علم الاجتماع السياسي - الاحتكام إلى عوامل بنائية أخرى؛ على رأسها "رأس المال السياسي"، وهو ما تؤكد على سبيل المثال دراسات كل من:

(Rodrik et al., 2004; Clark and Gray, 2012; Acemoglu and Robinson, 2012) والتي تُجمع على أن : العوامل المكانية والجغرافية ليست قدراً محتوماً في دراسة وتحديد اللامساواة المكانية، ومن ثم فالقوة والمصادر الاجتماعية والسياسية لشاغلي المواقع والمكانات الاجتماعية تشرح لنا حقيقة اللامساواة في ذلك المكان؛ هذا في مقابل بعض الاتجاهات التي تجعل المكان - بحد ذاته - متغيراً مستقلاً، ومُحدداً « في تطوير رأس المال السياسي» (Harvey1989:118)، ولكن المكان بحد ذاته يُدار ويُشغل من خلال قوة اجتماعية، حيث تلعب القوى الحكومية والسياسية، وجماعات المصالح دوراً في صياغة علاقة المكان بفرص التنمية؛ وهو ما أكدته Dreier عندما ذهب إلى « أن المؤسسات والحكومات المحلية تقوم بتصميم خطط تكون أكثر استجابة لرغبات البيروقراطية منها لرغبات المجتمع، ثم يتفاعل مجموعات المجتمع والسكان مع هذه الخطط، بالاحتجاج ضدها، أو محاولة التكيف معها» (Dreier, 1996) ، وهو الأمر الذي يتوقف على من يحوز رأس المال السياسي الأكثر كثافة وتأثيراً إزاء عملية تخصيص الموارد، وتحديد صور التوزيع للعوائد الاجتماعية؛ حيث إن قدرة

الجماعة على التأثير في المؤسسات السياسية والتنمية؛ والحصول على نتائج ملموسة من إقامتها في المكان هو نتاج لقدرتها على احتلال وحيازة رأس المال السياسي.

وكان Clavel قد ربط بين «فعالية وكفاءة سكان المدينة أو الحي - من جهة - والخدمات التي تُقدّم من جهة أخرى» (Clavel et al., 1997: 453) ، وهو ما يعكس صورة من صور القدرة على التأثير في المؤسسات والنظام السياسي الذي يُوظف الإدارات المحلية لتقليل الفجوات التنموية.

ويمكن لنا من مراجعة بعض المصادر والبيانات الإحصائية المعتمدة، والدراسات النظرية أن نقف على تحديد وصياغة مشكلة الدراسة، فدراسة وتحليل العلاقة بين رأس المال السياسي للسكان - من جهة - والموقف من الاستبعاد المكاني للمدينة وسكانها - من جهة أخرى - يتطلب الوصول إلى الحقائق الميدانية حول المحددات الاجتماعية - الاقتصادية لرأس المال السياسي؛ من حيث العلاقة بمؤشرات القوة والتأثير السياسي، والفقر بصوره المادية والمتعددة الأبعاد؛ وذلك حتى يمكن فهم عمليات الاستبعاد المكاني والصراع حول حيازة الصور المختلفة لرأس المال .

وإذا كانت بعض المؤشرات الاقتصادية تعكس حالة ومتانة رأس المال السياسي فإنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى ما قدمته لجنة من الخبراء والمختصين في إحدى إصدارات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عن تحديد خرائط الفقر في صعيد مصر؛ حيث توصلت اللجنة إلى أن الفقر في صعيد مصر؛ خصوصاً في المناطق الريفية منه هو الأعلى على المستوى الوطني؛ وطبقاً لبيانات منظمة الشبكة المصرية للتنمية المتكاملة فإنه يمكن القول أن « حدة وعمق وحدوث الفقر داخل مصر يتنوع ويختلف ليس بين الأقاليم المتباعدة فحسب، بل داخل الإقليم ذاته؛ حيث سجل الفقر في المناطق الريفية بصعيد مصر نسبة ٥١.٥% من إجمالي الفقراء على مستوى الجمهورية؛ » (Egypt Network for Integrated Development, 2012:2)

ويمكن القول - بشكل عام - أن فرص التنمية المحلية تتأثر بسياسات إدارة المكان، وتحولات حركة القوى المسيطرة على أنماط رأس المال، فالتحديث الاجتماعي - خاصة في عصر العولمة وتبعاته - في تحليله النهائي هو عبارة عن تصورات متحيزة لإدارة المكان وصياغة العمران، وهو الأمر الذي كشفت عنه "ساسكيا سن" - الباحثة الشهيرة المهتمة بسوسيولوجيا العولمة - والتي كانت ترى أن المدن هي « مواقع لتجسيد الاتجاهات الجديدة نحو اللامساواة بجرعات عالية التركيز » (نيكولاس جين: ٢٠٠٦، ٢٥٨)، فالمدن كما تراها "ساسن" في ظل

عمليات العولمة « قد أصبحت ساحة استراتيجية لسلسلة كاملة من الصراعات والتناقضات؛ أيضاً يمكن أن نعتبر المدن أحد مواقع تناقضات عولمة رأس المال» (نيكولاس جين: ٢٠٠٦، ٢٥٨)، وتصل "ساسن" من الجغرافيا الاجتماعية إلى بناء رؤية أكثر قدرة على ربط الحيز المكاني بالصراعات الاجتماعية والسياسية؛ حيث برز مفهومها المهم عن "جغرافيا القوة"، والذي كان محاولة منها نحو « إعادة تحديد لموقع الدولة داخل مجال أرحب للسلطة» (نيكولاس جين: ٢٠٠٦، ٢٥٨)؛ وهو الأمر الذي يشير إلى أن السلطة والقوة بشكل عام هي رؤوس أموال سياسية تُستخدم في السيطرة على المكان .

وبيعني ذلك أن عملية رسم خرائط اجتماعية للقوة ورأس المال السياسي لا تتفصل عن الخرائط الجغرافية أو المكانية للامساواة، حيث أن عملية الاستبعاد المكاني تتحدد بخصائص حيازة القوى الاجتماعية لرأس المال، ومن ثم يضطر الكثيرون إلى مغادرة المكان أو الهجرة منه بحثاً عن رأس مال جديد يمكن استخدامه لاحقاً من أجل تحسين علاقات ومصادر القوة أو رأس المال الاقتصادي ومن ثم السياسي؛ وهو ما يفسر ارتفاع معدلات الهجرة من محافظة سوهاج ومدنها، والتي تُعتبر من المحافظات الرئيسية الطاردة للسكان.

ويبدو واضحاً أن البُعد المكاني يحمل مؤشراً مهماً يعكس لنا مكانة رأس المال السياسي حتى داخل المدينة الواحدة، فالتباينات المكانية هي نتاج رؤوس أموال سياسية واقتصادية، وكما يؤكد تقرير التنمية البشرية - الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في العام ٢٠١٠ - فإنه: يتركز نحو ثلاثة أرباع الفقراء تقريباً في ثلاث محافظات هي: المنيا وسوهاج وأسيوط» (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٠: ٣١).

وبمراجعة مسح الهجرة الدولية الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشره في العام 2015؛ فإن « ٨٠% من الأسر المصرية التي تعيش في عموم الريف المصري كان لديهم مهاجر يعيش ويعمل خارج مصر (CAPMAS, 2015:3)، ويشرح التقرير التفصيلي لمسح الهجرة الدولية مساهمة أسر مدن وقرى صعيد مصر بالنسبة الأكبر من المهاجرين؛ حيث أن ٥٧,٨% من أسر المهاجرين كانوا من مدن وقرى صعيد مصر، وهو الأمر الذي يشير إلى حالة البحث عن رأس مال اجتماعي (اقتصادي وسياسي) خارج المكان؛ حتى يتسنى التقليل من وطأة الفوارق المكانية، والصعود في مراحل الحراك الاجتماعي والسياسي .

ومن أجل صياغة مشكلة الدراسة بشكل متكامل نظرياً وميدانياً؛ فإنه تم اختيار إحدى مدن محافظة سوهاج إطاراً للمعينة، وإجراء الدراسة الميدانية المقارنة؛ وذلك نظراً لما توفر

للباحث من معطيات وبيانات عديدة تعكس حالة الاستبعاد المكاني لثلاث مناطق سكنية متباعدة داخل المدينة، وكان مثيراً هو حالة التحول التي فُرضت على مدينة أحميم بمحافظة سوهاج (المجتمع المُختار للدراسة الراهنة)، فقد كانت قديماً من أبرز وأهم المدن التجارية في صعيد مصر، « حيث موقع المدينة على النيل ساعد على ازدهارها خلال العصور السابقة، إذ كان النيل هو الطريق النهري الوحيد لنقل السلع والمتاجر، وربط البلاد بعضها ببعض، فازدهرت الأسواق بالتجارة والحاصلات، وكانت شوارع المدينة وقياسرها تموج بالتجار والمسافرين، وكان للمدينة مكانتها المرموقة بين سائر المدن الأخرى، فكان اسمها يُقرن مع القاهرة، والأُسكندرية، ودمياط، وأسيوط، وقوص، وغيرها» (المدني: ١٩٥١، ٣) غير أن قرار الحكومة المصرية - في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين - بمد خط السكك الحديدية ليتخذ الجانب الغربي للنيل متجهاً مُدُن شرق النيل أضر - في ذلك الوقت - بمكانة مدينة أحميم وأهميتها؛ وكان لصراعات القوى السياسية في مدن سوهاج، وجرجا دوراً كبيراً في حدوث ذلك التحول؛ والتي أدت إلى أن تفقد مدينة أحميم « ميزتها التجارية القديمة، التي كان النيل أهم دعامة لقيامها، ومنذ ذلك الوقت تخلفت أحميم عن مصاف المدن الأولى، وزال عنها وضعها القديم الذي ظلت محافظة عليه طيلة العصور السابقة » (المدني: ١٩٥١، ٣)

وإذا كانت المدينة قد فقدت بعضاً من قوتها الاقتصادية وبالتالي السياسية فإنها أنتجت تباينات مكانية داخلية تعبر عن؛ وتعكس حالة افتقاد سكانها لرأس مال سياسي ملائم، فحتى داخل المدينة - أحميم - ثمة ثلاث نطاقات مكانية تعاني من اللامساواة مع بقية سكان وقطاعات المدينة:

- منطقة عشوائية يتم تصنيفها بأنها تحتل المرتبة الثانية على مستوى الجمهورية من حيث الخطورة على حياة المقيمين بها، علاوة على نقشي فقر الأطفال بها بصورة كبيرة رصدتها الهيئات الدولية.
- والمنطقة الثانية هي تجمع سكني خاص بعمال وحرفيي الحرير والنسيج والذين تم ترحيلهم وإعادة توطينهم خارج نطاق المدينة القديمة؛ الأمر الذي زاد من معاناتهم وفقهم واستبعادهم بعد أن كانوا داخل المدينة أفضل دخلاً وحالاً.
- أما المنطقة الثالثة فهي قرية ريفية - تتبع إدارياً مدينة أحميم - تم طرد الفلاحين من أجزاء كبيرة قاموا باستصلاحها لحساب إنشاء مدينة سكنية عصرية على هيئة كومبوندات حديثة، تلتهم أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية للقرية.

وإزاء التحديات التي تواجه وتفرض حالة الاستبعاد المكاني - حتى داخل المدينة - فقد اضطر البعض إلى الهجرة إلى مدن الوجه البحري والقاهرة بحثاً عن رأس مال جديد يساعدهم في مقاومة الاستبعاد المكاني؛ في ظل افتقاد رأس المال السياسي اللازم للتقليل والحد من آثار الاستبعاد المكاني، بينما ظل أغلب السكان عاجزين عن الفعل أو الهجرة، الأمر الذي تبلور في تدهور متسارع لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، وكذا فرص حراك الأجيال التالية لهم، وكان ملحوظاً للباحث أثناء العمل الميداني التباين الواضح بين عينات الدراسة الثلاث في التقليل من آثار عملية الاستبعاد المكاني؛ وهو الأمر الذي افترض الباحث أنه نتيجة التباين في رأس المال السياسي لدى كل عينة، وذلك بعد تقييم مؤشرات رأس المال السياسي بشكل مقارن، وهو الأمر الذي يمكن في ضوءه صياغة مشكلة الدراسة لتعالج حالة اللامساواة والتي تعكس استبعاداً مكانياً وذلك عبر السؤال التالي :

ما دور رأس المال السياسي في تحديد مستوى وخصائص الاستبعاد المكاني؟

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

ولما كان الهدف الرئيسي للدراسة ينطلق من محاولة حل مشكلة الدراسة المتمثلة في التساؤل عن العلاقة بين رأس المال السياسي - من جهة - ومستوى وخصائص الاستبعاد المكاني - من جهة أخرى، فإننا سنعمل على تحقيق أهداف الدراسة التالية:

- الكشف عن التكوين المكاني للمدينة، وصور العمران، والسكن لدى عينة الدراسة.
- الكشف عن بنية وتكوين الأسرة المعيشية في عينة الدراسة.
- تحليل ملامح الاستبعاد المكاني كما تتجلى في عينة ومجتمع الدراسة.
- تشخيص التباين في رأس المال السياسي بين حالات الدراسة.
- التعرف على مساهمة رأس المال السياسي في الحد من أو التكيف مع الاستبعاد المكاني.

وبعد تحديد الأهداف كان لزاماً العمل على صياغة تساؤلات الدراسة والتي جاءت كالتالي:

- ما طبيعة التكوين المكاني والعمراني لحالات الدراسة الثلاث؟
- ما خصائص بنية وتكوين الأسرة المعيشية في حالات الدراسة؟
- ما خصائص وعلاقات الاستبعاد المكاني لدى حالات الدراسة؟
- ما خصائص رأس المال السياسي لدى حالات الدراسة الثلاث؟

المبحث الثاني: مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية وأطرها النظرية

رابعاً - مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

وفقاً للعرض والمناقشة السابقة لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها سوف يتحدد الإطار النظري للدراسة في ضوء عدد من المفاهيم والمقولات النظرية المرتبطة بكلٍ من نظرية الاستبعاد المكاني Spatial Exclusion والأنماط المتعددة لرأس المال Multi Forms Capital، حيث أن الصراع بين حائزي رؤوس الأموال المختلفة يحدد علاقة المدينة بالدولة ومؤسساتها، وفرصها في التخلص من الاستبعاد المكاني، وكذا علاقة المدينة بهويتها وسكانها؛ ومن ثم كان ضرورياً العودة إلى تراث بيير بورديو، وذلك على النحو التالي :

لقد جاءت إسهامات بورديو - ضمن محاولات علماء الاجتماع- من أجل حل مشكلة العلاقة بين البنية والفعل، حيث الجدل الفلسفي؛ الذي يظهر كثيراً على ساحة الفلسفة الاجتماعية والسوسيولوجيا من أجل تحديد القوى التي تصنع التحولات الاجتماعية، وإذا ما كانت تلك التحولات تخضع لإرادات موضوعية محددة سلفاً؛ أم أنها نتاج تجاذلات وصراعات اجتماعية بين فاعلين ظاهرين، وكان تميز بورديو واضحاً في استخدامه مصطلحي الهابيتوس Habitus، والمجال Field في حله لمشكلة موقع الممارسة من العلاقة البنية/ الفعل، « فإضافةً إلى العلاقة الجدلية بينهما، والتي تنتج تلك الممارسة، فإن الهابيتوس يوجد في أذهان الفاعلين، في الوقت الذي توجد فيه المجالات Fields خارج تلك الأذهان » (Ritzier,1992:438) ، حيث "الهابيتوس" يُشكّل الحالة الذاتية، والمجال يُشكّل الحالة الموضوعية لممارسات الفاعلين، وهو الأمر الذي يشير إلى أن "بورديو" كان ينظر إلى «الممارسات على أنها تجسيدات منظمة ذاتية للنشاط الانساني المتبلور في الهابيتوس، والذي يعكس الفهم المشترك للممارسة ويربط بين المهارات الفردية والتوجه الجمعي للفعل داخل جماعة معينة، أو داخل حقل معين من النشاط الإنساني»(سالفاتوري،٢٠١٠:١٦٣).

ومن ثم فإن حل مشكلة الفعل/ البنية- عند بورديو- كان مُجسداً في نظريته عن الممارسة، والتي تتشكل بناءً على العلاقة الجدلية بين الهابيتوس، والمجال؛ وهما المفهومان اللذان يُعتبران «في قلب مشروع بورديو من أجل الربط بين الذاتية والموضوعية، وكان بورديو قد عبّر في معادلة رياضية عن مكونات الممارسة» (Ritzier,1992:438)

$$\{(\text{Habitus}) (\text{Capital})\} + \text{Field} = \text{Practice}$$

ويحتاج الولوج إلى المجال المحدد (سياسي، اقتصادي، ديني، عمراني.... إلخ) - ليس فقط- هابيتوس ملائم، ولكن أيضاً رأس مال نوعي، يمنح الفاعل مصدراً للقوة، والقدرة على الممارسة داخل المجال، ومن أجل فهم أوضح للممارسة ومنطقها يستخدم بورديو ثلاثة مصطلحات رئيسية، تشرح نظريته في الممارسة، وهذه المصطلحات: الهابيتوس، المجال، رأس المال .

وفيما يلي عرض ملخص لشرح تلك المفاهيم:

١ - الهابيتوس:

الهابيتوس كما يتجلى ويستخدم في الدراسة الراهنة:

المعاني والرؤى والتصورات المشتركة للقاطنين في كل حي من الأحياء موضوع الدراسة، تلك المعاني التي تشرح البنية القيمية والثقافية للأفراد والأسر محل الدراسة، ومن هنا تأتي أهمية الربط بين الحي الواحد والهابيتوس الخاص بكل حي؛ باعتبار أن الحي الواحد يمثل حقلاً أو مجاًلاً محدداً، وهو ما أوضحه بورديو بقوله : «إن المساحات المكانية تتقارب مع المساحات الاجتماعية، حتى أنه يمكن القول أن الناس المتقاربين في الحقل الاجتماعي يتجهون إلى أن يجدوا أنفسهم سواء بالاختيار أو الضرورة- متقاربين في حيز جغرافي» (Bourdieu,1989:16)، وهو الأمر الذي يشير إلى دور المكان في تركيب الهابيتوس أو المركب الثقافي والقيمي العام للفرد والجماعة.

٢ - المجال أو الحيز Field

يتمثل المجال Field في « شبكة من العلاقات بين المواقع الموضوعية Objective Positions داخل المجال، تلك العلاقات التي تُوجد مستقلةً عن وعي الفاعلين وإراداتهم» (Ritzier,1992:439)، وكان "بورديو" قد ذهب إلى أن المجال هو « حلبة اجتماعية، يتنافس الناس داخلها على الموارد النادرة، فالمجال هو نظام للمواقع الاجتماعية؛ القائم على بنية من علاقات القوة» (Ritzier,1992:439)، ذلك النظام الذي ينتج بنية للعلاقات بين الفاعلين داخل المجال، «وبما يحدد ما الذي يمكن أن يقوم به الفاعلون، وما الذي لا يمكنهم ممارسته» (F. Pearls, 2008:5).

وفي الدراسة الراهنة فإننا نعني بالحقل أو المجال الإشارة إلى مستويين : أ - الأول مادي حيث المدينة موضع الدراسة، وخاصةً أحيائها المعنية بالدراسة، من حيث كونها نموذجاً لحقل حضري، يجمع في جنباته تناقضات واسعة، فيما يتعلق برؤوس الأموال الاقتصادية

والاجتماعية المتناقضة، الأمر الذي يظهر على هيئة عمران حضري يشرح حالة الاستبعاد المكاني؛ ليس لحائزي القليل من رؤوس الأموال؛ بل للمدينة ذاتها ب- الثاني علائقي حيث شبكات النفوذ والتأثير السياسي، أي أن علاقات السلطة تتماس مع علاقات القوة داخل المكان، عندما يتمكن السكان أو جماعة منهم من تكوين مصادر وشبكات وجماعات مصالح تحدد وتغير من علاقة المكان ومصلحه وهويته بالسياسة العامة.

٣- رأس المال السياسي

إذا كانت النظرة الشائعة لمصطلح رأس المال أنه قُوى، وأشياء مادية من علاقات وقوى إنتاج، وإدخار، واستثمار فإنه من الضروري تنفيذ تلك الرؤية؛ حيث أنه مع «حركة التاريخ بدأ مفهوم رأس المال يكشف عن مساحات جديدة غير رأس المال الاقتصادي» (ليلة، ٢٠١٤: ٥)، ويمكن القول أن الجهد الحقيقي لتفكيك رأس المال جاء بفضل مجهودات بيير بورديو؛ فإذا كان النظام الرأسمالي عند كارل ماركس - هو مجموع قوى وعلاقات الإنتاج؛ فإن بورديو قد تمكن من فصل قوى الإنتاج، أو بالأحرى القوى الاجتماعية (باعتبارها رأس المال البشري) عن النظام المادي للإنتاج، كما تخلص بورديو من ضرورة المركب الطبقي في تحليل ممارسات الفاعلين، ويعود ذلك إلى أن «علم اجتماع الطبقات الاجتماعية عند بيير بورديو إنما هو علم اجتماع التأويل الذي يرمي إلى استخراج المدلولات، وبيان العمليات الذهنية التي من خلالها ينتج أفراد المجتمع هذه المدلولات والدلالات والمعاني»

ووفقاً لتلك الرؤية فإن رأس المال « لا يكون بالضرورة في صورة مادية أو مالية فحسب، بل إن هناك صوراً أخرى غير مادية، يمكن أن يظهر من خلالها رأس المال في العالم الاجتماعي» (كاظم، ٢٠١٤: ٣٣)، ولكن ذلك لا يعني أن الحصول وحياسة رأس المال يتم بدون صراع اجتماعي؛ فبالرغم من أن بورديو نجح في إخراج رأس المال من قلب النمط الإنتاجي؛ إلا أنه كان يرى المجتمع من منظور صراعي Agonistic فالواقع الاجتماعي وفق رؤية بورديو هو موقع للمنافسة اللانهائية والقاسية، حيث يظهر فيه ومن خلاله التباينات التي تمثل جوهر الوجود الاجتماعي، إن الصراع وليس السكون هو السمة الحاضرة دوماً في الحياة الاجتماعية، ولقد كان الهدف الأساس لأبحاث بورديو المتنوعة هو الكشف عن ذلك الصراع الذي كان يُمثل المفهوم المحوري في فكره» (أفراح، وآخرون، ٢٠١٤: ٤٢٠).

ورأس المال - عند بورديو - يعني ثروة أو « عمل متراكم سواء كان في صورته المادية البحتة، أو المعنوية المتجسدة في صور غير اقتصادية» (Bourdieu, 1986: 47)،

ولذلك « يُعتبر مفهوم رأس المال عند بورديو أوسع من فكرة رأس المال النقدي في الاقتصاد، وعند ماركس» (أشرف، ٢٠٠٣: ١٢٩)، كما أن بورديو أكد أن « هناك إمكانية لتحويل رأس المال من شكل لآخر، طبقاً لمبدأ تحويل الطاقة الاجتماعية وتبدلها» (كاظم)؛ ولكن « التحول الأكثر قوة هو الذي يكون إلى رأس المال الرمزي » (أشرف، ٢٠٠٣: ١٣٠)، وهو الأمر الذي يشير إلى أن لكل رأسمال (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي) جانب رمزي يعزز بقاء وقوة حائزيه؛ حتى تبدو هيمنة حائزي رأس المال القائم أمراً شرعياً ومقبولاً، ومن ثم يجب تأكيد قول بورديو عندما أشار إلى أن « العلاقات الموضوعية للقوة في المجال (الحقل) تعيد إنتاج نفسها في هيئة نسق من القوة الرمزية» (Bourdieu, 1986: 21)، أو رأس المال الرمزي؛ ومن ثم فإن رأس المال الرمزي « ليس نوعاً شكلاً أو نوعاً محدداً من رأس المال، ولكنه هو ما يصبح عليه كل نوع من رأس المال عندما لا يمكن التعرف عليه باعتباره رأسمال when it is misrecognition as capital ، فعندئذ سنرى قوة أو قدرة فعلية أو ممكنة على الاستغلال، والذي يتخذ شكلاً شرعياً عبر رأس المال الرمزي» (Bourdieu, 2000: 242)

وتعمل Kimberly L. Casey على طرح فكرة القابلية للتحويل المتبادل Interconvertibility والتي «تُستخدم للإشارة إلى إمكانية تحويل نوع معين من الموارد أو رأس المال (مثل رأس المال الاجتماعي، الاقتصادي، أو الثقافي) إلى نوع آخر من الموارد أو رأس المال الرمزي مثل رأس المال السياسي، وعلى سبيل المثال، في نظرية بيبور بورديو، يمكن أن تتحول الموارد الثقافية (مثل التعليم) إلى موارد اقتصادية (مثل الدخل) ، أو يمكن استخدام الموارد الاجتماعية (الشبكات والعلاقات) للحصول على مزايا اقتصادية أو سياسية» (Casey, 2008: 3) نظراً لأن المكونات المادية وغير المادية لأنواع رأس المال قابلة للتحويل إلى رؤوس أموال أخرى، وتؤكد Casey أنه « لا يوجد شكل من أشكال رأس المال "نقي" بشكل جوهري— كل نوع من أنواع رأس المال يحتوي على عناصر من أنواع أخرى. وبالتالي، فإن رأس المال السياسي هو مزيج من أنواع رأس المال المختلفة، يتم دمجها بطرق متنوعة لتلبية متطلبات أسواق سياسية محددة» (Casey, 2008: 3).

ويميز Manuel Alcántara Sáez بين رأس المال السياسي للجماعة، ورأس المال السياسي الشخصي؛ حيث يستند رأس المال السياسي الشخصي إلى الفكرة الأساسية المتمثلة في «أن يكون الفرد معروفاً ومعترفاً به، وذلك بفضل تمتعه بالشهرة والشعبية نتيجة امتلاكه صفات محددة. ينشأ هذا النوع من رأس المال من مزيج من السمات الشخصية والعائلية، وأخرى ناتجة

عن نوع من التفاعل مع البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد من خلال اكتساب الخبرة» (Alcántara,2017:188).

وفي إطار الفهم بأن رأس المال السياسي هو محصلة لرؤوس أموال نوعية أخرى يعمل John L. Phillips على تحليل مفهوم رأس المال السياسي باعتباره «وسيلة للتحكم في موارد مجموعة معينة من الناس، انطلاقاً من رأس المال الثقافي من حيث إن الثقافة تساهم في تشكيل الإطار المؤسسي للمجتمع وبالتالي مجموعة الخيارات المتاحة للمنظمات والفاعلين، ويتخذ الفاعلون قرارات بناءً على الخيارات المتاحة، وهذه الخيارات بدورها تُحدد المؤسسات المجتمعية، التي تتشكل بدورها من خلال الرؤية الثقافية للمجتمع» (Philips, 2005:5).

ويوسع John L. Phillips من نطاق رأس المال السياسي بالنظر إليه في ضوء نظرية الشبكات الاجتماعية، حيث يرى رأس المال السياسي يكون مرئياً بوضوح من زاوية الشبكات الاجتماعية، وأسس الترابط بين الناس في المجتمع، حيث يرى أن «مفاهيم هيكل الشبكات الاجتماعية ومعايير الثقة والمعاملة بالمثل تدخل في صميم رأس المال السياسي، حيث تظهر ولاءات قوية داخل الجماعة بناءً على قوة رابطة الشبكة من أجل حشد الدعم» (Philips, 2005:6).

وتذهب فلورا Flora إلى تعريف رأس المال السياسي من حيث هو القرب من هيكل السلطة وممارستها، حيث السلطة الرسمية المستمدة من المناصب أو من خلال النفوذ غير الرسمي، علاوة على الشبكات الاجتماعية التي تمثل الجانب غير الرسمي، ساعد تحليل الشبكات الاجتماعية في توفير أدوات لفحص هيكل علاقات السلطة، حيث يتمتع الفاعلون في مواقع الشبكات المركزية بوصول أكبر، وقدرة محتملة على التحكم في الموارد ذات الصلة، بما في ذلك المعلومات من بين مقاييس حصرية وكثافة الشبكات» (Flora,2004:10).

"ويضيف Wrong عامل الحجم للشبكة أو الجماعة «فحجم المجموعة، أي عدد الأشخاص الذين يتألفون منها، يُعتبر مورداً جماعياً حاسماً؛ الأمر الذي يحدد إجمالي كمية الموارد من الثروة والسمعة والقوة وغيرها التي تسيطر عليها، لأن ذلك يعتمد بشكل كبير على عدد الأشخاص الذين يساهمون بمواردهم الفردية المملوكة أو المسيطر عليها في المجموع العام". (Wrong,1979:12)، وبناءً على الإسهامات النظرية لمفهوم رأس المال يمكن القول أن رأس المال السياسي يُحدد إجرائياً على النحو التالي:

" رأس المال السياسي هو خلاصة قوة الشبكات والموارد والصلاحيات والنفوذ الذي يمتلكه الحي وسكانه، مما يُمكنهم من التأثير على القرارات والإجراءات السياسية، وتتنوع هذه

الموارد بين المادية وغير المادية، وتشمل عوامل مثل الشبكات الاجتماعية، الاعتراف، التعبئة، المناصب السياسية، والمشاركة السياسية:

حجم وفاعلية الشبكات الاجتماعية للسكان:

تشير إلى قوة وعمق العلاقات التي يمتلكها سكان الحي في التأثير والاتصال مع المجالات السياسية والاجتماعية، وكذا القدرة على بناء التحالفات القوية وبما يُعزز القدرة على حشد الدعم وإحداث التغيير.

السمعة والاعتراف:

مستوى الهيبة والمكانة التي يتمتع بها قادة أو صفوة الحي المُستبعد، وكذلك الصور الرمزية للحي من حيث الوصم أو التقدير والثقة والاعتداد لمطالب ومكانة الحي وسكانه.

التعبئة وحياسة الموارد:

تشمل توفر المصادر اللازمة للفعل السياسي مثل التمويل، المعلومات، أو الحشد البشري (التعبئة) التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف السياسية. حيث أن امتلاك موارد كافية يعزز القوة التفاوضية والموقع السياسي.

السلطة الرسمية والمناصب:

تشير إلى المناصب الرسمية أو الأدوار التي يشغلها رموز من سكان الحي، أو صور الاتصال والنفوذ داخل المؤسسات أو المنظمات السياسية، الأمر الذي يخلق قنوات فاعلة للتأثير على السياسات وصنع القرار.

المشاركة السياسية: المعرفة والاهتمام السياسي -التصويت - مساندة الحملات السياسية

٤ - الاستبعاد المكاني

يُشتق مفهوم الاستبعاد المكاني من مفهوم الاستبعاد الاجتماعي؛ بل إن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي قد أُستخدم بمعاني مكانية spatial terms « فعلى سبيل المثال في كل من بريطانيا وفرنسا تم استخدام المصطلح ليشير إلى المناطق الحضرية المحرومة، وبهذا المعنى فإن الاستبعاد الاجتماعي يمكن النظر إليه باعتباره طريقة جديدة لقراءة الهامشية marginalization (Eyben, et.al, 2004:21)»، وهذا ما يمكن تحريره في تراث التنمية الحضرية؛ « حيث يُستخدم مفهوم الهامشية باعتباره يعبر عن حالة الناس الفقراء الذين يعيشون في تجمعات ومساكن عشوائية وغير منظمة، وغير مرتبطين باقتصاد ومجتمع المدينة» (Eyben, et.al, 2004:2)

وبشكل عام يمكن القول إن الاستبعاد الاجتماعي لا ينفصل عن الاستبعاد المكاني، بل إن الكثير من مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي ذات دلالة مكانية، فالاستبعاد المكاني هو عملية أو ممارسة اجتماعية تخضع لشروط رأس المال المهيمن.

ويتمثل الاستبعاد الاجتماعي في عملية بنائية وعلاقية، وبالأحرى فهي عملية موضوعية لا تتعلق بقرار شخصي، أو جماعي، كما هو الحال في الحرمان النسبي Relative deprivation عندما يرصد الفرد، أو الجماعة الفجوة « بين ما ينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلاً أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه » (الحراني، ٢٠١٢: ٢٣١)، الأمر الذي يعني أنه تقدير ذاتي للفرد أو الجماعة، قد لا يتصل بالظروف البنائية الموضوعية، لذا فإن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يتحرك بنا من الدائرة الضيقة: الفقر، والحرمان النسبي، حيث مشكلة توزيع الدخل في الفقر، وتقدير الشخص للمطالب اللامادية؛ التي يتطلع إليها في الحرمان النسبي إلى العلاقاتية الدينامية في خطاب الاستبعاد الاجتماعي؛ الذي يقودنا إلى الظروف البنائية التي تخلق الحرمان متعدد الأبعاد المتجسد في الاستبعاد الاجتماعي باعتباره أزمة اجتماعية، وليس مجرد مشكلة اقتصادية، أو تفاوت توقعات؛ فالاستبعاد الاجتماعي هو علاقة قوة بين فاعلين من جهة، وظروف بنائية موضوعية تتجسد في جماعات ونظم ومؤسسات وعلاقات إنتاجية وسياسية تُواجه المُستبعدين.

وحتى نصل إلى التعريف الإجرائي للاستبعاد المكاني:

ينبغي أولاً أن نتعرض إلى موقف التراث من تعريف الاستبعاد الاجتماعي؛ حيث يرى مجموعة من باحثي وخبراء دراسات الاستبعاد الاجتماعي أن التعريف الإجرائي للاستبعاد ينص على أنه « يُعد الفرد مستبعداً اجتماعياً إذا كان:

لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه » (بورتشارد وآخرون، ٢٠٠٧: ٧٠)، ويتسم ذلك التعريف بأنه « ذو صلة بالزمان والمكان قيد البحث » (بورتشارد وآخرون، ٢٠٠٧: ٧٠)، وقد عمل هؤلاء الباحثون على طرح أربعة مؤشرات رئيسية من واقع الخبرة البريطانية كالتالي: «الاستهلاك: التمكن من شراء السلع والخدمات - الإنتاج: المشاركة في الأنشطة ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية - المشاركة السياسية: الاشراف في عملية صنع القرار على المستوى المحلي أو القومي - التفاعل الاجتماعي: التكامل مع الأسرة، والأصدقاء، والمجتمع المحلي» (بورتشارد وآخرون، ٢٠٠٧: ٧١) وفي دراسة مستقلة عن الاستبعاد الاجتماعي في بريطانيا يضيف الكتاب تانيا بورتشارد، جوليآن لوغرمان، دافيد بياشو بُعداً آخر

وهو بُعد الإدخار saving، والذي يشمل « الاشتراك في أنظمة المعاش النقاعدي، وحيازة المنزل، حيث تمثل أنشطة الإدخار أهمية كبرى في تأمين الأفراد الذين يظلون خارج سوق العمل لفترات طويلة» (Burchardt, et.al, 1999:29).

ولا شك أن للاستبعاد الاجتماعي أبعاداً متعددة؛ اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ومكانية، وغيرها، إلا أن الأبعاد المكانية للاستبعاد الاجتماعي تحتل مكانة مركزية في تحليلات أعمق لممارسات الاستبعاد، وقد تجتمع كل مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي معاً عند تحليل الاستبعاد المكاني، وهو الأمر الذي دفع بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي - في بريطانيا - إلى أن يقوم بتعريف الاستبعاد الاجتماعي إنطلاقاً من البُعد المكاني، حيث يشير التعريف إلى « أن الفرد يُعد مُستبعداً اجتماعياً إذا كان يقيم جغرافياً في مجتمع ما؛ - ولكنه نظراً لأسباب تخرج عن نطاق سيطرته - لا يستطيع المشاركة في الأنشطة المعتادة normal activities التي يشارك فيها مواطنو المجتمع، مع كونه يرغب في المشاركة ولكنه لا يتمكن من ذلك ». (Burchardt, et.al, 1999:29)

ومن أجل تصميم صياغة دقيقة لمؤشرات الاستبعاد المكاني فإنه من الصعوبة بمكان تضمين مؤشرات مكانية فقط، حيث أن الاستبعاد المكاني هو عملية أو ممارسة اجتماعية تطال الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لمن يتم استبعادهم مكانياً، حيث «تُلعب السياسة العامة دوراً في تحديد من يعيش أين» (لبيتون وآخرون، ١٩٩٩:٢٠٧)، ومن ثم تحدث «عملية تصنيف للسكان يتم من خلالها تركيز الأفراد الأكثر حرماناً في أسوأ الأحياء السكنية حالاً» (لبيتون وآخرون، ١٩٩٩:٢٠٧).

وفي الأساس فإن مفهوم الاستبعاد المكاني يعالج قضية اللامساواة المكانية؛ من حيث مدى قدرة المؤسسات العامة على توفير الخدمات العامة بشكل متساوي بين الأحياء والسكان، بل إن سيطرة السوق وقيمه على ممارسات السكان يُعدّ بحد ذاته استبعاداً اجتماعياً؛ حيث ثبت أن هناك «صلة وثيقة بين عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي في أي مجتمع يتم فيه توزيع القدر الأعظم من السلع والخدمات من خلال السوق» (باري، ١٩٩٩:٦٨).

وتُعتبر دراسات الاستبعاد المكاني من الدراسات الحديثة في مجتمعاتنا؛ وحتى تلك التي درست القرى والأحياء المحرومة فإنها ارتبطت بمؤشرات لقياس الفقر في تلك المجتمعات، ولم تهتم بتقنين مؤشرات مكانية للاستبعاد الاجتماعي، ومن ثم فإن خط الفقر القومي - في مصر - يقوم بحساب الفقراء وفقاً لمؤشرات اقتصادية.

وباستعراض التراث الميداني المصري فإن دراسة مهمة - تمت بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - عن تصميم خرائط الفقر في صعيد مصر؛ وإن أكدت على « أهمية المحددات المكانية للفقر كأداة هامة لفهم الفقر » (نخبة من الخبراء، ٢٠١٥: ٣١٦)، لكنها لم تتناول الفقر باعتباره جزءاً من ممارسة اجتماعية أكبر؛ حيث الكشف عن القوى والمؤسسات ورؤوس الأموال المسؤولة عن الاستبعاد الاجتماعي؛ واتجهت إلى اعتماد مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، واتخذت منه عدة مؤشرات لرصد التجمعات الجغرافية للفقراء : «عدم ثبات الدخل - الخدمات الاجتماعية - ظروف السكن والبنى التحتية المادية - المشاركة السياسية » (نخبة من الخبراء، ٢٠١٥: ٣١٦).

وفي ضوء هذا التراث يمكننا أن نتعامل من الناحية الإجرائية مع الاستبعاد المكاني

من خلال مؤشرين رئيسيين

أ - استبعاد السكان: وتتم دراسته ميدانياً من خلال مؤشرات فرعية:

١- غياب الكفاءة والعدالة المكانية في تقديم الخدمات العامة في التعليم، والصحة، والسكن، والانتقال، والترفيه والخدمات البيئية، الأمر الذي يضطر السكان إلى الخضوع لمعايير السوق، والانتقال من المكان بشكل عارض أو مؤقت أو دائم للبحث عن فرص لاشباع حاجاتهم إلى الدخل أو الصحة والتعليم والترفيه.

٢- الوصم الاجتماعي للمكان والسكان المقيمين به.

ب استبعاد المكان: وتتم دراسته ميدانياً من خلال مؤشرات فرعية:

١- ممارسات موضوعية ورمزية من أجل طمس هوية المكان، ودعمه بأشكال وصور عمرانية تغير من الهوية التاريخية للمكان، وتتجاهل رأسماله الثقافي الكامن.

٢- الاستبعاد المكاني عبر إنشاء مدن ومجتمعات جديدة (أقل سكاناً، وأكبر مساحةً، ورأسمالاً) تنتهك حدود المدينة القديمة وتطرد سكانها، وتهمل حقوقهم في الإقامة والعمل

٣- العنف الرمزي الذي يُمارس على المكان من خلال نشر فكرة أن ثمة تعارض بين بقاء السكان وتطويره والعناية بمراقفه.

٤- تهميش الصناعات والحرف والفنون الإبداعية التي كانت تعبر عن هوية المكان وتاريخه.

المبحث الثالث الدراسة الميدانية

خامساً: خطة الدراسة الميدانية:

تقوم الدراسة الميدانية على أسس وقواعد منهجية توجه عمليات جمع البيانات، ودراسة الأسر المعيشية محل الدراسة، وكذا وصف دقيق للحيز أو مكان معيشة وسكن تلك الأسر؛ ومن ثمّ اعتمدت الدراسة على الأساليب التالية:

أ- أساليب الدراسة

١- **الأسلوب التاريخي:** اعتمد الباحث على الأسلوب التاريخي لسرد وعرض تطور المكان والسكان عينة الدراسة، وجذور وتاريخ إقامتهم في تلك المناطق، وعلاقتهم بالمكان والارتباط به تاريخياً، ولرصد علاقات الاستبعاد المكاني خلال التطور التاريخي للمكان والسكان، وصور المقاومة لتلك العلاقات في الماضي والحاضر.

٢- الأسلوب الوصفي:

«وتتجه الدراسات الوصفية إلى الوصف الكمي أو الكيفي للظواهر المختلفة بالصورة التي هي عليها في المجتمع للتعرف على تركيبها وخصائصها، كما تُعنى بحصر العوامل المختلفة المؤثرة في الظاهرة» (غريب: ١٩٨٣، ٤٣)، ومن ثم كان التزاماً على الباحث أن يستفيد من إمكانيات الأسلوب الوصفي في دراسته، حيث أن الكشف عن الاستبعاد المكاني للأسر المعيشية يحتاج إلى جهد وصفي كبير يتعامل مع كافة عناصر هذا الواقع، وما يرتبط به من تصورات وممارسات على اختلاف مستوياتها ومراحلها.

٣- الأسلوب المقارن (المحدود):

يتميز الأسلوب المقارن المحدود بعدة خصائص مفيدة للبحث الميداني، فالدراسة المسحية الواسعة تحرم الباحث من العمق، والتحليل الدقيق للحالات موضع الدراسة؛ كما أن الدراسة المحدودة لحالات بعينها في منطقة أو حيز واحد تحرم الباحث من الشمول، والاستفادة من دراسة وتحليل عدد كبير من الحالات في مناطق وتجمعات مختلفة، ومن ثم فإن الأسلوب المقارن المحدود لمناطق سكنية متباينة في المدينة والقرى التابعة لها من شأنه أن يُثري الدراسة الميدانية، ويفتح لها آفاقاً جديدة، حيث العمق والشمول والمقارنة في آنٍ واحد.

ب- أدوات جمع البيانات:

«هى وسائل يستخدمها الباحث للإتصال بمادته، فالمادة ليست فى كل الأحوال ميسورة أمامنا يمكن أن نلمسها بحواسنا أو نشاهدها وندونها» (زايد: ٢٠٠٣، ٤٣)، ولما كانت الدراسة الراهنة تستخدم الأسلوب المقارن المحدود لدراسة الاستبعاد المكاني فى أحياء مختلفة فإن ذلك كان دافعاً لاختيار دليل المقابلة المتعمقة، وذلك كى يتمكن الباحث من الحصول على بيانات دقيقة تتميز بالعمق والشمول فى فهم قضايا الدراسة المختلفة، وكان هذا الاختيار ملائماً مع العينات المحدودة التى تعامل معها الباحث، فالمقابلة المتعمقة «تدخل إلى العمق دون النطاق، أو أنها استبيان مفتوح يحاول أن يكشف عن بيانات تفصيلية من عينات محدودة» (زايد: ٢٠٠٣، ٥٠).

وقد عمل الباحث على إعداد أداتين: استمارة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات الكمية، من حيث الخصائص الاجتماعية المختلفة، وظروف الإقامة والسكن، والتعليم، والصحة، وغيرها؛ ودليل المقابلة بحيث ينجح فى الاحتواء على كافة القضايا والعناصر التى ترتبط بموضوع الدراسة، ويقدم إجابات واضحة على تساؤلاتها، وقد اشتمل الدليل على المحاور التالية:

١- التكوين المكاني للمدينة، وتوزيع الخدمات العامة بها، وأهم ما تشتهر به، وطبيعة توزيع واستغلال ثرواتها، ورؤوس أموالها.

٢- تاريخ السكن بالمدينة، والحي، وطبيعة العلاقة القانونية والعائلية بالمنزل، ومدى ملائمة لاشباع الاحتياجات المختلفة.

٣- بنية الأسرة المعيشية من حيث الحجم (العدد)، والكيف (المؤهلات، والمهارات، والحالة الصحية، والمهنية).

٤- الحالة التعليمية والمهنية لرب الأسرة، ومصادر الثروة، والدخل، وبنود الإنفاق، ومدى كفاية الدخل للاحتياجات المعيشية.

٥- أساليب، وتقييم الاستفادة من الخدمات العامة فى الصحة والتعليم والنقل والبيئة والترفيه.

٦- المشكلات التى تواجه الأسرة المعيشية فى الحي، من حيث مشكلات العمران، والخدمات القائمة، والعلاقة بالسلطة، والجيران.

٧- أساليب حل المشكلات والتحديات الخاصة والعامة التى تواجه الأسرة من جزاء الإقامة فى مجتمع الدراسة.

٧- أبرز صور رأس المال السياسي التى تحوزها الأسرة المعيشية من خلال علاقاتها ودوائرها السياسية.

٨- طبيعة الاتصال بصناع القرار والمسؤولين التنفيذيين والشعبيين.

٩- القدرة على الفعل والتأثير في القضايا العامة داخل مجتمع الدراسة.

٩- المعاني التي يخلعها السكان على ظروف إقامتهم ومسكنهم، وطبيعة مهنتهم، وإشباعها لاحتياجاتهم، وإمكانيات تحسين مستويات معيشتهم وسكنهم، ومستوى مشاركتهم في الممارسات العامة، وتصوراتهم عن ذوي النفوذ، والسلطة، ومكانة مجتمع الدراسة، وأهميته.

ج- مجتمع وعينة الدراسة

مدينة أخميم بمحافظة سوهاج هي مجتمع الدراسة، وتُعتبر سوهاج من أكبر محافظات الجمهورية طرداً للسكان، وكما أنها من أفقر المحافظات المصرية؛ ويؤشر ذلك على أن ثمة حالة استبعاد مكاني واسعة تجري في تلك المحافظة؛ حيث انتقل قطاعات بشرية متباينة التعليم والخبرات إلى المدن الرئيسية الكبرى أو إلى الخليج؛ حيث الانتقال من المكان صار شرطاً لتكوين وحيارة رأس مال جديد، إضافةً إلى صور الاستبعاد المكاني للمقيمين في الأحياء والقرى المختلفة.

وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على العينة الغرضية (غير الاحتمالية) في الحصول على

مفردات العينة، وانقسمت عينة الدراسة إلى ثلاث حالات رئيسية:

الحالة الأولى: سكان منطقة الكوم: وهي منطقة عشوائية غير آمنة من حيث السكن والخدمات وفقر الأطفال، ويواجه السكان تحديات معيشية واجتماعية كثيرة، واعتمد الباحث في إجراء الدراسة الميدانية على عقد مقابلة متعمقة مع رب/ ربة الأسرة المعيشية، حيث وافق ٢١ رب ربة أسرة معيشية على إجراء المقابلة، حيث كان المعيار الحاسم في حجم العينة موافقة المبحوث على إجراء المقابلة، بشرط أن يكون من أبناء المنطقة ولادةً، ونشأةً، وإقامة دائمة في الحي ولا ينوي مغادرته مستقبلاً.

الحالة الثانية: حي نساجي أخميم: وهي منطقة تم تخصيصها لعمال أخميم من حرفيي الحرير والنسيج خارج النطاق العمراني لأخميم، إلا أنهم تعرضوا للاستبعاد المكاني مرتين؛ مرة عندما تم إخلائهم من المدينة التي كانت تُعرف بهم، ومرة أخرى عندما تم تسكينهم في حي لا يلي احتياجاتهم السكنية والمعيشية. واعتمد الباحث في إجراء الدراسة الميدانية على عقد مقابلة متعمقة مع رب/ ربة الأسرة المعيشية، حيث وافق ١٨ رب/ ربة أسرة معيشية على إجراء المقابلة، وكان شرط اختيار المبحوث كونه يعمل بحرفة النسيج اليدوي أباً عن جد، ولا ينوي ترك الحرفة مستقبلاً أو الحي المخصص لهم.

الحالة الثالثة: حالة فلاحي الكولة: وهي قرية زراعية تابعة لمدينة أخميم، وبدأ مسلسل الاستبعاد المكاني ببناء مدينة أخميم الجديدة على أجزاء كبيرة من القرية الزراعية، مما سلب فلاحي القرية مئات الأفدنة الخصبة التي كانوا يزرعونها ويعيشون على العمل منها، وقد وافق ١٦ رب أسرة معيشية ومتضرر من نزع الأرض الزراعية على إجراء المقابلة، وكان من معايير الاختيار أن يكون الشخص من أبناء القرية، ويمارس العمل الزراعي بنفسه ويعتمد عليه في معيشته ونمط حياته.

وقد تنوعت طرق إجراء المقابلات بين المقابلة الفردية، والمقابلة البورية مع أكثر من رب/رية أسرة معيشية وذلك وفقاً لظروف ورغبة كل مبحث؛ خاصة السيدات اللاتي كانت تطلب إجراء المقابلة مع جاراتها، وفي هذا الصدد تؤكد دراسات عديدة على أن دراسة وتحليل رأس المال الاجتماعي والسياسي ينبغي أن «تهتم بفهم العلاقة بين الفاعلين في صورتهم الجمعية، وليس الفردية؛ ومن ثم فإن من تحري الدقة أن يتم دراسة العينة بشكل جمعي، وليس فردياً (Hanneman,2005:6)، وهو الأمر الذي يتوافق مع نمط جلسات جماعة النقاش البورية.

جدول (١-١) يوضح حالات أحياء العينة ومعايير الاختيار

الحي/القرية	الذكور	الإناث	الإجمالي	معايير اختيار العينة	الخصائص العامة للمنطقة
منطقة الكوم	١٦	٥	21	بشرط أن يكون من أبناء المنطقة ولادة، ونشأة، وإقامة دائمة في الحي ولا ينوي مغادرته مستقبلاً.	وهي منطقة عشوائية غير آمنة من حيث السكن والخدمات وفق الأطفال، ويواجه السكان تحديات معيشية واجتماعية كثيرة
حي نساخي أخميم	١٥	٣	18	أن يكون المبحوث مشغلاً بحرفة النسيج أباً عن جد، ولا ينوي ترك الحرفة مستقبلاً أو الحي المخصص لهم.	وهي منطقة تم تخصيصها لعمال أخميم من حرفيي الحرير والنسيج خارج النطاق العمراني لأخميم، حيث تم إخلانهم من المدينة التي كانت تُعرف بهم، وتسكنهم في حي لا يلبي احتياجاتهم السكنية والمعيشية
قرية الكولة	١٦	-	16	أن يكون المبحوث من أبناء القرية، ويمارس العمل الزراعي بنفسه ويعتمد عليه في معيشته ونمط حياته .	قرية زراعية تابعة لمدينة أخميم، وبدأ مسلسل الاستبعاد المكاني ببناء مدينة أخميم الجديدة على أجزاء كبيرة من القرية الزراعية ومما سلب فلاحي القرية مئات الأفدنة الخصبة التي كانوا يزرعونها ويعيشون على العمل منها

ومن متابعة الجدول يتضح غلبة الذكور في الظهور بالعينة فيما يخص حالة فلاحى قرية الكولة؛ وذلك لطبيعة العمل الزراعى فى المقام الأول، والقيود الاجتماعية التى تحول دون ظهور المرأة فى المجال العام، ولاحظ الباحث أن بعض أرباب الأسر المعيشية الذكور يقومون برعاية أراضي زراعية تخص أقارب لهم من الدرجة الأولى؛ حيث غاب العائل الذكر نتيجة الوفاة، أو الهجرة للعمل فى إحدى بلدان الخليج.

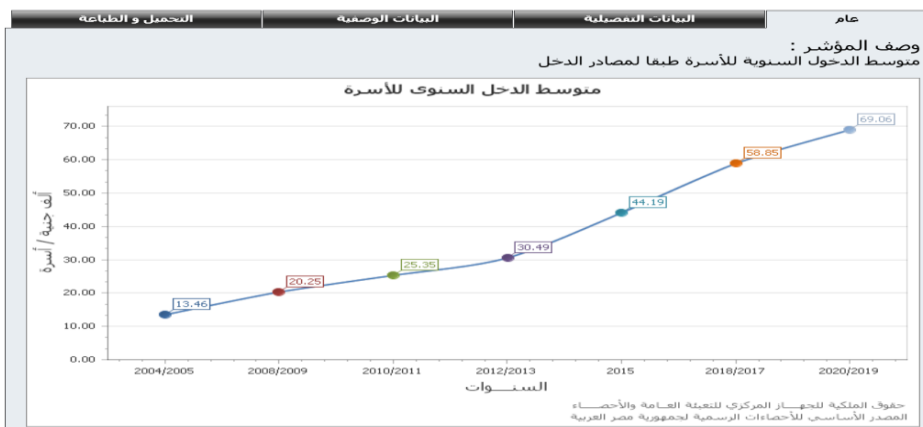
جدول (١-٢). توزيع مفردات العينة الأولى (حالات دراسة منطقة الكوم)

م	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الزوجية	عدد الأولاد	الوظيفة	متوسط الدخل الشهري
١	ذكر	٤٨	أمي	أرمل	٧	عامل فى مدرسة	٤٠٠٠
٢	ذكر	٥٦	يحمل شهادة محو الأمية	متزوج	٤	أعمال حرة "بائع"	٢٠٠٠
٣	ذكر	٥٠	متوسط	متزوج	٥	بائع خضروات	٣٠٠٠
٤	ذكر	٥٥	أمي	متزوج	٨	بائع متجول	٢٥٠٠
٥	ذكر	٥٦	متوسط	متزوج	٦	بائع متجول	٢٦٠٠
٦	ذكر	٦٩	أمي	متزوج	٤	عامل	٤٠٠٠
٧	ذكر	٦٣	متوسط	متزوج	٣	عامل	٢٠٠٠
٨	ذكر	٥٥	أمي	متزوج	٥	بائع متجول	٣٥٠٠
٩	ذكر	٥٧	إعدادية	متزوج	٥	بائع متجول	٣٠٠٠
١٠	ذكر	٥٢	متوسط	متزوج	٢	بائع متجول	٢٠٠٠
١١	ذكر	٤٠	متوسط	متزوج	٤	قطاع خاص	٥٠٠٠
١٢	ذكر	٥٥	متوسط	متزوج	٦	بائع خضروات	٦٠٠٠
١٣	ذكر	٦١	أمي	متزوج	٥	على المعاش	٧٠٠٠
١٤	ذكر	٦٥	أمي	متزوج	٥	على المعاش	٧٠٠٠
١٥	ذكر	٥٥	متوسط	متزوج	٣	موظف	٦٥٠٠
١٦	ذكر	٥٥	شهادة محو الأمية	متزوج	٦	عامل	٤٠٠٠
١٧	أنثى	٥٠	متوسط	أرملة	٤	ربة منزل	معاش تضامن اجتماعي ٤٥٠ ج
١٨	أنثى	٣٥	شهادة إعدادية	متزوجة	٥	بائعة متجولة	٢٠٠٠
١٩	أنثى	٥٥	شهادة محو الأمية	أرملة	٥	ربة منزل	معاش تضامن اجتماعي ٤٥٠ ج
٢٠	أنثى	٥٠	متوسط	أرملة	٥	ربة منزل	معاش تضامن اجتماعي ٤٥٠ ج
٢١	أنثى	٦٨	أمية	أرملة	٨	ربة منزل	معاش حكومي للزوج المتوفى ٦٠٠٠ ج

ويكشف الجدول السابق عن معطيات اجتماعية ذات دلالة على صور الاستبعاد المكاني؛ فلا يوجد أي حضور لمؤهل جامعي، أو فوق متوسط، الأمر الذي يشير إلى تدني الدخل الذي لا يزيد في أفضل حالاته عن ٧٠٠٠ جنيه شهرياً لدى الموظفين من كبار السن، أو من هم على المعاش، في ظل عدم وجود أي مصادر أخرى لزيادة موارد الدخل، علاوة على ارتفاع عدد أطفال الأسرة، والذي بلغ في المتوسط ٤.٩ طفل، في حين انخفض متوسط الدخل إلى أقل من ٣٧٣٣ جنيه شهرياً، ويبدو واضحاً أن متوسط الإنجاب هو الأعلى مقارنة بالمستوى الوطني الذي يقترب من ٢.٥ طفل للأسرة، علاوة على تدني متوسط الدخل الشهري للأسرة والذي يصل - وفقاً لآخر بحث للدخل والإنفاق نشره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نوفمبر ٢٠٢٠ - إلى ٥٧٥٠ جنيه شهرياً ، نظراً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التي تشير إلى ٦٩.٠٦ ألف جنيه سنوياً متوسطاً للدخل السنوية للأسرة؛ كما هو موضح بالجدول (٣-١)

وفي بحث سابق الدخل والإنفاق والاستهلاك - الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل خمس سنوات - لعامي ٢٠١٢/٢٠١٣ فقد أكد « أن أسر ريف الوجه القبلي هي الأقل دخلاً على مستوى الجمهورية » (الجهاز المركزي للتعبئة العامة، ٢٠١٣: ٥) ، وكانت محافظة سوهاج قد سجلت المركز الثالث على مستوى الجمهورية في حجم كتلة الفقراء - وذلك بعد محافظتي أسيوط وقنا - في العام ٢٠١٢/٢٠١٣ « حيث بلغت نسبة الفقراء بها ٥٥% » (الجهاز المركزي للتعبئة العامة، ٢٠١٣: ٣) من جملة سكان المحافظة، يضاف إلى ذلك ارتفاع مستويات التضخم الأمر الذي يزيد من ضعف القوة الشرائية للسكان.

متوسط الدخل السنوي للأسرة



جدول (١-٣) يبرز متوسط الدخل السنوي للأسرة على مستوى الجمهورية، منسوخ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1124)

ومن العوامل الهامة التي دفعت لزيادة معدلات الإنجاب هو تعرض الأطفال في المنطقة لعوامل الوفاة المبكرة، " حيث تعتبر اليونيسيف أن المنطقة «غير آمنة على الأطفال ويتم تصنيفها على الدرجة الثانية من المناطق غير الآمنة على حياة الأطفال» (اليونيسيف، ٢٠١٢: ٧)

جدول (١-٤) توزيع مفردات العينة الثانية (حالات عمال النسيج)

م	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الزوجية	عدد الأولاد	الوظيفة	متوسط الدخل الشهري
١	ذكر	٥٦	شهادة إعدادية	متزوج	٥	شيخ النساجين	٦٠٠٠
٢	ذكر	٦٢	يحمل شهادة محو الأمية	متزوج	٤	نساج	٤٠٠٠
٣	ذكر	٤٩	متوسط	متزوج	٤	نساج	٤٥٠٠
٤	ذكر	٥٧	أمي	متزوج	٣	نساج	٦٠٠٠
٥	ذكر	٥٠	متوسط	متزوج	٥	نساج	٥٥٠٠
٦	ذكر	٦٠	أمي	متزوج	٤	نساج	٦٥٠٠
٧	ذكر	٥٥	متوسط	متزوج	٣	نساج	٦٠٠٠
٨	ذكر	٤٨	جامعي	متزوج	٤	نساج	٦٥٠٠
٩	ذكر	٥٥	شهادة إعدادية	متزوج	٣	نساج	٥٠٠٠
١٠	ذكر	٥١	متوسط	متزوج	٣	نساج	٤٥٠٠
١١	ذكر	٤١	متوسط	متزوج	٣	نساج	٥٠٠٠
١٢	ذكر	٥٧	شهادة إعدادية	متزوج	٦	نساج	٦٠٠٠
١٣	ذكر	٦٤	أمي	متزوج	٧	نساج	٦٥٠٠
١٤	ذكر	٣٩	أمي	متزوج	٥	نساج	٦٠٠٠
١٥	ذكر	٣٠	متوسط	متزوج	٢	نساج	٥٥٠٠
١٦	أنثى	٥٥	شهادة محو الأمية	أرملة	٦	نساجة	٤٠٠٠
١٧	أنثى	٥٠	متوسط	مطلقة	٤	نساجة	٤٥٠٠
١٨	أنثى	٣٥	شهادة إعدادية	أرملة	٥	نساجة	٢٥٠٠

وتشير بيانات الجدول الخاص بنساجي أخميم إلى استمرار ارتفاع معدلات الإنجاب؛

حيث يصل عدد الأطفال ٤.٣ طفل للأسرة الواحدة، وهو مؤشر كبير يتجاوز المستوى الوطني، خاصة مع انخفاض متوسط الدخل الشهري والذي بلغ ٥١١١ جنيه، وهو أقل من متوسط الدخل

مُقدراً من الجهاز المركزي السابق الإشارة إليه في جدول (١-٣)، الأمر الذي يشير إلى التحديات المعيشية؛ خاصة في ظل الحياة في منطقة حضرية جديدة؛ لم يكتمل نموها العمراني والحضري، بل وجد الباحث شواهد عديدة على تحول قطاعات سكانية من تلك المدينة إلى مدن أخرى جديدة تم تشييدها في السنوات الماضية، وأصبحت أكثر جذباً لقطاعات واسعة من الطبقة الوسطى، الأمر الذي جعل نساجي أخميم في معاناة مضاعفة، في وقت لا يستطيعون فيه توفير بديل، أو عمل ملائم مختلف .

جدول (١-٥) توزيع مفردات العينة الثالثة (حالات فلاحي قرية الكولة)

م	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الزوجية	عدد الأولاد	الوظيفة	متوسط الدخل الشهري
١	ذكر	٥٠	فوق متوسط	متزوج	٤	فلاح + معلم بمدرسة القرية	٧٠٠٠
٢	ذكر	٦٢	يحمل شهادة محو الأمية	متزوج	٥	فلاح	٣٥٠٠
٣	ذكر	٤٨	متوسط	متزوج	٥	فلاح	٤٥٠٠
٤	ذكر	٢٩	متوسط	أعزب	-	فلاح	٤٠٠٠
٥	ذكر	٥٠	فوق متوسط	متزوج	٥	فلاح	٥٥٠٠
٦	ذكر	٦١	شهادة ابتدائية	متزوج	٤	فلاح - يتقاضى معاش حكومي	٧٠٠٠
٧	ذكر	٤٥	متوسط	متزوج	٥	فلاح	٦٠٠٠
٨	ذكر	٤٨	متوسط	متزوج	٤	فلاح	٦٥٠٠
٩	ذكر	٥١	شهادة إعدادية	متزوج	٤	فلاح	٥٥٠٠
١٠	ذكر	٣٨	متوسط	متزوج	٣	فلاح	٤٥٠٠
١١	ذكر	٤٤	متوسط	متزوج	٤	فلاح	٦٠٠٠
١٢	ذكر	٥٥	شهادة إعدادية	متزوج	٦	فلاح	٦٥٠٠
١٣	ذكر	٦٤	أمي	متزوج	٧	فلاح	٦٠٠٠
١٤	ذكر	٣٨	أمي	متزوج	٥	فلاح	٥٥٠٠
١٥	ذكر	٣٤	متوسط	متزوج	٣	فلاح	٥٥٠٠
١٦	ذكر	٥٥	متوسط	متزوج	٦	فلاح	٦٠٠٠

وتشير بيانات الجدول الخاص بحالات فلاحي الكولة إلى ارتفاع معدلات الإنجاب؛ حيث بلغت ٤.٥ طفل للأسرة الواحدة، وهو أعلى من المستوى الوطني السابق الإشارة إليه، في حين ينخفض متوسط الدخل الشهري للأسرة إلى ٥٤٠٦ جنيه وهو أقل من متوسط الدخل الشهري على المستوى الوطني والذي تم تقديره - وفقاً لبيانات الجدول (١-٣) ب ٥٧٥٠ جنيه

شهرياً، نظراً لوصول متوسط الدخل السنوي للأسرة - وفقاً لآخر تقديرات إحصائية ٢٠٢٠ - إلى ٦٩.٦ ألف جنيه.

وبشكل عام فإنه يتضح من متابعة حالات المناطق الثلاث ارتفاع متوسط عدد الأطفال ليتجاوز المستوى الوطني المُقدر ب ٢.٥%، الأمر الذي يشير إلى نمط الارتفاع في الخصوبة والإنجاب طابع مميز لسكان المناطق العشوائية والريفية؛ علاوة على تدهور مستويات التعليم لصالح التعليم الأساسي او المتوسط الذي ميز أغلب سكان تلك المناطق، ومن حيث العمل والإنتاج فقد كانت العمالة غير الرسمية هي أساس أسلوب العمل والإنتاج المهيمن في تلك المناطق؛ الأمر الذي كشف عن مزيد من التحديات التي تزيد من علاقات الاستبعاد المكاني للسكان

-النطاق الزمني: استغرق إجراء الدراسة الراهنة ما يناهز الأربعة أشهر، بدءاً من بداية شهر يوليو ٢٠٢٤ إلى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٤، مرت خلالها بمجموعة من الإجراءات، كان أولها: كتابة الملاحظات السوسيو/إثنوجرافية عن مجتمع الدراسة، وثانيها: عملية الإعداد النظري؛ وتحليل المعطيات الأولية، واستعراض التراث النظري، وثالثهما: التحضير للعمل الميداني، وصولاً إلى تصميم أدوات الدراسة (دليل المقابلة المتعمقة)، ثم جمع وتنظيم البيانات الميدانية، وصولاً إلى مرحلة تحليل البيانات، حتى استخلاص النتائج، وكتابة التقرير النهائي للدراسة.

أسلوب تحليل البيانات ومعالجتها:

اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الكيفي؛ وبما يتفق مع طبيعة وتوجه الدراسة والحالات المقارنة المحدودة التي أخضعها الباحث للدراسة، وقد عمل الباحث على تدعيم البحث من خلال استخدام الملاحظة المباشرة، ونقاشاتهم، وأيضاً الملاحظة بالمشاركة في فعاليتهم الميدانية، وكان الهدف الذي سعى إليه الباحث أثناء جمع البيانات هو الوصول إلى الرؤى الخاصة بهم وتفسيراتهم لذواتهم وممارساتهم، بشئٍ من التفصيل والعمق، وعقب انتهاء عملية جمع البيانات الكيفية شرع الباحث في تفرغ المعطيات والنصوص الميدانية، وتصنيفها تبعاً لمحاور الدراسة، ثم قراءتها ؛ وصولاً إلى تحليلها ، وقد تعامل الباحث مع هذه البيانات من خلال مستويين للتحليل هما:

(أ) أسلوب التحليل الرأسي: يشير هذا الأسلوب إلى قيام الباحث بتحديد موقع كل قضية من قضايا الدراسة لدى كل حالة من حالات الدراسة.

(ب) أسلوب التحليل الأفقي: ويعني قدرة الباحث على التحول من عناصر الاتفاق والاختلاف فيما بين حالات الدراسة وصولاً إلى مدخل ورؤية عامة للحالات محل الدراسة.

سادساً: مناقشة معطيات الدراسة الميدانية

١ - التكوين المكاني للمدينة، وصور العمران، والسكن لدى عينة الدراسة:

وفيما يلي محاولة لفهم خصائص التكوين المكاني لحالات الدراسة الثلاث: يقع مركز أخميم شرق مدينة سوهاج بحوالي ٥ كيلو متر مربع، وتبلغ المساحة الإجمالية للمركز وقراه ٨٨.١٩ كيلو متر مربع.

جدول (١ - ٦) خصائص التكوين المكاني لمدينة أخميم (نخبة من الخبراء، ٢٠١٥: ٥)

المدينة	المساحة بالكيلو متر	عدد المدن	عدد الوحدات المحلية	عدد القرى	عزب ونجوع وكفور
مركز ومدينة أخميم (القديمة) مضافاً إليها الوحدات المحلية والقرى والنجوع	٨٨.١٩	١	٣	١٤	٩٠

وقد بلغ إجمالي سكان محافظة سوهاج حتى أول يوليو عام ٢٠١٦ ما يقارب الـ أربعة ملايين، وسبعمائة وست وتسعين ألفاً، وأربعمائة وست وعشرين نسمة، ٤٧٩٦.٤٢٦ نسمة؛ في حين بلغ إجمالي سكان مدينة وقرى مركز أخميم (مجتمع الدراسة) ثلاثمائة وست وثمانين ألفاً، ومائة وواحد وثمانين نسمة

وفيما يلي عرض لبعض معطيات التكوين البشري والمكاني لمجتمع الدراسة:

(جدول ١ - ٧)

المدينة	ذكور	إناث	الإجمالي (نسمة)
مدينة وتوابع وقرى أخميم	١٩٩٧٥٣	١٨٦١٨١	٣٨٦١٨١
مدينة أخميم (بدون التوابع والقرى)	٦٧٦١١	٦٢٥٠٤	١٣٠١١٥

الجدول من تركيب الباحث بناءً على بيانات التعداد العام للسكان ٢٠١٧: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والإحصاء، ٢٠١٧: ٢٠)

وبالنظر إلى معطيات الجدول السابق ومقارنتها بالنتائج الواردة من أحد عشر مركزاً ومدينة (جملة المراكز الرئيسية اثنا عشر مركزاً المكونة لمحافظة سوهاج) سنجد أن مدينة أخميم (بعد استثناء التوابع والقرى) تُعتبر ثاني أكبر مركز حضري - على مستوى محافظة سوهاج - من حيث عدد السكان؛ وذلك بعد مركز ومدينة سوهاج والذي بلغت جملة سكانه (قسم أول سوهاج، وقسم ثان سوهاج) ٢٤٤,٢٣١ مائتي وأربع وأربعون ألفاً، ومائتي وواحد وثلاثون

نسمة، وذلك في الوقت الذي لا تزيد فيه مساحة مدينة أخميم (بعد استبعاد التوابع والقرى) عن ثلاثين كيلو متر مربع، حيث تبلغ المساحة الكلية لمدينة ومركز أخميم بتوابعها وقراها ٨٨,١٩ كيلو متر مربع.

وفيما يلي هيكل التقسيم الإداري لمركز مدينة أخميم وقراها وتوابعها، وجدير بالذكر ان مركز مدينة أخميم يتكون من:

مدينة أخميم (المركز الحضري)، وثلاث وحدات قروية رئيسية هي:

(١) الوحدة المحلية لقرية الحوايش

(٢) الوحدة المحلية لقرية الكولة

(٣) الوحدة المحلية لقرية نيدة

وجدير بالذكر أن الوحدة المحلية لقرية الكولة تقع في محاذاة مدينة أخميم الجديدة، والتي صُممت في الأساس لغرض تَقْل وتَهجير ٧٥% من سكان مدينة أخميم القديمة، أي حوالي ٦٤ ألف نسمة حسب ما تشير إليه الدراسات، مُضافاً إليه الفائض السكاني للمدينة القديمة، والمُقدر حتى سنة الهدف بحوالي ٥٤ ألف نسمة، أي ان إجمالي عدد السكان المتوقع توجيههم إلى أخميم الجديدة يبلغ حوالي ١٢٠ ألف نسمة» (نخبة من الخبراء، ٢٠٠٦: ٣٣).

وتتفرع تلك الوحدات القروية الثلاث إلى عدد ١٤ قرية، و ٩٠ نجع (النجع كلمة تشير

إلى تجمع ريفي صغير في مكان محدود)، كما هو موضح بالجدول التالي:

ويحتل المركز الحضري لمدينة أخميم القديمة مكانة مهمة جداً، سنعرضها لاحقاً؛ ولتوضيح بعض خصائص الحياة الحضرية في المدينة او المركز الحضري، نشير إلى الجدول التالي: (مجموعة من الخبراء، ٢٠١٥: ٥٩)

جدول (٨-١) يوضح سكان مدينة أخميم (المركز الحضري) مقارنةً بمدينة سوهاج (عاصمة المحافظة -

المركز الحضري)

المدينة	المساحة الكلية للمدينة (المركز الحضري فقط)	العدد الإجمالي للسكان (المركز الحضري فقط)	الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع	نسبة سكان المركز الحضري من إجمالي سكان المركز ككل
مدينة أخميم (المركز الحضري فقط)	١٤.٧ كيلو متر مربع	١٣٠,١١٥	٨,٨٥١ نسمة لكل كيلو متر مربع	٣٣,٦٩%
مدينة سوهاج (المركز الحضري فقط)	٦٨ كيلو متر مربع تقريباً	٢٤٤,٢٣١	٣,٥٩١ نسمة لكل كيلو متر مربع	٣٢,٧٢%

ويبدو واضحاً من الجدول السابق الارتفاع الشديد في كثافة السكان في مدينة أخميم (المركز الحضري) مقارنةً بمساحة الأرض المأهولة، وبالإشارة إلى البيانات المتوفرة عن نسبة الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع؛ فنلاحظ أنه بعد أن كانت على مستوى المناطق المأهولة في محافظة سوهاج ككل قد وصلت إلى « (٢٣٤٥ نسمة للكيلو متر المربع عام ٢٠٠٣ مقابل ١٨٢٩ نسمة عام ١٩٩٦) » (خبراء، ٢٠٠٥: ١٦)، وذلك نظراً لتركز « السكان والعمران والنشاط الاقتصادي فيما لا يتجاوز سدس المساحة الكلية للمحافظة، نصفها تقريباً أراضي زراعية » (محافظة سوهاج، ٢٠٠٥: ١٥)، وهو الأمر الذي أدى إلى الكثافة المرتفعة في الكيلو متر الواحد؛ وخاصةً في مدينة أخميم (المركز الحضري فقط مع استثناء القرى والتوابع)، والتي احتلت المرتبة الأولى على مستوى المحافظة من حيث الكثافة لكل كيلو متر مربع؛ والتي تطورت حالياً وصولاً إلى منتصف العام ٢٠١٦ إلى ٨.٨٥١ نسمة لكل كيلو متر مربع.

ويُلاحظ أن الكثافة العامة للسكان في المناطق المأهولة بمحافظة سوهاج ككل تزيد» عن الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة في ١/٧/٢٠١٤، والتي بلغت ١١٢٨,٩ نسمة/كم مربع» (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البوابة الإلكترونية: ٢٠١٥) على مستوى الجمهورية.

ويمكن تفسير التركيز الشديد لكثافات سكانية عالية في نطاق حضري محدود (حضر مدينة أخميم) من خلال معاينة الباحث لعمران المدينة؛ ومقابلته لبعض كبار السن لمعرفة تاريخ وبداية الارتفاع الشديد في عدد السكان مع انخفاض حجم الرقعة السكنية، حيث تبين للباحث أن مدينة أخميم – وبالتحديد المركز الحضري مع استثناء التوابع والقرى – كانت متركزة في المدينة القديمة، حيث الكتلة السكنية غرب الشريط الشرقي لنهر النيل (أو كما يُطلق عليها العامة أخميم غَربه) أي غرب المدينة، وهي مدينة كانت إلى وقت قريب يغلب عليها الإسكان المتدهور نتيجة قِدم تلك المساكن، الذي لازال الكثير منها باقياً إلى اليوم؛ حيث المنزل ذو نمط عائلي، أو كما أفاد أحد كبار السن صاحب الحالة الأولى من حالات منطقة الكوم بقوله: « كان كبير العيلة يجي يستوطن في حطة أرض ويستولي عليها، ويبنى بيوت لعياله وقرايبه ويعمل باب للشارع عشان محدش يدخل غير بإذن »، ومع الوقت وقِدم تلك المساكن، وحيازة تلك الأسر لرؤوس أموال جديدة نزح أغلبهم من المساكن القديمة في القسم الغربي من مدينة أخميم إلى القسم الشرقي (الزراعي على شاطئ النيل) الجديد، وتركوا المساكن القديمة لأسر فقيرة نزح أغلبها من مناطق ريفية مجاورة.

وكان لصدور « قرار من نظارة (وزارة) الداخلية في ٦ يونيه سنة ١٩٠٣ » (المدني، ١٩٥١: ٢) بإنشاء مركز مدينة أخميم بالشاطئ الشرقي للنيل يكون مقره بلدة أخميم - ليكون مركز مدينة بتوابعه وقراه مستقلاً - (رمزي، ١٩٩٤: ٢٠) أثر مهم في تحفيز الهجرة العائلية من ريف أخميم إلى مركزها الحضري؛ حيث انتقل العديد من فقراء الفلاحين، وملاك الأراضي الزراعية الذين وجدوا في ممارسة مهن وحياة المدينة حراكاً جديداً يتفق مع طموحاتهم الاجتماعية. وقد توصل الباحث عبر مقابلات فردية وجماعية إلى حدوث هجرات جماعية لعائلات فلاحية كانت مقيمة بأرياف الوجه البحري، والقبلي إلى مدينة أخميم؛ فيحكي أحد الأشخاص أن أصول عائلته من أرياف محافظة أسيوط (تقع شمال محافظة سوهاج على مسافة ٥٨ كيلو متر من سوهاج) وأن علم من أجداده أن أسرته هاجرت إلى مدينة أخميم في عهد محمد علي باشا؛ نظراً لعجزهم عن دفع الضرائب الباهظة على الأرض الزراعية.

ونظراً لطبيعة ونمط السكن التي كانت قائمة على أساس السكن العائلي، والتضامن الأسري في بناء وحيازة المنزل، فقد أقام السكان مساكنهم الجديدة في شرق المدينة (مطلع خمسينيات القرن العشرين)، والتي كانت في الأساس حيازات زراعية بحتة تقع على الشاطئ الشرقي لنهر النيل، استوعبت مهاجرين جدد قدموا من ريف مدينة أخميم مع مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، حيث ساهمت الهجرة من الريف إلى المدينة، وطبيعة السكن العائلي - والتي تتبنى مسألة التوسع الأفقي - والسكن في مساحات أفقية كبيرة، وقيم الإنجاب المرتفع إلى ازدحام الكتلة الحضرية، وذلك في نفس الوقت الذي تنقلص فيه المساحات الصالحة للبناء.

٢- بنية وتكوين الأسرة المعيشية لدى حالات الدراسة الثلاث:

أ: سكان منطقة الكوم، وهي منطقة فقيرة تعاني نقص الخدمات الأساسية مثل المياه النقية والصرف الصحي، ويعود السكن فيها إلى مطلع القرن العشرين عندما نزح إليها فقراء الريف، وتشتهر تلك المنطقة بالكنوز الأثرية التي يرجع تاريخها إلى العصر الفرعوني ورغم أهمية الموقع من الناحيتين السياحية والأثرية إلا أنها تعاني بشدة من الاستبعاد المكاني عبر نقص الخدمات الأساسية، والوصم الاجتماعي، وغيرها من المشكلات العاجلة، رغم أن المنطقة يسكن بها عدة آلاف إلا أن معايير الاهتمام بهم تتضاءل إلى حد كبير، وهو الأمر الذي عبر عنه صاحب الحالة العاشرة بقولها " محدش سائل فينا ولا شايف حياتنا عاملة ازاي " . وتشير الإحصاءات الدولية والمحلية إلى أن تلك المنطقة من بين المناطق الأكثر فقراً علاوة على أنها تُصنف " غير آمنة"

المناطق غير الآمنة
القاهرة:
تل العقارب
حكر السكاكيني
عزبة أبو قرن
الإسكندرية:
كوم الملح
بور سعيد:
زرزارة
سوهاج:
الكوم

المصدر: تقرير - فقر الأطفال متعدد الأبعاد في المناطق العشوائية غير الآمنة والمناطق العشوائية غير

المخططة في مصر، (اليونيسيف، ٢٠١٢: ١٠)

وبحسب الجدول السابق فإن منطقة الكوم باخميم - محافظة سوهاج - في عداد المناطق العشوائية غير الآمنة، فمن الناحية الطبوغرافية فإنها أرض ليست منبسطة او ممهدة، فهي تقع على تلة مرتفعة يبلغ أعلى ارتفاع لها اثني عشر متراً، وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة كثير من الخدمات الحيوية لها، فضلاً عن سوء حالة السكن، وتكدس المنازل سيئة التجهيز بالأسر الفقيرة كثيرة الأبناء، يُضاف إلى ذلك خضوع المنطقة لقانون حماية الآثار الذي يحظر تجديد أو هدم أو بناء أي عقار داخل المنطقة وحزامها؛ ومع نهاية التسعينيات من القرن العشرين كان القرار السياسي قد أُتخذ لتوطين سكان الكوم خارج مدينة أخميم، وذلك عبر نقلهم غرب مدينة أخميم الجديدة التي تم بناؤها في محيط قرية الكولة - التابعة إدارياً لمدينة أخميم - وهو الأمر الذي نتج في إصدار رئيس الجمهورية قراراً في العام ٢٠٠٠ بالرقم ١٩٥، والذي يقضي بإنشاء مدينة أخميم الجديدة، « وتم تخطيطها لامتنصاص الفائض السكاني، وخلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة لمدينة أخميم » (هيئة المجتمعات العمرانية، ٢٠٠٢: ٥)، ولكن ذلك لم يحدث مطلقاً في الواقع.

ويكشف المخطط العام لمدينة أخميم الجديدة الذي قدمه مركز طارق والي للعمارة والتراث في العام ٢٠٠٦ إلى وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة عن أن الهدف من إنشاء مدينة أخميم الجديدة هو : « إعادة توطين حوالي ٦٤ ألف نسمة من سكان مدينة أخميم القائمة بمدينة أخميم الجديدة، واستيعاب الفائض السكاني للمدينة القديمة - الحفاظ على الآثار المنتشرة بمدينة أخميم القديمة واستكمال الكشف عن المجهول منها - الحفاظ على الأراضي الزراعية من التعدي عليها للاستغلال السكني والصناعي في الشريط الضيق الموازي للنيل -

توفير الخدمات السياحية من أماكن إيواء سياحي وإرشاد سياحي - خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة التي تعاني منها مدينة أخميم - جعل المدينة الجديدة ظهير خدمي وسكني للمشروعات التنموية بالمنطقة» (هيئة المجتمعات العمرانية، ٢٠٠٢: ٥)

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث؛ فلم يتم نقل أي إنسان من أخميم القديمة، وتم إسناد إدارة وتشغيل المدينة الجديدة إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهي لا تخضع إلى الحكم المحلي، ولكن تتبع وزارة الإسكان، وتم الفصل نهائياً بين حاجات تطوير المدينة القديمة، ومبررات وجود المدينة الجديدة التي باتت أشبه بمدن الصفوة، وانتهت فكرة نقل أو إعادة توطين سكان الكوم في مدينة أخميم الجديدة وصاروا بلا مستقبل أو خطة عمرانية مخصصة لهم.

وبناهر سكان الكوم (المنطقة العشوائية التي تصنفها الهيئات الدولية باعتبارها غير آمنة) الثمانية آلاف نسمة وتتراوح مساحات المنازل ذات الطابع العائلي المزدحم ما بين ستين أوسبعين متر مربع في أفضل الحالات؛ وبجانب الفقر المدقع وحالة السكن السيئ وغياب الخدمات الأساسية يواجه سكان الكوم حالة من الوصم المكاني والاجتماعي الأمر الذي يزيد معاناتهم واستبعادهم، ومن الجدير بالذكر أن منظمة اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) عملت على تحديد منطقة الكوم بأخميم باعتبارها منطقة خطرة من الدرجة الثانية " حيث مناطق السكن الغير ملائم ومنها على سبيل المثال : المباني التي تم بنائها باستخدام مخلفات مواد البناء، أو ذات المنشآت المتهدمة أو المتصدعة، أو المواقع المبنية على مقالب النفايات " (اليونيسيف، ٢٠١٢: ١٧)

فهي مناطق سكن سيئة البنية والتجهيز والخدمات، وقد كشفت الدراسة الميدانية لمنطقة الكوم عن الخصائص الاجتماعية السائدة بينهم والتي تعكس حالة الاستبعاد المكاني:

-تدني مستويات التعليم، والاتجاه إلى تعليم الذكور واستبعاد الإناث، حيث تفشت في جميع حالات منطقة الكوم التسرب من التعليم الذي انتشر الإناث، في حين تعليم متوسط أو أقل من متوسط للذكور.

- اتجهت مستويات التعليم إلى التركيز أساساً على التعليم المتوسط، ١٣ حالة مؤهل متوسط، و٣ حالات أميين

- انتشار ظاهرة الزواج المبكر للإناث في ظل ظروف اجتماعية غير ملائمة، فمن بين حالات الدراسة ال ١٨ ، أيدَ ١٦ حالة التعجيل بزواج البنات، أو كما قال صاحب الحالة الثامنة " زواج البنات سُرّة، وتخفيف عن الأسرة ويمكن يكون حظها كويس وتتحسن معيشتها ".

- حالة الحرمان التي يعاني منها الأطفال من حيث كمّ الغذاء اليومي، والترفيه، والسكن الجيد، وكان ذلك واضحاً من إقرار السيدة صاحبة الحالة السابعة عشر بمعاناتها في تأمين الطعام الأساسي لأطفالها، حيث تُوفي أحدهم نتيجة إصابته بأمراض تتعلق بسوء التغذية، ومتاعب بالجهاز الهضمي"

- تدهور الحالة الصحية للسكان واتجاههم إلى العلاج في المستوصفات الخيرية أو المستشفيات الحكومية التي أبدى الكثير منهم عدم رضاه عن مستوى الخدمة المقدمة فيها، حيث عبرت الحالات جميعها عن مشكلات كبيرة في الخدمة الطبية واضطرارهم إلى الذهاب إلى المستشفيات الحكومية، وعبرت صاحبة الحالة الثامنة عشر عن المشكلات التي تواجهها في الحصول على تلك الخدمة بقولها " عولان همّ، بروح المستشفى وزحمة واقعد اليوم كله ومحدث كويس بيكشف ولا بخد علاج "

- تدني النظر إلى الذات باعتبار أنهم ضعفاء ولا جدوى من تحقيق مطالبهم، حيث اتفقت كل حالات العينة على النظرة السلبية للمجتمع تجاه سكان الكوم، أو كما قال صاحب الحالة الثالثة " اخميم كلها مش بتقدّر أي نفر فينا، بيشفونا شحاتين وحرامية مع اننا غلبة وحالنا كرب، والحكومة بتعاملنا اننا ولا حاجة، شوف لو رحنت لأي موظف يقلك روح يا عم شوف حد من الأعضاء، تروح للأعضاء ما تلاقيش حد بيص لك "

- رفض أغلبهم حلول التوطين المقترحة- وكان منها على سبيل المثال في فترة لاحقة التوطين في مدينة أخميم الجديدة - فبالرغم من ظروف السكن السيئ في الكوم فإن السكن في مدينة أخميم الجديدة يُعد في نظرهم احتلالاً لأراضي قرية الكولة؛ وهو الأمر الذي سيجعلهم في مواجهة عنيفة مع سكان القرية، هذا إلى جانب التكلفة المرتفعة للنقل والخدمات، وهو الأمر الذي أيدته كافة حالات العينة الـ ١٨ حيث رفضوا الانتقال إلى مكان آخر؛ خوفاً من تدهور معيشتهم بشكل أكبر مما هو عليه، وطالبوا بتحسين ظروف إقامتهم في الكوم، وتوفير حياة كريمة لهم، أو كما قال صاحب الحالة الرابعة " لو رُحنا الكولة الفلاحين يبهدلونا ومفيش معايش لينا هناك."

وكان مما توارثته الأجيال حول المخزون الأثري في باطن الأرض أنه يشكل تحدياً لبقائهم ورأسمالهم المكاني، فليس ثمة ثقة في تعويض عادل أو إقامة كريمة في حال استولت الدولة على المنزل، ومن ثم سادت قيمة الستر، والإنكار، وكانت النظرة السلبية للتراث والآثار

المصرية القديمة نوعاً من الدفاع عن رأسمال المكان، وهو ما أكدته صاحبة الحالة السادسة عشر بقولها " احنا خدنا من الاثار غير البهدة ووجع القلب ومش لاقبين ناكلوا"

ب- (نساجي أخميم)

« وتشتهر مدينة أخميم بمحافظة سوهاج بإنتاجها المتميز من النسيج اليدوي والمنسوجات الحريرية منذ أقدم العصور

وكما قال احد المؤرخين في وصفها (أخميم مانشستر ما قبل التاريخ) وذكر هيرودوت أن نساءها يقضين جميع مايلزم للمنازل لورجالها يقومون على صناعة النسيج. وكان نسيج أخميم قاصراً على القصور الملكية فى العصر الفرعونى والعصر البطلمى، وفى العصر الرومانى كان نسيج أخميم من الحرير الأحمر (القرمزى) يُصدر إلى روما حيث اقتصر لبسه على الملوك والأباطرة، كما عُثر في أخميم علي لباس حريري باسم الخليفة عبد الملك بن مروان، كما أن هناك منسوجات حريرية عُثر عليها في أخميم، موجودة الآن بالمتحف البريطانى، وتُعتبر صناعة النسيج من الصناعات البيئية التي تستخدم الصوف النقي والطبيعي الذي يُعتمد في تصنيعه في أغلب بلدان العالم على الخامات المحلية المتوفرة في كل بلد، حيث تتم صناعته وفق رسومات وصور ونقوش يبدع فيها الحرفي، فيصنع من خياله نسيجا تجتمع فيه الألوان والصور» (عثمان، ١٩٩٨: ٥).

واستمرت أخميم في صناعة النسيج اليدوي على النول، «فمعظم المنازل بالمدينة كانت تحوى نول حتى أوائل التسعينات، عندما أقامت الدولة قرية للنساجين بالمركز لتحافظ على الحرفة من الانقراض، حيث أنشأت وزارة التنمية المحلية بمعونة كندية قرية النسيج وبها ١٥٠ بيت ريفي مزود بنول» (محافظة سوهاج، البوابة الإلكترونية).

وعلى الرغم مما يبدو عليه الخطاب الرسمي من نوايا حسنة عند عملية نقل نساجي أخميم إلا أنها - كما كشفت الدراسة الميدانية - كانت عملية استبعاد مكاني منظم، فالحرفة باتت على شفا الانهيار، وتركها أهلها، وهجر أغلب الحرفيين القرية وباعوا منازلهم - التي لا يملكونها قانوناً- حيث يحوزون تلك المنازل على سبيل الانتفاع فقط، وهى منازل من طابق أرضي وحيد، ولا يُسمح لسكانها من تعليتها أو التجديد فيها، واتضح من نتائج الدراسة الميدانية اضطراب العديد من فقراء مدن وقرى أخميم إلى البحث عن مسكن في قرية النساجين، نظراً لانخفاض أسعارها، وخلوها من الحرفيين النساجين والالتحاق بحرفة صناعة النسيج بحثاً عن

دخل بسيط، فالحرفيين الجدد هم أدوات العمل الرخيص، والزهد لدى بعض الجمعيات الخاصة^(١) التي سيطرت على القرية وتمكنت من الحصول على منح وقروض من المؤسسات الرسمية والأجنبية للتدريب وتنمية المهنة، ولكن ثبت سوء استخدام تلك الموارد، واستفادة تلك الجمعيات التي تحمل لافتة جمعيات أهلية ومجتمع مدني، غير أنها في الحقيقة - كما اتضح من الدراسة الميدانية - ساهمت في سوء حال الحرفة واستغلال الحرفيين، والاستفادة من تدهور القرية عبر تجنيد عدد كبير من الفقراء الذين ضاقت بهم أحوال السكن فاضطروا إلى البحث عن مكان في القرية، واتضح أيضاً من الدراسة الميدانية الانخفاض الشديد في المستويات المعيشية لأغلب الحرفيين الذين لازلوا يمارسون المهنة، هذا إضافة إلى ارتفاع الأسعار في حي الكوثر - كنموذج للمدن الجديدة - الأمر الذي أثر بشدة على مستويات الاستهلاك للأسر المقيمة بالقرية، وساد لديهم حالة الشكوى من انخفاض دخولهم، وعدم توفر المواد الخام، والاستياء من ممارسات الجمعيات القائمة بالقرية في استغلالها لإنتاج الحرفيين، وبشكل عام ثبت من الدراسة الميدانية أن إعادة توطين نساجي أخميم بحي الكوثر - ذو الطبيعة الصحراوية والصناعية - كان إهداراً لرأس مال مكاني مهم وذو مغزى تاريخي واجتماعي واقتصادي مهم كان يمكن استغلاله في المجمع الصناعي المقابل للمنطقة الأثرية بمحاذاة منطقة الكوم باخميم والمعلق منذ عدة سنوات. - وكان ثمة آثاراً سلبية على تكوين الأسرة المعيشية لنساجي أخميم - نتيجة عملية الاستبعاد المكاني خارج المدينة القديمة - وإن كانت أفضل حالاً من حالات الكوم، غير أن النقل للسكن والعمل في مجمع سكني معزول عن المدينة أثرٌ بشكل واضح على تكوين الأسرة، وفرص تعليمها وتنشئتها صحياً واجتماعياً وتعليمياً، حيث الغياب المتكرر من المدرسة، والمعاناة من الانفاق على الدروس الخصوصية، وقد رفضت أغلب حالات العينة التحاق أبنائهم بذات المهنة الحرفية التي يعملون بها، حيث زادت النظرة السلبية للحرفة ومستقبلها، وأنها " لا تفتح بيت ولا توكل عيش" كما قالت السيدة صاحبة الحالة السادسة عشر، ومن ثم اتجه أغلب سكان الحي إلى الحرص على تعليم أبنائهم عبر الدروس الخصوصية حتى يضمنوا نجاحهم وتمكنهم من دخول

(١) تحرياً للدقة والأمانة العلمية التقى الباحث بممثلي الجمعية ومديريها الذين أكدوا أنهم ليسوا طرفاً في استغلال العمال؛ حيث يقدمون التدريب والعمل وتصريف المنتجات للعمال، في ظل ضغوط السوق والبيع، حيث يجد المسؤولون صعوبات وخسائر جمة عند تصريف المنتجات ودفع أجور العمال، وتكاليف التشغيل والمواد الخام؛ ونفوا تماماً أن يكون ثمة استغلال بحسب قولهم، حيث تضطر الجمعية للاستعانة بجهات حكومية ومحلية دولية لتقديم الدعم في تصريف المنتجات؛ وإقامة معارض لتصريف المنتجات اليدوية التي قد لا تلقى رواجاً في السوق المصري

التعليم العام، الأمر الذي خلق تحدياً كبيراً في ظل صعوبات معيشية وانخفاض المتوسط العام للدخل لدى سكان الحي، الأمر الذي دفعهم إلى إلحاق أبنائهم بأعمال إضافية - وقت الصباح - والذهاب إلى الدروس الخصوصية وقت المساء، وكان ذلك لدى عشر حالات من عينة الدراسة.

- كان واضحاً حرص نساجي أحميم على تعليم الإناث، فجميع الحالات ترفض تسرب الفتيات من التعليم، غير أن نصف الحالات فقط تطمح إلى تعليم الإناث تعليم عالي، ويقرر النصف الآخر رغبته في منح الفتاة تعليماً متوسطاً، بسبب ارتفاع تكلفة التعليم الثانوي العام والعالي.

- ارتبطت النظرة السلبية لسكان الحي بإقامتهم في هذا التجمع العمراني سيئ التجهيز، وتمنى أغلبهم، ١٦ حالة من ١٨ حالة، القدرة على شراء منزل أو شقة في أحميم أو سوهاج، وقررت جميع الحالات أنهم غير راضين عن استمرار حياتهم في هذه المربعات العمرانية السيئة. - كان واضحاً المعاناة في الحصول على الخدمة الصحية لقلّة الخدمات بالمستشفى الحكومي القائم وضعف دوره، الأمر الذي يضطرهم إلى الانتقال عشرة كيلومترات تقريباً لإسعاف مريض، وكذلك ندرة وجود عيادات أطباء قطاع خاص، علاوة على ارتفاع تكلفة الكشف والحصول على العلاج.

ج- مزارعي قرية الكولة

لم يراعي قرار إنشاء مدينة أحميم الجديدة في العام ٢٠٠٠ قيام مجموعة من أسر قرية الكولة - التابعة لمركز مدينة أحميم القديمة - منذ ثمانينيات القرن العشرين (١٩٨٧) باستصلاح الظهير الصحراوي لقرية الكولة، وزراعتهم لما يزيد عن خمسمائة فدان زراعي، حيث صدر القرار ١٦٥ لسنة ٢٠٠٠، والذي خصص مساحة ٤.٨٦٥ كيلو متر مربع للكتلة السكنية لمدينة أحميم الجديدة، إلا أنه في العام ٢٠١٢ قام كل من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وجهاز مدينة أحميم الجديدة بمصادرة 8.0937 مساحة كيلو متر مربع بالمخالفة للقرار الجمهوري، وذلك حتى تمكنت الهيئة من تقنين المخالفة باستصدار قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٠١٥ لينتزع تلك الأراضي الزراعية، وبلا تعويض، بل ويتم مقاضاة المزارعين بتهمة التعدي على أراضي الدولة، رغم حيازتهم عقود انتفاع من قبل هيئة الإصلاح الزراعي المصرية تعود إلى الثمانينيات، على الرغم من أن هدف هيئة المجتمعات العمرانية المعلن « الحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية » (هيئة المجتمعات العمرانية، البوابة الإلكترونية) .

وقد أصرت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على تنفيذ « القرار رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٠١٥ على إعادة تخصيص مساحة ٩٩٣٠ فدان من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لاستخدامها في إقامة مجتمع عمراني جديد يتمثل في

مدينة أحميم الجديدة» (محافظة سوهاج، البوابة الإلكترونية) ، ويعني ذلك أن تصبح « مدينة أحميم الجديدة ٣٤٨٦٨ فدان بينما تبلغ مساحة الكتلة العمرانية ٣٠٣٧ فدان » (هيئة المجتمعات العمرانية، البوابة الإلكترونية) ، ولا يعني وجود مساحة فراغ سكني بالمدينة انه سيتم مراعاة شخصية المجتمع وهويته أو حاجاته من خلال السماح بمجتمع زراعي؛ حيث صرح رئيس المدينة بقوله لإحدى الصحف « أن المدينة بها مخزون كبير من الأراضي غالبيتها أرض تصلح للاستثمار والطرح للمستثمرين. وأضاف أن مدينة أحميم الجديدة لا يوجد بها أراضي تصلح للزراعة، مشيرًا إلى أن كل الأراضي تصلح لأغراض استثمارية وخدمية وترفيهية» (مركز دعم واتخاذ القرار، ٩:٢٠٠٥)

جدول (١ - ٩) يوضح حجم النشاطات القائمة في المدن الجديدة مقارنةً بالقديمية : (مركز معلومات محافظة

سوهاج، مكتبة المركز)

المدينة	عدد السكان (تسمة)	عدد الأسر	المساحة بالكيلو متر مربع	النشاط الرئيسي
مدينة أحميم القديمة (المركز الحضري)	١٥٢.٣٨٤	٣٠.٤٧٧	١٤.٧	حرف التشييد والبناء، والعمل بالقطاع غير الرسمي، والاشتغال في قطاع الخدمات
مدينة أحميم الجديدة	لم تسكن بعد	لم تسكن بعد	١٢.٧٥٥	لم تسكن بعد، غير أنها مخصصة لمهن الطبقات العليا والوسطى المرتفعة
قرية الكولة المتاخمة لمدينة أحميم الجديدة (وإحدى قرى مركز ومدينة أحميم القديمة)	٢٤.٣١٥	٤٩٤٧	٨.٢	الزراعة

«وتشغل محافظة سوهاج مساحة ١١٠٢٢ كيلو متر مربع، بينما تبلغ المساحة المأهولة ١٥٩٣ كيلو متر مربع» (مركز دعم واتخاذ القرار، ٩:٢٠٠٥) ، وذلك في الوقت الذي تبلغ فيه مساحة مدينة أحميم الجديدة ١٢,٧٥٥ ألف كيلو متر مربع، وهي مساحة تفوق المساحة الكلية لمحافظة سوهاج، المأهولة منها وغير المأهولة، وهو الأمر الذي يكشف عن تصورات للحيز المكاني الجديد باعتباره ليس فقط وسيلة لتركز فئات اجتماعية معينة ذات مستوى معيشي واجتماعي محدد؛ ولكن أيضاً باعتباره أداة للاستبعاد المكاني من خلال تغيير الهوية الاجتماعية والإنتاجية للسكان والمكان، والتأكيد على إبراز رأس المال الرمزي للمكان الأكبر مساحةً، والأكثر رأسمالاً، والأقل سكاناً، فالفرز للسكان سيصل درجات كبيرة وواضحة؛ حيث تخطط المدينة لإنشاء مدرسة خاصة دولية، « بمساحة ٦٧٤٢ متر مربع بمدينة أحميم الجديدة، لصالح شركة العقارية الذكية للخدمات التعليمية والاستثمار العقاري، لإقامة مدرسة دولية لدراسة المناهج الدولية الخاصة»

(هيئة المجتمعات العمرانية، ٢٠١٦)، بالإضافة إلى « إنشاء جامعة خاصة باستثمارات ٣٠٠ مليون جنيه » (هيئة المجتمعات العمرانية، البوابة الرسمية: ٢٠١٦) ، وذلك يتم في ظل أن متوسط تكلفة الوحدة السكنية - قبل إضافة الأرباح - يبلغ ما يقارب ١١٥.٣٨٥ جنيه مصري، وقد يتجاوز الأمر ذلك في مراحل الإسكان المتميز والأكثر تميزاً بالمدينة، كما يساهم ضعف شبكة المواصلات العامة بالمحافظة عموماً، وفي تلك المنطقة خصوصاً إلى رفع تكلفة ، الأمر الذي سيضطر إلى أن يكون من الشواغل الاساسية لسكان تلك المدينة أن يكون مالكا لسيارة .

- يعاني سكان قرية الكولة من صور عديدة ومركبة من الاستبعاد المكاني، فمساكنهم التي يقطنون بها منذ عشرات السنين لا يملكون حجج قانونية لمليكتها، وتنازعهم الدولة وتعتبر منازلهم خاضعة لأحكام الدولة، وتطالبهم بإيجارات متأخرة عليهم بتكلفة مرتفعة نسبياً.

- وإن كانت القرية قد تأثرت بشكل واضح بالهجرة المؤقتة إلى الخليج، ف بجانب التغيير المهني، الذي كان واضحاً في التحول من صفة فلاح إلى صناعي، أو حرفي مرتبط بالرأس مال العقاري، أو صاحب جرارات وأدوات حديثة للزراعة، إلا أن الدراسة قد رصدت استغلال تلك الموارد المالية التي توفرت من الهجرة المؤقتة لفلاحي الكولة في استصلاح مناطق واسعة من الظهير الصحراوي لقرية الكولة.

- وقد كَوّن مزارعو الكولة نظرة سلبية تجاه المسؤولين التنفيذيين وأجهزة الحكم المحلي لإصرارها على تجريف الأراضي الزراعية التي عملوا على زراعتها منذ عقود، كما رفضوا فكرة انتقالهم إلى المدينة الجديدة المتاخمة لهم؛ لأنها لا تناسب حياتهم، ورغبتهم في تربية الماشية ورعايتها، بل وظهرت نصوص عدوانية لدى حالات الدراسة تجاه من ينوون شراء وحدات سكنية في مدينة أخميم الجديدة؛ باعتبار أنهم محتلون لأراضيهم التي استصلحوها بعرق جبينهم كما قال بعضهم.

- وكان واضحاً من الدراسة الميدانية ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية، وأراضي البناء معاً نتيجة سيطرة مدينة أخميم الجديدة على مئات الأفدنة ومصادرتها، وهو ما أزعج سكان قرية الكولة من مستقبل السكن لأبنائهم.

وقد سادت النظرة السلبية إلى المسؤولين لدى سكان ومزارعي قرية الكولة، وكانوا على درجة من الوعي بأن سكنهم وعملهم الزراعي بالقرية هو أبرز أسباب استبعادهم المكاني، والتحيز ضدهم، وبالتالي هدر رأس المال المكاني لمعنى ومكان القرية وأهميتها؛ لصالح رأس المال العقاري والترفيهي.

كان واضحاً حرص جميع حالات الدراسة على منح أبنائهم حظاً من التعليم، إلا أنهم عبروا جميعاً عن نظرة سلبية في إمكانية الحصول على تعليم عالي نظراً لعدم قدرة الأسرة على الإنفاق وضمان مستوى جيد من المعيشة، واتسمت النصوص بمعاني سلبية تجاه التعليم وعلاقته بالعمل؛ حيث عبر صاحب الحالة الخامسة عن ذلك بقوله " أي مؤهل ملهوش شغل ولو في شغل مش بيفتح بيت، يعني تصرف على التعليم وما تاخذش منه فائدة"

وكان الاستبعاد الصحي مُضافاً إلى أسباب معاناة واستبعاد سكان ومزارعي الكولة؛ فالْبُعد عن الخدمات الأساسية جعل من حقوق عديدة مثل الحق في وسائل نقل آمنة، والحق في الترفيه أموراً خارج المناقشة؛ وقد كانت المعاناة من الحصول على الخدمة الصحية واضحة لدى جميع حالات الدراسة، فالقرية لا يوجد بها غير وحدة صحية تعمل في أوقات الصباح - كما قررت جميع الحالات - ولا يوجد بها غير طبيب ممارس عام وصيدي، الأمر الذي يضطر أغلب السكان إلى طلب سيارة أحد الجيران للذهاب إلى أقرب مستشفى في مدينة أخميم، وسرد صاحب الحالة الثانية ملامح تلك المعاناة عندما توفيت سيدة أثناء نقلها إلى مستشفى المركز، حيث " ماتت في نُص الطريق " كما قال نظراً لإصابتها بجلطة حادة في القلب .

تحليل موجز للبيانات الكمية في الحالات الثلاث:

العمر: يتراوح متوسط العمر بين ٤٩.٨ و ٥٤.٥ سنة، مع فروق طفيفة بين المناطق؛ الأمر الذي يشير إلى ضعف حضور فئات الشباب نظراً لعامل عدم الاستقرار بسبب التعليم أو الاشتغال بأعمال تقتضي التواجد خارج المكان؛ علاوة على انتقال العديد من حالات الشباب للإقامة في أماكن أخرى مع بقاء الأسرة (الوالدين والأشقاء) داخل المنطقة.

التعليم: التعليم المتوسط هو الأكثر انتشاراً، مع نسبة أمية هي الأعلى في منطقة الكوم (١٦.٧%).

الإنجاب: أعلى معدل للإنجاب في منطقة الكوم (٤.٩ طفل)، بينما الأدنى في حي نساجي أخميم (٤.٣ طفل).

الزواج المبكر: ٨٨.٩ من سكان الكوم يؤيدون الزواج المبكر، بينما يرفضه معظم سكان حي النساجين.

الحالة الاجتماعية: معظم المبحوثين متزوجون، وتوجد أعلى نسبة للمتزوجين في قرية الكولة (٨٠%).

الرضا عن السكن: جميع سكان منطقة الكوم غير راضين عن أوضاع السكن، في حين أن ٨٨.٩% من سكان حي النساجين و ٩٠% من سكان الكولة غير راضين.

الخدمات الأساسية: يتدنى مستوى الرضا عن الخدمات الصحية والتعليمية والنقل في منطقة الكوم مقارنة بالمناطق الأخرى.

وتشير تلك النتائج إلى أن المناطق العشوائية هي الأكثر تدهوراً في النمط العمراني؛ والظروف الاجتماعية والاقتصادية؛ من حيث تدني مستويات التعليم والدخل في مقابل ارتفاع حجم الأسرة؛ والإعالة، وما يرتبط بذلك من اللجوء إلى تشغيل الأطفال لدى الغير، وتسرب من للتعليم وسوء الأحوال الصحية والنفسية للأطفال وهو ما يوافق تقارير الهيئات الدولية عن فقر الأطفال في منطقة الكوم .

٣- ملامح الاستبعاد المكاني كما تتجلى في عينة ومجتمع الدراسة

أ- سكان الكوم :

لقد كان الحصول على الخدمات الأساسية في غاية الصعوبة، ويبدو جلياً للعيان حالة السوء في إمدادات المياه، وغياب تام لشبكات حديثة وجيدة للصرف الصحي، والنظافة العامة، والتخطيط للحي، حيث يضطر السكان إلى التكيف مع ظروف سكن رديء بدون بنية تحتية ملائمة لاحتياجاتهم؛ وهو ما قرره صاحب الحالة الرابعة بقوله " الماية ضعيفة ومواسيرها قديمة ومحدث معاه يركب مايه على حسابه او يجيب مواتير، ومفيش صرف صحي " واتفقت جميع حالات الدراسة على الحالة الصحية المتدهورة، ولا يجدون ملجأً غير المستشفيات الحكومية، وهي تجربة قاسية كما قرر صاحب الحالة الرابعة أن الحياة لا تطاق كما قال، وقررت صاحبة الحالة السابعة عشر أن " نفسنا نعيش زي الناس في البلد حد يهتم بيانا "

وكان ملموساً انتشار أمراض كبار السن، وقررت ثلاثة عشر حالة أن في عائلاتهم كبار سن يعانون من أمراض مزمنة في العيون والمخ والأعصاب، والعظام، وغيرها وبما يصل إلى حد الإعاقة الحركية والعقلية، من دون أي قدرة على تقديم خدمة صحية لهم، حيث يعانون الإهمال وخدمة صحية غير كافية.

وقد اشتكت جميع السيدات من نقشي أمراض العيون لأطفالهن، وكذا الامراض الصدرية، حيث أقرت صاحبة الحالة التاسعة عشر ب وفاة نجلها بسبب أمراض مزمنة، وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمة الصحية العاجلة .

وكانت أمراض الجهاز الهضمي حاضرة لدى كل حالات العينة الـ ٢١ والذين اشتكوا جميعاً من عدم وجود علاج جذري لمشاكلهم، بل قد أوضح البعض أنه تكيف نظراً للعجز عن إيجاد حل وعلاج ملائم، أو كما قال صاحب الحالة السادسة "أنا بطلت أكشف زهقت من الدكائنة والمستشفيات، بهدلة وتضييع وقت من غير فائدة"، ومن الجدير بالذكر أن المنظمات الدولية تُصنف منطقة الكوم باعتبارها غير آمنة على الأطفال من الدرجة الثانية على المستوى الوطني، وهو الأمر الذي لا يمكن إخفائه عند زيارتك لمنطقة الكوم ستلاحظ انتشار كثيف للأطفال في حالة رثة، حيث ترتفع معدلات الخصوبة والإنجاب نظراً لارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وثبت من المقابلات أن كثيراً من أطفال المنطقة يعملون في حرف جمع البلاستيك، وبيع السلع التافهة، أو العمل في ورش حرفية، أو حتى التسول نظراً لسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للأسر، وزيادة حجم الأسرة، وتراجع المستويات المعيشية.

وكان سوء المسكن وعدم ملائمته احتياجات الأسرة ملمحاً مهماً من ملامح استبعاد السكان في تلك المنطقة، وهو الأمر الذي قرره جميع الحالات في تلك العينة، وأوضحوا عجزهم عن التغيير، أو البحث عن بديل، وقد كانت الميزة الإيجابية الوحيدة هي وقوع المنطقة في قلب مدينة أخميم على هيئة تل مرتفع إثنى عشر متراً، الأمر الذي مثّل الشريان الوحيد للحياة؛ من حيث مزاوله الأعمال الهامشية، والبسيطة؛ وهذا كان واضحاً عندما أجمعوا على رفض إعادة توطينهم في مناطق أخرى؛ بسبب عدم ثقتهم في نوايا المسؤولين، وخوفهم من تدهور أحوالهم أكثر من ذلك إذا تركوا المنطقة.

ومن الملاحظ أن الوصم الاجتماعي كان ملازماً للسكان والمكان في هذه المنطقة، وقد فسر صاحب الحالة السابعة ذلك الوصم بالفقر المتفشي في المنطقة؛ أو كما قال "الفقر الناس تكرهه وتشتمه"، وأكد العديد من أصحاب الحالات رفضهم لما يُشاع عن منطقتهم من انتشار الرزائل، والمخدرات، حيث أكدوا أنهم "غلبة جدا وملهمش ضرر والناس بتحتقرهم عشان حالهم وظروفهم" وهو الأمر الذي يعزز فكرة أن ضعف مصادر المكانة والقوة (رأس المال السياسي) من شأنها أن تتال من مكانة المكان والسكان، وأوضح السكان أنهم عجزوا عن مقاومة الوصم، أو إثبات الحقيقة، أو كما عبرت صاحبة الحالة العشرون بقولها "نفسى الناس تيجي تبص علينا ويشوفوا عيالنا وبيوتنا لكن هما بيشتمونا عشان غلبة".

ومن الجدير بالذكر أن سكان المنطقة في حالة تهديد مستمر منذ سنوات طويلة، حيث يتم اتهامهم بأنهم لصوص للآثار المصرية القابعة في باطن المنطقة؛ بل إن هناك تواجد أمني

في المنطقة، ويؤكد السكان أنهم لو كانوا لصوصاً لتحسنت أحوالهم أو اشتروا بيوتاً خارج المنطقة، وأنهم يطلبون تطوير المنطقة وليس طردهم، ومن ثم يرفضون أية محاولات لتطوير المكان خوفاً على مصيرهم، وهي حالة يبدو ملازمة للفقراء من السكان في العديد من الحالات المشابهة؛ فبالرغم من الظروف المعيشية السيئة إلا أن السكان يرفضون إعادة التوطين نظراً للخوف من التغيير والمجهول، والقضاء على أنماط معيشية قد تبدو بسيطة وغير مهمة؛ لكنها بالأساس تجعلهم قادرين على الحياة والتكيف مع تحدياتها، وهو الأمر الذي يعتبره تراث نظرية الاستبعاد المكاني عنفاً رمزياً عندما تفضل السلطات التضييق بالسكان قبل تطويره وطرحه كسلعة ثقافية، ومن ثم تتوفر الحلول عبر عدة مسارات أبرزها مشاركة السكان في تطوير المكان، والاستماع إليهم؛ والوصول بهم إلى القناعة بأن التطوير ليس معاداة لهم أو تنكيلاً بل هو لصالح تنمية حياتهم ومجتمعهم، خاصة وأن سكان المكان لديهم رصيد ثقافي من الحرف الإبداعية التي تحتاج أن تظهر جيداً عند تحويل المنطقة إلى مزار أثري وسياحي؛ حيث تعمل العديد من الأسر في صناعة الخوص، وتحويل جريد النخل إلى مستلزمات منزلية وكماالية .

ب- نساجي أخميم:

كانت عملية إعادة التوطين لحرفيي الحرير والنسيج من أخميم القديمة إلى منطقة صناعية خارج المدينة من الأمور التي زادت من تدهور الأحوال المعيشية والاجتماعية للنساجين، حيث زادت صعوبات الانتقال السلس والسريع للحصول على خدمات التعليم والصحة، علاوة على سوء حال المسكن، حيث كان غرضاً ضيقة على مساحات صغيرة، من طابق أرضي واحد؛ ولا يُسمح للسكان بزيادة الطوابق نظراً لرفض المحافظة أي تعديلات على النمط العمراني القائم، ويشتكى السكان كما كان واضحاً من تقرير جميع الحالات أن الإقامة في المسكن لا تُحتمل، حيث شدة الحرارة في الصيف، والبرودة في الشتاء نظراً لأنه طابق واحد في منطقة شبه صحراوية، وبما يتعارض مع البيئة التي كانوا يحيون فيها قبل إعاد توطينهم؛ بل إن صاحب الحالة الرابعة أقر بأنه تم خداعهم حيث قال " قالولنا كلام حلو وكذبوا علينا وجابونا في الصحرا لا عارفين نبيع ولا الحياة ليها طعم أو معنى"، وقد أثر ذلك على نمو الحرفة؛ والتي كانت تُعرف بها مدينة أخميم عالمياً، حيث قرر صاحب الحالة الأولى شيخ النساجين أن الحرفة تحتضر، أو ماتت كما قال؛ نظراً لتوقف توريث الحرفة، بل وعزوف الكثير من عمال وحرفيي النسيج عن الاشتغال بتلك الحرفة التراثية.

وكان لإعادة التوطين مظاهر شديدة السوء على عمال النسيج وأسره، فيما يخص الخدمات التعليمية والصحية التي زادت تكلفتها ومصاعب الانتقال إليها، الأمر الذي زاد من حجم الضغوط الاقتصادية والنفسية التي تتحملها الأسرة، علاوة على سيطرة جمعية - داخل المنطقة - من رجال الأعمال على إنتاج الحرفيين بأجور زهيدة، الأمر الذي أوجد مساحات للصراع بين شيخ النساجين الذي يلعب دور "نقابة غير رسمية"، حيث يسعى - كما قال - إلى الحفاظ على حقوق العمال، وحمائيتهم من الاستغلال؛ الذي أضرّ بهم، وهو ما لاحظته الباحثة بلجوء العديد من العمال - الأفقر حالاً - إلى طلب المساعدة والتعاطف مع ظروفهم المعيشية، خاصة مع وجود عمال يعانون من إعاقات حركية .

لقد توقفت العديد من الأسر القديمة - التي كانت تتوارث حرفة صناعة الحرير والنسيج - عن الاستمرار في الحرفة، وهجر أغلبهم المنطقة بحثاً عن حراك جديد، وفرصة عمل مختلفة، حيث ساهمت صعوبات السكن وإعادة التوطين على تشجيع تفكك الأسر الحرفية، الذين ضاقت عليهم الظروف المحيطة من حيث عدم ملائمة السكن، أو البيئة الجديدة، علاوة على هيمنة الجمعية على سوق النسيج، واضطرار العمال لبيع قوة عملهم مقابل أجور زهيدة؛ وقد أوضح صاحب الحالة التاسعة أن الإقامة بالمكان الجديد تُعتبر إهانة لمن يقيم به؛ فسوء حالة السكن، وتجميع كل الحرفيين في مكان واحد بطريقة تُوحى أنهم مُهَجَّرُونَ، أو كما قال " وكأننا مهجرين من حرب ولا بيوتنا وقعت"، حيث يتعرضون للوصم بعد أن كانوا مستقرين في أخميم في ظروف أفضل، الأمر الذي زاد من وعيهم بسلبية عملية إعادة التوطين؛ أو كما قال صاحب الحالة الثانية عشر " إزاي ينقلوا أصل تراث أخميم برة أخميم"، وهو الأمر الذي يعزز فرضية دراسات الاستبعاد المكاني من أن التعارض بين السكان والتراث المكاني المميز من أسس إشعال فتيل الاستبعاد المكاني، حيث يمكن زيادة قوة رأس المال المكان عبر دمج بسكانه، وهو الأمر الذي لم يحدث، حيث تم على عجل إتخاذ قرار إعادة التوطين خارج المدينة القديمة أخميم؛ من دون إجراء دراسات اجتماعية أو علمية تفهم دور الحرفيين وأهمية ما يقومون به للتراث والفن الحرفي.

ج- فلاحي قرية الكولة:

عند تتبع التاريخ الاجتماعي لفلاحي قرية الكولة سنكتشف أن وقوع القرية قريباً من الهضبة الشرقية؛ حيث تلاقي الظهير الصحراوي مع قرية الكولة محدودة الرقعة الزراعية قد كان دافعاً لاستصلاح مساحات جديدة، خاصة أن الزراعة هي الحرفة الأساسية لسكان القرية؛ وذلك على الرغم من أن العديد من سكان القرية قد مرّ بتجارب للهجرة المؤقتة إلى الخليج، أو التوظف

في جهاز الحكومة، إلا أن الطابع الريفي لازال يصبغ ويلاحق سكان القرية جبلاً بعد جبل؛ وهو الأمر الذي أكدّه صاحب الحالة الأولى بقوله " رغم إننا تعلمنا لكن الزرع والفلاحة في دمنّا " وهو ما يقرره أيضاً صاحب الحالة الخامسة بقوله " انا راجع من الخليج واستثمرت فلوسي في الزراعة، معرفتش أشتغل أي مهنة غير في الزرع"، ويبدو أن حالة الانتماء للزراعة راسخة لدى سكان القرية؛ بالرغم من اشتغال العديد منهم بحرف أو وظائف أخرى؛ إلا أن معنى حيازة أو زراعة أرض زراعية لازال يحتل مكانة اجتماعية بارزة؛ يفخرون بها ويتصورون ذواتهم في مكانة مميزة مقارنة بغيرهم ممن لا يجد ملكاً ولا عملاً كما قال صاحب الحالة التاسعة.

وقد نجح سكان القرية في استثمار رُوحهم الجمعية المتضامنة لاستصلاح مئات الأفدنة في الظهير الصحراوي لقرية الكولة؛ والتي آتت ثمارها بشكل مميز، ونجحوا في تقنين أوضاعهم - في مرحلة الثمانينيات - والحصول على عقود انتفاع حكومية؛ إلا أنه مع قدوم العام ٢٠٠٠ وصدور قرار إنشاء مدينة أخميم الجديدة على حرم القرية وزمامها تغيرت الأوضاع وزادت المشكلات اليومية إلى درجة لا يحتملها السكان، حيث طلبت المدينة إخلاء مئات الأفدنة؛ باعتبار أنها جزء من حرم المدينة، ودار صراع بين القرية والمدينة الجديدة؛ تمكنت فيه رئاسة المدينة من استصدار أحكام قضائية بإخلاء مئات الأفدنة وتحويلها إلى حزام حضري، وهو ما أثار حفيظة سكان القرية أو كما قال صاحب الحالة الثالثة " خدوا الأرض وبوروها ويريت خلوها مزروعة أو استغلوها في الزراعة"، ومنذ ذلك الحين زادت مشكلات الاستبعاد المكاني؛ حيث تقلصت دخول السكان، وفرص حصولهم على المحاصيل التي كانوا يستهلكونها، الأمر الذي زاد من تحديات المعيشة والإنفاق، علاوة على التضامن من أجل الإنفاق على القضايا، والشكاوى القانونية، وهو الأمر الذي استنزف سكان القرية، وأثر على نمط حياتهم اليومي، حيث اضطروا إلى شراء الكثير من احتياجاتهم من السوق بعد أن كانوا منتجين لها، ويضاف إلى ذلك المشكلات الرئيسية التي كانت تعانيها القرية؛ فقد زاد الشعور بها وثقلها بعد مصادرة الأراضي الزراعية، أو كما قال صاحب الحالة التاسعة " عندنا مشاكل كثير لكن بعد ما خدوا منا الأرض حسينا بالمشاكل أكثر "، وهو الأمر الذي يشير إلى نتيجة هامة : أن التخفيف من علاقات الاستبعاد المكاني يمكن أن يحدث عبر مشاركة السكان في تنمية مكانهم، واستغلاله بطريقة إيجابية تزيد من دخولهم وارتباطهم بالمكان .

لقد كان طمس الهوية الريفية للمكان وتحويله إلى مدينة حضرية جديدة مخصصة لفئات اجتماعية بعينها من الأمور التي زادت قوة الاستبعاد المكاني؛ حيث شعر السكان بسلب

حقهم في المكان؛ علاوة على صعوبات الحياة في التعليم والصحة والسكن؛ حيث يواجه السكان خطر زيادة رسوم ومتحصلات على مساكنهم؛ باعتبارها بُنيت على أملاك الدولة منذ عشرات السنين؛ ولم يتم تسليم الأرض للسكان إلى اليوم رغم استعدادهم للتسوية مع مسؤولي المحافظة. وقد كانت معاني الوصم خافتة؛ ولم يبدي أي من حالات الدراسة وعياً أو تجربة للوصم واجهته؛ بل كانت معاني الدعم والتعاطف غالباً هنا؛ وهو ما أكدّه صاحب الحالة الثالثة عشر بقوله " أي حد بيععرف إننا من الكولة بيتعاطف مع مشاكلنا وقضيتنا، وإننا ناس فلاحين عايزين نزرع أرضنا "، وكانت معاني التقدير والاحترام تزيد مع زيادة أمد المشكلة؛ والعقوبات القانونية التي تلاحق فلاحي القرية جراء مصادرة أراضيهم، حيث أبدى السكان مقاومة رمزية، وتواصلوا مع كل ممثلي المجتمع المدني والسياسي، وهو الأمر الذي منحهم دوراً مختلفاً عن بقية حالات العينتين الآخرين، وهو الأمر الذي يؤكد نتيجة هامة " أن المقاومة الرمزية (المدينة والقضائية) للاستبعاد المكاني تزيد من نقاط رأس المال السياسي لسكان المكان "

وكان واضحاً نجاح سكان القرية في التخلص من الاستبعاد الرمزي المتجسد في علاقات الوصم الاجتماعي، وتُفيد بعض الملاحظات الميدانية في تدعيم ذلك الرأي؛ حيث كان الحديث بشكل أساسي من جانب شخص كبير في السن، ويعبر تماماً عن جملة مشاعر ومواقف الفلاحين المتضررين، وفي غالب الأحيان عندما كانت تُجرى جلسات بؤرية جمعية كان الرأي متفقاً وموحداً، فالجميع يعبرون عن مشاكلهم الجمعية، ولا يرد ذكر لأية مشكلات شخصية، وهو الأمر الذي يعبر عن متانة وتماسك رأس المال الاجتماعي؛ علاوة على حرص الفلاحين المتضررين على أن تبدو صورتهم الجمعية (السمعة والمكانة) باعتبارها سامية عن المطالب والأهواء الشخصية؛ حيث غابت لغة التعاطف وطلب المساعدة إلى تقديم نصوص تتحدث عن الحق، ومخالفة المدينة الجديدة للقانون، بل وقدم صاحب الحالة الثانية رأياً مُعتبراً عندما قال " المدينة الجديدة هي اللي مخالفة مش أهالي الكولة، واحنا مع التنمية والزراعة والمدينة بتحارب التنمية " ، ولم تنقطع وعود الفلاحين المتضررين بأنهم لن يتركوا أرضهم أو كما قالوا " شقى العمر كله، دا كل الفلوس اللي رجعنا بيها من الخليج فيها " ،

وقد كان واضحاً أن مقاومة الاستبعاد المكاني تعكس حالة التضامن أو رأس المال الاجتماعي؛ وهو الأمر الذي سيرد ذكره بالتفصيل لاحقاً.

التحليل المجمع لسكان المناطق الثلاث

جدول (١-١٠) يوضح متوسط عدد الأطفال لسكان كل منطقة

المنطقة	متوسط عدد الأطفال	عدد الحالات في كل منطقة
الكوم	٤.٩	٢١
نساجي أخميم بحي الكوثر	٤.٣	١٨
قرية الكولة	٤.٥	١٦
الإجمالي	٤.٦	٥٥

ويعكس الجدول ارتفاع مستويات الإنجاب في المناطق العشوائية، وبشكل عام فإن المتوسط العام للإنجاب بلغ ٤.٦ طفل للمناطق الثلاث؛ وهو بحد ذاته مؤشر مرتفع مقارنة بمتوسط الإنجاب للأسرة على المستوى الوطني، الأمر الذي يضيف بُعداً مهماً من أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك المناطق والتي تعتبر الإنجاب - خاصة الذكور - عاملاً من عوامل الحماية الاجتماعية لها.

جدول (١-2) يوضح مدى توفر وجودة الخدمات الأساسية في مناطق الدراسة الثلاث

الخدمة	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة
توفر مياه الشرب بجودة مقبولة	١٢	٥٧.١%	١٤	٧٧.٨%	١٠	٦٢.٥%
عدم توفر وضعف جودة مياه الشرب	٩	٤٢.٩%	٤	٢٢.٢%	٦	٣٧.٥%
توفر الصرف الصحي	٥	٢٣.٨%	٩	٥٠%	٤	٢٥%
ضعف توفر وجودة الصرف الصحي	١٦	٧٦.٢%	٩	٥٠%	١٢	٧٥%
توفر الكهرباء	٢٠	٩٥.٢%	١٨	١٠٠%	١٥	٩٣.٠٨%
ضعف توفر الكهرباء	١	٤.٨%	٠	٠%	١	٦.٢%
توفر الرعاية الصحية	٣	١٤.٣%	٦	٣٣.٣%	٥	٣١.٢%
ضعف جودة الرعاية الصحية	١٨	٨٥.٧%	١٢	٦٦.٧%	١١	٦٨.٨%

حيث يتضح من المقابلات الميدانية - لسكان المناطق الثلاث - تراجع توفر الخدمات الأساسية لدى السكان، وكان الصرف الصحي في مقدمة تلك الخدمات الغائبة، وثبت من الدراسة الميدانية أن المشكلة ليست في التوفر بالمعنى المعروف؛ حيث كان السكان يقصدون الاستمرارية والكفاءة أو الجودة؛ فمياه الشرب موجودة في المناطق الثلاث؛ ولكن ليس بالكفاءة أو الجودة؛ نظراً لتهالك شبكات نقل المياه أو الصرف الصحي، علاوة على ضعف الكميات المتدفقة نظراً لزيادة السكان وعدم الاهتمام بتجديد الشبكات والعناية بها؛ حيث يكثر انقطاع وضعف مياه الشرب لفترات طويلة مما يشير إلى الحاجة لمزيد من محطات التقوية والدعم وزيادة حصص المياه المتدفقة لتلك المناطق. وكانت الرعاية الصحية الأساسية من المشكلات التي عانى منها السكان، حيث أنها لا تُقدم في المنطقة بشكل مباشر؛ ويحتاج المرء أن يذهب إلى المستشفى العام، وهنا يكمن المعنى من الحرمان من تلك الخدمة؛ حيث تتركز الشكوى على جودة الخدمة وليس إتاحتها فقط، فالحالات وإن أكدت على توافرها في المستشفى العام، إلا أنها كانت تشكو من عدم كفايتها وقلة جودتها حيث لا يجدون بديلاً حياًل عدم قدرتهم على التعامل مع الخدمات الصحية في القطاع الخاص، وبشكل عام فإن المعنى السائد لدى الحالات من عدم توفرها أوجودتها يتركز في عدم ملائمتها احتياجاتهم وتطلعاتهم نظراً لعدم ثقتهم في الحصول على اهتمام وجدية مقدمي الخدمة.

جدول (٢-٢) يوضح انتشار الأمراض المزمنة لدى حالات الدراسة

المرض	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
أمراض العيون	١٣	٦١.٩%	١٠	٥٥.٦%	٩	٥٦.٣%	٣٢	٥٨.٢%
أمراض الجهاز الهضمي	٢١	١٠٠%	١٢	٦٦.٧%	١٠	٦٢.٥%	٤٣	٧٨.٢%
أمراض المخ والأعصاب	٨	٣٨.١%	٦	٣٣.٣%	٥	٣١.٣%	١٩	٣٤.٥%

وبحسب قيام الباحث بتسجيل البيانات الخاصة بالمبحوثين في مطلع كل مقابلة فقد توصل إلى أن سكان منطقة الكوم من أعلى المناطق في معدلات الأمراض المزمنة، خاصة في أمراض الجهاز الهضمي التي تصيب جميع حالات الدراسة، وهو أمر يمكن فهمه في ضوء

الحالة الاقتصادية والبيئية والصحية للمنطقة؛ ومستويات وأنماط التغذية للسكان، حيث تعكس الحالة الصحية الحالة الاقتصادية والاجتماعية؛ ويلى ذلك أمراض العيون نتيجة تكدر السكان في حيز صغير يعاني من مشكلات بيئية واقتصادية كبيرة؛ حتى أن استخدام السكان لأدوات العناية الشخصية يتركز في الأساسيات الضرورية ولا يتطرق إلى الاستمرارية والمواظبة .

جدول (٢-٣) يوضح مدى ملائمة ظروف المسكن لاحتياجات السكان

حالة المسكن	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوش	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
ملائم	٣	١٤.٣%	٤	٢٢.٢%	٧	٤٣.٨%	١٤	٢٥.٥%
غير ملائم	١٨	٨٥.٧%	١٤	٧٧.٨%	٩	٥٦.٣%	٤١	٧٤.٥%

وفيما يتعلق بظروف المسكن، كانت منطقة الكوم الأعلى - ٨٥.٧% - في التعبير عن عدم ملائمة المسكن لاحتياجات السكان، وكانت قرية الكولة هي الأقل، حيث أبدى ٥٦.٣% من حالات قرية الكولة عدم ملائمة المسكن من حيث السياق العام للخدمات في القرية (الصرف الصحي والنظافة العامة) وعدم تمكينهم من الحصول على عقود ملكية لمنازلهم؛ ويختلف ذلك عن المعنى الذي يقصده سكان منطقتي الكوم ونساجي أخميم، فعدم الملائمة لدى سكان قرية الكولة لا تعني الرفض وعدم الرضا بقدر ما تشير إلى السياق العام والحاجة إلى تغييره حتى يصبح المسكن ملائم وتنتمي الظروف السلبية.

وقد كان أغلب سكان منطقة الكوم يعانون من سوء البنية التحتية وعدم توفر شبكات الصرف الصحي والمياه النقية، مما يؤثر سلباً على جودة الحياة، بينما يعاني نساجوا أخميم من انعزال المنطقة الجديدة التي تم إعادة توطينهم فيها، وعدم ملائمة المساكن لاحتياجاتهم، في ظل صعوبة ترويج منتجاتهم أو ممارسة حياتهم اليومية بسهولة؛ في حين كان لمصادرة الأراضي الزراعية في قرية الكولة أثر كبير على انخفاض الدخل وزيادة المصاعب الاقتصادية لفلاحي الكولة.

٤-تشخيص قوة رأس المال السياسي الذي تحوزه كل جماعة من عينة الدراسة

أ- سكان منطقة الكوم:

يعكس رأس المال الرمزي القوة والمكانة الاجتماعية أو رأس المال الاجتماعي؛ فرأس المال الرمزي أو السياسي هو نتاج موقع الجماعة في البناء الاجتماعي، وهو ما يتجسد بوضوح في منطقة الكوم، فبالرغم من تشابه الناس من سكان الكوم؛ من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي إلا أن مستويات التضامن تبدو هشة، فليس هناك ما يجمع بينهم للخلاص من علاقات الاستبعاد المكاني التي يبرزون تحتها لعقود طويلة؛ فقد ورثوا تلك العلاقات ولم يقاوموها كما أقر بذلك صاحب الحالة الثامنة الذي قال " الناس هنا غلبة وضعفا"، وأكد صاحب الحالة الثانية عشر ذلك بقوله " الناس بتخاف على حالها، كل واحد ممشي يومه بالعافية"، فبالرغم من حضور كمي لشبكة اجتماعية تتجسد في سكان الكوم؛ الذين يشتركون في واقع وظروف متشابهة إلا أن قدرتهم على تحويل تلك الشبكة الصامتة إلى شبكة نابضة تبدو بعيدة المنال؛ نظراً لانتقاد الشبكة للفاعلية، والعناصر المؤهلة البارزة، والنشطة، فليس هناك شخص منهم قادر على تمثيل السكان بشكل يكسر أو يقاوم علاقات الاستبعاد، حيث يظهر الخلاص الفردي في جميع النصوص، وهو ما كان واضحاً في مقابلات أغلب الحالات؛ التي أقر أصحابها " أن اللي ربنا بيكرمه بيمشي ويبني له بيت في مكان كويس" علاوة على استخدام لغة التعاطف وضيق الحال طوال الوقت، وعرض صور الحرمان من الخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية.

ويبدو أن غياب صفوة نشطة وفاعلة وقادرة على إحياء الشبكة الاجتماعية الجامدة للسكان من شأنه أن يزيد من تراجع قدرة السكان على التضامن الفعال؛ وبما يغير من أوضاعهم الاجتماعية، ويمثلهم على أنهم سكان لهم حقوق وليسوا فقراء يطلبون الدعم؛ فبالرغم من أن الحجم الكبير لشبكة السكان، حيث يتجاوز السكان زهاء الثمانية آلاف نسمة، إلا إنهم لا يتمكنوا من عرض مطالبهم الجمعية من منطق قوة اجتماعية؛ برغم وجود العديد من صور الاتفاق والتضامن الجمعي حول عدد من القضايا الجمعية؛ حيث يرفضون إعادة التوطين في مكان آخر غير منطقتهم؛ ومن المثير للنظر أن رفضهم لمغادرة المنطقة هو من الأمور المثيرة الصراع مع المحافظة ووزارات السياحة والآثار، غير أن تلك المؤسسات لا تطرح رؤى عملية لنقل السكان،

حيث لا توجد خطة واضحة ومعتمدة لذلك، ومن ثم تعاني المنطقة من الإهمال وضعف وعدم جودة الخدمات العامة .

وتظهر سمعة المنطقة باعتبارها من المشكلات البارزة في تطوير رأس المال السياسي لدى سكان الكوم فضعف جودة الخدمات، وتدهور مستويات التعليم والصحة والسكن يؤديان إلى حضور نمط عمراني عشوائي، وبما يقدم صوراَ رمزية تتهم السكان بالمسؤولية عن ظروفهم، وبما يعزز عمليات الوصم والرفض لسكان المنطقة، وهو ما لاحظته الباحثة من خلال ما قررته الحالة العشرون؛ وهي لسيدة أرملة تتقاضى معاش التضامن الاجتماعي؛ حيث تشكو من عزوف الشباب عن خطبة ابنتها التي تجاوزت الثلاثين عاماً بلا خاطب أو طالب، وتفسر السيدة ذلك الأمر " بنظرة الناس لنا إننا مش كويسين عشان فقرا "

ويجد سكان المنطقة صعوبات جمة عند محاولتهم التواصل مع شاغلي المناصب الحكومية والسياسية، حيث يتفقون جميعاً " إن محدش سامعنا " كما قال صاحب الحالة الأولى، حيث يدرك الآخرون أن سكان المنطقة ليسوا من الوجهاء، أو ممن لهم تأثير على صناعة القرار أو حل المشكلات، وقد تكون الحالة الوحيدة التي تظهر فيها القوة الجمعية لسكان المنطقة، ويتمكنون من تقديم أنفسهم كحائزي رأس مال سياسي هي لحظة الانتخابات العامة والبرلمانية، ومن المثير في تلك المناسبة أن الظروف الاجتماعية للسكان تدفعهم إلى تحويل رأس المال السياسي الاستثنائي إلى سلعة يطلبون مقابلها، سواء كان مقابل نقدي أو عيني، وهو من السليبيات الكبرى الناجمة عن تدهور معاني التضامن حول رأس مال سياسي موحد لدى السكان، وهو ما يقرره صاحب الحالة الثالثة بقوله " الناس هنا ظروفها كرب والخمسين جنيه تخليه يروح ينتخب، لو الناس عندها اللي مكفيها حتننتخب صح"، وتشرح تلك المقابلة بوضوح عمليات تعبئة رأس المال السياسي للسكان لصالح قوى اجتماعية وسياسية تعرف آليات التعبئة عبر مقابل يستغل حاجة الناس وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية .

وبشكل عام لم يبدي سكان المنطقة اهتماماً بالمشاركة السياسية وأهميتها، حيث يتفقون على أنها مصالح لحائزي رأس المال السياسي من دون رغبة جادة في تمثيل مصالح غيرهم من مواطني المدينة، وتشير تلك المعطيات إلى أن تعبئة رأس المال السياسي لسكان المنطقة تجري لمصالح خارجية، لا تُعبر عن احتياجات السكان، أو تُمثل مصالحهم، فضعف مستويات التعليم وتدني الدخول وفرص العمل دفع إلى البحث عن حلول مادية مؤقتة وعاجلة.

ب- نساجي أخميم:

لم يتمكن نساجو أخميم - بعد إعادة توطينهم في منطقة الكوثر - من تحقيق التضامن الجمعي فيما بينهم؛ حيث خابت آمالهم في المنطقة الجديدة، وتفكك العمال، وهجر الكثير منهم الحرفة، وغادر المدينة بالكامل؛ ومن تبقى كان بين شقي رحي؛ إما أن ينتج ويبيع منتجاته بنفسه في منطقة لا يأتي إليها المشترون، أو يعمل ويبيع للجمعية التي تشتري منتجات العمال وتبيعها لحسابها في معارض محلية ودولية، وفي الحالتين كان العمال يعبرون عن تدهور ظروفهم المعيشية؛ خاصة مع ارتفاع أسعار وتكاليف الإنتاج، وإقبال المشتريين على شراء منتجات نسيج مصنعة، أقل جودة وأقل سعراً؛ في حين ينتج نساجو أخميم منتجات نقية وطبيعية بطريقة يدوية لا تدخل فيها المواد الصناعية على الإطلاق، ومن ثم ترتفع تكلفتها لارتفاع قيمتها وجودتها. وكان واضحاً أن تفكك العمال في المنطقة نتيجةً لضعف قدرتهم على بناء شبكة اجتماعية قادرة على مواجهة التحديات المحيطة، وتغيير علاقات القوة القائمة في غير صالح العمال، وهو ما حاول شيخ نساجي أخميم وبعض العمال المستقلين القيام به، لكنهم لم يجدوا فرصاً للاستجابة الكافية في ضوء ضعف الامكانيات المالية والتنظيمية، واحتياج الحرفة إلى جهة مؤسسية تحمي العمال وتقدم لهم المواد الخام وتساعدهم على تصريف منتجاتهم من دون استغلال، ولقد كان واضحاً أن نفور العديد وانصرافهم عن العمل الحرفي في المنطقة الجديدة خاصة جيل الشباب قد دفع إلى زيادة ضعف الشبكة الاجتماعية المتداعية في الأساس، وكان عسيراً جمع أوصال تلك الشبكة التي تدهورت مقوماتها بالهجرة والنزوح وترك المجال بزمتهم؛ وقد ساهمت تلك الظروف الموضوعية في بقاء عشرات العمال وأسرتهم من الأفقر حالاً، والأقل قدرة على التواصل أو بناء تحالفات اجتماعية تزيد من ترابط الشبكة العمالية وتدعم بقائها مستقلة، فلا توجد نقابة تمثلهم، أو منظمات مجتمع مدني تهتم بأحوالهم؛ كما قال صاحب الحالة الأولى " مفيش أي حد سائل فينا، واحنا في وش السوق والتجار "، ومن ثم لم يكن لرأس المال السياسي أن يتبلور في تلك الظروف غير الملائمة موضوعياً وذاتياً، وارتبط ذلك الأمر بالنظرة السلبية للذات؛ أو الوصم الذاتي حيث الشعور الجمعي بأنهم غير ذي صفة؛ حيث تم " نفهيم " كما قال صاحب الحالة الرابعة، بدون أن يهتم أحد بمشاكلهم والصعاب التي تواجههم، وقد عبرت جميع الحالات من نساجي أخميم عن معاني الضعف وعدم القدرة على التأثير في استجابة المؤسسات الرسمية؛ والتي تمنعهم حتى من مجرد إدخال أية تعديلات في الوحدات السكنية التي منحها لهم.

وبشكل عام لم يتمكن نساجو أخميم من التعبئة لرأس مالهم السياسي حتى في لحظات الانتخابات والاستحقاقات السياسية، حيث اتسم سلوكهم السياسي بالعزوف، واللامبالاة بتلك الاستحقاقات؛ خاصة في ظل غياب نشاط أو صفوة شبابية ترتبط بواقع العمال وتطور مصالحهم في صورة رأس مال سياسي نابض.

ج - فلاحي قرية الكولة :

كانت الجماعة القروية - في الكولة - متضامنة بشكل مثير للاهتمام؛ فالصلات القرابية والعائلية متجذرة بشكل كبير، وترتبط بين فلاحي القرية في علاقات المصاهرة والسكن والزراعة، حيث يشكلون مشتركاً فلاحياً متماسكاً، نظراً لتداخل مصالحهم وانتمائهم العائلية؛ ومن ثم لدينا حالة شاخصة من شبكة اجتماعية متضامنة، وهو ما تجلّى للباحث عندما تواصل مع رموز ووجهاء القرية من أجل عقد مقابلات ميدانية مع الفلاحين المتضررين، ففي أول زيارة تجمع الفلاحين في منزل أحدهم بطريقة منظمة؛ وكان يبدو أن ليس ثمة فروقاً واضحة في صور الاتفاق الجمعي؛ فالجميع لديهم رؤى مشتركة لمصالحهم، وينتقل ذلك الوعي الجمعي إلى التأثير على القرارات العامة التي تؤثر على تلك المصالح، ويمكن الكشف عن بنية وقوة الشبكة الاجتماعية لفلاحي القرية من خلال التهديد الذي تعرضوا لها بداية من نوفمبر ٢٠١٥ عندما قرر مسئولو جهاز مدينة أخميم الجديد الاستيلاء على ٥٠٠ فدان من الأراضي الزراعية التي استصلحها فلاحوا الكولة، الأمر الذي دفع الفلاحين إلى التجمع معاً والحيلولة دون تبوير أكبر قدر ممكن من تلك الأراضي، وبالفعل لم ينجح مسئولو المدينة إلا السيطرة على ١٥٠ فدان بالقوة الجبرية، ولجأ الفلاحون إلى المحافظة، وتواصلوا مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وكان لهم حضور واسع - خلال الأعوام ٢٠١٥/٢٠١٦ في البرامج الحوارية على مختلف المحطات الفضائية، أي أنهم قادوا حملة لمقاومة استبعادهم المكاني؛ الأمر الذي دفع محافظ سوهاج الأسبق إلى التصريح بأنه " لن يتم طردهم من أراضيهم بدون وجه حق، وأنه سوف يتخذ قراراً بإيجاد أرض بديلة لهم أو تعويضهم مشيراً إلى أنه سيدرس الموضوع ويخطر رئيس الوزراء لاتخاذ القرار الصحيح مؤكداً موافقته على شراء المزارعين لهذه الأراضي بالتقسيط ومؤكداً على عدم طردهم تماماً من أراضيهم لأن كل ما يهيمه مصلحة المواطنين والعمل على راحتهم " (اليوم السابع، ٢٠١٥: <https://www.youm7.com/story/>)، الأمر الذي كشف عن قوة الشبكة الفلاحية في التفاعل مع التهديدات الجمعية، والقدرة على تحويل المطالب الجمعية عبر إطار سياسي ملائم، والاتصال بالقنوات السياسية (الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمسؤولين الرسميين)، كما برزت القدرة على التحالف مع القوى السياسية والتي تبنت مواقف الفلاحين؛ بل زار القرية

رموز الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والتي بادرت بتنظيم حركة حقوقية للاضطلاع برفع قضايا في المحاكم لإعادة حقوق الفلاحين.

كشفت تلك الحادثة عن وعي متنامي لدى فلاحي الكولة بالتقدير والاعتزاز بالذات رغم المخاطر والتحديات التي واجهوها؛ أو كما قال صاحب الحالة الرابعة " احنا أصحاب حق وملك محدش بيدينا حاجة من ملكه " ، فقد تمكن فلاحوا الكولة من عرض حججهم بصياغة واضحة وبسيطة؛ حيث عرضوا مظالمهم حيث أنهم منتجو الثروة الزراعية التي تواجه تحدياً صعباً في مواجهة جهاز المدينة الذي يحول مزروعاتهم إلى رمال؛ وأنهم عرضوا التفاوض مع المدينة لشراء تلك الأراضي، أو الحصول عليها بعقود أو أية صيغة قانونية؛ الأمر الذي جلب قوى مدنية وسياسية عديدة تضامنت معهم وزادت من عمق التعبئة، حتى أن فلاحي الكولة عندما لم يجدوا تنفيذاً وتطبيقاً للوعود الرسمية قاموا بتنظيم وقفة سلمية - عام ٢٠١٧ - عند ديوان عام محافظ سوهاج؛ مهددين بالإضراب عن الطعام في حال لم تتم الاستجابة لمطالبهم والاستماع لهم، الأمر الذي خلق علاقة جديدة للقوة، وسمح لفلاحي الكولة بممارسة المشاركة السياسية في كل صورها التقليدية وغير التقليدية، بل إن مرشحي المجالس النيابية قد سعوا بكل جدية للتواصل معهم، أملاً في كسب ثقتهم وأصواتهم الانتخابية، حيث لازال طابع التصويت الانتخابي لدى فلاحي الكولة يعتمد على تغليب رؤية الجماعة الفلاحية والتي تقوم على تحقيق مصالحها مقابل الولاء السياسي، ففلاحي الكولة هم كتلة انتخابية منظمة لا يُستهان بها، وكان واضحاً - أثناء زيارة الباحث - حجم العلاقات والقنوات الفاعلة بينهم وبين وكلاء وأقارب المرشحين، وممثلي الأحزاب السياسية؛ حيث التنافس على تلك الكتلة الفلاحية.

وقد أثمرت مقاومة فلاحي الكولة عن تغيير ملموس في الإجراءات السياسية حيث قرر محافظ سوهاج في نوفمبر الماضي أن يستجيب لفلاحي الكولة، بعد نزاع قضائي وسياسي استمر لسنوات طويلة، وقد أصدرت المحافظة بياناً قالت فيه " أنه تم تسليم عقود ب ٣٨٥ فدان بواقع ٥ أفدنة لكل قطعة، حيث قامت الوحدة المحلية لمركز ومدينة أخميم بتنفيذ أعمال الرفع المساحي للأراضي وتوزيعها على المواطنين الراغبين في استثمارها، مشيراً إلى أن هذه الأراضي ستكون فرصة للمستفيدين لتنمية النشاط الزراعي في المنطقة، ودعماً للاقتصاد المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية، والحد من فاتورة استيراد الحاصلات الزراعية بما يخفف من الضغط على متطلبات العملات الأجنبية" (البوابة الإلكترونية لمحافظة سوهاج، نوفمبر: ٢٠٢٤) علاوة على حل مشكلة المساكن التي يقيم فيها فلاحو الكولة؛ بمنحهم عقود تقنين أوضاعهم على تلك المساكن؛ الأمر الذي يعكس قوة رأس المال السياسي لفلاحي الكولة.

التحليل المجمع لسكان المناطق الثلاث

جدول (٢-٤) يوضح تعبير الحالات عن التضامن الاجتماعي بين السكان في كل منطقة

مستوى التضامن بين السكان	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوت	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
ضعيف (لا يوجد تضامن)	١٨	%٨٥.٧	١٢	%٦٦.٧	٠	%٠.٠	٣٠	%٥٤.٥
متوسط (في بعض الحالات)	٢	%٩.٥	٥	%٢٧.٨	٢	%١٢.٥	٩	%١٦.٤
تضامن قوي مستمر	١	%٤.٨	١	%٥.٦	١٤	%٨٧.٥	١٦	%٢٩.١
الإجمالي	٢١	%١٠٠	١٨	%١٠٠	١٦	%١٠٠	٥٥	%١٠٠

ويشرح الجدول السابق قوة شبكة التضامن الاجتماعي للسكان وبما يعكس تفاصيل رأس المال الاجتماعي لهم؛ فبالرغم من سكنهم معاً في مربعات ومساحات صغيرة، ومتقاربة إلا أن مساحات وعلاقات التضامن الاجتماعي لا تعكس بالضرورة علاقات وروابط التلاصق والمشاركة المكانية، وهو أمر هام تظهره نتائج الدراسة؛ حيث يحضر رأس المال الاجتماعي وخصائص السكان وقدرتهم على تطوير الصلات المكانية المشتركة إلى صلات اجتماعية وسياسية، وهو ما يشير إلى دور نشاط المجتمع المحلي، ومتانة العلاقات الاجتماعية، بل ومقدار التضامن الاقتصادي والمشاركة في الإنتاج؛ وهو الأمر الذي كان واضحاً وفاعلاً في حالة فلاحي الكولة؛ حيث اقتضت ظروف القرابة والمصاهرة والطبيعة الجماعية للعمل الزراعي أن تزيد متانة رأس المال الاجتماعي ومن ثم السياسي .

جدول (٢-٥) يوضح تصور سكان كل منطقة عن قدرتهم التفاوضية مع الحكومة

القدرة على التفاوض مع أجهزة الحكومة	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوت	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
غير قادر	١٩	%٩٠.٥	١٥	%٨٣.٣	٢	%١٢.٥	٣٦	%٦٥.٥
قادر في بعض الحالات	٢	%٩.٥	٣	%١٦.٧	٣	%١٨.٨	٨	%١٤.٥
قادر	٠	%٠.٠	٠	%٠.٠	١١	%٦٨.٨	١١	%٢٠.٠
الإجمالي	٢١	%١٠٠	١٨	%١٠٠	١٦	%١٠٠	٥٥	%١٠٠

وتترتب معطيات الجدول الحالي على نتائج الجدول السابق، فالقدرة التفاوضية - باعتبارها أداة سياسية للتأثير - لسكان كل منطقة هي نتاج رأسمالهم الاجتماعي، وقدرتهم على تحديد وتجميع مصالحهم المشتركة؛ ومحاولة تغيير علاقات القوة عبر التفاوض، فالتفاوض قوة اجتماعية وسياسية تعكس حجم وعمق الشبكات الاجتماعية والسياسية للفاعلين؛ وهو ما كان أكثر حضوراً لدى فلاحى الكولة، وتأتي تلك الثقة الجماعية لتحول دون ظهور علاقات وصور الوصم الذاتي لدى الجماعة، وهو ما كان واضحاً في الدراسة الميدانية، حيث كان الشعور بالدونية والوصم متديناً إلى حد كبير في حالة مزارعي الكولة مقارنة بحالتي سكان الكوم، ونساجي أخميم.

جدول (٢-٦) يوضح تقييم سكان كل منطقة لحالة الوعي السياسي السائدة بالمنطقة

القدرة على التفاوض مع أجهزة الحكومة	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
ضعيف	١٧	%٨١.٠	١٣	%٧٢.٢	٣	%١٨.٨	٣٣	%٦٠.٠
متوسط	٤	%١٩.٠	٥	%٢٧.٨	٥	%٣١.٣	١٤	%٢٥.٥
مرتفع	٠	%٠.٠	٠	%٠.٠	٨	%٥٠.٠	٨	%١٤.٥
الإجمالي	٢١	%١٠٠	١٨	%١٠٠	١٦	%١٠٠	٥٥	%١٠٠

ويعكس الجدول السابق حالة ارتفاع أو تدني الوصم الذاتي لسكان كل منطقة، حيث شهدت منطقة الكوم أن سكانها أقل وعياً واهتماماً بشئون السياسة العامة؛ في حين شهدت حالات الكولة بأعلى نسبة حضور واهتمام سياسي، وهو الأمر الذي يعكس حجم رأس المال السياسي للجماعة، وضعف الوصم الذاتي لها.

(جدول ٢-٧) يوضح تصور سكان كل منطقة لقدرة رأس المال السياسي للمنطقة وسكانها على التأثير وحل

مشكلاتهم

تصور مستوى التأثير	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
لا يؤثر	٢٠	%٩٥.٢	١٦	%٨٨.٩	٣	%١٨.٨	٣٩	%٧٠.٩
يؤثر في حالات محدودة	١	%٤.٨	٢	%١١.١	٢	%١٢.٥	٥	%٩.١
يؤثر بقوة	٠	%٠.٠	٠	%٠.٠	١١	%٦٨.٨	١١	%٢٠.٠
الإجمالي	٢١	%١٠٠	١٨	%١٠٠	١٦	%١٠٠	٥٥	%١٠٠

ويكشف الجدول السابق عن تصور سكان المنطقة لقوتهم الجمعية في مواجهة الصراعات الرمزية والمادية مع القوى والمؤسسات الأخرى التي تسعى إلى فرض رؤيتها وسياساتها على المكان وإدارته، حيث كان واضحاً الوعي الجمعي بالتأثير لدى سكان الكوم، يليهم نساجي أخميم، بسبب الظروف البنائية للجماعتين، من حيث ضعف القدرة على بناء رأس مال سياسي يوازي علاقات الحياة المكانية المشتركة؛ في حين نجح فلاحو الكولة في استخدام رأس المال السياسي إيجابياً وفي تغيير علاقات القوة .

وقد كان لافتاً أن يهتم فلاحو الكولة بالمشاركة في كل صور المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية، وذلك على الرغم من المخاطر الجمعية والقانونية التي كانت تهددهم، وهو ما يتضح بالجدول التالي (٢-٨)

المشاركة في الانتخابات العامة	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوتش	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
لا أشارك بسبب عدم اهتمامي وضعف الثقة السياسية	٥	٢٣.٨%	١١	٦١.١%	٠	٠.٠%	١٦	٢٩.١%
أشارك في حالة وجود حافز مادي يقدمه المرشحون	١٥	٧١.٤%	٤	٢٢.٢%	٠	٠.٠%	١٩	٣٤.٥%
أشارك بدافع الاهتمام والوعي السياسي	١	٤.٨%	٣	١٦.٧%	١٦	١٠.٠%	٢٠	٣٦.٤%
الإجمالي	٢١	١٠.٠%	١٨	١٠.٠%	١٦	١٠.٠%	٥٥	١٠.٠%

ويبدو واضحاً من الجدول السابق أن رأس المال السياسي للجماعة قد تبلور في ممارسات سياسية تتفق مع خصائص رأس المال السياسي لكل جماعة، حيث قرر أغلب سكان منطقة الكوم التصويت والمشاركة بناء على منافع مادية مؤقتة ومحدودة بناء على الحاجة الملحة لإشباع احتياجاتهم، بينما تقلصت تلك الظاهرة لدى نساجي أخميم بشكل واضح، حيث كانوا أكثر لامبالاةً بالمشاركة السياسية، ولم تحاول قوى سياسية تعبئتهم لصالحها؛ بسبب تقلص أعدادهم بصفة مستمرة، وعدم اتفاقهم حول مصالح محددة تدفعهم إلى المشاركة، الأمر الذي جعل حائزو القوة السياسية من المرشحين في الانتخابات يسعون إلى القطاعات الكثيفة في منطقتي الكوم،

وقرية الكولة، وفي حين وافقت منطقة الكوم على التعبئة مقابل حوافز مادية مؤقتة؛ اشترط فلاحو الكولة الاستجابة إلى مطالبهم ومظالمهم المكانية مقابل التعبئة بهدف ممارسة الضغط السياسي لحل قضيتهم.

سابعاً - الإجابة على تساؤلات الدراسة:

١- ما طبيعة التكوين المكاني والعمراني لحالات الدراسة الثلاث؟

- أفادت الدراسة الميدانية بتدهور التكوين المكاني والعمراني في العينات الثلاث للدراسة (الكوم - نساجي أخميم - فلاحو الكولة) خاصة من حيث سوء حال المسكن في منطقتي الكوم، ونساجي أخميم، حيث الإهمال وسوء حال المرافق، وتدني جودتها والعناية بها، بينما أفاد فلاحو الكولة بدرجة عالية من التكيف والقبول بحالة المسكن؛ وإن كانت شكاوهم الرئيسية حول تقنين أوضاع الملكية، والسكن للمسكن الذي بنوه من عشرات السنين، نظراً لأن أجهزة المحافظة تعتبر أن السكان مخالفون ومتعدون على أراضي الدولة، وهو مثار جدال كبير، ويكشف عن تمسك فلاحو الكولة بمساكنهم وارتباطهم بها منذ عشرات السنين، وبالرغم من أن الارتباط بالسكن كان واضحاً في حالة العينة الأولى منطقة الكوم إلا أن الرضا عن السكن كان محدوداً، فهم يرفضون الانتقال وإعادة التوطين لكنهم غير راضين عن جودة السكن وضعف ملائمته لمعيشتهم، وكان واضحاً أن تجربة إعادة توطين نساجي أخميم وآثارها السلبية مهيمنة على وعي ومخيال سكان الكوم؛ الذين لا يريدون أن يواجهوا مصيراً مشابهاً.

- كشفت الدراسة أن تجربة إعادة توطين نساجي أخميم خلقت آثاراً سلبية على رضاهم وارتباطهم بالمكان والمسكن؛ حيث أبدى أغلبهم رغبة قوية في النزوح وترك المكان، بل والحرفة كلها في حال توفرت ظروف ملائمة وبديلة.

- لايزال تدهور الخدمات العامة من حيث التعليم والصحة والنقل وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة من الملامح المميزة لعينات الدراسة الثلاث؛ وإن كان فلاحو الكولة قد أظهرُوا سلوكيات إيجابية تجاه الخدمات التي يحتاجونها عبر التواصل مع جمعيات ومنظمات مجتمع مدني علاوة على جمع تبرعات بالجهود الذاتية لتحسين خدمات الصرف الصحي وبناء محطات معالجة لها، في حين لم يقدم سكان الكوم ونساجو أخميم سلوكيات مشابهة.

٢ - ما خصائص بنية وتكوين الأسرة المعيشية في حالات الدراسة؟

- ترتفع معدلات الإنجاب لدى جميع حالات الدراسة في العينات الثلاث، وعلى سبيل المثال فقد بلغ المتوسط الحسابي لعدد الأطفال في منطقة الكوم ٤.٩ طفل في الأسرة الواحدة، وهو أعلى

من المستوى القومي لعام ٢٠٢٣ والذي بلغ ٢٠.٥ طفلاً لكل أسرة، في حين بلغ متوسط الدخل الشهري ٣٧٣٣.٣ وهو أقل من متوسط الدخل القومي الذي بلغ ٥٧٥٠ جنيهًا مصرياً ، وتلقي تلك المتغيرات بظلالها على بنية الأسرة المعيشية؛ خاصة وإن إنجاب الذكور من الأمور المفضلة لدى سكان تلك المنطقة؛ حيث يعتبرون الولد رأس مال، وسند وأمان من نوائب الدهر، ومن الأمور التي لا يمكن أن تقبل النقاش، وهو ما يؤكد أهمية ثقافة الإنجاب ودورها في بقاء الأسر الفقيرة اقتصادياً واجتماعياً، فغالبيتها الأسر في تلك المنطقة ترسل أطفالها للعمل في أعمال هامشية بحثاً عن مصدر إضافي للدخل، وإن كانت ثمة مؤشرات قوية على التسرب من التعليم فإن أغلب السكان يحرصون على التعليم الابتدائي لأطفالهم.

- وبالرغم من ارتفاع معدلات الإنجاب لدى حالات نساجي أحميم إلا أنه بشكل عام أقل من حالات منطقة الكوم، حيث بلغ متوسط عدد الأطفال لدى أسر نساجي أحميم ٤.٣ طفل للأسرة الواحدة، بينما بلغ متوسط الدخل الشهري ٥١١١.١ وهو مؤشر جيد لكنه قد يكون مضللاً، خاصة مع ارتفاع تكاليف السكن والإقامة والإنفاق في تلك المنطقة الجديدة، وبما يشير إلى أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، لا ترتبط بالدخل المادي وحده، وهو ما كان واضحاً في حال الأسرة المعيشية لنساجي أحميم، حيث تميزت بنية تلك الأسرة بسيادة عنصر الأطفال، وضعف حضور الشباب الذين فضلوا الاستقلال والإقامة والعمل في أعمال ومناطق أخرى، الأمر الذي سلب من نساجي أحميم وأسرهم السمات الأساسية التي كانت تميز حياتهم الاجتماعية؛ أو الارتباط بعمل ونمط إنتاجي يحدد وجودهم الاجتماعي، حيث تعاني حرفة صناعة الحرير والنسيج اليدوي من مصاعب كبيرة تحول دون استمرارها وضمان حياة كريمة لأبناء العمال.

- وقد كشفت الدراسة المقارنة انخفاض معدلات الإنجاب لدى فلاحي الكولة مقارنةً بمنطقة الكوم، وإن كانت معدلات الإنجاب لدى فلاحي الكولة تظل مرتفعة مقارنة - أيضاً - بالمستوى الوطني، حيث بلغ متوسط عدد الأطفال ٤.٥ طفل للأسرة الواحدة، في حين كان متوسط الدخل الشهري ٥٤٠٦.٢ جنيهًا شهرياً وهو الأفضل على الإطلاق مقارنةً بالعينات الأخرى؛ على الرغم من كونه أقل من متوسط الدخل الشهري على المستوى القومي والذي يبلغ ٥٧٥٠ جنيه سنوياً، ومن الجدير بالذكر أن الشعور العام لدى فلاحي الكولة بانخفاض متوسط الدخل الشهري كان مختلفاً عن حالات العينتين الأخريين، نظراً لسيادة نمط استهلاك قروي يعتمد على إنتاج عديد من السلع الغذائية جزاءً العمل الزراعي، وانخفاض مستويات الاستهلاك الترفي، وغير الضروري في القرية مقارنةً بسكان المدينة.

- وتحرص أسرة فلاحي الكولة على منح أطفالهم قسطاً من التعليم الأساسي والعام، وبشكل عام تميل حالات فلاحي الكولة إلى منح فرصة أكبر من التعليم رغم اهتمامهم بإلحاق أبنائهم بالتعليم المتوسط، نظراً لارتفاع تكاليف الإنفاق على التعليم الثانوي، وتسود روح تقسيم العمل داخل أسر فلاحي الكولة؛ خاصة فيما يتصل بزراعة الأرض وتربية ورعاية الماشية التي تمثل مصدراً هاماً للدخل، ولا يتجه فلاحو الكولة إلى تشغيل أبنائهم لدى الغير في مرحلة الطفولة؛ حيث يكون الارتباط قوياً بالنمط العائلي والجماعي في العمل وتوزيع الأدوار .

٣ - ما خصائص وعلاقات الاستبعاد المكاني لدى حالات الدراسة؟

-ارتبطت علاقات الاستبعاد المكاني بالظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان كل منطقة، ففي حالة سكان منطقة الكوم كانت علاقات الاستبعاد تقوم على صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية من مياه وصرف صحي، فرغم وجود خط - قديم -مياه للشرب؛ إلا أنه كان ضعيفاً ويحتاج تجديد وصيانة بما لا يتحملة اقتصادياً سكان المنطقة، علاوة على تدهور المساكن وصعوبة الإنفاق على تجديدها؛ خاصة مع توقف الحي عن إصدار تراخيص لتجديد أو إعادة بناء نظراً لكون المنطقة تقع في قلب منطقة أثرية واعدة، ويضاف إلى ذلك سيادة صور الوصم تجاه سكان المنطقة، وصعوبة إقامة صلات اجتماعية معهم، وينعكس ذلك الوصم على معاني ذاتية للسكان تجاه أنفسهم بأنهم فاقدو القيمة والمكانة الاجتماعية.

- وفي حالة نساجي أخميم فإن علاقات الاستبعاد المكاني ارتبطت بعملية إعادة التوطين، ولم ترتبط بمحل الإقامة والعمل الأول في مدينة أخميم القديمة، وتلقي تلك التجربة بظلالها على تدهور أحوال نساجي أخميم، وزيادة حجم وعلاقات الاستبعاد المكاني، حيث عدم ملائمة المسكن لاحتياجاتهم، ورفض الحي إصدار أية تراخيص أو تصاريح لتعليق الأدوار أو توسعة الوحدات السكنية، في ظل الحياة في منطقة حضرية جديدة يقل فيها عدد السكان والخدمات إلى حد كبير، وفي المقابل ترتفع تكاليف الإقامة والخدمات؛ وقد انعكس ذلك على صور وصم الذات والحرفة (صناعة الحرير والنسيج اليدوي) وتفكك جماعة العمال وتقلص حجمهم ومشاركاتهم في التنمية المحلية للمدينة .

- وفي حالة فلاحي الكولة فإن علاقات الاستبعاد المكاني كانت كامنة وغير حاضرة بشكل نقى قبل مصادرة الأراضي الزراعية التي استصلحوها منذ العام ١٩٨٧ في محيط القرية؛ حيث الظهير الصحراوي، ومن ثم يمكن القول بأن الاستبعاد المكاني قد تبلور كعلاقة واضحة بعد مصادرة أراضيهم ومنعهم من زراعة ما تبقى منها، فقد كان التهديد لنمط إنتاجهم ومعيشتهم

عاملاً أساسياً في إظهار علاقة الاستبعاد المكاني، خاصة مع إصرار جهاز مدينة أخميم الجديدة - لسنوات - في النظر إلى الفلاحين على أنهم مخالفون ومعتدون على أراضي الدولة؛ والتي كانت صحراء قاحلة قاموا بإحيائها وزراعتها، وهو الأمر الذي فجر لديهم كل مؤشرات الاستبعاد المكاني التي كانت قائمة بالفعل لكنهم كانوا قد تكيفوا معها مثل مشكلات الصرف الصحي، وضعف الخدمة الصحية، وعدم تقنين أوضاعهم السكنية في منازلهم التي تنتظر لها المحافظة على أنها أملاك دولة.

الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة: ما دور رأس المال السياسي في تحديد مستوى وخصائص الاستبعاد المكاني؟

- لقد صار جلياً من معطيات وحقائق الدراسة الميدانية أن رأس المال السياسي كان مُحددًا أساسياً للاستبعاد المكاني؛ وليس مجرد الإقامة أو العمل في مكان ما؛ أيًا كانت حالته العمرانية والاقتصادية، فبالرغم من أن علاقات الاستبعاد المكاني - كما أوضحت الدراسة - قد ارتبطت بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان - حالة منطقة الكوم - فإنه من الحري القول أن تلك الظروف لم تجد محاولة فاعلة من جانب السكان لتعديلها أو الاحتجاج عليها بما يغير علاقات القوة القائمة، خاصة مع غياب صفوة فاعلة من سكان المنطقة يستطيعون تحويل الوجود الكمي للسكان إلى واقع نوعي قادر على تحويل المظالم الجمعية إلى رأس مال سياسي .

- وقد كان واضحاً من معطيات الدراسة الميدانية أن المتغيرات الخارجية الطارئة والسياسات المحلية قد ساهمت إلى حد كبير في تبلور علاقات الاستبعاد المكاني لدى سكان كل منطقة خصوصاً حالة نساجي أخميم حيث عملت إعادة التوطين خارج المدينة القديمة على زيادة علاقات الاستبعاد المكاني؛ من دون أن تكون لهم القدرة على تغيير تلك العلاقات أو تحويل المظالم الجمعية إلى رأس مال سياسي، وهو الأمر الذي نجح فيه فلاحو الكولة الذين واجهوا علاقات الاستبعاد المكاني عبر بناء رأس مال سياسي فعال؛ حيث مارسوا كل سبل الاتصال السياسي، والتعبئة، وبناء التحالفات مع القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية، علاوة على الوقفات السلمية والتهديد بالإضراب الجماعي عن الطعام، في حين كانت رسالتهم مؤثرة وذات صياغة وخطاب جيد لقي قبولاً واسعاً أسهم في المرحلة الأخيرة من تفكيك علاقات الاستبعاد المكاني فيما يخص ملكياتهم وأعمالهم الزراعية، وكذلك تقنين أوضاع الحيازة والسكن لمنازلهم المقامة فوق أراضي الدولة، وهو الأمر الذي ينفي كلياً الاعتقاد الشائع أن المكان أحد عوامل الاستبعاد المكاني؛ فالنجاح الذي حققه فلاحو الكولة يعتبر نموذجاً لبناء رأس مال سياسي قوي

يقاوم الاستبعاد المكاني؛ وذلك في الوقت الذي فشل فيه سكان الكوم ونساجو أخميم في تحويل حضورهم الجمعي إلى رأسمال قابل للتبلور كرأس مال سياسي، ومن فإن القدرة على بلورة رأس مال سياسي من شأنه أن يغير علاقات الاستبعاد المكاني؛ وهو في حد ذاته يعكس قوة الجماعة ورأسمالها الاجتماعي والسياسي.

وفي تلك الحالة يمكن النظر إلى قوة الجماعة باعتبارها عملية متأصلة في الأطر الثقافية والبنوية، حيث « القوة ملكية مشتركة لأنظمة الفاعلين، وهو الأمر الذي فهمه بارسونز باعتباره تفويض الفاعلين لفئة منهم لإصدار القرار، وعلى الجانب الآخر عمل فوكو على التأكيد على دور عملية تطبيع سمات الشخصية في سبيل تحقيق الإذعان والانضباط الذاتي » (Scott,2007:26) ولابد للفاعل - عند جرامشي - أن يبحث عن القوة، تلك القوة التي تكون في أدق صورها على هيئة علاقات من الهيمنة Hegemony (Jones,2006:4)، وهنا تأتي أهمية مفهوم الهيمنة بالمعنى الجرامشي داخل الشبكات الاجتماعية، فالقوة التي تُمارس داخل تلك الشبكات قد لا تظهر باعتبارها علاقات سيطرة وضبط صريحين؛ بل عبر علاقات إلزام وانضباط جمعي في مواجهة التهديدات؛ وتحقيق المصالح الجمعية.

نتائج الدراسة في ضوء المعطيات النظرية المستخدمة:

تقوم رؤية ونظرية الاستبعاد المكاني على أن الحيز الجغرافي أو المكان يقع في صميم العلاقات الاجتماعية؛ ومن ثم فالاستبعاد الاجتماعي هو استبعاد مكاني بطريقة أو بأخرى، ومن أجل ذلك اشترطت نظرية بورديو توفر مجال واقعي نو كيان مادي، واعتبر أنه حلبة للتنافس الاجتماعي؛ بل والصراع على نقاط ومواطن القوة داخله، ولرأس المال السياسي أو الرمزي - بلغة بورديو - دوراً جوهرياً في تغيير علاقات القوة داخل المكان، وتتباين رؤوس الأموال وفقاً لعدة معايير : قوة وتضامن الشبكات الاجتماعية- الظروف الاقتصادية للجماعة - السمعة والاعتراف بمكانة الجماعة ودورها - قدرة الجماعة على التعبئة وبما يعكس رأسمالها السياسي، النفوذ في المجال السياسي عبر جماعات المصالح والتحالفات السياسية والاجتماعية، وقد كان واضحاً من معطيات الدراسة الميدانية أن رأس المال السياسي كان حاسماً في تفسير علاقة الاستبعاد المكاني، وكان رأس المال السياسي كاشفاً عن رأس المال الاجتماعي وقوة الشبكات الاجتماعية؛ حيث تتداخل رؤوس الأموال وتتحول من صور نوعية الى أخرى بحسب تفسير بورديو لرأس المال الرمزي، بل ويصعب الفصل بين رؤوس الأموال الرمزية داخل المجال.

وكانت نظرية الاستبعاد المكاني قد نظرت بتقدير وافر إلى دور الشبكات والقوى الاجتماعية في صياغة تحالفات سياسية تستطيع تقليص مساحات وعلاقات الاستبعاد، وتلك الشبكات والقوى الاجتماعية تعادل رأس المال السياسي التي يقصدها بورديو، فالممارسة أو الفعل عند بورديو هو خلاصة وجود رأس المال داخل الحقل أو المجال المكان/اجتماعي، ومن ثم ترتبط رؤية نظرية الاستبعاد المكاني بنظرية الممارسة عند بورديو من حيث كونها تبحث عن الثروة الاجتماعية والرمزية للفاعلين عند تفكيك علاقات ومواضع الاستبعاد المكاني، فالفاعل بدون رأس مال سياسي سيظل مُستبعداً، وعاجزاً عن تحقيق مطالبه، وضمان احتياجاته وكرامته، بل ومكانته أمام الآخرين وذاته أيضاً.

ومن الأهمية بمكان أن نفهم عمليات الاستبعاد المكاني الجارية ليس فقط في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية للتكوين الوطني، والتحولات الطبقيّة القائمة؛ ولكن أيضاً في ضوء الموقع الاجتماعي والاقتصادي للتكوين من النظام العالمي؛ حيث التحولات الاجتماعية والاقتصادية ذات بُعد مكاني يهدف إلى إعادة صياغة المكان واعتباره سلعة لها قيمة سوقية، حيث تتدهور القوى والمهن والجماعات التقليدية والتراثية لصالح الفئات والطبقات الرأسمالية ومتعدية الجنسية، وإذا كان رأس المال المُعولم ينجح في تفكيك العلاقة بين سكان المكان وموطنهم فإن رأس المال الرمزي يظهر باعتباره نداءً ومواجهةً لرأس المال المعولم ووكلائه، فرأس المال الرمزي أو السياسي هو قوة اجتماعية قادرة على مواجهة مصالح رأس المال المُعولم التي تسعى إلى إعادة صياغة المكان والتخلص من سكانه.

وفي ضوء ذلك فقد تم الكشف عن ثلّة من النتائج العامة للدراسة، وذلك

في ضوء تساؤلاتها:

- ما خصائص بنية وتكوين الأسرة المعيشية في حالات الدراسة؟

- تُثبت نتائج الدراسة ارتفاع معدلات الإنجاب وحجم الأسرة في المناطق العشوائية مقارنة بنظيرتها في المناطق القروية، والتي لازالت مرتفعة أيضاً.

- انخفاض متوسط الدخل الشهري في المناطق العشوائية الحضرية مقارنة بالقروية، خاصة مع زيادة أعباء الاستهلاك والإنفاق في المدينة مقارنة بالقرية.

- يتجه سكان المناطق العشوائية إلى تشغيل أطفالهم لحساب الغير؛ بعكس سكان القرية الذين يتجهون إلى تشغيلهم في إطار العائلة الممتدة ونمط تقسيم العمل الزراعي.

- تفقد الحرف التراثية والإبداعية الكتلة الشبابية النابضة والتي تتحول بدورها إلى مهن أخرى حديثة؛ الأمر الذي يؤثر على البناء الأسري التقليدي لتلك الأسر، ويقلل من مساحات الدعم والتضامن الاجتماعي داخلها.

- ما خصائص وعلاقات الاستبعاد المكاني لدى حالات الدراسة؟

- أن الخروج من المكان أو إعادة التوطين تزيد من علاقات الاستبعاد المكاني إذا تم ذلك لأصحاب رؤوس أموال رمزية (حرف إبداعية) ترتبط عضوياً وتاريخياً بهوية المكان، وهو ما يعني أن فقدان العلاقة العضوية بين رأس المال النوعي والمكان تُضعف حائزي رأس المال، بل وتفكك شبكاتهم وأنماط عملهم وكسبهم (حالة نساجي أخميم).

- تُثبت نتائج الدراسة أن الحرف التراثية والإبداعية تضعف وتتفكك عند نقلها أو توطين عمالها بعيداً عن بيئتهم وهويتهم الأصلية، الأمر الذي يزيد من شدة الاستبعاد المكاني للسكان من أصحاب تلك الحرف.

- تلعب السياسات والخطط التنموية المحلية التي تجري بدون مشاركة السكان أو الخبراء دوراً في زيادة علاقات وحلقات الاستبعاد المكاني.

- أن مساحات وعلاقات التضامن الاجتماعي لا تعكس بالضرورة علاقات التلاصق والمشاركة المكانية، وهو أمر هام تظهره نتائج الدراسة؛ حيث يحضر رأس المال الاجتماعي وخصائص السكان وقدرتهم على تطوير وتحويل الصلات المكانية المشتركة إلى صلات اجتماعية وسياسية، وهو ما يشير إلى دور نشطاء المجتمع المحلي، ومتانة العلاقات الاجتماعية، بل ومقدار التضامن الاقتصادي والمشاركة في الإنتاج.

- إن التخفيف من علاقات الاستبعاد المكاني يمكن أن يحدث عبر مشاركة السكان في تنمية مكانهم، واستغلاله بطريقة إيجابية تزيد من دخولهم وارتباطهم به.

- ما خصائص رأس المال السياسي لدى حالات الدراسة الثلاث؟

ثبت من الدراسة الميدانية أن البقاء في المكان بدون تبلور لرأس مال سياسي، وشبكة اجتماعية نابضة من شأنه أن يزيد من علاقات الاستبعاد المكاني، ويجعل الممارسات السياسية تابعة لأصحاب المصالح أو قوى أخرى لا تعبأ بتنمية المكان ورعايته (حالة سكان الكوم).

- ثبت من الدراسة الميدانية أن تفكيك علاقات الاستبعاد المكاني تحتاج صياغة خطاب سياسي مُقنع، وعلاقات اتصال وتحالفات مع القوى والموارد السياسية المتاحة بشرط توفر جماعة أو

صفوة نشطاء قادرين على تحويل رأس المال الاجتماعي إلى رأس مال سياسي (حالة فلاح الكولة).

- يزداد الوعي بالوصم الاجتماعي للسكان - من الآخرين وللذات - كلما تقلص رأس المال السياسي للجماعة.

- أن المقاومة الرمزية (المدنية والقضائية) للاستبعاد المكاني تزيد من نقاط رأس المال السياسي لسكان المكان.

توصيات الدراسة

من الممكن أن نخرج من تلك الدراسة المقارنة ببعض التوصيات البحثية لجماعة الباحثين في علم الاجتماع:

١ - ضرورة إيلاء المكان والحيز الجغرافي نظرة سوسيولوجية مقارنة، فالنظرة المقارنة تضمن كلاً من العمق والاتساع.

٢ - ضرورة فهم الظروف البنائية التي تجعل المكان موصوماً أو مُستبعداً مكانياً.

٣ - عدم الاعتداد المطلق بأساليب المؤسسات الدولية في دراسة المجتمعات النامية؛ حيث تعتمد تلك المؤسسات معايير موحدة ونموذجية قد لا تتفق مع الخصوصية التاريخية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.

٤ - ضرورة الاهتمام برؤوس الأموال الرمزية للفاعلين داخل المكان وكيفية تعبئتهم لها في لحظات الخطر الجمعي.

٥ - النظر بعين الاعتبار إلى أهمية الحرف التراثية والإبداعية ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية، علاوة على أهمية عدم فصلها أو طردها من بيئتها الأصلية التي اشتهرت وأبدعت من خلالها.

٦ - يجب أن تعتمد سياسات التطوير الحضري على نتائج دراسات في علم الاجتماع تعمل على فهم علاقة الناس بالمكان وحياتهم فيه حتى يتسنى الموائمة بين سكان المكان ومقتضيات التنمية الحضرية، واعتبار سكان المكان جزءاً من ذلك التطوير وليسوا أعداء له.

مصادر الدراسة

المصادر العربية

١. البنك الدولي (يونيو ٢٠١٢)، إعادة تشكيل جغرافيا مصر الاقتصادية: تحقيق التكامل الداخلي كمنهج للتنمية، وثيقة خاصة بالبنك الدولي، القاهرة
٢. أحمد، غريب سيد (١٩٨٣). تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
٣. أشرف عبدالوهاب، أشرف (٢٠٠٣)، أشكال رأس المال عند بيبير بورديو، مجلة أدب ونقد الصادرة عن حزب التجمع، عدد ٢١٧، القاهرة
٤. الحوراني، محمد عبدالكريم. (٢٠١٢) الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد: ٥، العدد: ٢
٥. المدني، السيد أبوضيف (١٩٥١)، أخميم في عصور التاريخ، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة
٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧) ، عدد السكان التقديري للأقسام والشياخات، القاهرة
٧. النور، صقر عبدالصادق. (٢٠١٧) ، الأرض والفلاح والمستثمر: دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر، دار المرايا.
٨. أفراح، وسعد (٢٠١٤) الهابيتوس و أشكال رأس المال في فكر بيبير بورديو. مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج. ٢، ع. ٢١٠
٩. باري، بريان (٢٠٠٧). الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل، في: جون هيلز، جولييان لوغرمان، دافيد بياشو (محرورن)، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت
١٠. بورتشارد، وآخرون (٢٠٠٧)، درجة الاستبعاد.. تطوير مقياس دينامي متعدد الأبعاد، في: جون هيلز، جولييان لوغرمان، دافيد بياشو (محرورن)، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت

١١. جين، نيكولاس (٢٠١٤) مستقبل النظرية الاجتماعية، ترجمة: يسري عبد الحميد رسلان، المركز القومي للترجمة، القاهرة
١٢. رمزي، محمد (١٩٩٤) القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، الجزء الرابع، طبعة جديدة من الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
١٣. روبرتس، هايت، (ديسمبر ٢٠٠٤)، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة: سمر الشيشكلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٣١٠، الجزء الأول، الكويت
١٤. زايد، أحمد. (٢٠٠٣). تصميم البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.
١٥. سالفاتوري، أرماندو. (٢٠١٠)، المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة: أحمد زايد، المجلس الأعلى للثقافة، المركز القومي للترجمة، القاهرة
١٦. غالي، إلهام (نوفمبر ٢٠٠٢) الدلالة المجازية لرأس المال لبورديو، مجلة إبداع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد الحادي عشر، القاهرة
١٧. كاظم، خالد (٢٠١٤) رأس المال الاجتماعي آفاق جديدة في النظرية الاجتماعية، دار إيتراك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة
١٨. كريب، إيان. (أبريل ١٩٩٩). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة محمد حسين غلوم. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة. ع (٢٤٤). الكويت.
١٩. لبتون، وياور (٢٠٠٧). الاستبعاد الاجتماعي والأحياء السكنية، في: جون هيلز، جوليان لوگران، دافيد بياشو (محررون)، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت
٢٠. ليلة، علي (٢٠١٤) تقديم ومراجعة كتاب، في: خالد كاظم (مؤلف)، رأس المال الاجتماعي آفاق جديدة في النظرية الاجتماعية، دار إيتراك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة
٢١. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (٢٠٠٥) وصف محافظة سوهاج بالمعلومات، مجلس الوزراء، القاهرة

٢٢. نخبة من الخبراء (٢٠٠٥)، تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية : تقرير محافظة سوهاج، وزارة التخطيط، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة
٢٣. والي، طارق (أبريل ٢٠٠٦)، الدراسة العمرانية للمخطط العام لمدينة أخميم الجديدة، التقرير النهائي المقدم إلى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، مركز طارق والي العمارة والتراث، القاهرة
٢٤. نخبة من الخبراء (٢٠١٠)، مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: شباب مصر بناء مستقبلنا، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة
٢٥. نخبة من الخبراء (٢٠١٥) آليات تنفيذ المخطط الاستراتيجي لتنمية جنوب مصر: دراسة حول إعداد خرائط الفقر الإقليمي (أسيوط وجنوب الصعيد)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإسكان والهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة
- مواقع إلكترونية تم استخدامها في الدراسة :
٢٦. - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة :
٢٧. http://www.newcities.gov.eg/know_cities/Akhmim/default.aspx
٢٨. بوابة هيئة تنشيط السياحة بمحافظة سوهاج:
- <http://www.sohag.gov.eg/tourism/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC.aspx>
٢٩. - مجموعة بيانات متاحة على الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :
- http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=1516
٣٠. <http://www.sohag.gov.eg/MainPage/NewsDisp.aspx?ID=1412>
- الموقع الرسمي للبوابة الإلكترونية لمحافظة سوهاج
٣١. - صحيفة فيتو جيت، الثلاثاء، ٤ أكتوبر ٢٠١٦
٣٢. <http://www.vetogate.com/2393591>

المصادر الأجنبية

- 1) Abdulai, A.-G. (2017). Rethinking Spatial Inequality in Development: The primacy of power relations. *Journal of International Development*, 29(3)
- 2) Alcántara Sáez, M. (2017). Political Career and Political Capital. *Convergencia*, 24(73).
- 3) Bourdieu, P. (1989). Social Space and Symbolic Power. *Journal of Sociological Theory*, 7(1), John Wiley & Sons, Ltd.
- 4) Burchardt, T., Le Grand, J., & Piachaud, D. (1999). Social Exclusion in Britain 1991-1995. *Journal of Social Policy & Administration*, 33(3), Blackwell Publishers Ltd.
- 5) Casey, K. L. (2008). Defining Political Capital: A reconsideration of Bourdieu's interconvertibility theory. *Critique: A Worldwide Student Journal of Politics*, Spring 2008.
- 6) CAPMS. (2015). *Egypt Household International Migration Survey 2013: Main indicators*. Cairo
- 7) Egypt Network for Integrated Development. (2012). *A profile of poverty across Egypt and recommendations*. Cairo
- 8) Eyben, R., & Lovett, J. (2004). *IDS Development Bibliography 20: Political and Social Inequality: A Review*. Institute of Development Studies, Sussex, UK.
- 9) Flora, C. B., Flora, J., & Fey, S. (2004). *Rural Communities: Legacy + Change*. Boulder, CO: Westview Press.
- 10) Haddad, E. A., Lahr, M., & Elshahawany, D. N. (2015). *Regional Analysis of Domestic Integration in Egypt*. TD Nereus, São Paulo
- 11) Perales, F. (2008). Voluntarism and determinism in Giddens's and Bourdieu's Theories of Human Agency. *Essex Graduate Journal of Sociology*. Retrieved from https://socialscience.uq.edu.au/files/11139/Voluntarism%20and%20determinism_human%20agency_Essex%20Graduate%20Journal%20of%20Sociology%202008.pdf

- 12) Perlman, J. E. (2005). *The Myth of Marginality Revisited: The Case of Favelas in Rio de Janeiro, 1969-2003*. Retrieved from <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.538.7881&rep=rep1&type=pdf>
- 13) Phillips, J. L. (2005). The political Capital of Trustees and Stakeholder Satisfaction at four Tribal Colleges and Universities. *Journal of American Indian Education*, 44(1).
- 14) Ritzer, G. (1992). *Contemporary Sociological Theory*. McGraw Hill, Inc.
- 15) Wrong, D. H. (1979). *Power: Its Forms, Bases, and Uses*. New York: Harper and Row Publishers.
- 16) Scott, John Power. (2007). Domination, and Stratification Towards A conceptual Synthesis, This paper draws on lectures presented to Doctoral Conferences at ISCTE, Lisbon, Portugal on September 28th 2007 and at the Sosiologisk Institute, Bergen University, Norway on 19th-20th September
- 17) -Jones, Steve. (2006). Antonio Gramsci. Rutledge. London

تطبيقات نظرية رأس المال لدى بورديو على التنشئة الاجتماعية المتوازنة للأبناء: دراسة ميدانية على عينة من الأسر المصرية

د/ منى حسنى احمد زيادة(*)

المستخلص

هدف البحث الحالى إلى استكشاف القوة الإجرائية لمفهوم رأس المال في تفسير أثر ممارسة التنشئة الاجتماعية المتوازنة على الأبناء وذلك في ضوء نظرية رأس المال لبير بورديو؛ ولتحقيق ذلك تم بناء أدوات البحث والتي تمثلت في مقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة، لاكتشاف العلاقة بين أشكال رأس المال؛ الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي(الطبقة)، والسياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين على تنشئة الأبناء، واختيار نوع التعليم الخاص بهم، وكذلك المساواة بين الجنسين من الأبناء والمشاركة في اختياراتهم الزوجية.

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي، وأداة الإستبيان بهدف "جمع المعلومات وتحليل البيانات، كما استند إلى المنهج المقارن للمقارنة بين الأسر في تأثير رؤوس الأموال المختلفة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياق الاجتماعي، وتم تطبيق أدوات البحث على عينة عمدية من الأسر مكونة من ٣٠٠ فرد (١٥٠ رجال - ١٥٠ نساء) كعينة عمدية من محافظة القاهرة، ينتمون لسياقات اجتماعية مختلفة، فضلا عن تنوعهم في المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والانتماء الطبقي. وكانت أهم النتائج: وجود علاقة طردية دالة إحصائياً لصالح فئات التعليم الجامعي وفوق الجامعي بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق برأس المال الثقافي واتفاق الأباء على نمط تربية الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٧٣٦ وهي أكبر من قيمة " ر " الجدولية. حيث جاءت النسب الأعلى لتصل الاستجابات فيها إلى ٢٦.٢% لصالح تعليم الوالدين فوق الجامعي في العبارة الثامنة، يليها التعليم الجامعي ١٦.٥% ثم ٦% للتعليم الإعدادي. يليها العبارة العاشرة بنسبة ٢٦% لصالح التعليم فوق الجامعي، و ٢٠.٧% للتعليم الجامعي، و ٤% للتعليم الإعدادي. كما أشارت لوجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم

(*) مدرس علم الاجتماع كلية التربية جامعة عين شمس.

المساواة بين الجنسين من الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٤٨٩ وهي أكبر من قيمة " ر " الجدولية وهذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائية ولصالح الاجابات الأكثر تكراراً وهي فئة التعليم الجامعي وفوق الجامعي والطبقة المتوسطة؛ حيث جاءت النسب الأعلى لاستجابات الآباء في مستوى التعليم فوق الجامعي والجامعي في العبارة رقم (٢٥) بنسبة ٢٦% لصالح التعليم فوق الجامعي، وبنسبة ١٩.١% لصالح التعليم الجامعي، و ١١% لصالح التعليم الثانوي، وفي ضوء متغير الطبقة جاءت النسب الأعلى لاستجابات الآباء في الطبقة المتوسطة في العبارات رقم (٢٥) بنسبة ٣٢.٣%، لصالح الطبقة المتوسطة تليها الطبقة العليا بنسبة ٢٩%، تليها الطبقة الدنيا بنسبة ٢٥%

الكلمات المفتاحية:

رأس المال الثقافي - رأس المال الاقتصادي (الطبقة) - التنشئة الاجتماعية المتوازنة

Abstract:

The real research goal is to explore the procedural power of the concept of capital in explaining the assistant practice of balanced socialization on children through a review in the light of Pierre Bourdieu's capital; To achieve this, research tools were built, which were the balanced socialization scale, To discover the relationship between forms of capital; The cultural, social, economic (class), and social context of parents' upbringing of children, choosing their own type of education, as well as gender equality of children and participation in their marital choices. The research relied on the descriptive method and the questionnaire tool with the aim of "collecting information and analyzing data. It was also based on the comparative approach to compare between families in the impact of different cultural, social and economic capitals and the social context. The research tools were applied to a purposive sample of households consisting of 300 individuals (150 men - 150 women) as a purposive sample from Cairo Governorate. belonging to different social contexts, as well as their diversity in economic, cultural, and social levels and class affiliation. The most important results were: the presence of a statistically significant direct relationship in favor of university and post-university education categories between the results of the research sample with regard to cultural capital and parents' agreement on the style of raising children at the level of 0.01, where the calculated "R" value reached 0.736, which is greater than the tabular "R" value. The highest percentages of responses

reached 26.2% in favor of parental education beyond university in the eighth statement, followed by university education, 16.5%, then 6% for preparatory education. Followed by the tenth statement, 26% in favor of post-university education, 20.7% for university education, and 4% for preparatory education. It also indicated that there is a statistically significant direct relationship between the results of the research sample with regard to the social field of raising parents and the practice of the values of gender equality by children at the level of 0.01, where the calculated "R" value reached 0.489, which is greater than the tabular "R" value. This indicates the existence of a statistically significant relationship in favor of the most frequent answers, which are the university and post-university education category and the middle class. The highest percentages of responses from parents at the post-university education level in statement No. (25) were 26% in favor of post-university education. At a rate of 19.1% in favor of university education, and 11% in favor of secondary education, and in light of the class variable, the highest percentages of responses from parents in the middle class in statements No. (25) were at 32.3%, in favor of the middle class, followed by the upper class at a rate of 29%, followed by the lower class at a rate of 25%.

Keywords:

cultural capital - economic capital (class) - balanced socialization

مقدمة:

رأس المال هو سمة من سمات السياق الاجتماعي الذي يؤكد على الموارد القابلة للاستخدام فعلياً، والتي يمكن الحصول عليها من خلال الروابط الاجتماعية، وتوجد بشكل مستقل في المجال الاجتماعي؛ وينتقل من حقل إلى حقل ويظل تأثيره عبر الأجيال من خلال ممارسات التنشئة الاجتماعية؛ بما في ذلك رأس المال الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي. وكل أشكال رأس المال موجودة داخل أي عائلة؛ فنجد رأس المال الاجتماعي للأسرة، في الوسائل التي يتم من خلالها نقل رأس المال البشري للأباء والموارد الأخرى إلى أطفالهم داخل البيئة العائلية. ورأس المال الثقافي ينتقل من الآباء إلى أطفالهم من خلال التعرض لرأس المال الثقافي لدى الوالدين عندما يتبنى الأطفال التوقعات أو العادات الثقافية لآبائهم، وعندما يكون لدى الأطفال آباء متعلمون تعليماً عالياً كقدوة يمكن اللجوء إليها للحصول على المشورة. ورأس المال الاقتصادي يتحدد من خلال الوضع الاجتماعي الاقتصادي، والعادات الطبقية، ورؤوس الأموال الثقافية والاجتماعية حيث يلعب الوالدان دور الوسيط في نقل رؤوس الأموال إلى الأبناء. (Bourdieu, P. 1990).

ومن هنا فإن التأثيرات النسبية لأي شكل من أشكال رأس المال يجب أن تؤخذ في الاعتبار لفهم التأثيرات الحقيقية والفريدة على الواقع الاجتماعي اليومي للأسرة. حيث تؤثر بنية المجتمع وشكله على نموذج التنشئة الاجتماعية كما تؤثر التغييرات الاجتماعية ليس فقط على محتوى التفاعل الاجتماعي ولكن أيضاً على محتوى العلاقات بين المراحل الاجتماعية للتنمية الفردية، مما يؤثر على بيئات الطفولة. وقد تؤدي تفاعلات الثقافة المحلية، والمكانة في المجتمع، والعوامل الفردية، والتفاعل بين هذه العوامل والسياق الثقافي والاجتماعي الأوسع إلى إنتاج سياق عام يستلزم مسارات مختلفة للتنمية الفردية. فنجد مثلاً التحولات الاجتماعية الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي التي حدثت في مصر في سبعينات القرن العشرين والتي ترتب عليها هجرة الآباء للعمل إما في المدن أو في دول الخليج العربي؛ فضلاً عن دخول المرأة إلى قوة العمل يُعد من بين التغييرات الاجتماعية الدراماتيكية التي شهدتها أغلب بلدان العالم الصناعي خلال الخمسين سنة الماضية. فأصبح هناك انتقال من هويات الأمومة التقليدية إلى الهويات المعاصرة التي تشمل الأدوار المزدوجة للمرأة. ومع عودة الآباء مرة أخرى إلى التواجد في الأسرة نتيجة الهجرة العائدة أصبحت هناك تحولات اجتماعية وثقافية في الطرق التي يُنظر بها إلى الأبوة، وأهمية التواجد والمشاركة بنشاط في تربية الأبناء من أجل الحفاظ على الحياة الأسرية. ولذلك تُجري الأبحاث الآن على قدم وساق، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، لوصف مجموعة من

الممارسات المهمة للأباء تتعلق بالحياة المنزلية والعائلية وإلى دعم واستيعاب ممارسة الأبوة والاستفادة بشكل أكبر مما يُنظر إليه حاليًا على أنه مورد غير مستخدم في الحياة. وذلك بتحليل المنهجي للعلاقات المتبادلة بين رأس المال الثقافي والاقتصادي (الطبقة الاجتماعية) والسياق الاجتماعي، ومشاركة الوالدين في التنشئة والتعليم والمساواة بين الجنسين من الأبناء. ومدى تأثير تصرفات الآباء وتنظيمها كما تحدده خلفيتهم التاريخية والاجتماعية والثقافية. (Erin Stern et al, 2023) وهو ما يدعوا لأهمية دراسة وتحليل وتفسير دور رأس المال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للوالدين وانتقال تأثيرها للأبناء عبر ممارسات التنشئة الاجتماعية المتوازنة بين الأمومة والأبوة بالنظر إلى خلفياتهم الثقافية وأصولهم الاجتماعية.

أولاً الإطار النظري للبحث:

١-موضوع البحث:

إن المجتمع الحديث هو نتيجة لاختراقات متقاطعة مختلفة لـ "الحقول" التي تشكل "الفضاء الاجتماعي". ويستخدم الأفراد والطبقات فيه مجموعة متنوعة من أشكال رأس المال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في الفضاء الاجتماعي للدفاع عن أو اتخاذ موقف اجتماعي مفيد. أو للصراع مع بعضهم البعض؛ وسيؤدي نفس الموقف الاجتماعي إلى نفس الظروف المعيشية أو ظروف مماثلة، وبالتالي تشكيل عادات طبقية مماثلة يتم فيها إعادة إنتاج ما تم استمجاhe وتعلمه من ممارسات الوالدين وتظهر في سلوكيات الأبناء؛ حيث يحصل الأبناء على المعلومات من عالم البالغين ويستوردونها إلى عالمهم الخاص من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. لذلك تركز اهتمام علم الاجتماع على عملية التنشئة الاجتماعية، وكذلك على تحليل سلوك المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن هذه العملية: الأسرة والمدرسة. (Borman, D. A. 2011).

إن قضية التنشئة الاجتماعية في علم الاجتماع قد تم تناولها بطريقتين: من منظور المجتمع ووكلاء التنشئة الاجتماعية المعنيين (مقدمي الرعاية)، ومن منظور الأفراد في عملية التنشئة الاجتماعية والعوامل الاجتماعية المعنية. في الحالة الأولى، فإن السؤال المركزي هو كيف ينقل مجتمع معين القيم والمعتقدات والمعايير وأنماط الحياة أو يغرسها. في الحالة الثانية، ينصب التركيز بشكل أساسي على أنشطة الأفراد في عمليات التخصيص والتعلم والاستيعاب، والتي من خلالها يصبحون واعين بذاتهم ويطورون القدرات على التكامل والتواصل والمشاركة في المجتمع والثقافة التي يعيشون فيها. الموقف الأول هو الأكثر شيوعًا في علم الاجتماع وفي هذا الإطار نشير إلى أهمية الأسرة باعتبارها الوكيل الأول للتنشئة الاجتماعية وتقديم الرعاية؛ فالأسرة هي

السياق الأول للتنشئة الاجتماعية والتنمية الفردية، ويمثل الوالدان أحد أقوى المؤثرات في حياة أطفالهما. ويستمر هذا التأثير طوال حياة الأفراد بأكملها، وقد ركزت الأبحاث تقليدياً حول الطريقة التي يربي بها الآباء أطفالهم وينشئونهم اجتماعياً وعواقب ممارساتهم المختلفة على تكيف الأطفال ورفاهيتهم. ولم يعيروا الإهتمام لما سماه بيير برديو بالهابيتوس؛ أي ممارسات الوالدين بسبب الخبرة الشخصية والأفعال الماضية، وأنماط التفضيلات والسلوك التي يظهرونها على أساس ما لديهم من تصورات وإدراكات سابقة ووفقاً لخلفيتهم الاجتماعية والثقافية. (Bourdieu and Wacquant 1992) فضلاً عن أثر رأس المال الاجتماعي للآباء على تجارب الأبناء التربوية والتعليمية واختياراتهم الزوجية أيضاً مع الإشارة لأهمية طرق التواصل المختلفة نوعياً بين الوالدين في بناء وإعادة إنتاج الممارسات وأنماط التفاعل. ومن أجل القيام بذلك، يمكن للوالدين استخدام أصولهم الاجتماعية أو الطبقة والمهنية أو البيروقراطية لدعم جهودهم. هذه الأشكال من رأس المال؛ (الثقافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي) تتوسط تأثير الوالدين ومشاركتهم. (Lareau, Evans, and Yee 2016). وإلى جانب هذه العوامل، تعمل العوامل السياقية والهابيتوس الخاص بالآباء على تحفيز الآباء ومساعدتهم على تحديد معتقداتهم وسلوكياتهم الإيجابية. فالوضع الاقتصادي والطبقة الاجتماعية والنظرة الثقافية للعالم تشجع على تبني مواقف وأفعال محددة في تربية الأبناء. وفي بعض الأماكن، ينشأ الأطفال معزولين عن السياقات الاجتماعية الأخرى؛ وفي أماكن أخرى ينشأ الأطفال في أسر ممتدة حيث يقدم العديد من الأفراد الرعاية لهم مما قد يؤثر في تنشئة الأبناء في كلتا الحالتين (Marc H. Bornstein 2010).

ووفقاً لبرديو نشأ الهابيتوس كعملية غرس ثقافة تعسفية ودمج لشروط وجود معينة. وهذا يشير إلى طريقتين لتوليد الهابيتوس: الغرس والدمج؛ الغرس هو عمل تربوي يتم تنفيذه داخل مساحة مؤسسية (الأسرة أو المدرسة) من قبل وكلاء متخصصين (الآباء والمعلمين). والدمج يشير إلى فكرة استيعاب الأشخاص للأنظمة المتضمنة في شروط وجودهم. وفي تشكيل الهابيتوس الأساسي داخل التعليم الأسري، فإن تأثير الغرس المستمر لتعليم الوالدين يدمج أيضاً ظروف الوجود السابقة المضمنة في السياق الاجتماعي أثناء مسار حياة الوالدين. (Asher Ben-Arieh Ferran Casas Ivar Frønes Jill E. Korbin Editors 2014)، إن التجسيدات المؤسسية للهَابِيتُوس الذي تم تطويره في مرحلة سابقة من العملية الاجتماعية التاريخية. ينتج عنها ما سماه برديو بالحقل وهو شبكة أو تكوين للعلاقات

الموضوعية بين مواقف مختلفة، محددة اجتماعيا ومستقلة إلى حد كبير عن الوجود المادي للوكلاء الذين يشغلونها وبالتالي فهو مجال من الحياة الاجتماعية أصبح مستقلاً بشكل تدريجي عبر التاريخ استناداً إلى أنواع معينة من العلاقات الاجتماعية، مع مصالح وموارد خاصة به، مختلفة عن المجالات الأخرى. والموارد التي تتوافر في كل حقل أو مجموعة من الموارد هي التي تحدد خصوصيته. قد تكون هذه الموارد ذات الطبيعة الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية، التي سماها بورديو رأس المال تقوم بدور الوسيط لعلاقة وكلاء الرعاية (الوالدان) بأبنائهم؛ وهو ما يؤكد أهمية الأبوة والأمومة وأنها لا توجد في فراغ، بل توجد في مجموعة من البيئات ورؤس الأموال الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي من شأنها أن تساعد أو تعيق ممارسة هذه المسؤولية. (María Ángeles et al, Translation: Michelle Hof 2015)

وفي إطار الإهتمام بالتنشئة الاجتماعية تم اعتماد اقتراح في الكونغرس الإسباني يحث الحكومة على اتخاذ إجراءات تعزز مبدأ التنشئة المتوازنة والتربية الإيجابية (٦ يونيو ٢٠١١)، بالتنسيق مع مناطق الحكم الذاتي والخدمات الاجتماعية البلدية وكذلك مع جميع الشركاء الاجتماعيين. فضلاً عن الاحتفال باليوم الدولي للأسرة لعام ٢٠١١ تحت شعار "الآباء والأمهات منخرطون في التربية الإيجابية"، كل ذلك في إطار الإجراءات الهادفة إلى نشر النهج الوالدي الإيجابي. ومؤخراً، تم إدراج مبدأ التربية الإيجابية وإجراءات الدعم المرتبطة به في الخطة الاستراتيجية الوطنية للطفولة والمراهقة ٢٠١٣-٢٠١٦. وقد تم تضمين هذا النهج أيضاً في خطة الدعم الأسري الشاملة التي تم اعتمادها في مايو ٢٠١٥، والتي يركز أحد خطوطها الاستراتيجية على تعزيز الممارسة الإيجابية للمسؤوليات الأسرية. وتجاوز التوصيات والمبادئ التوجيهية العامة ومعالجة الممارسات الفعلية. (María Ángeles et al, Translation: Michelle Hof

2015)، وفي مصر تم إطلاق دليل "التنشئة المتوازنة ما بين الأمومة والأبوة في عام ٢٠٢٢" بالتعاون بين المجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار برنامج "رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين" لدعم مبادئ التنشئة المتوازنة التي تحاول القضاء على الصورة النمطية السلبية التمييزية للرجل التي تحصره في الأعمال الخارجية والسلطة فقط وتشجيعه على المشاركة في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة- المجلس القومي للمرأة- منهج التنشئة المتوازنة ما بين الأمومة والأبوة دليل التمكين والدعم- السويد، ٢٠٢٢). ونظراً لأهمية ممارسات التنشئة الاجتماعية للوالدين في حياة الأبناء أصبحت هناك حاجة لدراسة وتحليل الدور الذي تلعبه الأشكال المختلفة من رأس المال؛ الثقافي أو

الاجتماعي أو الاقتصادي (الطبقي) التي تتوسط تأثير الوالدين ومشاركتهم في ممارسات التنشئة الاجتماعية.

٢ - إشكالية البحث:

وفقاً لبير بورديو فإن عملية إعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية التي تتم من خلال التنشئة الاجتماعية، لا تتحقق بدون تعاون الفاعلين (الآباء) الذين استدمجوا هذه الممارسات في شكل هابيتوس (الميول والتصورات والإدراكات) تشكل لديهم أثناء عملية تنشئتهم، ويعود ويؤثر في تنشئتهم لأبنائهم. والهابيتوس الذي يتشكل ويكتسب في الأسرة هو أساس عملية بناء الخبرات التربوية والتعليمية. كما يُشكل الهابيتوس الذي تصوغه المدرسة - فيما بعد - أساس عملية بناء كل الخبرات التالية. ويقوم الفاعلون بإعادة إنتاج ما اكتسبوه في سياقهم الاجتماعي من أساليب للتنشئة، ويقومون بذلك متعاونين سواء كانوا واعين بتعاونهم أم لا، ويتحدد إنتاج الممارسات عند بورديو على الوضع الذي يحتله الفاعل في الفضاء الاجتماعي وعلى المجال الذي تتم فيه هذه الممارسات؛ يعني ذلك أن الوضع الذي يحتله الفاعلون له تأثير كبير في عملية التنشئة الاجتماعية، وبطلق بورديو على الوضع الذي يحتله الفاعل هنا مصطلح رأس المال؛ بأنواعه المختلفة (الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي). (Bourdieu,P, 1977)

تتضح بذلك أهمية رأس المال وأثره على ممارسات التنشئة الاجتماعية سواء كان رأس مال ثقافي موروث وهو كل ما يناله الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية، مثل عناصر البنية العقلية ومفردات اللغة، أو رأس مال ثقافي مكتسب، وهو كل ما يكتسبه الفرد من مؤهلات تعليمية. أو رأس مال اجتماعي يتمثل في الصلات أو العلاقات الاجتماعية للفاعلين، أو وضع اقتصادي يشغله الفاعل الاجتماعي والذي يحدد طبيعة الموارد التي يتمكن الوالدان من توفيرها للأبناء؛ وتأكيداً لدور رأس المال الثقافي والاقتصادي للآباء في تشكيل هوياتهم قد أظهر في دراسته عن الطبقة ورأس المال التي بينت أن أساليب أولياء الأمور في التنشئة والتعليم المتخصص وطرق مشاركتهم تختلف باختلاف طبقاتهم الاجتماعية ومستوياتهم الثقافية. وأن هناك اختلافات طبقية في استراتيجيات الوالدين وطريقة استخدام رأس مالهم الرمزي الجماعي في تنشئة الأبناء. (Jonathan Lilliedahl 2021)

ورغم الدور الذي يلعبه رأس مال الوالدين في تشكيل ممارساتهم التربوية مع الأبناء فقد اغفلت الدراسات هذا الدور واتجهت لدراسة أساليب التنشئة وأثرها على رفاة الأبناء دون النظر لرأس المال بأشكاله المختلفة والذي ينعكس في ممارسات التنشئة الاجتماعية مع الأبناء. وزادت

الحاجة للنظر في الدور الذي يلعبه رأس مال الوالدين في تنشئة أبنائهم خاصة بعد التغيرات العديدة التي طرأت على المجتمع في مجال التصنيع، والتحضر، والفقر، والتحولت الديموغرافية في نمو السكان، فضلاً عن تغير تركيبة بنية الأسرة (عمالة الأمهات والأسر التي تعولها النساء، والأسر المطلقة والمختلطة، فأصبحت تربية الأبناء في حالة مضطربة من التساؤل والتغير وإعادة التعريف بسبب التيارات العلمانية والتاريخية المعاصرة القوية. (MARC H. BORNSTEIN (2010)، والتي لعبت في الأغلب دورها في تفكيك مكانات وأدوار المرأة فأصبح تحديد الأدوار الاجتماعية يختلف من عصر إلى عصر ومن سياق اجتماعي إلى آخر. هذا فضلاً عن ظهور دعوات تشير إلى المساواة المطلقة وليست النسبية بين الرجل والمرأة، وإذا كانت الطبيعة قد فرضت المساواة مع التباين في بعض الأدوار بما يحقق التكامل بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة والمجتمع، فإن ما تنادي به هذه الدعوات غير الواعية يعني أن يحدث تجانس مطلق في الأدوار بين الرجل والمرأة بغض النظر عن تباين الطبيعة الأساسية لكل منهما، وهو التجانس الذي يسلم عادة إلى التناقض، وإلى حالة من الانهيار الأسري والاجتماعي الناتج عن ذلك؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات انهيار الأسرة بأشكالها المختلفة سواء بارتفاع معدلات الطلاق أو الانفصال أو الهجر، وارتفاع معدلات انخراط الأبناء في السلوكيات المنحرفة. وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى الانهيار الجوهري للأسرة، إضافة إلى غياب أداء الآباء لأدوارهما بالمستوي الملائم والمطلوب، بما يساعد على النمو الصحي والسوي للأبناء (علي ليلة، ٢٠٠٦).

ولذلك يتطلب الأمر العودة للاهتمام بالأسرة وأهمية دورها في تنشئة الأبناء تنشئة متوازنة في ضوء الدور الذي يلعبه رأس مال الوالدين الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وانعكاسه على ممارسات التنشئة، دون الإقتصار على دور أحدهما دون الآخر؛ خاصة وأنه في العقود الأخيرة تم ترك مهمة عملية التنشئة على عاتق المرأة بحجة انشغال الرجل في العمل رغم أن المرأة وعلى مدار عقود أصبحت تشارك في قوة العمل مثل الرجل ونسبة ليست بالقليلة تصل إلى ١٦.٣%؛ وذلك إلى جانب قيامها بكافة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وغير المعترف بها اجتماعياً وقانونياً (رعاية الأطفال والأعمال المنزلية)، ووفقاً لتقرير النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة ٢٠٢٤ تشارك المرأة بكل فئاتها وليست أصحاب المؤهلات التعليمية فقط، وفي كافة مراحلها العمرية؛ وأكبر معدلات إسهام يأتي لدى حملة المؤهلات الجامعية وفوق الجامعية، بنسبة ٤٣.٧، يليه المؤهلات فوق المتوسطة بمعدل يصل نحو ٣٦.٢%. أما عن العمالة التي لم تحقق أي شهادات دراسية (أمي أو يقرأ ويكتب وشهادة محو الأمية) فتظهر أعلى نسبة لهذه الفئة بين

الإناث المشتغلات في ريف وجه قبلي بنسبة ٤٠.٨% ويلييه ريف وجه بحري بنسبة ٢٨.٠%. وبلغ معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي ١٦.٧%، ١٤.٤% منهم في المرحلة العمرية من (٢٥-٢٩) عام، و٢٨.٨% في الفئة العمرية (٣٠-٣٩)، و٢٤.١% في الفئة العمرية من (٤٠-٤٩) عام، ويصل معدل التشغيل الكلي للإناث ١٢.٥% مقابل ٦٦% للذكور. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٤) وهو ما يستدعي أن يعود الرجل للقيام بدوره في عملية تربية الأبناء.

ونظراً لأهمية الدور الذي يؤديه الوالدان معاً في عملية التنشئة، حيث أنهما بمثابة "المسار المشترك النهائي" لنمو الطفل ومكانته وتكيفه ونجاحه. ذلك أن تربية الأبناء هي عملية تستمر خلال توازن مسار الحياة. لذلك، يجب تجنيد الوالدين وتمكينهم من تربية الأبناء بشكل إيجابي وتزويد الأطفال بتجارب إيجابية وبيئات تعمل على تحسين نموهم الإيجابي. فمشاركة الوالدين معاً تلعب دوراً رئيساً في تطور السلوك الاجتماعي لدى الأطفال بعدة طرق. فالوالدان المشاركان يمنحان الأطفال مشاعر الأمان والثقة والحماية التي تعزز مشاعر الانتماء والارتباط بالآخرين لدى الأطفال، وتخفف من مخاوفهم المتعلقة بالذات، كما يقدم الوالد الراعي نموذجاً للاهتمام والرعاية والسلوكيات المريحة التي من المرجح أن يحاكيها الأطفال (Grusec, J.E., et al, 2015). وبالإشارة إلى الدور المهم للأب في رعاية الأبناء والمشاركة في تنشئتهم داخل المنزل إلى جانب دوره خارج المنزل أشار (Scott Behson & Nathan Robbins, 2016) في دراسته عن تأثيرات الأبوة المتضمنة على العائلات، وكيف يمكن دعم الآباء في مكان العمل والمنزل: أكد فكرة أن الأبوة المتضمنة أمر بالغ الأهمية لتنمية أسر صحية تعمل بشكل جيد وعلى السياسة القائمة على أصحاب العمل أن تدعم الآباء بشكل أفضل حتى يتمكنوا من النجاح في مكان العمل وفي أسرهم.

وكذلك أظهرت دراسة أخرى أجراها (Inge Axpe, et al, 2019) عن دور الوالدين في ممارسة أنماط التنشئة واختيار أساليبها، وتأثير كلا الوالدين وصرامتهما على نمط الأسرة، وبالتالي استكشاف المساهمة المحددة التي يقدمها كل من الوالدين من حيث النمط والحجم. كان المشاركون ١١٩٠ طالباً إسبانياً، ٤٧.١% أولاد و٥٢.٣% إناث، وكشفت النتائج أنه ليس أسلوب الأب والأم في تربية الأبناء مجتمعين، بل مزيج من تأثير/تواصل الأم والأب، وصرامة الأم والأب هو الذي يولد تصوراً للتأثير العائلي وآخر للصرامة العائلية. مما سبق يتضح لنا أهمية دراسة رأس المال بأشكاله المختلفة في الكشف عن الأثر الذي تحدثه ممارسة التنشئة

الاجتماعية المتوازنة على الأبناء. ومن جاء موضوع هذا البحث الذي تدور إشكاليته حول تساؤل رئيس مؤداه: ما هي القوة الإجرائية لمفهوم رأس المال الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي (الطبقة) لبير بريدو في تفسير أثر ممارسة التنشئة الاجتماعية المتوازنة على الأبناء؟

٣- الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث:

الأهمية النظرية

- (١) تبدأ الحياة الأسرية باتحاد فردين معاً وتفاعلهم لتكوين أسرة، وتنشئة أبنائهم على معايير وقيم وثقافة المجتمع؛ تلك الأسرة التي تمثل النواة الأساسية للمجتمع، واستقرارها وتماسكها أساس استقرار المجتمع ومن ثم يحاول هذا البحث إثراء المجال النظري في علم الاجتماع، لاسيما علم الاجتماع الأسري والعائلي من خلال الرجوع إلى التنظير، واختبار قدرة مفهوم رأس المال لبير بريدو في تفسير أثر الهابيتوس، ورأس المال بأنواعه على التنشئة المتوازنة للأبناء؛ مما يسهم في سد فجوة معرفية في هذا المجال.
- (٢) أن التنشئة الاجتماعية في سياق الأبحاث والدراسات السابقة قد حظيت بصفة عامة باهتمام الباحثين، إلا أن الأبحاث حول دور النظرية في تفسير التنشئة الاجتماعية لاسيما أثر السياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين، ورأس مالهم الثقافي والطبقي وأثره على ممارسة التنشئة ضئيلة عربياً بل ونادرة، لذا فإن أهمية هذا البحث نظرياً تكمن في الإضافة للإنتاج الفكري المتعلق بدور النظرية الاجتماعية خاصة نظرية رأس المال لبريدو بأدواتها المفاهيمية المتمثلة في الهابيتوس ورأس المال بأنواعه في تفسير أثر ممارسة التنشئة الاجتماعية المتوازنة على الأبناء.
- (٣) ارتفاع معدلات انهيار الأسرة بأشكالها المختلفة سواء بارتفاع معدلات الطلاق أو الانفصال أو الهجر، وارتفاع معدلات انخراط الأبناء في السلوكيات المنحرفة. في مصر بشكل لافت للنظر؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة التصدي لهذه الظاهرة بالبحث والدراسة وفتح مجالات بحثية للعديد من الدراسات والأبحاث الخاصة بمشكلات الأسرة أمام العديد من باحثي علم الاجتماع.

الأهمية التطبيقية:

- (١) تطبيقياً تُظهر الدراسات التجريبية أن ضعف التماسك والاستقرار الذي أصاب كثير من الأسر سببه الأساسي خلل في عملية التنشئة الاجتماعية، وتخلي الفاعلين الاجتماعيين المسؤولين عن القيام بعملية التنشئة عن بعض أدوارهم وهو ما يمثل مشكلة متنامية

تضر بالنشء، مما يجعلنا في حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث الكمية حول التنقيف المجتمعي لزيادة الوعي بأهمية أن تكون التنشئة متوازنة يقوم جميع أطرافها بأدوارهم على أكمل وجه.

(٢) أثبتت الدراسات وجود هوة كبيرة بين المعرفة بالتنشئة الاجتماعية وبين الممارسة الفعلية لها خاصة وأنها تبدأ في كنف الأسرة، مما يستدعي تأسيس نموذج جديد للتنشئة وتوعية الآباء بها؛ ويقوم على التوازن بين أدوار الآباء وعدم الركون لدور أحد الأطراف فقط دون الآخر حتى تؤتي التنشئة الاجتماعية ثمارها المرجوة بتنشئة الأبناء تنشئة سوية.

(٣) محاولة توفير بيانات تساعد على فهم الدور الذي يلعبه رأس المال في تفسير أثر ممارسة التنشئة الاجتماعية المتوازنة على الأبناء من أجل تعزيز محدداتها الإيجابية، ومواجهة المحددات السلبية التي قد تعرض كيان الأسرة للخطر خاصة في ظل المتغيرات التي طرأت على المجتمع خلال العشرين عامًا الماضية.

٤- أهداف البحث:

١- استكشاف دور رأس المال الثقافي (التعليمي) في اتفاق الأم / الأب علي نمط تربية الأبناء

٢- تفسير العلاقة بين رأس المال الطبقي واختيار نمط التنشئة للأبناء

٣- قياس أثر المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين على ممارسة قيم المساواة بين الجنسين من الأبناء

٤- تحديد العلاقة بين رأس المال الثقافي للوالدين والاتفاق على نوع تعليم الأبناء

٥- مقارنة دور رأس المال الاجتماعي للوالدين في الاختيار الزواجي للأبناء بالنظر للسياق الاجتماعي

٥- فروض البحث:

١- لا توجد علاقة بين رأس المال الثقافي (التعليمي) واتفاق الأم/ الأب على نمط تربية الأبناء

٢- لا توجد علاقة بين رأس المال الطبقي للأسرة والاتفاق علي نمط التنشئة للأبناء

٣- لا يوجد علاقة بين المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين من الابناء

٤- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رأس المال الثقافي للوالدين واختيار نوع التعليم للأبناء

٥- لا توجد علاقة بين رأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزوجي للأبناء بالنظر للسياق الاجتماعي

٦- مفاهيم البحث:

أولاً: مفهوم رأس المال: Capital

طور بورديو مفهوم رأس المال بأشكاله كجزء من نظريته حول البنية والفاعلية؛ ويشير مصطلح رأس المال إلى ما يملكه الشخص من أشياء مادية وغير مادية لها قيمتها ويمكن استخدامها أو تداولها في المواقف الاجتماعية. ووفقاً لبورديو فإن رؤوس الأموال المختلفة التي يمتلكها الأفراد يمكن أن تحدد مواقعهم في بنية التقسيم الطبقي الاجتماعي، وتؤثر بشكل أكبر على نمط السلوكيات الاجتماعية. ويمكن للأفراد استخدام العديد من أشكال رأس المال، والتي لم يتم تزويدهم بها بشكل متساوٍ. وبشكل أكثر تحديداً، هناك ثلاثة أشكال لرأس المال، وهي رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرمزي. يرتبط اكتساب وتراكم رؤوس الأموال المختلفة بتجربة التنشئة الاجتماعية الفردية (أي عملية الانتقال من الإنسان البيولوجي إلى الإنسان الاجتماعي). [Bourdieu, P, 1986] ومع ذلك، فإن الأحداث الحياتية التي يختبرها الناس في دورات حياتهم ليست هي نفسها، وسيحقق الأفراد فرصاً حياتية مختلفة وسيُقيّدون بمواقف اجتماعية متنوعة. وبالتالي، سيكون هناك تباين في نتائج التنشئة الاجتماعية بين المجموعات الاجتماعية المختلفة. في صياغة بورديو، يعيش الجميع في "مجال" معين، وهو مساحة هرمية منظمة لها قواعد تشغيل وعلاقات قوة خاصة بها. في مثل هذه المساحة الاجتماعية، يشغل الفاعلون المختلفون مواقع مهيمنة أو تابعة تحددها حجم كل رأس مال وبنية رؤوس الأموال (أي الكميات النسبية لرؤوس الأموال المختلفة). [Gilleard, C. 2020]

أشكال رأس المال:

١- رأس المال الاقتصادي: Economic Capital

يشير رأس المال الاقتصادي إلى الثروة المادية والأصول المالية التي يمتلكها الأفراد أو الأسر. غالباً ما يتم استخدام الدخل والأصول الشخصية أو العائلية لقياس حجم الموارد الاقتصادية للفرد. (Hiscock, R.; et al 2012)، ورأس المال الاقتصادي (المال والأشياء الملموسة المناسبة لإنتاج السلع والخدمات، والبنية التحتية)، (Bourdieu, P, 1992)

٢ - رأس المال الاجتماعي: Social Capital

وقد عرّف بورديو رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات المؤسسية والوضع الاجتماعي إلى حد ما من المعرفة المتبادلة والاعتراف، هو سمة من سمات السياق الاجتماعي على عكس رأس المال البشري، الذي هو سمة فردية. (Bourdieu, P, 1986) وذهب تيرنر أن رأس المال الاجتماعي يتكون من العلاقات الاجتماعية والشبكات الاجتماعية للأفراد. وبالتالي، فإن كمية الشبكات الداعمة ونوعية الروابط الشخصية قادرة على التأثير على مجموعة متنوعة من عوامل نمط الحياة، مما يؤدي إلى حقيقة مفادها أن الأفراد الذين لديهم شبكات اجتماعية أكثر قيمة هم أقل عرضة للانخراط في سلوكيات الفوضى الاجتماعية. [Turner, B.2003] وبالمثل، وجد سوزوكي وزملاؤه أيضاً أنه كلما اقترب أعضاء الشبكة الاجتماعية من بعضهم البعض، زادت احتمالية تأثيرهم في الممارسات والعادات المتعلقة بالتنشئة. [Suzuki, E.; 2010] علاوة على ذلك، سيتأثر الأفراد الذين يعيشون في مجتمع معين بالمعايير الثقافية والقيمية للأشخاص المحيطين. مما يزيد ذلك من احتمالية مشاركتهم في عملية التنشئة (Mohnen, S.M.; 2012). يُعرف رأس المال الاجتماعي بأنه شبكات التفاعلات بين الأفراد الذين يعيشون ويعملون في مجتمع معين، ويساعد الشباب في الوصول إلى الموارد المهمة والدعم باستخدام روابطهم المجتمعية (كولمان، ١٩٨٨). إن تطوير مناخ ملائم للتواصل الاجتماعي بين الأطفال يعتمد على بناء روابط مجتمعية قوية والحفاظ عليها. يعد المجتمع أمراً بالغ الأهمية للتواصل الاجتماعي لأنه يوفر الموارد وأنظمة الدعم والشبكات الاجتماعية والمناطق المحيطة الآمنة التي تساعد بشكل عام الشاب على النمو. يمكن لهذه الموارد المحلية أن تساعدنا في بناء بيئة تعزز النمو الاجتماعي والعاطفي لكل طفل. (Saima Paul & Shafia Nazir 2018),)

٣ - رأس المال الثقافي: Cultural Capital

هو نوع خاص من رأس المال في نظرية رأس المال لبورديو. يشير إلى الأشياء غير المادية التي يحملها الناس ويتقاسمونها، والتي يمكن أن تكون بمثابة تمثيل رمزي للوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد. ويشير أيضاً إلى أسلوب الحياة، والأشياء الثقافية المكتسبة أو المستهلكة، والمهارات، والعادات، واللغة، والتعليم، والذوق، والأصل الاجتماعي، وله ثلاثة أشكال من الوجود: (١) الحالة المجسدة، والتي تعني التصرف المكتسب على مدار دورة الحياة. على سبيل المثال، يمكن تشكيل العادات السلوكية للفرد من خلال عملية تعليم الوالدين؛ (٢) الحالة

المؤسسية، مثل الشهادة الأكاديمية الرسمية؛ (٣) الحالة الموضوعية، والتي توجد في شكل أشياء ثقافية (مثل الكتب في المنزل). [Bourdieu, P, 1992] وبشكل عام، فإن الأشخاص الذين لديهم رأس مال ثقافي أكبر (مثل المهارات الثقافية والكفاءات اللفظية وغير اللفظية) سيشاركون في ممارسات أكثر فائدة متعلقة بالتنشئة الاجتماعية [Doblyte, S.2019] ، وفي هذا الصدد، قد يساعد رأس المال الثقافي في فهم الآلية التي تتطور بها ممارسات التنشئة الاجتماعية بشكل أفضل. (Peng Xu & Junfeng Jiang, (2020),)

٤ - رأس المال الرمزي: Symbolic Capital

يشير إلى (الهيبة، والشرف، والاهتمام، والشهرة، والاعتراف؛ (Bourdieu, P, 1992). وهو أهم أشكال رأس المال، حيث تُستخدم الرموز لإضفاء الشرعية على ملكية أشكال أخرى من رأس المال والعنف الرمزي ضد الطبقات الاجتماعية الدنيا. يمكن تحويل أشكال رأس المال جزئياً بحيث يمكن استخدامها بشكل أفضل في مجالات وسياقات اجتماعية مختلفة. يمكن أن يكون المجال أي بنية من العلاقات الاجتماعية التي تتضمن أفراداً أو مجموعات تتنافس على مناصب داخل هذا المجال (على سبيل المثال، التعليم، العمل، الفن، الاستهلاك، القانون، العلوم، الأسرة). يتم جمع رؤوس الأموال ونقلها كميّرات من قبل أفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية إلى الجيل التالي، ويمكن استخدامها لإنتاج أو إعادة إنتاج أنماط عدم المساواة والاستهلاك. Bourdieu, P, 1986، ويعبر رأس المال هذا عن نفسه من خلال الهابيتوس، أي الشخصية الفردية وطريقة التفكير وميول الفرد وتصورات. فهو، الذي يتشكل من أحداث وتصورات سابقة، ويؤثر على الممارسات والهياكل الحالية. ويتم تحديد الهابيتوس أيضاً من خلال استيعاب المعايير والقيم الموروثة من عائلة الفرد وفقاً للأنماط التي تم إنشاؤها في طبقة اجتماعية معينة. وينتج أنماطاً سلوكية معينة والمعايير أو الميول التي يقوم عليها هذا السلوك، والسمة الرئيسية للهابتوس هي حقيقة أن الأفراد غير واعين به إلى حد كبير. بالنسبة لأولئك الذين ينخرطون فيها، تبدو هذه الأنماط السلوكية طبيعية تماماً وبديهية. (Andrzej Klimczuk, 2014 ,)

وبناء على ما سبق فإن مفهوم رأس المال يشير إلى:

١ - أن رأس المال هو كل ما يملكه الشخص من أشياء مادية وغير مادية لها قيمتها ويمكن استخدامها أو تداولها في المواقف الاجتماعية، وله أشكال مختلفة منها الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي، والرمزي.

٢- يمكن تحويل أشكال رأس المال جزئياً بحيث يمكن استخدامها بشكل أفضل في مجالات وسياقات اجتماعية مختلفة، ويتم جمع رؤوس الأموال ونقلها كميّرات من قبل أفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية إلى الجيل التالي عن طريق التنشئة الاجتماعية.

٣- يعبر رأس المال عن نفسه من خلال الهابيتوس، أي الشخصية الفردية وطريقة التفكير وميول الفرد وتصورات. ويتشكل الهابيتوس من أحداث وتصورات سابقة، ويؤثر على الممارسات والهياكل الحالية. ويتم تحديد الهابيتوس من خلال استيعاب المعايير والقيم الموروثة من عائلة الفرد وفقاً للأنماط التي تم إنشاؤها في طبقة اجتماعية معينة.

التعريف الإجرائي لرأس المال: كل ما يملكه الشخص من أشياء مادية (الثروة المادية والأصول المالية) وغير مادية (العلاقات والشبكات الاجتماعية، أسلوب الحياة والأشياء الثقافية المكتسبة، والهيبة، والشرف، والاهتمام، والشهرة، والاعتراف) لها قيمتها ويمكن استخدامها أو تداولها في المواقف الاجتماعية.

ثانياً: مفهوم التنشئة الاجتماعية المتوازنة: (Balanced Socialization):

تحتل التنشئة الاجتماعية مكانة مركزية في النظرية الاجتماعية، حيث تعتبر العملية الأساسية للتفاعل الاجتماعي التي من خلالها يكتسب الناس السلوكيات الأساسية للمشاركة الفعالة في المجتمع. ومن تعريفات علماء الاجتماع للتنشئة الاجتماعية: تعريف دبليو أوجبورن "التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتعلم الفرد من خلالها التوافق مع معايير المجموعة". وماكيفر: التنشئة الاجتماعية هي "العملية التي من خلالها يقوم الكائن الاجتماعي بتطوير العلاقات والارتباط ببعضه البعض". (Saima Paul & Shafia Nazir, 2018) ويشرح بيتر ورسلي التنشئة الاجتماعية على أنها عملية "نقل الثقافة، وهي العملية التي يتعلم من خلالها الرجال قواعد وممارسات الفئات الاجتماعية". الأخضر: التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب بها الطفل محتوى ثقافي إلى جانب الذات والشخصية. كتب كيمبال يونغ: «التنشئة الاجتماعية تعني عملية إدخال الفرد في العالم الاجتماعي والثقافي؛ بجعله عضواً خاصاً في المجتمع وفئاته المختلفة وتهيئته لقبول أعراف وقيم ذلك المجتمع. والتنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم ثقافي يكتسب من خلالها الشخص الجديد المهارات والتعليم الضروريين للعب دور منتظم في النظام الاجتماعي. (Burhanettin KESKİN, 2005)

وقد أوجز أرنييت ما يعتقد أنها الأهداف الثلاثة للتنشئة الاجتماعية: • التحكم في الانفعالات وتنمية الضمير. • إعداد الدور والأداء، بما في ذلك الأدوار المهنية، وأدوار الجنسين، والأدوار

في مؤسسات مثل الزواج والأبوة. • زراعة مصادر المعنى، أو ما هو مهم، وذو قيمة ونحيا من أجله. (Judith Van Evra, 2006), • تتم التنشئة الاجتماعية بشكل رسمي وغير رسمي: الشكل الرسمي يتمثل في التعليم المباشر والتعليم في المدارس والكلية. وتتولى الأسرة التعليم غير الرسمي؛ ومع ذلك، فإن الأسرة هي المصدر الأساسي والأكثر تأثيراً في التعليم، حيث يتعلم الأطفال لغتهم وعاداتهم وأعرافهم وقيمهم في الأسرة. • التنشئة الاجتماعية هي عملية مستمرة وتدرجية وليست عملية مقيدة، فهي تستمر مدى الحياة. كما أنها نتاج التفاعل بين الكائن الحي وبيئته. وتختلف ممارسات التنشئة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر، ولكنها تتشابه بشكل عام بين أفراد المجتمع نفسه. وهذا ليس مفاجئاً نظراً لأن الأشخاص من نفس الثقافة والمجتمع من المرجح أن يشاركون القيم والتصورات الأساسية. (Rao, C.N. Shankar. 2013).

وتصبح التنشئة الاجتماعية متوازنة: عندما تلتزم ممارسات الأبوة والأمومة بالتزامات الدور الذي تحدده الثقافة للأسرة. ويتم تعلم متطلبات الدور هذه من خلال تجارب الوالدين الخاصة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية (Arnett, 1995). فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية للأطفال، من المهم أن ندرك أنه على الرغم من أن الثقافة لها تأثير كبير على ممارسات التنشئة الاجتماعية للأسرة، إلا أن الوالدين أو مقدمي الرعاية الأساسيين لهم التأثير الأقوى على الطفل. يمكن للوالدين تعديل التوقعات الثقافية المشتركة وفقاً لميولهم الشخصية. يتم تقديم التعزيزات الإيجابية للأطفال لأفعالهم الصحيحة ويتم تقديم التصحيحات عندما لا تتناسب أفعالهم مع القيم العائلية (Louisa N Amaechi, 2021). ومهارات الأبوة والأمومة هي مجموعة القدرات التي تسمح للأباء بمعالجة المهمة الحيوية المتمثلة في كونهم آباء بشكل تكيفي، وفقاً للاحتياجات التنموية والتعليمية للأطفال وبما يتماشى مع المعايير المقبولة في المجتمع، واغتنام الفرص ودعم أنظمة الأسرة. ((Cyrulnik, B. et al 2014). ويمارس الآباء والأمهات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على نمو الطفل الإيجابي. التأثيرات غير المباشرة أكثر دقة وأقل وضوحاً من التأثيرات المباشرة، ولكنها ربما لا تقل أهمية. يدفع الآباء بشكل غير مباشر أطفالهم نحو التطور الإيجابي بعدة طرق: يؤثر الآباء على بعضهم البعض، من خلال الدعم الزوجي والتواصل ويؤثر الآباء على أطفالهم من خلال تأثيرهم على بعضهم البعض وبالتالي فإن مواقف الآباء تجاه أنفسهم وأزواجهم تعدل من جودة تفاعلاتهم مع أطفالهم وبالتالي تتيح فرصة أطفالهم في التطور الإيجابي. وبالتالي، على الرغم من أن البعض يزعم أن "الآباء أقل أهمية مما تعتقد"، فإن الآباء يمارسون

بشكل واضح تأثيرات إيجابية مباشرة وغير مباشرة على أطفالهم. (MARC H. BORNSTEIN 2010)

وبناء على ما سبق فإن مفهوم التنشئة الاجتماعية المتوازنة يشير إلى:

١ - أهمية التزام الوالدين معاً بممارسات الأبوة والأمومة والتزامات الدور الذي تحدده الثقافة للأسرة.

٢ - تسمح مهارات الأبوة والأمومة لدى الآباء بمعالجة وتعديل التوقعات الثقافية المشتركة وفقاً للاحتياجات التنموية والتعليمية للأطفال وبما يتماشى مع المعايير المقبولة في المجتمع.

٣ - يمارس الآباء والأمهات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على نمو الطفل الإيجابي، ويؤثر الآباء على أطفالهم من خلال تأثيرهم على بعضهم البعض. وبالتالي فإن مواقف الآباء تجاه أنفسهم وأزواجهم تعدل من جودة تفاعلاتهم مع أطفالهم.

التعريف الإجرائي للتنشئة الاجتماعية المتوازنة: هي العملية التي ينعكس خلالها رأس المال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للوالدين أثناء التزامهم بممارسات الأمومة والأبوة، بما يتماشى مع المعايير المقبولة اجتماعياً، ودون أن يتخلى أي منهما عن دوره الذي حدده له المجتمع.

٧- الدراسات السابقة:

المحور الأول: دراسات تناولت أثر رأس المال الثقافي والاقتصادي (الطبقة) للوالدين على تنشئة الأبناء

بحث (Leah Sack b et al, 2020) ذخيرة (مخزون) الأم والأب من ممارسات التنشئة الاجتماعية العاطفية في مرحلة الطفولة المتوسطة، حددت هذه الدراسة ملامح استجابات الوالدين للتعبير عن المشاعر الإيجابية والسلبية للأطفال باستخدام تحليل الملف الشخصي الكامن، وفحصت الارتباطات الاجتماعية والثقافية والعائلية والوالدية والطفل لهذه الملفات الشخصية. أكمل آباء الأطفال (العدد = ٨٧٠) للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٢ عاماً مقاييس التقرير الذاتي لاستجاباتهم للتعبير العاطفي الإيجابي والسلبي للأطفال، والعرق، والدخل، والتعبير العائلي، وتنظيم عاطفة الوالدين والطفل، والأمراض النفسية. ظهرت أربعة ملفات تعريف للتنشئة الاجتماعية للعاطفة الأبوية: الوالد الذي يركز على التدريس والمشكلة، والوالد الداعم، والوالد المتوازن، والوالد المنخرط بشكل مفرط. اختلفت هذه الملامح بشكل كبير حسب الدخل والعرق والتعبير العائلي وعدم تنظيم عاطفة الوالدين والطفل وأعراض الأمراض النفسية. أبلغ أولياء

الأمر في الملفات الشخصية الداعمة والتعليمية والتي تركز على المشكلات عن تعزيز تنظيم عاطفة الطفل وتقليل أعراض الأمراض النفسية لدى الأطفال مقارنة بالآباء المتوازنين والمتفاعلين بشكل مفرط. تسلط النتائج الضوء على أهمية النظر في مجموعات من استجابات الوالدين لمجموعة واسعة من مشاعر الأطفال، والعلاقات الاجتماعية والثقافية والأسرية والوالدية والطفل لهذه الأنماط.

واتفقت معها دراسة (Yu Tang a, 2023) التي ناقشت آثار العلاقات بين الأم والأب على الكفاءة الاجتماعية والعاطفية للأطفال، استخدمت الدراسة نظرية التعلم الاجتماعي كإطار تحليلي. لذلك، تم اختيار ٨٠٢ طفلاً وأولياء أمورهم من ٥٤ فصلاً في ٢٧ مدرسة ما قبل المدرسة في الصين. أشارت النتائج إلى الآتي: (١) العلاقات بين الأم والأب تنبأ بشكل كبير وإيجابي بالكفاءة الاجتماعية والعاطفية. (٢) التعبير العاطفي الأبوي والارتباط بين الوالدين والطفل بشكل منفصل يتوسط بشكل كامل العلاقة بين العلاقات بين الأم والأب والكفاءة الاجتماعية والعاطفية. (٣) كان التعبير العاطفي الأبوي والارتباط بين الوالدين والطفل بمثابة وسطاء متسلسلين بين العلاقات بين الأم والأب والكفاءة الاجتماعية والعاطفية. ومن ثم، من المفترض أن يدرك الآباء أهمية العلاقات بين الأم والأب في تنمية الكفاءة الاجتماعية والعاطفية. وفي الوقت نفسه، يجب على الوالدين التعبير عن مشاعرهم بعقلانية في الأسرة. يجب عليهم أن يمنحوا أطفالهم الدعم والرفقة الفعالين لتكوين ارتباط عالي الجودة بين الوالدين والطفل، مما يؤثر في النهاية على تحسين الكفاءة الاجتماعية والعاطفية.

ناقش (Concetta Pastorelli et al 2015) الطبيعة المتبادلة بين التربية الإيجابية والسلوك الاجتماعي للأطفال في ثماني دول، وكيف يمكن لعمليات التنشئة الاجتماعية وخصائص الطفل أن تحفز أو تنمي أو تثبط ظهور وترسيخ السلوكيات الاجتماعية خلال مرحلة الطفولة المتأخرة. وذلك باستخدام تصميم طولي ثنائي الموجة. في هذه الدراسة، تم فحص العلاقات المتبادلة بين بُعدين مختلفين من التربية الإيجابية (جودة العلاقة بين الأم والطفل واستخدام الانضباط الإيجابي المتوازن) والسلوك الاجتماعي للأطفال في كولومبيا وإيطاليا والأردن وكينيا والفلبين والسويد وتايلاند والولايات المتحدة. وقدمت ثنائيات الأم والطفل (ن = ١١٠٥) بيانات على مدى عامين في موجتين (متوسط عمر الطفل في الموجة ١ = ٩.٣١ سنة، الانحراف المعياري = ٠.٧٣؛ ٥٠% إناث). وخلصت النتائج إلى ظهور نموذج للعلاقات المتبادلة بين أبعاد التربية، ولكن ليس بين التربية والسلوك الاجتماعي للأطفال، وأظهر الأطفال

الذين لديهم مستويات أعلى من السلوك الاجتماعي في سن التاسعة مستويات أعلى من جودة العلاقة بين الأم والطفل في العام التالي. كما أسفرت النتائج عن علاقات مماثلة عبر البلدان، مما يدل على أن كون الطفل اجتماعيا في أواخر مرحلة الطفولة يساهم إلى حد ما في تعزيز العلاقة بين الأم والطفل التي تتسم بالرعاية والمشاركة في البلدان التي تختلف على نطاق واسع في الملامح الاجتماعية والديموغرافية والخصائص النفسية.

تناولت دراسة (Inge Axpe, et al 2019) أنماط التنشئة الاجتماعية الأبوية: مساهمة التأثير/التواصل الأبوي والأمومي في أسلوب التنشئة الاجتماعية الأسرية. الهدف من هذه الدراسة ذو شقين: (أ) تحديد الدرجة العامة للتأثير/التواصل الأسري والصرامة من خلال فحص الجمع بين البعدين الكلاسيكيين لأسلوب الأم في التربية: التأثير/التواصل والصرامة، و(ب) لتحليل تأثير كلا الوالدين وصراتهما على نمط الأسرة، وبالتالي استكشاف المساهمة المحددة التي يقدمها كل من الوالدين النمط والحجم. كان المشاركون ١١٩٠ طالبًا إسبانيًا، ٤٧.١% أولاد و ٥٢.٣% إناث (الذكور = ١٤.٦٨؛ الانحراف المعياري = ١.٧٦). تم استخدام مقياس التأثير (EA-H) ومقياس القواعد والمتطلبات (ENE-H). تكشف النتائج أنه ليس أسلوب الأب والأم في تربية الأبناء مجتمعين، بل مزيج من تأثير/تواصل الأم والأب، وصرامة الأم والأب هو الذي يولد تصورًا للتأثير العائلي وآخر للصرامة العائلية. كما أشارت النتائج إلى أن وزن كلا البعدين يختلف باختلاف جنس الوالدين، حيث تلعب أبعاد الأم دورا أكثر أهمية في أسلوب التنشئة الاجتماعية الأسرية.

اختبر (Kiley Hurst, et al 2023) كيف حال الولايات المتحدة كيف يربي الأهل أبناءهم هذه الأيام، وكيف يمكن مقارنة أسلوبهم مع الطريقة التي رباهم بها آباؤهم؟ حيث سأل مركز بيو للأبحاث أكثر من ٣٧٠٠ أب وأم في جميع أنحاء البلاد: مقارنة بالطريقة التي نشأتم بها، هل تحاولون تربية أطفالكم بطريقة مماثلة أم بطريقة مختلفة؟ رسم يوضح كيف يقول الآباء إنهم يقومون بتربية أطفالهم بشكل مشابه أو مختلف عن تربيتهم، وإذا كان الأمر كذلك، فبأي طريقة من بين خمسة مواضيع: القيم والدين، والسلوك والانضباط، والحب والعلاقة، والتعليم، والحرية والاستقلالية. قال الآباء إنهم يقومون بتربية أطفالهم بنفس الطريقة التي نشأوا بها (٤٣٪) ويقولون إنهم يحاولون اتباع نهج مختلف (٤٤٪). يقول حوالي واحد من كل عشرة آباء (١٢٪) إنهم لا يحاولون تربية أطفالهم بطريقة مماثلة أو مختلفة عن الطريقة التي نشأوا بها.

وعن دور الأب تحديداً في التثنية الاجتماعية توجد عدة دراسات: الدراسة الأولى: (دراسة Scott)، (Behson & Nathan Robbins 2016) التي تناولت تأثيرات الأبوة المتضمنة على العائلات، وكيف يمكن دعم الآباء في مكان العمل والمنزل: هناك أبحاث غزيرة تدعم فكرة أن الأبوة المتضمنة أمر بالغ الأهمية لتنمية أسر صحية تعمل بشكل جيد. في هذه الورقة، تم مراجعة البحث التجريبي حول: (أ) آثار الأبوة المنخرطة على رفاهية الأطفال والنساء والأسر، (ب) التنبؤات والعوائق التي تعترض مشاركة الأب، (ج) مدى دعم الأسرة العامة. وتم التوصل إلى أنه يمكن للسياسة القائمة على أصحاب العمل أن تدعم الآباء بشكل أفضل حتى يتمكنوا من النجاح في مكان العمل وفي أسرهم. بينما بحثت الدراسة الثانية: Karen Henwood and Joanne Procter (2003) في استجابات الرجال للتحويلات الاجتماعية والثقافية المعاصرة في الذكورة والأبوة، والتوقعات المنقحة منهم كأباء. تم وصف أربعة وجهات نظر ثقافية وأكاديمية حول "الأبوة الجديدة": أجنحة التحول النفسي والاجتماعي التقدمية، ومحاولات إعادة القيم العائلية التقليدية، ومزيج من النقاول ومقاومة التغيير في علاقة الرجال والآباء بالنظام الجنساني، وانتقاد الأبوة الجديدة. تم إجراء تحليل نوعي للمقابلات التي أجريت مع عينة غير متجانسة مكونة من ٣٠ رجلاً تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ عاماً في نورفولك. رحب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأغلبية ساحقة بالفرص التي يوفرها لهم نموذج الأبوة الجديد ودعموا التحول الثقافي الملحوظ نحو مشاركة الرجال والآباء في الحياة الأسرية بدلاً من الانفصال عنها. ولكن تم الإبلاغ أيضاً عن ثلاثة مجالات للتوتر وصعوبة العيش بشكل مثالي: توفير المال والرعاية؛ تقدير الذات والاستقلالية؛ والتفاوض بشأن العدالة والإنصاف واتخاذ القرار (للآباء الذين أرادوا المشاركة الكاملة في رعاية الأطفال بدلاً من المساعدة). نستنتج أنه لا منظور "الذكورة المهيمنة" ولا منظور "الرجال كجزء من الأسرة" يستنفذ خيارات قراءة الإشباع والتوترات المقدمة في روايات الرجال عن عيش الأبوة المعاصرة. إن الحجج المؤيدة لمزيد من التوازن في تقدير مشاكل ومزايا الأبوة الجديدة، أو أن الرجال بحاجة إلى الخضوع لتغييرات أكبر، تفشل أيضاً في تقديم نقاط ختامية. وناقشت الدراسة الثالثة: (Ratajczak, Łukasz P 2023) تغيير نموذج الأبوة نحو الموازنة بين الأدوار الأبوية وبناء التوازن بين الحياة المهنية والأسرية: إن موضوع التأملات النظرية والتحليل التجريبي هو التغيير داخل أحد الأدوار الاجتماعية الرئيسية التي يلعبها الرجل: وهو دور الأب. ومن العناصر الأساسية في هذه التحويلات نزع التقليد عن نموذج الأبوة والأسرة، المرتبط بالابتعاد عن النظام الأبوي وتحرر المرأة والرجل من أدوارهما الاجتماعية التقليدية.

ويساعد مثل هذا التغيير في التوفيق بين الأدوار المهنية والأسرية، ويحسن الوضع المهني للأمهات، ويعود بالنفع على الطفل الذي يكتسب أبا - ولياً حنوناً، وشريكاً، وصديقاً بدلاً من الأب الصارم الغائب. أجريت الدراسة في شكل مسح عبر الإنترنت بين طلاب التربية فيما يتعلق بنموذج الأسرة المفضل لديهم والأبوة ورعاية الأطفال. شارك في الدراسة التجريبية ٦٩ طالباً، معظمهم من النساء (٨٩.٩%). أشارت الأغلبية (٧١%) إلى نموذج الشراكة، فيما اختار ٢٥% النموذج المختلط، وأشار شخص واحد فقط إلى النموذج التقليدي، ولم يتم أحد باختيار النموذج التقليدي المعكوس. ويتوقع أكثر من ٩٠% من المشاركين مشاركة متساوية للآباء في رعاية الأطفال، بينما يرى ١٠% منهم دور "المساعدين". وتوقع غالبية المشاركين أن يشارك الرجال بانتظام في الأعمال المنزلية والأعمال في الفناء. يعتقد ما يقرب من نصف المشاركين (العدد = ٢٨) أن العمل المهني للأم يؤثر بشكل إيجابي على نمو الطفل؛ $N = 12$ يعتقدون أن له تأثير سلبي، و $N = 10$ أفراد يعتقدون أنه غير مبال. وفيما يتعلق بعمل الأب، كانت القيم متشابهة (١٠، ١١، ٣٠).

المحور الثاني: دراسات تناولت أثر رأس المال الثقافي والاقتصادي (الطبقة)

للوالدين على تعليم الأبناء

ناقش (Shuo Yu a, et al. 2022) تأثير رأس المال الثقافي الأسري على التحصيل الأكاديمي لطلاب المدارس الإعدادية. واستخدم نظرية الممارسة لبيير برديو لقياس تأثير رأس المال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وبناءً على تحليل الإنحدار وتحليل التأثير المتوسطي، وجدت الدراسة أن رأس المال الثقافي المؤسسي والمجسم للأسرة له تأثير إيجابي على التحصيل الأكاديمي لطلاب المدارس الإعدادية. وتلعب مشاركة الوالدين دور الوسيط في رأس المال الثقافي المؤسسي للأسرة. ولا يمكن تحسين التحصيل الأكاديمي لطلاب المدارس الإعدادية فقط من خلال زيادة رأس المال الثقافي للأسرة، ولكن أيضاً من خلال تعزيز دعم الوالدين للمشاركة الأكاديمية، ورفع التوقعات التعليمية لتنمية الطلاب، وتنمية مواقف التعلم الجيدة لدى الطلاب. واتفقت معه دراسة (Farah Riaz 2010) عن رأس المال الثقافي للآباء وأثره على الأداء الأكاديمي للأطفال؛ أجريت الدراسة على مقطعية في المناطق الريفية والحضرية في منطقة فيصل آباد ولاهور بباكستان. تم أخذ عينة عشوائية من ٦٠٠ طالب لتقييم أهداف البحث. واستنتجت الدراسة أن تعليم الأم، واهتمام الوالدين بالأنشطة الأكاديمية لأطفالهم، وأنشطة القراءة لكل من الوالدين والأطفال ذات أهمية كبيرة في تفسير الأداء الأكاديمي للأطفال. واقترحت

الدراسة التركيز على تعليم الإناث على المستوى الحكومي. وضرورة إطلاق حملات إعلامية لتحفيز أولياء الأمور على الاهتمام بتعليم أبنائهم. وتوصي الحكومة أيضاً بالتركيز على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة حتى يمكن تعلم المتطلبات الأساسية للمدارس وملء الاختلاف الثقافي بين بيئة المنزل والمدرسة.

بحثت دراسة (Jonathan Lilliedahl 2021) الطبقة ورأس المال والثقافة المدرسية: مشاركة أولياء الأمور في المدارس العامة الحضرية، مع التركيز على كيفية دعم الآباء في الشبكات المنظمة التي تركز على المدرسة، والتنقل والتفاوض من مواقعهم الاجتماعية المختلفة. وفرت دراسة الحالة نظرة ثاقبة لاستراتيجيات وسلوكيات الوالدين في الممارسات المتوسطة بين التثنية الاجتماعية المدرسية والأنشطة اللامنهجية التي تديرها جمعيات أولياء الأمور إلى حد كبير. اعتمدت الورقة على بيانات مستقاة من مقابلات جماعية مركزة متعمقة مع أعضاء جمعيات أولياء الأمور في المدارس المتنوعة اجتماعياً وثقافياً وتاريخياً. توضح النتائج أن أساليب أولياء الأمور في التعليم المتخصص وطرق مشاركتهم تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية والموارد والثقافة المدرسية. هناك اختلافات طبقية في استراتيجيات الوالدين وطريقة استخدام رأس مالهم الرمزي الجماعي في التفاوض على السياسات. بينما هدفت دراسة (Yousefi, M. K., Sepehrnia, R., & Ghahroudi, N. M. 2018) معرفة دور رأس المال الثقافي المتجسد لدى الوالدين في عادات أطفالهم الدراسية؛ وللقيام بذلك تم اختيار تصميم الدراسة ليكون دراسة مسحية. شمل مجتمع الدراسة ١٢٠٠ من أولياء أمور طلاب المدارس الابتدائية الذين يعيشون في منطقة طهران الأولى. ونظراً لمحدودية الدراسة، تم استخدام صيغة كوكران وتم اختيار ٢٩١ فرداً. تم استخدام العينة العشوائية وتوزيع الاستبيان على المشاركين لجمع المعلومات النظرية، وبناء على المعلومات التي تم الحصول عليها فقد تم دعم جميع الفرضيات وتجسد رأس المال الثقافي لدى الوالدين وكان لجوانبه المختلفة آثار إيجابية على العادات الدراسية لدى الأبناء. فإن الآباء المتعلمين لديهم معرفة أعلى بالقضايا التعليمية مما يؤدي إلى سلوكيات مناسبة من قبل أطفالهم إذا كانت سلوكياتهم مناسبة.

واختبر (Gek Ling Claire Tan & Zheng Fang, 2023) رأس المال الاجتماعي والثقافي للأسرة: تحليل التأثيرات على النتائج التعليمية للمراهقين في الصين، ملخص باستخدام عينة مكونة من ١١٣١٣ طالباً في الصفين السابع والتاسع من مسح لجنة التعليم في الصين، تبحث هذه الدراسة في آثار رأس المال الاجتماعي والثقافي للأسرة على النتائج التعليمية

للمراهقين في مجالات الجهد الأكاديمي والطموح التعليمي والإنجاز الأكاديمي. أظهرت النتائج أن رأس المال الاجتماعي والثقافي للأسرة كان لهما علاقة إيجابية كبيرة مع التطلعات التعليمية للمراهقين. ومع ذلك، كان لرأس المال الثقافي العائلي فقط ارتباط إيجابي كبير بالجهد الأكاديمي، في حين أظهر رأس المال الاجتماعي العائلي ارتباطاً سلبياً غير مهم، وكان لكلا شكلي رأس المال العائلي ارتباطات سلبية كبيرة بالتحصيل الأكاديمي.

المحور الثالث: دراسات تناولت تأثير رأس المال الاجتماعي للوالدين على المساواة بين الجنسين من الأبناء

ناقش (Most. Mosnat Farzana1 Marufa Rahman 2022) آثار الأبوة والأمومة على التنشئة الاجتماعية للأطفال بين الجنسين: دراسة في مقاطعة جايباندا، بنغلاديش: "تساعد الحياة الأسرية المستقرة مع الوالدين في نمو الطفل المعرفي والعاطفي والاجتماعي. كما أنها تشجع الأطفال على المشاركة في الأنشطة المفيدة اجتماعياً. كشف البحث أنه في حين أن السياق الأكبر له تأثير على تنمية الوعي بالنوع الاجتماعي، فإن الأسرة، وخاصة الوالدين، هي المصدر الأقدم والأكثر أهمية للمعرفة للأطفال. وعادة ما يتم تعزيز القوالب النمطية بين الجنسين بين الأطفال من خلال سلوك الوالدين.

اختبر (Yifei Li & Jie Zhang, 2024) تأثير الوالدين على وعي الأطفال بالمساواة بين الجنسين: هدفت هذه الدراسة إلى فهم وعي المساواة بين الجنسين بين الأطفال في سن المدرسة في الصين والعوامل المؤثرة عليها باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية لاستكشاف المسارات والشدة والاختلافات الجماعية بين هذه العوامل. تم إجراء مسح مقطعي باستخدام عينة عشوائية طبقية كاملة من طلاب المدارس الابتدائية في الصفوف من ١ إلى ٦ وأولياء أمورهم الذين استوفوا معايير الشمول والاستبعاد. تم جمع ١٣١٢ استبياناً صالحاً من إجمالي ١٥٠٠ طفل في سن المدرسة. النتائج: كان لدى الأطفال في سن المدرسة أدنى مستوى للوعي بالمساواة بين الجنسين في مجال المهنة ووعي أعلى نسبياً في مجالات الأسرة والمدرسة. كان لعمر الأطفال، والجنس، ودور الجنس، والعلاقة بين الوالدين والطفل، والعلاقة بين المعلم والطالب، ووعي الوالدين بالمساواة بين الجنسين آثار تنبؤية على وعي الأطفال بالمساواة بين الجنسين. الخلاصة: في عملية التعليم، يجب على الآباء والمعلمين محاولة تحسين وعيهم بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز العلاقات الوثيقة مع الأطفال، واعتماد أساليب التعليم المناسبة وفقاً لخصائص المجموعات المختلفة من الأطفال.

اختبرت دراسة (Sangili Krishna, et al 2024) الأبوة والأمومة بين الجنسين وموقف دور الجنسين بين الأطفال؛ بحثت الدراسة في كيفية تأثير أفكار وأفعال الوالدين المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مواقف أطفالهم حول أدوار الجنسين. وتناولت الصور النمطية الجنسانية التي يحملها الأطفال حول مفاهيم مختلفة مثل المهنة والمظهر واللعب والمسؤوليات، وكيف ساهمت الأسرة في تطورهم. تم جمع البيانات من عشرة مشاركين (تتراوح أعمارهم بين ٤ و ٦ سنوات) من منطقة كوزيكود، ولاية كيرالا، الهند، باستخدام مقابلة شبه منظمة. وجدت الدراسة أن الأطفال لديهم وجهة نظر ثابتة بشأن جميع العوامل التي تم فحصها، وأن الأطفال يتخذون قرارات ومواقف وتصورات نمطية منذ سن مبكرة جدًا. لقد وجد أن تمثيل الأدوار وتعزيز السلوكيات المتميزة بين الجنسين هما الطريقتان اللتان يؤثر من خلالهما الآباء والأسر على نمو الأطفال بين الجنسين. أظهرت الدراسة أن أنواعًا معينة من التعرضات من الأسرة تؤثر على تعلم الأطفال لأدوار الجنسين التقليدية. وأنه يجب على المجتمع صياغة سياق أكثر إنصافًا بين الجنسين يحافظ على التطور النفسي والاجتماعي والمهني للأطفال في المستقبل.

بحث (Campbell Leaper , 2014) التنشئة الاجتماعية للوالدين بشأن النوع الاجتماعي عند الأطفال، يقدم الآباء للأطفال دروسهم الأولى حول الجنس. تشمل الطرق المحتملة التي قد يؤثر بها الآباء على نمو الأطفال الجنسي، تمثيل الأدوار وتشجيع السلوكيات والأنشطة المختلفة لدى الأبناء والبنات. ومع زيادة المساواة بين الجنسين في العديد من الثقافات خلال العقود العديدة الماضية، كانت هناك زيادة مقابلة في تأييد البالغين لمواقف المساواة بين الجنسين. يوجد الآن المزيد من التباين بين الآباء حيث يحمل البعض توقعات تقليدية والبعض الآخر يعبر عن توقعات المساواة لبناتهم وأبنائهم. قد يدعم بعض الآباء وجهات النظر المساواتية حول بعض المجالات (مثل المهن) لكنهم يظلون أكثر تقليدية بشأن المجالات الأخرى (على سبيل المثال، الأدوار العائلية). وأخيرًا، يميل الوالدان (وخاصة الآباء) إلى أن يكونوا أكثر صرامة في توقعاتهم للأبناء مقارنة بالبنات.

اختبرت (Erin Stern et al 2023) الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج الأبوة والأمومة في بوليفيا لمنع العنف الأسري، وتعزيز المساواة بين الجنسين في الأسرة. كما هدفت لتقديم رؤى إضافية لتقييم تجريبي لهذا البرنامج، والذي وجد تأثيرًا محدودًا على الأهداف المقصودة، بما في ذلك الحد من العنف ضد الأطفال والنساء ومواقف أكثر إنصافًا بين الجنسين من الآباء. تم إجراء ستة وثلاثين مقابلة نوعية وست جماعات بؤرية مع الرجال والنساء الذين حضروا البرنامج،

وميسري البرنامج. تم تحليل النتائج بشكل موضوعي وتنظيمها حول النجاحات والتحديات الرئيسية للبرنامج بما في ذلك الدوافع والقدرة على التعامل معه، وفرص العمليات الداعمة القائمة على المجموعة، ومعالجة الأعراف الاجتماعية والجنسانية المهيمنة، والتعلم وتطبيق المهارات كمنصة لتغيير السلوكيات.

المحور الرابع: دراسات تناولت تأثير السياق الاجتماعي لتثنية الوالدين على اختيارات ابنائهم الزوجية:

اختبر (Milan Bouchet-Valat 2021) مواقف الوالدين تجاه اختيار شريك أبنائهم: قرن من التغيير، لقد انخفض تأثير الأسرة على اختيار شريك الأطفال منذ بداية القرن العشرين في فرنسا، مما أدى أولاً إلى خلافات أبوية متكررة ممتدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٧٠. وبعد ذلك ارتفعت نسبة الزواج عن حب، وأصبح الانجذاب المتبادل له الأسبقية على الوضع الاجتماعي. وتوسعت عمليات البحث عن الشركاء خارج نطاق الحي والعائلة، وأصبح الآباء متسامحين بشكل متزايد مع الشركاء من خلفيات اجتماعية أخرى. ومن خلال تحليل ثلاثة استطلاعات رأي أجريت على مدار الستين عامًا الماضية، تبين صعود زيجات الحب وتوسيع عمليات البحث عن الشركاء على حساب المباريات التي تشرف عليها الأسرة. في حين أصبح الآباء أكثر تسامحاً مع اختيار أبنائهم لشريك مما كانوا عليه قبل خمسين عاماً، فإن موقفهم الأكثر ليبرالية يأتي بعد فترة طويلة من التوتر المتصاعد الذي بلغ ذروته في عام ١٩٦٨ تقريباً. ومنذ ذلك الحين، زادت حرية التعبير الفردية داخل الأسرة بشكل كبير، مع تسارع الاتجاه منذ الستينيات والسبعينيات. باختصار، ربما كان الشباب الذين تزوجوا عن حب ضد رغبة والديهم في الفترة الأولى (١٩١٩-١٩٧٠) أكثر تسامحاً مع رغبات أبنائهم عندما أصبحوا هم أنفسهم آباءً في الفترة الثانية (١٩٧٠-٢٠١٤).

ناقش (Corinne Reczek, Hui Liu 2010) كيف تؤثر العلاقات مع الوالدين على الجودة الزوجية للأطفال البالغين. تساءل أيضاً عما إذا كانت تأثيرات الوالدين على الجودة الزوجية للأطفال البالغين تعتمد على جنس الطفل البالغ وعمره ومدة زواجه وتجارب العائلة في مرحلة الطفولة. أشار تحليل منحنى النمو للبيانات الوطنية الطولية (حياة الأمريكيين المتغيرة) إلى أن العلاقات مع الآباء (ن = ٣٣٦) والأمهات (ن = ٥٢٠) أثرت بشكل مختلف على الجودة الزوجية للأطفال البالغين مع مرور الوقت. تشير النتائج إلى أن تأثيرات العلاقة بين

الوالدين والطفل البالغ على زواج الأطفال البالغين تعتمد على العمر ومدة الزواج ومستويات التوتر الأسري التي تعاني منها في مرحلة الطفولة.

تناول (Qinyi Tan 2023) تأثير الوالدين على القرار الزواجي للأطفال: دراسة حالة الصين، تتفاهم مشكلة انخفاض معدل الزواج في الصين في الوقت الحاضر. وصلت إلى أدنى معدل زواج قدره ٥٥.٨% في عام ٢٠٢١. ومن الدراسات السابقة، وجد أن انخفاض معدل الزواج ناجم عن عوامل تشمل المستوى الاقتصادي، والتحرر الاجتماعي، ومستوى التعليم. ومع ذلك، فإن الأسرة، باعتبارها عاملاً مهماً في هذه القضية خاصة في مجتمع مثل الصين، نادراً ما يتم ذكرها. في هذه الورقة، يتم إجراء دراسة حول كيفية تأثير الظروف الخارجية للوالدين على موقف أطفالهم تجاه علاقة الزواج وكيف تؤثر مواقف الوالدين تجاه علاقة الزواج على خيارات زواج أطفالهم بشكل غير مباشر بناءً على مجموعة بيانات مسح لوحة الأسرة الصينية (CFPS). تم التحقيق في تأثيرات الحالة الاجتماعية للوالدين، ومستوى تعليم الوالدين والدعم المالي للوالدين على سن الزواج المتوقع للأطفال وحالة الزواج الفعلية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدام الأسلوب الوصفي وأداة الإستبيان في جمع البيانات بينما اختلفت في الآتي:

١- محاولة تقديم رؤية شاملة للارتباطات المتشابهة بين رأس المال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأسرة والسياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين من ناحية وممارسات التنشئة الاجتماعية، وتعليم الأبناء والمساواة بينهم ومشاركتهم في اختياراتهم الزوجية من ناحية أخرى. ويتم تحقيق ذلك من خلال اعتماد تقييم منظم للارتباطات بين أشكال رأس المال العائلي مع الخصائص الاجتماعية والديموغرافية المختلفة والسياقات التي تتم فيها مواقف وممارسات عملية التنشئة، وكانت الدراسات السابقة تميل إلى فحص هذه الأمور بشكل منفصل.

٢- اختلفت الدراسة الحالية عن سابقتها بالاستعانة بالمفاهيم النظرية لرأس المال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأسرة في ضوء نظرية الممارسة لبيير برديو متفقة في ذلك مع دراسة واحدة هي دراسة (Shuo Yu a, et al.(2022) بينما ركزت باقي الدراسات على نظرية التعلم أو التفاعل الرمزي.

- ٣- كما تختلف عن الأدبيات الموجودة أنها تستبعد أبعاد بنية الأسرة وعدد الأشقاء كعنصر من عناصر رأس المال الاجتماعي للأسرة، وتركز على المجال الاجتماعي العام للأسرة كرأس المال الاقتصادي والثقافي والطبقي والسياق الاجتماعي في علاقتهم بممارسات التنشئة الاجتماعية وكيف تتوسط المشاركة الوالدية هذه العلاقة.
- ٤- وأخيراً، بينما تم تكريس الكثير من التركيز في الدراسات السابقة لتقييم آثار رأس المال الاجتماعي أو رأس المال الثقافي على التحصيل الأكاديمي بينما لم تركز إلا القليل من الدراسات على تأثير مشاركة الوالدين على أنماط التنشئة والمساواة بين الجنسين والاختيار الزواجي وهو ما أعارته هذه الدراسة مزيداً من الإهتمام إلى جانب دراسة أساليب التنشئة الوالدية أيضاً.
- ٥- لم تقم أي من الدراسات المذكورة أعلاه بالجمع بين تأثير الممارسات المشتركة للوالدين بتحليل المساهمة التي يقدمها كلا الوالدين معاً مع بعض المتغيرات، والمساهمة التي يقدمها كل والد على حدة مع متغيرات أخرى وهذا ما تقوم به الدراسة الحالية حيث تدرس أثر ممارسات الوالدين معاً مع متغير أنماط التنشئة والمساواة بين الجنسين، وأثر كل والد على حدة مع متغير اختيار نوع التعليم والاختيار الزواجي للأبناء.
- ٨- النظرية المفسرة لموضوع الدراسة:

نظرية رأس المال لبيريورديو: Bourdieu's theory of Capital

بحلول أواخر الثمانينيات، أصبح عالم الاجتماع الفرنسي بيريورديو (١٩٣٠-٢٠٠٢) أحد علماء الاجتماع الأكثر استشهاداً به في الولايات المتحدة. وبخاصة نظريته حول الممارسة الاجتماعية التي حاول من خلالها حل التعارض بين البنيوية والذاتية: حيث يؤكد بوريديو أن التعارض بين البنيوية والذاتية هو انقسام زائف يعيق فهمنا للعالم الاجتماعي. ويشير إلى أنه: "من بين جميع التعارضات التي تقسم العلوم الاجتماعية بشكل مصطنع، فإن أكثرها جوهرية وأكثرها تدميراً، هو ذلك الذي يقع بين الذاتية والموضوعية" (بوريديو، ١٩٩٠). ويقترح أن الفاعلية الإنسانية والهياكل الاجتماعية الموضوعية موجودة في علاقة ديناميكية ومتراصة (بوريديو، ١٩٧٧ و ١٩٩٠). إذا فهمنا بهذه الطريقة، فإن الناس قادرون على التفكير والاختيار والتصرف بفضل قدرتهم البشرية على إدراك أنفسهم فيما يتعلق بالأشخاص والمؤسسات الأخرى في العالم الاجتماعي (مثل أنظمة التعليم أو الديانات الراسخة أو المنظمات الرياضية، على سبيل المثال). ومع ذلك، فإن هذه القدرة على تقرير المصير موجودة ضمن حدود معينة تحددها

الممارسات والهياكل المشتركة للعالم الاجتماعي. أي أن الذات الفاعلة تتمثل الشروط الموضوعية؛ هذا التمثل الذي أطلق عليه بورديو مصطلح الهابيتوس. وكيف تؤثر هذه الذات في تلك الشروط (مصطلح الحقل) بحيث تصبح الممارسة هي نتاج تفاعل الهابيتوس والمجال. ولأن الممارسة نشاط إنساني يقوم به فاعل يمتلك قدرة علي صنع الاختلاف وهو في ذلك فاعل نشط ومجتهد استطاع أن يكتسب خبرات متراكمة من خلال عملية التنشئة والتعلم تمكنه من ممارسة الأفعال في إطار بنية محددة فهذه الخبرات يسميها بورديو برأس المال النوعي وفي محاولة لكشف العلاقة بين الذاتي والموضوعي يسعى بورديو إلي تفكيك البناء الاجتماعي إلي مجموعة من المجالات كالمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكل مجال يحتاج إلي رأس مال نوعي مختلف والمتفاعلون داخل كل مجال يتفاوتون في ملكية رأس المال النوعي طبقاً لتفاوت الاستعدادات وبالتالي فإن علاقات القوة داخل المجال التي تحدد حيازة المكانة داخله ترتبط بهابيتوس الأفراد. (Bourdieu, 1992)

مفاهيم النظرية:

أ-الهابيتوس: Habitus

يقترح بورديو أنه من خلال تجارب الحياة اليومية (وخاصة التجارب التكوينية في السنوات الأولى) يتبنى الأفراد دون وعي الأنماط والأعراف الاجتماعية التي تحيط بهم. تصبح المفاهيم حول ما هو "صحيح" ومناسب أنماطاً غريزية للفكر والسلوك. يشير بورديو إلى هذه الميول الغريزية تجاه سلوكيات معينة باسم الهابيتوس. فالهابيتوس هو مجموعة الاستعدادات التي يترتب عليها الفرد ويكتسبها أيضاً، وهو نسق يعمل وفق آليات معقدة تكون حدود النسق وتشكله في استقلالية عن محيطه وتعبير عن نفسها في شكل ممارسات تعلن هوية الفاعل وانتمائه الاجتماعي. فالهابيتوس إذن هو نسق الاستعدادات التي تمكن الفاعل الاجتماعي في حقل معين بشكل لا واعي وهو مصدر التكيف والاندماج في التفاعلات التي تجري في هذا الحقل. وهو يتحدد من خلال أعمال الفاعلين عبر التاريخ الماضي، وشحن الفرد الجديد بتلك الاستعدادات. (بورديو ١٩٩٨) وتنقسم التعريفات التي قدمها بورديو لهذا المفهوم إلى نمطين: يعرض الأول مكونات الهابيتوس وبنية الداخلية، ويعرض الثاني من خلال توضيح وظيفته ودوره. فيشير النمط الأول إلى أن الهابيتوس يتكون من الميول والتصورات والإدراكات ورؤية العالم أو مبادئ التصنيف. وفي مواضع أخرى يقصر الهابيتوس على أنه الميول Dispositions. بينما في النمط الثاني، فإن الهابيتوس هو المبدأ الذي يولد وينتج الممارسات

التي تميل لإعادة إنتاج الشروط الموضوعية، التي كانت ملازمة لإنتاج الهابيتوس نفسه. (صفوت سهير (٢٠٢١).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهابيتوس هو فردي وجماعي. يطور كل فرد ميوله الغريزية الخاصة به، ولكن في الوقت نفسه، ستتشترك مجموعات من الأشخاص من نفس البيئة الاجتماعية أو بيئة اجتماعية مماثلة في هابيتوس جماعي مماثل، وسوف يتشاركون ما يسميه بورديو المعتقدات الثقافية الأساسية غير المدروسة. وهو ما يفسر لنا كيفية تطور الممارسات الثقافية؛ وبمرور الوقت، تصبح القيم والمواقف والسلوكيات متأصلة في أنماط تفكير الأفراد وأفعالهم. وهكذا تظهر العادة التي تشير إلى "القيم والتصرفات المكتسبة من تاريخنا الثقافي والتي تبقى معنا بشكل عام عبر السياقات" تظهر في كل جانب من جوانب حياة الفرد؛ العلاقات الشخصية، وتوقعات الحياة واختياراتها، والسياسة، والدين، والكلام، والمشية، وطرق ارتداء الملابس، والأسماء التي نطلقها على أطفالنا وغيرها.. كلها تتبع من الهابيتوس وتعكسه. (بورديو ١٩٨٩)

ب-الحقل: Field

هو أحد المفاهيم الأساسية التي استخدمها بورديو في نظريته، والحقل هو المكان الذي يوجد فيه الفاعلون ومواقعهم الاجتماعية. فهو عالم اجتماعي متكامل العناصر، يمتلك من الموصفات تلك التي يمتلكها أي عالم اجتماعي آخر كالسلطة وعلاقات القوة والتنافس ورأس المال. ويستخدم مفهوم المجال لفهم الصراعات في الحياة الاجتماعية. فهو دائرة للتفاعلات والصراعات الاجتماعية، والغرض من الصراع الهيمنة التي تتحدد بمقدار امتلاك كل فاعل لرأس المال النوعي الخاص بالمجال، ويتعدد رأس المال بتعدد الحقول أو المجالات (Bourdieu, 1985) وموقع كل فاعل في المجال هو نتيجة للتفاعل بين القواعد المحددة للمجال، وطبيعة الفاعل ورأس ماله (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي). وتتفاعل الحقول مع بعضها البعض فلا يوجد حقل واحد للتفاعل، والحقول هرمية: معظمها تابع للمجال الأكبر المتمثل في السلطة والعلاقات الطبقيّة. بدلاً من حصر تحليله للعلاقات الاجتماعية والتغيير في الفاعلية الطوعية أو بشكل صارم من حيث المفهوم البنوي للطبقة، يستخدم بورديو مفهوم الجسر بين الفاعلية وبنية المجال: أي ساحة اجتماعية مكانية تاريخية غير متجانسة يناور فيها الناس ويكافحون سعياً وراء الموارد المرغوبة.

والحقل عند بيبير بورديو ليس مجرد تمثّل ذاتي أو بناء نظري للعالم، بل على العكس له وجود واقعي مادي، تعكس صورته المؤسسات التي تعبر عنه وتحدد كيانه، لكن ليس بعيدا عن مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يُعتبرون بمثابة عملاء قبلوا استثمار ذواتهم وإمكاناتهم المادية والمعنوية داخل حقل معين، بل أكثر من ذلك سمحوا لأنفسهم أن يتعرضوا لشتى أنواع المنافسة والصراع لكن ليس بصورة مادية بل بصورة رمزية. (Bourdieu, 1992)

ويتصور بورديو أن هناك خصائص عامة لكل المجالات، يسميها قوانين المجالات، وهي:

١- أن المجالات تتشكل حول علاقة القوة بين العناصر الفاعلة والمتصارعة في نفس الوقت، أى أنها تتشكل حول توزيع رأس المال النوعي.

٢- أن المحتكرين لرأس المال النوعي في مجال ما، يميلون إلى استراتيجيات المحافظة على الوضع لما لهم فيها من مصالح، بينما يميل المجردون من رأس المال إلى استراتيجيات من شأنها تدمير البنية القائمة والقضاء عليها، أو مقاومة علاقات القوة السائدة داخل المجال.

٣- أن كل المنتمين لمجال ما تجمعهم مصلحة مشتركة وهي المحافظة على بقاء واستمرار المجال في حد ذاته، وإجماعهم على أن ما يتصارعون بشأنه داخل هذا المجال هو بالفعل يستحق الصراع من أجله. (Bourdieu, 1985)

كل حقل يحمل في ثناياه نمطين من الصراع، الأول داخلي بين عملائه وفاعليه الذين يتنافسون من أجل أخذ مراكز القوة والتعبير عن الحقل وتمثيله، واحتكار منافعه التي يجنيها، ومن جهة أخرى يخضع الحقل للصراع بين ممثليه القدماء أو كما يسميها بورديو "الأسماء المكرسة" والوافدين الجدد عليه. أما الثاني فهو صراع خارجي بين الحقل برمته أي بنيته الكاملة وباقي الحقول المنافسة، ولكن في نظر بورديو لا يمكن الحديث عن هذا النوع من الصراع إلا إذا توفر حد أدنى من المصالح المشتركة بين مختلف العملاء الذين ينتمون إلى الحقل الواحد. (Bourdieu, 1993b).

ج- رأس المال: Capital

إحدى السمات الأساسية لأي حقل هي ما يشير إليه بورديو (١٩٨٦) بـ "أشكال رأس المال" داخله. رأس المال هو أي شيء تم تحديده على أنه ذو قيمة في مجال معين. وأحد الجوانب المثيرة للاهتمام في رأس المال هو الطريقة التي يكون بها سيقاً محدداً. وما يعتبر رأس مال في مجموعة من الظروف الاجتماعية قد لا يكون كذلك في مجموعة أخرى. يذكرنا بورديو

(١٩٩٣) بأن "رأس المال فعال فيما يتعلق بمجال معين" ويحدد بورديو ثلاثة أنواع من رأس المال إلى جانب رأس المال الاقتصادي الذي قال به ماركس والذي يشير إلى (المال والملكية)، ورأس المال الاقتصادي في سياق نظرية بيبير لبورديو لرأس المال، يشير إلى الموارد التي يمكن للفرد أو المجموعة الوصول إليها من خلال وضعهم الاقتصادي مثل الدخل والثروة والممتلكات والأصول الملموسة الأخرى. يرى بورديو أن رأس المال الاقتصادي ليس سوى أحد أشكال رأس المال المختلفة التي يملكها الأفراد، وأن هذه الأشكال المختلفة لرأس المال تتفاعل مع بعضها البعض لتشكيل الوضع الاجتماعي للفرد وفرص الحراك الاجتماعي. وفقاً لبورديو، غالباً ما يكون رأس المال الاقتصادي هو الشكل الأكثر وضوحاً والأكثر قيمة لرأس المال في المجتمعات الرأسمالية، لكنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية في تحديد الوضع الاجتماعي والسلطة. رؤوس الأموال الثلاثة عند بورديو هي:

١- **رأس المال الثقافي:** يشير إلى المعرفة والمهارات والتفضيلات الجمالية، ويقسمه بورديو إلى نوعين أحدهما موروث وهو كل ما يناله الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية، مثل عناصر البنية العقلية ومفردات اللغة، والآخر مكتسب، وهو كل ما يكتسبه الفرد من مؤهلات تعليمية.

٢- **رأس المال الاجتماعي:** ويشير إلى الشبكات الشخصية غير الرسمية، أو العلاقات الاجتماعية للفاعلين.

وما يتوفر للفرد أو جماعة معينة بسبب امتلاك هذه العلاقات من مجموع الثروات الفعلية أو المفترضة (Bourdieu, 1980)

٣- **رأس المال الرمزي :** يعني (الهيبة والاعتراف)؛ وهو عبارة عن الشرعية التي ينالها الأفراد أو الأشياء أو الموضوعات نتيجة اعتراف الآخرين بهم. وتتأسس هذه الشرعية على الاعتقاد والثقة. ففي حالة الفروق الطبقية، تتحول الفروق الموضوعية التي توجد في الثروات وما يتبعها من فوائد إلى امتيازات لها شرعية ومعتزفا بها في تصورات الناس. وفي هذه الحالة فإن كل اختلاف وفرق معترف به باعتباره فرقاً شرعياً، يعمل كرأس مال رمزي يمنح فضل وحق الامتياز. وليس معنى ذلك أن كل الاختلافات والفروق لا توجد إلا لأن الناس يعتقدون أنها توجد (بورديو، ١٩٩٠). وتظهر أهمية هذا المفهوم باعتباره أداة مهمة في تحليل المجتمعات التي تتشكل على أساس الممارسات الرمزية، وتحكمها قواعد الشرف. ففي هذه المجتمعات، يعتبر تراكم النفوذ، جزءاً من

أجزاء العلاقات الاقتصادية. فالشخص الذى يتمتع بمركز مرموق مصحوباً بالهيبة والاحترام والشرف، فإنه يتمتع بحظوة يمكن أن يستخدمها في عقد الاتفاقيات الاقتصادية داخل جماعته. (صفوت سهير ٢٠٢١)

وتلخيصاً لما سبق يمكن القول أن بورديو استخدم هذه المفاهيم لتفسير ميكانيزمات الممارسة لدى الأفراد؛ حيث ينتظمون داخل الحقل - باعتباره بنية اجتماعية مستقلة - ومن خلال اعتيادهم التطبيع الاجتماعي لتلك التصرفات وهذه السلوكيات يتكون لديهم الهابيتوس الذي يعكس ما لدى الأفراد من رأس مال ثقافي ورمزي فيمارسون نشاطاتهم اليومية متأثرين بالفضاء الاجتماعي الذي يحوي تلك العمليات. (بورديو ٢٠١٠).

نحو إطار نظري تصوري لموضوع الدراسة:

من خلال الجمع بين مفاهيم رأس المال الطبقي والثقافي والسياق الاجتماعي ومشاركة الوالدين معاً في عملية التنشئة الاجتماعية المتوازنة، حاولنا عمل إطار نظري تصوري لتفسير الأثر الذي تحدثه ممارسة مواقف التنشئة الاجتماعية المتوازنة المختلفة على الأبناء سواء في اختيار نمط التنشئة، أو تحديد نوع التعليم، أو المساواة بين الجنسين من الأبناء، أو مشاركة الوالدين لهم في عملية الإختيار الزوجي وذلك اعتماداً على الأدوات المفاهيمية لنظرية الممارسة لبورديو كالتالي:

١- يشير الهابيتوس إلى تصرفات الوالدين بسبب الخبرة الشخصية والأفعال الماضية، أي أنماط التفضيلات والسلوك التي يظهرونها على أساس خلفيتهم الاجتماعية والثقافية. وهكذا تحدد العادة أسلوب التربية واستراتيجيات الفرد من أجل "هيكلية الخبرات المدرسية". وللعادة أهمية خاصة لأنها تشير إلى الاختلافات في الموارد المادية والرمزية - رأس المال - التي يستخدمها الآباء في علاقاتهم بمجال التعليم.

٢- يشير رأس المال الثقافي إلى أشكال المعرفة والتعليم التي يمتلكها الآباء، وكيفية "تجسيد" رأس المال الثقافي في الاستراتيجيات التعليمية للآباء، بما في ذلك "رأس المال المعلوماتي"، مما يمنحهم ميزة الاطلاع على النظام التعليمي واختيار الأنسب منه لأبنائهم. وتتضح علاقة رأس المال الثقافي والاقتصادي كموارد يتم تفعيلها في مجال معين. حيث تستخدم الموارد الاقتصادية كعامل مهم في تحديد نوع التعليم الذي سيختاره الآباء لأبنائهم هذا فضلاً عن تأثير الشبكات والعلاقات الاجتماعية للوالدين، هذه الأشكال من رأس المال تتوسط تأثير الوالدين ومشاركتهم.

٣- يعمل رأس المال الاجتماعي من خلال الإجراءات الأبوية فيما يتعلق بمجال التعليم؛ تقترح قيمة رأس المال الاجتماعي الخاصة بالسياق التركيز على البحث على "قواعد اللعبة"، إلى جانب كيفية تنقل الآباء لتحسين تجارب أطفالهم المدرسية، وبعد انتهاء مرحلة تعليم الأبناء يعود السياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين ليؤثر مرة أخرى في عملية الاختيار الزواجي لأبنائهم. وقد يكون لأصولهم المهنية أو البيروقراطية وانتمائاتهم الطبقة أثر في ذلك.

٤- يمكن استخدام مفهوم المجال لوضع تصور لممارسات الوالدين لأنماط التنشئة والسوق التعليمي والمساواة بين الجنسين من الأبناء، وذلك في ضوء العلاقة بين السياقات الاجتماعية لتنشئة الوالدين وبين سلوكياتهم التربوية مع الأبناء. وذلك لتفسير كيف يتم تشكيل عوالم اجتماعية محددة وإعادة إنتاجها على أساس الهابيتوس ورأس المال.

٥- استيضاح العلاقات المتبادلة بين الطبقة الاجتماعية، ومشاركة الوالدين، والثقافة المدرسية والذي تعكسه تصرفات الوالدين كما تحدده خلفيتهم التاريخية والاجتماعية والثقافية، يصبح من المهم بنفس القدر وصف الاختلافات في أنماط التنشئة والتعليم بين الأبناء بأنها اختلافات بين الوالدين في ضوء إختلاف سياقاتهم الاجتماعية.

ثانياً - الإطار المنهجي للبحث الميداني:

١. الإجراءات المنهجية للبحث:

هدف البحث الحالي إلى استكشاف القوة الإجرائية لمفهوم رأس المال في تفسير أثر ممارسة التنشئة الاجتماعية المتوازنة على الأبناء وذلك في ضوء نظرية رأس المال لبير بورديو؛ ولتحقيق ذلك تم بناء أدوات البحث والتي تمثلت في مقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة، لاكتشاف العلاقة بين أشكال رأس المال؛ الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي(الطبقة)، والسياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين على تنشئة الأبناء، واختيار نوع التعليم الخاص بهم، وكذلك المساواة بين الجنسين من الأبناء والمشاركة في اختياراتهم الزواجية.

٢. نوع البحث:

" بحث وصفي" يحاول الكشف عن دور رأس المال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي (الطبقي) للوالدين في قياس أثر ممارسة التنشئة الاجتماعية المتوازنة على الأبناء؛ ومن أجل تحقيق ذلك تم وضع مجموعة من الفروض في محاولة لجمع الحقائق المختلفة المتعلقة بالقضية المطروحة وتحليلها وتفسيرها.

٣. منهج البحث:

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي، وأداة الإستبيان بهدف "جمع المعلومات وتحليل البيانات بغرض الحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه"، (الجوهري، ٢٠٠٨) والأسلوب الوصفي في البحث الحالي يساعد على جمع بيانات عن عينة البحث في مجتمعات الدراسة المختلفة. كما استند البحث إلى المنهج المقارن للمقارنة بين الأسر في تأثير رؤوس الأموال المختلفة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياق الاجتماعي، وقد كان تعليم الوالدين، وانتمائهم الطبقي، والسياق الاجتماعي لتنشئتهم من المتغيرات المهمة التي عني بها البحث للمقارنة في طبيعة السياقات الاجتماعية الأسرية وأثرها على تنشئة الأبناء وتعليمهم.

٤ - أدوات جمع البيانات:

تمثلت أدوات جمع البيانات التي استخدمت في هذا البحث فيما يلي :-

- أ- تم بناء مقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة بالرجوع إلى المسح الصحي للأسرة المصرية الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢١ والاستعانة ببعض بنود استمارة الأسرة المعيشية والمرأة المؤهلة والشباب والشابات الذين لم يسبق لهم الزواج؛ بعد إجراء بعض التعديلات عليها بما يتناسب مع موضوع البحث. وتم استخدام مقياس ليكرت ثلاثي الأبعاد (موافق - إلى حد ما - غير موافق). وجاء في خمس محاور: ١- العلاقة بين رأس المال التعليمي واتفاق الأم / الأب علي نمط تربية الأبناء. ٢- العلاقة بين رأس المال الاقتصادي (الطبقة) واختيار نمط التنشئة للأبناء. ٣- العلاقة بين المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين من الأبناء. ٤- العلاقة بين رأس المال الثقافي للوالدين والاتفاق على نوع تعليم الأبناء. ٥- العلاقة بين رأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق علي طريقة الاختيار الزواجي للأبناء.
- ب- المقابلة المتعمقة من نفس محاور المقياس مع عينة مثيرة للاستبصار من نفس عينة البحث تكونت من ٦ أفراد (أب تعليم فوق جامعي طبقة عليا-أب تعليم فوق جامعي طبقة متوسطة-أب تعليم جامعي طبقة متوسطة-أب تعليم ابتدائي طبقة دنيا-أم تعليم جامعي طبقة متوسطة تعمل-أب جامعي طبقة متوسطة أصوله من الوجه القبلي).

٥- مجالات البحث:

أ- المجال البشري: تم تطبيق أدوات البحث على عينة عمدية من الأسر مكونة من ٣٠٠ فرد (١٥٠ رجال - ١٥٠ نساء) كعينة عمدية من محافظة القاهرة، ينتمون لسياقات اجتماعية مختلفة؛ أي أنهم نشأوا في بيئات مختلفة قبل استقرارهم في المناطق الحالية؛ فمنهم من ينتمي بأصوله إلى الوجه البحري، أو الوجه القبلي، أو القاهرة هي مكان نشأته الأولى ومحل استقراره الحالي، وقد تم الإشارة للسياقات الاجتماعية التي ينتمي لها المبحوثون وذلك لسببين: الأول: حتى نتمكن من الوقوف على أثر رأس مال الآباء بأشكاله المختلفة؛ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والذي استدمجوه أثناء نشأتهم في سياقات اجتماعية مختلفة، وانعكاسه على تنشئتهم لأبنائهم. وثانياً: حتى نضمن تنوعهم في المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والانتماء الطبقي للوصول لنتائج أكثر دقة.

ب- المجال المكاني: تم اختيار بيئات متباينة من محافظة القاهرة؛ حيث تم اختيار ثلاثة أحياء بالمحافظة مثل حي التجمع الخامس ممثلاً للشريحة العليا، وحي الزيتون الشريحة المتوسطة، وحي المرج الشريحة الدنيا) وقد استند الاختيار إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ والذي قسم أحياء وم محافظات جمهورية مصر العربية من حيث الشرائح العليا إلى الدنيا، كما أن اختيار محافظة القاهرة بأحيائها يحقق التنوع في السياقات الاجتماعية لتنشئة الوالدين نظراً لزيادة تيارات الهجرة من الوجه القبلي والوجه البحري إليها؛ وبالتالي كان من السهل التطبيق على السياقات الاجتماعية المراد قياس أثر الإنتماء إليها. هذا فضلاً عن تنوع الطبقات الاجتماعية بين أحيائها.

ت- المجال الزمني: تم تطبيق البحث الميداني في الفترة من ١ ديسمبر إلى ٣١ يناير، ثم رصد نتائج التطبيق وتحليلها.

٦- حدود البحث:

- يقتصر مجتمع البحث الحالي على بعض الأحياء في محافظة القاهرة (التجمع الخامس، الزيتون، المرج).

- بعض المفاهيم الأساسية لنظرية رأس المال لبيير برديو (رأس المال الثقافي، رأس المال الاجتماعي، رأس المال الاقتصادي (الطبقة)، المجال الاجتماعي-الهابيتوس).

٧- تحديد متغيرات البحث:

- المتغير المستقل: "رأس المال (الثقافي والاجتماعي والاقتصادي (الطبقة)) لبيير برديو.
- المتغير التابع: "التنشئة الاجتماعية المتوازنة للأبناء".

٨- ضبط المتغيرات المؤثرة في تجربة البحث:

• السياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين: ويُقصد به المناطق التي نشأ فيها الوالدان قبل استقرارهم في المناطق الحالية إشارة إلى الأصول الاجتماعية التي ينتمون إليها؛ وقد حرص

البحث على تنوع السياق الاجتماعى لعينة البحث حيث شملت على الوجه البحرى والوجه القبلى والقاهرة وذلك كى تضمن تنوع الخلفية الثقافية والاجتماعية لأفراد العينة.

جدول (١)

تقسيم عينة البحث وفقا لتنوع الخلفية الثقافية والاجتماعية لأفراد العينة

المجموع		المرج				الزيتون				التجمع الخامس				الحى المحافظة
		انث		ذكور		انث		ذكور		انث		ذكور		
ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	
٤١.٣	١٢٤	٩	٢٧	١٠	٣٠	٦	١٨	٧.٣	٢٢	٥	١٥	٤	١٢	الوجه القبلى
٢٣	٦٩	٤.٣	١٣	٣	٩	٤.٣	١٣	٣.٦	١١	٣	٩	٤.٦	١٤	الوجه البحرى
٣٥.٧	١٠٧	٣.٣	١٠	٣.٦	١١	٦.٣	١٩	٥.٦	١٧	٨.٦	٢٦	٨	٢٤	القاهرة
١٠٠	٣٠٠	١٦.٦	٥٠	١٦.٦	٥٠	١٦.٦	٥٠	١٦.٦	٥٠	١٦.٦	٥٠	١٦.٦	٥٠	المجموع

- **تعليم الوالدين:** حرص البحث على تنوع تعليم الوالدين حتى تضمن تنوع مستويات رأس المال الثقافى للوالدين. والجدول التالى يوضح التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفقا لمتغير تعليم الوالدين:

جدول (٢)

تقسيم عينة البحث وفقا لمتغير تعليم الوالدين

المجموع		المرج				الزيتون				التجمع الخامس				المنطقة التعليم
		انث		ذكور		انث		ذكور		انث		ذكور		
ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	
٨.٧	٢٦	٤.٦	١٤	٤	١٢	—	—	—	—	—	—	—	—	ابتدائي
١٤	٤٢	٥	١٥	٢.٦	٨	٣.٣	١٠	٣	٩	—	—	—	—	إعدادي
٢٢	٦٦	٤	١٢	٥	١٥	٥	١٥	٦.٣	١٩	١.٧	٥	—	—	ثانوي
٢٦.٧	٨٠	١	٣	٣	٩	٤.٣	١٣	٥	١٥	٧	٢١	٦.٣	١٩	جامعي
٢٨.٦	٨٦	٢	٦	٢	٦	٤	١٢	٢.٣	٧	٨	٢٤	١٠.٣	٣١	فوق الجامعي
١٠٠	٣٠٠	١٦.٦	٥٠	١٦.٦	٥٠	١٦.٦	٥٠	١٦.٦	٥٠	١٦.٦	٥٠	١٦.٦	٥٠	المجموع

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

تم حساب وتحليل البيانات والنتائج باستخدام اختبار كا^٢ من خلال المعادلة التالية:

$$\chi^2 = \frac{(ت - ت^2 / ت)}{ت} \quad \text{حيث } ت \text{ التكرار الملاحظ، } ت^2 / ت \text{ التكرار المتوقع.}$$

وذلك استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Spss)

حساب معاملات الثبات:

يقصد بثبات المقياس حصول الباحث على نفس النتائج تقريباً في كل مرة يطبق فيها المقياس على نفس العينة.

وهناك عدة طرق لحساب الثبات مثل طريقة إعادة تطبيق المقياس، وطريقة الصور المتكافئة، وطريقة التجزئة النصفية، وقد اختارت الباحثة لحساب معامل الثبات طريقة التجزئة النصفية نظراً لأنها لا تحتاج لوقت طويل في حسابها. ويقصد بطريقة التجزئة النصفية أن يقسم المقياس إلى نصفين (نصف يشمل الأسئلة الفردية والآخر يشمل الأسئلة الزوجية) ويتم حساب معامل الارتباط بين درجات المفحوصين في النصفين.

وقد تم حساب معامل الارتباط بين درجات المفحوصين في النصفين باستخدام معادلة بيرسون:

$$r = \frac{\sum (X - \bar{X})(Y - \bar{Y})}{\sqrt{[\sum (X - \bar{X})^2][\sum (Y - \bar{Y})^2]}}$$

وكان معامل الارتباط = ٠.٥٧٦

ثم تم حساب معامل ثبات المقياس بمعادلة سبيرمان وبراون: $r = 2 \div (1 + r)$

حيث (ر) = معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية (٠.٥٧٦) وقد بلغ معامل الثبات ٠.٧٣١ وهو معامل ثبات مرتفع.

- صدق الاتساق الداخلي المقياس:

يمثل الصدق مدى التجانس الداخلى لعبارات للاستبيان ويتأثر بمدى اتساق وتمائل العبارات مع الهدف من المقياس بمعنى أدق هل يقيس المقياس ما وضع لقياسه؟، وقد تم حساب الصدق الداخلى للمقياس بحساب معاملات الارتباط باستخدام معادلة بيرسون:

$$r = \frac{n \text{ مـ جـ ص} - \text{مـ جـ ص} \times \text{مـ جـ ص}}{\sqrt{[n \text{ مـ جـ ص} - (\text{مـ جـ ص})^2][n \text{ مـ جـ ص} - (\text{مـ جـ ص})^2]}}$$

وقد تم تقدير درجة كلية للمقياس وحساب معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس، وكانت معاملات الارتباط كالتالى:

جدول (٣): يوضح معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة

م	أبعاد المقياس	معامل الارتباط
١.	المحور الأول	٠,٧٣٤**
٢.	المحور الثانى	٠,٤٥٦*
٣.	المحور الثالث	٠,٧٦٥**
٤.	المحور الرابع	٠,٥٨٩*
٥.	المحور الخامس	٠,٤٢٥*

يتضح من الجدول السابق أن المحاور **دالة عند مستوى (٠.٠١)، * دالة عند مستوى (٠.٠٥) وهذا يعطى دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلى، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية ويمكن الوثوق بها فى نتائج البحث الحالى.

ثالثاً: مناقشة النتائج في ضوء الأهداف والفروض والنظرية

هدف البحث الحالى إلى استكشاف القوة الإجرائية لمفهوم رأس المال فى تفسير أثر ممارسة التنشئة الاجتماعية المتوازنة على الأبناء وذلك فى ضوء نظرية رأس المال لبير بورديو؛ ولتحقيق ذلك تم بناء أدوات البحث والتى تمثلت فى مقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة، لاكتشاف العلاقة بين أشكال رأس المال؛ الثقافى، الاجتماعى، الاقتصادى (الطبقة)، والسياق الاجتماعى لتنشئة

والوالدين على تنشئة الأبناء، واختيار نوع التعليم الخاص بهم، وكذلك المساواة بين الجنسين من الأبناء والمشاركة في اختياراتهم الزوجية.

*مناقشة الفرض الأول:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الأول على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة البحث فيما يتعلق بأثر رأس المال التعليمي (الثقافي) واتفاق الآباء على نمط تربية الأبناء.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا^٢) للعينة الواحدة للكشف عن دلالة الفروق للمحور الأول لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٤)

نتائج اختبار (كا^٢) لدلالة الفرق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأثر رأس المال الثقافي واتفاق الآباء على نمط تربية الأبناء

المتغير	عدد الاستجابات	درجة الحرية	قيمة (كا ^٢) المحسوبة	قيمة (كا ^٢) الجدولية	مستوى الدلالة ٠.٠١
أثر رأس المال الثقافي للآباء على نمط تربية الأبناء	٣	٢	٢١.٥٣	٩.٩٢٥	دال

ويتضح من الجدول السابق وجود فرق دال إحصائياً بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأثر رأس المال

الثقافي واتفاق الآباء على نمط تربية الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة " كا^٢ " المحسوبة (٢١.٥٣) وهي أكبر من قيمة " كا^٢ " الجدولية وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائياً ولصالح الاجابات الأكثر تكراراً وهي فئات التعليم الجامعي وفوق الجامعي، ومن ثم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل. والجدول

التالي يوضح النسب المئوية لعبارات المحور الأول لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة:

جدول (٥)
النسب المئوية لعبارات المحور الأول

العبارة	إبتدائي			إعدادي			ثانوي			جامعي			فوق جامعي		
	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير
١	٣	١.٥	٤.٢	٦	٣	٧	٤	٥	١٣	٤.٤	٣	١٩.٣	٢.٢	٤	٢٢
٢	٥.٢	٠	٣.٥	٦	٢	٦	٦	٢	١٤	٢	٤.٧	٢٠	٤.٤	٠	٢٤.٣
٣	.	٥.٧	٣	٣	٢	٩	٥	١٢	٧	٨	٤	١٤.٧	٣.٣	٤	٢١.٣
٤	١.٣	٠	٧.٤	٢	٤	٨	٤	٧	١١	١.٥	١	٢٤.٢	١	٤.٦	٢٣
٥	٧	١.٧	٠	٩	١	٤	١٣	٥	٤	٦	١.٧	١٩	٥	٢	٢١.٦
٦	٠	٣.٧	٥	٨	٥	١	١٤	٢	٦	٢٢	٢.٧	٢	٢٣.٦	٥	٠
٧	٢.١	٠	٦.٦	٥	٦	٣	١٢	٩	١	٢١.٥	٥.٢	٠	٢٥	٣.٦	٠
٨	٢	٢	٤.٧	٦	٣	٥	٤	١٥	٣	١٦.٥	٧.٢	٣	٢٦.٢	٠	٢.٤
٩	١.٢	٠	٧.٥	٥	١	٨	٨	٣	١٣	١٩	٢.٧	١	١٩	٣	٦.٦
١٠	١	.	٧.٧	٤	٠	١٠	٦	٤	١٢	٢٠.٧	٢	٤	٢٦	٢.٦	٠

وتحليل الجدول السابق في ضوء متغير التعليم يوضح أن العبارة الثامنة (أتفهم أنا والأم/ الأب جيداً قدرات أبنائي وأتقبلها دون توبيخهم) جاء ترتيبها الأول بنسبة ٢٦.٢% لصالح تعليم الوالدين فوق الجامعي، و ١٦.٥% للتعليم الجامعي، و ٦% للتعليم الاعدادي. يليها العبارة العاشرة (ألتزم أنا وأبيهم بحضور ورش عمل في الإرشاد الأسري لتنمية مهاراتي ولأقوم بأدوار في عملية تنشئة الأبناء تنشئة صحيحة) بنسبة ٢٦% لصالح التعليم فوق الجامعي، و ٢٠.٧% للتعليم الجامعي، و ٦% للتعليم الثانوي. أيضاً ثم جاء في الترتيب الثالث لاستجابات عينة البحث العبارة السابعة (أناقش مع أبنائي فيما يتعلق بالأمور الأسرية المشتركة ونشارك في اتخاذ القرارات) بنسبة ٢٥% لصالح التعليم فوق الجامعي، و ٢١.٥% لصالح التعليم الجامعي، ثم التعليم الثانوي بنسبة ١٢%. تليها العبارة السادسة (أوجه أنا والأم/ الأب الأبناء وأرشدهم في أي أمر يتعلق بحياتهم وأترك لهم اتخاذ القرار) بنسبة ٢٣.٦% لصالح التعليم فوق الجامعي للوالدين وجاءت العبارة التاسعة (أقوم أنا وأبيهم بتحديد المهام الأسرية وتوزيعها بشكل عادل على كل أفراد الأسرة) بنسبة ١٩% لصالح التعليم فوق الجامعي والجامعي على السواء، وتأمل استجابات المبحوثين يشير إلى دور تعليم الآباء؛ حيث يعكس الآباء الأكثر تعليماً إيجابياً متوازناً في تربية الأطفال. مما ينعكس على تقبلهم لقرارات أطفالهم، وإعداد أنفسهم إعداداً جيداً من خلال تنمية مهاراتهم الأسرية بحضور ورش عمل يتعلمون خلالها أنسب الطرق وأصحبها لتنمية قدرات أبنائهم، وكيفية التعامل معهم بأساليب تربية صحيحة قائمة على الحوار والمناقشة وليس التسلط والرفض. (أناقش مع أبنائي فيما يتعلق بالأمور الأسرية المشتركة ونشارك في اتخاذ القرارات). والآباء عندما يشعرون بالفعالية تجاه أطفالهم يزيد لديهم الدافع للانخراط في المزيد من التفاعلات معهم، مما يوفر لهم بدوره فرصاً إضافية لفهم أطفالهم والتفاعل معهم بشكل إيجابي وهو ما يحقق تنشئة متوازنة للأبناء. فارتفاع المستوى التعليمي والثقافي يشجع على تبني مواقف وأفعال إيجابية في تربية الأبناء فنجد عبارة (أقوم أنا وأبيهم بتحديد المهام الأسرية وتوزيعها بشكل عادل على كل أفراد الأسرة) يرسخ في الأبناء أهمية المشاركة في كل المهام الأسرية فينزع عنهم السلبية واللامبالاة كأساليب تنشئة سيئة. وكان لثقافة الوالدين أيضاً الدور الأكبر في تعزيز فكرة أهمية مشاركة الأب في عملية التنشئة واستجابة الرجال للتحويلات الاجتماعية والثقافية المعاصرة في الذكورة والأبوة وعدم الإقتصار على القيام بالرعاية المادية فقط. حيث قال أحد الحالات (م.أ. تعليم فوق جامعي) (أنا بشارك ولادي في كل أحداث يومهم حتى لو مش موجود في البيت بتواصل معاهم تليفونيا باستمرار ودائماً بياخدوا مشورتي أنا ومامتهم في أي مشكلة أو قرار يخصهم).

وتحليل الاستجابات يكشف لنا عن نتيجة مفادها أن رأس المال الثقافي له دور بارز في تبني أنماط التنشئة الإيجابية، فالآباء الأكثر تعليمياً يتبعون أسلوباً إيجابياً متوازناً في تربية أبنائهم، حيث يعززوا لديهم فكرة المشاركة في المهام الأسرية، ويشجعونهم على ممارسة اتخاذ القرارات وتحمل مسؤوليتها، فضلاً عن تدريبهم على مهارات المناقشة والحوار. وكما يفيد رأس المال الثقافي للآباء في تنشئة أبنائهم تنشئة سليمة بالاتفاق على أنماط إيجابية للتنشئة، فهو يفيد الآباء أنفسهم حيث يساعدهم على تنمية مهاراتهم وإتقانها بالتدريب المستمر على كيفية استخدام الأنماط المتوازنة في التنشئة القائمة على مشاركة الوالدين معاً وعدم انفراد أحدهما دون الآخر بعملية التنشئة في سياق التحولات التي ساعدت على نزع التقليد عن نموذج الأبوة والأسرة، المرتبط بالابتعاد عن النظام الأبوي وتحرر المرأة والرجل من أدوارهما الاجتماعية التقليدية. وأهمية هذا التغيير في التوفيق بين الأدوار المهنية والأسرية، وتحسن الوضع المهني للأمهات، ويعود بالنفع على الطفل الذي يكتسب أباً حنوناً، وشريكاً، وصديقاً بدلاً من الأب الصارم الغائب. حتى لا يحدث خلل يترتب عليه ارتفاع معدلات انخراط الأبناء في السلوكيات المنحرفة. وهو ما تؤكد مقولة رأس المال الثقافي الموروث المتمثل فيما اكتسبه الفرد من مستويات تعليمية وانعكاسها على تطوير ممارساته في أمور الحياة المختلفة، ويتفق مع أكثر من دراسة من الدراسات السابقة مثل دراسة (Leah Sack b et al, (2020 ودراسة (Ratajczak, Łukasz P (2023

*مناقشة الفرض الثاني:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الثاني على: لا توجد علاقة دالة احصائية بين رأس المال الثقافي واتفاق الآباء على نمط تربية الأبناء. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل الارتباط بين نتائج المحور الأول لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة والمؤهل التعليمي للآباء باستخدام معادلة بيرسون، والجدول التالي يوضح ذلك:

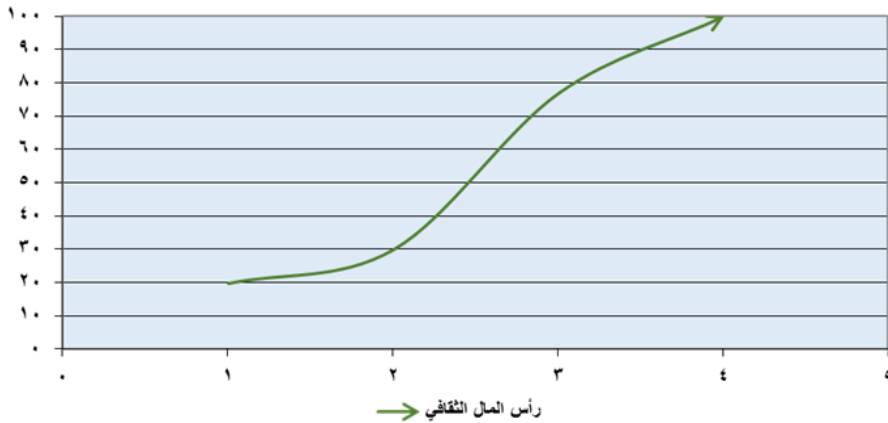
جدول (٦)

دلالة معامل الارتباط بين نتائج المحور الأول لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة والمؤهل التعليمي للآباء

مستوى الدلالة ٠.٠١	قيمة (ر) الجدولية	قيمة (ر) المحسوبة	درجات الحرية	أطراف العلاقة
دال	٠.١٤٨	٠.٧٣٦	٢٩٨	رأس المال الثقافي واتفاق الآباء على نمط تربية الأبناء

ويتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق رأس المال الثقافي واتفاق الآباء على نمط تربية الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٧٣٦ وهى أكبر من قيمة "ر" الجدولية وهذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً بين رأس المال الثقافي للآباء والاتفاق على نمط تربية الأبناء، ومن ثم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض الثانى.

والشكل التالى يوضح أطراف العلاقة بين رأس المال الثقافي للآباء واتفاقهم على نمط تربية الأبناء:



شكل (١)

العلاقة بين رأس المال الثقافي للآباء والاتفاق على نمط تربية الأبناء

وفي ضوء الشكل السابق يظهر البحث وتحليل الاستجابات عن نتيجة مؤداها وجود علاقة طردية بين تعليم الوالدين (رأس المال الثقافي) واتفاق الآباء على نمط تربية الأبناء بأساليب تنشئة إيجابية متوازنة لصالح التعليم الجامعي وما فوق الجامعي، مما يعني أن الآباء الأقل تعليمًا والذين ينتمون إلى وضع اجتماعي واقتصادي أدنى ويواجهون صعوبات مالية، هم أقل قدرة على تفهم متطلبات التنشئة الإيجابية المتوازنة وأهمية دورهم كأباء في ممارستها مع أبنائهم. فنجد مثلاً استجاباتهم للعبارة السادسة في جدول رقم (٤) (أوجه أنا والأم/ الأب الأبناء وأرشدهم في أي أمر يتعلق بحياتهم وأترك لهم اتخاذ القرار) جاءت بنسبة ٠% بين الآباء الذين لم يحصلوا سوى على التعليم الابتدائي فقط؛ مما يشير أنهم لا يعترفون تماماً بنمط التنشئة الذي يقوم على تشجيع الأبناء على ممارسة اتخاذ القرارات في حياتهم اليومية بعد توجيه النصح والإرشاد من مقدمي

الرعاية. ونصل هنا إلى نتيجة مفادها أنه عندما لا يتوافر لدى مقدمي الرعاية من الوالدين سوى رأس المال الثقافي الموروث فقط والمتمثل فيما تلقوه من تنشئة اجتماعية دون أن يكتمل ذلك برأس مال ثقافي مكتسب متمثلاً في الحصول على قسط وافي من التعليم يؤثر ذلك سلباً على ممارسات التنشئة التي يقوم بها الآباء تجاه أبنائهم فكلما كان الوالدان أكثر تعليمياً ساعد ذلك في اختيار أنماط التنشئة السليمة التي تساهم في تنشئة الأبناء بطريقة تساعد في تنمية قدراتهم على الحوار والمناقشة وتشجيعهم على ممارسة اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية. وهو ما تؤكد مقولة رأس المال الثقافي المؤسسي ويتفق مع دراسة, (Inge Axpe,et al (2019)

*مناقشة الفرض الثالث:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الثالث على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة البحث فيما يتعلق بأثر رأس المال الاقتصادي (الطبقة) واختيار نمط التنشئة للأبناء.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا^٢) للعينة الواحدة للكشف عن دلالة الفروق للمحور الثاني لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٧)

نتائج اختبار (كا^٢) لدلالة الفرق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأثر رأس المال الاقتصادي واختيار نمط التنشئة للأبناء

المتغير	عدد الاستجابات	درجة الحرية	قيمة (كا ^٢) المحسوبة	قيمة (كا ^٢) الجدولية	مستوى الدلالة ٠.٠١
أثر رأس المال الاقتصادي (الطبقة) على اختيار نمط التنشئة للأبناء	٣	٢	١٧.٦٥	٩.٩٢٥	دال

ويتضح من الجدول السابق وجود فرق دال إحصائياً بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأثر رأس المال الاقتصادي (الطبقة) واختيار نمط التنشئة للأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة " كا^٢ " المحسوبة (١٧.٦٥) وهى أكبر من قيمة " كا^٢ " الجدولية وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائياً ولصالح الاجابات الأكثر تكراراً وهى الطبقة المتوسطة، ومن ثم رفض الفرض

الصفرى وقبول الفرض البديل. والجدول التالى يوضح النسب المئوية لعبارات المحور الثانى لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة:

جدول (٨)

النسب المئوية لعبارات المحور الثانى

العبارة	التجمع الخامس			الزيتون			المرج		
	موافق	محايد	غير موافق	موافق	محايد	غير موافق	موافق	محايد	غير موافق
١١	٣.٢	٢	٢٨.١	٠	٢	٣١.٣	١	٤	٢٨.٣
١٢	٥	٢	٢٦.٣	٣.١	٠	٣٠.٢	٦.٢	٧.١	٢٠
١٣	٢٨	٣.١	٢.٢	٣٢.٢	١.١	٠	٢٣	٦.٣	٤
١٤	٢٩.٢	٢.١	٢	٣٣.٣	٠	٠	١٥	٧.٣	١١
١٥	٢	٤.٣	٢٧	٠	١.٣	٣٢	١٢	٥.٣	١٦
١٦	٢٤	٧	٢.٣	٣٠	٢.٣	١	٢١.١	٧	٥.٢
١٧	٢٩.٢	٢	٢.١	٣٣.٣	٠	٠	١٤	٦.٣	١٣

يوضح تحليل الجدول السابق في ضوء متغير الطبقة أن العبارات (١٤-١٧) وهي بالترتيب (لا بد أن يشاركني زوجي/ زوجتي في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بحياة الأبناء وتعليمهم وزواجهم)، (لا نسمح أنا وزوجي/ زوجتي لأحد بالتدخل في طريقة تربيته لأبنائنا) جاءت العبارتين في الترتيب الأول وبنفس النسبة ٣٣.٣% لصالح المستجيبين من الطبقة المتوسطة، يليها المستجيبين من الطبقة العليا بنسبة ٢٩.٢% ثم المستجيبين من الطبقة الدنيا جاءت العبارة (١٤) بنسبة ١٥%، والعبارة (١٧) بنسبة ١٤%، تليهما العبارة رقم (١٣) (أنا وزوجي/ زوجتي بنشغل خارج المنزل وينقسم على بعض المهام المنزلية) بنسبة ٣٢.٢% لصالح الطبقة المتوسطة كذلك. تليها الطبقة العليا بنسبة ٢٨%، ثم الطبقة الدنيا بنسبة ٢٣%، تليها العبارة رقم (١٦) (اتفقت أنا وزوجتي/ زوجي منذ الخطوبة أن نتعلم أساليب التربية الحديثة لنربي أبنائنا بطريقة تتناسب وتطورات العصر) بنسبة ٣٠% لصالح الطبقة المتوسطة. تليها الطبقة العليا بنسبة ٢٤% ثم الطبقة الدنيا بنسبة ٢١.١%. بينما جاءت العبارات أرقام (١١-١٢-١٥) وهي بالترتيب (اتفقت أنا وزوجتي/ زوجي أن نربي أبنائنا بنفس الطريقة التي ربانا بها آبائنا) - (الأب مسؤوليته العمل والإنفاق والأم لتربية الأبناء وتدريب أمور منزلها) - (دائما ما أستشير كبار العائلة فيما يخص تعليم الأبناء وزواجهم) بأقل نسب بين الطبقة المتوسطة (٠%-٣.١%)

فالآباء الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة يحرصون على المشاركة معاً والقيام بأدوار متوازنة ومهمة في حياة أبنائهم، دون أن يسمحوا لأحد بالتأثير عليهم أو التدخل في طريقة تنشئتهم لأبنائهم؛ خاصة إذا كانوا ينشئون أبنائهم بطريقة مختلفة عن الطريقة التي نشأوا بها لأنهم يريدون غرس قيم في أطفالهم تتناسب مع طبيعة العصر والتطورات المتلاحقة ومختلفة عن القيم التي نشأوا عليها. حيث قال أحد الباحثين (أ-ج طبقة متوسطة - تعليم فوق جامعي) (عايز أربي أولادي على المشاركة في الرأي واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية ويكون ليهم دور في حياتنا مش منتظرين اننا نعملهم كل حاجة). يريد الآباء أن يتبعوا نهجاً مختلفاً في تربية أبنائهم، حتى يكونوا أكثر حضوراً في حياة أطفالهم اليومية مقارنة بوالديهم. وبسؤال أحد الباحثين (ع-م طبقة متوسطة-تعليم جامعي) قال: (أنا حريص جدا أشارك زوجتي في كل ما يتعلق بأمور البيت وحياة الأولاد عايز يكون ليا وجود في حياة أولادي لأن والدي كان مشغول جدا بعمله عننا فحببت أغير ده مع أولادي) أي أن الآباء والأمهات الذين يقومون بتربية أطفالهم بشكل مختلف عن الطريقة التي نشأوا بها عبروا عن بعض الأشياء الفريدة فهم يحاولون تحقيق خطوط تواصل أفضل مع أطفالهم مثل مناقشتهم والاستماع إليهم.

ونصل بذلك إلى نتيجة مفادها: أن هناك اختلافات طبقية في استراتيجيات الوالدين وطرق مشاركتهم في عملية التنشئة؛ حيث أن الطبقة المتوسطة هي أكثر الطبقات حرصاً على ممارسة أساليب تربوية إيجابية متوازنة مع الأبناء؛ فهم أكثر حضوراً في حياة أطفالهم اليومية مقارنة بوالديهم، وأكثر حرصاً على تنشئة أبنائهم بأساليب حديثة تساعد في تنشئتهم بشكل يساعدهم على التوافق مع المجتمع بتطورات المستمرة، وبطريقة مختلفة عن الطريقة التي نشأ بها الآباء ودون أن يسمحوا لأحد بالتدخل في طريقة تنشئتهم لأبنائهم. كما أن الأب في هذه الطبقة حريص على المشاركة في كل ممارسات عملية التنشئة بمواقفها اليومية مما يؤكد أنه لازال للآباء من الطبقة المتوسطة دور فاعل في حياة أسرهم من حيث تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية وليس الاقتصار على توفير الموارد المادية وممارسة السلطة فقط. ويدل كذلك على ترحيب الآباء بال نماذج الجديدة لمشاركة الآباء في عملية التنشئة بشكل متوازن والتي تدعو لها المجتمعات. وهو ما تؤكدته مقولة الهابيتوس. وكيف أن الميول الفكرية للآباء وتصوراتهم وإدراكاتهم التي تشكلت في ضوء الوضع الطبقي لهم تنتقل أيضاً إلى أبنائهم في شكل بناء من الأفكار والتصورات والأفعال التي يستمدجها الأبناء أثناء عملية التنشئة الاجتماعية. كما تتفق نتائج البحث مع دراسة (Kiley Hurst, et al (2023 ودراسة وهو ما يتفق ودراسة Jonathan Lilliedahl (2021)

***مناقشة الفرض الرابع:**

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الرابع على: لا توجد علاقة دالة احصائياً بين رأس المال الاقتصادي (الطبقة) واختيار نمط التنشئة للأبناء.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل الارتباط بين نتائج المحور الثاني لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة ونتائج السياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين باستخدام معادلة بيرسون، والجدول التالي يوضح ذلك:

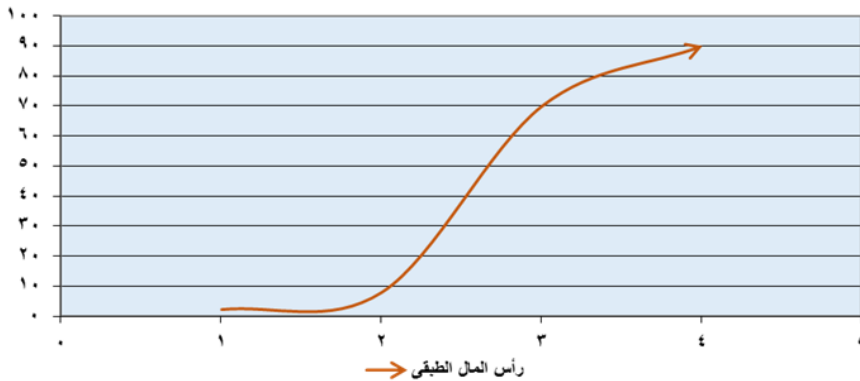
جدول (٩)

دلالة معامل الارتباط بين نتائج المحور الثاني لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة ونتائج السياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين

أطراف العلاقة	درجات الحرية	قيمة (ر) المحسوبة	قيمة (ر) الجدولية	مستوى الدلالة ٠.٠١
رأس المال الاقتصادي (الطبقة) واختيار نمط التنشئة للأبناء	٢٩٨	٠.٤١٣	٠.١٤٨	دال

ويتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق برأس المال الاقتصادي (الطبيقي) واختيار نمط تربية الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٤١٣ وهي أكبر من قيمة "ر" الجدولية وهذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً بين رأس المال الطبقي واختيار نمط التنشئة للأبناء، ومن ثم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض الرابع.

والشكل التالي يوضح أطراف العلاقة بين رأس المال الاقتصادي (الطبيقي) للأبناء واختيار نمط تنشئة الأبناء:



شكل (٢)

العلاقة بين رأس المال الاقتصادي (الطبيقي) واختيار نمط تنشئة الأبناء

يتضح في ضوء الشكل السابق وجود علاقة طردية فيما يتعلق برأس المال الطبقي واختيار نمط تربية الأبناء لصالح الطبقة المتوسطة؛ فبرغم التحولات المجتمعية التي حولت شكل الأسرة

من الأسرة الممتدة التي كان يساهم كافة أعضائها في عملية التنشئة، إلى الأسرة النوواة التي أصبحت تتولى بمفردها كافة مهام التنشئة الاجتماعية حيث يقع على عاتق الوالدين في هذه الطبقة كافة المسؤوليات؛ وخاصة فيما يتعلق برعاية الأطفال، والواجبات المنزلية، والتعليم، وغيرها. فإن أبناء الطبقة المتوسطة يؤكدون دائماً على قدسية الأسرة وأهمية الترابط بين أعضائها بما يحقق استقرار الأسرة وتماسك المجتمع، ويتمسكون بالقيام بأدوارهم في عملية التنشئة الاجتماعية مهما كانت الضغوط التي فرضتها عليهم تعدد المسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

*مناقشة الفرض الخامس:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الخامس على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة البحث فيما يتعلق بأثر المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا^٢) للعينة الواحدة للكشف عن دلالة الفروق للمحور الثالث لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١٠)

نتائج اختبار (كا^٢) لدلالة الفرق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأثر المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين للأبناء

المتغير	عدد الاستجابات	درجة الحرية	قيمة (كا ^٢) المحسوبة	قيمة (كا ^٢) الجدولية	مستوى الدلالة ٠.٠١
أثر المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين على ممارسة قيم المساواة بين الجنسين للأبناء	٣	٢	١٤.٨٧	٩.٩٢٥	دال

ويتضح من الجدول السابق وجود فرق دال إحصائياً بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأثر المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين للأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة "كا^٢" المحسوبة (١٤.٨٧) وهي أكبر من قيمة "كا^٢" الجدولية وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائياً ولصالح الاجابات الأكثر تكراراً وهي فئة التعليم الجامعي وفوق الجامعي والطبقة المتوسطة، ومن ثم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل. والجدول التالي يوضح النسب المئوية لعبارات المحور الثالث لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة:

جدول (١١)

النسب المئوية لعبارات المحور الثالث في ضوء متغير التعليم

العبارة	إبتدائي			إعدادي			ثانوي			جامعي			فوق جامعي		
	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير
١٨	٥	٣.٧	٠	٨	٤	٢	٥	٩	٨	٤	٤.٥	١٨.٢	٣	٣	٢٢.٦
١٩	٦.٧	٠	٢	٧	٥	٢	٤	٨	١٠	٣	٣.٧	٢٠	٢.٦	١	٢٥
٢٠	١	٢	٥.٧	٩	٢	٣	٨	٣	١٣	٢١.٧	٣	٢	٢٣	٢	٣.٣
٢١	٢.٧	٢	٤	٧	٣	٤	١١	٣	٨	٤.٣	٤	١٨.٤	٣.٦	٣	٢٢
٢٢	٦	١.٧	١	٩	١	٤	٩	٧	٦	٥	١.٧	٢٠	٥	٠	٢٣.٦
٢٣	٧.٥	١.٢	٠	١٢	١	١	٢٠	٢	٠	١.٧	٠	٢٥	٠	١.١	٢٧.٥
٢٤	٨.٧	٠	٠	١٣	٠	١	٢١	٠	١	١.٧	١	٢٤	٠	١.٦	٢٧
٢٥	٣	٢	٣.٧	٦	٣	٥	١١	٧	٤	١٩.١	٤	٣.٦	٢٦	٠	٢.٦
٢٦	٥	٠	٣.٧	٧	٥	٢	١٤	٣	٥	٣	٢.٧	٢١	٢	٣	٢٣.٦

وباستطلاع النسب الواردة في الجدول السابق في ضوء متغير التعليم يتبين أن العبارة رقم (٢٥) (أنا مهتمة/ مهتم جداً بتعليم بناتي زي الأولاد وأكثر علشان محتاجش لحد بسبب زيادة نسب العنوسة والطلاق) احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٢٦% لصالح التعليم فوق الجامعي، ونسبة ١٩.١% لصالح التعليم الجامعي، و ١١% لصالح التعليم الثانوي، تليها العبارة رقم (٢٠) (أربي بناتي أنا وأمهم/ أبيهم على الإلتزام بتقاليد أسرتنا وعدم الخروج عنها وألا تتأثر بحياة أصدقائنا) بنسبة ٢٣% لصالح التعليم فوق الجامعي، ونسبة ٢١.٧% لصالح التعليم الجامعي، و ٩% لصالح التعليم الإعدادي. في حين جاءت العبارتان: العبارة رقم (٢٣) (أهتم أنا وزوجتي أكثر باستكمال أبنائي الذكور تعليمهم العالي حتى يتمكنوا من شغل وظيفة جيدة واقتناص فرصة زواج جيدة) والعبارة (٢٤) (أخذت قرار أنا وزوجي/ زوجتي بتعليم الولد تعليم خاص ونطور مهاراته لانه سيكون مسؤول عن أسرته انما البنت هتتجوز وتقع في البيت)، كأكبر نسبة موافقة عند مستوى التعليم الثانوي بنسبة (٢٠%-٢١% على التوالي) في حين أنهما أقل عبارتين من حيث النسب عند مستوى التعليم فوق الجامعي حيث جاءتا بنسبة ٥٠% وبنسبة ١.٧% عند مستوى التعليم الجامعي. وهو ما يوضح مدى الأثر الذي يُحدثه المجال الاجتماعي للوالدين ممثلاً في رأس مالهم الثقافي الذي يلعب دوراً حاسماً في ممارسة معتقداتهم حول النوع الاجتماعي وتوصيلها للأبناء أيضاً بشكل مباشر من خلال توفير التعليم والتوجيه والتدريب لأطفالهم. فكلما ارتفع المستوى الثقافي للأباء كأحد المجالات الاجتماعية ترسخت معتقداتهم حول ممارسة المساواة بين الجنسين من الأبناء خاصة في التعليم وتوزيع المهام والحرية في اتخاذ القرار بما يتناسب وطبيعة النوع الاجتماعي؛ فحرروا بذلك من قيد التقاليد التي كانت لا تسمح للفتيات مثلاً باستكمال تعليمهن وكفالة هذا الحق للذكور فقط. فالآباء الأكثر تعليماً يحرصون على المساواة بين الفتيات والذكور في التعليم، ولكن المساواة التي يمارسها الآباء هنا ليست مطلقة وإنما هي تتناسب مع طبيعة النوع الاجتماعي وهو ما أكدته العبارة رقم (٢٠) (أربي بناتي أنا وأمهم/ أبيهم على الإلتزام بتقاليد أسرتنا وعدم الخروج عنها وألا تتأثر بحياة أصدقائنا) والتي جاءت بأعلى نسبة لصالح التعليم فوق الجامعي؛ إن الآباء أصحاب رأس المال الثقافي المرتفع والذين يساؤون بين الذكور وإناث في تكافؤ الفرص التعليمية هم حريصون أيضاً على أنماط السلوك النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي لدى أبنائهم وبناتهم، مثل تشجيع الأولاد على أن يكونوا أكثر استقلالية والفتيات على أن يصبحن أكثر اعتماداً. فيمكن للوالدين تشجيع عادات محددة لدى أطفالهم بناءً على توقعاتهم لحياة أطفالهم البالغة في المستقبل، مثل النجاح أو رعاية

المستقبل. فهم يتحدثون الصور النمطية الجنسية التي كانت تؤثر سلباً على الأبناء بينما يعززون الصور النمطية الجنسية التي تساهم في تنمية مواقف أطفالهم المتعلقة بالدور الجنساني. إن مخزون الوالدين من الميول والتصورات والإدراكات (الهابيتوس) الذي لم يصاحبه رأس مال ثقافي مرتفع ينعكس على ممارسات الوالدين المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتفاوتات بين الجنسين من الأبناء ويتضح ذلك في كيفية تواصل الأمهات والآباء الذين ينخفض رأس مالهم الثقافي مع أطفالهم. وهو ما تكشفه العبارة رقم (١٩) التي جاءت بأعلى نسبة ٦.٧% عند أصحاب التعليم الابتدائي (أسمح للولد أن يخرج ويعود للمنزل وقتما شاء أما البنت فلها مواعيد محددة) ويسؤال أحد الحالات (س-ز ابتدائي- المرج) قال (الولد ده هيكون مسؤول عن أسرة لازم يكون حازم وعدواني وشديد يُعتمد عليه، وبعدين هو رجل يخرج ويدخل على كيفه، انما البنت دي شرف أبوها لازم تكون هادية وفي حالها مينفعش تدخل وتخرج بمزاجها، وأهم حاجة تتعلم شغل البيت وتعرف ازاى تربي العيال ومش لازم تكمل تعليمها كفاية تعرف تفك الخط وخلص) ونتيجة لهذه الأوصاف، يعتقد الكثير من الناس خاصة الأقل في المستوى الثقافي أن المرأة تتمتع بخصائص معينة تجعلها أفضل في رعاية الأطفال، بينما الرجل لممارسة السلطة والرعاية المادية.

ونخلص من ذلك لنتيجة مؤداها أن المجال الاجتماعي للوالدين خاصة (حقل التعليم) يقدم الآباء من خلاله دروسهم الأولى للأطفال حول النوع الاجتماعي. وإن مخزون الوالدين من الميول والتصورات والإدراكات (الهابيتوس) الذي لم يصاحبه رأس ما ثقافي مرتفع ينعكس على ممارسات الوالدين المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتفاوتات بين الجنسين من الأبناء. فالأسرة، وخاصة الوالدين، هي المصدر الأقدم والأكثر أهمية للمعرفة للأطفال. وعادة ما يتم تعزيز بعض القوالب النمطية بين الجنسين بين الأطفال وتحدي قوالب أخرى من خلال سلوك الوالدين. ووعي الوالدين بالمساواة بين الجنسين له آثار تنبؤية على وعي الأطفال بالمساواة بين الجنسين. وهو ما تؤكد مقولة الهابيتوس وهو نظام من التصرفات الدائمة والقابلة للنقل، وهي هياكل منظمة تعمل كمبادئ تولد وتنظم الممارسات والتمثيلات التي يمكن تكييفها موضوعياً مع هدفها دون أن يتولى الفاعل بوعي أي غرض أو هدف أو يتطلب سيطرة صريحة على العمليات اللازمة لتحقيقها. ويتفق مع دراسة (2022) Most. Mosnat Farzana1 Marufa Rahman ودراسة (2024) Sangili Krishna, et al ودراسة (2024) Yifei Li & Jie Zhang يجب على الآباء محاولة تحسين وعيهم بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز العلاقات الوثيقة مع الأطفال، واعتماد أساليب التعليم المناسبة وفقاً لخصائص المجموعات المختلفة من الأطفال.

ويجب على المجتمع إنشاء سياق أكثر إنصافاً بين الجنسين يحافظ على التطور النفسي والاجتماعي والمهني للأطفال في المستقبل. وتنفيذ برامج الأبوة والأمومة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الأسرة.

جدول (١٢)

النسب المئوية لعبارة المحور الثالث في ضوء متغير الطبقات (الانتماء الطبقي للأفراد)

العبارة	التجمع الخامس			الزيتون			المخرج		
	موافق	محايد	غير موافق	موافق	محايد	غير موافق	موافق	محايد	غير موافق
١٨	٣.٣	٤	٢٦	٢.٣	٣	٢٨	٢	٦.٣	٢٥
١٩	٣	٥.٣	٢٥	٦.٣	٠	٢٧	٤.٣	٦	٢٣
٢٠	٢٢	٧.٣	٤	٢٧	٥	١.٣	٢٣	٨	٢.٣
٢١	٢٣	٦.٣	٤	٢٩	٤.٣	٠	٢٦	٥.٣	٢
٢٢	١٩	٨.٣	٦	٢٧	٢.٣	٤	٢٤	٧.٣	٢
٢٣	٢.٣	٢	٢٩	٠	٢.٣	٣١	٢	٣.٣	٢٨
٢٤	١	٢	٣٠.٣	٠	١.٣	٣٢	٤	٣.٣	٢٦
٢٥	٢٩	٤.٣	٠	٣٢.٣	١	٠	٢٥	٦	٢.٣
٢٦	٢٥	٢	٦.٣	٢٨	٣	٢.٣	٢١	٣.٣	٩

يبين استطلاع بيانات الجدول السابق في ضوء متغير الطبقة أن العبارات رقم (٢٥) (أنا مهمة/ مهتم جداً بتعليم بناتي زي الأولاد وأكثر علشان محتاجش لحد بسبب زيادة نسب العنوسة والطلاق) بنسبة ٣٢.٣%، لصالح الطبقة المتوسطة تليها الطبقة العليا بنسبة ٢٩%، تليها الطبقة الدنيا بنسبة ٢٥%، تليها العبارة رقم (٢١) (في عرف أسرتي منفعش بناتي يصاحبوا أولاد نكور ووالدهم يوافقني الرأي) بنسبة ٢٩% لصالح الطبقة المتوسطة، تليها الطبقة الدنيا بنسبة ٢٦%، تليها الطبقة العليا بنسبة ٢٣%، والعبارة رقم (٢٦) (أنا لن أتدخل في اختيارات الولد لشريكة حياته لكن البنت لازم أشاركها الاختيار خوفاً عليها) بنسبة ٢٨% لصالح الطبقة المتوسطة، تليها الطبقة العليا بنسبة ٢٥% تليها الطبقة الدنيا بنسبة ٢١%، والعبارة رقم (٢٢) (غير مسموح للبنت باستخدام وسائل التواصل الافتراضية إلا في وجود أمها وتحت إشرافها) بنسبة ٢٧% لصالح الطبقة المتوسطة؛ وهو ما يعكس مدى تأثير الانتماء الطبقي للوالدين على ترسيخ مفاهيم النوع الاجتماعي عند الأبناء فالوالدين من الطبقة المتوسطة نادراً ما يتحدوا الصور النمطية المتعلقة بالجنسين خاصة تلك التي تحافظ على تماسك المجتمع واستقراره فهي الطبقة التي تحقق التوازن داخل المجتمع بالحفاظ على نسق القيم والمعتقدات ممثلة في التمسك بعادات المجتمع وتقاليدته والمتمثلة في الحفاظ على البنت وسمعتها واحترامها (في عرف

أسرتي مينفغش بناتي يصاحبوا أولاد ذكور ووالدهم يوافقني الرأي) وكذلك العبارة (أنا لن أتدخل في اختيارات الولد لشريكة حياته لكن البنات لازم أشاركها الإختيار خوفاً عليها) فلا زالت هذه الطبقة رغم اهتمامها بتعليم الإناث وخروجهن للعمل لازالت تضع حدوداً للبنات في تعاملاتها وخروجها وارتباطاتها واختيار شريك حياتها دون أن يتضمن ذلك عدم مساواة وإنما هو فقط يراعي طبيعة النوع الاجتماعي ومدى ملائمته للدور الاجتماعي. وفي المقابل نجدهم فقط يتحدثون الصور النمطية المتعلقة بالجنسين فيما يتعلق بالحقوق في التعليم فهم يكفلونه للبنات كما البنين دون تمييز (أنا مهتمة/ مهتم جداً بتعليم بناتي زي الأولاد وأكثر علشان محتاجش لحد بسبب زيادة نسب الغوسة والطلاق). نخلص إلى نتيجة مفادها: أن سلوك الوالدين الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة يراعي طبيعة النوع الاجتماعي ومدى ملائمته للدور الاجتماعي، فنادراً ما يتحدثوا الصور النمطية المتعلقة بالجنسين خاصة تلك التي تحافظ على تماسك المجتمع واستقراره فهي الطبقة التي تحقق التوازن داخل المجتمع بالحفاظ على نسق القيم والمعتقدات وتشجع التمايز بين الجنسين في التنشئة الاجتماعية لأطفالهم دون أن يتضمن ذلك عدم مساواة. وتساعد في معالجة السلوك الجندري من خلال دورها المؤثر في تنمية هوية الطفل، وكذلك توقعاتهم ومعتقداتهم حول النوع الاجتماعي، وأدوار الجنسين، والعلاقات بين الجنسين. من خلال ممارساتهم لكل هذه الأنماط مع أبنائهم أثناء عملية التنشئة الاجتماعية فيستدمج الأبناء هذه الممارسات المتوازنة في صورة هابيتوس يتم توليده عن طريق الغرس والدمج (غرس الثقافة ودمج شروطها من خلال التعليم الأسري أثناء مسار حياة الوالدين)، وتظل معهم هذه الممارسات في صورة ادراكات وتصورات ويتناقلونها من جيل إلى جيل. هذا فضلاً عن تعزيز التفاعلات المتساوية والمحترمة بين الفتيات والفتيان، من خلال نمذجة العلاقات المتساوية والمحترمة وتبسيط الضوء عليها في الممارسات اليومية. ويقوم الوالدان بهذه المهمة المتمثلة في معالجة السلوك الجندري ومراعاة النوع الاجتماعي وملائمته للدور الاجتماعي على خلفية ما تعلموه في إطار بنية الطبقة الاجتماعية وتمثلها هنا الطبقة المتوسطة، ذلك أنه كما قال برديو "فإن الحقول تعمل دائماً على خلفية بنية الطبقة الاجتماعية، والتي تعمل بطريقة ما كـ "حقل الحقول". ويتفق ذلك مع دراسة (Most, Mosnat Farzana1 Marufa Rahman 2022).

*مناقشة الفرض السادس:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض السادس على: لا توجد علاقة دالة احصائية بين المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين الأبناء. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل الارتباط بين نتائج المحور الثالث لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة ونتائج المؤهل التعليمي للأبناء باستخدام معادلة بيرسون، والجدول التالي يوضح ذلك:

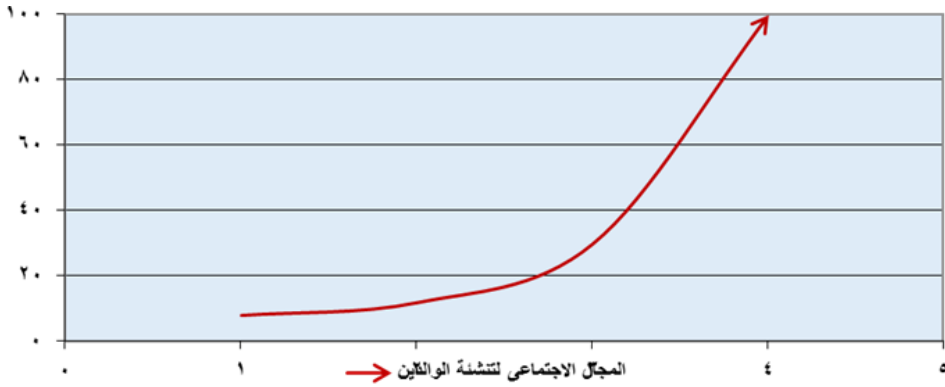
جدول (١٣)

دلالة معامل الارتباط بين نتائج المحور الثالث لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة والمؤهل التعليمي للآباء

أطراف العلاقة	درجات الحرية	قيمة (ر) المحسوبة	قيمة (ر) الجدولية	مستوى الدلالة ٠.٠١
المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين من الأبناء	٢٩٨	٠.٤٨٩	٠.١٤٨	دال

ويتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين من الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٤٨٩ وهى أكبر من قيمة " ر" الجدولية وهذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً بين المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين لأبناء، ومن ثم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض السادس.

والشكل التالى يوضح أطراف العلاقة بين المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين والمساواة بين الجنسين للأبناء:



شكل (٣)

العلاقة بين المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين والمساواة بين الجنسين للأبناء

يوضح الشكل السابق وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين من الأبناء؛ فالمجال أو الحقل الذي يوجد فيه الفاعلون ومواقعهم الاجتماعية، وهم هنا الوالدان، هو دائرة للتفاعلات الاجتماعية يتفاعل فيه الفاعل الاجتماعي (الوالدان) بما لديهم من هابيتوس ورأس مال ثقافي

واجتماعي واقتصادي مع القواعد المحددة للحقول المختلفة، ويحدث كل ذلك تحت مظلة المجال الأكبر المتمثل في السلطة والعلاقات الطبقية؛ لذلك نجد ممثلي الطبقة المتوسطة وهي الطبقة التي تشكل الأغلبية في المجتمع هي التي تُجسد قيم المساواة بين الجنسين مع تعزيز بعض الصور النمطية المتعلقة بالجنسين وتحدي بعضها لمراعاة طبيعة النوع الاجتماعي ومدى ملائمته للدور الاجتماعي. ويتم ذلك من خلال دمج البنى الاجتماعية عن طريق "استيعاب الخارجي" (قيم المساواة بين الجنسين) الذي سيكون نتاجاً لـ"إخراج الداخلي"، أي التجسيديات التي يمارسها الآباء أثناء عملية التنشئة الاجتماعية فيتمثلها الأبناء ويستمدجونها وتصبح جزءاً من الهابيتوس الخاص بهم فأصبح المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين هنا كشبكة أو تكوين للعلاقات الموضوعية بين مواقف مختلفة، محددة اجتماعياً ومستقلة إلى حد كبير عن الوجود المادي للوكلاء الذين يشغلونها.

*مناقشة الفرض السابع:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض السابع على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة البحث فيما يتعلق بأثر رأس المال الثقافي للوالدين والاتفاق على نوع تعليم الأبناء. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا^٢) للعينة الواحدة للكشف عن دلالة الفروق للمحور الرابع لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١٤)

نتائج اختبار (كا^٢) لدلالة الفرق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأثر رأس المال الثقافي للوالدين والاتفاق على نوع تعليم الأبناء

المتغير	عدد الاستجابات	درجة الحرية	قيمة (كا ^٢) المحسوبة	قيمة (كا ^٢) الجدولية	مستوى الدلالة ٠.٠١
أثر رأس المال الثقافي للوالدين على الاتفاق على نوع تعليم الأبناء	٣	٢	٢٣.٦٧	٩.٩٢٥	دال

ويتضح من الجدول السابق وجود فرق دال إحصائياً بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأثر رأس المال الثقافي للوالدين والاتفاق على نوع تعليم الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة "كا^٢" المحسوبة (٢٣.٦٧) وهي أكبر من قيمة "كا^٢" الجدولية وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائياً ولصالح الاجابات الأكثر تكراراً وهي فئات التعليم الجامعي وفوق الجامعي

والطبقة الوسطى، ومن ثم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل. والجدول التالى يوضح النسب المئوية لعبارات المحور الرابع لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة فى ضوء متغير التعليم:

جدول (١٥)

النسب المئوية لعبارات المحور الرابع

العبارة	إبتدائي			إعدادي			ثانوي			جامعي			فوق جامعي		
	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير	موافق	محايد	غير
٢٧	٧.٤	١.٣	٠	٩	٣	٢	١٥	٥	٢	٢٤	٢.٧	٠	٢٨.٦	٠	٠
٢٨	٢.٧	٤	٢	٦	٦	٢	١٢	٨	٢	٢٦.٧	٠	٠	٢٨.٦	٠	٠
٢٩	٧.٧	١	٠	٥	٩	٠	٨	٩	٥	٢.٤	٠	٢٤.٣	٠	١.٦	٢٧
٣٠	١.٢	١	٦.٥	١٠	٣	١	١٦	٢	٤	٢٢	٣	١.٧	٢٦.٦	٢	٠
٣١	٢	١.٧	٥	٤	٦	٤	٥	١٢	٥	٢٣.٥	١.٢	٢	٢٨.٦	٠	٠
٣٢	٢.٤	١	٥.٣	٧	١	٦	٩	٥	٨	٢٣.٥	٣.٢	٠	٢٨	٠.٦	٠
٣٣	٠	٠	٨.٧	٣	١	١٠	٧	٨	٧	٢٣.٢	٣.٥	٠	٢٧.٣	١.٣	٠
٣٤	٠	٠	٨.٧	٤	٢	٩	١١	٥	٦	٢٤.٧	٢	٠	٢٦	٢.٦	٠

يوضح تحليل الجدول السابق أن العبارات رقم (٢٧-٢٨-٣١) وهي بالترتيب (أسعى مع أهمهم بكل طاقتي أن أوفر لهم أفضل أنواع التعليم حتى تتاح لهم فرص عمل جيدة)، (أهتم أنا والأم/ الأب بتعليم أبنائي لأن التعليم السبيل لتحسين وضعهم الاجتماعي)، (أحرص أنا والأم/ الأب على حضور مجالس الآباء بالمدرسة ومتابعة مستويات أبنائي الدراسية) حصلت على أعلى نسبة لصالح التعليم فوق الجامعي ٢٨.٦% ولصالح التعليم الجامعي بنسبة (٢٤%- ٢٦.٧%-٢٣.٥%) يليها التعليم الثانوي بنسبة (١٥%-١٢%-٥%)، يليها التعليم الإعدادي بنسبة (٩%-٦%-٤%)، وأخيراً التعليم الإبتدائي بنسب (٧.٤%-٢.٧%-٢%)، تليها العبارة رقم (٣٢) (أتابع أنا والأم/ الأب أبنائي جيداً في استذكار دروسهم بالمنزل) لصالح التعليم فوق الجامعي والجامعي بنسبة ٢٨%، ٢٣.٥% على التوالي، ثم التعليم الثانوي ٩%، ثم الإعدادي بنسبة ٧%، وأخيراً الإبتدائي بنسبة ٢.٤%، تليها العبارة رقم (٣٣) (أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات للغات لتحسين مهارات اللغة لديهم) لصالح التعليم فوق الجامعي والجامعي بالترتيب بنسبة (٢٧.٣%-٢٣.٢%)، يليها التعليم الثانوي بنسبة ٧%، ثم الإعدادي بنسبة ٣%،

تليها العبارة رقم (٣٠) (التعليم الخاص هو السبيل لتنمية مهارات الأبناء وضمان وضع أفضل لهم في المستقبل) وأخير جاءت عبارة رقم (٣٤) (أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات برمجة لثقل مهاراتهم ومواكبة التطور التكنولوجي) لصالح التعليم فوق الجامعي والجامعي بنسبة (٢٦%-٢٤.٧%)، في حين أن العبارات (٣٣-٣٤) كانت أقل العبارات قبولا لدى كل مستويات التعليم تحت الجامعي. وكانت أقل العبارات قبولا لدى مستويات التعليم فوق الجامعي العبارة رقم (٢٩) (أعلم أنا والأم/ الأب أبنائي تعليم حكومي رغم قدرتي المادية لأنني أرى أنه لا فرق بين التعليم الحكومي والخاص) في حين أنها لاقت قبول مستويات التعليم تحت الجامعي. وتأمل استجابات المبحوثين يشير إلى دور تعليم الأباء؛ فكما ارتفع رأس المال الثقافي المؤسسي (المستوى التعليمي) للوالدين تجسد ذلك في توفير رأس المال الثقافي لأطفالهم. باختيار أفضل أنواع التعليم الذي ينمي رأس المال الثقافي المؤسسي لدى الأبناء، ويتحقق هذا النمو لرأس المال الثقافي للأبناء وفقا لبرديو من خلال الكفاءة في اللغويات وهو ما حرص عليه الأباء في المستويات التعليمية العليا (أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات للغات لتحسين مهارات اللغة لديهم) والثقافة الأكاديمية الصفية واللاصفية (أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات برمجة لصقل مهاراتهم ومواكبة التطور التكنولوجي) والمواقف تجاه المدرسة (أحرص أنا والأم/ الأب على حضور مجالس الأباء بالمدرسة ومتابعة مستويات أبنائي الدراسية) والأخلاق والأسلوب الشخصي. فمخزون الوالدين من رأس المال الثقافي والذي ينعكس في اختيار أفضل أنواع التعليم لأبنائهم يتجسد في المشاركة في الأنشطة الثقافية اللامنهجية مثل دورات اللغات والبرمجة. وتوفير الموارد التعليمية في المنزل، ومتابعة التحصيل الدراسي للأبناء ومساعدتهم في استذكار دروسهم. ولا يرتبط الأمر هنا في اختيار التعليم الجيد برأس المال الاقتصادي والقدرة المادية للأباء لأنهم حتى في توفر رأس مال اقتصادي مرتفع للوالدين من المستويات التعليمية الأقل الإبتدائي مثلا فإنهم لم يستخدموها في تعليم الأبناء تعليم جيد لعدم اقتناعهم بوجود فروق بين أنواع التعليم المختلفة واكتفوا بتعليم أبنائهم تعليم بسيط مع عدم صقل مهاراتهم بأي أنشطة ثقافية (أعلم أنا والأم/ الأب أبنائي تعليم حكومي رغم قدرتي المادية لأنني أرى أنه لا فرق بين التعليم الحكومي والخاص) مما يؤكد أن رأس المال الثقافي _وليس الاقتصادي (رغم أهميته في توفير الموارد التعليمية)_ له التأثير الأكبر في اختيار أفضل أنواع التعليم للأبناء وهو ما تؤكدته مقولة رأس المال الثقافي عند بورديو والذي يأخذ ثلاثة أشكال وهي: التصرف المكتسب على مدار دورة الحياة. ويتجسد من خلال عملية تعليم الوالدين؛ والحالة المؤسسية، مثل الشهادة الأكاديمية

الرسمية؛ والحالة الموضوعية، والتي توجد في شكل أشياء ثقافية (مثل الكتب في المنزل) وهؤلاء الأشخاص الذين لديهم رأس مال ثقافي أكبر (مثل المهارات الثقافية والكفاءات اللفظية وغير اللفظية) سيشركون في ممارسات أكثر فائدة متعلقة بالتنشئة الاجتماعية، وبذلك يساعد رأس المال الثقافي في فهم الآلية التي تتطور بها ممارسات التنشئة الاجتماعية بشكل أفضل. وينقل الآباء رأس مالهم الثقافي إلى أطفالهم عن طريق تعريضهم لرأس مال ثقافي متجسد في المنزل والمدرسة باختيار أفضل أنواع التعليم؛ ومع مرور الوقت، يستوعب الأطفال رأس المال الثقافي للوالدين، ويستدمجوه ويصبح جزءًا لا يتجزأ من تربيتهم وسلوكهم، وبذلك تتفق النتائج مع أكثر من دراسة من الدراسات السابقة أهمها Shuo Yu a, et al.(2022

جدول (١٦)

النسب المئوية لعبارة المحور الرابع فى ضوء متغير الطبقات (الإنتماء الطبقي للأفراد) والنوع الاجتماعي (الأب والأم)

العبارة		التجمع الخامس						الزيتون						المسرح			
		موافق		محايد		غير موافق		موافق		محايد		غير موافق		موافق		محايد	
		الأب	الأم	الأب	الأم	الأب	الأم	الأب	الأم	الأب	الأم	الأب	الأم	الأب	الأم	الأب	الأم
٢٧	٥.٣	٨	٧.٣	٤	٤.٦	٦	١٢.٣	٥.٦	٣	٥	١.٣	٤	٦	٩	٤	٦.٦	٣.٦
٢٨	٧	٩	٧.٦	٤.٦	٤	٧	١٣	٩.٦	٢	٠	١.٦	٥	١٢	٨	٣	٣.٦	١.٦
٢٩	٧	١.٦	٤	٢	١٠.٣	١٣	٢.٦	٠	٩٣	٠	١١	٥٠	٧	٩.٣	٠	٤.٦	٧
٣٠	١١	١٠.٦	٥.٦	٤	٠	٦	١٣	٢.٦	١	١	١	٠	٧	٨	٦	١.٦	٢.٦
٣١	٨.٦	١٣	٥	٣.٣	٠	١٢.٣	١٤.٦	٢	٢	٢	٠	٨	١٠	٤	٥	٤.٦	١.٦
٣٢	٥	١٥	١١	١.٦	٠.٦	٩	١٦	٣	٠.٠	٦	٤.٠	٠	٢	١٢.٣	١١	٣.٦	٢
٣٣	١٣	١٣.٦	٣.٦	٣	٠	١٤.٣	١٦.٦	٢.٣	٠	٠	٠	٧	١٢.٣	٧.٦	٤	٢	٠.٣
٣٤	١٢	١٣.٦	٣.٣	٣	١.٣	١٣	١٦.٦	٣.٦	٠	٠	٠	٤	١٢	٦	٣.٣	٦.٦	١.٣

باستقراء الجدول السابق يتبين أن العبارات رقم (٣٣)، ورقم (٣٤) جاء ترتيبها الأول عند الطبقة المتوسطة بنسبة ١٤.٦% لصالح الأم، مقابل ١٤.٣%، و ١٣% على التوالي لصالح الأب. وجاءت العبارة رقم (٣٢) في المرتبة الثالثة لصالح أمهات الطبقة المتوسطة بنسبة ١٦%، وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (٣٠) لصالح الأم بنسبة ١٥.٦% مقابل ١٣% لصالح الأب وجاءت العبارة رقم (٣١) (أحرص أنا والأم/ الأب على حضور مجالس الآباء بالمدرسة ومتابعة مستويات أبنائي الدراسية) في المرتبة الخامسة بنسبة ١٤.٦% لصالح أمهات الطبقة المتوسطة، مقابل ١٢.٣% لصالح الأب من الطبقة المتوسطة.

وتأمل استجابات المبحوثين يشير إلى:

- لا تزال الطبقة المتوسطة وهي الطبقة التي تشكل الأغلبية العريضة في المجتمع تعطي الأولوية للتعليم وترى في التعليم ضالتهم المنشودة الذي سيققق مستقبل أفضل لأبنائهم؛ فالانتماء الطبقي يلعب دوراً رئيساً في اختيار نوع التعليم للأبناء ومتابعة تحصيلهم الدراسي: ففي حين أن أولياء الأمور من الطبقة العاملة لا تشغل نفسها كثيراً بتحصيل أبنائهم الدراسي وارتقاء مستوياتهم التعليمية أو صقل مهاراتهم بأنشطة أكاديمية لامنهجية كما أنهم لا يؤمنون بأهمية وجود علاقة بين المنزل والمدرسة، وعادة ما يعتبرون مدرسة أطفالهم مؤسسة مستقلة، منفصلة تماماً عن المنزل، في المقابل كان أولياء الأمور من الطبقة المتوسطة أكثر ثقة في التفاعل مع المعلمين وموظفي المدرسة. (أحرص أنا والأم/ الأب على حضور مجالس الآباء بالمدرسة ومتابعة مستويات أبنائي الدراسية) وعادةً ما يكون آباء الطبقة المتوسطة أفضل تنظيمًا للتأثير على تجارب أطفالهم المدرسية، كما يميل الآباء من الطبقة المتوسطة إلى تطوير المستوى التعليمي لأبنائهم من خلال الإشتراك في أنشطة ثقافية لامنهجية (أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات للغات لتحسين مهارات اللغة لديهم)، (أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات برمجة لصقل مهاراتهم ومواكبة التطور التكنولوجي) وهو ما يؤكد إيمانهم بأهمية التعليم ودوره في بناء مستقبل أفضل لأبنائهم. ويدعم مشاركتهم في اختيار أفضل أنواع التعليم تحقيقاً لهذا الهدف.

- وبمقارنة دور الأم والأب في الاهتمام باختيار نوع تعليم الأبناء، ومتابعة تحصيلهم الدراسي، وصقل مهاراتهم بأنشطة ثقافية إضافية اتضح تفوق الأمهات من الطبقة المتوسطة على الآباء في الاهتمام والمشاركة والمتابعة، وتمثل ذلك الإهتمام في حرص الأمهات على زيارة المدرسة لمتابعة الأداء الأكاديمي لأبنائهم. وتعد هذه الزيارات مؤشراً مهماً على الاهتمام بالأنشطة الأكاديمية لأطفالها. كما أنها تعمل على سد الفجوة بين بيئة المنزل والمدرسة. (أحرص أنا والأم/ الأب على حضور مجالس الآباء بالمدرسة ومتابعة مستويات أبنائي الدراسية)، ويساعدن في أداء واجباتهم المدرسية بالمنزل. (أتابع أنا والأم/ الأب أبنائي جيداً في استذكار دروسهم بالمنزل)، كما أن الأمهات أكثر حرصاً في اختيار مدارس أطفالهن، ويسؤال إحدى الأمهات عن متابعتها هي

والأب لتعليم أبنائها (آ، ع، طبقة متوسطة، تعليم فوق جامعي، تعمل) (أنا بتابع مدرسة الأولاد، وبذاكرهم، ويتواصل مع المدرسة لو في مشكلة، باخد رأي باباهم لو في قرار مهم متعلق بدراستهم أو كورساتهم بس أنا اللي بتابعهم وأشتركهم في الكورسات ولو حببت أنقلهم مدرسة أفضل أنا اللي بعمل اجراءات التحويل حتى باباهم عملي توكيل شؤون تعليمية علشان أقدر أتحرّك من غيره لأنه مشغول أكثر ولأني يفرق معيا جدا نوع التعليم ومستوى المدرسة وأدائها) فلا يزال تأثير الأمهات أقوى من تأثير الآباء على اختيار نوع التعليم ومتابعة التحصيل الدراسي للأبناء. ويبدو هذا متسقاً مع حقيقة أنه على الرغم من تزايد حضور المرأة في المجال العام وفي سوق العمل، فإنها لا تزال تقضي وقتاً أطول من الرجل مع الأبناء وهذا يستتبع تزايد دورها في مهام الرعاية، وخاصة تلك المتعلقة بالأسرة وتعليم الأبناء. فالآباء أكثر انشغالاً وهذا لا يلغي دورهم ولا مشاركتهم وإنما فقط نقل مشاركتهم في أوقات انشغالهم.

استناداً إلى ما سبق نصل لنتيجة مؤداها أن أساليب أولياء الأمور في التعليم المتخصص وطرق مشاركتهم تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية والموارد والثقافة المدرسية. وهناك اختلافات طبقية في استراتيجيات الوالدين وطريقة استخدام رأس مالهم الثقافي في تعليم أبنائهم. لذلك يجب أخذ الاختلافات الطبقية إلى جانب الاختلافات الثقافية التي أشرنا إليها في الفرض السابق في الاعتبار عند النظر لمشاركة الوالدين في اختيار نوع تعليم أبنائهم؛ فمشاركة الوالدين في سياقات ثقافية وطبقية مختلفة تلعب دور الوسيط في رأس المال الثقافي المؤسسي للأسرة ممثلاً في تعليم الأبناء؛ فالطبقة والثقافة فئتان غير منفصلتين؛ والطبقة هي حقل الحقوق التي تشمل كل الحقول الأخرى بداخلها كما قال برديو. كما توصلنا لنتيجة أنه لا يزال تأثير أمهات الطبقة المتوسطة أقوى من تأثير الآباء على متابعة التحصيل الأكاديمي للأبناء واختيار نوع التعليم؛ ويبدو هذا متسقاً مع حقيقة أنه على الرغم من تزايد حضور المرأة في المجال العام وفي سوق العمل، فإنها لا تزال تقضي وقتاً أطول من الرجل مع الأبناء وبالتالي يزيد دورها في مهام الرعاية وخاصة تلك المتعلقة بالأسرة والتعليم. وهو ما يتفق ودراسة Gek Ling Claire Tan & Zheng Fang, (2023). ودراسة Jonathan Lilliedahl (2021) عن دور الطبقة ورأس المال الثقافي للوالدين وتعليم الأبناء وتحصيلهم الأكاديمي.

***مناقشة الفرض الثامن:**

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الثامن على: لا توجد علاقة دالة احصائية بين رأس المال الثقافي للوالدين والاتفاق على نوع تعليم الأبناء.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل الارتباط بين نتائج المحور الرابع لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة ونتائج المؤهل التعليمي للأبناء باستخدام معادلة بيرسون، والجدول التالى يوضح ذلك:

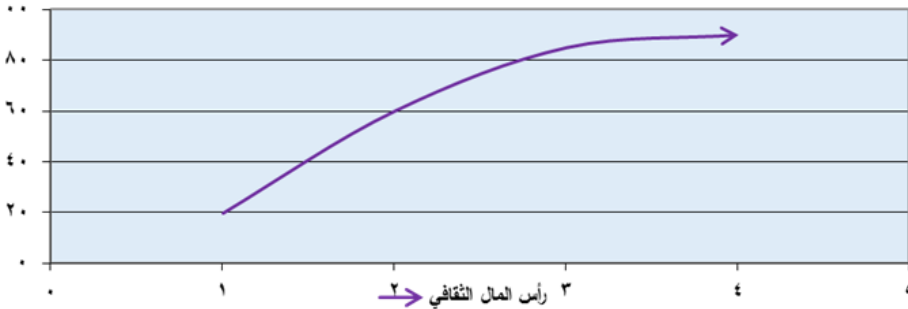
جدول (١٧)

دلالة معامل الارتباط بين نتائج المحور الرابع لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة والمؤهل التعليمي للأبناء

مستوى الدلالة ٠.٠١	قيمة (ر) الجدولية	قيمة (ر) المحسوبة	درجات الحرية	أطراف العلاقة
دال	٠.١٤٨	٠.٧٨٣	٢٩٨	رأس المال الثقافى للوالدين والاتفاق على نوع تعليم الأبناء

ويتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق برأس المال الثقافى واتفاق الأباء على تعليم الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٧٨٣ وهى أكبر من قيمة " ر " الجدولية وهذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً بين رأس المال الثقافى للأباء والاتفاق على نوع تعليم الأبناء، ومن ثم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض الثامن.

والشكل التالى يوضح أطراف العلاقة بين رأس المال الثقافى للأباء واتفاقهم على نوع تعليم الأبناء:



شكل (٤)

العلاقة بين رأس المال الثقافى للأباء والاتفاق على نوع تعليم الأبناء

يوضح الشكل السابق وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق برأس المال الثقافى واتفاق الأباء على تعليم الأبناء مما يشير إلى دور تعليم الأباء؛ فكلما ارتفع رأس المال الثقافى المؤسسى (المستوى التعليمى) للوالدين تجسد ذلك في توفير رأس المال الثقافى

لأطفالهم باختيار أفضل أنواع التعليم الذي ينمي رأس المال الثقافي المؤسسي لدى الأبناء، ويتحقق هذا النمو لرأس المال الثقافي للأبناء وفقاً لبريدو من خلال الكفاءة في اللغويات، والثقافة الأكاديمية الصفية واللاصفية، والأنشطة الإضافية والمواقف تجاه المدرسة.

*مناقشة الفرض التاسع:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض التاسع على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة البحث فيما يتعلق بأثر رأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا^٢) للعينة الواحدة للكشف عن دلالة الفروق للمحور الخامس لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١٨)

نتائج اختبار (كا^٢) لدلالة الفرق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأثر رأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء بالنظر للسياق الاجتماعي

المتغير	عدد الاستجابات	درجة الحرية	قيمة (كا ^٢) المحسوبة	قيمة (كا ^٢) الجدولية	مستوى الدلالة ٠.٠١
أثر رأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء بالنظر للسياق الاجتماعي	٣	٢	٢٧.٣	٩.٩٢٥	دال

ويتضح من الجدول السابق وجود فرق دال إحصائياً بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأثر رأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء بالنظر للسياق الاجتماعي عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة "كا^٢" المحسوبة (٢٧.٣) وهي أكبر من قيمة "كا^٢" الجدولية وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائياً ولصالح الاجابات الأكثر تكراراً وهي فئة الوجه القبلي مما يشير إلى تمسكهم بالعادات والتقاليد المتمثلة في اهتمام الوالدين باختيار أبنائهم الزوجية بشكل يتناسب مع انتمااتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق التوافق الزواجي. أي أن المؤثرات الخارجية الناتجة عن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي لم تؤثر بشكل سيئ في أساليب الاختيار الزواجي للأبناء لدى مجتمعات الريف المصري، ومن ثم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل. والجدول التالي يوضح النسب المئوية لعبارات المحور الخامس

لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة فى ضوء شبكة العلاقات الاجتماعية التى تشير إلى مرجعيتهم وخلفيتهم الاجتماعية وأصولهم الجذورية:

جدول (١٩)

النسب المئوية لعبارات المحور الخامس

العبارة	وجه قبلى			وجه بحرى			القاهرة		
	موافق	محايد	غير موافق	موافق	محايد	غير موافق	موافق	محايد	غير موافق
٣٥	١٩.١	١٢	١٠.٢	١١	٩	٣	١٠.٢	٢٢.٣	٣.٢
٣٦	٣٧	٤.٣	٠	١٦	٧	٠	٢٢.٢	١١	٢.٥
٣٧	٣٩.١	٢.٢	٠	١٤	٦	٣	١٥	١١.٧	٩
٣٨	٠	٣.١	٣٨.٢	٢.٥	٣.٥	١٧	١١.٤	٥	١٩.٢
٣٩	٠	١.٣	٤٠	١.٣	٥	١٦.٧	٢.٧	١٢	٢١
٤٠	٤١.٣	٠	٠	١٩	٤	٠	٢٧	٤.٣	٤.٤
٤١	٠	٠	٤١.٣	١	٣	١٩	٣	٢.٣	٣٠.٢
٤٢	٣٤.٢	٥	٢.١	١٥	٤	٤	٣٢.٥	٣.٢	٠

يوضح تحليل الجدول السابق أن العبارة رقم (٤٠) (أشارك أنا والأم/ الأب أبنائي الرأي والمشورة في اختياراتهم الزوجية وأساهم معهم في تكاليف الزواج) جاء ترتيبها الأول لصالح الوجه القبلي بنسبة ٤١.٣% ثم القاهرة بنسبة ٢٧%، ثم الوجه البحري بنسبة ١٩%، تليها العبارة رقم (٣٧) (أوجه أبنائي للزواج بشريك من نفس طبقتنا الاجتماعية ومستوانا الاقتصادي والثقافي تحقيقاً للتوافق الزوجي) بنسبة ٣٩.١% لصالح الوجه القبلي، يليها القاهرة بنسبة ١٥%، ثم الوجه البحري بنسبة ١٤%، وفي المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (٣٦) (مشاركتي أنا والأم/ الأب الأبناء في الاختيار الزوجي ضرورة لأننا أكثر خبرة منهم وأكثر دراية بما يناسبهم) بنسبة ٣٧% لصالح الوجه القبلي، تليه القاهرة بنسبة ٢٢.٢% وأخيراً الوجه البحري بنسبة ١٦%، تليها في المرتبة الرابعة العبارة (٤٢) (أوجه أنا والأم/ الأب أبنائي لحضور دورات الإرشاد الأسري قبل الزواج لتحسين مهاراتهم في عملية إختيار الشريك ونجاح الحياة الأسرية) بنسبة ٣٤.٢% لصالح الوجه القبلي، يليه القاهرة بنسبة ٣٢.٥% ثم الوجه البحري بنسبة ١٥%، وفي المرتبة الخامسة العبارة رقم (٣٥) (أفضل زواج أبنائي من دائرتنا الاجتماعية (الأقارب والمعارف) لتحقيق التوافق وخوفاً من الارتباط بالغرباء) بنسبة ١٩.١% لصالح الوجه القبلي، ونسبة ١١% وجه بحري، ونسبة ١٠.٢% القاهرة.

وتأمل استجابات المبحوثين يشير إلى تأثير السياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين وأصولهم الاجتماعية في اختيارات أبنائهم الزوجية؛ فبرغم ارتفاع مستوى الزواج عن حب، وأصبح الانجذاب المتبادل له الأسبقية على الوضع الاجتماعي، وتوسعت عمليات البحث عن الشركاء خارج نطاق الحي والعائلة، وأصبح الآباء متسامحين بشكل متزايد مع الشركاء من خلفيات اجتماعية أخرى. ولكنهم حريصين في الوقت نفسه على مشاركة أبنائهم الإختيار وتقديم التوجيه والمشورة لهم؛ فلا زال الآباء الذين نشأوا في سياق اجتماعي محافظ مثل الوجه القبلي يشاركون أبناءهم في الإختيار ويساهمون معهم في تكاليف الزواج مثلما فعل معهم آبائهم (أشارك أنا والأم/ الأب أبنائي الرأي والمشورة في اختياراتهم الزوجية وأساهم معهم في تكاليف الزواج) على خلاف الآباء في القاهرة الأكثر تقدماً، والوجه البحري الأكثر انفتاحاً نظراً لوجودهم على السواحل واختلاطهم بثقافات أخرى متقدمة. لقد تطور دور الوالدين في إختيار أبنائهم للشريك في العقود القليلة الماضية فأصبح الآباء أكثر تسامحاً مع إختيار أبنائهم للشريك مما كانوا عليه قبل خمسين عاماً، وهذا نتيجة التغير في الأعراف الاجتماعية، وزيادة حرية التعبير الفردية داخل الأسرة بشكل كبير، وموقفهم هذا يأتي بعد فترة طويلة من التوتر المتصاعد الذي بلغ ذروته تغيراً بين الأجيال. وربما كان الشباب الذين تزوجوا عن حب ضد رغبة والديهم هم الأكثر تسامحاً مع رغبات أبنائهم عندما أصبحوا هم أنفسهم آباءً ومع ذلك لازال لهم دور في عملية الإختيار. عكس الآباء الذين ترجع أصولهم إلى القاهرة والوجه البحري فهم أكثر انفتاحاً تجاه الزواج. وأقل في تقديم الدعم المالي لأبنائهم. ويسؤال أحد الوالدين (ع-ز، الزيتون- تعليم جامعي وجه قبلي) عن دوره في إختيار شريك أبنائه قال: (انا والدي عارضني لما اخترت اني اتزوج من خارج نطاق العيلة والبلد، ولما سألته عن سبب اعتراضه كان خايف من اختلاف النشأة والعادات والتقاليد بينا يسبب مشاكل هو نصحني لكنه في النهاية مأجبرنيش وساعدني مادياً كمان وده اللي بعمله مع أولادي بنصح وأوجه لكن لو لقيت الإختيار مفيش فيه أي توافق هرفض تماماً لأن ولادنا مش بالخبرة الكافية اللي تخلي إختيارهم دايماً صح). فرغم التغيرات التي لحقت بالأسرة وزيادة مساحة حرية الأبناء في الإختيار لكن لازال لموافقة الوالدين أهمية في عملية الإختيار الزوجي. والوالدين أنفسهم رغم احترامهم لحرية أبنائهم في الإختيار ولكن يستمرون في توجيه النصح واعطاء المشورة. وحتى لا تحدث خلافات بينهم وبين أبنائهم في عملية الإختيار فهم يوجهون أبنائهم لحضور دورات للإرشاد الأسري تساعد في الإختيار الصحيح (أوجه أنا والأم/ الأب أبنائي لحضور دورات الإرشاد الأسري قبل الزواج لتحسين مهاراتهم في عملية إختيار الشريك ونجاح الحياة الأسرية).

استناداً إلى ما سبق نصل إلى نتيجة مفادها أن السياق الاجتماعي الذي نشأ فيه الوالدان وأصولهم الاجتماعية وما نشأوا عليه من عادات وتقاليد شكلت شخصياتهم وكونت الهابيتوس

الخاص بهم في شكل تصورات وإدراكات وميول له تأثير في اختيارات أبنائهم الزوجية؛ رغم التغيير الذي أصاب الأعراف الاجتماعية، وزيادة حرية التعبير الفردية داخل الأسرة، وانخفاض تأثير الأسرة على اختيار شريك الأبناء حيث أصبح والدين أكثر تسامحاً وتقبلاً لاختيارات أبنائهم في ضوء معايير اختيار مختلفة عن المعايير التي اختار بها الآباء شركائهم، إلا أن والدين خاصة الذين ينتمون إلى أصول مُحافِظة لازالوا يشاركون أبنائهم في الاختيار ويساهمون معهم في تكاليف الزواج مثلما فعل معهم آباؤهم إشارة إلى تأثير رأس المال الاجتماعي بالنظر للسياق الاجتماعي لنشأة والدين وإشارة إلى أن الروابط الأسرية القوية لا تزال سمة تقليدية في الأسر ذات الأصول الريفية، وأن طاعة والدين لا تزال مقبولة على نطاق واسع بين الأبناء. وهو ما تؤكدته مقولة بريدو عن الحقل الذي يتفاعل فيه الفاعلون ويتزودون من خلاله بالهابيتوس الفردي والجماعي الخاص بهم والذي نشأ من مشاركتهم للآخرين في المعتقدات الثقافية التي تتطور في شكل ممارسات ثقافية تصبح بمرور الوقت متأصلة في أنماط تفكير الأفراد وأفعالهم. وتبقى عبر السياقات، وتظهر في كل جانب من جوانب حياة الفرد؛ العلاقات الشخصية، وتوقعات الحياة واختياراتها، وغيرها.. كلها تنبع من الهابيتوس وتعكسه. وتتفق هذه النتيجة مع

دراسة (Milan Bouchet-Valat (2021 ، ودراسة تناول (Qinyi Tan (2023

*مناقشة الفرض العاشر:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض العاشر على: لا توجد علاقة دالة احصائياً بين رأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل الارتباط بين نتائج المحور الخامس لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة ونتائج المؤهل التعليمي للأبناء باستخدام معادلة بيرسون، والجدول التالي يوضح ذلك:

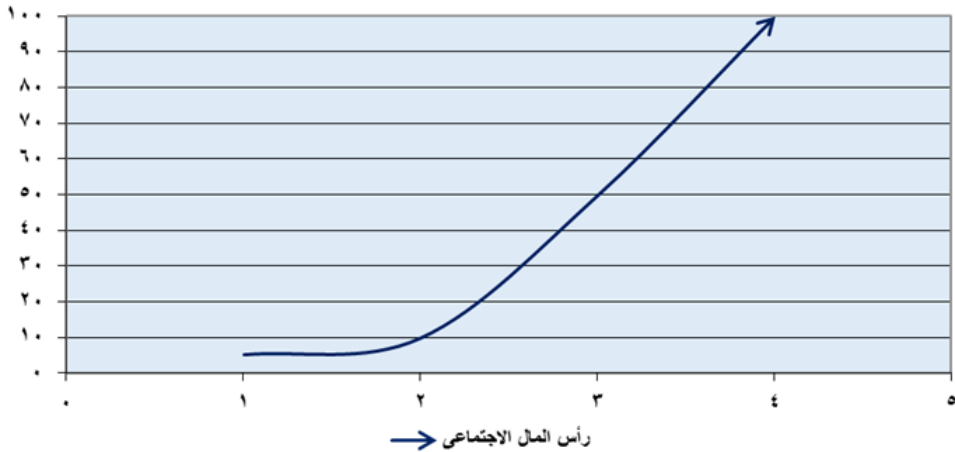
جدول (٢٠)

دلالة معامل الارتباط بين نتائج المحور الخامس لمقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة والمؤهل التعليمي للأبناء

أطراف العلاقة	درجات الحرية	قيمة (ر) المحسوبة	قيمة (ر) الجدولية	مستوى الدلالة ٠.٠١
رأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء	٢٩٨	٠.٦٩٠	٠.١٤٨	دال

وينتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٦٩٠ وهى أكبر من قيمة "ر" الجدولية وهذا يدل على

وجود علاقة دالة إحصائياً بين رأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء، ومن ثم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض العاشر. والشكل التالي يوضح أطراف العلاقة بين رأس المال الاجتماعي للأباء واتفاقهم على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء:



شكل (٥)

العلاقة بين رأس المال الاجتماعي للأباء والاتفاق على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء يوضح الشكل السابق وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزواجي للأبناء لصالح السياق الاجتماعي للوجه القبلي؛ مما يشير إلى تأثير رأس المال الاجتماعي بالنظر للسياق الاجتماعي لنشأة الوالدين وإشارة إلى أن الروابط الأسرية القوية لا تزال سمة تقليدية في الأسر ذات الأصول الريفية، رغم التغيرات التي لحقت بالأسرة وزيادة مساحة حرية الأبناء في الاختيار لكن لا زال لموافقة الوالدين أهمية في عملية الإختيار الزواجي. وأن طاعة الوالدين لا تزال مقبولة على نطاق واسع بين الأبناء. رغم أن الآباء ذوو الأصول المحافظة قد يكون لهم موقف تقليدي ومحافظ أحياناً في أمور الإختيار الزواجي. ولكن لا يزالوا يقدمون الدعم المالي لأبنائهم لإتمام عملية الزواج.

رابعاً:- النتائج العامة للدراسة

- ١- أثبتت النتائج قوة مفهوم رأس المال الثقافي في تفسير العلاقة بين مستوى تعليم الآباء واختيار نمط تربية الأبناء؛ حيث توجد علاقة طردية دالة إحصائياً لصالح فئات التعليم

الجامعى وفوق الجامعى بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق برأس المال الثقافى واتفاق الأبناء على نمط تربية الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٧٣٦ وهى أكبر من قيمة "ر" الجدولية حيث جاءت النسب الأعلى لتصل الاستجابات فيها إلى ٢٦.٢% لصالح تعليم الوالدين فوق الجامعى فى العبارة الثامنة، يليها التعليم الجامعى، ١٦.٥% ثم ٦% للتعليم الإعدادي. يليها العبارة العاشرة بنسبة ٢٦% لصالح التعليم فوق الجامعى، و ٢٠.٧% للتعليم الجامعى، و ٤% للتعليم الإعدادي. وجاء فى الترتيب الثالث لاستجابات عينة البحث العبارة السابعة بنسبة ٢٥% لصالح التعليم فوق الجامعى، و ٢١.٥% لصالح التعليم الجامعى، ثم التعليم الثانوي بنسبة ١٢%. وهذا يعنى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للوالدين ممثلاً لرأس المال الثقافى المؤسسى كلما انعكس ذلك على تبني أنماط التنشئة الإيجابية حيث يعكس الآباء الأكثر تعليمياً أسلوباً إيجابياً متوازناً فى تربية أبنائهم حيث يعززون لديهم فكرة المشاركة فى المهام الأسرية، ويشجعونهم على ممارسة اتخاذ القرارات وتحمل مسؤوليتها، فضلاً عن تدريبهم على مهارات المناقشة والحوار. ويفيد الآباء أنفسهم حيث يساعدهم على تنمية مهاراتهم وصقلها بالتدريب المستمر على كيفية استخدام الأنماط المتوازنة فى التنشئة القائمة على مشاركة الوالدين معاً وعدم انفراد أحدهما دون الآخر بعملية التنشئة فى سياق التحولات التى ساعدت على نزع التقليد عن نموذج الأبوة والأسرة، ويعود بالنفع على الطفل الذى يكتسب أباً حنوناً، وشريكاً، وصديقاً بدلاً من الأب الصارم الغائب. حتى لا يحدث خلل يترتب عليه ارتفاع معدلات انخراط الأبناء فى السلوكيات المنحرفة.

٢- أثبتت النتائج قوة مفهوم رأس المال الاقتصادي (الطبقة) فى تفسير العلاقة بين الطبقة التى ينتمى لها الوالدين واختيارهم لنمط تربية الأبناء؛ حيث توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق برأس المال الاقتصادي (الطبقة) واختيار نمط تربية الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٤١٣ وهى أكبر من قيمة "ر" الجدولية؛ وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائياً ولصالح الاجابات الأكثر تكراراً وهى الطبقة المتوسطة، كما يبدو فى العبارات التالية: العبارات (١٤-١٧) وهى بالترتيب (لا بد أن يشاركني زوجي/ زوجتي فى كل صغيرة وكبيرة تتعلق بحياة الأبناء وتعليمهم وزواجهم)، (لا نسمح أنا وزوجي/ زوجتي لأحد بالتدخل فى طريقة تربيتنا لأبنائنا) جاءت العبارتان فى

الترتيب الأول وبنفس النسبة ٣٣.٣% لصالح المستجيبين من الطبقة المتوسطة، تليهما العبارة رقم (١٣) (أنا وزوجي/ زوجتي بنشغل خارج المنزل وينقسم على بعض المهام المنزلية) بنسبة ٣٢.٢% لصالح الطبقة المتوسطة كذلك، تليها العبارة رقم (١٦) (اتفقت أنا وزوجتي/ زوجي منذ الخطوبة أن نتعلم أساليب التربية الحديثة لنربي أبناءنا بطريقة تتناسب وتطورات العصر) بنسبة ٣٠% لصالح الطبقة المتوسطة. فالآباء الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة يحرصون على المشاركة معاً والقيام بأدوار متوازنة ومهمة في حياة أبنائهم، دون أن يسمحوا لأحد بالتأثير عليهم أو التدخل في طريقة تنشئتهم لأبنائهم؛ خاصة إذا كانوا ينشئون أبناءهم بطريقة مختلفة عن الطريقة التي نشأوا بها لأنهم يريدون غرس قيم في أطفالهم تتناسب مع طبيعة العصر والتطورات المتلاحقة. أي أن هناك اختلافات طبقية في استراتيجيات الوالدين وطرق مشاركتهم في عملية التنشئة؛ حيث أن الطبقة المتوسطة هي أكثر الطبقات حرصاً على ممارسة أساليب تربية إيجابية متوازنة مع الأبناء؛ فهم أكثر حضوراً في حياة أطفالهم اليومية مقارنة بوالديهم، كما أن الأب في هذه الطبقة حريص على المشاركة في كل ممارسات عملية التنشئة بمواقفها اليومية مما يؤكد أنه لا زال للآباء من الطبقة المتوسطة دور فاعل في حياة أسرهم من حيث تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية وليس الاقتصار على توفير الموارد المادية وممارسة السلطة فقط.

٣- تبين من النتائج قوة مفهوم رأس المال الثقافي والاقتصادي (الطبقة) في تفسير العلاقة بين تعليم الوالدين وانتمائهم الطبقي وممارستهم لقيم المساواة بين الجنسين من الأبناء وتبين وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي (الهابيتوس) لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين من الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٤٨٩ وهي أكبر من قيمة "ر" الجدولية وهذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً لصالح الإجابات الأكثر تكراراً وهي فئة التعليم الجامعي وفوق الجامعي والطبقة المتوسطة كالتالي:

أ- ففي ضوء متغير التعليم حيث جاءت النسب الأعلى لاستجابات الآباء في مستوى التعليم فوق الجامعي والجامعي في العبارة رقم (٢٥) (أنا مهمة/ مهتم جداً بتعليم بناتي زي الأولاد وأكثر علشان محتاجش لحد بسبب زيادة نسب العنوسة والطلاق) بنسبة ٢٦% لصالح التعليم فوق الجامعي، وبنسبة ١٩.١% لصالح التعليم الجامعي، و ١١% لصالح التعليم الثانوي، تليها العبارة رقم (٢٠) (أربي بناتي أنا وأمهم/ أبهم على الإلتزام بتقاليد أسرتنا

وعدم الخروج عنها وألا تتأثر بحياة أصدقائها) بنسبة ٢٣% لصالح التعليم فوق الجامعي، ونسبة ٢١.٧% لصالح التعليم الجامعي، و٩% لصالح التعليم الإعدادي. فكلما ارتفع المستوى الثقافي للأباء كأحد المجالات الاجتماعية ترسخت معتقداتهم حول ممارسة المساواة بين الجنسين من الأبناء خاصة في التعليم وتوزيع المهام والحرية في اتخاذ القرار بما يتناسب وطبيعة النوع الاجتماعي؛ فثحرروا بذلك من قيد التقاليد التي كانت لا تسمح للفتيات مثلاً باستكمال تعليمهن وكفالة هذا الحق للذكور فقط. فالأباء الأكثر تعليماً يحرصون على المساواة بين الفتيات والذكور في التعليم، ولكن المساواة التي يمارسها الآباء هنا ليست مطلقة وإنما هي تتناسب مع طبيعة النوع الاجتماعي مع مراعاة متطلبات الدور الاجتماعي.

ب- وفي ضوء متغير الطبقة جاءت النسب الأعلى لاستجابات الآباء في الطبقة المتوسطة في العبارات رقم (٢٥) (أنا مهتمة/ مهتم جداً بتعليم بناتي زي الأولاد وأكثر عشان محتاجش لحد بسبب زيادة نسب العنوسة والطلاق) بنسبة ٣٢.٣%، لصالح الطبقة المتوسطة تليها الطبقة العليا بنسبة ٢٩%، تليها الطبقة الدنيا بنسبة ٢٥%، تليها العبارة رقم (٢١) (في عرف أسرتي مينفعش بناتي يصاحبوا أولاد ذكور ووالدهم يوافقني الرأي) بنسبة ٢٩% لصالح الطبقة المتوسطة، تليها الطبقة الدنيا بنسبة ٢٦%، تليها الطبقة العليا بنسبة ٢٣%، والعبارة رقم (٢٦) (أنا لن أتدخل في اختيارات الولد لشريكة حياته لكن البنت لازم أشاركها الإختيار خوفاً عليها) بنسبة ٢٨% لصالح الطبقة المتوسطة، تليها الطبقة العليا بنسبة ٢٥% تليها الطبقة الدنيا بنسبة ٢١%، وهو ما يعكس مدى تأثير الانتماء الطبقي للوالدين على ترسيخ مفاهيم النوع الاجتماعي عند الأبناء فالوالدين من الطبقة المتوسطة نادراً ما يتحدوا الصور النمطية المتعلقة بالجنسين خاصة تلك التي تحافظ على تماسك المجتمع واستقراره فهي الطبقة التي تحقق التوازن داخل المجتمع بالحفاظ على نسق القيم والمعتقدات ممثلة في التمسك بعادات المجتمع وتقاليدته فلا زالت هذه الطبقة رغم اهتمامها بتعليم الإناث وخروجهن للعمل لازالت تضع حدوداً للبنت في تعاملاتها وخروجها وارتباطاتها واختيار شريك حياتها دون أن يتضمن ذلك عدم مساواة وإنما هو فقط يراعي طبيعة النوع الاجتماعي ومدى ملائمتها للدور الاجتماعي.

٤ - أثبتت النتائج قوة مفهوم رأس المال الثقافي والاقتصادي (الطبقة) في تفسير العلاقة بين مستوى تعليم الآباء وانتمائهم الطبقي والإتفاق على نوع تعليم الأبناء؛ حيث تبين وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق رأس المال الثقافي واتفاق الآباء على تعليم الأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٧٨٣ وهي أكبر من قيمة " ر " الجدولية، وهذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائياً ولصالح الاجابات الأكثر تكراراً وهي فئات التعليم الجامعي وفوق الجامعي والطبقة الوسطى كالآتي:

أ- في ضوء متغير التعليم: جاءت النسب الأعلى لاستجابات الآباء في مستوى التعليم فوق الجامعي والجامعي في العبارات رقم (٢٧-٢٨-٣١) وهي بالترتيب (أسعى مع أهمهم بكل طاقتي أن أوفر لهم أفضل أنواع التعليم حتى تتاح لهم فرص عمل جيدة)، (أهتم أنا والأم/ الأب بتعليم أبنائي لأن التعليم السبيل لتحسين وضعهم الاجتماعي)، (أحرص أنا والأم/ الأب على حضور مجالس الآباء بالمدرسة ومتابعة مستويات أبنائي الدراسية) لصالح التعليم فوق الجامعي بنفس النسبة للعبارات الثلاثة ٢٨.٦% ولصالح التعليم الجامعي بنسبة (٢٤%- ٢٦.٧%- ٢٣.٥%) تليها العبارة رقم (٣٢) (أتابع أنا والأم/ الأب أبنائي جيداً في استذكار دروسهم بالمنزل) لصالح التعليم فوق الجامعي والجامعي بنسبة ٢٨%، ٢٣.٥% على التوالي، تليها العبارة رقم (٣٣) (أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات اللغات لتحسين مهارات اللغة لديهم) لصالح التعليم فوق الجامعي والجامعي بالترتيب بنسبة (٢٧.٣%- ٢٣.٢%)، وعبارة رقم (٣٤) (أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات برمجة لصقل مهاراتهم ومواكبة التطور التكنولوجي) لصالح التعليم فوق الجامعي والجامعي بنسبة (٢٦%- ٢٤.٧%)، وهذا يشير إلى أنه كلما ارتفع رأس المال الثقافي المؤسسي (المستوى التعليمي) للوالدين تجسد ذلك في توفير رأس المال الثقافي لأطفالهم. باختيار أفضل أنواع التعليم الذي ينمي رأس المال الثقافي المؤسسي لدى الأبناء، ويتحقق هذا النمو لرأس المال الثقافي للأبناء وفقاً لبريديو من خلال الكفاءة في اللغويات وهو ما حرص عليه الآباء في المستويات التعليمية العليا (أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات اللغات لتحسين مهارات اللغة لديهم) والثقافة الأكاديمية الصفية واللاصفية (أشترك أنا

والأم/ الأب لأبنائي في دورات برمجة لصقل مهاراتهم ومواكبة التطور التكنولوجي) والمواقف تجاه المدرسة (أحرص أنا والأم/ الأب على حضور مجالس الآباء بالمدرسة ومتابعة مستويات أبنائي الدراسية) والأخلاق والأسلوب الشخصي. فمخزون الوالدين من رأس المال الثقافي والذي ينعكس في اختيار أفضل أنواع التعليم لأبنائهم يتجسد في المشاركة في الأنشطة الثقافية اللامنهجية مثل دورات اللغات والبرمجة.

ب- في ضوء متغير الطبقة والنوع (الأم-الأب): جاءت النسب الأعلى للعبارات رقم (٣٣)، ورقم (٣٤) عند الطبقة المتوسطة بنسبة ١٤.٦% لصالح الأم، مقابل ١٤.٣%، و١٣% على التوالي لصالح الأب. وجاءت العبارة رقم (٣٢) في المرتبة الثالثة لصالح أمهات الطبقة المتوسطة بنسبة ١٦%، وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (٣٠) بنسبة ١٥.٦% لصالح الأم مقابل ١٣% لصالح الأب مما يشير إلى أنه لا تزال الطبقة المتوسطة وهي الطبقة التي تشكل الأغلبية العريضة في المجتمع تعطي الأولوية للتعليم وترى في التعليم ضالتهم المنشودة الذي سيحقق مستقبل أفضل لأبنائهم؛ فالإنتماء الطبقي يلعب دوراً رئيساً في اختيار نوع التعليم للأبناء ومتابعة تحصيلهم الدراسي. وهو ما يؤكد إيمانهم بأهمية التعليم ودوره في بناء مستقبل أفضل لأبنائهم. ويدعم مشاركتهم في اختيار أفضل أنواع التعليم تحقيقاً لهذا الهدف، كما اتضح تفوق الأمهات من الطبقة المتوسطة على الآباء في الإهتمام والمشاركة والمتابعة، وتمثل ذلك الإهتمام في حرص الأمهات على زيارة المدرسة لمتابعة الأداء الأكاديمي لأبنائهم وذلك لسد الفجوة بين بيئة المنزل والمدرسة. فلا يزال تأثير الأمهات أقوى من تأثير الآباء على اختيار نوع التعليم ومتابعة التحصيل الدراسي للأبناء. ويبدو هذا متسقاً مع حقيقة أنه على الرغم من تزايد حضور المرأة في المجال العام وفي سوق العمل، فإنها لا تزال تقضي وقتاً أطول من الرجل مع الأبناء وهذا يستتبع تزايد دورها في مهام الرعاية، وخاصة تلك المتعلقة بالأسرة وتعليم الأبناء. فالآباء أكثر انشغالاً وهذا لا يلغي دورهم ولا مشاركتهم وإنما فقط تقل مشاركتهم في أوقات انشغالهم.

٥- أثبتت النتائج قوة مفهوم رأس المال الاجتماعي في تفسير العلاقة بين السياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين والإتفاق على طريقة الإختيار الزواجي للأبناء؛ وتبين وجود علاقة طردية

دالة إحصائياً بين نتائج عينة البحث فيما يتعلق بالسياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار الزوجي للأبناء عند مستوى ٠.٠١ حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة ٠.٦٩٠ وهي أكبر من قيمة "ر" الجدولية ولصالح الاجابات الأكثر تكراراً وهي فئة الوجه القبلي؛ حيث جاءت النسب الأعلى للعبارة رقم (٤٠) (أشارك أنا والأم/ الأب أبنائي الرأي والمشورة في اختياراتهم الزوجية وأساهم معهم في تكاليف الزواج) لصالح الوجه القبلي بنسبة ٤١.٣% تليها القاهرة بنسبة ٢٧%، ثم الوجه البحري بنسبة ١٩%، وكانت نسبة العبارة (٤٢) (أوجه أنا والأم/ الأب أبنائي لحضور دورات الإرشاد الأسري قبل الزواج لتحسين مهاراتهم في عملية إختيار الشريك ونجاح الحياة الأسرية). بنسبة ٣٤.٢% لصالح الوجه القبلي، يليه القاهرة بنسبة ٣٢.٥% ثم الوجه البحري بنسبة ١٥%، لصالح الوجه القبلي مما يشير إلى أثر السياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين حيث يتسم الوجه القبلي بتمسكهم بالعادات والتقاليد على خلاف الآباء في القاهرة الأكثر تقدماً، والوجه البحري الأكثر انفتاحاً نظراً لوجودهم على السواحل واختلاطهم بثقافات أخرى متقدمة، نجد الآباء الذين ترجع أصولهم للوجه القبلي أكثر اهتماماً ومشاركة في اختيارات أبنائهم الزوجية بشكل يتناسب مع انتمائاتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق التوافق الزوجي. أي أن المؤثرات الخارجية الناتجة عن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي والانفتاح الثقافي لم تؤثر سلباً عليهم. فرغم تطور دور الوالدين في اختيار أبنائهم للشريك في العقود القليلة الماضية فأصبح الآباء أكثر تسامحاً مع اختيار أبنائهم للشريك مما كانوا عليه قبل خمسين عاماً، وهذا نتيجة التغير في الأعراف الاجتماعية، وزيادة حرية التعبير الفردية داخل الأسرة بشكل كبير، ومع ذلك لازال لهم دور في عملية الإختيار وتقديم الدعم المالي لأبنائهم لإتمام عملية الزواج. عكس الآباء الذين ترجع أصولهم إلى القاهرة والوجه البحري فهم أكثر انفتاحاً تجاه الزواج. وأقل في تقديم الدعم المالي لأبنائهم.

خامساً: التوصيات:

- ١- عقد دورات تثقيفية توعوية للمقبلين على الزواج في الحياة الأسرية وأساليب التنشئة الاجتماعية.
- ٢- العمل على سن القوانين والتشريعات لحماية الأسرة المصرية من الإنحراف ودفعها نحو مزيد من أداء دورها في التنشئة الاجتماعية.

- ٣- اجراء بحوث ميدانية تحاول الكشف عن التأثير الذي تحدثه برامج الامومة والابوة التي يعقدها المجلس القومي للأمومة والطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تطوير أساليب الوالدين في تنشئة أبنائهم.
- ٤- تنظيم برامج ومبادرات للأسرة كلها لتنمية الوعي بالنوع الاجتماعي مع مراعاة متطلبات الدور الاجتماعي وذلك لتشجيع ممارسة المساواة بين الجنسين من الأبناء في المنزل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- بيبير برديو، أسباب عملية، ت: أنور مغيث، طرابلس: الدار الجماهيرية للطبع والنشر، ١٩٦٦.
- ٢- بيبير برديو، الرمز والسلطة، ت: عبدالسلام بنعبد العالي، ط٢، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٠.
- ٣- سهير صفوت، (٢٠٢١)، المجتمع والجسد الأنثوي في ضوء نظرية الممارسة لبورديو (دراسة تطبيقية في مجال جراحات التجميل)، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، العدد ٤، المجلد ٤٩، ٢٠٢١ (ISSN:1110-7227) والترقيم للنشر الإلكتروني (٧٥٩٦-١١١٠).
- ٤- علي ليلة (٢٠٠٦)، تفكيك بناء أدوار المرأة كمدخل لتفكيك بناء المجتمع، مؤتمر "المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة" المنعقد بدار الضيافة - جامعة عين شمس - من ١٦-١٤ نوفمبر ٢٠٠٦، جامعة عين شمس، كلية الآداب قسم علم الاجتماع - مركز الدراسات المعرفية
- ٥- هيئة الأمم المتحدة للمرأة-المجلس القومي للمرأة- منهج التنشئة المتوازنة ما بين الأمومة والأبوة دليل التمكين والدعم- السويد، ٢٠٢٢.
- ٦- محمد الجوهري (٢٠٠٨)، طرق البحث الاجتماعي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ردمك ISBN: 977. الطبعة الخامسة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Andrzej Klimczuk (2014), Cultural Capital, SSRN Electronic Journal, DOI:10.2139/ssrn.2630495
2. Asher Ben-Arieh Ferran Casas Ivar Frønes Jill E. Korbin Editors (2014), Handbook of Child Well-Being, Theories, Methods and Policies in Global Perspective, DOI 10.1007/978-90-481-9063-8 Springer Dordrecht Heidelberg New York London Library of Congress Control Number: 2013942189 # Springer Science+Business Media Dordrecht 2014.

3. Bourdieu, P. (1977) Outline of a theory of practice, Cambridge: Cambridge University Press. Bourdieu, P. (1986) 'The forms of capital', in J. Richardson (ed.), Handbook of theory of research for the sociology of education, Westport, CT: Greenwood Press.
4. Bourdieu, P. (1989) 'Social space and symbolic power', Sociological Theory, 7(1),
5. Bourdieu, P. (1990) The logic of practice, trans. R. Nice, Stanford, CA: Stanford University Press. Bourdieu, P. (1993) Sociology in question, London: Sage.
6. Bourdieu, P. and Wacquant, L. (1992) An invitation to reflexive sociology, Cambridge: Polity.
7. Doblyte, S. Bourdieu's theory of fields: Towards understanding help-seeking practices in mental distress. *Soc. Theor. Health* **2019**, 17. [[Google Scholar](#)] [[CrossRef](#)]
8. Fisher, K.J.; Li, F.; Michael, Y.; Cleveland, M. Neighborhood-level influences on physical activity among older adults: A multilevel analysis. *J. Aging Phys. Act.* **2004**, 12, 45–63. [[Google Scholar](#)] [[CrossRef](#)] [[PubMed](#)]
9. Gagné, T.; Frohlich, K.L.; Abel, T. Cultural capital and smoking in young adults: Applying new indicators to explore social inequalities in health behaviour. *Eur. J. Public Health* **2015**, 25. [[Google Scholar](#)] [[CrossRef](#)] [[Green Version](#)]
10. Gilleard, C. Bourdieu's forms of capital and the stratification of later life. *J. Aging Stud.* **2020**, 53. [[Google Scholar](#)] [[CrossRef](#)]
11. Grusec, J.E., & Hastings, P.D. (Eds.) (2015). Handbook of socialization. New York, NY: Guilford Press.
12. Hiscock, R.; Bauld, L.; Amos, A.; Fidler, J.A.; Munafò, M. Socioeconomic status and smoking: A review. *Ann. N. Y. Acad. Sci.* **2012**, 1248, [[Google Scholar](#)] [[CrossRef](#)] [[PubMed](#)]
13. María Ángeles et al, Translation: Michelle Hof (2015): Best Practice Guide for Positive Parenting A resource for practitioners working with families, Federacion Espanola de Municipios y Provincias, FEMP,
14. Mohnen, S.M.; Völker, B.; Flap, H.; Groenewegen, P.P. Health-related behavior as a mechanism behind the relationship between neighborhood social capital and individual health—A multilevel analysis. *BMC Public Health* **2012**, 12, [[Google Scholar](#)] [[CrossRef](#)] [[PubMed](#)] [[Green Version](#)]

15. Oncini, F.; Guetto, R. Cultural capital and gender differences in health behaviours: A study on eating, smoking and drinking patterns. *Health Sociol. Rev.* **2018**, *27*, [[Google Scholar](#)] [[CrossRef](#)]
16. Peng Xu & Junfeng Jiang, (2020), ¹Individual Capital Structure and Health Behaviors among Chinese Middle-Aged and Older Adults: A Cross-Sectional Analysis Using Bourdieu's Theory of Capitals, **International Journal of Environmental Research and Public Health**, 9 ١٧٤٢٠٢٠:(٢٠)١٧٤٢٠٢٠. doi: [10.3390/ijerph17207369](https://doi.org/10.3390/ijerph17207369)
17. Saima Paul & Shafia Nazir (2018), Theories of Socialization and Their Role in Child Development, *International Journal of Psychosocial Rehabilitation*, Vol. 22, Issue 03, 2018 ISSN: 1475-7192. DOI: 10.61841/V22I3/400432.
18. Savage, M., J. Barlow, P. Dickens, and T. Fielding. 1992. *Property, Bureaucracy and Culture*. London: Routledge.
19. Shim, J.K. Cultural health capital: A theoretical approach to understanding health care interactions and the dynamics of unequal treatment. *J. Health Soc. Behav.* **2010**, *51*, [[Google Scholar](#)] [[CrossRef](#)] [[PubMed](#)]
20. Suzuki, E.; Fujiwara, T.; Takao, S.; Subramanian, S.V.; Yamamoto, E.; Kawachi, I. Multi-level, cross-sectional study of workplace social capital and smoking among Japanese employees. *BMC Public Health* **2010**, *10*, [[Google Scholar](#)] [[CrossRef](#)] [[Green Version](#)]
21. Turner, B. Social capital, inequality and health: The Durkheimian revival. *Soc. Theory Health* **2003**, *1*, [[Google Scholar](#)] [[CrossRef](#)]

ثالثاً: الدوريات العلمية:

- 1- Alanen, L. (2012). Childhood's relationality and a relational sociology of childhood. www.ugent.be/pp/sociale-agogiek/.../slidesalanen. Accessed 30 July 2012.
- 2- Borman, D. A. (2011). *The idolatry of the actual. Habermas, socialization and the possibility of autonomy*. Albany: State University of New York Press.
- 3- Burhanettin KESKİN (2005), USE OF THEORY IN CHILD SOCIALIZATION RESEARCH, A previous version of this article was presented at The Eastern Education Research Association Conference, Sarasota, Florida, USA .

- 4- Campbell Leaper , (2014) Parents' Socialization of Gender in Children, Encyclopedia on early childhood development, ©2014-2023 CEECD | GENDER: EARLY SOCIALIZATION.
- 5- Concetta Pastorelli et al (2015):Positive Parenting and Children's Pro-social Behavior in Eight Countries, Journal of Child Psychology and Psychiatry doi:10.1111/jcpp.12477
- 6- Corinne Reczek, Hui Liu , and Debra Umberson,(2010), Just the Two of Us? How Parents Influence Adult Children's Marital Quality NIH Public Access Author Manuscript, J Marriage Fam. 2010 October ; 72(5):. doi:10.1111/j.1741-3737.2010.00759.x.
- 7- Cyrulnik, B. et al (2014). Physical activity counseling in medical school education: a systematic review.
- 8- Daly, M. (2012). La parentalidad en la Europa contemporánea: un enfoque positivo. Madrid: Ministerio de Sanidad, Asuntos Sociales e Igualdad-Centro de Publicaciones España.
- 9- Di Pietro, S. (2004). El concepto de socialización y la antinomia individuo/sociedad en Durkheim. *Revista Argentina de Sociología*, 2–3.
- 10- Eisenberg, N., Spinrad, T.L., & Knafo-Noam, A. (2015). Prosocial development. In M.E. Lamb, & C. Garcia Coll (Vol. Eds.), R.M. Lerner (Series Ed.), Handbook of child psychology, Vol. 3, Social, emotional, and personality development (7th edn).
- 11- Erin Stern et al (2023), Lessons learned from implementing the parenting Program P in Bolivia to prevent family violence, Evaluation and Program Planning 97 (2023) 102207, <https://doi.org/10.1016/j.evalprogplan.2022.102207>
- 12- Farah Riaz (2010), PARENT'S CULTURAL CAPITAL AND ITS EFFECTS ON CHILDREN ACADEMIC PERFORMANCE, Pak. J. Agri. Sci., Vol. 47(2), 157-161; 2010 ISSN (Print) 0552-9034, ISSN (Online) 2076-0906 <http://www.pakjas.com.pk>
- 13- Gek Ling Claire Tan & Zheng Fang, (2023), Family social and cultural capital: an analysis of effects on adolescents' educational outcomes in China, The Journal of Chinese Sociology, Tan and Fang The Journal of Chinese Sociology (2023) 10:21 <https://doi.org/10.1186/s40711-023-00200-w>.
- 14- Inge Axpe,et al (2019), Parental Socialization Styles: The Contribution of Paternal and Maternal Affect/Communication and Strictness to Family Socialization Style, International Journal of Environmental

- Research and Public Health, **Int. J. Environ. Res. Public Health** 2019, **16**(12), 2204; <https://doi.org/10.3390/ijerph16122204>
- 15- John Sharry (2008), Positive Parenting Bringing Up Responsible, Well-Behaved & Happy Children. published by Veritas Publications 7/8 Lower Abbey Street Dublin 1 Ireland Email publications@veritas.ie Website www.veritas.ie ISBN 978 184730 077 5.
 - 16- Jonathan Lilliedahl (2021) Class, capital, and school culture: Parental involvement in public schools with specialised music programmes, British Journal of Sociology of Education, 42:2, 245-259, DOI: 10.1080/01425692.2021.1875198
 - 17- Judith Van Evra, (2006) Theoretical Perspectives, Book Childhood Socialization, First Published 2006, Imprint Routledge, Pages 22. eBook ISBN 9781315081427
 - 18- Karen Henwood and Joanne Procter (2003) paternal involvement during the transition to first-time fatherhood, British Journal of Social Psychology (2003), 42, 337–355 2003 The British Psychological Society.
 - 19- Kiley Hurst, et al (2023) Home Research Topics Family & Relationships Parenthood
 - 20- Lareau, A., S. A. Evans, and A. Yee. 2016. "The Rules of the Game and the Uncertain Transmission of Advantage: Middle-Class Parents' Search for an Urban Kindergarten." Sociology of Education 89 (4): 279–299. doi:10.1177/0038040716669568.
 - 21- Leah Sack b et al, (2020) Mother and father repertoires of emotion socialization practices in middle childhood, Purchase PDF, Journal of Applied Developmental Psychology, Volume 69, July–August 2020, 101159, <https://doi.org/10.1016/j.appdev.2020.101159>
 - 22- Li Y, Zhang J, Li J, Chen Y, Zhang J and Zuo M (2024) The influence of parents on children's consciousness of gender equality: a multi-group structural equation modeling approach. Front. Psychol. 15:1361281. doi: 10.3389/fpsyg.2024.1361281
 - 23- Lindsay Taraban & Daniel S. Shaw, 2018, Parenting in context: Revisiting Belsky's classic process of parenting model in early childhood, Development Review, volume 48, June 2018,
 - 24- Louisa N Amaechi, (2021), SOCIALIZATION, Iss
 - 25- ues in Social Sciences, <https://www.researchgate.net/publication/355158755>

- 26- Malti, T., Eisenberg, N., Kim, H., & Buchmann, M. (2013). Developmental trajectories of sympathy, moral emotion attributions, and moral reasoning: The role of parental support. *Social Development*, 22.
- 27- MARC H. BORNSTEIN (2010): Positive Parenting and Positive Development in Children chapter 7, sage, <https://is.muni.cz/el/fss/podzim2010/PSY516/um/Bornstein7>.
- 28- Milan Bouchet-Valat & Sébastien Grobon (2021) Parents' attitudes to their children's partner choice: a century of change, *Population & Societies* Number 588
- 29- Most. Mosnat Farzanal Marufa Rahman (2022), "Impacts of Parenting on Children's Gender Socialization: A Study in Gaibandha District, Bangladesh", *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)* Volume 27, Issue 2, Series 1 11-19 e-ISSN: 2279-0837, p-ISSN: 2279-0845. www.iosrjournals.org
- 30- Putnick, D.L., & Oburu, P. (2015). Perceived mother and father acceptance-rejection predict four unique aspects of child adjustment across nine countries. *Journal of Child Psychology and Psychiatry*, 56.
- 31- Qinyi Tan (2023) Parents' influence on children's marital decision case study: China, *Cogent Social Sciences*, 9:1, 2179433, DOI: 10.1080/23311886.2023.2179433.
- 32- Rao, C.N. Shankar. (2013): "Sociology of Indian Society". S.Chand and Company Pvt. Ltd, New Delhi
- 33- Ratajczak, Łukasz P (2023), Changing the model of fatherhood Towards balancing parental roles and building balance between professional and family life, *Polish Journal of Social Rehabilitation* vol. 26, URI <https://hdl.handle.net/10593/27902> , DOI 10.22432/pjsr.2023.26.15.
- 34- Saima Paul & Shafia Nazir (2018), Theories of Socialization and Their Role in Child Development, *International Journal of Psychosocial Rehabilitation*, Vol. 22, Issue 03, 2018 ISSN: 1475-7192. DOI: 10.61841/V22I3/400432.
- 35- Sangili Krishna, et al (2024), Gendered parenting and gender role attitude among children, *Culture & Psychology* 2024, Vol. 0(0) 1–20 © The Author(s) 2024 Article reuse guidelines: sagepub.com/journals-permissions DOI: 10.1177/1354067X241285338 journals.sagepub.com/home/cap

- 36- Scott Behson& Nathan Robbins (2016), The Effects of Involved Fatherhood on Families, and How Fathers can be Supported both at the Workplace and in the Home, Paper to be presented at the UNITED NATIONS Department of Economic and Social Affairs (UNDESA) Division for Social Policy and Development's Expert Group Meeting on Family Policies and the 2030 Sustainable Development Agenda, New York.
- 37- Shuo Yu a, et al.(2022), "How does my family affect me?" The family cultural capital impact on Chinese junior high school students' academic achievement, Purchase PDF, Thinking Skills and Creativity, Volume 46, December 2022, 101146, <https://doi.org/10.1016/j.tsc.2022.101146>
- 38- Yousefi, M. K., Sepehrnia, R., & Ghahroudi, N. M. (2018). The Role of Parents' Incarnated Cultural Capital on Their Children's Studying Habit. Advances in Literary Study, 6, 30-40. <https://doi.org/10.4236/als.2018.61004>
- 39- Yu Tang a, (2023), The effects of mother-father relationships on children's social-emotional competence: The chain mediating model of parental emotional expression and parent-child attachment, Children and Youth Services Review, Volume 155, December 2023, 107227, <https://doi.org/10.1016/j.chilyouth.2023.107227>

رابعاً: مواقع الإنترنت:

- 1-<https://medium.com/@EricaKomisarCSW/are-mothers-and-fathers-interchangeable-its-complicated-bdf8b0fe2935>
- 2- (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٤) [/https://www.capmas.gov.eg](https://www.capmas.gov.eg)

الملاحق

مقياس التنشئة الاجتماعية المتوازنة

البيانات الأولية:

١-النوع أب () أم ()

٢- المؤهل التعليمي: ابتدائي () متوسط () ثانوي () جامعي () - فوق جامعي ()

٣- السياق الاجتماعي لتنشئة الوالدين: وجه قبلي () - وجه بحري () - القاهرة ()

المحور الأول:- العلاقة بين رأس المال التعليمي واتفاق الأم / الأب علي نمط تربية الأبناء

م	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
١	أضع أنا وأمهم قواعد للمنزل وألزم الأبناء بها ولا أتسامح مع مخالفتها.			
٢	أقوم أنا وأمهم/ أبيهم بداء كافة المهام المتعلقة بالأبناء بنفسي ولا أسمح لهم بالمشاركة خوفاً عليهم			
٣	لا أحاسب الأبناء على تصرفاتهم ولا أعاقبهم على أخطائهم خوفاً على مشاعرهم			
٤	أوفر للأبناء كل احتياجاتهم الأساسية والمالية دون مناقشة حتى لو كانت فوق طاقتي			
٥	أأخذ أنا وأمهم كل القرارات المتعلقة بالأسرة دون الرجوع للأبناء			
٦	أوجه أنا والأم/ الأب الأبناء وأرشدهم في أي أمر يتعلق بحياتهم وأترك لهم اتخاذ القرار			
٧	أتناقش مع أبنائي فيما يتعلق بالأمور الأسرية المشتركة ونتشارك في اتخاذ القرارات			
٨	أفهم أنا والأم/ الأب جيداً قدرات أبنائي وأتقبلها دون توبيخهم			
٩	أقوم أنا وأبيهم بتحديد المهام الأسرية وتوزيعها بشكل عادل على كل أفراد الأسرة			
١٠	ألتزم أنا وأبيهم بحضور ورش عمل في الإرشاد الأسري لتنمية مهاراتي ولأقوم بأدوار في عملية تنشئة الأبناء تنشئة صحيحة			

المحور الثاني : العلاقة بين رأس المال الاقتصادي (الطبقة) واختيار نمط التنشئة للأبناء

م	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
١١	اتفقت أنا وزوجتي/ زوجي أن نربي أبنائنا بنفس الطريقة التي ربانا بها آبائنا			
١٢	الأب مسؤوليته العمل والإنفاق والأم لتربية الأبناء وتدير أمور منزلها			
١٣	أنا وزوجي/ زوجتي بنشغل خارج المنزل وينقسم على بعض المهام المنزلية			
١٤	لا بد أن يشاركني زوجي/ زوجتي في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بحياة الأبناء وتعليمهم وزواجهم			
١٥	دائما ما أستشير كبار العائلة فيما يخص تعليم الأبناء وزواجهم			
١٦	اتفقت أنا وزوجتي/ زوجي منذ الخطوبة أن نتعلم أساليب التربية الحديثة لنربي أبنائنا بطريقة تناسب وتطور العصر			
١٧	لا نسمح أنا وزوجي/ زوجتي لأحد بالتدخل في طريقة تربيته لأبنائنا			

المحور الثالث: العلاقة بين المجال الاجتماعي لتنشئة الوالدين وممارسة قيم المساواة بين الجنسين من الأبناء

م	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
١٨	أعطي الولد الحق في مصاحبة من يشاء أما البنت فلا بد أن أعرف كل صديقاتها وعائلاتهن			
١٩	أسمح للولد أن يخرج ويعود للمنزل وقتما شاء أما البنت فلها مواعيد محددة			
٢٠	أربي بناتي أنا وأمهمن/ أبيهن على الالتزام بتقاليد أسرنا وعدم الخروج عنها وألا تتأثر بحياة أصدقائها			
٢١	في عرف أسرتي مینفعش بناتي يصاحبوا أولاد ذكور ووالدهم يوافقني الرأي			
٢٢	غير مسموح للبنت باستخدام وسائل التواصل الافتراضية إلا في وجود أمها وتحت إشرافها			
٢٣	أهتم أنا وزوجتي أكثر باستكمال أبنائي الذكور تعليمهم العالي حتى يتمكنوا من شغل وظيفة جيدة واقتناص فرصة زواج جيدة			
٢٤	أخذت قرار أنا وزوجي/ زوجتي بتعليم الولد تعليم خاص ونطور مهاراته لأنه سيكون مسؤول عن أسرهم أما البنت هنتجوز وتقع في البيت			
٢٥	أنا مهتمة/ مهتم جداً بتعليم بناتي زي الأولاد وأكثر علشان محتاجش لحد يسبب زيادة نسب العنوسة والطلاق			
٢٦	أنا لن أتحل في اختيارات الولد لشريكة حياته لكن البنت لازم أشاركها الاختيار خوفاً عليها			

المحور الرابع: العلاقة بين رأس المال الثقافي للوالدين والاتفاق على نوع تعليم الأبناء

م	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
٢٧	أسعى مع أهمهم بكل طاقتي أن أوفر لهم أفضل أنواع التعليم حتى تتاح لهم فرص عمل جيدة			
٢٨	أهتم أنا والأم/ الأب بتعليم أبنائي لأن التعليم السبيل لتحسين وضعهم الاجتماعي			
٢٩	أعلم أنا والأم/ الأب أنبائي تعليم حكومي رغم قدرتي المادية لأنني أرى أنه لا فرق بين التعليم الحكومي والخاص			
٣٠	التعليم الخاص هو السبيل لتنمية مهارات الأبناء وضمان وضع أفضل لهم في المستقبل			
٣١	أحرص أنا والأم/ الأب على حضور مجالس الآباء بالمدرسة ومتابعة مستويات أبنائي الدراسية			
٣٢	أتابع أنا والأم/ الأب أبنائي جيداً في استذكار دروسهم بالمنزل			
٣٣	أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات للغات لتحسين مهارات اللغة لديهم			
٣٤	أشترك أنا والأم/ الأب لأبنائي في دورات برمجة لتقل مهاراتهم ومواكبة التطور التكنولوجي			

المحور الخامس: العلاقة بين رأس المال الاجتماعي للوالدين والاتفاق على طريقة الاختيار

الزواجي للأبناء

م	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
٣٥	أفضل زواج أبنائي من دائرتنا الاجتماعية (الأقارب والمعارف) لتحقيق التوافق وخوفاً من الارتباط بالغرباء			
٣٦	مشاركتي أنا والأم/ الأب الأبناء في الاختيار الزواجي ضرورة لأننا أكثر خبرة منهم وأكثر دراية بما يناسبهم			
٣٧	أوجه أبنائي للزواج بشريك من نفس طبقنا الاجتماعية ومستوانا الاقتصادي والثقافي تحقيقاً للتوافق الزواجي			
٣٨	أنشئ أنا والأم/ الأب أبنائي على تحمل مسؤولية قراراتهم ولا علاقة لي باختياراتهم الزواجية			
٣٩	لا أتدخل أنا والأم/ الأب في اختيارات أبنائي الزواجية لأنني لن أشارك في تكاليف الزواج			
٤٠	أشارك أنا والأم/ الأب أبنائي الرأي والمشورة في اختياراتهم الزواجية وأساهم معهم في تكاليف الزواج			
٤١	أكتفي أنا والأم/ الأب بتقديم النصيحة وأترك لأبنائي حرية اختيار شريك الحياة حتى لو لم يوجد بينهما تكافؤ			
٤٢	أوجه أنا والأم/ الأب أبنائي لحضور دورات الإرشاد الأسري قبل الزواج لتحسين مهاراتهم في عملية إختيار الشريك ونجاح الحياة الأسرية			

دور الاستثمار المستدام في تطوير قطاع الخدمات : دراسة حالة لعينة من مراكز الشباب بالمنيا

أ/ هاني جاد أحمد حميدة(*)

مستخلص

هدفت الدراسة الراهنة إلي الوقوف علي طبيعة العلاقة بين الاستثمار المستدام وتطوير قطاع الخدمات "مراكز الشباب". واعتمدت الدراسة في تحليلها لموضوع البحث علي " منهج دراسة الحالة" وهو من أنسب المناهج لهذه الدراسة التي تقوم علي التحليل الكيفي وما يتضمنه من تقصي للعلاقات التفصيلية بين المتغيرات وما قد يتضمنه التحليل من مقارنات بين الحالات المدروسة لكشف التشابهات والاختلافات فيما بينها، حيث استعان الباحث بأداة "دليل دراسة الحالة" لجمع البيانات في الدراسة الميدانية واختار عدد 6 مراكز شباب علي مستوي محافظة المنيا. ويتم التعامل مع كل مركز باعتباره حالة للدراسة حيث يتم وصف وتحليل المشروعات الاستثمارية، واختبار دورها في تطوير القطاع وذلك للاعتبارات الآتية: اهتمام قطاع الشباب والرياضة بالنشء والشباب تربوياً وفكرياً واجتماعياً وثقافياً، واهتمام الدولة بالشباب ورعايتهم. وتوصلت الدراسة إلي أن الاستثمار المستدام ساعد علي تطوير قطاع الخدمات (مراكز الشباب) من خلال التدفق المالي المستدام والذي ساعد مراكز الشباب علي تطوير الخطط المقترحة وتحسن البنية التحتية للمركز وتقديم خدمة أفضل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المستدام - قطاع الخدمات - مراكز الشباب

(*) باحث دكتورة، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة المنيا.

Abstract:

The current study aimed to identify the nature of the relationship between sustainable investment and the development of the services sector "youth centers". The study relied in its analysis of the research topic on the "case study approach", which is one of the most appropriate approaches for this study, which is based on qualitative analysis and what it includes in terms of investigating the detailed relationships between variables and what the analysis may include in terms of comparisons between the studied cases to reveal similarities and differences between them, as the researcher used the "case study guide" tool to collect data in the field study and chose 6 youth centers at the level of Minya Governorate. Each center is treated as a case study where investment projects are described and analyzed, and their role in developing the sector is tested for the following considerations: The interest of the youth and sports sector in the youth and young people educationally, intellectually, socially and culturally, and the state's interest in youth and their care. The study concluded that sustainable investment helped develop the services sector (youth centers) through sustainable financial flow, which helped youth centers develop the proposed plans, improve the center's infrastructure and provide better service.

Keywords: Sustainable investment - Services sector - Youth centers

مقدمة:

لقد مر المجتمع المصري تقريباً بنفس التغيرات التي مرت بها معظم المجتمعات للتحوّل نحو الخدمات حيث شهد تحولات عميقة، أهمها التحوّل المفاجئ المباشر للخدمات، ولم يعد مجتمعاً زراعياً كما كان يُعرف، ولم ينجح في التحوّل للصناعة بالمستوى المقبول. كما شهدت مصر تحولاً حقيقياً في توجهاتها وسياساتها التنموية من نظام اشتراكي خالص، تمتلك فيه الدولة زمام الأمور من خلال إدارة مركزية بيروقراطية، إلى التحوّل التدريجي لنظام رأسمالي تحكمه آليات السوق والمنافسة، وتتيح فيه الدولة فرصاً حقيقية للقطاع الخاص، وقطاع الأعمال العام، والقطاع الأهلي للمشاركة في الإنتاج والاستثمار والتنمية. إن هذا التحوّل هو - بالأصح - تحوّل من نظام كانت فيه الدولة والحكومة هي اللاعب الأوحد لنظام أصبحت فيه الحكومة أحد شركاء التنمية.

ويمكن القول إن التحوّل لقطاع الخدمات ليس تطوراً سلبياً في المطلق، بل أنه إشارة للتقدم والازدهار والتنمية والرقي. وكلما قطع المجتمع خطوات نحو التقدم والازدهار، ازدادت الحاجة للخدمات كما ونوعاً. كذلك، فإن التحوّل نحو الخدمات أو ما يعرف "بمجتمع الخدمات Society Services هو من المستجدات أو من المقدمات لتعظيم فرص الاستدامة، ولكن هذه الفرضية محل جدل وخلاف، وتثير تساؤلات عديدة تستحق البحث، وهذا هو موضع اهتمام الدراسة الراهنة.

وهنا نقترح من موضوع هذه الدراسة، إذ أن الاستثمار المستدام في قطاع الخدمات؛ تحدياً في قطاع الشباب والرياضة هو أحد الأمثلة الواقعية لتلك التحوّلات، للاعتبارات التالية:

- أن مراكز الشباب هي في الأصل مؤسسات أهلية ذات نفع عام وتتبع وزارة الشباب والرياضة في الإشراف عليها.
- اعتمدت مراكز الشباب لفترة طويلة علي الإعانات والدعم من وزارة الشباب والرياضة (كنوع من تدخل الدولة في العمل الأهلي وفرض السيطرة عليها) .
- كان الدعم يأتي سنوياً علي هيئة إعانة إدارية وإعانة تكثيف أنشطة للخطط التي تعتمدها الجمعيات العمومية لمراكز الشباب، مما تسبب في مرحلة ركود بمراكز الشباب (خاصة مراكز شباب القري) حيث كانت جل إيراداتها تعتمد علي الإعانات

واشتركاكات العضوية أو غير ذلك مما جعل مراكز الشباب هزيلة في إمكانياتها (أنشطة ومنشآت) .

• ظهرت المشروعات الاستثمارية تماشياً مع توجه الدولة نحو الاستثمار والخصخصة، فبدأ مفهوم مراكز الشباب يتغير في اللوائح والقوانين، ليصبح الآن (هيئة مجهزة بالمباني والإمكانات التي تقيمها الدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الأفراد منفردين أو متعاونين) .

• ظهر توجه استثماري جديد منذ العام ٢٠٢٠ م وهو (مشروعات الطرح الاستثماري) طرح الأماكن غير المستغلة بمراكز الشباب للمستثمرين والقطاع الخاص.

من الواضح اذن أن هناك تحولاً دراماتيكياً من مؤسسات حكومية تديرها الدولة من الألف إلى الياء، وتتفق عليها أموال باهظة، تتفوق فيها المدخلات على المخرجات بلا جدوى اقتصادية حالها كحال كل قطاعات المجتمع والنفقات العامة، إلى ميادين خصبة للمنافسة على الاستثمار والكسب، بل وربما جودة الخدمات واستدامتها، على اعتبار أن الخدمات لم تعد - كما الاعتقاد السائد - عبئاً على الاقتصاد والمجتمع، وأن الاستثمار في هذا القطاع هو توجه استراتيجي وتنموي بالدرجة الاولى، ربما يكون له علاقة بتحقيق الجودة وفرص الاستدامة. لكن هذه مجرد افتراضات تستحق البحث والتأمل وتقربنا من إشكالية الدراسة الراهنة.

إشكالية الدراسة

تعتبر مراكز الشباب قطاع للخدمات، تعتمد علي الإعانات من الدولة ممثلة في وزارة الشباب والرياضة لفترة كبيرة في تنفيذ خططها وأنشطتها المختلفة، إلي أن وصل الحال إلي تدهور البنية التحتية وتدهور تقديم الخدمات لأعضائها . ومنذ بداية العقد الماضي اتجهت الدولة الي إصلاح البنية الأساسية وتبنى التوجه الاستثماري الذي شمل مراكز الشباب، وأعاد الحياة مرة اخري لها . وتظهر إشكالية الدراسة الراهنة في الجدول القائم بين الاقتصاديين والذين ينظرون إلي الاستثمار علي أنه يدر عائد مادي وأرباح، والمنظور الاجتماعي للتوجه الاستثماري بمراكز الشباب الذي ينظر له علي أنه تحسين لأداء الخدمة وجودتها وتطورها، ومن ثم تنوع الأنشطة والبرامج مما يحقق مؤشرات الاستدامة بالقدر الذي يجعل للأجيال القادمة نصيب من الاستفادة من الخدمات المقدمة . ومن ناحية أخرى الجدلية بين مدي استفادة مراكز الشباب من المشروعات الاستثمارية، ومدي رضا أعضاء المركز والمستفيدين عن هذه الخدمات. وهل هذه

المشروعات حققت استدامة في تنفيذ مراكز الشباب لخططها المقترحة وهل أصبح هناك تنوع في هذه الأنشطة بما يخدم الجانب الاجتماعي في تقديم الخدمات المختلفة.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية

١- تسهم الدراسة في اختبار بعض الفرضيات النظرية في الواقع الامبيرقي، لعل أهمها ما

يتعلق بنظرية النيو ليبرالية ومجتمع ما بعد الصناعة

٢- سد الفجوة النظرية بشأن ما يتعلق بالعلاقة بين التحول للخدمات والاستثمار المستدام

فيها، وتطوير قطاع الخدمات، وذلك لنقص الدراسات التي اهتمت بهذه الزاوية.

الأهمية التطبيقية

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بدراسة وتطبيق الاستثمار المستدام في معظم قطاعات الخدمات على اختلاف أنواعها، حيث تمثل دراسة وتطبيق التوجه الاستثماري بالمؤسسات الشبابية والرياضية وخاصة بعد اتجاه الدولة لسياسات الإصلاح الاقتصادي لتعمل في ظل آليات جديدة للسوق تقوم على المنافسة بين المنشآت والمنظمات والهيئات المختلفة. وتقيد نتائج الدراسة المسؤولين في قطاع الشباب والرياضة - كأحد قطاعات الخدمات - في تذليل العقبات أمام المشروعات الاستثمارية بغرض تحسين الخدمة واستدامتها. كما تقيد نتائج الدراسة القائمين علي العمل بمراكز الشباب في الوصول إلي رضا الأعضاء والمستفيدين.

الدراسات السابقة

يعد الاطلاع علي الدراسات السابقة خطوة مهمة في أي بحث أو دراسة علمية، حيث يتمكن الباحث من خلالها التعرف علي الأطر النظرية والمناهج المستخدمة والتي يستفيد منها في دراسته . لهذا تم الاطلاع علي العديد من الدراسات السابقة (قريبة الصلة بالموضوع). وقد توفر للباحث ثماني دراسات سابقة ذات صلة، راعي فيها الترتيب الزمني من القديم إلي الحديث بداية من عام ٢٠١٤ م وحتى عام ٢٠٢٢ م تم ترتيبها تصاعديا. ووفقا لذلك، تم تقسيم الدراسات إلى محورين: الأول دراسات عن الخدمات عموماً - والمحور الثاني دراسات عن الاستدامة، ويمكن عرضها علي النحو الآتي:

أولاً : الدراسات التي تناولت الخدمات عموماً

دراسة (Lawly & Rajesh , 2014) ، هدفت إلى دراسة نمو وتطوير قطاع الخدمات في الهند، ودراسة تأثير قطاع الخدمات في الاقتصاد الهندي، وكذلك دراسة السياسة الاقتصادية وتنفيذها لقطاع الخدمات. اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٢ والتي تم جمعها من مصادر منشورة مختلفة مثل: نشرات RBI، والبيانات عبر الإنترنت، والمجلات البحثية، والمقالات، والصحف، وما إلى ذلك . ومن بين جميع قطاعات الخدمات التي شاركت في هذا الطفرة، كان النمو الأسرع في قطاعات الاتصالات، والخدمات المصرفية، والفنادق والمطاعم، والخدمات المجتمعية، والتجارة وخدمات الأعمال، وكان أحد أسباب النمو المفاجئ في قطاع الخدمات في الهند في التسعينيات هو تحرير الإطار التنظيمي الذي أدى إلى الابتكار وزيادة الصادرات. وساهم قطاع الزراعة بنسبة ١٧.٢%؛ وساهمت الصناعة التحويلية بنسبة ٢٩.١% بينما ساهم قطاع الخدمات بنسبة ٥٢.٧%، وأوصت الدراسة بضرورة إلغاء القيود التنظيمية في معظم الأسواق وإزالة القيود المفروضة على الدخول والخروج والقدرة الاستيعابية والتسعير.

دراسة (Eric & Almas, 2016) تعتبر هذه الدراسة محاولة لدراسة تفصيلية لتطوير قطاع الخدمات على مر السنين في اقتصاد رواندا وتقدير محدداته بشكل تجريبي باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي . تستند النتائج التجريبية على البيانات الدقيقة التي تم جمعها خلال المسح المؤسسي في رواندا ٢٠١١ وتعداد المؤسسات ٢٠١٤، ويحتوي المسح على بيانات عن ٢٤١ شركة ومؤسسة . وتم استخدام تقنيات متغيرة خطية ومحدودة للتحقق من العوامل الكامنة وراء تطوير قطاع الخدمات. تم تحديد النماذج وتقديرها لتقييم العوامل المساهمة في نمو المبيعات والابتكار ودوران شركات الخدمات. وأظهرت النتائج العوامل التي ساهمت في تطوير القطاع والتي يمكن توظيفها في تشكيل السياسة العامة بهدف استخدام قطاع الخدمات كوسيلة لتسريع التحول من دولة ذات دخل منخفض إلى دولة ذات دخل متوسط .

دراسة (رياض، ٢٠١٦)، سعت هذه الدراسة إلى التوصل لعدة أهداف منها رصد درجة الرضا المجتمعي عن مستوى الخدمات بمحافظة الدقهلية، ومحاولة تفسير أسباب الرضا وعدم الرضا المجتمعي عنها، وتحديد القطاعات الخدمية في المحافظة والتي حدث تراجع

في تقديم خدماتها. تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية والتي استعانت بمنهج المسح الاجتماعي، واستعانت الدراسة بأداة استبيان لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وعي عينات البحث بالتحديات التي تواجه الدولة بصفة عامة ومحافظة الدقهلية بصفة خاصة، ولهذا يسيطر علي عينة البحث أن مشكلة التمويل وضعف الإمكانات ترجع الى التحديات التي تواجه البلاد في الظروف الحالية بتراجع السياحة وتحويلات المصريين بالخارج وعدم الاستقرار في أعقاب ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو. كذلك الحاجة المستمرة لتطوير الخدمات وإزالة التعقيدات الإدارية مما يجعل الروتين أكثر المشاكل التي تواجه الجهاز الإداري للحكم المحلي. وأخيراً عدم كفاية المخصصات المالية للمشروعات والخدمات، وعدم وجود تخطيط مسبق للمشروعات .

دراسة (ابو المجد، ٢٠٢٢)، استهدفت الدراسة التعرف علي واقع أداء خدمات القطاع الصحي وأهم التحديات التي تواجهه من خلال دراسة وتحليل مؤشرات أداء هذا القطاع ومقارنتها بالمؤشرات الدولية، واعتمدت الدراسة بصفة أساسية علي البيانات الثانوية المنشورة والمجلات والتقارير الصادرة عن الجهات والوزارات المعنية بهذا القطاع. واستندت علي منهج التحليل الوصفي والكمي للبيانات.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن جهود الحكومة المصرية تعد حجر الزاوية في تعزيز القطاع الصحي (كقطاع من قطاعات الخدمات) ومساندته في مواجهة جانحة كورونا، وكان نتاجا لتلك الجهود من الحكومة المصرية وقطاعها الصحي، أن جاءت مصر وفقا لتقييم منظمة الصحة العالمية، لقياس مدي التأهب واستعداد الدول لمواجهة المخاطر والطوارئ الصحية . وأوصت الدراسة بضرورة تحمل منظومة الصحة ثلاث مهمات رئيسية متداخلة ومتقاطعة بشكل كبير؛ هي: التنظيم والتشريع، تقديم الخدمة الصحية، التمويل. ويؤدي تقاطع هذه المهمات إلي تقليل سرعة تطوير القطاع الصحي، ومن ثم وجب الفصل بين تقديم الخدمة وتمويلها، باعتباره أحد الآليات الفعالة في تطوير أداء الخدمات الصحية. والتنسيق بين الجهات المختلفة المقدمة لخدمات الصحية بما يساعد علي رفع كفاءة الخدمة.

ثانيا: دراسات عن الاستثمار والاستدامة

دراسة (أبو سمرة، ٢٠١٧)، هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة. اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي، وطبق أداة الاستبيان علي ٣٦٨ شخص من العاملين في الفئة

الوسطى والعليا في الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة. وكان من أهم نتائج الدراسة: استمرارية تقديم الخدمات في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة يساهم في تحقيق الاستدامة، والاستثمار في الجمعيات الخيرية يحقق الاستدامة في عملها. وأوصت الدراسة بضرورة سعي الجمعيات الخيرية لإقامة مشاريع استثمارية لتعزيز قدرتها علي الاستدامة. وضرورة توفير الحكومة لبيئة عمل مشجعة للاستثمار في تلك الجمعيات من خلال سن قوانين وعمل تسهيلات تشجع الاستثمار.

دراسة (Thomas, Mini P., 2019)، هدفت هذه إلى قياس مساهمة الاستثمار في قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي في الهند. وقدمت هذه الدراسة منهجا جديدا باستخدام إطار محاسبة الدخل القومي ونموذج هارود دومر لتحديد مساهمة الاستثمار في الخدمات. وميزت الدراسة بين الاستثمار العام والخاص في قطاع الخدمات، وحددت القطاعات الفرعية الأكثر مساهمة. وتم أيضا قياس مخصصات قطاع الخدمات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الهندي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص تخطى الاستثمار العام في قطاع الخدمات في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٥ فصاعداً. وتبين أن الإدارة العامة والدفاع هما القطاع الفرعي الرئيسي الذي يساهم في الاستثمار العام خلال مرحلة ما قبل الإصلاح. تبين أن العقارات وخدمات الأعمال هي القطاع الفرعي الرئيسي الذي يساهم في الاستثمار الخاص خلال الفترة مرحلة ما بعد الإصلاح. وتبين أن معدل النمو الفعلي لقطاع الخدمات أعلى من معدل النمو المتوقع خلال معظم فترة الدراسة.

دراسة (صبحي & كامل، ٢٠٢٠)، والتي استهدفت التعرف علي واقع الدور التنموي والاقتصادي للمشروعات الاستثمارية المستحدثة بوزارة الشباب والرياضة ودورها في الارتقاء بالمنظومة الرياضية والشبابية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال التعرف علي البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي (أسلوب الدراسات المسحية) بخطواته وإجراءاته، وقد تمثل مجتمع الدراسة في بعض قيادات وزارة الشباب والرياضة، وبعض الخبراء في مجال الاستثمار في المجال الرياضي، وبعض القيادات العاملة بمديريات الشباب والرياضة بالمحافظات المصرية، وبعض أعضاء مجالس إدارات اللجنة الأولمبية المصرية والاتحادات الرياضية المصرية، والأندية الرياضية، ومراكز الشباب، وذلك من خلال استبيان طُبق علي عينة عمدية قوامها (١٣٦) فرداً من مجتمع الدراسة، وأظهرت النتائج أن المشروعات الاستثمارية المستحدثة بوزارة الشباب والرياضة تفي

بأدوارها التنموية والاقتصادية في الارتقاء بالمنظومة الرياضية والشبابية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وقد تحقق البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من جراء استحداث المشروعات الاستثمارية المتنوعة.

دراسة (جعفر & ابو زيد، ٢٠٢٢)، هدفت إلى بيان أثر الاستدامة التنظيمية الاقتصادية على رضا الموظفين في شركات الطيران. اعتمدت الدراسة على تحليل ٤٠٠ استمارة مسح من أصل ٤٥٠ تم توزيعها على عينة عشوائية من موظفي شركات الطيران. وقد افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستدامة التنظيمية الاقتصادية ورضا العاملين في شركات الطيران، وهي الفرضية الرئيسية التي اشتق منها ثلاث فرضيات فرعية. المتوسط، الانحراف المعياري، وتم استخدام معاملات الارتباط بطريقة سبيرمان، والانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات. أشارت النتائج إلى أن الاستدامة التنظيمية الاقتصادية لها تأثير علي رضا الموظفين في شركات الطيران. كما أوضحت أن الاستدامة التنظيمية الاقتصادية يتم تطبيقها بدرجة متوسطة وليست عالية، كما أن هناك رضا وظيفي ولكن بشكل متوسط. وتوصي الدراسة بضرورة قيام شركة الطيران بتعزيز العلاقات بين الموظفين بعضهم البعض من ناحية، ومع مديريهم من ناحية أخرى، وضرورة توفير المناخ الملائم الذي يؤدي الى شعورهم بأنهم أسرة واحدة، وذلك لرفع درجة رضاهم وثقتهم وولائهم للشركة.

التعقيب علي الدراسات السابقة:

بالنظر الي النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة وجد الباحث أن غالبيتها ترى أن هناك ضرورة لاستمرارية تقديم الخدمات وتطويرها واستحداث المشروعات الاستثمارية داخل قطاع الخدمات.

وكانت أهم النقاط التي تم استنتاجها من المحور الأول والخاص بقطاع الخدمات هي:

- الحاجة المستمرة لتطوير الخدمات: دراسة (Eric & Almas, 2016)، ودراسة (رياض، ٢٠١٦).
- استخدام قطاع الخدمات كوسيلة لتسريع التحول من دولة ذات دخل منخفض إلى دولة ذات دخل متوسط دراسة (Eric & Almas, 2016)
- العقارات وخدمات الأعمال هي القطاع الفرعي الرئيسي الذي يساهم في الاستثمارات الخاصة (Thomas, Mini P., 2019)

- فيما كانت أهم النقاط التي تم استنتاجها من المحور الثاني والخاص بالاستدامة هي:
استمرارية تقديم الخدمات في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة يساهم في تحقيق الاستدامة دراسة (أبو سمره، ٢٠١٧) .
- المشروعات الاستثمارية المستحدثة بوزارة الشباب والرياضة تفي بأدوارها التنموية والاقتصادية في الارتقاء بالمنظومة الرياضية والشبابية في ضوء رؤية مصر ٢٠٢٣، وقد تحقق البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من جراء استحداث المشروعات الاستثمارية المتنوعة: دراسة (صبحي & كامل، ٢٠٢٠) .
- جهود الحكومة المصرية تعد حجر الزاوية في تعزيز القطاع الصحي: دراسة (أبو المجد، ٢٠٢٢) .
- الاستدامة التنظيمية الاقتصادية لها تأثير علي رضا الموظفين في شركات الطيران (جعفر & أبو زيد، ٢٠٢٢) .

مفاهيم الدراسة:

الاستثمار المستدام Sustainable Investment:

يُعد الاستثمار المستدام أو الاستثمار ذو المردود الاجتماعي أحد أشكال الانضباط الاستثماري (Discipline Investment) الذي يراعي المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير حوكمة المؤسسات أو أي معايير أخرى، وذلك بناء على قيم أخلاقية أو معنوية معينة لتوليد عائدات مالية طويلة المدى، وإحداث تأثير إيجابي في المجتمع أو البيئة أو الاقتصاد ككل في نفس الوقت.

تم تعريفه بأنه استثمار يأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في صنع القرار الاستثماري الموجه طويل الأجل نظراً لأن هذه القضايا لها دور كبير في تحديد المخاطر والفرص وبالتالي يصبح قرار الاستثمار أكثر وضوحاً (Harnett, 2018 : 2)

ويمكن تعريف الاستثمار المستدام بأنه مصطلح عام وشامل للاستثمارات التي تهدف إلى المساهمة في التنمية المستدامة من خلال دمج المعايير البيئية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والحوكمة في آن واحد في إدارة واختيار المحفظة الاستثمارية (Frida, 2019: 14)

وفى ذات السياق يُعرف أيضا أنه أي استثمار يكون له تأثير إيجابي على التنمية المستدامة من خلال الجمع بين التأثير الاجتماعي والبيئي والاقتصادي وحوكمة الشركات في قرارات الاستثمار (Tseng et.al, 2019 : 3) حيث أن الاستثمار اليوم يقوم على معايير مالية وعوامل الاستدامة وقرار الاستثمار غالبا ما يكون أكثر تعقيداً حيث يشمل التقييمات البيئية والاجتماعية .

قطاع الخدمات: Services sector

يعد قطاع الخدمات أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة بالنظر إلى الحصة التي يستحوذ عليها في ميدان التشغيل وكذا مساهمته المهمة في الإنتاج الإجمالي، بعد ما كان هذا القطاع يعاني الإهمال ويُرتب في المرتبة الثالثة كونه لا يساهم في خلق الثروة بسبب لامادية منتجاته. وبعد الثورة الصناعية والتطور الصناعي نما قطاع الخدمات بسرعة فائقة وتحولت معظم الاقتصاديات إلى اقتصاديات خدمية. وحالياً يعتبر قطاع الخدمات قلب الاقتصاد المعاصر مثل ما كانت الصناعة قلب الاقتصاد الصناعي والزراعة قلب الاقتصاد التقليدي. لقد تأكد للاقتصاد المعاصر ضرورة تطوير هذا القطاع لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، حيث أن أي اختلال في هذا القطاع ممكن أن يؤدي إلى تدهور معدلات الاستثمار والتشغيل، ومع العولمة والشركات متعددة الجنسيات وتنافسها على الأسواق أصبح السوق المحلي محل انتباه مما تعين على اصحاب القرار اتخاذ تدابير من شأنها تحرير وتطوير قطاع الخدمات لتفعيل دوره في دفع عجلة التنمية.

لقد أدى الاختلاف الكبير في الخدمات إلى تعدد تعريفاتها، فقد تعرف الخدمة بأنها "أي فعل أو أداء يقدمه أحد الأطراف إلى طرف آخر، ويكون بالأساس غير ملموس، ولا ينجم عنه تملك أي شيء، قد يكون انتاجه مقرونا بمنتج مادي أو لا"، وهذا التعريف يقترب إلى حد كبير مع تعريف الخدمة من الناحية التسويقية باعتبارها: "تصرفات وأنشطة تقدم من طرف لآخر وهذه الأنشطة غير ملموسة ولا يترتب عليها نقل ملكية شيء، كما أن تقديم الخدمة قد يقترن أول لا يقترن بمنتج مادي" (سالم، ٢٠١١ : ٧-٨) .

ومع تعدد أو صعوبة تعريف الخدمة، فإنه يمكن بالتوازي مع التحليل الاقتصادي تعريف الخدمة بأنها: "مخرج يتم إنتاجه بتضافر مجموعة من عوامل الإنتاج، وقد تكون الخدمات مخرجات نهائية يستفيد منها المستهلك مباشرة مثل خدمات نقل الأفراد، وخدمات الاتصالات وخدمات الصحة والتعليم، وقد تكون الخدمات ذاتها بمثابة مدخلات في عملية الإنتاج أو عملية التوزيع مثل خدمات التخزين أو نقل البضائع أو خدمات التصميمات والاستشارات الاقتصادية والهندسية"

(عبيد، ٢٠٠٢ : ٤) . ويمكن تعريف الخدمات بأنها مجمل الأنشطة التي تمثل في إحداها مُدخلًا من مُدخلات عملية التحويل، وفي غيرها مخرجات يتم تقديمها للعميل، كما لا يشترط أن يكون المنتج والمستهلك حاضرين في نفس الوقت لتنفيذ عملية التبادل.

ووفقاً لتصنيف نظرية القطاع الثالث Third Sector Theory (برلينيس و كبير، ٢٠١٣ : ٩٠-٩١) فإن قطاع الخدمات يضم كل النشاطات التي لا يعتبر إنتاجها منتجاً مادياً ولا منشآت ولا زراعة . ومن خلال هذا التصنيف فإن ما يميز الخدمات هو آلية الإنتاج والاستهلاك. وهذه الخاصية تمنح للخدمة صفة اللا ملموسة التي أشار إليها الاقتصادي آدم سميث في القرن الثامن عشر، حيث اعتبر أن الخدمة تالفة في لحظة إنتاجها.

إن قطاع الخدمات أصبح متنوعاً ضخماً وواسعاً جداً ورغم ذلك بقي غير مُعرف بدقة. فمؤسسات الخدمات اليوم تشمل شركات دولية كبيرة وضخمة (كشركات الطيران، والبنوك، والتأمينات، والاتصالات، السلاسل الفندقية، وغيرها ...)، ولذلك فالتعريف الذي اقترحته النظرية أصبح ضيقاً جداً ولا يسع تنوع الخدمات وتعددتها.

وقد قام براوننج سنجلمان Browning – Singlemann بعرض قطاع الخدمات عن طريق تقسيمه إلى ثلاث قطاعات: الخدمات الموجهة للمُنتج – الخدمات الموجهة للمستهلك – الخدمات بأسلوب الخدمة الذاتية وهو القطاع الذي يشتمل على مشروعات قائمة على تقديم خدمات متنوعة حيث يشتمل على مشروعات صغيرة ومتوسطة تعمل في مجالات خدمية عديدة تسهم في تعزيز البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال (Peter, et al., 2017).

ويقصد بقطاع الخدمات في الدراسة الراهنة ذلك الكيان من الجهاز الحكومي الذي يعتني بتقديم خدمات للمواطنين حسب طبيعة كل مجتمع والسياسات التي يتبناها والايديولوجية التي توجه المجتمع. وفي مصر حالياً يعد قطاع التعليم والصحة والشباب والرياضة، والرعاية الاجتماعية، والإسكان من قطاعات الخدمات، علماً بأن مصر بعد التوجه الرأسمالي فتحت فرصة أكبر للقطاع الخاص كي يقدم بعض هذه الخدمات. ويعد قطاع رعاية الشباب واحد من قطاعات الخدمات، وهو يقدم خدماته من خلال تنظيمات إدارية منها المجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة الشباب ومديريات الشباب وهناك مؤسسات تابعة لهذا القطاع تقدم الخدمات بشكل مباشر للجمهور ومنها الأندية الرياضية ومراكز الشباب وبعض جمعيات بيوت الشباب وغيرها. والجدير بالذكر أن قطاع الشباب كان يقدم خدماته بتمويل من موازنة الدولة. وفي التطور الحالي تبني التوجه الاستثماري الذي يهتم الباحث في هذه الدراسة بالكشف عن مدي

نجاحه في تقديم خدماته بعدالة وجودة واستدامة كما سيتضح في هذه الدراسة. ويتم التركيز على مراكز الشباب باعتبارها الأوضح تمثيلاً وتعبيراً عن هذا القطاع. ومن الناحية الاجرائية فالبحث يركز ويقصر قطاع الخدمات على هذه المراكز، حيث يقصد بقطاع الخدمات في الدراسة الراهنة أنه " مراكز الشباب التي أنشئت بها مشروعات استثمارية لتحسين بنيتها التحتية، والوصول إلى درجة كبيرة من الجودة التي تضمن تطويرها، استمراريتها، واستدامتها في تقديم خدماتها لأعضائها ".

التوجه النظري للدراسة:

تعتمد الدراسة الراهنة في توجهها النظري على مدخلين نظريين أساسيين وهما:

نظرية المجتمع ما بعد الصناعي لدانيال بيل Daniel Bell

يعد المجتمع ما بعد الصناعي مرحلة تطور المجتمع الذي يُؤد في اقتصاده قطاع الخدمات ثروة أكبر من قطاع الصناعة. يتميز هذا المجتمع بزيادة تقدير المعرفة. هذا التقدير في حد ذاته ليس مستغرباً فقد توقعه افتراض "دانييل بيل" حول كيفية تطور أنماط العمالة الاقتصادية في مثل هذه المجتمعات.

ويتم التأكيد مراراً وتكراراً على أن المجتمع ما بعد الصناعي هو المجتمع الذي تكون فيه المعرفة هي القوة والتكنولوجيا هي الأداة. حيث تعتبر هذه النظرية أن نمو الخدمات أهم ظاهرة في التاريخ الاقتصادي الحديث، واعتمد " بيل " Danial Bell على أعمال العديد من الاقتصاديين أمثال (Fuchs, Clark, Engel, Baumdl) (براينيس ، عبد القادر و كبير ، هادية ، ٢٠١٤ : ١٠٦-١٠٧)

وبعد أول إسهام حقيقي في هذا المجال لعالم الاجتماع الأمريكي "دانيال بيل" في كتابه المعنون بقدوم المجتمع ما بعد الصناعي The Coming Of Post industrial الذي نُشر لأول مرة عام ١٩٧٤، في هذا الكتاب قدم بيل نظريته التي تناولت نشأة نظام اجتماعي جديد ومختلف، رداً على التحولات الحديثة في مجالات العمل والاقتصاد والتكنولوجيا. وقد ميز بيل ثلاثة عناصر في مرحلة ما بعد الصناعة:

- العنصر الأول: القوي العاملة
- العنصر الثاني: انسياب أو تدفق المعلومات
- العنصر الثالث: الحاسبات وثورة المعلومات

ويمكن فهم نظرية بيل لمجتمع المعلومات كمجموعة متكاملة من هذه العناصر الثلاث. وهو يرى أن البلدان الصناعية الحديثة تمر بتحول إلى النقطة الأخيرة في التسلسل الثلاثي للبحث أو الإحياء الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد ما قبل الصناعة هو لعبة من الطبيعة، واقتصاد الصناعة هو لعبة تصنيع الطبيعة، فإن اقتصاد ما بعد الصناعة هو لعبة بين الأفراد، حيث تحل التكنولوجيا العقلية أو الفكرية محل تكنولوجيا الآلة. (عبد الهادي، ٢٠٠٧: ١١)

وفي كتابه "مجيء مجتمع ما بعد الصناعة"، سعى "دانيال بيل" إلى استعراض كيفية تأثير التكنولوجيا وتوثيق المعرفة النظرية في تشكيل المجتمع المستقبلي ضمن النظام الاقتصادي التكنولوجي، وبالتالي النظام البيروقراطي والتسلسل الهرمي للمجتمع. ويؤكد أيضاً أنه، وعلى عكس معظم علماء الاجتماع المعاصرين الذين يعتقدون أن المجتمع هو "نظام" موحد أو نظام متجانس، فهو، على العكس من ذلك، يعتقد أن هذا الرأي مضلل، ويجب تحليل المجتمع الحديث من خلال اعتباره "نظاماً مضطرباً". مزيج من ثلاثة عوالم متميزة. (Bell, 1996: 1) هذه العوالم، بحسب بيل، هي أولاً، البنية الاجتماعية أو النظام التقني الاقتصادي؛ والثاني هو النظام السياسي وأخيراً الثقافة (Bell, 1996: 1). وبالتالي فإن فكرة ما بعد الصناعة تقتصر على التغيرات في النظام التقني والاقتصادي. ويؤكد أن العوالم الثلاثة في المجتمع الحديث تحكمها مبادئ محورية متميزة، أدت إلى توترات وصراعات داخل المجتمع الغربي على مدى المائة وخمسين عاماً الماضية؛ قواعد النظام التقني الاقتصادي هي الكفاءة؛ بالنسبة للنظام السياسي، إنها المساواة، وبالنسبة للثقافة، فهي تحقيق الذات (Bell, 1996: 3).

يشير بيل إلى أن الجانب الأكثر أهمية في البنية الاجتماعية لمجتمع ما بعد الصناعة هو تحول المجتمع إلى مجتمع يُعتبر أكثر تكاملاً، حيث يزداد أهمية القطاع العام. يتجلى هذا في أنواع الخدمات والسلع التي تصبح ذات أهمية مشتركة، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والبيئة، والترفيه، التي يتعين على المجتمع ككل الاستثمار فيها وتطويرها بشكل مشترك. ومن ثم، ينشأ تحدي في توازن الرغبات الفردية المتنافرة، ويتعين التوفيق بينها عبر الآليات السياسية بدلاً من السوق، التي قد تصبح مصدراً للصراعات. وفي هذا السياق، تتعرض علاقة الفرد بالهيكل البيروقراطي لضغوط أكبر، إذ يجب عليه التكيف مع التحولات والمطالب الجديدة التي يفرضها المجتمع المتغير. (Bell 1973: 95)

وفي مجال الإدارة، يعتقد "بيل" أن المركزية المتزايدة للحكومة تخلق الحاجة إلى أشكال اجتماعية جديدة تسمح للمواطنين بمشاركة أكبر في اتخاذ القرارات. وهو يرى أن نمو طبقة مهنية

وتقنية كبيرة ومتعلمة، مع رغبتها في الحصول على قدر أكبر من الاستقلالية في العمل، من شأنه أن يجبر المؤسسات على إعادة تنظيم الأنماط البيروقراطية القديمة المتمثلة في التسلسل الهرمي والتخصص التفصيلي. ويعترف بأن الفرد في هذا المجتمع المتقدم للغاية سوف يعيش لفترة أطول ويواجه مشكلة التعليم المتجدد والمهن الجديدة (Bell 1973: 111).

ويشمل قطاع الخدمات، وفقاً لبييل، النقل، والتمويل، والرفاهية، والسياحة، والتموين، والمرافق، وما إلى ذلك. والفرق بين السلع والخدمات هو أن الأولى هي أشياء ملموسة تنتجها الآلات ثم تُباع للجمهور. في حين أن الأخيرة هي فرص غير سلعية يتم استهلاكها في وقت عرضها.

وبعبارة أخرى، فإن نمو القطاع الثالث هو نتيجة لتقسيم العمل المتزايد حيث يتطلب التنظيم والتنسيق العلمي والتقني للإنتاج الحديث، الموزع جغرافياً والمُدرج في التقسيم الدولي للعمل، عدداً كبيراً من الموظفين الذين لا يشاركون في الإنتاج المباشر للسلع، ولكنهم مع ذلك مُدمجون في العملية العامة لإنتاجهم.

ويصاحب التحول من المجتمع الصناعي إلى ما بعد الصناعي تحول الاقتصاد المُنتج للسلع إلى اقتصاد خدمي، مما يعني تفوق قطاع الخدمات على قطاع الإنتاج حيث أن الهيكل الاجتماعي أخذ في التغير: التقسيم الطبقي يفسح المجال للبنية المهنية. تفقد الملكية كمعيار لعدم المساواة الاجتماعية أهميتها، ويصبح مستوى التعليم والمعرفة حاسماً. حيث لوحظت عمليات مماثلة في الولايات المتحدة واليابان، واستكملت الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي. لكن لم يتم ملاحظتها في روسيا، التي أكملت مؤخراً الانتقال من مجتمع ما قبل الصناعة، حيث كان غالبية السكان من الفلاحين الذين يعيشون في المناطق الريفية، إلى مجتمع صناعي.

وكخلاصة لنظرية "Bell" يمكن استنتاج ما يلي:

- أنه من ناحية قانون الاستهلاك فإن الطلب على الخدمات سيكون أعلى مقارنة بالصناعة. وبالتالي فإن التشغيل في قطاع الخدمات هو الذي سينمو أكثر، وهذا ما ينطبق على الاستثمار بمراكز الشباب.
- ومن ناحية قانون الإنتاجية استنتج أن الإنتاجية في مجال الخدمات ضعيفة مقارنة بالصناعة بالنظر إلى صعوبة الأتمتة في هذا القطاع واعتماده على الأيدي العاملة، وبالتالي سيتراجع التشغيل في القطاع الصناعي ويتدعم في قطاع الخدمات.

النيلو ليبرالية : Neoliberalism

علي مدي العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، خضعت هيكله الاقتصاد العالمي لتحول عميق، من نموذج اقتصادي متمركز حول الدولة (State-centric) إلى نموذج نيوليبرالي . وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، كانت الاقتصادات في جميع مناطق العالم محكومة بأطر تنظيمية اقتصادية متمركزة حول الدولة، فالبرغم من كون اقتصادات الدول الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية، بالإضافة إلى اليابان وأستراليا ونيوزيلندا مبنية على الأسواق الحرة والملكية الخاصة، إلا أنها كانت موجهة ومقننة بعناية بأنظمة رفاه اجتماعي ديمقراطية كنزية . في الدول الشيوعية، كانت جميع النشاطات الاقتصادية تجري في داخل مؤسسات الدولة السلطوية. وفي كبرى دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، طبقت الحكومات خطط تنمية طموحة تقودها الدولة. خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، دخلت أطر التنظيم الاقتصادي التي تقودها الدولة في أزمة. وبحلول عقد التسعينات، كانت الأنظمة الشيوعية سقطت أو تم تحويلها كلياً من الداخل عن طريق إنشاء الأسواق وخصخصة الإنتاج. في الدول الرأسمالية المتقدمة، تم تفكيك أو إضعاف الأطر التنظيمية عن طريق خصخصة المشاريع العامة، ورفع القيود عن رأس المال، وتحرير الأسواق، والتقليص الانتقائي لضمانات الرفاه . وتخلت الأغلبية الساحقة من الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عن مكونات هامة من استراتيجيات التنمية القومية وفتحت حدودها للتدفقات العالمية من البضائع ورؤوس الأموال -البعض بمحض اختيارهم والبعض الآخر تحت الضغط القسري- من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . أصبحت جميع هذه الدول جزءاً من سوق عالمية متسارعة الاندماج يتم تنظيمها بقواعد عالمية تديرها مؤسسات الحكم الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية، وضبطها بالتبادلات العالمية الفورية للعمليات والسندات المالية . (Sewell, 2005 : 87)

حيث ظهرت النيوليبرالية كاستجابة أيديولوجية لأزمة "دولة الرفاهية الكينزية"، والتي عجلت بها الأزمة الرأسمالية المعقدة المرتبطة بنهاية طفرة إعادة الإعمار بعد الحرب، والتي وصلت إلى ذروتها بسبب التكلفة المتصاعدة للحرب الأمريكية ضد فيتنام. في بداية السبعينيات (Clarke 1988, Chapters Ten, Eleven). وتجلت الأزمة في تباطؤ وتيرة التراكم الرأسمالي العالمي، إلى جانب تصاعد التضخم وتزايد صعوبة تمويل العجز في الميزانية الحكومية، مما أجبر الحكومات على فرض سياسات نقدية مقيدة وخفض خطط الإنفاق الحكومية. إن ما كان يُنظر إليه على أنه علامة على الفشل الذريع للكينزية، تم الترحيب به باعتباره فضيلة إيجابية من قبل

الليبراليين الجدد، الذين أعادوا التأكيد على العقيدة الليبرالية التقليدية المتمثلة في قوى السوق المسهلة وسط الركود في أوائل الثمانينيات، وهو تأكيد بدا أنه مبرر ثم استئناف التوسع في رأس المال العالمي على أساس المزيد من تحرير السوق العالمية.

ويشير تعبير "النيو ليبرالية" إلى تبني سياسة اقتصادية تقلل من دور الدولة وتزيد من دور القطاع الخاص قدر المستطاع، وتسعى النيو ليبرالية لتحويل السيطرة على الاقتصاد من الحكومة إلى القطاع الخاص (Cohen, 2007). بدعوى أن ذلك يزيد من كفاءة الحكومة ويحسن الحالة الاقتصادية للبلاد. وهو ما تتبناه الدولة ممثلة في وزارة الشباب والرياضة من خلال التوجه الاستثماري بالهيئات الشبابية والهيئات الرياضية علي مستوى الجمهورية حيث فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار داخل مراكز الشباب مع ضوابط ومعايير تفرضها الوزارة علي المستثمرين وكذلك نوعية المشروعات الاستثمارية بما لا يخل بمدي استفادة المواطنين (أعضاء مراكز الشباب) بالأنشطة والبرامج المنفذة بهذه الهيئات.

ويمكن القول بأن تطبيق «النيو ليبرالية» يعني الدعوة إلى سياسة اقتصادية عصرية مع تدخل من جانب الدولة، الذي سبب بدوره اشتباكاً مع «معسكر الليبراليين الكلاسيكيين المعارض القائم على سياسة عدم التدخل»، مثل الليبرالي لودفيج فون ميزس. لقد فهم معظم الباحثين في خمسينيات وستينيات القرن العشرين النيو ليبرالية على أنها مصطلح يشير إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ومنظريه الاقتصاديين الرئيسيين مثل يوكين، وروكي، وروستو، ومولر-أرماك. على الرغم من أن فريدريش فون هايك قد امتلك روابط فكرية مع النيو ليبراليين الألمان، إلا أنه لم يُذكر اسمه إلا بفترات متباعدة بالتزامن مع النيو ليبرالية خلال فترة تطبيقها، وذلك بسبب موقفه المؤيد للسوق الحر. (Hülsmann, 2012)

وقد أطلق مصطلح الليبرالية الجديدة علي الليبرالية الاجتماعية، لهذا لابد من توضيح الفرق بين مصطلحي الليبرالية الجديدة والنيو ليبرالية ؛ حيث يتم الخلط بين اللفظتين في اللغة العربية بلفظ واحد " الليبرالية الجديدة " ؛ حيث (تشير التعاريف العديدة للنيو ليبرالية المتوفرة في الأدبيات أنها تتجلى في عدة مجالات للحياة السياسية ، والاقتصادية ، فتشير النيو ليبرالية إلي مجموعة من القرارات ذات الطابع الاقتصادي) . (Francisco & Gred,2010: 22) ، فهي المكون الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية التي تهدف إلي تقليل دور الدولة في المنظومة الرأسمالية . أما الليبرالية الاجتماعية أو الليبرالية الجديدة تعمل علي دعم اقتصاد السوق الذي يمكن الأفراد من ملكية وسائل الإنتاج شريطة أن يكون للدولة دور في تنسيقها (وهو ما يحدث في قطاع الشباب

والرياضة حيث أفسحت الدولة المجال للقطاع الخاص والأفراد لاستثمار الملاعب والمنشآت والاستثمار بنظام حق الانتفاع للأماكن والمساحات الغير مستغلة بالمنشآت والهيئات الشبابية والرياضية كل ذلك طبقاً للضوابط التي تضعها وزارة الشباب والرياضة " ممثلة للدولة " وتحت متابعة واشراف الوزارة) .

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الاستثمار المستدام وتطوير قطاع الخدمات، مع التركيز على مراكز الشباب، من خلال تحليل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية، بما يسهم في تحقيق تنمية متكاملة تعزز من دور هذه المراكز كمؤسسات فاعلة في بناء المجتمع. ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة أهداف هي:

١. تحليل طبيعة المشروعات الاستثمارية المنفذة داخل مراكز الشباب، ومدى تأثيرها على تحسين جودة الأنشطة والخدمات المقدمة، وتعزيز دورها في التنمية الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي.
٢. دراسة العلاقة بين التوجه الاستثماري وتأسيس البنية الأساسية لمراكز الشباب، مع تقييم انعكاسات ذلك على الاستدامة البيئية والاجتماعية لهذه المؤسسات.
٣. بحث العلاقة بين الاستثمار المستدام وتنوع مصادر التمويل داخل مراكز الشباب، مع التركيز على مدى تحقيق الاستقلالية المالية وضمان استمرارية تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية.
٤. التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية في مراكز الشباب، ومدى تأثيرها على تحقيق التنمية الاجتماعية والتمكين المجتمعي للفئات المستهدفة.
٥. استكشاف دور الاستثمار في توسيع وتطوير الأنشطة المقدمة داخل مراكز الشباب، ومدى نجاحها في أن تصبح البديل الأمثل للترفيه والتعليم غير الرسمي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

تساؤلات الدراسة:

تسعي الدراسة الراهنة إلى الإجابة علي التساؤل الرئيسي التالي :
إلى أي مدى يسهم التوجه الاستثماري في مراكز الشباب في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز جودة الخدمات المقدمة، وتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المراكز؟

وينفرد من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية علي النحو الآتي:

١. ما طبيعة المشروعات الاستثمارية المنفذة داخل مراكز الشباب، وكيف أسهمت في تطوير الأنشطة الشبابية وتعزيز المشاركة المجتمعية؟
٢. كيف يؤثر الاستثمار في مراكز الشباب على تحسين البنية التحتية وتوفير بيئة دامجة ومستدامة تلبي احتياجات الشباب والمجتمع المحلي؟
٣. إلى أي مدى يساعد التوجه الاستثماري في تعزيز التمويل المستدام لمراكز الشباب، وضمان استمرارية الخدمات المقدمة، مع تحقيق العدالة في توزيع الفرص والاستفادة المجتمعية؟
٤. ما أبرز المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية في مراكز الشباب، وكيف تؤثر هذه التحديات على تحقيق الاستدامة والعدالة الاجتماعية؟
٥. كيف يسهم الاستثمار في مراكز الشباب في تنوع الأنشطة المقدمة وتوسيع نطاقها، بما يعزز من دورها كفضاء مجتمعي متكامل يلبي الاحتياجات الترفيهية، الثقافية، والتوعوية للشباب وأفراد المجتمع؟

الأساليب المنهجية وأدوات جمع البيانات:

نوع ومنهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تحليلها لموضوع البحث علي "منهج دراسة الحالة" Case Study Method هو من أنسب المناهج لهذه الدراسة التي تقوم علي التحليل الكيفي وما يتضمنه من تقصي للعلاقات التفصيلية بين المتغيرات وما قد يتضمنه التحليل من مقارنات بين الحالات المدروسة لكشف التشابهات والاختلافات فيما بينها.

حيث اختار الباحث عدداً من مراكز الشباب علي مستوى محافظة المنيا التي تمت بها مشروعات استثمارية أو يجري تنفيذها، وذلك للاعتبارات الآتية:

- ١- اهتمام قطاع الشباب والرياضة بالنشء والشباب تربوياً وفكرياً واجتماعياً وثقافياً.
- ٢ - اهتمام الدولة بالشباب ورعايتهم.

أداة الدراسة:

اعتمد الباحث علي أداة لجمع البيانات في الدراسة الميدانية وهي دليل دراسة الحالة Case Study Guide لعدد من المشروعات الاستثمارية بمراكز الشباب بمحافظة المنيا وهو مقسم الي خمسة محاور رئيسية، يتناول المحور الأول : بيانات أولية عن المركز، والثاني: طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدى تأسيس البنية الأساسية من ناحية وتحقق الاستدامة من ناحية أخرى، ويتناول المحور الثالث: الوقوف علي طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري وزيادة مصادر التمويل وتنوعها وانتظامها داخل مراكز الشباب ومدى الاستمرارية والقدرة علي التمويل الذاتي، ويتناول المحور الرابع: المعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية من ناحية وتحقق الاستدامة من ناحية أخرى، أما المحور الخامس فيتناول طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدى التوسع والتنوع في الأنشطة المنفذة والمخطط لها، وأن تصبح مراكز الشباب البديل الأفضل للترفيه وخدمة المجتمع المحلي. وعبر استخدام اسلوب المقابلات المتعمقة تمكن الباحث من جمع البيانات حول المشروعات الاستثمارية بمراكز الشباب ودورها في تطوير قطاع الخدمات.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

اختار الباحث عدد ٦ مراكز شباب علي مستوى محافظة المنيا. ويتم التعامل مع كل مركز باعتباره حالة للدراسة حيث يتم وصف وتحليل المشروعات الاستثمارية، واختبار دورها في تطوير القطاع.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الراهنة إلى العديد من النتائج التي يمكن عرضها في ضوء التساؤلات التي طرحتها الدراسة على النحو الآتي:

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول: ما طبيعة المشروعات الاستثمارية المنفذة داخل مراكز الشباب، وكيف أسهمت في تطوير الأنشطة الشبابية وتعزيز المشاركة المجتمعية؟

مديرية الشباب والرياضة بالمنيا يتبعها في الإشراف عدد ١٧٧ مركز شباب مشهر وعدد ١٦ مركز شباب تحت الإشراف، وعدد ٩ أندية رياضية. وقد كشفت الدراسة الميدانية عن بدء التوجه الاستثماري بمراكز الشباب بمحافظة المنيا منذ العام ٢٠١٤ م ؛ لتسفر المشروعات الاستثمارية حتي نهاية العام ٢٠٢٤ م عن وجود عدد كبير من المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات متنوع ما بين ملاعب منجلة وحمامات سباحة ومحال تجارية وقاعات أفراح إلخ.

وكشفت النتائج عن حجم استفادة مراكز الشباب من المشرعات الاستثمارية وعوائدها في تحسين أنشطتها من خلال ضخ اعتمادات مالية لم تكن قادرة عليها من قبل، وذلك بتعزيز خطط مقترحة تلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية المترددة علي مراكز الشباب وتواكب تطورات العصر الحديث. وأصبح المركز قادرا علي دعم الأنشطة المقترحة وتنوعها من رياضية واجتماعية وثقافية ودينية وفنية ... إلخ، وفي نفس الوقت أصبح المركز لديه القدرة علي مشاركة الإدارات الفرعية والمديرية والوزارة في مختلف الأنشطة والفعاليات التي يقيمونها علي مدار العام . (انظر حالة رقم ١، ٢، ٦)

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني: كيف يؤثر الاستثمار في مراكز الشباب على تحسين البنية التحتية وتوفير بيئة دامجة ومستدامة تلبي احتياجات الشباب والمجتمع المحلي؟

كشفت النتائج عن أن التوجه الاستثماري بمراكز الشباب كان له دور كبير جداً في تأسيس البنية التحتية بمراكز الشباب علي مستوي المحافظة؛ حيث كانت البنية التحتية بأغلب المراكز تكاد تكون غير موجودة فقد تحولت أغلب الملاعب الترابية والملاعب البلاط إلي ملاعب منجلة، ساهم ذلك في ظهور أعداد كبيرة جداً من الأكاديميات والمدارس الرياضية في الألعاب الفردية والجماعية. وما ترتب علي ذلك من زيادة عدد المترددين علي مراكز الشباب بخلاف أعضاء هذه المراكز. (انظر حالة ٣)

كما بينت النتائج الميدانية من خلال المتابعات الميدانية للجان الاستثمار ولجان المتابعة المحلية الرقابة علي تجهيز وصيانة المنشآت والمشروعات الاستثمارية بمراكز الشباب وإلزام إدارات المراكز بالصيانة اللازمة للمشروعات سواء علي حساب المركز في مشروعات وزارة الشباب والرياضة أو مشروعات حق الانتفاع علي حساب المستثمر، وما يتم الاتفاق عليه في بنود التعاقدات وكراسات الشروط من التزام المستثمر بتسليم المشروع بعد انتهاء مدة حق الانتفاع مطابقاً للمواصفات أو الخصم من التأمين النهائي للمشروع.

كما بينت النتائج الميدانية عدم اهتمام إدارات مراكز الشباب بالمرافق العامة بالمركز (خاصة المرافق الصحية) مثل اهتمامها بالمشروعات الاستثمارية وذلك لسببين أولهما كثرة المترددين علي المركز وخاصة الملاعب المنجلة خاصة مع عدم التفات مجالس الإدارات إلي ابتكار حلول لنظافة هذه المرافق (علما بعدم وجود ممانعات في الجهة الإدارية المختصة أو المركزية) مثل تعيين عمال نظافة بعقود مؤقتة تكون مسؤولة عن المرافق الصحية بالمركز مقابل رسم دخول رمزي (وليكن جنية مثلاً) يضمن استمرارية النظافة من ناحية وتوفير المستلزمات الصحية والمنظفات (ديتول وخلافه) لضمان سلامة المترددين الصحية وعدم انتقال العدوي .

بينت النتائج الميدانية أيضاً أن نسب الصيانة في الخطة السنوية للمركز تعادل ١٠% من إجمالي الميزانية وعدم تجاوزها مبلغ عشرة آلاف جنية في المرة الواحدة (طبقاً للائحة المالية الموحدة لمراكز الشباب رقم ٩٠ لسنة ٢٠٢١ م) وذلك مما يكبل يد مجلس إدارة المركز من تنفيذ الصيانة اللازمة للمشروعات وخاصة الملاعب المنجلة نظراً لارتفاع الأسعار طبقاً لسعر الصرف الحالي وما حدث من تعويم للجنية المصري في الفترات السابقة .

مع كل ذلك إلا أن التوجه الاستثماري بمراكز الشباب قد ساهم بشكل كبير في تحسين البنية التحتية للمركز أو بشكل أكثر إنصافاً قد أوجد بنية تحتية مستدامة من خلال الصيانة المستمرة أو من خلال شروط تسليم المشروعات لإدارة المركز بعد انتهاء مدد حق الانتفاع الخاصة بها، وما ترتب علي ذلك من التغييرات الجوهرية التي طرأت علي البنية التحتية لمراكز الشباب مما جعلها تقدم خدمات ذات جودة عالية وساعد علي زيادة أعداد المترددين علي المركز وأن تكون مراكز الشباب وجهة لكثير من الرواد بخلاف ما سبق التوجه الاستثماري وانعدام الخدمات بمراكز الشباب أو قلتها وعزوف المستفيدين لعدم وجود خدمات وأنشطة مقدمة .

(حالة رقم ٢،٣،٤)

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث: إلى أي مدى ساعد التوجه الاستثماري في تعزيز التمويل المستدام لمراكز الشباب، وضمان استمرارية الخدمات المقدمة، مع تحقيق العدالة في توزيع الفرص والاستفادة المجتمعية؟

كشفت النتائج الميدانية عن أن التوجه الاستثماري كان له دور رئيسي في زيادة مصادر تمويل المركز وتنوعها وانتظامها داخل مراكز الشباب من خلال الآتي:

قبل التوجه الاستثماري بمراكز الشباب كانت ميزانية المركز ضعيفة جداً لقلة مصادر التمويل والتي كانت محصورة في : إعانات وزارة الشباب والرياضة (والتي كانت تحدد طبقاً لتقييمات سنوية من خلال الجهة الإدارية المختصة تصنف مراكز الشباب لرفي وحضري وفئات أ، ب، و ج)، اشتراكات العضوية (والذي كان معهوداً فيما قبل أن المركز هو من يتحمل هذه المبالغ من وفورات الأنشطة بالرغم من القيمة البسيطة للاشتراك السنوي والتي ما زالت حتي الآن)، بعض إيرادات المشروعات البسيطة في القليل من المراكز والتي انحصرت في قاعات أفراح خاصة في مراكز شباب المدن والبويفيات، وإيرادات تنس الطاولة، وبعض التبرعات من الأهالي والمهتمين بالأنشطة الرياضية والدينية.

مع بداية توجه مراكز الشباب إلي الاستثمار أصبح هناك تدفق للتمويل بمراكز الشباب وتنوع مصادره من مشروعات مختلفة سواء ملاعب منجلة أو حمامات سباحة أو قاعات أفراح إلخ. ساهم ذلك في التخطيط لوضع خطط أنشطة مقترحة يستطيع المركز من خلالها التوافق مع مجريات وتطور العصر الحالي من أنشطة تواكب الأجيال الجديدة.

كما بينت النتائج وجود ضوابط وشروط وضعتها وزارة الشباب والرياضة ألزمت بها إدارات مراكز الشباب في المشروعات التي تديرها وكذلك إلزام المستثمرين في مشروعات الطرح الاستثماري B.O.T. ؛ حيث هناك متابعات وتقارير للمشروعات التي تديرها المراكز وتتبع للإيرادات والمصروفات والتحقيق المستمر مع إدارات المراكز ذات الإيرادات المنخفضة مقارنة مع المراكز المجاورة لها. ومن ناحية أخرى يتم اتخاذ إجراءات وغرامات تأخير علي المستثمرين في حالة التأخر عن سداد قيمة الإيجارات المتفق عليها؛ كل ذلك ساهم في انتظام التمويل داخل مراكز الشباب (بعض المراكز ذات الإيرادات العالية استغلت جزء من أرضيتها فائض عن استخدامها كوديعة بالبنك ذات فائدة سنوية تزيد من رصيد المركز)، مما ترتب عليه تصميم خطط سنوية بمبالغ مرتفعة. ومن ناحية أخرى جعلت هناك قدرة لمجالس الإدارات والمكتب

التنفيذي من تعيين العمالة المؤقتة وكذلك تعيين مدربين للألعاب الجماعية والفردية، ومشرفين أنشطة في حالة وجود عجز في العاملين بالمركز .

وكشفت النتائج الميدانية عن عدم تحقق العدالة في توزيع الفرص والاستفادة المجتمعية في الممارسة في المشروعات الاستثمارية كالملاعب التي يتم ممارسة كرة القدم عليها بالحجز بمقابل مادي (بالرغم من اشتراط وزارة الشباب والرياضة عدد ساعات مجانية)، وحمامات السباحة ومثلها من مشروعات حق الانتفاع والتي لا يتم تنفيذ ساعات مجانية لأعضاء المركز . وبذلك لا تتحقق العدالة في الاستفادة من هذه المشروعات كون مراكز الشباب قطاع من ضمن قطاع الخدمات وهي في الأساس مؤسسة خدمية ترفيهية (حسب تعريفها في القانون ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٧ بأنها مؤسسة ذات نفع عام) . (الحالات رقم ١٠٦)

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الرابع : ما أبرز المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية في مراكز الشباب، وكيف تؤثر هذه التحديات على تحقيق الاستدامة والعدالة الاجتماعية؟

كشفت الدراسة الميدانية عن وجود معوقات وصعوبات تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية بمراكز الشباب أهمها:

صعوبة استخراج التصاريح والرسومات الهندسية (كصلاحية الموقع) والترخيص اللازمة من الإدارات الهندسية بالوحدات والمجالس المحلية، وموافقات البيئة والصحة والصرف الصحي؛ وذلك لعدم وجود تفاهات وتعاون بين الجهات وبعضها البعض مما ينفر المستثمرين من الدخول في المزايدات لوجود سهولة في الجانب الآخر (الخاص) وعدم وجود مثل هذه التعقيدات.

كثرة إجراءات وموافقات الطرح الاستثماري سواء من الجهة الإدارية المختصة أو المركزية وكراسات الشروط والمزايدات والإعلان عنها بالجرائد الرسمية اليومية، وطول المدة حتي تأتي الموافقات وما يتسبب ذلك في ضيق المستثمر ذرعاً بكثرة الإجراءات.

عدم وجود تدريب كافي للموارد البشرية الموجودة بمراكز الشباب علي التكيف مع التوجه الاستثماري وكيفية إدارة المشروعات الاستثمارية ومتابعة أدائها إلا قليل جداً وحتى التدريب يقتصر علي مدير المركز أو المدير المالي للمركز في حالات قليلة جداً والاعتماد علي

تعليمات الجهة الإدارية المختصة والجهة الإدارية المركزية وتعليمات لجان المتابعة ولجان الاستثمار أو من خلال الاتصالات التلفونية.

بينت النتائج الميدانية بالنسبة للملاعب القانونية المنجلة (والتي لاحظ الباحث أن إيراداتها أقل من الملاعب الخماسية) بعدم ملائمتها للحجز من قبل الأفراد (الغير متعودين علي المسافات الكبيرة في ممارسة رياضة كرة القدم) مما يضطر إدارة المركز إلي مخالفة اللوائح والتعليمات بتأجير مثل هذه الملاعب للأكاديميات الخاصة غير المرخصة أو تقسيم الملعب إلي أجزاء حتي يتسنى تأجيره لأكثر من مجموعة لتحقيق إيرادات من ناحية، وتوريد المبالغ الشهرية المستحقة لخزينة وزارة الشباب والرياضة .

عدم ملائمة بعض المشروعات الاستثمارية للكثير من مراكز الشباب في القرى مثل حمامات السباحة (والتي تدر دخلاً كبيراً بمراكز شباب المدن وساهمت في تردد الكثير عليها). فمثل هذه المشروعات لا تتلاءم مع طبيعة الأرياف والعادات والتقاليد السائدة.

منافسة القطاع الخاص لمشروعات مراكز الشباب خاصة وأنه يتحرر من الكثير من الالتزامات والضوابط التي تفرض من قبل مراكز الشباب أو الوزارة، مثال ذلك (الشيشة) في كافيهات القطاع الخاص، كذلك المزادات والتراخيص وكراسات الشروط وخلاف ذلك من كثرة الإجراءات. وبالنسبة للمستثمر فهناك الكثير من الصعوبات حتي بعد جاهزية المشروع وتشغيله من متابعات من لجنة الاستثمار ولجان المتابعة المحلية والتي بها بعض الروتين الوظيفي من بعض أعضائها، كذلك الضرائب العامة والأمن والسلامة والبيئة والصحة، وأخيراً ارتفاع القيمة الإنشائية مع تحرير سعر الصرف وارتفاع الأسعار. (حالة رقم ٢)

وأخيراً فقد بينت النتائج الميدانية أن هذه المعوقات والتحديات التي تواجه مراكز الشباب قد تؤثر على تحقيق الاستدامة والعدالة الاجتماعية وتكبل يد مراكز الشباب في المضي قدماً واستدامة مواردها التي تمكنها من تنفيذ أنشطتها وبرامجها والوفاء بالتزاماتها ومن ثم عدم القدرة علي تحقيق أهدافها الرئيسية وهي تنمية ورعاية النشء والشباب واستيعاب الفئات المهمشة .

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الخامس : كيف يسهم الاستثمار في مراكز

الشباب في تنوع الأنشطة المقدمة وتوسيع نطاقها، بما يعزز من دورها كفضاء مجتمعي متكامل يلبي الاحتياجات الترفيهية، الثقافية، والتوعوية للشباب وأفراد المجتمع؟

كشفت الدراسة الميدانية أن التوجه الاستثماري كان له دور كبير في التوسع والتنوع في الأنشطة المنفذة والمخطط لها من خلال:

ظهور أنشطة جديدة لم تكن موجودة من قبل مدارس وأكاديميات كرة القدم والتي أصبحت متواجدة بشكل كبير في معظم مراكز الشباب وتتركز أكثر في مراكز شباب المدن، وما ترتب علي ذلك من تسويق اللاعبين وخاصة الناشئين للأندية الكبيرة، كذلك توافد أهالي اللاعبين لمشاهدة أبنائهم وتطلعهم لظهورهم وحصول الأبناء علي فرص في أندية كبيرة. كذلك ظهور مدارس تعليم السباحة نظراً لوجود حمامات السباحة والتي كانت غير موجودة من قبل خاصة في الصعيد. كذلك ساهمت عوائد المشروعات الاستثمارية في دعم أنشطة لم تكن موجودة من قبل مثل المسرح والفنون ومنافسة بعض المراكز على مستوى الجمهورية. (حالة ٥)

ساهم التوجه الاستثماري في قدرة مجالس الإدارة على وضع خطط تدعم أنشطة مثل دوري مراكز الشباب لكرة القدم، وبدون التدفقات المالية لما كانت لمراكز الشباب القدرة علي المشاركة فيه نظراً للتكلفة العالية من انتقالات وتغذية ومكافآت لاعبين ومكافآت جهاز فني وإداري، وما ترتب علي هذه المشاركة من ظهور لتسويق اللاعبين بالأندية الكبرى لحضور سماسرة الكرة لهذه المباريات. كذلك في النشاط الديني فقد ساعدت عوائد الاستثمار في قدرة بعض مراكز الشباب علي تنفيذ مسابقات دينية علي مستوى عالي وتنفيذ حفلات وفعاليات كبيرة بجوائز قيمة (وصلت لتأشيرات عمرة في بعض مراكز الشباب)، مما ترتب عليه لفت أنظار الفاعلين في المجتمع المحلي لمراكز الشباب والأنشطة المنفذة بها. (الحالات ١،٢)

بينت النتائج الميدانية أيضاً مساهمة التوجه الاستثماري في قدرة مراكز الشباب علي عقد بروتوكولات ومبادرات مع المؤسسات الحكومية (مثل التربية والتعليم، والصحة، والأوقاف) لتنفيذ أنشطة وبرامج مختلفة، كذلك مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية من خلال مبادرات وفعاليات مثل مستشفى سرطان الأطفال، ورعاية الأيتام من خلال الجمعيات المهمة بالأيتام، وذوي القدرات والهمم من خلال مدارس الصم والبكم والنور والأمل والمؤسسات المختصة بذوي القدرات والهمم .

كما بينت النتائج الميدانية مساهمة المشروعات الاستثمارية في استقطاب أفراد ليس لهم عضوية بمركز الشباب، أغلب المترددين علي المشروعات الموجودة بالمركز سواء ملاعب أو حمام سباحة، أو المشروعات الأخرى ليسوا أعضاء بالمركز مما جعل الناس تتعرف علي أنشطة المركز ورغبتهم في حصولهم علي العضوية، وذلك لظهور أماكن للترفيه وأماكن للعائلات لعقد

مناسبات اجتماعية وخاصة في حمامات السباحة وقاعات الأفراح مما جعل مراكز الشباب البديل الأفضل للترفيه وخدمة المجتمع المحلي . كل ذلك عزز من دور مراكز الشباب في كونها فضاء مجتمعي متكامل يلبي الاحتياجات الترفيهية، الثقافية، والتوعوية للشباب وأفراد المجتمع من خلال تنوع الأنشطة وجودتها في شتي المجالات (رياضي، ثقافي، ديني، اجتماعي، فني، مهرجانات، احتفاليات ومبادرات، كشفي وجولة إلخ) وأن تصبح مراكز الشباب البديل المناسب للترفيه والأنشطة المختلفة. (الحالات ٤،٥،٦)

توصيات الدراسة

بناء على النتائج السابقة، توصي الدراسة بالآتي:

أولاً : بالنسبة لمراكز الشباب :

- العمل علي وضع خارطة استثمارية للأماكن الغير مستغلة بالمركز والتوصل لمشروعات تتناسب البيئة المحيطة بالمركز .
- ضرورة تدريب العاملين بالمركز علي كيفية التعامل مع المشروعات الاستثمارية بالمركز وكيفية استفادة أعضاء المركز من هذه المشروعات وذلك علي حساب ميزانية المركز وعدم الاعتماد كلياً علي الدورات التي تعقدها وزارة الشباب والرياضة .
- تطوير الخطط المقترحة خاصة في الأنشطة الثقافية والفنية بما يتواءم مع التطور السريع الذي حدث منذ دخول الانترنت لكل بيت .
- العمل علي تحديث القاعات التدريبية الموجودة بالمركز كقاعات الحاسب الآلي (حيث أن أغلب الأجهزة الموجودة أصبحت غير صالحة) وعمل بروتوكولات مع المدارس لعمل دورات حديثة في البرمجيات والتطبيقات الحديثة حتي يتم جذب أعضاء جدد للمركز .
- العمل علي الصيانة الدورية للمشروعات الاستثمارية وخاصة أرضية الملاعب المنجلة وعدم انتظار خطط الوزارة المعدة للصيانة ؛ حيث أن مراكز الشباب أصبح لديها دعم مالي مستدام يجعلها قادرة علي تنفيذ مشروعاتها دون الحاجة إلي دعم الوزارة .

- استغلال التدفقات المالية في تنمية الجانب الاجتماعي عند الأعضاء وذلك من خلال تخصيص اعتمادات مالية للمناسبات الاجتماعية للأعضاء كأعياد الميلاد وحفلات السمر، والاحتفال بالمتفوقين من الأعضاء سواء في المجال التعليمي أو الرياضي .
- ضرورة الالتزام بالساعات المجانية لأعضاء المركز لممارسة أنشطتهم حتي تتحقق العدالة الاجتماعية بين أعضاء المركز .
- ضرورة العمل علي عقد شراكات مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية الموجودة في نطاق مركز الشباب وعمل خطط مشتركة تستهدف النشء والشباب وتنمية مهارتهم، كذلك الفاعلين في المجتمع المحيط بالمركز .

ثانياً: بالنسبة لوزارة الشباب والرياضة :

- ضرورة تسهيل إجراءات الاستثمار لجذب المستثمرين، والعمل علي أن يكون هناك لجان مشتركة من كافة الوزارات المعنية لتخفيف حدة البيروقراطية والقوانين المعيقة للاستثمار .
- العمل علي تصميم خطة علي المدى القريب، والمدى البعيد لتدريب العاملين بمراكز الشباب ورفع كفاءتهم من خلال دورات مكثفة يتم فيها تعريفهم بالاستثمار المستدام وما يقدمه لمركز الشباب وما يترتب عليه بما لا يضر أهداف المركز الرئيسية والتي من أهمها رعاية النشء والشباب .
- تعديل اللوائح المالية وخاصة ما يرتبط بالمبالغ التي تحدد لصيانة المشروعات الاستثمارية حتي تتمكن مراكز الشباب من الحفاظ علي استدامة مشروعاتها .
- الاهتمام بتنوعية مجالس إدارات مراكز الشباب بدورهم في المركز والمسئوليات والحقوق والواجبات تجاه المركز، كذلك أعضاء الجمعيات العمومية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ١- ابو المجد، عبير ابراهيم (٢٠٢٢) . تقييم أداء قطاع الخدمات الصحية في مصر قبل وأثناء جائحة كوفيد ١٩، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، ع (٥)، يناير ٢٠٢٢ .
- ٢- أبو سمره، حسام حسن (٢٠١٧) . دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين" دراسة حالة عن جمعيات محافظات غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى بغزة.
- ٣- احمد، عبد القادر محمد، ومحمد، خالد عبد العزيز (٢٠٠١) . تمويل قطاع الخدمات : دراسة تطبيقية علي المنشآت الخاصة في قطاعي التعليم والصحة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، مج، ٣ ع ٥
- ٤- استانبولي، شادي (٢٠١٩) . واقع التخطيط الاستراتيجي وأثره علي استدامة المنظمات غير الحكومية، دراسة ميدانية في مؤسسة الآغا خان سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية.
- ٥- براينيس، عبد القادر، و كبير، هادية. (٢٠١٣) . أي مستقبل لقطاع الخدمات . مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، ع ١١
- ٦- بو سالم ، فاطمه . (٢٠١١). اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات علي كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية - حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة منوري قسنطينة.
- ٧- جبران وآخرون (٢٠٢٠) . تقييم اتجاهات السياحة البيئية لدي العاملين بشركات السياحة وتأثيرها في تحقيق الاستدامة (دراسة حالة منطقة خليج العقبة)، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة IJHTH ، مج (١٤)، ع (٢)، ديسمبر ٢٠٢٠.

- ٨- حسن، فيان محمد، و البصري، عبد الرضا شفيق (٢٠٢١) . الرقابة البيئية ودورها في تحقيق متطلبات الاستدامة (دراسة تحليلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات/ معمل بابل ١، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج (٢)، ع (٤) .
- ٩- رياض، مروة حمدي (٢٠١٦) . الرضا المجتمعي عن أداء المؤسسات الخدمية في محافظة الدقهلية عن عام، ٢٠١٤ حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٤، (ابريل . يونية) .
- ١٠-الصيرفي، داليا موسى (٢٠١٧) . أثر قطاع الخدمات علي القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين ٢٠٠-٢٠١٦ م، رسالة ماجستير، اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- ١١-الطائي، يوسف حجيم سلطان وآخرون (٢٠١٥) . إدارة الحكمة ودورها في تحقيق الاستدامة لمنظمات الاعمال، دراسة تحليلية لأراء عينة من القيادات في جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مج ١٢، ع ٣٥ .
- ١٢-العمودي، مينه (٢٠١٨) . واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية في ترقية قطاع الخدمات، دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الخدمية بولاية بسكرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.
- ١٣-العوضي، فايزة خير الله ناصر بن عبد الله (٢٠٢٠) . دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية قطاع الخدمات: دراسة تطبيقية على دولة الكويت . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج ١٦ ع ٢ .
- ١٤-عبد الهادي ، محمد فتحي . (٢٠٠٧) . مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Avishek KhanalID, et. All. , (2022) , The role of tourism in service sector employment: Do market capital, financial development and trade also play a role? , School of Business, Faculty of Business, Education, Law and Arts, University of Southern Queensland Toowoomba, Australia .
2. Barnwell, Elizabeth (2022) , Leadership Skills Needed to Propel Sustainability in Coachella Valley A Qualitative Exploratory Study, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Management , Department of Doctoral Studies, Colorado Technical University .
3. Bell, D. (1973), The Coming of the Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting. Middlesex: Penguin Books.
4. Bell, D. (1979) , The social framework of the information society. In The Computer Age: A Twenty-Year View, edited by L. Der-touzos and J. Moses. Cambridge: MIT Press.
5. Clarke, S. (1988), Keynesianism, Monetarism and the Crisis of the State. Cheltenham and Vermont, Edward Elgar.
6. Cohen, Joseph Nathan (2007), "The Impact of Neoliberalism, Political Institutions and Financial Autonomy on Economic Development, 1980–2003" Dissertation, Department of Sociology, Princeton University.
7. Dasa, Lawly& Rautb , Rajesh (2014) , Impact of changes in Service Sector in India in shaping the future of Business & Society , Symbiosis Institute of Management Studies Annual Research Conference) , SIMSARC13 , a,bModern College Of Arts, Science & Commerce, Wings of Computer Studies, Pune) , Procedia Economics and Finance 11 (2014) 795 – 803.
8. Francisco , Gutiérrez & Gred, Schönwälder(2010), Economic liberalization and political violence, utopia or Dystopia ?first published ,Pluto press, London – New York .
9. Frida, Petersson, F. (2019). Sustainable investments – Transparency regulation as a tool to influence investors to choose sustainable investment funds. Master Thesis. Linköping University.

10. Gide, Charles (2020), "Has Co-operation Introduced a New Principle into Economics?". The Economic Journal. 8 (32) .
11. Harnett, E. S. (2018). Responsible investment and ESG: an economic geography (Doctoral dissertation, University of Oxford).
12. Hülsmann , J. Guido (2012), Against the Neoliberals, Ludwig von Mises Institute, Ma, 2014 .
13. Magdy, Ahmed , et. All , (2022) , The impact of smart sustainability on tourist destination appeal , Faculty of Tourism and Hotels, University of Sadat City, Volume 2 6, Issue (2/2), December 2022 .
14. Mahmoud , Alshimaa Mohamed Rady ,(2022) , Impact of Economic Organizational Sustainability on Employees' Satisfaction in Airlines , Journal of the Faculty of Tourism and Hotels - Sadat City University, Volume 2 6, Issue (2/2), December 2022 .
15. Mirowski, Philip , Plehwe , Dieter (2009) , The road from Mont Pelerin: the making of the neoliberal thought collective, Harvard University Press .
16. Muharremi , Oltiana & Madani, Filloreta (2013), The Development of the Service Sector in Albania and Its Future , Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing , Rome-Italy, Vol 4 No 10.
17. Peter Q., Ebo T., Joshua Y. A., Abdul M. I. 2017. Financing the growth of SMEs in Africa: What are the constraints to SME financing within ECOWAS?. Review of Development Finance, V. 7, 1.
18. Rigby, Dan & Howlett, David and Phil Woodhouse , (2022) , The impact of smart sustainability on tourist destination appeal , Journal of the Faculty of Tourism and Hotels-University of Sadat City, Vol. 6, Issue (2/2) .
19. Sewell, William H., Jr. (2005). "From StateCentrism to Neoliberalism: Macro Historical Contexts of Population Health Since World War II." In Peter Hall and Michèle .
20. Simmonds , B . (2006) , Developing partnerships in sport and leisure ,Longman Group United Kingdom Limited .

21. Thomas, Mini P (2019), Measurement of Investment Contribution of Service Sector in India's Economic Growth Birla Institute of Technology and Science Pilani Hyderabad Campus .
22. Tseng, et , AL . (2019). Sustainable investment: Interrelated among corporate governance, economic performance and market risks using investor preference approach. Sustainability (Switzerland), 11(7).
23. Turner, R. (2007), The “Rebirth of Liberalism”: the Origins of Neo-liberal. Ideology
24. Uwitonze , Eric & Heshmati, Almas (2016), Service Sector Development and its Determinants in Rwanda , Discussion Paper No. 10117 , August 2016 .
25. Vijayakumar , Ankitha, et, al .(2022), Social sustainability indicators for road infrastructure projects: A systematic literature review , World Building Congress 2022 .
26. Volpi, Yuli Della (2018) , The sustainability of services: Considerations on the materiality of accommodation services from the concept of life cycle thinking Author links open overlay panel, Journal of Cleaner Production Volume 192, 10 August 2018.

ملاحق الدراسة
ملحق رقم (١)
دليل دراسة الحالة

المحور الأول : البيانات الأولية عن المركز ويشمل :

١. اسم المركز وتاريخ إنشائه ومساحته

٢. مقر المركز (مدينة أم قروي)

٣. عدد الأعضاء بالمركز :

المؤسسين			العاملة			المنتسبة			الموسمية			التابعة			الإجمالي		
ذكر	إناث	جملة	ذكر	إناث	جملة	ذكر	إناث	جملة	ذكر	إناث	جملة	ذكر	إناث	جملة	ذكر	إناث	جملة

١. متى بدأ المركز في الاتجاه نحو التوجه الاستثماري (الملاعب المنجلة وخلافه) ؟

٢ . المشروعات الاستثمارية بالمركز والجهة المنفذة لهذه المشروعات (وزارة الشباب والرياضة أم قطاع خاص) تاريخ إنشاؤه ، تكلفة المشروع ، مدة حق الانتفاع (لو المنفذ قطاع خاص)

٣. أهم الخطوات التي اتخذها المركز للاتجاه نحو التوجه الاستثماري

٤. الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية التوجه الاستثماري (هل تم ذلك على خطة قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى)

٥. أهم التغيرات الجوهرية التي طرأت على المركز عند اتجاهه نحو الاستثمار (الاختلافات في طريقة تقديم الخدمات قبل وبعد عملية التوجه الاستثماري) ، التوجه الاستثماري للمركز كان اختياريا أم ضرورة ملحة .

المحور الثاني : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدي تأسيس البنية الأساسية من ناحية وتحقق الاستدامة من ناحية أخرى ويشمل :

أهم التغيرات التي طرأت على البنية التحتية للمركز للتكيف مع التوجه الاستثماري(الملاعب المنجلة والاكليرك ، حمامات السباحة والمحلات والبوفيهات المؤجرة) .

أهم العوامل التي ساعدت على نجاح المشروعات الاستثمارية في المركز سواء على مستوى الأفراد (هل تم تدريب الكوادر الموجودة للتعامل مع الاستثمار أم تعيين كوادر جديدة مدربة على التوجه الاستثماري) أو المركز (وجود قيادات إدارية مرنة لتكون أكثر فاعلية في قيادة التوجه الاستثماري) .

المحور الثالث :الوقوف علي طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري وزيادة مصادر التمويل وتنوعها وانتظامها داخل مراكز الشباب و ومدي الاستمرارية والقدرة علي التمويل الذاتي ويشمل :

الامتيازات التي حصل عليها المركز بعد الاتجاه نحو التوجه الاستثماري، مدى اسهام التوجه الاستثماري في زيادة الموارد المادية للمركز وتنوعها (جهات حكومية، قطاع خاص، وتبرعات) وانتظامها، مدى اسهام التوجه الاستثماري في زيادة الخطط المقترحة والأنشطة المنفذة بها، مدى اسهام التوجه الاستثماري في تقديم خدمات أفضل للأعضاء، الامتيازات التي اتاحها التوجه الاستثماري للموارد البشرية داخل المركز (سواء كانت حوافز مادية أم معنوية)، مدي مساهمة التوجه الاستثماري في خلق شراكات طويلة الأمد تضمن انتظام التمويل.

المحور الرابع : المعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية من ناحية وتحقق الاستفادة من ناحية أخرى ويشمل :

الصعوبات التي تواجه الموارد البشرية للتكيف مع متطلبات التوجه الاستثماري، الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية تكيف الموارد البشرية مع متطلبات التوجه الاستثماري، أهم الاجراءات التي يتخذها المركز ضد الموارد البشرية غير القادرة على التكيف مع متطلبات التوجه الاستثماري (هل تم الاستغناء عن عدد من الموارد البشرية في ظل التوجه الاستثماري)، أهم الوسائل التي يتبعها المركز لرعاية الموارد البشرية وصقل مهاراتهم للتكيف مع متطلبات التوجه الاستثماري، مدي توافر وتنوع الدورات التدريبية التي تحصل عليها الموارد البشرية للتكيف مع التوجه الاستثماري . تقبل الأعضاء المستفيدين للقيمة المالية لممارسة الأنشطة بالمشروعات الاستثمارية.

أهم التحديات التي واجهها المركز في خطواته نحو التوجه الاستثماري (سواء من النواحي المادية أم البشرية والتكنولوجية)

المحور الخامس : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدي التوسع والتنوع في الأنشطة المنفذة والمخطط لها، وأن تصبح مراكز الشباب البديل الأفضل للترفيه وخدمة المجتمع المحلي ويشمل :

مدي مساهمة عوائد التوجه الاستثماري في تعزيز وتصميم خطة مقترحة لأنشطة المركز وتنوع الأنشطة والبرامج

مدي مساهمة عوائد التوجه الاستثماري في تنوع الأنشطة الحالية والمخطط لها بناءً علي التوجه الاستثماري

مدي مساهمة عوائد التوجه الاستثماري في تحسين وتوسيع الأنشطة المقدمة

الفوائد والفرص التي تحققت من وراء الاستثمار ومدي مساهمة عوائد التوجه الاستثماري في ظهور أنشطة جديدة لم تكن موجودة من قبل (مدارس الكرة والألعاب الفردية)، مدي مساهمة الاستثمار في قدرة المركز في عقد شراكات مع منظمات المجتمع المدني وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى (كهيئة محو الأمية، ومدارس ذوي القدرات والهمم، والجمعيات والمؤسسات الأهلية) في تنفيذ الفعاليات والحفلات.

مدى مساهمة المشروعات الاستثمارية في استقطاب أفراد

ليس لهم عضوية بمركز الشباب (الملاعب المنجلة بالحجز وغير مقتصرة علي أعضاء المركز. حمامات السباحة برسوم دخول) كذلك ما ترتب عليه من ظهور مدارس واكاديميات لتعليم اللعبة بهذه المشروعات الاستثمارية. مدي اشتراطات وزارة الشباب والرياضة علي المشروعات الاستثمارية بالمراكز عدد ساعات مجانية للأعضاء لممارسة أنشطة المركز.

ملحق رقم (٢) دراسات الحالة

الحالة رقم (١)

المحور الأول: بيانات أولية ويشمل:

المركز في هذه الحالة هو مركز شباب مدينة بني مزار حيث يبلغ إجمالي العضوية بالمركز ٢٨٧٧ عضواً موزعين كالتالي:

- عدد ٣٣ عضو مؤسس علي قيد الحياة
- عدد ١١٥١ عضو عامل (٨٦٩ ذكور + ٢٨٢ إناث)
- عدد ٦٦ عضو تابع (٣٥ ذكور + ٣١ إناث)

وقد بدأ المركز في التوجه الاستثماري في العام ٢٠١٤ م بملعب كرة قدم خماسي منجل، ثم توالى المشروعات في السنوات اللاحقة ملعب كرة قدم قانوني منجل، حمام سباحة، وحديقة طفل.

المحور الثاني: طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدى تأسيس البنية الأساسية من ناحية وتحقيق الاستدامة من ناحية أخرى ويشمل:

تمثلت البنية التحتية للمركز قبل التوجه الاستثماري في مبني إداري من طابقين، مبني للعلوم والتكنولوجيا، صالة للياقة البدنية، ملعب خماسي بلاط، وملعب نجيل طبيعي .

البنية التحتية للمركز كانت هزيلة ملعب نجيل طبيعي غير مستوي ولعدم وجود إيرادات في ذلك الوقت لم تكن هناك صيانة جيدة للحفر الموجودة بالملعب، فتغير الوضع تماماً بعد التجديد الصناعي؛ حيث تم تقسيم هذه المساحة إلي ملعبين ؛ ملعب خماسي كرة قدم بجانب سور المركز الخارجي ينفذ عليه أنشطة المركز الرياضية وكذلك تأجيره للمتريدين علي المركز. وباقي المساحة تم إنشاء ملعب قانون مستوفي شرط الملاعب القانونية حيث تقام عليه دوريات الدرجة الرابعة ودوري مراكز الشباب. كذلك الملعب الخماسي بلاط والذي تم استبداله بملعب إكليرك ساعد علي وجود ألعاب لم تكن موجودة (سلة، طائرة، يد).

ومن ناحية أخرى كان هناك مساحة كبيرة بالجانب الشمالي الغربي بالمركز لم تكن مستغلة أنشئ عليها حمام السباحة وحديقة الطفل. إلا أن الصورة العامة للمركز من ناحية البنية التحتية للمركز مرتبكة وغير منظمة، وهناك إهدار للمساحات الفارغة والغير مستغلة، علماً بأن مركز شباب مدينة بني مزار في منطقة حيوية ومرغوبة جداً في المشروعات المختلفة .

المحور الثالث: الوقوف على طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري وزيادة مصادر التمويل وتنوعها وانتظامها داخل مراكز الشباب ومدي الاستثمارية والقدرة على التمويل الذاتي ويشمل : كانت إيرادات المركز الرئيسية قبل التوجه الاستثماري تتمثل في الإعانة الإدارية وإعانة تكثيف النشاط من وزارة الشباب والرياضة، كذلك قاعة الأفراح، واشتراكات الأعضاء (والذي كان معهوداً فيما قبل بسداد المركز لهذه الاشتراكات من وفورات الأنشطة المنفذة) . فكانت ميزانية المركز ضعيفة (لا تتعدى ال ٢٥٠٠٠٠ جنيه وقتها) مما كان يؤثر على الخطط السنوية المقترحة . إلي أن بدأ المركز في الاستثمار كل ذلك ساعد على زيادة الموارد المادية للمركز، وزيادة مصادر التمويل، وتنوع هذه المصادر جعل هناك قدرة على استدامة التمويل اللازم للمركز ليؤدي وظائفه، وأصبح المركز لديه القدرة على التمويل الذاتي لجميع أنشطته دون الحاجة لانتظار الإعانات من الوزارة.

هذا وقد منح التوجه الاستثماري بعض الامتيازات سواء للمركز أو الموارد البشرية في المركز . بالنسبة للمركز فقد قويت خزينته وارتفع رصيده مما جعله قادراً على التكيف مع المستجدات من إجراء صيانات دورية للملاعب والمنشآت الموجودة بالمركز (كان موجوداً قبل الاستثمار ولكن بصورة ضعيفة)، ومن ناحية أخرى فقد حصلت الموارد البشرية (المسؤولين عن الملاعب) بحصولهم على نسبة ١٠% من إيرادات الملاعب شهرياً . أما بالنسبة لحمام السباحة وحديقة الطفل فيستفيد المركز بالقيمة الايجارية الشهرية وكذلك استلام المنشأة بعد انتهاء مدة حق الانتفاع.

المحور الرابع : المعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية من ناحية وتحقيق الاستدامة من ناحية أخرى ويشمل :

هناك الكثير من التحديات والصعوبات التي واجهها المركز في خطواته نحو التوجه الاستثماري تتمثل فيما يلي:

بالنسبة للمركز فهناك صعوبات في الإجراءات بداية من الرسم الهندسي للموقع وطول الإجراءات وموافقات الجهة الإدارية المختصة (مديرية الشباب والرياضة بالمنيا) والجهة الإدارية المركزية (الوزارة)، ثم الدخول في تفاصيل أخرى من تصميم كراسة شروط والإعلان في الجرائد الرسمية وعقد المزادات العلنية ثلوا المزادات وما فيه من إثقال كاهل المركز من ناحية مصروفات المزادات من مكافآت للجان المختلفة بالرغم من عدم استفادة العاملين بالمركز من المشروعات التي ينفذها القطاع الخاص فالمستفيد الأول هم لجان الاستثمار في المديرية ولجان الوزارة، حيث يتم

تخصيص نسبة ٢٥% من الإيراد الشهري للحمام وحديقة الطفل لوزارة الشباب والرياضة، ولا يستفيد العاملین بالمركز بأية مكافآت مباشرة من هذه المشروعات .

ومن الصعوبات التي تواجه الموارد البشرية (العاملین) للتكيف مع متطلبات التوجه الاستثماري هو النسبة التي يناقضوها مقابل عملهم وهي ١٠% حيث يقسم المبلغ علي اللجنة بأكملها والتي غالباً لا تقل عن أربعة أفراد، في حين تشترط اللوائح والقوانين المنظمة أن تكون المكافآت في غير أوقات عملهم مما يصعب عليهم الالتزام الكامل بالإشراف علي الملاعب، ومن ناحية أخرى فغالبية المترددين علي الملاعب المنجلة ليسوا أعضاء بالمركز مما يصعب معه اتخاذ عقوبات رادعة في حالة مخالفتهم .

كذلك بالنسبة للملعب المنجل القانوني فلا يتم تأجيله من قبل أفراد كما يحدث في الملعب الخماسي فيضطر المسؤولون عن الملعب إلي تأجيله للأكاديميات الخاصة وهو ما يعد مخالفة لتعليمات الوزارة من عدم السماح للأكاديميات الخاصة (الغير مرخصة) بتأجيل الملعب وفي نفس الوقت المركز مضطر لتوريد مبلغ ٤٠٠٠ جنية شهرياً للوزارة من إيراد الملعب القانوني وكذلك نسبة ١٠% للإشراف علي الملعب.

ومن التحديات الخارجية والتي تعتبر أكثر صعوبة المنافسة مع القطاع الخاص حيث لا يوجد في القطاع الخاص لوائح أو قوانين وليس هناك بيروقراطية أو روتين وظيفي، ومن ناحية أخرى هناك بعض المميزات التي يجدها الشباب (من وجهة نظرهم) كشبكة إنترنت (واي فاي مجاني)، وكافيات مفتوحة بها شيشة ومشروبات أخرى .

المحور الخامس : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدي التوسع والتنوع في الأنشطة المنفذة والمخطط لها، وأن تصبح مراكز الشباب البديل الأفضل للترفيه وخدمة المجتمع المحلي ويشمل :

تحققت بعض الفوائد والفرص من وراء الاستثمار سواء للمركز (كبنية تحتية وتنوع موارد مالية واستدامة تمويلها) أو بالنسبة للكوادر البشرية (كحافز مادية، وثقل مهارتهم)، أو المستفيدين من الأنشطة، أو حتي المستثمر نفسه من حصوله علي فرصة اقتصادية . إلا أن عوائد التوجه الاستثماري ساهمت في ظهور أنشطة جديدة لم تكن موجودة من قبل (مدارس الكرة والألعاب الفردية) حيث تم ترخيص مدرسة لكرة القدم لم تكن موجودة من قبل التوجه الاستثماري بالمركز يخصص نسبة ٦٠% من إيرادها لخزينة المركز و ٤٠% مكافآت للجنة المسؤولة عن المدرسة والتي تتكون من مدرب كرة قدم يطبق عليه شروط تدريب اللعبة ومعه إداري والمدير المالي

وتماشياً مع زيادة العدد المنضم للمدرسة (يقارب ٤٠٠ لاعب طلائع) فقد زاد عدد المدربين . ساعدت المدرسة علي ظهور أشياء أخرى منها التسويق والترويج للاعبين المتميزين للفرق والأندية المعروفة، كذلك وجود ظاهرة مجيء أولياء الأمور (وخاصة الأمهات) مع أبنائهم لمشاهدتهم مما يجعل هناك زخم في الملعب وما تبع ذلك من اتجاه أولياء الأمور إلي رياضة المشي والجري حول الملعب

من ناحية أخرى فالملاعب الإكليرك ساعد علي ظهور ألعاب كانت قد اندثرت في المركز مثل كرة اليد، وكرة السلة . واشترك المركز في اتحادات هذه الألعاب وقيد اللاعبين بها، حيث أن أغلب هذه الفرق من الفتيات. وهناك حمام السباحة أيضاً والذي ساعد علي انتشار لعبة السباحة بمركز ومدينة بني مزار وما تبعه من أكاديميات للسباحة بالحمام تعمل علي ثلاث فترات.

هذا وقد ساهمت عوائد التوجه الاستثماري في تعزيز وتصميم خطة مقترحة لأنشطة المركز وتنوع الأنشطة والبرامج بها حيث خصصت مبالغ ليست بالقليلة لأنشطة لم تكن موجودة من قبل مثل المسرح والذي تم عمل بروتوكول مع وزارة الثقافة (فرع بني مزار) لينضم فريق المسرح لمركز الشباب ويشارك في أغلب فعاليات المركز ويشارك في مسابقات تنظمها الوزارة ليستحوذ علي المركز الأول علي مستوي الجمهورية في العام ٢٠٢٢ م، وقد ساهمت عوائد التوجه الاستثماري في تحسين وتوسيع الأنشطة المقدمة كالرحلات مثلاً حيث يرصد لها ميزانية معقولة وتتم بصفة شهرية، حيث التنوع في الأماكن والمزارات سواء ترفيهية أو تثقيفية، ومن الفوائد في بند الرحلات يتم تخصيص رحلتين سنوياً لمستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧، ومستشفى الغسيل الكلوي . حيث أن المركز كان يرصد مبلغ للتبرع مع اصطحاب رحلة إلي أن وصل إلي أعضاء طلبوا المشاركة في التبرع مع انضمامهم لهذه الرحلات.

ساهم الاستثمار في قدرة المركز علي عقد شراكات مع منظمات المجتمع المدني وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى : مدارس ذوي القدرات والهمم (بني مزار)، حيث تم عقد بروتوكول معهم ويتم فتح الملاعب لهم بصفة مستمرة بجانب بعض الاحتفاليات وتوزيع بعض الهدايا، كذلك إشراكهم في أنشطة المركز .

الجمعيات والمؤسسات الأهلية: جمعية رسالة والتي تشارك المركز الاحتفالية بيوم اليتيم حيث يتشارك المركز مع الجمعية في تنظيم اليوم من أنشطة واحتفالية، وتوزيع الهدايا والملابس علي الأيتام.

هذا وقد ساهمت المشروعات الاستثمارية في استقطاب أفراد ليس لهم عضوية بمركز الشباب، أغلب المترددين علي المشروعات الموجودة بالمركز سواء ملاعب أو حمام سباحة، أو حديقة الطفل ليسوا أعضاء بالمركز مما جعل الناس تتعرف علي أنشطة المركز ورغبتهم في حصولهم علي عضوية المركز .

ومن الأمور التي لوحظت بالمركز هو عدد الاكاديميات التي تقوم بتأجير الملاعب المنجلة أو حمام السباحة (حتى وإن كان مخالف للتعليمات) ساعد ذلك علي تنمية موارد المركز من حيث تأجير الملاعب ومن ناحية أخرى الترويج والتسويق الغير مباشر لمركز الشباب وأنشطته وبرامجه. مع الأخذ في الاعتبار ما ذكر سابقاً من اشتراطات وزارة الشباب والرياضة علي المشروعات الاستثمارية بالمراكز عدد ساعات مجانية للأعضاء لممارسة أنشطة المركز وهل تنفذ هذه الساعات المجانية وهل هذه الأوقات مناسبة للأعضاء لممارسة انشطتهم .

الحالة رقم (٢)

المحور الأول : بيانات أولية ويشمل :

المركز في هذه الحالة هو مركز شباب مدينة العدة حيث يبلغ إجمالي العضوية بالمركز ٢٠١٣ عضواً موزعين كالتالي :

- عدد ٢٣ عضو مؤسس علي قيد الحياة
- عدد ١٦٤١ عضو عامل (١٠٨٨ ذكور + ٥٥٣ إناث)
- عدد ٣٤٩ عضو منتسب (٢١١ ذكور + ١٣٨ إناث)

وقد أصبح بالمركز مشروعات استثمارية تتمثل في ملعب كرة قدم خماسي منجل، ملعب كرة قدم قانوني منجل، حمام سباحة نصف اولمبي، ومول تجاري .

المحور الثاني : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدي تأسيس البنية الأساسية من ناحية وتحقق الاستدامة من ناحية أخرى ويشمل :

البنية التحتية للمركز قبل التوجه الاستثماري تمثلت في مبني إداري مكون من ٣ طوابق، صالة أفراح، و عدد ٥ محلات تجارية تبرع بتكلفة إنشائها (١٥٠٠٠٠ جنية) أحد أفراد القرية ويتم إيجار المحل بمبلغ وقدره ٨٠٠ جنية شهرياً بإجمالي ٤٠٠٠ جنية شهرياً . وحتى بعد طرح المساحات الغير مستغلة للاستثمار وبدء الإنشاءات المختلفة من حمام سباحة وملاعب و محلات تجارية، حيث أنه تم عرض الملاعب (الخماسي والقانوني) المنجلة للاستثمار مرة أخرى

وذلك لتطويرها وتجديدها وكذلك لقلّة عدد الموارد البشرية الموجودة بالمركز. فأصبح مركز الشباب ذات وجهة متميزة بالمباني الجديدة.

وما زال موجود بالمركز من قِبل المشروعات الاستثمارية حديقة طفل ذات ألعاب محدودة لكن يتم تنفيذ فاعليات عليها مع بعض منظمات المجتمع المدني كجمعية الشبان المسلمين وغيرها من الجمعيات الموجودة بالمدينة.

ومن العوامل التي ساعدت علي نجاح المشروعات الاستثمارية في المركز؛ وجود كوادِر إدارية مرنة ومسئولة (مدير المركز والمدير المالي بمكافأة مجلس إدارة) حيث أقيمت مجلس إدارة المركز بطرح الملاعب المنجّلة للاستثمار لعدم وجود عدد كافٍ من العاملين بالمركز حتي يتمكن المركز من الاستفادة من الملاعب وتنمية موارد المركز.

المحور الثالث: الوقوف علي طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري وزيادة مصادر التمويل وتنوعها وانتظامها داخل مراكز الشباب و ومدي الاستمرارية والقدرة علي التمويل الذاتي ويشمل : وكان رصيد المركز قبل التوجه الاستثماري حوالي ٦٠٠٠٠ جنية فقط ستون ألف جنية، حيث كانت ميزانية آخر خطة مقترحة سنوية سبعة ألف جنية . لذلك كان التوجه الاستثماري ضرورياً وملحاً لتنمية موارد المركز. وكانت إيرادات المركز الرئيسية قبل التوجه الاستثماري تتمثل في الإعانة الإدارية وإعانة تكثيف النشاط من وزارة الشباب والرياضة، كذلك قاعة الأفراح، واشتراكات الأعضاء (والذي كان معهوداً فيما قبل بسداد المركز لهذه الاشتراكات من وفورات الأنشطة المنفذة) . فكانت ميزانية المركز ضعيفة جداً (لا تتعدي ال ٦٠٠٠٠ جنية وقتها) مما كان يؤثر علي الخطط السنوية المقترحة والتي كانت لا تتعدي السبعة آلاف جنية . واتجه المركز نحو الاستثمار فبدأ بالملاعب الخماسي المنجل، ثم الملعب القانوني وقد تم تنفيذهم من خلال وزارة الشباب والرياضة إلي أن وجد المركز ضعف في إيراداتهما بخلاف ضعف الأرضية المنجّلة وتفحورها فتم عرضهم علي القطاع الخاص من خلال الاستثمار بمزايدة عامة علنية، بعد ذلك تم طرح مساحة من الأرض كحمام سباحة . وأخيراً شرع المركز في طرح مساحة غير مستغلة كمول تجاري بتكلفة إنشائية ثلاثون مليون مدة حق انتفاع عشرون عاماً بإيجار سنوي قدره مليون وسبعة وعشرون ألف جنية وجاري الإنشاء . هذا ووصل رصيد المركز في الوقت الحالي وقبل العائد من المول التجاري ٧٠٠٠٠٠ فقط سبعمائة ألف جنية. وقد ساهم التوجه الاستثماري في زيادة الخطط المقترحة والأنشطة المنفذة بها حيث زادت الأنشطة والمشروعات بالخطة السنوية المقترحة مما ترتب عليه زيادة المترددين علي المركز.

ومع وجود انتظام للموارد المالية من حجز الملاعب سابقاً، أو الإيجارات المتفق عليها لاحقاً مع المستثمرين الذين حصلوا علي حق استثمار هذه الملاعب، كذلك إيجارات قاعة الأفراح، وحمام السباحة والمحلات التجارية. وأخيراً المول التجاري. كل ذلك ساهم في زيادة الموارد المادية للمركز وتنوعها وانتظامها. من ناحية أخرى تقديم خدمات أفضل حيث أن المستثمر يعمل علي جذب وزيادة المترددين عليه للاستفادة المالية.

وإذا نظرنا للاستثمار بمركز شباب العدو والعائد منه علي الموارد البشرية حيث عمل زيادة الدخل للأفراد المختلفة سواء العاملين بالمشروعات الاستثمارية والعاملين بمركز الشباب. بل وفي الخطط نفسها فقد زاد المبلغ المرصود للمصروفات الإدارية والذي يمثل (٢٠ %) من إجمالي المبلغ المرصود في الميزانية لباقي الأنشطة والمشروعات بالمركز .

المحور الرابع : المعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية من ناحية وتحقيق الاستفادة من ناحية أخرى ويشمل :

هناك الكثير من التحديات والصعوبات التي واجهها المركز في خطواته نحو التوجه الاستثماري تتمثل فيما يلي:

بالنسبة للمركز فهناك صعوبات في الإجراءات بداية من الرسم الهندسي للموقع وطول الإجراءات وموافقات الجهة الإدارية المختصة (مديرية الشباب والرياضة بالمنيا) والجهة الإدارية المركزية (الوزارة)، ثم الدخول في تفاصيل أخرى من تصميم كراسة شروط والإعلان في الجرائد الرسمية وعقد المزادات العلنية ثلّو المزادات .

ومن الصعوبات التي تواجه الموارد البشرية (العاملين) للتكيف مع متطلبات التوجه الاستثماري هو النسبة التي يتقاضوها مقابل عملهم وهي ١٠% حيث كانت هناك نسبة قبل طرح الملاعب للاستثمار (أو أي مشروعات تابعة للوزارة) .

كذلك بالنسبة للملاعب المنجل القانوني فلا يتم تأجيره من قبل أفراد (لمساحته الكبيرة) فيضطر المستثمر إلي تأجيره للأكاديميات الخاصة وفي نفس الوقت المركز مضطر لتوريد مبلغ ٤٠٠٠ جنية شهرياً للوزارة من إيراد الملعب القانوني والذي هو ٩٣٠٠ جنية أي ما يتبقى للمركز من هذا الإيراد الشهري ٥٣٠٠ جنية .

ونظراً لقلّة العاملين بالمركز حيث عددهم (٦)، فأقصى الاجراءات التي يتخذها المركز ضد الموارد البشرية غير القادرة على التكيف مع متطلبات التوجه الاستثماري النصح والتوجيه ثم

التوبيخ، وذلك من ضمن الأسباب التي أدت إلي طرح الملاعب المنجلة للاستثمار حتي يستطيع المركز تنفيذ أنشطته بالعدد القليل من العاملين الموجودين بالمركز .

كذلك من ضمن اشتراطات الوزارة إتاحة ٤ ساعات مجانية لأعضاء المركز . وجميعها لا تناسب تنفيذ الأنشطة ولا ممارسة أعضاء المركز لأنشطتهم مما يجعل هناك مجال للمستثمر في مخالفة اللوائح والتعليمات، ووقوع بعض الخلافات بينه وبين إدارة المركز . وهناك تحديات خارجية للمستثمر وتعتبر أكثر صعوبة وهي المنافسة مع القطاع الخاص حيث لا يوجد لوائح أو قوانين وليس هناك بيروقراطية أو روتين وظيفي . وبالنسبة للمستثمر أيضاً هناك الكثير من الصعوبات التي تواجهه أثناء التنفيذ وبعد جاهزية المشروع . فأتثناء التنفيذ هناك الكثير من الإجراءات والترخيص من الجهات المختلفة والتي يعاني المستثمر منها كترخيص الأمن والسلامة وكذلك البيئة والصرف الصحي (لعدم وجود تنسيق بين الجهات المختلفة وبعضها البعض) . مثلما يحدث حالياً في المول التجاري واشتراطات هيئة الأبنية الكثيرة والتي لا يعاني منها المستثمر لو نفذ هذا المشروع خارج نطاق الحكومة.

المحور الخامس : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدى التوسع والتنوع في الأنشطة المنفذة والمخطط لها، وأن تصبح مراكز الشباب البديل الأفضل للترفيه وخدمة المجتمع المحلي ويشمل :

ساهم التوجه الاستثماري في تعزيز وتصميم الخطة المقترحة للأنشطة حيث كان نصيب الخطة السنوية قبل عام ٢٠١٥ م حوالي عشرون ألف جنيه وبعد إنشاء الملاعب وصل نصيب الخطة السنوية مائة وخمسون ألف جنيه ليصل الآن إلي مائتين ألف جنيه فتتوعد الأنشطة والبرامج المقترحة بالخطة وتوسعت في أنشطتها . وكذلك ساعد التوجه الاستثماري في مشاركة مركز الشباب في أغلب فاعليات الإدارة والمديرية والوزارة منها علي سبيل المثال لا الحصر دوري مراكز الشباب والذي تنظمه الوزارة سنوياً والذي لولا عوائد الاستثمار لما استطاع المركز المشاركة في هذا المشروع لارتفاع التكلفة من اتوبيسات لنقل اللاعبين وانتظارهم حتي انتهاء المباريات والعودة وبدلات التغذية للفريق والجهاز الفني والإداري، كذلك المهرجانات الرياضية التي تنظمها المديرية أو الاحتفاليات والفعاليات.

ومن الفوائد والفرص التي تحققت من وراء الاستثمار ومدى مساهمة عوائد التوجه الاستثماري في ظهور أنشطة جديدة لم تكن موجودة من قبل (مدارس كرة القدم والألعاب الفردية) وتزايد عدد المشاركين في مدارس الكرة حيث يعمل المستثمر علي جذب المترددين بتحسين الأداء واختيار

المدرّبين والفنيين اللازمين للتطوير. حيث تم طرح فريق كرة القدم الكبير للاستثمار بعائد سنوي للمركز قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه؛ بعدما كان يكلف المركز من ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه، وتم عرض قطاع الناشئين بعائد سنوي للمركز قدره ٨٨٠٠٠٠ جنيه. وما ترتب علي ذلك من تردد الكثير من اللاعبين لسعي المستثمرين لتسويق اللاعبين في الأندية الرياضية الكبيرة، ومن ناحية أخرى فقد خف عن كاهل ميزانية المركز مكافآت الأجهزة الإدارية والفنية للفرق الرياضية .

وقد ساهمت المشروعات الاستثمارية في استقطاب أفراد ليس لهم عضوية بمركز الشباب (الملاعب المنجلة بالحجز وغير مقتصرة علي أعضاء المركز . حمامات السباحة برسوم دخول، المحلات التجارية لجميع المستفيدين، كذلك سيكون المول التجاري)، كذلك ما ترتب علي هذه المشروعات من ظهور مدارس واكاديميات لتعليم اللعبة بها. وعن مدي اشتراطات وزارة الشباب والرياضة علي المشروعات الاستثمارية بالمراكز عدد ساعات مجانية للأعضاء لممارسة أنشطة المركز وهل تنفذ هذه الساعات المجانية وهل هذه الأوقات مناسبة للأعضاء لممارسة انشطتهم؟؟؟

الحالة رقم (٣)

المحور الأول : بيانات أولية ويشمل :

المركز في هذه الحالة هو مركز شباب مدينة دير مواس حيث يبلغ إجمالي العضوية بالمركز ٢٨٣٢ عضواً موزعين كالتالي :

- عدد ٢٦ عضو مؤسس علي قيد الحياة
- عدد ٢٢٧٧ عضو عامل (١٨٩٩ ذكور + ٢٨٣ إناث)
- عدد ٦٥٠ عضو منتسب (٤٠٠ ذكور + ٢٥٠ إناث)

وقد أصبح بالمركز مشروعات استثمارية تتمثل في محلات تجارية، كافيتيريا، ملعب كرة قدم خماسي منجل، ملعب كرة قدم قانوني منجل، حمام سباحة نصف اوليمبي، قاعات أفراح، ومبني متعدد الأغراض.

المحور الثاني : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدي تأسيس البنية الأساسية من ناحية وتحقيق الاستدامة من ناحية أخرى ويشمل :

تمثلت البنية التحتية المتاحة في مركز الشباب قبل المشروعات الاستثمارية في مبني إداري مكون من طابقين، ملعب قدم قانوني نجيل طبيعي، ملعب قدم خماسي بلاط، ملعب إكليرك، عدد ٦١ محل تجاري، ومساحات فارغة غير مستغلة. وكان رصيد المركز ثلاثمائة ألف جنية، وإجمالي ميزانية آخر خطة سنوية قبل الملاعب والمشروعات الاستثمارية ستون ألف جنية. لذا كان التوجه الاستثماري للمركز ضرورة ملحة.

من أهم التغيرات التي طرأت على البنية التحتية للمركز للتكيف مع التوجه الاستثماري حيث وضعت إدارة المركز (مجلس إدارة وجهاز تنفيذي) خطة استثمارية لاستثمار كل الأماكن الغير مستغلة بالمركز وتطويرها لتنمية موارد المركز. فقد تم تتجيل الملعب الترابي لتتجبل صناعي ليصبح ملعب قانوني بأبعاد ومساحات قانونية تقام عليه مباريات دوري الدرجة الرابعة والدوريات التي من ضمن شروطها الملاعب القانونية كدوري مراكز الشباب، وتم استبدال الملعب الخماسي كرة قدم بلاط إلي تتجبل صناعي يتم تنفيذ أنشطة المركز عليه وعمل الدورات الرياضية وكذلك الدورات الرياضية الخاصة بإدارة شباب دير مواس أو مديرية الشباب والرياضة بالمنيا.

هذا وقد تم تجهيز ملعب الإكليرك والذي ساعد علي تنفيذ رياضات أخرى ككرة السلة والتنس، وشارك المركز علي إثر ذلك في اتحادات هذه الألعاب. ثم اتجه المركز لتنفيذ الخطة الاستثمارية للمشروعات الأخرى المقترحة: تم عرض مساحة غير مستغلة بالمركز ككافتيريا، ثم تم عمل رسم هندسي لسور المركز وتم تقسيمه لمحلات تجارية وتم طرحه للاستثمار علي خمسة مراحل بمدد حق انتفاع متفاوتة ما بين خمس سنوات وسبع سنوات. ثم طرح المركز مساحة ١٥٠ متر مربع بالمركز كحمام سباحة، وتم طرح مساحه أخرى ككافتيريا ثانية بالمركز.

وكانت هناك مساحة ١٦٨٠ متر تم تقسيمها لقطعتين طبقاً لعرض الواجهة الموجودة فتم طرح مساحة ٦٠٠ م قاعة أفراح، وتم طرح المساحة المتبقية (١٠٨٠ م) قاعة أفراح أخرى. وأخيراً تم طرح مساحة غير مستغلة كمبني متعدد الأغراض. وبذلك تم استغلال جميع المساحات الموجودة بالمركز مع تطوير القائم قبل ذلك.

المحور الثالث: الوقوف علي طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري وزيادة مصادر التمويل وتنوعها وانتظامها داخل مراكز الشباب و ومدي الاستمرارية والقدرة علي التمويل الذاتي ويشمل : ساهم التوجه الاستثماري في زيادة الخطط المقترحة والأنشطة المنفذة بالمركز . وكان الفضل في ذلك للتدفقات المالية المنتظمة من موارد مختلفة مما شجع إدارة المركز علي توسيع خططها وزيادة الدعم المالي للأنشطة مما أعطي للمشرفين عليها أريحية في التنفيذ.

هذا وقد ساهم التوجه الاستثماري في تقديم خدمات أفضل للأعضاء والرواد مثل توافر أماكن ترفيهية كالكافيتريات وحمام السباحة، وتوفير قاعات أفراح مميزة للمناسبات الاجتماعية من أفراح وعقد قران وحفلات الخطوبة، وأيضاً لم تقتصر قاعات الأفراح علي المناسبات الاجتماعية فقط فكثيراً ما ينفذ المركز بعض فاعلياته كالحفلات وتوزيع الجوائز في المسابقات في هذه القاعات، كذلك هناك بعض المؤسسات الحكومية كالمدارس والإدارة التعليمية التي تنفذ بعض فاعلياتها في هذه القاعات ؛ كل ذلك لوجود بنية تحتية من أثاث ومقاعد عالية الجودة.

وقد ساهم التوجه الاستثماري في خلق شراكات طويلة الأمد مع القطاع الخاص تضمن انتظام التمويل والمتمثلة في حمام السباحة وقاعة متعددة الأغراض حيث أن مدة حق الانتفاع خمسة عشر عاماً، مما يضمن انتظام التمويل الذاتي للمركز لفترة طويلة تساعد في الاستمرار في تنفيذ أنشطته بصفة مستديمة لفترة ليست قليلة.

هذا وقد حصل المركز علي بعض الامتيازات من وراء التوجه الاستثماري في أكثر من جانب؛ ففي البنية التحتية للمركز أصبح هناك مشروعات قائمة مطورة شكلاً وموضوعاً وتناسب الوضع الحالي، وطبقاً للاشتراطات تضمن تسليمها بعد إنتهاء مدة حق الانتفاع بنفس الحالة، ومن ناحية الموارد البشرية بالمركز فقد حصلت علي مكافآت وحوافز مالية بخلاف رواتبهم. أما بالنسبة لأعضاء المركز فمن بعض الامتيازات التي حصلوا عليها زيادة الرحلات الترفيهية، توفير أماكن مناسبة للأعضاء والمتريدين علي المركز، تكريم المتميزين منهم بصفة دورية.

المحور الرابع : المعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية من ناحية وتحقق الاستدامة من ناحية أخرى ويشمل :

هناك بعض التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية والتي تتشابه في أغلب مراكز الشباب مثل الإجراءات تتمثل فيما يلي:

من الصعوبات التي تواجه الموارد البشرية (العاملين) للتكيف مع متطلبات التوجه الاستثماري هو النسبة التي يتقاضوها مقابل عملهم وهي ١٠% حيث يقسم المبلغ علي اللجنة بأكملها والتي غالباً لا تقل عن أربعة أفراد، في حين تشترط اللوائح والقوانين المنظمة أن تكون المكافآت في غير أوقات عملهم، مما يصعب عليهم الالتزام الكامل بالإشراف علي الملاعب، ومن ناحية أخرى فغالبية المتريدين علي الملاعب المنجلة ليسوا أعضاء بالمركز مما يصعب معه اتخاذ عقوبات رادعة حال وقوع مخالفات.

كذلك بالنسبة للملعب المنجل القانوني فلا يتم تأجيله من قبل أفراد كما يحدث في الملعب الخماسي فيضطر المسؤولون عن الملعب إلى تأجيله للأكاديميات الخاصة وهو ما يعد مخالفة لتعليمات الوزارة من عدم السماح للأكاديميات الخاصة (الغير مرخصة) بتأجيل الملعب وفي نفس الوقت المركز مضطر لتوريد مبلغ ٤٠٠٠ جنية شهرياً للوزارة من إيراد الملعب القانوني وكذلك نسبة ١٠ % للإشراف علي الملعب.

ومن التحديات الخارجية والتي تعتبر أكثر صعوبة المنافسة مع القطاع الخاص حيث لا يوجد في القطاع الخاص لوائح أو قوانين وليس هناك بيروقراطية أو روتين وظيفي، ومن ناحية أخرى هناك بعض المميزات التي يجدها الشباب (من وجهة نظرهم) كشبكة إنترنت وواي فاي مجاني، وكافيهات مفتوحة بها شيشة ومشروبات أخرى.

أما بالنسبة للمستثمر فهناك الكثير من الصعوبات التي تواجهه أثناء التنفيذ وبعد جاهزية المشروع. فأتثناء التنفيذ هناك الكثير من الإجراءات والتراخيص من الجهات المختلفة والتي يعاني المستثمر منها كالتراخيص الهندسية والأمن والسلامة وكذلك البيئة والصرف الصحي (لعدم وجود تنسيق بين الجهات المختلفة وبعضها البعض). كذلك ارتفاع القيمة الإنشائية لإقامة المشروعات، الضرائب بأنواعها، أجور العمالة اللازمة للمشروعات.

المحور الخامس : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدى التوسع والتنوع في الأنشطة المنفذة والمخطط لها، وأن تصبح مراكز الشباب البديل الأفضل للترفيه وخدمة المجتمع المحلي ويشمل :

ساهمت عوائد التوجه الاستثماري في تعزيز وتصميم خطة مقترحة لأنشطة المركز وتنوع الأنشطة والبرامج حيث زيادة موارد الخطة العامة لمشروعات المركز لتنوع مصادر الدخل خاصة في ظل المشروعات الكثيرة في هذا المركز والتي أتاحت تدفقات مالية عالية، مما أدى الى زيادة عدد المشروعات بالخطة وزيادة الاعتمادات المالية لهذه الأنشطة والبرامج التي تعتمد على الجمعية العمومية للمركز بناء علي اقتراحات مجلس إدارة المركز وموافقة الجهة الإدارية المختصة والمركزية علي هذه الخطط . فزيادة الاعتمادات أعطي الفرصة لواضعي الخطة السنوية المقترحة زيادة الاعتماد المالي أضعاف ما كان عليه قبل المشروعات الاستثمارية، فمثلاً الأنشطة الرياضية أصبحت الاعتمادات المالية مناسبة لها جداً وتنوعت، فقد كانت في الماضي تقتصر علي كرة القدم فقط وعدد محدود جداً من الدورات والمباريات الخارجية خلال العام. وهناك النشاط الاجتماعي والذي من ضمن أنشطته الرحلات والترفيه والتي كانت في الماضي رحلتين

فقط خلال العام رحلة خارج المحافظة وأخري داخلية. أما الآن يكاد يكون شهرياً رحلات ترفيهية وتثقيفية وزيارات للمعالم الأثرية مما كان له من ترغيب واستقطاب أعضاء جدد في المركز . كذلك ساعدت التدفقات المالية علي قدرة المركز علي المشاركة في جميع أنشطة وبرامج إدارة شباب دير مواس، وكذلك مديرية الشباب والرياضة بالمنيا، وبرامج وزارة الشباب والرياضة. وأيضاً ساعدت الموارد المالية المختلفة علي زيادة التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في الندوات والمحاضرات كجمعية الجزويت والفريز وجمعيات أهلية أخرى ومشروعات مع منظمات مجتمع مدني عقدت مبادرات وبيروتوكولات مع وزارة الشباب والرياضة ويتم التنسيق مع مديرية الشباب والرياضة بالمنيا .

ساهمت عوائد التوجه الاستثماري كذلك في تنوع الأنشطة الحالية والمخطط لها بناءً علي التوجه الاستثماري فتم تنويع الأنشطة والبرامج المقترحة بالخطه من رياضي وثقافي وديني واجتماعي وفني ومعسكرات جواله وكشافة واستحداث تثقيف سياسي بالتعاون مع إدارة البرلمان والطلائع بالمديرية. وقد ساعدت عوائد التوجه الاستثماري أيضاً في قدرة المركز علي رفع المبلغ المرصود للمصروفات الإدارية والتي كانت تمثل عائق فيما قبل.

يشارك المركز في تنفيذ فعاليات مع مدارس الأمل للصم ومدارس ذوي القدرات والصم وبعض الجمعيات الأهلية الموجودة بنطاق المدينة ويوجد مركز للفنون والإبداع ومركز للتخاطب وتنمية المهارات والتكامل الحسي تعاون مشترك بين مؤسسة زايد العلي لذوي الهمم ووزارة الشباب والرياضة

ساهمت المشروعات الاستثمارية في استقطاب أفراد ليس لهم عضوية بمركز الشباب فقد زاد عدد الأفراد المترددين علي المركز من غير أعضاء المركز واستفادتهم من المشروعات؛ مما ترتب عليه زيادة العضوية بأنواعها بالمركز حيث كانت اعداد قليلة فأصبحت الآن ٢٨٣٢ عضواً من بينهم ذوي القدرات والهمم.

الحالة رقم (٤)

المحور الأول : بيانات أولية ويشمل :

المركز في هذه الحالة هو مركز شباب مدينة مغاغة ، حيث يبلغ إجمالي العضوية بالمركز ٩٥٣ عضواً موزعين كالتالي :

• عدد ٦٤ عضو مؤسس علي قيد الحياة

- عدد ٢٥١ عضو عامل (٢٠٣ ذكور + ٤٨ إناث)، بإجمالي سداد عضوية ٢٥١

عضو

- عدد ١١ عضو تابع (٦ ذكور + ٥ إناث)

- عدد ٤٩٦ عضو منتسب (٢٥٢ ذكور + ٢٤٢ إناث)، بإجمالي سداد عضوية ٤٩٦

عضو

- عدد ١٣١ عضو موسمي (٧٩ ذكور + ٥٢ إناث)، بإجمالي سداد عضوية ١٣١

عضو

وقد أصبح بالمركز مشروعات استثمارية تتمثل في : قاعة أفراح، ملعب كرة قدم الخماسي، حمام سباحة نصف اولمبي، ومحلات تجارية .

المحور الثاني : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدي تأسيس البنية الأساسية من ناحية وتحقق الاستفادة من ناحية أخرى ويشمل :

تمثلت البنية التحتية للمركز قبل التوجه الاستثماري في مبني إداري من طابقين مبني قديم جداً به مكاتب إدارية للعاملين بالمركز ومجلس إدارة المركز وقاعة اجتماعات، صالة للياقة البدنية (العباب الرياضية)، ملعب خماسي منجل كانت قد قامت بتجديده وزارة الشباب والرياضة، ملعب قانوني منجل أيضاً نفذته وزارة الشباب والرياضة، ومسرح.

البنية التحتية للمركز كانت هزيلة بالرغم من وجود ملاعب منجلة من قبل وزارة الشباب والرياضة، ولعدم وجود إيرادات كافية في ذلك الوقت لم تكن هناك صيانة جيدة للملاعب. تغير الوضع تماماً بعد طرح الاستثماري لهذه الملاعب حيث تم القضاء علي بيروقراطية القوانين واللوائح (طبقاً لما أدلي به مدير المركز) من خلال إجراء وعمل الصيانات اللازمة علي وجه السرعة والقضاء علي ظاهرة الاستيلاء واستباحة المال العام، فمن مصلحة المستثمرين سرعة عمل الصيانات اللازمة بدون انتظار الموافقات والإجراءات حيث حريته في اختيار الكوادر الفنية والإدارية المشرفة علي الملاعب دون التقيد بالنسب التي تضعها وزارة الشباب والرياضة كما هو الحال في المشروعات التي تنفذها، كذلك يتم ايجار الملعب القانوني من قبل أكثر من أكاديمية خاصة غير مرخصة (بما لا يعد في هذه الحالة مخالف لتعليمات وزارة الشباب والرياضة) . حيث أن المنوط به استلام المنشآت الاستثمارية لجنة الاستثمار بديوان مديرية الشباب والرياضة بالمنيا، واستشاري هندسي يتم اختياره من قبل مجلس إدارة المركز .

يتبع المركز بعض الاستراتيجيات لتحسين قرارات الاستثمار بحيث تدعم البنية الأساسية، حيث يتم الإعلان عن المزايدات علي البوابة الإلكترونية للحكومة المصرية من خلال الوحدات المحلية والبنوك الحكومية.

ومن أهم التغيرات التي طرأت على البنية التحتية للمركز للتكيف مع التوجه الاستثماري رفع كفاءة التشغيل من خلال توافر خدمة متميزة تنافسية. فالبنية التحتية الموجودة مطابقة للمواصفات الهندسية وأصبحت تلبي احتياجات المجتمع المحيط بالمركز، حيث أن التنفيذ يتم من خلال القطاع الخاص بإشراف استشاريين هندسيين من قبل الإدارة الهندسية بمجلس المدينة، والإدارة الهندسية مديرية الشباب والرياضة بالمنيا. ومن جانب آخر أتاحت المشروعات الاستثمارية في حالة وجود أي خلل بالمرافق العامة للمركز اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للصيانة وتتم في الغالب علي حساب المركز، مع قيام وزارة الشباب والرياضة بعمل الصيانة بناءً علي رأي الجهة الإدارية المختصة.

المحور الثالث: الوقوف علي طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري وزيادة مصادر التمويل وتنوعها وانتظامها داخل مراكز الشباب و ومدى الاستمرارية والقدرة علي التمويل الذاتي ويشمل : وكان رصيد المركز قبل الملاعب والمشروعات الاستثمارية حوالي ١٩١٢ جنية، وكان اجمالي ميزانية آخر خطة سنوية قبل الملاعب والمشروعات الاستثمارية ١٥٠٠٠٠ جنية . وكانت إيرادات المركز الرئيسية قبل التوجه الاستثماري تتمثل في الإعانة الإدارية وإعانة تكثيف النشاط من وزارة الشباب والرياضة والتي اقتصرت الآن علي مشاريع (أندية الفتاة، التطوع، وأنشطة الكشف والجولة)، كذلك قاعة الأفراح، واشتراكات الأعضاء (والذي كان معهوداً فيما قبل بسداد المركز لهذه الاشتراكات من وفورات الأنشطة المنفذة)، والعائد المادي من الإيجار الشهري أو السنوي للملاعب المنجلة من قبل وزارة الشباب والرياضة فكانت ميزانية المركز ضعيفة (لا تتعدي ال ١٩٢٠ جنية وقتها) مما كان يؤثر علي الخطط السنوية المقترحة . إلي أن بدأ المركز في الاستثمار فتم طرح ملعب القدم الخماسي منجل عام ٢٠٢١ م بمتوسط إيراد سنوي حوالي اثنان وسبعون ألف جنية . وفي عام ٢٠٢٤ م أصبح الملعب المنجل القانوني يحقق متوسط إيراد سنوي حوالي ٤٩٢٠٠ جنية . وفي عام ٢٠٢٠ م تم طرح مساحة أرض فضاء غير مستغلة لينفذ عليها قاعة أفراح بنظام ال B . O . T . حق انتفاع لمدة ثماني سنوات بقيمة إيجارية ١٠١٠٠ جنية شهرياً بزيادة سنوية ١٠%. وفي العام ٢٠٢٣ م تم طرح مساحات أخرى حمام سباحة بقيمة إيجارية ١٠١٠٠ جنية سنوياً، عدد ١٩ محل تجاري بسور المركز بقيمة إيجارية

شهرية ٤٠٠٠ جنية، وحضانة للأطفال بقيمة إيجارية شهرية ١٥٠٠ جنية. وإعمالاً للمواد القانونية وضوابط الاستثمار التي وضعتها الشباب والرياضة والتي يُبني علي أساسها عقود الاتفاق في حالة التأخير عن سداد القيمة الإيجارية لمدة شهرين متتاليين يتم فسخ التعاقد، مما يضمن انتظام في تدفق التمويل الذاتي للمركز .

كل ذلك ساعد علي زيادة الموارد المادية للمركز، وزيادة مصادر التمويل، وتتنوع هذه المصادر جعل هناك قدرة علي استدامة التمويل اللازم للمركز ليؤدي وظائفه، وأصبح المركز لديه القدرة علي التمويل الذاتي لجميع أنشطته دون الحاجة لانتظار الإعانات من الوزارة. حيث أن العائد المادي من المشاريع الاستثمارية يتم وضعه في الميزانية العمومية للمركز والتي تتضمن شراء الأدوات ومستلزمات التدريب لكافة الفرق الرياضية المشاركة في أنشطة وبرامج الاتحادات.

هذا وقد منح التوجه الاستثماري بعض الامتيازات سواء للمركز أو الموارد البشرية. بالنسبة للمركز فقد قويت خزينته وارتفع رصيده مما جعله قادراً علي التكيف مع المستجدات من إجراء صيانات دورية للمرافق العامة والمنشآت الموجودة بالمركز (كان موجوداً قبل الاستثمار ولكن بصورة ضعيفة)، ومن ناحية أخرى فقد حصلت الموارد البشرية علي فرص عمل داخل المركز من خلال مدارس الكرة والألعاب الفردية .

أصبح رصيد المركز في الوقت الحالي حوالي ٣٥٠٠٠٠ جنية (بفضل تدفق عوائد المشروعات الاستثمارية بالمركز)، مما أتاح الكثير من المميزات، منها زيادة الميزانية المقترحة للأنشطة، أتاح لمجلس إدارة المركز تعيين عمال ومشرفين أنشطة، تحسين البنية التحتية، كثرة المتربين علي المركز وتنوع فئاتهم ومراحلهم العمرية. ومع ذلك لا يتم تدريب الموظفين الموجودين للتعامل مع الاستثمار، سواء دورات في الإدارة أو المديرية أو الوزارة.

المحور الرابع : المعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية من ناحية وتحقق الاستدامة من ناحية أخرى ويشمل :

يواجه المركز الكثير من المعوقات والصعوبات في خطواته نحو التوجه الاستثماري تتمثل في الآتي:

بالنسبة للبنية التحتية فقد أصبحت التكاليف التشغيلية والصيانة اللازمة للحفاظ على المشاريع القائمة وضمان استدامتها مرتفعة وذلك بعد تعويم الجنية وارتفاع الأسعار بطريقة جنونية جعلت هناك عزوف من جانب كثير من المستثمرين وخاصة مع التعقيدات الإدارية.

تعتت الوحدة المحلية في إصدار قرار صلاحية موقع كأولي خطوات الترخيص طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ٢٠٢٢ م. ولم يتضمن القانون أية مواد تحفيزية للمستثمر وتكتفي الوزارة بإصدار قرارات وزارية كضوابط يلتزم بها المركز والمستثمر. إلا أن إدارة المركز تتعاون مع المستثمرين في اطلاعهم بشكل مستمر علي التوجيهات والتعليمات الوزارية في هذا الشأن.

المواد المنصوص عليها في اللائحة المالية ٩٠ لسنة ٢٠٢١ م والتي تحدد مدد حق الانتفاع، ولوزارة الشباب والرياضة منفردة الحق في تحديد هذه المدة والتي في أغلب الأحيان تكون مدد قصيرة لا تتناسب مع التكاليف الإنشائية للمشروع (علماً بأن اللائحة المالية أعطت الوزير المختص حتي ٢٥ عاماً مدة حق انتفاع) .

من الصعوبات التي واجهها المركز فكرة الملاعب المنجلة علي حساب وزارة الشباب والرياضة وعدم قدرة العاملين بالمركز علي التكيف مع التوجه الاستثماري، مما اضطر المركز لترحها للاستثمار من قبل القطاع الخاص. وما ترتب علي ذلك من غل يد المركز في الاستفادة الكاملة من هذه الملاعب لصالح أنشطة المركز .

المحور الخامس : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدي التوسع والتنوع في الأنشطة المنفذة والمخطط لها، وأن تصبح مراكز الشباب البديل الأفضل للترفيه وخدمة المجتمع المحلي ويشمل :

إن الهدف الأساسي من إنشاء مراكز الشباب طبقاً للدستور مادة (٨٢) هو تحقيق الرعاية المتكاملة للنشء والشباب، وكونها الاتجاه الموازي للأندية الرياضية. وقد ساهم التوجه الاستثماري بالمركز في تكامل تنفيذ جميع الأنشطة لكافة الفئات (شباب، نشء، ذوي قدرات وهمم، المرأة والفتاة، وأسر الشهداء)، حيث وصل الاعتماد المالي للخطة السنوية المقترحة للعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢٥٠٠٠٠ جنية، تم توظيفها علي النحو التالي :

النشاط الرياضي: حيث تمكن المركز من رعاية جميع فرق كرة القدم المشاركة في الاتحاد المصري لكرة القدم درجة ممتازة تمثل ذلك في عدد ٤ فرق ناشئين (تحت ١٢ سنة، تحت ١٤ سنة، تحت ١٧ سنة، تحت ٢٠ سنة)، والفريق الكبير المشارك في الدرجة الممتازة، رعاية مدرسة لكرة القدم بها ما يقارب من ٤٥٠ لاعب باشتراك شهري قدره ١٠٠ جنية، مدرسة للكراتيه بها ما يقارب من ١٠٥ لاعب باشتراك شهري خمسون جنيهاً، مدرسة للكونغ فو بها ٧٥ لاعب باشتراك شهري خمسون جنيهاً ومساهمة عوائد المشروعات الاستثمارية في قدرة المركز علي توفير أدوات

الألعاب الفردية من بساط وخلافه . وما ترتب علي ذلك من فاعليات اختبارات الأحزمة والتي غالباً ما تنفذ بمقر مركز الشباب أو النادي الرياضي بمغاغة.

النشاط الفني والثقافي: ساهمت التدفقات المالية للمشروعات الاستثمارية في توفير الدعم المالي لفريق الكورال والموسيقى بالمركز وما ترتب علي ذلك من المنافسة في المسابقات المحلية والإقليمية وعلي مستوي الجمهورية وزيادة المترددين من أبناء المركز علي مثل هذه الأنشطة.

ساهمت عوائد التوجه الاستثماري في تنوع الأنشطة الحالية والمخطط لها بناءً علي التوجه الاستثماري، فقد أصبح المركز قادراً علي إبرام البروتوكولات والاتفاقيات وطرح مبادرات مع المؤسسات الحكومية مثل مبادرة مع الإدارة الصحية بمغاغة تتمثل في الرش الدوري لمكافحة الحشرات والفيروسات، بروتوكول مع مدارس النور والأمل بمغاغة لرعاية ذوي القدرات والهمم، المبادرة الرئاسية " اتحضر للأخضر " لزراعة الأشجار بالمدينة، تم تخصيص جزء من الاستثمارات لدعم الفعاليات التي تستهدف المجتمع المحلي، مثل الندوات التوعوية، الحملات الصحية، والمعارض الاجتماعية ومبادرات " يوم الخير " لتوزيع الملابس والأدوات المدرسية للطلاب الأيتام، ومبادرة " العيد أحلي بمراكز الشباب " والتي تنفذ في عيدي الفطر والأضحى .

الحالة رقم (٥)

المحور الأول : بيانات أولية ويشمل :

المركز في هذه الحالة هو مركز مدينة سمالوط، حيث يبلغ إجمالي العضوية بالمركز ١٧٩٨ عضواً موزعين كالتالي :

- عدد ١٩ عضو مؤسس علي قيد الحياة
- عدد ٧٤٠ عضو عامل (٥٨٠ ذكور + ١٦٠ إناث)، مسدد للاشتراكات ٣٣٠ عضو ذكور
- عدد ١٠٣٩ عضو منتسب (٧٤٠ ذكور + ٢٩٩ إناث)، مسدد للاشتراكات ٢٦٤ عضو ذكور

- عدد ٦٩ عضو موسمي (٥٦ ذكور + ١٣ إناث) مسددين لاشتراكات العضوية

وقد أصبح بالمركز مشروعات استثمارية تتمثل في: قاعة أفراح، عدد (٢) ملعب كرة قدم خماسي منجل، مطعم وكافيتريا، ملاهي، حمام سباحة نصف اولمبي، قاعة مناسبات، ومحلات تجارية .

المحور الثاني : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدى تأسيس البنية الأساسية من ناحية وتحقيق الاستفادة من ناحية أخرى ويشمل :

تمثلت البنية التحتية التي كانت موجودة في المركز قبل المشروعات الاستثمارية في مبني إداري به صالة حاسب آلي، صالة لتنس الطاولة والبياردو بالإضافة للحجرات الإدارية وقاعة الاجتماعات، وقاعة المنازلات للألعاب الفردية، وعدد (٢) ملعب رملي وملعب خماسي بلاط، وملعب ترابي، وقاعة أفراح، وكافيتريا، وصالة ألعاب رياضية، وملعب قانوني منجل من قبل وزارة الشباب والرياضة في عام ٢٠١١ م .

بلغ رصيد المركز قبل المشروعات الاستثمارية في أحسن حالاته ٢٠٠٠٠ جنية تقريباً، وكان إجمالي ميزانية آخر خطة سنوية قبل المشروعات الاستثمارية مائة وخمسون ألف جنية، لذا كان التوجه الاستثماري للمركز ضرورة ملحة. إن مركز شباب سمالوط من المراكز ذات المساحة الكبيرة والتي كانت مهددة أو غير منظمة ولا يأتي من ورائها عائد مادي يفيد المركز. لذا عملت إدارة المركز علي إستراتيجية استثمارية لكل الأماكن والمساحات الغير مستغلة بما فيهم الملاعب المنجلة.

لذلك فقد طرأت تغييرات على البنية التحتية للمركز للتكيف مع التوجه الاستثماري، فقد تم طرح الملاعب الترابية والرملية للاستثمار ليصبح بالمركز عدد (٣) ملاعب خماسية منجلة لكرة القدم، بخلاف الملعب القانوني المنجل من قبل وزارة الشباب والرياضة، وتم طرح مساحة ٢٤٠٠ متر مربع علي مرحلتين كقاعات أفراح كل قاعة علي مساحة ١٢٠٠ م، وطرحت مساحة ١٢٠٠ متر أخرى ملاهي لخدمة أهالي المركز المترددين علي مركز الشباب وأطفالهم. وفي مساحة غير مستغلة بجانب المبني الإداري تم طرحها قاعة منازلات للألعاب الفردية. ولاكتمال الخريطة الاستثمارية بالمركز تم طرح المساحات المتبقية حمام سباحة ومطعم وكافيتريا. وأخيراً تم طرح عدد (٣) محلات تجارية بسور المركز. وبذلك أصبح لا يوجد في المركز أماكن أخرى غير مستغلة.

فالتوجه الاستثماري حسن البنية التحتية للمركز أو بمعنى آخر فقد أوجد التوجه الاستثماري بنية تحتية لم تكن موجودة أساساً؛ بنية قوية ومطابقة للمواصفات الهندسية. بخلاف المتابعات بعد التشغيل وما تنص عليه العقود المبرمة مع المستثمرين من تسليم هذه المشروعات بعد انتهاء مدة حق انتفاعها بحالة جيدة كما هو بالرسومات الفنية والهندسية، وفي حالة إخلال المستثمر

يبند من هذه البنود يخصم من التأمين المدفوع ويحرم من الدخول في أية مزايدات تخص المركز.

المحور الثالث: الوقوف علي طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري وزيادة مصادر التمويل وتنوعها وانتظامها داخل مراكز الشباب و ومدي الاستمرارية والقدرة علي التمويل الذاتي ويشمل : كانت إيرادات المركز الرئيسية قبل التوجه الاستثماري تتمثل في الإعانة الإدارية وإعانة تكثيف النشاط من وزارة الشباب والرياضة، كذلك قاعة الأفراح، واشتراكات الأعضاء، والتبرعات وإيراد تنس الطاولة والبيلياردو. فكانت ميزانية المركز ضعيفة (لا تتعدي ال ٢٠٠٠٠ جنية وقتها) مما كان يؤثر علي الخطط السنوية المقترحة . إلي أن بدأ المركز في الاستثمار فأنشأت الوزارة ملعب قدم قانوني منجل عام ٢٠١١ م بمتوسط إيراد سنوي حوالي ١٢ ألف جنية، قاعة أفراح علي مساحة ١٢٠٠ متر مربع بقيمة إيجارية للمركز قدرها ٩٧٥٥٠٠ جنية سنوياً، إحلال وتجديد عدد (٢) ملعب كرة قدم خماسي منجل عام ٢٠٢١ بقيمة إيجارية للمركز قدرها ٨٧٦٠٠ جنية سنوياً، مطعم وكافيتريا عام ٢٠٢٢ بقيمة إيجارية للمركز قدرها ١٠٩٢٠٠ جنية سنوياً، ملعب كرة قدم خماسي منجل عام ٢٠٢٢ بقيمة إيجارية للمركز قدرها ٥٤٠٠٠ جنية سنوياً، ملاهي علي مساحة ١٢٠٠ متر مربع عام ٢٠٢٣ بقيمة إيجارية للمركز قدرها ١٢٠٦٠٠ جنية سنوياً، حمام سباحة نصف اوليمبي أنشيء عام ٢٠٢٣ بقيمة إيجارية للمركز قدرها ١٢٠٦٠٠ جنية سنوياً . قاعة مناسبات طرح استثماري عام ٢٠٢٣ بقيمة إيجارية للمركز قدرها ٢٤٠٠٠ جنية سنوياً، عدد ٣ محل تجاري طرح بقيمة إيجارية للمركز قدرها ٦٤٠٠٠٠٠ جنية سنوياً، قاعة منازلات طرح استثماري عام ٢٠٢٤ بقيمة إيجارية للمركز قدرها ٤٣٨٠٠ جنية سنوياً، قاعة أفراح علي مساحة ١٢٠٠ متر مربع طرح استثماري عام ٢٠٢٤ بقيمة إيجارية للمركز قدرها ٧٧٤٦٠٠ جنية سنوياً. وبذلك ارتفع رصيد المركز وتنوعت مصادر تمويله ليصل رصيد المركز بالبنك ستمائة ألف جنية. وصل رصيد المركز بالبنك في الوقت الحالي حوالي مائة وعشرون ألف جنية، كل ذلك ساعد علي زيادة الموارد المادية، وزيادة مصادر التمويل، وتنوع هذه المصادر جعل هناك قدرة علي استدامة التمويل اللازم للمركز ليؤدي وظائفه، وأصبح المركز لديه القدرة علي التمويل الذاتي لجميع أنشطته دون الحاجة لانتظار الإعانات من الوزارة. وتم اعتماد ميزانية الخطة المقترحة لهذا العام ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ م بمبلغ وقدره ثلاثمائة وخمسون ألف جنيها. حيث يتم التمويل من عوائد هذه المشروعات بشكل مباشر لجميع أنشطة المركز من خلال الخطة المقترحة، ورواتب المعينين بقرار مجلس إدارة، والعاملين بالمركز والمسند لهم إشراف علي

الأنشطة، والمدرّبين للفرق الرياضية. كذلك تم تدريب الموظفين الموجودين للتعامل مع الاستثمار، وتعيين كوادر جديدة مدربة على إدارة المشروعات الاستثمارية والملاعب بالإضافة للكوادر الموجودة بالمركز.

المحور الرابع : المعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية من ناحية وتحقيق الاستفادة من ناحية أخرى ويشمل :

يواجه المركز الكثير من الصعوبات في خطواته نحو التوجه الاستثماري تتمثل في الآتي:
صعوبة التعامل مع الإدارة الهندسية بمجلس مدينة سمالوط في إصدار قرار صلاحية موقع كأولي خطوات الترخيص طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ٢٠٢٢م. ولم يتضمن القانون أية مواد تحفيزية للمستثمر وتكتفي الوزارة بإصدار قرارات وزارية كضوابط يلتزم بها المركز والمستثمر. كذلك كثرة وطول إجراءات الموافقة علي الاستثمار من الجهة الإدارية المختصة (خاصة لجنة الاستثمار والإدارة الهندسية بالمديرية) وما يتبع ذلك من كراسة الشروط والإعلان في الجرائد الرسمية اليومية وجلسات انعقاد المزايدات بالمركز.

كثرة الإجراءات والتدابير بشأن الاستثمار من رسم هندسي للموقع وموافقة الجهة الإدارية المختصة وموافقة الوزارة وكراسة الشروط والإعلان في الصحف الرسمية اليومية، وتكاليف لجان المزايدات. كل ذلك علي حساب ميزانية المركز، وعدم استفادة إدارة المركز لدرجة عدم وجودهم كأعضاء بهذه اللجان واقتصار ذلك علي لجنة الاستثمار بالمديرية.

من ضمن شروط وضوابط الاستثمار التي وضعتها الوزارة أن يورد المركز في حساب الوزارة نسبة ٢٥% شهرياً من كل مشروع قائم ونسبة ٢.٥% للجنة الاستثمار بالمديرية، مما يقلل من استفادة المركز من عوائد هذه المشروعات.

ولقلة عدد العاملين بالمركز لم تستطيع الإدارة اتخاذ إجراءات ضد غير القادرين منهم على التكيف مع متطلبات التوجه الاستثماري وأكتفت بلفت النظر والتوبيخ وتكليف العاملين من ذوي الخبرات تدريبهم وتعليمهم، حتي تم الانتهاء من الخريطة الاستثمارية للمركز فرفع المستثمر عن كاهل المركز الرقابة علي المدرّبين والمشرّفين علي المشروعات الاستثمارية.

القيمة المالية لممارسة الأنشطة بالمشروعات الاستثمارية لبعض الأنشطة الجديدة لا يمكن أن تشكل عائقاً أمام استمرارية الاستثمار فيها. فهي مناسبة للمتريدين ومنافسة للمشروعات الخاصة خارج المركز، ومن ناحية أخرى فهي مكان آمن للعائلات وأسرهم لاعتقاد الناس في أن مركز الشباب مكان حكومي.

ومع ذلك هناك قوانين تضمن إدماج مبادئ الاستدامة ضمن الخطط الاستثمارية لمراكز الشباب من شرط التزام المستثمر تسليم المشروع طبقاً للمواصفات المتفق عليها في العقود مما يضمن سلامة التشغيل فيما بعد.

المحور الخامس : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدى التوسع والتنوع في الأنشطة المنفذة والمخطط لها، وأن تصبح مراكز الشباب البديل الأفضل للترفيه وخدمة المجتمع المحلي ويشمل :

ساهمت عوائد التوجه الاستثماري في تعزيز وتصميم خطة مقترحة لأنشطة المركز فقد أصبحت القيمة مضاعفة لما كانت عليه قبل التوجه الاستثماري (٣٥٠٠٠٠ جنية)، وما ترتب علي ذلك من دعم توسيع الأنشطة الرياضية مثل الألعاب الجماعية والفردية وتنوع الأنشطة والبرامج من رياضية وثقافية واجتماعية وفنية وجوالة وكشافة. هذا وقد ساعدت عوائد التوجه الاستثماري بمركز شباب سمالوط وخاصة الملاعب المنجلة (عدد ٣ ملاعب خماسي + ملعب قانوني) علي ظهور مدارس رياضية في الألعاب الجماعية مثل مدرسة كرة القدم والتي بها الآن أكثر من ٣٠٠ مشترك بقيمة اشتراك شهري ١٠٠ جنية، ومدارس للألعاب الفردية الكاراتيه به ١٥٠ مشترك، الكونغ فو ١٣٠ مشترك، رفع أثقال به ٦٥ مشترك. جميع هذه الألعاب الفردية باشتراك شهري قدره ستون جنيهاً. وتسجيل المركز في الاتحاد المصري لكرة القدم ليشارك في مسابقة دوري كرة القدم ب ٤ فرق ناشئين وفريق كبير وما ترتب علي ذلك من تسويق وبيع اللاعبين (خاصة الناشئين) للأندية الكبيرة وحصول المركز علي مبالغ مالية.

دعم الاستثمار بالمركز أضاف أنشطة ثقافية مثل المسرح وذلك بالاتفاق مع فرقة مسرح سمالوط والمشاركة في مسابقات علي مستوى المحافظة والجمهورية، والفنون والموسيقي أيضاً بفرقة كورال المركز والإنشاد الديني.

دعمت المشروعات الاستثمارية بالمركز الأنشطة الترفيهية مثل الرحلات والتي تم رصد مبالغ جيدة استطاع المركز من خلالها مع اشتراكات الأعضاء في هذه الرحلات تنفيذ رحلات طويلة المدة مثل اسكندرية والاقصر وأسوان لمدة أسبوع.

ساهمت عوائد المشروعات الاستثمارية في قدرة المركز علي عقد شراكات مع المؤسسات الحكومية مثل مدرسة الثانوية الفنية للبنات من خلال تنفيذ الأنشطة الحرفية والمهنية وورش العمل، الإدارة الصحية بسمالوط من خلال استقبال قوافل طبية وتوعية صحية، كما ساهمت هذه

العوائد في عقد شراكة مع مدارس ذوي القدرات والهمم في تنفيذ أنشطة خاصة بهم وأصبحت مدرجة بشكل أساسي في الخطة السنوية المقترحة.

ساهمت عوائد المشروعات الاستثمارية في قدرة المركز علي عقد شراكات مع المؤسسات والجمعيات الأهلية لاستضافة أنشطة مشتركة تخدم مختلف فئات المجتمع كالجمعيات الخاصة بالأيتام حيث يقوم المركز بتنفيذ فاعليات كالاحتفال بيوم اليتيم وغيره من المناسبات المختلفة للاحتفاء بهم وتوزيع الهدايا والملابس عليهم، كما يتم تشجيع المبادرات التطوعية والأنشطة الخيرية التي تعزز من دور مركز الشباب في دعم المجتمع المحلي مثل مبادرات محاربة الغلاء للسلع الغذائية في شهر رمضان المعظم، وأول العام الدراسي يتم عمل معارض للأدوات المدرسية المخفضة تخفيفاً علي أولياء الأمور .

الحالة رقم (٦)

المحور الأول : بيانات أولية ويشمل :

المركز في هذه الحالة هو مركز شباب تله، حيث يبلغ إجمالي العضوية بالمركز ١٤٥٥ عضواً موزعين كالتالي :

- عدد ٣٤ عضو مؤسس علي قيد الحياة
- عدد ٤٣٣ عضو عامل (٣٠٧ ذكور + ١٢٦ إناث)، بإجمالي سداد عضوية ١٨٧ عضو.
- عدد ٩٨٨ عضو منتسب (٧٨٣ ذكور + ٢٠٥ إناث)، بإجمالي سداد عضوية ٢٢٢ عضو.

وقد أصبح بالمركز مشروعات استثمارية تتمثل في: ملعب كرة قدم سباعي منجل، حمام سباحة نصف اوليمبي، وصالة اللياقة البدنية.

المحور الثاني : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدى تأسيس البنية الأساسية من ناحية وتحقيق الاستدامة من ناحية أخرى ويشمل :

البنية التحتية التي كانت موجودة في المركز قبل التوجه الاستثماري تمثلت في ملعب ترابي سباعي - ملعب ترابي خماسي - مبنى دور أرضى - صالة لياقه بدنية. لذا كان التوجه الاستثماري للمركز ملحة نظراً لعدم وجود امكانيات مادية وأيضاً لزيادة دخل المركز. ومن أهم الخطوات التي اتخذها المركز للاتجاه نحو المشروعات الاستثمارية قرار مجلس إدارة

المراكز بالموافقة علي طرح المساحات الغير مستغله الموجودة للاستثمار وتحديد المشروعات التي يرغب المركز في تنفيذها وعرضها على الجهة الادارية المختصة ثم اخذ الموافقات من الوزارة ثم الطرح وعمل الإعلانات عن المشروع ثم تحديد موعد المزايدة للمتقدمين .

وهناك بعض الآليات التي تتبعها إدارة المركز لإدارة المشروعات الاستثمارية، بالنسبة للملعب المنجل تشكل لجنة من العاملين بالمركز للإشراف علي الملاعب ومتابعتها وتحصيل رسوم الحجز والتواصل بين المترددين وإدارة المركز، كذلك إبلاغ إدارة المركز بمدي صلاحية الملاعب واستحقاقها للصيانة أو الإحلال والتجديد، أما فيما يخص المشروعات التي ينفذها القطاع الخاص (حمام السباحة، صالة اللياقة البدنية) فلا يكون للمركز دور كبير حيث ينحصر دور المركز في المتابعة الخفيفة، ويكون الدور الأكبر للجنة الاستثمار بالمديرية ويكون منوط بها الاشراف والمتابعة علي هذه المشروعات .

وفي الوقت الراهن يتم التخطيط لإضافة مرافق جديدة كصالة الألعاب الرياضية وكافتيريا أو تطوير المساحات القائمة، مثل زيادة عدد الملاعب بطرح الملعب الخماسي الترابي للاستثمار، طبقا للمساحات الغير مستغله والتي لا تؤثر على أنشطة المركز .

المحور الثالث :الوقوف علي طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري وزيادة مصادر التمويل وتنوعها وانتظامها داخل مراكز الشباب و ومدي الاستمرارية والقدرة علي التمويل الذاتي ويشمل : كانت إيرادات المركز الرئيسية قبل التوجه الاستثماري تتمثل في الإعانة الإدارية وإعانة تكثيف النشاط من وزارة الشباب والرياضة، كذلك إيرادات صالة اللياقة البدنية، واشتراكات الأعضاء، والتبرعات. فكانت ميزانية المركز ضعيفة (لا تتعدي ال ٤٠٠٠٠ جنيه وقتها) مما كان يؤثر علي الخطط السنوية المقترحة حيث كان اجمالي ميزانية آخر خطة سنوية قبل الملعب والمشروعات الاستثمارية ٣٢٥٠٠ ج . إلي أن بدأ المركز في الاستثمار فأنشأت الوزارة ملعب قدم سباعي منجل عام ٢٠١٥ م بمتوسط إيراد سنوي حوالي ٦٠٠٠٠ ألف جنيه، حمام سباحة نصف اوليمبي أنشئ عام ٢٠٢١ بقيمة إيجارية للمركز قدرها ٨٤٠٠٠ جنيه سنوياً، وإحلال وتجديد صالة اللياقة البدنية ورفع كفاءتها عام ٢٠٢٤ بقيمة إيجارية للمركز قدرها ٢٧٠٠٠ جنيه سنوياً . وبذلك ارتفع رصيد المركز وتنوعت مصادر تمويله ليصل رصيده بالبنك ٣٤٢٠٠٠ جنيه تقريباً .

ارتفاع رصيد المركز بالبنك في الوقت الحالي ساعد علي زيادة الموارد المادية للمركز، وزيادة مصادر التمويل، وتنوع هذه المصادر مما جعل هناك قدرة علي استدامة التمويل اللازم للمركز ليؤدي وظائفه، وأصبح المركز لديه القدرة علي التمويل الذاتي لجميع أنشطته دون الحاجة

لانتظار الإعانات من الوزارة. وتم اعتماد ميزانية الخطة المقترحة لهذا العام ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ م بمبلغ وقدره مائة وعشرون ألف جنية. حيث يتم التمويل من عوائد هذه المشروعات بشكل مباشر لجميع أنشطة المركز من خلال الخطة المقترحة، ورواتب المعيّنين بقرار مجلس إدارة، والعاملين بالمركز والمسند لهم إشراف علي الأنشطة، والمدربين للفرق الرياضية. كذلك تم تدريب الموظفين الموجودين للتعامل مع الاستثمار، وتعيين كوادر جديدة مدربة على إدارة المشروعات الاستثمارية والملاعب بالإضافة للكوادر الموجودة بالمركز .

وهناك بعض المميزات التي حصل عليها المركز في الميزانية وأرصدة المركز بعد الاتجاه نحو الاستثمار. ومن الامتيازات التي اتاحها التوجه الاستثماري للعاملين بالمركز إسناد الإشراف علي الأنشطة والمدارس الرياضية بمكافآت وحوافز مادية وتعيين عامل نظافة وحارس لبلي بقرار مجلس إدارة. كذلك أتاح للمركز عقد الشراكات مع جمعيات أهلية ومنظمات مجتمع مدني سواء موجودة في نطاق القرية أو عن طريق المديرية أو الوزارة، ومؤسسات حكومية مثل الازهر الشريف (ندوات توعية)، قصور الثقافة (ورش حكي شعبي)، التربية والتعليم حضور ندوات ومسابقات وأنشطة المركز والاعتماد من المركز طبقا للخطة .

المحور الرابع : المعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الاستثمارية من ناحية وتحقق الاستفادة من ناحية أخرى ويشمل :

من أهم الصعوبات التي واجهها المركز في خطواته نحو التوجه الاستثماري التكاليف الانشائية والتشغيلية العالية نظراً لارتفاع الأسعار مثلها مثل باقي مراكز شباب القرى، وتشكل للتكاليف العالية لبعض الأنشطة الجديدة عائقاً أمام استمرارية الاستثمار فيها في حالة قصر مدة التعاقد التي لا تتناسب مع التكلفة المادية للمشروع.

المركز لا يوجد به كوادر إدارية وفنية مدربة التي يمكنها إدارة المشاريع بشكل فعال ومستدام حيث أنه لم يتلقى دورات تدريبية سوي مدير المركز فقط وتم ذلك من خلال مديرية الشباب والرياضة بالمنيا. ومن الاجراءات التي يتخذها المركز ضد العاملين غير القادرين على التكيف مع متطلبات التوجه الاستثماري بأن تم الاستغناء عن أحد العاملين وإلغاء انتدابه من المركز لتقصيره في حجز الملعب المنجل وعدم التزامه.

كذلك هناك صعوبة في التنافس مع بعض الأماكن الترفيهية الأخرى التي قد تكون أكثر حداثة وتطوراً نظراً لوجود العاب متطورة عن تلك الموجودة داخل المركز .

يتقبل الأعضاء المستفيدين للقيمة المالية لممارسة الأنشطة بالمشروعات الاستثمارية طبقاً للحالة الاقتصادية لكل فرد والبيئة المحيطة ويراعى المستثمر ذلك حتى لا يتوقف المشروع.

المحور الخامس : طبيعة العلاقة بين التوجه الاستثماري ومدي التوسع والتنوع في الأنشطة المنفذة والمخطط لها، وأن تصبح مراكز الشباب البديل الأفضل للترفيه وخدمة المجتمع المحلي ويشمل :

ساهمت عوائد التوجه الاستثماري والملاعب في تعزيز وتصميم خطة مقترحة لأنشطة المركز وتنوع الأنشطة والبرامج ووجود مشاريع استثمارية بالمركز مثل حمام سباحة أتاح إدراج بطولات سباحة في خطة المركز ضمن خطة النشاط الرياضي، وكذلك وجود صالة لياقة بدنية أتاح إدراج بطولة كمال أجسام وبطولة رفع اثقال وقوة بدنية. ومن ناحية أخرى فقد دعم الاستثمار توسيع الأنشطة الرياضية بالمركز باشتراك المركز في دوري مراكز الشباب سنوياً والذي يتطلب تكاليف عالية للصرف على مبارياته وخاصة أن المركز يصل إلى الأدوار النهائية.

وقد ظهرت مدارس رياضية بعد الملاعب والاستثمار تمثلت في مدرسة كرة قدم منذ عام ٢٠١٧ قيمة الاشتراك ٥٠ ج شهرياً عدد المشاركين يتراوح من ٧٥ : ١٠٠، مدرسة كاراتيه منذ عام ٢٠١٥ قيمة الاشتراك ٥٠ ج شهرياً عدد المشاركين يتراوح من ٣٠ : ٥٠، ومدرسة كيك بوكسينج منذ عام ٢٠٢٠ قيمة الاشتراك حالياً ١٠٠ ج شهرياً عدد المشاركين من ١٥ : ٢٠ .

ساهم الاستثمار في تقديم مرافق إضافية كأماكن استراحة للمتفردين، ومساحات اللعب المفتوح بالمدارس الرياضية، لجعل المركز مكاناً متكاملًا للترويح عن النفس. كما تم تخصيص جزء من الاستثمارات لدعم الفعاليات التي تستهدف المجتمع المحلي، مثل الندوات التوعوية، الحملات الصحية، والمعارض الاجتماعية.

لم يتم عقد شراكات مع المؤسسات الحكومية، والجمعيات والمؤسسات الأهلية لاستضافة أنشطة مشتركة تخدم مختلف فئات المجتمع، سوي قيام المركز بتشجيع المبادرات التطوعية والأنشطة الخيرية التي تعزز من دور مركز الشباب في دعم المجتمع مثل التشجير وعمل دهانات بالأعمدة الكهربائية.

يتم تصميم أنشطة تشجع العائلات والمجتمع المحلي على استخدام المراكز الشبابية كمكان ترفيهي بديل، مثل تنظيم فعاليات مجتمعية من خلال حمام السباحة حيث يتم تخصيص فترات للعائلات لإقامات مناسبات عائلية وحتى سهرات الأفراح.

كما تم تطوير برامج بالخطوة تستهدف المشكلات المجتمعية مثل الصحة النفسية، والتدريب المهني، والتوعية البيئية. ويتم تبني سياسات تضمن استمرارية الأنشطة وجذب الشباب بشكل دائم كسياسات الاستثمار للاماكن الغير شاغره داخل المركز كإنشاء حديقة طفل ترفيهية أو كافيه أو صالة العاب.

ساهمت المشروعات الاستثمارية والملاعب في استقطاب أفراد ليس لهم عضوية بمركز الشباب كمثال حمام السباحة والملعب وما يتردد من أفراد عليه ونظراً لوجود مدارس رياضية بالمركز فقد ساعد ذلك على تشجيع الاعضاء على الاشتراك في تلك المدارس.

كما يتم تصميم برامج وأنشطة جديدة تتناسب مع الاتجاهات الحديثة واهتمامات الشباب المحلي كالبرامج البيئية تتمثل في ندوات توعية طبقاً للخطوة المقترحة للمركز.